



مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات



Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

مجلة علمية فصلية محكمة العدد الحادي والأربعون، الجزء الثاني، جمادى الأول 1438 هـ / كانون الثاني 2017م

A Quarterly Scientific Refereed Journal No. 41 - Vol. 2 - Jumada Al-Awwal - 1438H/ January 2017



عدد خاص احتفاءً باليوبيل الفضي

ISSN 2074 - 5648

41
الجزء الثاني

Journal of
Al-Quds Open University
for Research and Studies



Silver Jubilee Edition

ISSN 2074 - 5648

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات



**مجلة جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات**

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد (41) - ج (2) - كانون الثاني 2017م

عدد خاص احتفاءً باليوبيل الفضي

الناشر:

عمادة البحث العلمي
جامعة القدس المفتوحة

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي

جامعة القدس المفتوحة

الماصيون - رام الله / فلسطين

ص. ب: 1804

هاتف: +970 - 2 - 2984491

+970 - 2 - 2952508

فاكس: +970 - 2 - 2984492

بريد الكتروني: sprgs@qou.edu

تصميم وإخراج فني:

عمادة البحث العلمي

جامعة القدس المفتوحة

المجلة غير مسؤولة عن الآراء المنشورة فيها، حيث أنها تمثل آراء الباحثين (المؤلفين)

حقوق الطبع والتصميم والاقتباس والترجمة والنشر محفوظة للناشر ©2017

المشرف العام
أ. د يونس مرشد عمرو
رئيس الجامعة

هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التحرير
أ. د سمير داود النجدي

مشرف التحرير
أ. د حسني محمد عوض
عميد البحث العلمي

هيئة التحرير

أ. د عبد الناصر قاسم الفرا أ. د فيصل حسين غوادة
أ. د محمد محمد الشلش أ. د جمال محمد إبراهيم
أ. د هاني حسين أبو الرب أ. د سامي عوض أبو اسحاق
أ. د عماد صالح عبد الحق د. معتصم توفيق الخضر
د. رشدي يوسف القواسمة د. غسان إسماعيل فطافطة
د. عاطف حسني العسولي د. موسى علي طالب

المدقق اللغوي

د. عمر عتيق

جامعة القدس المفتوحة

رؤية الجامعة

الريادة والتميز والابداع في مجالات التعليم الجامعي المفتوح وخدمة المجتمع والبحث العلمي وترسيخ مكانتها القيادية في بناء مجتمع فلسطيني قائم على العلم والمعرفة.

رسالة الجامعة

إعداد خريجين مؤهلين لتلبية حاجات المجتمع قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي والإسهام الفاعل والتميز في مجال البحث العلمي وبناء القدرات التقنية والبشرية، من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية وفق أفضل ممارسات التعليم المفتوح واساليب التعليم المدمج، وتعزيز بيئة البحث العلمي في إطار من التفاعل المجتمعي والتعاون والشراكة وتبادل الخبرات مع كافة الأطراف المعنية مع مراعاة أحدث معايير الجودة والتميز.

المجلة

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصيلة المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث، شريطة أن لا تكون الورقة منشورة في مجلد المؤتمر أو أية مجلة أخرى.

قواعد النشر والتوثيق

أولاً - متطلبات إعداد البحث:

يجب أن تتضمن مسودة البحث الآتي:

1. صفحة منفصلة عليها: اسم الباحث / الباحثين وعنوانه / هم بعد عنوان البحث مباشرة باللغتين العربية والانجليزية، ويذكر بريده الإلكتروني.

2. ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بالإنجليزية في حدود (100 - 150) كلمة لكل منهما.

3. مسودة البحث وتكون من الأجزاء الآتية:

◆ مقدمة: وتتضمن الاطار النظري للبحث، وتكون الدراسات السابقة جزءاً منها ومندرجة في جسم المقدمة (أي بدون عنوان مستقل).

◆ مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها / أو فرضياتها.

◆ أهمية الدراسة ومحدداتها.

◆ الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن مجتمع الدراسة، والعينة، وأدوات الدراسة، والتعريفات الإجرائية للمصطلحات، وصدق الأداة وثباتها وإجراءات الدراسة، وطريقة تحليل البيانات.

◆ النتائج ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال البيانية والتعليق عليها.

◆ المناقشة: أحياناً يمكن دمجها مع النتائج.

◆ التوصيات.

◆ الهوامش.

◆ المصادر والمراجع.

◆ الملاحق، إن وجدت.

4. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها وعناوينها والملاحظات التوضيحية تحتها.

5. تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها فوقها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب تحت الجداول.

جامعة القدس المفتوحة

ثانياً - شروط تسليم البحث:

1. رسالة موجهة من الباحث إلى رئيس هيئة التحرير تتضمن رغبته في نشر بحثه في المجلة ويحدد فيها التخصص الدقيق للبحث.
2. يقدم الباحث بحثه بإرساله عبر البريد الإلكتروني لعمادة البحث العلمي (sprgs@qou.edu) بصيغة (Word). مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون البحث مكتوب بصيغة العمودين المتقابلين؛ ويمكن الاسترشاد بالنموذج الإلكتروني المرفق في صفحة عمادة البحث العلمي للجامعة.
3. تعهد خطي من الباحث بأن بحثه لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.
4. سيرة ذاتية مقتضبة للباحث تتضمن: اسمه الرباعي، ومكان عمله، والدرجة العلمية، ورتبته الأكاديمية، وتخصصه الدقيق، إضافة إلى بريده الإلكتروني ورقمي هاتفه الثابت والنقال.
5. نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، إذا لم تكن قد وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.
6. أن يتجنب الباحث أية إشارة قد تدل على شخصيته في أي موقع من صفحات البحث، وذلك لضمان السرية التامة في عملية التحكيم.

ثالثاً - شروط النشر:

- تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بشروط النشر بشكل كامل، إذ أن البحوث التي لا تلتزم بشروط النشر سوف لن ينظر فيها، وتعاد الملاحظات بشأنها لأصحابها مباشرة حتى يتم التقيد بشروط النشر.
1. قبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون مكتوبة بلغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية واللغوية.
 2. يقدم الباحث بحثه بإرساله عبر البريد الإلكتروني لعمادة البحث العلمي (sprgs@qou.edu) بصيغة (Word)، مع مراعاة الآتي:
 - ◆ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية يستخدم الخط *Simplified Arabic* بحجم (13) Normal، والعناوين الداخلية بحجم (14) Bold.
 - ◆ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية يستخدم الخط *Times New Roman* بحجم (12). والعناوين الداخلية بحجم (14) Bold.
 3. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن (7000) كلمة، وبما لا يزيد عن (25) صفحة حجم (A4)، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش والمراجع. علماً بأن الملاحق لا تنشر، إنما توضع لغايات التحكيم فحسب.
 4. أن يتسم البحث بالجدة والأصالة والموضوعية، ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.

5. ان لا يكون قد تم نشر البحث او مقدا للنشر في مجلة أخرى، ويتعهد الباحث خطياً بذلك، وعدم تقديم بحثه للنشر الى أية جهة أخرى إلى حين الانتهاء من إجراءات التحكيم واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن، ويتعهد الباحث الرئيس بأنه اطلع على شروط النشر في المجلة والتزم بها.
6. أن لا يكون البحث فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.
7. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة، إلا بعد الحصول على كتاب خطي من عمادة البحث العلمي في الجامعة.
8. تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من الباحث أن يحدف أو يعيد صياغة بحثه، أو أي جزء منه بما يتناسب وسياساتها في النشر، وللمجلة إجراء أية تعديلات شكلية تناسب وطبيعة المجلة.
9. يجب أن يرفق مع البحث ملخصان واحد باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، في حدود (100 - 150) كلمة لكل منهما، ويراعى أن يتضمن الملخص أهداف البحث ومشكلته ومنهجه وأبرز النتائج التي توصل إليها، ويثبت الباحث في نهاية الملخص خمس كلمات مفتاحية (Key Words) ليتمكن الآخرون من الوصول إلى البحث من قواعد البيانات.
10. يشير الباحث فيما إذا كان بحثه مستلاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه ويوضح ذلك في هامش صفحة العنوان ويوثقها كاملاً في بداية البحث.
11. البحوث التي ترد الى المجلة لا تعاد الى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تقبل.
12. تعذر المجلة عن عدم النظر في البحوث المخالفة للتعليمات وقواعد النشر.
13. يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة على إجراءات التحكيم حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم المضي في إجراءات التقويم.
14. يبلغ الباحثون بالقرار النهائي لهيئة التحرير في غضون ثلاثة الى ستة شهور من تاريخ استلام البحث.

رابعاً - التوثيق:

1. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتاباً فيثبت: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت: المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.
2. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث "الفهرس" وفق الترتيب الألف بائي لكنية/ عائلة المؤلف، ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، ويجب أن لا تحتوي القائمة على أي مرجع لم يذكر في متن البحث.

جامعة القدس المفتوحة

3. بإمكان الباحث استخدام نمط (APA Style) (American Psychological Association) في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: "اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة."

4. يستطيع الباحث تفسير ما يراه غامضاً من كلمات أو مصطلحات باستخدام طريقة الحواشي في المتن، حيث يشار إلى المصطلح المراد توضيحه برقم في أعلى المصطلح ثم يشار لهذه الهوامش في قائمة منفصلة قبل قائمة المصادر والمراجع.

خامساً - إجراءات التحكيم والنشر:

ترسل جميع البحوث المقدمة للنشر إلى متخصصين لتحكيمها حسب الأصول العلمية، ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون، والباحثون مسؤولون عن محتويات أبحاثهم، فالبحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر معدّيها وليس عن وجهة نظر المجلة. كما أن البحوث المرسلة إلى المجلة تخضع لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير، لتقرير أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر، ويحق لهيئة التحرير أن تعذر عن قبول البحث دون إبداء الأسباب.

وتتم إجراءات التحكيم والنشر وفق الآتي:

1. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحوث المرسلة إلى المجلة للتأكد من استيفائها لمعايير النشر في المجلة، ولتقرير أهليتها للتحكيم.

2. ترسل البحوث المستوفية لمعايير النشر إلى إثنتين من المحكمين من ذوي الاختصاص، تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة، من بين أساتذة متخصصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها، على الأقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.

3. يقدم كل محكم تقريراً عن مدى صلاحية البحث للنشر.

4. إذا اختلفت نتيجة المحكمين (أحدهما مقبول والآخر مرفوض)، يرسل البحث لمحكم ثالث لترجيح الحكم، ويعتبر حكمه نهائياً.

5. يبلغ الباحثون بقرار هيئة التحرير في غضون ثلاثة إلى ستة شهور من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء التعديلات عليه إن وجدت.

6. يأخذ البحث المقبول للنشر دوره في النشر وفقاً لتاريخ قبوله قبولاً نهائياً، وترتب الأبحاث عند نشرها في المجلة وفق اعتبارات فنية تحددتها هيئة التحرير، لا علاقة لها بمكانة البحث أو الباحث/ الباحثين.

7. يزود الباحث الذي نشر بحثه بنسخة من العدد نشر فيه، وللباحثين من خارج فلسطين يتم إرسال نسخة من العدد إلى مكتب الجامعة في الأردن، ويتحمل الباحث تكلفة النقل من الأردن إلى مكان إقامته.

سادساً - أخلاقيات البحث العلمي:

1. الالتزام بمستوى أكاديمي ومهني عالٍ في جميع مراحل البحث، ابتداءً من مرحلة تقديم مقترح البحث، ومروراً بإجراء البحث، وجمع البيانات، وحفظها، وتحليلها، ومناقشة النتائج، وانتهاءً بنشرها بكل أمانة ودون تحريف أو انتقائية أو إغفال للمنهج العلمي الصحيح.
2. الالتزام بالاعتراف الكامل بجهود كل الذين شاركوا في البحث من زملاء وطلبة بإدراجهم ضمن قائمة المؤلفين، وكذلك الاعتراف بمصادر الدعم المادي والمعنوي الذي استخدم لإجراءات البحث.
3. الالتزام بإسناد أية معلومات مستعملة في البحث لمصدرها الأصلي، وكذلك الالتزام بعدم النقل الحرفي لأية نصوص من مصادر أخرى.
4. الالتزام بعدم إجراء أية أبحاث قد تضر بالإنسان أو بالبيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة (أو من لجنة أخلاقيات البحث إن وجدت) حين إجراء أية أبحاث على الإنسان أو البيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة أو المركز البحثي أو المؤسسة التي يعمل بها الباحث أو من لجنة أخلاقيات البحث العلمي إن وجدت.
5. الالتزام بأخذ موافقة خطية من كل فرد من الأفراد الذين يستخدمون كموضوع للبحث بعد إعلامهم بكل ما يترتب على اشتراكهم من عواقب، وكذلك الالتزام بعدم نشر نتائج البحث في مثل هذه الحالات إلا بشكل تحليل إحصائي يضمن سرية المعلومات الفردية التي تم جمعها حول هؤلاء الأفراد.

سابعاً - حقوق الملكية الفكرية:

1. تلتزم هيئة التحرير باحترام حقوق الملكية الفكرية.
2. على الباحثين احترام حقوق الملكية الفكرية.
3. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر، وإذا رغب الباحث / الباحثين في إعادة نشر البحث فإنه يتوجب الحصول على موافقة خطية من عمادة البحث العلمي في الجامعة.
4. لا يجوز نشر أو إعادة نشر البحوث إلا بعد أخذ موافقة خطية من عمادة البحث العلمي.
5. حق المؤلف في أن ينسب البحث إليه، وذكر اسمه على كل النسخ التي تنتج للجمهور بأي شكل كانت، وفي كل نسخة أو طبعة من المصنف.
6. حق المؤلف في طلب أن تنسب مؤلفاته إليه باسمه الشخصي.

جامعة القدس المفتوحة

المحتويات

الأبحاث:

أثر سلوك المواطنة التنظيمية على التوجه نحو الأداء في شركات الاتصالات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها.

أ. د أنيس صقر حسين الخصاونة

أ. مينة سليمان الوناس شهري 17

إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس).

أ. عوار عائشة

أ. بن يوب لطيفة

أ. بوثلجة جمال عبد الناصر 41

الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر - دراسة نقدية -

أ. سفيان عمراني

أ. د. خير الدين معطى الله 55

دور قانون ضريبة الدخل الأردني في الحد من التهرب الضريبي من وجهتي نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات.

د. سناء مسوده

أ. هاني الخوالده 75

دور المعلومات المحاسبية في تفسير القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة

دراسة حالة فندق الأوراسي 2004-2011.

أ. كسري أسماء

د. صالح محمد يزيد 91

مجلة جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات
العدد (41) - ج 2

- متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر.
د. بشيشي وليد 103
- فساد الشاهد الشعري النحوي في كتب الخلاف النحوي شاهد العامل في رفع الاسم بعد (لولا) أمودجاً.
د. طارق إبراهيم الزيادات
أ. د. عبد القادر مرعي بني بكر 117
- "أثر طرق احتساب ضريبة المبيعات لشركات الاتصالات الأردنية على الإيرادات العامة
دراسة تحليلية مقارنة".
د. إبراهيم جويفل العبادي
د. مأمون محمد القضاة 127
- مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني: دراسة ميدانية في المؤسسات الصحية في مدينة
طولكرم.
د. سلامة "محمد وليد" سالم
د. عمر محمود أبو عيدة
أ. أحمد إبراهيم السيد 141
- استراتيجيات التعلم التنظيمي وأثرها في الإبداع بالمؤسسة: دراسة ميدانية في مؤسسة فرتيال بعنابة.
د. بلخضر مسعودة 157
- الالتزام بتطبيق عملية تقييم فعالية البرامج التدريبية وعلاقتها بأداء وسلوك الموارد البشرية
- دراسة ميدانية لمركب تكرير البترول سكيكدة -
د. سعد قرمش زهرة 171

جامعة القدس المفتوحة

دور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني
(دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة).

د. عبد الناصر قاسم الفراء 191

السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية «ولاية قالة نموذجاً»
أ. د. شريف غياط

أ. أسماء خليل 207

الإعلان الإذاعي وأثره في اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال.
دراسة على طلبة الجامعات في محافظات غزة.

د. محمد زيدان سالم

د. مروان سليم الأغا

أ. إياس سمير صهد 225

درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

د. محمد نايل العزام

د. علي عبد الهادي العمري

أ. صباح سليمان الصباح

د. فتحية ابراهيم الشبول 241

فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس
المفتوحة في فرع بيت لحم.

د. معتصم " محمد عزيز" نمر مصلح 255

مجلة جامعة القدس المفتوحة

العدد (41) - ج 2

للأبحاث والدراسات

أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
-دراسة ميدانية -

د. نعمون وهاب

أ. سريدي سمية 271

أريحا في عصر الحروب الفرنجية 492-583هـ / 1099-1187م.

د. سعيد عبد الله جبريل البيشاوي 291

الأبحاث

أثر سلوك المواطنة التنظيمية على التوجه نحو الأداء في شركات الاتصالات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها *

أ. د أنيس صقر حسين الخصاونة **
أ. مينة سليمان الوناس شهري ***

* تاريخ التسليم: 2014 / 9 / 15م، تاريخ القبول: 2014 / 12 / 10م.
** أستاذ دكتور / كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة اليرموك/ الأردن.
*** محاضرة/ جامعة محمد بوقرة/ بومدراس/ الجزائر.

The Impact of Organizational Citizenship Behavior on Performance Orientation of Jordanian Telecommunication Companies from Employees'

Abstract:

This research aimed at investigating the level of organizational citizenship behavior and its relationship and impact on performance orientation of Jordanian telecommunication companies. , and investigate the influence of demographical features with respect to organizational citizenship behavior on performance Orientation. The impact of organizational and background characteristics of employees on both organizational citizenship and performance orientation is explicated. Findings revealed a high level of both organizational citizenship behavior and performance orientation. Level of organizational citizenship behavior varies significantly with respect to gender, age, job title, and experience in the current job. Level of performance orientation varies significantly with respect to gender, educational level, area of specialty, and job rank. Results showed a positive and strong connection between level of organizational citizenship and level of performance orientation

A strong positive relationship was uncovered. Evidence of strong positive impact of various organizational citizenship behavior dimensions over performance orientation has been provided. Certain measures should be taken to reinforce organizational citizenship behavior and build positives ties among employees.

ملخص :

سعت الدراسة إلى الكشف عن مستوى سلوك المواطنة التنظيمية وعلاقته بتوجه شركات الاتصالات الأردنية نحو الأداء من وجهة نظر العاملين فيها، وكذلك التعرف على أثر الخصائص الديموغرافية على مستوى سلوك المواطنة التنظيمية والتوجه نحو الأداء. أظهرت النتائج مستويات مرتفعة لكل من سلوك المواطنة التنظيمية والتوجه نحو الأداء، كما ظهرت فروقات معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية تعزى لمتغيرات الجنس، العمر، المسمى الوظيفي للوظيفة، الخبرة في الوظيفة. وفيما يتعلق بمستوى التوجه نحو الأداء، تبين أيضا وجود فروق معنوية تعزى لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، التخصص المهني، الرتبة الوظيفية. بينت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية، بين مستوى سلوك المواطنة التنظيمية ومستوى توجه الشركات نحو الأداء، وكذلك وجود أثر قوي وإيجابي لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة على توجه الشركات نحو الأداء، إلا أن هذا التأثير اختلف من بعد لآخر. وتوصي الدراسة بتعزيز لسلوك المواطنة التنظيمية، وتنمية العلاقات الإيجابية بين الموظفين.

المواطنة التنظيمية ومستوى توجه شركات الاتصالات الأردنية نحو الأداء؟.

5. هل يوجد أثر معنوي لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية على مستوى توجه شركات الاتصالات نحو الأداء؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

نظرا لقلّة الدراسات المنشورة التي تناولت هذا الموضوع فإنه من المأمول أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العربية في هذا المجال. من جانب آخر يتوقع أن تزود الدراسة شركات الاتصالات الأردنية بالتغذية الراجعة المتعلقة بمستوى سلوك المواطنة التنظيمية، وكذلك مستوى توجه هذه الشركات نحو الأداء. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات الأردنية.
2. التعرف على مستوى توجه شركات الاتصالات الأردنية نحو الأداء.

3. معرفة أثر المتغيرات الشخصية والوظيفية على مستوى كل من سلوك المواطنة التنظيمية، وكذلك مستوى توجه شركات الاتصالات نحو الأداء.

4. معرفة تأثير ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية على توجه شركات الاتصالات الأردنية نحو الأداء.

التعريفات الإصطلاحية لمتغيرات الدراسة:

◀ سلوك المواطنة التنظيمية: سلوك إنساني يؤديه عضو المنظمة بصورة اختيارية أو تطوعية بصورة تتجاوز الدور الرسمي، ويحدث أثرا إيجابيا يخدم المنظمة ويزيد قدرتها على الأداء التنظيمي، (Podsakoff et al, 1997). ويتم قياس هذا المتغير بالاعتماد على النموذج الذي يتضمن الأبعاد الخمسة (Organ, 1994) التالية:

■ الإيثار: السلوك الهادف إلى مساعدة الآخرين في العمل لأداء أعمالهم بالطريقة الصحيحة، ويكون الشخص مستعداً لبذل الجهد والوقت لمساعدة وتشجيع الآخرين.

■ الاحترام والمجاملة: حرص العامل على احترام الآخرين، والتصرف وفق طرق لا تؤذيهم وتستغل حقوقهم، وإعطاء المعلومات للذين يمكنهم أن يستفيدوا منها، والعمل على تفادي مشاكل العمل وحلها.

■ الروح الرياضية: تسامح والصبر على المتاعب، والحفاظ على موقف إيجابي عند سير الأمور عكس الرغبات.

■ الاحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة: المشاركة البناءة والمسؤولية في شؤون المنظمة، والحرص على حضور الاجتماعات والفعاليات غير الرسمية وتأدية العمل بصورة تساعد في المحافظة على سمعة المنظمة.

مقدمة:

شهدت العقود الماضية اهتماما متناميا بالعنصر الإنساني، إذ أصبحت المنظمات على اختلاف أنواعها تعتبر تعدد الإنسان العامل الحاسم في نجاحها وازدهارها. من هنا أصبح من الضروري الاهتمام الجاد بالسلوك الإنساني في المنظمات وتفسيره والتنبؤ به وتوجيهه نحو الأداء من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية. فمن خلال هذا الأداء يتجسد مدى التكامل والتناغم بين مختلف موارد المنظمة وأنشطتها الموجهة لإنتاج السلع والخدمات. وعليه فإن رفع مستوى التوجه وتحسينه نحو الأداء قد يكون من أهم ركائز الإنجاز النهائي للاستخدام الاقتصادي الأمثل لموارد المنظمات. وقد أكد (Robbins & Judge, 2007) أن المنظمات الناجحة في حاجة ماسة دائما إلى العاملين الذين يؤدون أكثر من واجباتهم الاعتيادية، وينجزون أعلى مما هو متوقع منهم، فالمرونة أصبحت مطلبا للمؤسسات الإدارية، مما يستدعي وجود العاملين الذين يظهرون مستوى عاليا من سلوك المواطنة التنظيمية، فالمؤسسات التي يكون العمل فيها مقتصرًا على قيام كل فرد بأداء أعماله الموكلة إليه فقط محكوم عليها بالفشل. فسلوك المواطنة التنظيمية يسهم في استثمار الموارد البشرية، والمادية، وتوجيهها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، كما يؤدي لتقليل مقاومة التغيير وسرعة التكيف مع التطورات المحيطة بالمنظمة (Williams & Anderson, 1991)، وتحسين الإنتاجية وزيادتها كما ونوعا، ويؤدي كذلك إلى بناء مناخ تنظيمي تعاوني إيجابي تسوده علاقات التعاون والمشاركة وتشجيع الإبداع والتميز، مما يؤدي إلى المحافظة على الموارد البشرية الموجودة، وجذب المزيد من الكفاءات الراغبة في العمل (Podaskoff, 1997). وتسعى الدراسة لمعرفة مستوى سلوك المواطنة التنظيمية وأثره على توجه شركات الاتصالات الأردنية نحو الأداء.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم معرفتنا لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات الأردنية، وعلاقته بمستوى توجهها نحو الأداء، وعليه تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في شركات الاتصالات الأردنية؟

2. ما مستوى توجه شركات الاتصالات الأردنية نحو الأداء؟

3. هل توجد فروق معنوية في مستوى كل من سلوك المواطنة التنظيمية والتوجه نحو الأداء في شركات الاتصالات الأردنية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية؟

4. هل هنالك علاقة ارتباط معنوية بين مستوى سلوك

العاملين أكبر من تأثير كل منهما منفردا. أما (أبازيد، 2010) فقد درس أثر مستوى التمكين النفسي على سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن. وأظهرت النتائج مستوى عاليا للتمكين النفسي وسلوك المواطنة التنظيمية، كما تبين وجود أثر للتمكين النفسي في سلوك المواطنة، ولم تظهر فروقات في اتجاهات العاملين تعزى للمتغيرات الشخصية.

الدراسات الأجنبية:

ركز (Turnipseed & Rassuli, 2005) على دراسة درجة ممارسة الرؤساء والمرووسين لسلوك المواطنة التنظيمية في شركات لتصنيع السيارات في الهند، بالإضافة إلى الكشف عن حجم وطبيعة العلاقة الرابطة بين سلوك المواطنة التنظيمية والأداء. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح بين تصورات الرؤساء والمرووسين لمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية، بالإضافة إلى توافر مستوى أكبر لممارسة الرؤساء لسلوك المواطنة مقارنة بالمرووسين. أظهرت النتائج علاقة قوية وإيجابية بين سلوك المواطنة والأداء، حيث ارتبط الأداء الجيد والمتميز بسلوك المواطنة التنظيمية. من ناحية أخرى قام (Zoghbi, 2007) بدراسة هدفت إلى اختبار مدى تأثير الثقة بالنفس والاتجاهات الإيجابية نحو الموظفين في المنظمة على سلوكيات المواطنة التنظيمية في الجامعات الحكومية الإسبانية. وكشفت النتائج أن الاتجاهات الإيجابية نحو مديري العمل (كأشخاص وليس كرؤساء) ترتبط بظهور سلوكيات المواطنة التنظيمية، إلا أن الثقة بالنفس كان لها الدور الكبير في تعزيز هذه العلاقة. وقام (Irene & Siu, 2009) بدراسة للتعرف على تأثير كل من رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية على الأداء الوظيفي، للمشاركين في برنامج تنمية المديرين التنفيذيين في بكين (الصين). وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أي تأثير للعلاقات الشخصية على أداء العامل الصيني، في حين يتأثر أدائه بشكل سلبي وكبير بالروابط العائلية. وبينت النتائج أن سلوك المواطنة له تأثير كبير وإيجابي على أداء العاملين. هدفت دراسة (Armenio & Neuza & Miguel, 2010) إلى اختبار تأثير الاستقامة التنظيمية والسعادة على ظهور سلوك المواطنة التنظيمية والأداء التنظيمي للعاملين بشركات صناعية في لشبونة (البرتغال). وتوصلت الدراسة إلى أن تحلي العاملين بالاستقامة التنظيمية له تأثير مباشر على بروز سلوكيات المواطنة التنظيمية، وأبرزت النتائج أهمية الدور الوسيط الذي يلعبه عامل السعادة بين الاستقامة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية. تتميز الدراسة الحالية عن سابقتها في تناولها لأثر سلوك المواطنة التنظيمية على توجه الشركة نحو الأداء، وهي علاقة لم تدرس سابقا في البيئة العربية والأردنية بحدود علم الباحثين

الطريقة والإجراءات:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لرصد مدى توافر أبعاد كل من سلوك المواطنة التنظيمية والتوجه نحو الأداء، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بينهما.

التفاني والاحلاص في العمل: إنجاز الفرد لدوره بقدر يزيد عن المطلوب وإحترام لوائح وأوقات العمل بجدية. توجه الشركة نحو الأداء: هو مدى الدعم والميل والجاذبية التي يحظى بها الأداء من قبل المنظمة والعاملين فيها ويتضمن ذلك الأبعاد التالية كمؤشرات لمدى توجه المنظمات نحو الأداء (خصاونة، 2012):

- تقييم أداء العاملين: إستناد تقييم أداء العاملين إلى معايير موضوعية مبنية على طاقاتهم وأدائهم الفعلي.
- ترقية العاملين ونموهم الوظيفي: مدى إرتباط ترقية الموظفين وتقدمهم الوظيفي بأدائهم الفعلي وإنجازاتهم.
- دعم تشريعات المنظمة ولوائحها للكفاءة عند تعيين الموظفين لاستثمار أقصى طاقاتهم لصالح العمل.
- الأداء الإبداعي والابتكاري: تشجيع الرؤساء والتشريعات التنظيمية للسلوكيات والأفكار الإبداعية والإبتكارية.
- توجه العاملين نحو الأداء: حرص العاملين على إنجاز مهامهم وظائفهم بمهنية واحتراف، وسعيهم للحصول على معلومات راجعة عن أدائهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.

الدراسات العربية:

دراسة (الزهراني، 2007) ركزت على تحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمية لمعلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بجدة في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى سلوك المواطنة التنظيمية لدى المعلمين بصفة عامة متوسط، من وجهة نظر المديرين، في حين يرى المعلمون أن لديهم مستوى عاليا من سلوك المواطنة التنظيمية. وفي سياق آخر قام (محارمة، 2008) بدراسة مستوى تأثير سلوك المواطنة التنظيمية بمجموعة من العوامل الشخصية، والوظيفية لدى موظفي الأجهزة الحكومية القطرية. وكشفت الدراسة عن وجود درجة متوسطة نسبيا لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية، كما سجل كل من بعدي المجاملة والإيثار أعلى درجات الممارسة مقارنة بباقي الأبعاد، وبينت الدراسة وجود اختلافات معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية، تبعا لمتغير جنس الموظف ولصالح الإناث، وكذلك تبعا لمتغير سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية، ولصالح الموظفين أصحاب الخبرة الأقل من خمس سنوات. وفي القطاع المصرفي الأردني قام (ريان، 2009) بدراسة مدى وجود سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين، ومدى توفر الثقة المتبادلة بين العاملين ورؤسائهم المباشرين في القطاع المصرفي الأردني، وأثر كل من سلوك المواطنة التنظيمية والثقة المتبادلة على أداء العاملين. وكشفت الدراسة أن العاملين يبدون سلوكا متميزا يندرج ضمن ما يعرف بسلوك المواطنة التنظيمية، بالإضافة إلى تميز أدائهم بالكفاءة والجودة العالية. وأظهرت الدراسة أيضا أن كلا من سلوك المواطنة التنظيمية والثقة المتبادلة بين العاملين ورؤسائهم المباشرين تؤثر طرديا على مستوى أداء العاملين في القطاع المصرفي، وأن تأثير كل من سلوك المواطنة التنظيمية والثقة المتبادلة بين العاملين ورؤسائهم المباشرين مجتمعين على أداء

مجتمع الدراسة وعينتها:

يضم قطاع الاتصالات أربع شركات (أورنج، زين، أمنية، إكسبرس) ، ولأسباب متعلقة بسياسة الشركات اقتصرَت الدراسة على شركتي "أمنية" و"زين" ، والتي كونتا ما نسبته (50%) من مجتمع الدراسة، حيث وزع الباحثان الاستبانات على مبحوثين تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية. أما وحدة المعاينة والتحليل فشملت (230) موظفا، أي ما نسبته 16% من مجموع أفراد وحدة المعاينة البالغ عددهم (1400) موظف في العاصمة عمان، علما أن شركة "أمنية" لديها (450) موظفا في مقابل (950) في شركة "زين". والجدول (1) يوضح عدد الموزع والمسترد من الاستبانات.

الجدول (1)

عدد الإستانات الموزعة و المسترجعة.

الشركة	موزعة	مسترجعة	مستبعدة	صالحة	نسبة الصالحة.
أمنية	80	70	5	65	80%
زين	150	126	6	120	81,25%
مجموع	230	196	11	185	80,43%

مصادر البيانات:

للحصول على البيانات اللازمة تم الإفادة من المصادر الجاهزة، إلى جانب تصميم إستبانة تكونت من ثلاثة أجزاء، وقد تضمن الأول منها البيانات الشخصية، في حين تضمن الجزء الثاني (21) فقرة موزعة على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية: بعد الإيثارات (الفقرات 8 - 11) ، وبعد الإحترام والمجاملة (الفقرات 12 - 15) ، وبعد الروح الرياضية (الفقرات 16 - 19) ، وبعد الإحساس بالمواطنة (الفقرات 20 - 24) ، وبعد التفاني في العمل (الفقرات 25 - 28) . وقد استعان الباحثان بالمقاييس التي استخدمها (Podsa- Koff, 1993) و (Organ, 1988). أما الجزء الثالث فتضمن (22) فقرة موزعة على أبعاد التوجه نحو الأداء: بعد ترقية العاملين (الفقرات 29 - 31) ، بعد توجه العاملين نحو الأداء، (الفقرات 32 - 36) ، بعد الأداء الإبداعي (الفقرات 37 - 41) ، بعد تقييم أداء العاملين (الفقرات 42 - 47) ، بعد تشريعات المنظمة (الفقرات 48 - 50) . وقد تم الاستعانة بدراسة (الخصاونة، 2012) لهذا الغرض. تم توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (15) مفردة خلال فترتين مختلفتين، كما تم التأكد من ثبات الأداة عند التوزيع النهائي، حيث سجلت نسبة كرومباخ ألفا (0,95) والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2)

نتائج اختبار كرومباخ ألفا لأبعاد الدراسة وأداة الدراسة ككل.

الدرجة	م. ثبات 1	م. ثبات 2	م. ثبات 3	البعد	م. ثبات 1	م. ثبات 2	م. ثبات 3
الإبداع	0,76	0,75	0,726	ترقية العاملين	0,94	0,79	0,744

الدرجة	م. ثبات 1	م. ثبات 2	م. ثبات 3	البعد	م. ثبات 1	م. ثبات 2	م. ثبات 3
المجاملة	0,73	0,83	0,832	توجه العاملين نحو الأداء	0,93	0,82	0,875
الرياضية	0,71	0,71	0,701	إداء إبداع وابتكار	0,90	0,87	0,864
بالمواطنة	0,74	0,72	0,778	تقييم أداء العاملين	0,96	0,75	0,894
العمل	0,72	0,85	0,731	تشريعات المنظمة	0,76	0,80	0,859
التنظيمية	0,87	0,88	0,913	التوجه نحو الأداء	0,96	0,93	0,943
الأداء ككل	0,95	0,93	0,954	-	-	-	-

المعالجة الإحصائية ومقياس التحليل:

تمت معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، ومعامل «بيرسون» للارتباط ، تحليل الانحدار المتعدد والمتعدد التدريجي، تحليل التباين الثنائي، إختبار (T) ، واختبار شيفيه للمقارنة البعدية. كما تم استخدام مقياس (ليكرت الخماسي) لصياغة الأسئلة وتم حساب قيم المتوسطات الحسابية للإجابات وكما هو موضح في الجدول (3) :

الجدول (3)

مقياس التحليل.

درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة
5	3.5	1

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

- أولاً: المتغير المستقل: وهو درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية.
- ثانياً: المتغير التابع: مستوى التوجه نحو الأداء الوظيفي.
- ثالثاً: الخصائص الشخصية والوظيفية للمبحوثين: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي ومدة الخدمة بالإضافة إلى:
- التخصص المهني: ويتضمن ثلاث فئات الأولى إداري، والثانية مهندس وفني، والثالثة خدمة الزبائن.
- المسمى الوظيفي للوظيفة: يتضمن فئتين الأولى رئيس قسم ورئيس وحدة، أما الثانية فهي موظف تنفيذي.
- رتبة الموظف في المنظمة: ويشير هذا المتغير إلى خدمة الموظف الحالية أو السابقة في مواقع إشرافية.

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية:

الجدول (4)

توزيع أفراد العينة تبعاً إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية.

المتغير	المستوى	تكرار	نسبة %	المتغير	المستوى	تكرار	نسبة %
الجنس	ذكر	109	58.9	الرتبة الوظيفية	رؤساء	105	8.56
	أنثى	76	41.1		مرؤوسين	80	43.2
	مجموع	185	100.0		مجموع	185	100
العمر	أقل من 25 سنة	44	23.8	الخبرة في الوظيفة	5 سنوات فأقل	104	52.2
	26 - 35 سنة	104	56.2		6 - 10 سنوات	54	29.2
	أكثر من 36 سنة	37	20.0		أكثر من 11 سنة	27	14.6
	مجموع	185	100.0		مجموع	185	100
مؤهل علمي	دبلوم متوسط فأقل	33	17.8	المسمى الوظيفي	رئيس قسم / وحده	62	33.5
	بكالوريوس فأعلى	152	82.2		موظف / غير إشرافي	123	66.5
	مجموع	185	100.0		مجموع	185	100
التخصص المهني	إداري	104	56.2	الشركة	زين	120	64.9
	مهندس / فني	41	22.2		أمنية	65	35.1
	خدمة الزبائن	40	21.6		مجموع	185	100
	مجموع	185	100.0				

تحليل نتائج الدراسة:

سؤال البحث الأول: لمعرفة مستوى سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية منفردة ومجمعة.

م	الأبعاد	م.ح	أ.م	الرتبة	مستوى
1	الإيثار	4.39	0.61	2	مرتفع
2	الاحترام والمجاملة	4.55	0.61	1	مرتفع
3	الروح الرياضية	4.37	0.60	3	مرتفع
4	الإحساس بالمواطنة	4.35	0.60	4	مرتفع
5	التفاني والإخلاص في العمل	4.11	0.75	5	مرتفع
	أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة.	4.35	0.51		مرتفع

يظهر جدول (5) أن المتوسط الكلي لسلوك المواطنة التنظيمية قد بلغ (4.35) بإنحراف معياري مقداره (0.51) وهذا مستوى مرتفع يعكس حماس العاملين للتخلي بأخلاقيات

يبين الجدول (4) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، إذ بلغت نسبة الذكور (58,9%) ، مقارنة مع نسبة (41,1%) للإناث، كما أن الفئة العمرية الأكثر تكراراً كانت الفئة العمرية الشابة، (26 - 35 سنة) ، إذ بلغت نسبة المبحوثين من هذه الفئة (56,2%) ، مما يعني أن قطاع الاتصالات مستقطب للعمال الشابة. من جانب آخر فإن ما نسبته (82,2%) من المبحوثين يحملون درجة (البكالوريوس فأعلى) بينما بلغت نسبة حملة درجة (دبلوم متوسط فأقل) (17,8%) ، مما يوشر إلى أن الشركات تستقطب حملة البكالوريوس فأعلى. ويلاحظ أن جل المبحوثين (56,2%) ، هم من الإداريين أما المهندسون والفنيون فقد شكلوا (22,2%) ، بينما بلغت نسبة المبحوثين من تخصص خدمة الزبائن (21,6%) . وبالتالي فإن التخصص المهني السائد هو الإداري، وهذا ينسجم مع الطبيعة الخدمية لهذه الشركات. و (66,5%) من المبحوثين هم موظفون تنفيذيون، بينما شكل رؤساء الأقسام والوحدات (33,5%) . وقد بلغت نسبة من تقل سنوات خبرتهم عن (5 سنوات) (56,2%) ، بينما بلغت نسبة فئة الخبرة (106 سنوات) (29,2%) ، مما يوشر إلى أن غالبية أفراد المجتمع تم توظيفهم في الفترة التأسيسية للشركتين. وبلغت نسبة من شغلوا وظائف إشرافية (56,8%) ، مقارنة مع (43,2%) ممن لم يشغلوا وظائف إشرافية. وتشير البيانات إلى أن (64,9%) من المبحوثين كانوا من شركة «زين» مقارنة مع (35,1%) من شركة «أمنية»، ويعود هذا التفاوت لاستخدام العينة التطبيقية التناسبية عند اختيار عينة الدراسة.

جدول (7) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد الإيثار.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
1	أساعد زملائي عندما يكون لديهم أعباء عمل ثقيلة.	4.46	0.85	1	مرتفع
2	أساعد في توجيه العاملين الجدد حتى وإن لم يطلب مني ذلك.	4.46	0.75	1	مرتفع
3	أشجع زملائي على تعلم مهارات وتقنيات جديدة عند الحاجة إلى ذلك.	4.38	0.81	3	مرتفع
4	مستعد لتخصيص جزء من وقتي لمساعدة الآخرين ممن لديهم مشكلات عمل.	4.25	0.85	4	مرتفع
	بعد الإيثار	4.39	0.61	-	مرتفع

يظهر الجدول (7) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعد الإيثار بين (4.25 - 4.46)، وكان أعلاها للفقرتين (1، 2) اللتين تشيران إلى مساعدة الموظف لزملائه عندما يكون لديهم أعباء عمل ثقيلة، والمساعدة في توجيه العاملين الجدد حتى وإن لم يطلب منه ذلك، وبمتوسطات حسابية بلغت (4.46) و (4.46) على التوالي. بينما كان أدناها للفقرة (4) التي تشير إلى استعداد الموظف لتخصيص جزء من وقته لمساعدة الآخرين الذين لديهم مشكلات عمل، بمتوسط حسابي بلغ (4.25). وتعني هذه النتائج أن تحلي العاملين بالمواطنة التنظيمية قد ظهر من خلال سلوكيات تحليهم بالإيثار والتي تنعكس عبر توجههم أكثر نحو مساعدة زملائهم الذين لديهم أعباء عمل كثيرة، ومن خلال تقديم اقتراحات لتحسين العمل وتطويره. وقد يعود ذلك إلى نمو الوعي لدى العاملين واقتناعهم بضرورة تقوية رابطة الزمالة لتعزيز التعاون والإنتاجية وللحفاظ على الميزة التنافسية للشركة مقارنة بالشركات الأخرى. كما تبين أن العاملين مستعدون كذلك لتخصيص جزء من أوقاتهم للمساعدة في توجيه زملائهم الجدد، والعمل على تخفيف مشاكل العمل المحتملة، وقد يعود ذلك إلى شعور العاملين الذين يظهرون هذا السلوك بالإنجاز وتحقيق الذات، وكذلك السعادة عند مساعدتهم لزملائهم.

■ ثانياً: بعد الاحترام والمجاملة: اشتمل هذا البعد على أربع فقرات، ويبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى ممارستها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الاحترام والمجاملة.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	الرتبة	مستوى
1	أحترم حقوق وخصوصيات زملائي في العمل.	4.69	0.651	1	مرتفع

المواطنة التنظيمية. ويتضح أيضاً أن جميع أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية جاءت بمستوى مرتفع، فقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (4.11 - 4.55)، وقد جاء بعد الاحترام والمجاملة بالمرتبة الأولى، بمتوسط حساب يبلغ (4.55)، يليه بعد الإيثار في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (4.39)، تلاه في المرتبة الثالثة بعد الروح الرياضية بمتوسط حسابي بلغ (4.37)، وفي المرتبة الرابعة جاء بعد الإحساس بالمواطنة بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، وأخيراً جاء بعد التفاني في العمل. إن حصول بعد الاحترام والمجاملة على أعلى درجة يدل على أن العاملين يسعون إلى تجنب الوقوع في المشاكل، وذلك من خلال احترام حقوق الآخرين وخصوصياتهم، والمساهمة في تزويد زملائهم بالمعلومات والخبرات التي تساعدهم على أدائهم لعملهم. وقد يعزى ذلك إلى اللانتماء الكبير لدى العاملين، إذ عزز الشعور والإدراك لديهم بأنهم أعضاء لهم أهميتهم في العمل ويتوقف عليهم نجاح الشركة، وكذلك قد يرجع السبب إلى أن العاملين يولون اهتماماً لمثل هذه الممارسات بوصفها مصدراً للتفاهم والاحترام المتبادل بينهم. وللتحقق من معنوية هذه النتائج تم تطبيق اختبار (T) على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول رقم (6)

تطبيق اختبار (One Sample T - Test) على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية منفردة ومجمعة.

م	البعد	T	درجات الحرية	دالة إحصائية
1	بعد الإيثار.	31.20	184	*0.00
2	بعد الاحترام والمجاملة.	34.47	184	*0.00
3	بعد الروح الرياضية.	31.11	184	*0.00
4	بعد الإحساس بالمواطنة.	30.43	184	*0.00
5	بعد التفاني والإخلاص في العمل.	20.01	184	*0.00
	أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة.	35.81	184	*0.00

* دالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05).

يظهر الجدول (6) وجود مستوى مرتفع من سلوك المواطنة التنظيمية، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات المعبرة عن مجمل الأبعاد منفردة ومجمعة، والجدول التالي توضح ذلك.

■ أولاً: بعد الإيثار: اشتمل هذا البعد على أربع فقرات. ويبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى ممارستها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

يظهر الجدول (9) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى مرتفع إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعد 'الروح الرياضية' بين (4.19 - 4.54). وكان أعلاها للفقرة (3) التي تشير إلى أن الموظف إذا أخطأ في حق أي من زملائه يتقدم بالاعتذار منه، بمتوسط حسابي بلغ (4.54)، بينما كان أدناها للفقرة (1) التي تشير إلى مدى تذمر وشكوى الموظف من العمل أو من الآخرين، بمتوسط حسابي بلغ (4.19). وتعني هذه النتائج أن تحلي العاملين بالمواطنة التنظيمية قد ظهر من خلال سلوكيات تعكس 'الروح الرياضية'، المتضمنة للتسامح والصبر تجاه المشاكل البسيطة المؤقتة، والحفاظ على الموقف الإيجابي في العمل والمبادرة للاعتذار من الآخرين في حالة حدوث إساءة. وقد يعزى السبب إلى عدم رغبة العاملين بالخوض في مشاكل مع مديريهم أو زملائهم، لتصورهم بأن الشركة تعمل على إرضاء حاجاتهم، وبالتالي تتوقع منهم تفهم مشاكل بعضهم بعضاً حفاظاً على علاقات طيبة تضمن بذل المزيد من الجهد، لتحقيق أهدافها وأهدافهم. وقد يعزى ذلك إلى الإحساس بالمناخ النفسي المريح للعمل، والشعور بأن المدير يميل إلى مناقشة القضايا معهم لحل الخلافات عن طريق الحوار والمناقشة.

■ رابعاً: بعد الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة: اشتمل هذا البعد على خمس فقرات ويبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية وترتيب الفقرات، ومستوى ممارستها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد 'الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة'.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
1	أحرص على حضور اللقاءات والندوات غير الرسمية التي تعقدتها الشركة	4.01	0.96	5	مرتفع
2	أتابع بانتظام قراءة إعلانات ومذكرات وتعاميم الشركة الموجهة للعاملين.	4.27	0.96	4	مرتفع
3	أتأقلم مع كل التطورات التي يتطلبها نجاحي في عملي بالشركة.	4.49	0.71	2	مرتفع
4	أهتم وأحرص على إعطاء صورة إيجابية للآخرين عن شركتي	4.61	0.71	1	مرتفع
5	مستعد للقيام بمهام غير مطلوبة مني للمساعدة على تحسين صورة الشركة	4.39	0.77	3	مرتفع
	بعد الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة	4.35	0.60		مرتفع

يبين الجدول (10) أن فقرات هذا البعد جاءت بمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعد 'الإحساس بالمواطنة

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
2	أتشاور مع زملائي في العمل الذين قد يتأثرون بقراراتي.	4.45	0.78	4	مرتفع
3	أقدم التشجيع والدعم المعنوي لزملائي في الأوقات الصعبة.	4.52	0.80	2	مرتفع
4	أقوم بتزويد زملائي بالمعلومات والخبرات المناسبة التي تساعدهم على أداء أعمالهم على أحسن وجه كلما لزم الأمر.	4.54	0.76	3	مرتفع
	بعد الاحترام والمجاملة	4.55	0.61	-	مرتفع

يظهر الجدول (8) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعد الاحترام و'المجاملة' بين (4.45 - 4.69)، وكان أعلاها للفقرة (1) التي تشير إلى احترام الموظف لحقوق وخصوصيات زملائه، بمتوسط حسابي بلغ (4.69)، بينما كان أدناها للفقرة (4) التي تشير إلى قيام الموظف بتزويد زملائه بالمعلومات كلما لزم الأمر وبمتوسط حسابي بلغ (4.45). وتعني هذه النتائج أن العاملين يتجهون نحو تجنب حدوث مشاكل، من خلال احترام حقوق الآخرين وعدم التعدي عليها، والعمل على التشاور مع زملائهم. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن بيئة العمل داخل الشركات توفر أجواء مريحة للعمل، وتعتمد على الحوار والمناقشة.

■ ثالثاً: بعد الروح الرياضية: اشتمل هذا البعد على أربع فقرات ويبين الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى ممارستها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد 'الروح الرياضية'.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
1	لا أقضي الوقت في التذمر والشكوى من العمل أو من الآخرين.	4.19	0.89	4	مرتفع
2	أهتم بالامتيازات والجوانب الإيجابية للوظيفة التي أشغلها أكثر من اهتمامي بالجوانب السلبية التي لا تنسجم مع رغباتي.	4.30	0.87	3	مرتفع
3	إذا أخطأت في حق أي من زملائي فإني أتقدم للاعتذار منه.	4.54	0.76	1	مرتفع
4	أقبل ملاحظات واقتراحات زملائي حول أي خطأ في أدائي لعملي.	4.45	0.77	2	مرتفع
	بعد الروح الرياضية	4.37	0.60		مرتفع

وحرصهم على التقيد بتعليمات الشركة وقواعدها، والاتجاه نحو إنجاز ما هو أبعد من متطلبات دورهم الرسمي. وقد يعود ذلك إلى حرص العاملين على قضاء الوقت الكافي لإنجاز أعمالهم، نتيجة إحساسهم بمسؤولية أدوارهم وأهميتها في تحقيق أهداف الشركة، كما قد يعزى إلى إحساس العاملين بضرورة الالتزام الأخلاقي نحو عملهم، والذي قد يعود إلى إيمانهم بروية شركتهم ورسالتها وأهمية مساهمتهم في تحقيقها.

◀ سؤال البحث الثاني: لمعرفة مستوى توجه شركات الاتصالات نحو الأداء، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد توجه الشركة نحو الأداء والجدول (12) يوضح ذلك:

الجدول (12) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد توجه الشركة نحو الأداء منفردة ومجمعة.

م	البعد	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	مستوى
1	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	3.83	0.87	4	مرتفع
2	توجه العاملين نحو الأداء	3.97	0.73	2	مرتفع
3	الأداء الإبداعي والابتكاري	3.91	0.81	3	مرتفع
4	تقييم أداء العاملين	3.74	0.90	5	مرتفع
5	تشريعات المنظمة ولوائحها	4.03	0.83	1	مرتفع

يبين الجدول (12) أن المتوسط الكلي لأبعاد توجه الشركة نحو الأداء قد بلغ (3.88)، وعليه فإن مستوى توجه شركات الاتصالات نحو الأداء كان مرتفعاً، وقد يعزى ذلك إلى كون هذه الشركات حديثة، مما مكنها من استقطاب موارد بشرية شابة ومؤهلة من مختلف التخصصات، وقد انعكس ذلك على مستوى نشاطها بشكل عام، وعلى توجهها نحو الأداء بشكل خاص. كما يتضح من الجدول أن جميع أبعاد توجه الشركة نحو الأداء منفردة جاءت بدرجة تقييمية مرتفعة، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.74 - 4.03) واحتلت بعد تشريعات المنظمة 'المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.03)، يليه بعد توجه العاملين نحو الأداء' في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، ثم جاء في المرتبة الثالثة بعد 'الأداء الإبداعي والابتكاري' بمتوسط حسابي بلغ (3.91). وبالتالي يستدل أن بعد تشريعات المنظمة 'حصل على المرتبة الأولى، مما يعني أن التشريعات لها أثر كبير في توجه الشركات نحو الأداء، وقد يعود ذلك إلى أن التشريعات المعتمدة ذات كفاءة ومرونة عالية، وتسهم في دعم التوجه العام للشركات نحو الأداء، من خلال استنادها فعلياً إلى مبادئ الكفاءة. وللتحقق من معنوية النتائج تم تطبيق اختبار (T) على أبعاد توجه الشركة نحو الأداء، والجدول (13) يوضح ذلك.

' بين (4.01 - 4.61)، وكان أعلاها للفقرة (4) التي تشير إلى اهتمام الموظف وحرصه على إعطاء صورة إيجابية للآخرين عن شركته، وبمتوسط حسابي بلغ (4.61)، بينما كان أدناها للفقرة (1) التي تشير إلى حرص الموظف على حضور اللقاءات والندوات غير الرسمية التي تعقدها الشركة، والتي تساعد على تعزيز مكانتها، بمتوسط حسابي بلغ (4.01). وعليه فإن سلوك المواطنة التنظيمية يتجلى من خلال الإحساس بالمواطنة الذي يتحلى به العاملون عبر اهتمامهم الحقيقي بشركتهم، والانخراط بنشاطاتها، والمشاركة البناءة في شؤونها، والحرص على إعطاء صورة إيجابية عنها. وقد يعزى ذلك إلى شعورهم بالاعتزاز والانتماء لعملهم مما يعزز من التزامهم نحوه واعتبار أن ما يربطهم بالشركة يتجاوز عقد العمل الرسمي والحضور في أوقات الدوام.

■ خامساً: بعد التفاني والإخلاص في العمل: اشتمل هذا البعد على أربع فقرات ويبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى ممارستها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

الجدول (11) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد التفاني والإخلاص في العمل.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	الرتبة	مستوى
1	أقوم بأنشطة تتجاوز المهام الرئيسية لوظيفتي.	4.11	0.92	3	مرتفع
2	مستعد للعمل لساعات إضافية دون أجر.	3.71	1.33	4	مرتفع
3	أتقيد بتعليمات وقواعد الشركة وذلك بدافع شخصي ذاتي.	4.48	0.81	1	مرتفع
4	إذا أنهيت واجباتي الوظيفية قبل انتهاء موعد العمل فإنني أحاول إيجاد عمل منتج إضافي لأداءه دون توقع مكافأة.	4.13	0.91	2	مرتفع
	بعد التفاني والإخلاص في العمل	4.11	0.75		مرتفع

يظهر الجدول (11) وجود مستوى عالٍ من سلوك المواطنة التنظيمية، وقد سجلت كل فقرات هذا البعد مستوى مرتفع لهذا السلوك، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعد التفاني والإخلاص في العمل بين (3.71 - 4.48)، وكان أعلاها للفقرة (3) التي تشير إلى تقيد الموظف بتعليمات وقواعد الشركة، وذلك بدافع شخصي ذاتي منه، بمتوسط حسابي بلغ (4.48)، بينما كان أدناها للفقرة (2) التي تشير إلى استعداد الموظف للعمل لساعات إضافية دون أجر وبمتوسط حسابي بلغ (3.71). وبالتالي يتبين أن سلوك المواطنة التنظيمية يتجلى من خلال ممارسة العاملين لبعد التفاني والإخلاص في العمل، الذي يتجسد من خلال إخلاص العاملين للمعايير التي يضعونها لسلوكياتهم،

الجدول (13) .

نتائج اختبار (One Sample T - test) على أبعاد توجه الشركة نحو الأداء منفردة ومجمعة.

الرقم	الأبعاد	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
1	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	13.01	184	*0.00
2	توجه العاملين نحو الأداء	18.14	184	*0.00
3	الأداء الإبداعي والابتكاري	15.42	184	*0.00
4	تقييم أداء العاملين	11.150	184	*0.00
5	تشريعات المنظمة ولوائحها	16.85	184	*0.00
	أبعاد التوجه الشركة نحو الأداء مجتمعة.	17.57	184	*0.00

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

يظهر الجدول (13) وجود مستوى مرتفع من توجه الشركات نحو الأداء. وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل من أبعاد توجه الشركة نحو الأداء، وذلك على النحو التالي:

■ أولاً: بعد ترقية العاملين ونموهم الوظيفي: اشتمل هذا البعد على ثلاث فقرات ويبين الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى تقييمها لدى العاملين في الشركات المبحوثة.

الجدول (14) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد ترقية العاملين ونموهم الوظيفي.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
1	تعتمد فرص التطور الوظيفي للموظف على الأداء الجيد لمهام الوظيفة	4.21	0.92	1	مرتفع
2	تعتمد فرص الترقية على الأداء أكثر من العلاقات الشخصية بالرئيس	3.76	1.16	2	مرتفع
3	تتاح فرص النمو والترقية للوظائف أعلى للجميع بشكل منصف وعادل.	3.54	1.12	3	مرتفع
	بعد ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	3.83	0.87		مرتفع

يظهر الجدول (14) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعدها بين (3.54 - 4.21)، إذ كان أعلاها للفقرة (1) التي تشير إلى اعتماد فرص الموظف في التطور الوظيفي على أدائه الفعلي الجيد وتنفيذه

لمهام وظيفته، بمتوسط حسابي بلغ (4، 21)، بينما كان أدائها للفقرة (3) المتعلقة بفرص والترقية إلى وظائف أعلى للجميع بشكل منصف وعادل، بمتوسط حسابي بلغ (3.54). وتؤشر هذه النتائج إلى أن ترقية العاملين تسهم بشكل كبير في توجه الشركات نحو الأداء، وقد يرجع سبب ذلك إلى اعتماد الشركات على معايير وأسس دقيقة في الترقية ترتبط بشكل أساسي بالأداء الفعلي لمهام الموظف.

■ ثانياً: بعد توجه العاملين نحو الأداء: اشتمل هذا البعد على خمس فقرات، ويبين الجدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات ومستوى تقييمها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

الجدول (15) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد توجه العاملين نحو الأداء.

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
1	يمارس الموظفون مهام ووظائفهم باحتراف ومهنية.	3.91	0.95	5	مرتفع
2	يبذل الموظفون أقصى جهودهم لإنجاز وتحقيق أهداف ووظائفهم.	3.93	0.96	4	مرتفع
3	يعمل الموظفون بجدية على تطوير قدراتهم ومهاراتهم المتعلقة بوظائفهم	4.03	0.83	1	مرتفع
4	يسعى الموظفون للحصول على معلومات راجعة عن نتائج أعمالهم	3.97	0.87	3	مرتفع
5	يعمل الموظفون في الشركة على تحسين مستوى أدائهم في ضوء المعلومات الراجعة التي يحصلون عليها من قبل رؤسائهم.	4.01	0.84	2	مرتفع
	بعد توجه العاملين نحو الأداء	3.97	0.73		مرتفع

يظهر الجدول (15) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى تقييم مرتفع، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لبعدها بين (3.91 - 4.03)، وكان أعلاها للفقرة (3) المتصلة بمدى عمل الموظفين في الشركة بجدية على تطوير قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية، بمتوسط حسابي بلغ (4.03)، بينما كان أدائها للفقرة (1) المتعلقة بمدى ممارسة الموظفين لمهامهم في الشركة باحتراف ومهنية، بمتوسط حسابي بلغ (3.91). ويعني هذا أن توجه العاملين نحو الأداء مرتفع في شركات الاتصالات وقد يعزى السبب إلى أن الغالبية الكبرى للعمالة في هذه الشركات عمالة شابة ومؤهلة ومتحمسة للإنجاز.

■ رابعاً: بعد تقييم أداء العاملين: اشتمل هذا البعد على ست فقرات ويبين الجدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى تقييمها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

الجدول (17) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد تقييم أداء العاملين؛

م	الفقرة	م.ح	م.أ	رتبة	مستوى
1	يركز الرؤساء على انتقاد الأداء الضعيف وليس الأشخاص.	3.85	1.08	2	مرتفع
2	يتم تقدير ومكافأة الأداء الجيد للموظف من قبل رؤسائه.	3.88	1.05	1	مرتفع
3	تستند عملية تقييم أداء الموظف من قبل رؤسائه إلى أسس موضوعية.	3.78	1.04	4	مرتفع
4	لا يؤثر اختلاف الموظف بالرأي مع رئيسه سلباً على تقرير أدائه السنوي	3.51	1.18	6	مرتفع
5	لا يؤثر إمتداح الموظف لرئيسه المباشر إيجابياً على تقرير أدائه السنوي.	3.61	1.21	5	مرتفع
6	يعكس تقرير الأداء السنوي للموظف في الشركة أداءه الفعلي.	3.81	1.11	3	مرتفع
	بعد تقييم أداء العاملين	3.74	0.90		مرتفع

يظهر الجدول (17) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى تقييم مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعده تقييم أداء العاملين بين (3.51 – 3.88). وكان أعلاها للفقرة (2) المتعلقة بمدى تقدير ومكافأة الرؤساء للأداء الجيد للموظف، بمتوسط حسابي بلغ (3.88)، بينما كان أدناها للفقرة (4) المتصلة بمدى تأثير اختلاف الموظف بالرأي مع رئيسه سلباً على تقرير أدائه السنوي، بمتوسط حسابي بلغ (3.51). وتعني هذه النتائج أن تقييم الأداء للعاملين له إسهام كبير في توجه الشركات نحو الأداء، خاصة أنه يؤثر في معظم العمليات الإدارية، خصوصاً التدريب والترقيات والدافعية. وقد يعود ذلك إلى ثقة العاملين بأن الأسس المعتمدة في التقييم موضوعية ودقيقة وعادلة، وكذلك ثقتهم بأن رؤسائهم يقدرون العمل الجيد للمرؤوسين ويستندون إليه في التقييم.

■ خامساً: بعد تشريعات المنظمة ولوائحها: اشتمل هذا البعد على ثلاث فقرات ويبين الجدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى تقييمها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

كما أن توفر ظروف ومتغيرات أخرى يتطلبها الأداء الجيد في هذه الشركات مثل دعم الإبداع وتشجيعه، وعادلة وتكافؤ الحوافز والمكافآت، يجعل العاملين أكثر حرصاً على تطوير قدراتهم، في ضوء المعلومات الراجعة التي يحصلون عليها من رؤسائهم.

■ ثالثاً: بعد الأداء الإبداعي والابتكاري: اشتمل هذا البعد على خمس فقرات ويبين الجدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات، ومستوى ممارستها لدى العاملين في شركات الاتصالات.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد (الأداء الإبداعي والابتكاري).

م	الفقرة	م.ح	م.أ	الرتبة	مستوى
1	تخضع المقترحات الإبداعية للمرؤوسين للدراسة الجادة من قبل الرؤساء.	3.94	0.92	2	مرتفع
2	يتم تكريم وتقدير الموظفين المبدعين في العمل من قبل رؤسائهم.	3.86	1.12	4	مرتفع
3	يحظى الموظفون المبدعون بفرص أكبر للتقدم الوظيفي من غير المبدعين	3.86	1.04	4	مرتفع
4	تشجع قوانين وسياسات الشركة العاملين على الإبداع والابتكار في العمل.	3.92	0.95	3	مرتفع
5	تشجع الشركة توظيف وتطبيق الأفكار الابتكارية في العمل.	3.99	0.96	1	مرتفع
	بعد الأداء الإبداعي والابتكاري	3.91	0.81		مرتفع

يبين جدول (16) أن فقرات هذا البعد كلها جاءت بمستوى تقييم مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعده الأداء الإبداعي والابتكاري بين (3.86 – 3.99)، وكان أعلاها للفقرة (5) المتعلقة بمدى تشجيع الشركة لتوظيف وتطبيق الأفكار الابتكارية في العمل، بمتوسط حسابي بلغ (3.99)، بينما كان أدناها للفقرتين (2، 3) المتعلقةتين بمدى تكريم الموظفين المبدعين في العمل وتقديرهم من قبل رؤسائهم، ومدى حصولهم على فرص أعلى للتقدم الوظيفي في الشركة مقارنة مع زملائهم غير المبدعين، بمتوسطين حسابيين بلغا (3.86) (3.86) على التوالي. وتعني هذه النتائج أن تشجيع الأداء الإبداعي كان له إسهام كبير في تحفيز العاملين على الأداء، مما كان له الأثر الكبير في توجه الشركات نحو الأداء. وقد يعزى ذلك إلى تشجيع الرؤساء والتشريعات للسلوكيات والأفكار الإبداعية والابتكارية والتعامل معها بجدية ودراستها وتوظيفها على أرض الواقع.

الجدول (18) .

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات بعد «تشريعات المنظمة ولوائحها».

م	الفقرة	م.ح	أ.م	رتبة	مستوى
1	تتصف تشريعات الشركة بتوجهها نحو تحقيق الجدارة والكفاءة في الأداء.	4.07	0.94	2	مرتفع
2	يتم تطبيق أسس ومعايير الجدارة والكفاءة عند تعيين موظفين الشركة	3.91	0.95	3	مرتفع
3	تشجع اللوائح والتشريعات المعمول بها في هذه الشركة الموظفين على استخدام أقصى طاقاتهم وقدراتهم الكامنة لصالح العمل.	4.10	0.92	1	مرتفع
	بعد تشريعات المنظمة ولوائحها	4.03	0.83		مرتفع

وموجهة نحو تحقيق الجدارة والكفاءة في الأداء فعلياً لا شكلياً، وهذا ما جعل العاملين يميلون إلى استخدام أقصى طاقاتهم والعمل بجدية أكبر، وإظهار قدراتهم الإبداعية الكامنة.

◀ سؤال البحث الثالث: لمعرفة مدى وجود فروق معنوية في مستوى كل من سلوك المواطنة التنظيمية والتوجه نحو الأداء تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية، تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية منفردة ومجمعة، تبعاً لخصائصهم الاجتماعية والوظيفية، والجدول (19) يوضح ذلك

يظهر الجدول (18) أن فقرات هذا البعد جاءت جميعها بمستوى تقييم مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لبعث تشريعات المنظمة ولوائحها بين (3.91 – 4.10)، وكان أعلاها للفقرة (3) المتعلقة بمدى تشجيع اللوائح والتشريعات المعمول بها في الشركة الموظفين على استخدام أقصى طاقاتهم وقدراتهم الكامنة لصالح العمل، بمتوسط حسابي بلغ (4.10)، بينما كان أدناها للفقرة (2) المتعلقة بمدى تطبيق أسس ومعايير الجدارة والكفاءة عند تعيين الموظفين في الشركة، بمتوسط حسابي بلغ (3.91). وتعني هذه النتائج أن التشريعات واللوائح المعتمدة في شركات الاتصالات لها أثر كبير في توجهها نحو الأداء، وقد يعود سبب ذلك إلى أن التشريعات المعتمدة ذات كفاءة ومرونة عالية

الجدول (19)

متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

متغير	مستوى	عدد	إيثار		احترام ومجاملة		روح رياضية		إحساس بالمواطنة		تفاني في العمل		مواطنة تنظيمية	
			م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م
الجنس	ذكر	109	4.41	0.60	4.53	0.64	4.36	0.63	4.31	0.59	4.03	0.78	4.33	0.53
	أنثى	76	4.37	0.61	4.58	0.56	4.39	0.56	4.41	0.62	4.21	0.71	4.39	0.49
العمر	أقل من 25 سنة	44	4.23	0.69	4.41	0.71	4.22	0.68	4.30	0.61	3.94	0.77	4.23	0.55
	26 - 35 سنة	104	4.41	0.59	4.59	0.54	4.42	0.52	4.37	0.58	4.12	0.77	4.38	0.48
	أكثر من 36 سنة	37	4.52	0.50	4.58	0.67	4.42	0.70	4.36	0.67	4.26	0.66	4.42	0.54
مؤهل علمي	دبلوم متوسط فأقل	33	4.45	0.44	4.58	0.51	4.52	0.38	4.53	0.39	4.26	0.65	4.47	0.32
	بكالوريوس / وأعلى	152	4.38	0.64	4.54	0.63	4.34	0.63	4.31	0.63	4.08	0.77	4.33	0.54
تخصص مهني	إداري	104	4.40	0.57	4.54	0.60	4.35	0.60	4.36	0.63	4.17	0.77	4.37	0.52
	مهندس / فني	41	4.43	0.55	4.54	0.53	4.43	0.52	4.22	0.52	4.13	0.60	4.34	0.41
	خدمة الزبائن	40	4.31	0.75	4.58	0.72	4.36	0.68	4.46	0.60	3.92	0.84	4.33	0.59
مسمى وظيفي	رئيس قسم / وحدة	62	4.54	0.53	4.62	0.61	4.44	0.60	4.37	0.65	4.32	0.70	4.45	0.53
	موظف تنفيذي / غير إشرافي	123	4.32	0.63	4.51	0.61	4.34	0.60	4.34	0.58	4.00	0.76	4.30	0.50
خبرة في الوظيفة	5 سنوات فأقل	104	4.36	0.66	4.60	0.64	4.38	0.63	4.32	0.62	4.04	0.81	4.34	0.55
	6 - 10 سنوات	54	4.41	0.53	4.49	0.45	4.38	0.40	4.43	0.51	4.14	0.70	4.37	0.40
	أكثر من 11 سنة	27	4.46	0.54	4.47	0.76	4.31	0.79	4.31	0.70	4.31	0.62	4.37	0.58
رتبة وظيفية.	رئيس	105	4.45	0.57	4.57	0.60	4.40	0.59	4.37	0.61	4.19	0.77	4.39	0.51
	مروّوس	80	4.32	0.64	4.52	0.63	4.34	0.61	4.33	0.60	4.00	0.72	4.30	0.52

مصدر	المجال	مج.مربعات	د.حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
العمر	الاحترام والمجاملة	2.305	2	1.152	3.146	*0.045
	الروح الرياضية	1.385	2	0.692	1.953	0.145
	إحساس بالمواطنة	0.466	2	0.233	0.648	0.524
	التفاني والإخلاص في العمل	0.500	2	0.250	0.466	0.628
	سلوك المواطنة التنظيمية	0.811	2	0.406	1.570	0.211

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يبين الجدول (21) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية تعزى إلى العمر، وذلك في أبعاد: 'الإيثار'، و'الروح الرياضية'، و'الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة'، و'التفاني والإخلاص في العمل'، والأبعاد مجتمعة. تبين أيضاً وجود فروق معنوية بين المتوسطات الحسابية في بعد 'الاحترام والمجاملة' فقط تبعاً للعمر، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق اختبار (Scheffe)، والجدول (22) يوضح ذلك.

الجدول (22)

نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) على بعد 'الاحترام والمجاملة' تبعاً لمتغير العمر.

العمر	متوسط حسابي	أقل من 25 سنة	26 - 35 سنة	أكثر من 36 سنة
أقل من 25 سنة	4.41		*0.18	
26 - 35 سنة	4.59	*0.18		
أكثر من 36 سنة	4.58			

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يظهر الجدول (22) أن مواقع الفروق كانت بين الفئات العمرية (أقل من 25 سنة)، و (26 - 35 سنة)، لصالح الفئة العمرية (26 - 35 سنة)، بمتوسط حسابي بلغ (4.59)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للفئة العمرية (أقل من 25 سنة) (4.41). وهذا يعني أن هناك مستوى أعلى لسلوك المواطنة التنظيمية في بعد 'الاحترام والمجاملة' لدى الفئة العمرية (26 - 35 سنة)، وقد يعود سبب ذلك إلى أن هذه الفئة ذات عمر أكبر نسبياً، وتتمتع بنضج فكري وخبرات أكثر، مما يمدّها بشعور أكبر بالمسؤولية نحو زملاء العمل ومساعدتهم والتشاور معهم.

■ ثالثاً: حسب متغير المؤهل العلمي: تم استخدام اختبار (T) لتحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول (23) يوضح ذلك.

يشير الجدول (19) إلى وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً للخصائص الاجتماعية والوظيفية للمبحوثين، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم حساب مايلي:

■ أولاً: حسب متغير الجنس: تم استخدام اختبار (T) لتحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير الجنس، والجدول (20) يوضح ذلك.

الجدول (20)

نتائج اختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً لمتغير الجنس.

مصدر	المجال	درجة حرية	قيمة T	دلالة إحصائية
الجنس	الإيثار	1	0,450	0.653
	الاحترام والمجاملة	1	- 0,623	0.534
	الروح الرياضية	1	- 0,401	0.689
	إحساس بالمواطنة وحرص على المنظمة	1	- 1,014	0.312
	التفاني والإخلاص في العمل	1	- 1,601	* 0.011
	سلوك المواطنة التنظيمية	1	- 0,857	0.393

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يبين الجدول (20) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية تعزى إلى متغير الجنس، وذلك في أبعاد: 'الإيثار'، و'الاحترام والمجاملة'، و'الإحساس بالمواطنة'، و'الروح الرياضية'، وكذلك في الأبعاد مجتمعة. وتبين وجود فروق معنوية في البعد المتعلق 'بالتفاني والإخلاص في العمل' فقط. وبالعودة للجدول (19) تبين أن الفروق كانت لصالح الإناث بمتوسط حسابي بلغ (4.21)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (4.03). وتدل النتائج أن مستوى سلوك المواطنة لا يختلف باختلاف الجنس إلا في بعد 'التفاني في العمل' لصالح الإناث، مما يعني وجود توجه للإناث لإنجاز أدوارهن بدرجة تزيد عن المطلوب منهن أكثر من أقرانهن من الذكور، وقد يعود السبب إلى شعور المرأة بجهود الشركة في إدماجها ودعم تطورها الوظيفي دون تمييز، مما ولد لديها إحساساً بإثبات وجودها والتفاني في عملها.

■ ثانياً: حسب متغير العمر: تم تطبيق تحليل التباين الأحادي على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير العمر، والجدول (21) يوضح ذلك.

الجدول رقم (21)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً للعمر.

مصدر	المجال	مج.مربعات	د.حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
العمر	الإيثار	0.663	2	0.332	0.898	0.409

دون استثناء.

■ خامساً: حسب متغير المسمى الوظيفي للوظيفة: تم استخدام إختبار (T) لتحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً للمسمى الوظيفي للوظيفة، والجدول (25) يوضح ذلك.

. الجدول (25)

إختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً للمسمى الوظيفي.

المصدر	الأبعاد	درجة حرية	قيمة T	دلالة إحصائية
المسمى الوظيفي	الإيثار	1	1,375	0,119
	الاحترام والمجاملة	1	1,144	0,254
	الروح الرياضية	1	1,052	0,294
	إحساس بالمواطنة وحرص على المنظمة	1	0,261	0,794
	التفاني والإخلاص في العمل	1	2,746	*0,007
	سلوك المواطنة التنظيمية	1	1,457	0,065

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

يبين الجدول (25) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي وذلك في الأبعاد المتعلقة؛ 'بالإيثار'، و'الروح الرياضية'، و'الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة'، و'الاحترام والمجاملة' والأبعاد مجتمعة. من جانب آخر فقد تبين وجود فروق معنوية بين المتوسطات الحسابية لبعدها 'التفاني والإخلاص في العمل' تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، ولمعرفة مصادر الفروق تم الرجوع إلى جدول (19) حيث تبين أن الفروق لصالح المسمى الوظيفي (رئيس قسم/ رئيس وحدة) بمتوسط حسابي بلغ (4.32)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لفئة (موظف تنفيذي) (4.00)، مما يعني أن رؤساء الأقسام أكثر استعداداً من الموظفين للقيام بأعمال إضافية تزيد عن أدوارهم الرسمية، وقد يعود ذلك إلى أن وجود العامل في مستويات إدارية عليا يتيح له المجال للتصرف بحرية أكبر على عكس العاملين في المستويات التنفيذية حيث تنحصر صلاحياتهم في الجوانب التنفيذية، مما يحد من قدرتهم على الانخراط في سلوكيات تطوعية. كما قد يعود السبب إلى إدراك القائد أن أفعاله وسلوكياته تشكل قدوة ذات تأثير إيجابي في تحفيز الأفراد نحو أفعال تطوعية مماثلة.

■ سادساً: حسب متغير الخبرة في الوظيفة الحالية: تم استخدام تحليل التباين الأحادي على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية منفردة ومجمعة تبعاً لمتغير خبرة الوظيفة الحالية، والجدول (26) يوضح ذلك.

. الجدول (23)

إختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً للمؤهل العلمي.

المصدر	البعد	درجات حرية	قيمة T	دلالة إحصائية
المؤهل العلمي	الإيثار	1	0,683	0,495
	الاحترام والمجاملة	1	0,359	0,720
	الروح الرياضية	1	1,539	0,126
	إحساس بالمواطنة وحرص على المنظمة	1	1,023	0,056
	التفاني والإخلاص في العمل	1	1,260	0,209
	سلوك المواطنة التنظيمية	1	1,465	0,145

يظهر الجدول (23) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات بأبعادها مجتمعة ومنفردة تعزى للمؤهل العلمي. وقد يرجع ذلك إلى أن سلوك المواطنة لا يحتاج بالضرورة إلى مستوى تعليمي محدد، وإنما هو سلوك متاح لأصحاب المؤهلات العلمية جميعاً المختلفة للانخراط فيه.

■ رابعاً: حسب متغير التخصص المهني: تم تطبيق تحليل التباين الأحادي على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية منفردة ومجمعة تبعاً لمتغير التخصص المهني، والجدول (24) يوضح ذلك.

. الجدول (24)

إختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً لمتغير التخصص المهني.

المصدر	الأبعاد	مج. مربعات	درجة حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
تخصص مهني	الإيثار	0,097	2	0,048	0,131	0,877
	الاحترام والمجاملة	0,419	2	0,209	0,572	0,566
	الروح الرياضية	0,566	2	0,283	0,798	0,452
	إحساس بالمواطنة	1,166	2	0,583	1,622	0,200
	التفاني في العمل	0,593	2	0,297	0,553	0,576
	سلوك المواطنة التنظيمية	0,155	2	0,077	0,300	0,741

يبين الجدول (24) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية للتخصص المهني، مما يعني أنه لا يختلف مستوى سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات باختلاف التخصص المهني. وقد يعود ذلك إلى أن سلوك المواطنة هو سلوك نحتاج إليه، ويتم تشجيع ممارسته في كل التخصصات

لا يعرفون أو غير متأكدين من حجم المسؤوليات المطلوب منهم إنجازها، وبالتالي فإنهم يحدونها بشكل واسع، مما يجعلهم أكثر حرصاً وتجنباً لعدم إحداث المشاكل التي من الممكن أن يسببها لزملائهم. كما قد يعود سبب ذلك إلى أن هؤلاء العاملين تتوفر لديهم الرغبة الكبيرة في البقاء والتكيف مع الشركة، مما يجعلهم أكثر تركيزاً على الجوانب الإيجابية لعملهم، وأكثر تقبلاً للمضايقات والمفاجآت البسيطة في عملهم ويصبرون عليها دون شكوى أو تذمر.

■ سابعاً: حسب متغير الرتبة الوظيفية: تم استخدام إختبار (T) لتحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير الرتبة الوظيفية، والجدول (28) يوضح ذلك.

الجدول (28)

إختبار (Independent Samples TTest) لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها تبعاً للرتبة الوظيفية.

مصدر	الأبعاد	درجة حرية	قيمة T	دلالة إحصائية
الرتبة الوظيفية	الإيثار	1	1,446	0.150
	الاحترام والمجاملة	1	0,519	0.604
	الروح الرياضية	1	0,649	0.517
	الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة	1	0,370	0.712
	التفاني والإخلاص في العمل	1	1,764	0.079
	سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة.	1	1,180	0.240

يظهر الجدول (28) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاده منفردة ومجمعة تعزى لمتغير الرتبة الوظيفية، مما يعني أنه لا تختلف ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الرتبة الوظيفية. وقد يكون مرد ذلك إلى أن الرتبة الوظيفية للعامل لا تؤثر على ممارسته لسلوك المواطنة التنظيمية، بمعنى أن العاملين يتحلون بروح المواطنة التنظيمية عند إشغالهم لمناصب إشرافية أو غير إشرافية.

■ ثامناً: حسب متغير اسم الشركة: لمعرفة الفروق في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بين شركتي «زين» و«أمنية» تم تطبيق اختبار (T) على أبعاد سلوك المواطنة تبعاً لمتغير اسم الشركة والجدول (29) يوضح ذلك.

الجدول (26)

تحليل التباين الأحادي لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية تبعاً لمتغير الخبرة في الوظيفة الحالية.

مصدر	الأبعاد	مج. مربعات	د.حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
الخبرة في الوظيفة الحالية	الإيثار	0.245	2	0.123	0.332	0.718
	الاحترام والمجاملة	2.486	2	1.243	3.394	*0.036
	الروح الرياضية	1.421	2	0.711	2.005	0.138
	إحساس بالمواطنة	0.271	2	0.136	0.378	0.686
	التفاني وإخلاص في العمل	0.169	2	0.084	0.157	0.855
	سلوك المواطنة التنظيمية	0.445	2	0.223	0.861	0.424

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

يبين الجدول (26) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية في شركات الاتصالات تعزى لمتغير الخبرة في الوظيفة الحالية، وذلك في الأبعاد المتعلقة 'بالإيثار'، و'الروح الرياضية'، و'الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة'، و'التفاني والإخلاص في العمل' والأبعاد مجتمعة، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية فقط في بعد 'الاحترام والمجاملة' تبعاً لمتغير الخبرة في الوظيفة الحالية، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق إختبار (Scheffe)، والجدول (27) يوضح ذلك.

الجدول (27)

نتائج إختبار (Scheffe) على بعد 'الاحترام والمجاملة' تبعاً لمتغير الخبرة في الوظيفة الحالية.

الخبرة	المتوسط الحسابي	5 سنوات فأقل	6 - 10 سنوات	أكثر من 11 سنة
5 سنوات فأقل	4.60			*0.23
6 - 10 سنوات	4.49			
أكثر من 11 سنة	4.47	*0.23		

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

يبين الجدول (27) أن مواقع الفروق كانت بين مستويات الخبرة (5 سنوات فأقل)، و (أكثر من 11 سنة) لصالح مستوى الخبرة (5 سنوات فأقل)، بمتوسط حسابي بلغ (4.60)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمستوى الخبرة (أكثر من 11 سنة) (4.47). وهذا يعني أن مستوى سلوك المواطنة لا يختلف باختلاف الخبرة في الوظيفة الحالية، إلا في بعد 'الاحترام والمجاملة'، لصالح مستوى الخبرة (5 سنوات فأقل). وقد يعود سبب ذلك إلى أن أصحاب الخبرة القصيرة الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات

الجدول (29) .

اختبار (TTest) لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاده منفردة ومجموعة تبعاً لمتغير اسم الشركة.

الأبعاد	الشركة	م.ح	أ.م	قيمة T	درجة حرية	دلالة إحصائية
الإيفار	زين	4.39	0.61	0.07	183	0.94
	أمنية	4.38	0.59			
احترام ومجاملة	زين	4.57	0.57	0.92	183	0.35
	أمنية	4.49	0.67			
روح الرياضية	زين	4.38	0.54	0.40	183	0.68
	أمنية	4.34	0.68			
إحساس بالمواطنة حرص على المنظمة	زين	4.40	0.56	1.70	183	0.09
	أمنية	4.24	0.66			
تفاني وإخلاص في العمل	زين	4.38	0.70	0.92	183	0.35
	أمنية	4.29	0.83			
سلوك المواطنة التنظيمية	زين	4.38	0.46	1.04	183	0.29
	أمنية	4.29	0.59			

الخبرة في الوظيفة الحالية) وحدها وجود فروقات معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية.

◀ سؤال البحث الرابع: لمعرفة إذا كان هناك فروق معنوية في مستوى توجه شركات الاتصالات نحو الأداء تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية، تم حساب المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على أبعاد توجه الشركة نحو الأداء، تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية، والجداول التالية توضح ذلك:

يظهر الجدول (29) عدم وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاده مجتمعة ومنفردة تبعاً لمتغير الشركة التي يعمل بها المبحوث. وقد يرجع السبب إلى طبيعة العمل المشتركة لشركتي "زين" و"أمنية" وتخصصهما في مجال خدمات الاتصالات التي تفرض عليهما تبني تشريعات ولوائح متقاربة، وكذلك احتمال استقطاب موارد بشرية ذات مؤهلات شخصية وعلمية ووظيفية متشابهة الأمر الذي ينعكس على سلوكيات الأفراد ومن ضمنها سلوكيات المواطنة التنظيمية. استناداً لما سبق، أظهرت متغيرات (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي للوظيفة،

الجدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد توجه الشركة نحو الأداء تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

متغير	مستوى	عدد	ترقية العاملين		توجه العاملين نحو الأداء		أداء ابداعي وابتكاري		تقييم أداء العاملين		تشريعات المنظمة		توجه الشركة نحو الأداء	
			أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح	أ.م	م.ح
الجنس	ذكر	109	0.85	3.69	0.72	3.92	0.84	3.79	0.91	3.64	0.81	3.95	0.69	3.79
	أنثى	76	0.86	4.05	0.73	4.04	0.72	4.09	0.88	3.88	0.84	4.13	0.66	4.02
العمر	أقل من 25 سنة	44	0.87	3.84	0.79	3.95	0.93	3.85	0.87	3.77	1.00	3.93	0.72	3.86
	26 - 35 سنة	104	0.90	3.81	0.69	3.99	0.80	3.88	0.97	3.65	0.79	4.01	0.70	3.85
	أكثر من 36 سنة	37	0.82	3.90	0.76	3.94	0.65	4.09	0.71	3.95	0.70	4.17	0.60	4.00
مؤهل علمي	دبلوم متوسط فأقل	33	0.86	4.08	0.67	4.22	0.66	4.02	0.71	4.02	0.53	4.40	0.55	4.13
	بكالوريوس فأعلى	152	0.87	3.78	0.73	3.91	0.83	3.89	0.93	3.68	0.86	3.94	0.70	3.83

متغير	مستوى	عدد	ترقية العاملين		توجه العاملين نحو الأداء		أداء ابداعي وابتكاري		تقييم أداء العاملين		تشريعات المنظمة		توجه الشركة نحو الأداء	
			أم	م.ج	أم	م.ج	أم	م.ج	أم	م.ج	أم	م.ج	أم	م.ج
تخصص مهني	إداري	104	0.80	3.93	0.74	3.93	0.79	3.95	0.87	3.79	0.81	4.00	0.66	3.90
	مهندس/ فني	41	0.93	3.61	0.59	3.96	0.80	3.80	0.87	3.59	0.76	3.91	0.67	3.77
	خدمة الزبائن	40	0.97	3.82	0.81	4.09	0.87	3.95	1.02	3.77	0.93	4.22	0.77	3.95
مسمى وظيفي	رئيس قسم/ وحدة	62	0.81	3.95	0.70	3.98	0.79	4.00	0.88	3.84	0.76	4.05	0.67	3.95
	موظف تنفيذي/ غير إشرافي	123	0.90	3.78	0.74	3.97	0.81	3.87	0.91	3.69	0.86	4.01	0.69	3.85
خبرة في الوظيفة الحالية	5 سنوات فأقل	104	0.92	3.71	0.74	3.96	0.90	3.88	0.98	3.71	0.93	3.93	0.75	3.83
	6 - 10 سنوات	54	0.80	3.96	0.64	4.06	0.62	4.00	0.83	3.77	0.65	4.14	0.55	3.96
	أكثر من 11 سنة	27	0.76	4.05	0.84	3.83	0.79	3.90	0.74	3.80	0.68	4.17	0.65	3.92
الرتبة الوظيفية	رئيس	105	0.81	3.89	0.71	3.97	0.79	3.96	0.75	3.85	0.78	4.12	0.62	3.95
	مرؤوس	80	0.94	3.76	0.76	3.96	0.83	3.85	1.05	3.59	0.88	3.90	0.76	3.80

لصالح الإناث، بمتوسط حسابي (4.05)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.69)؛ وبعد الأداء الإبداعي والابتكاري لصالح الإناث بمتوسط حسابي بلغ (4.09)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.79)؛ وبعد تقييم أداء العاملين لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.88)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.64)؛ وبعد تشريعات المنظمة لصالح الإناث بمتوسط حسابي بلغ (4.13)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.95). ومن جانب آخر تبين عدم وجود فروق معنوية في بعد توجه العاملين نحو الأداء، تبعاً لمتغير الجنس. وتؤشر النتائج إلى أن الإناث يرين أن الترقيات، والأداء الإبداعي والابتكاري، وتقييم أداء العاملين، وتشريعات المنظمة، موجهة بشكل أكبر نحو الأداء، مقارنة مع ما يعتقده الذكور. وقد يعود ذلك إلى شعور المرأة العاملة بالتقدير وهو ما يعكس من خلال تشريعات المنظمة وجهودها لضم العنصر النسوي للنشاطات والوظائف في الشركات، وثقتها بعدالة تقييم الأداء، بغض النظر عن الجنس، إلى جانب إدراكها للأهمية التي توليها الشركة لأفكارها الإبداعية وأعمالها الابتكارية.

■ ثانياً: حسب متغير العمر: تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعادها منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير العمر، والجدول (32) يوضح ذلك.

الجدول (32)

تحليل التباين الأحادي لمستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعادها منفردة ومجمعة تبعاً لمتغير العمر.

مصدر	الأبعاد	م.ج. مربعات	د.حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
العمر	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	1.307	2	0.654	0.941	0.392
	توجه العاملين نحو الأداء	0.077	2	0.039	0.075	0.928

يظهر الجدول (30) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم إجراء ما يلي:

■ أولاً: حسب متغير الجنس: تم استخدام إختبار (T) لتحديد مستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعادها منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير الجنس والجدول (31) يوضح ذلك.

الجدول (31)

إختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً لمتغير الجنس.

المصدر	الأبعاد	درجات حرية	قيمة T	دلالة إحصائية
الجنس	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	1	2,842	* 0.005
	توجه العاملين نحو الأداء	1	1,090	0.277
	الأداء الإبداعي والابتكاري	1	2,497	* 0.013
	تقييم أداء العاملين	1	1,775	* 0.041
	تشريعات المنظمة ولوائحها	1	1,704	* 0.043
	أبعاد توجه الشركة نحو الأداء مجمعة	1	2,292	* 0.023

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يبين الجدول (31) وجود فروق معنوية في مستوى توجه الشركات نحو الأداء في الأبعاد الخمسة مجمعة تعزى إلى متغير الجنس لصالح الإناث، بمتوسط حسابي بلغ (4.02)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.79). كما تبين أيضاً وجود فروق معنوية في كل من أبعاد: ترقية العاملين ونموهم الوظيفي،

لصالح مؤهل (دبلوم متوسط فأقل) بمتوسط حسابي بلغ (4,22)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمؤهل (بكالوريوس فأكثر) (3,91) ، وبعد 'تقييم أداء العاملين' لصالح مؤهل (دبلوم متوسط فأقل) ، بمتوسط حسابي بلغ (4,02) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لفئة (بكالوريوس فأكثر) (3,68) ، وبعد 'تشريعات المنظمة ولوائحها' ولصالح مؤهل (دبلوم متوسط فأقل) ، بمتوسط حسابي بلغ (4,40) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل (بكالوريوس فأكثر) (3,94). ومن جانب آخر تبين عدم وجود فروق معنوية في بعد 'الأداء الإبداعي والإبتكاري'، تبعاً للمؤهل العلمي. وإستناداً إلى ما سبق فإن حملة مؤهل (دبلوم متوسط فأقل) يعتقدون بأن ترقيات العاملين، وتوجههم نحو الأداء، وتقييم أدائهم، وكذلك تشريعات المنظمة، تسهم في توجه الشركات نحو الأداء بشكل أكبر مما يعتقده حملة مؤهل (بكالوريوس فأكثر). وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن أصحاب المؤهل العلمي المنخفض تكون طموحاتهم محدودة في الشركة، مما قد يؤثر على طريقة تفكيرهم وعملهم، وتجعلهم يميلون للاكتفاء بإتقان أعمالهم وإنجازها بحرفية دون الارتقاء إلى التفكير الإبداعي.

■ رابعاً: حسب متغير التخصص المهني: تم استخدام تحليل التباين الأحادي على أبعاد توجه الشركة نحو الأداء تبعاً لمتغير التخصص المهني، والجدول (34) يوضح ذلك.

الجدول (34)

تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA) لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً للتخصص المهني.

مصدر	الأبعاد	مج.مربعات	د.حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
تخصص مهني	ترقية العاملين ونموهم توظيفي	1.150	2	0.575	0.827	0.439
	توجه العاملين نحو الأداء	1.438	2	0.719	1.391	0.252
	الأداء الإبداعي والابتكار	0.693	2	0.346	0.547	0.580
	تقييم أداء العاملين	0.280	2	0.140	0.183	0.833
	تشريعات المنظمة ولوائحها	4.094	2	2.047	3.361	*0.037
	التوجه نحو الأداء	0.751	2	0.376	0.859	0.425

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يظهر الجدول (34) عدم وجود فروق معنوية مستوى التوجه نحو الاداء في شركات الاتصالات بأبعاده المختلفة تعزى إلى التخصص المهني، بإستثناء بعد 'تشريعات المنظمة ولوائحها' الذي أظهر وجود مثل هذه الفروق تبعاً للتخصص المهني، ولمعرفة مصادر الفروق تم استخدام اختبار (Scheffe) ، والجدول (35) يوضح ذلك.

الجدول (35)

مصدر	الأبعاد	مج.مربعات	د.حرية	متوسط مربعات	F	دلالة إحصائية
العمر	الأداء الإبداعي والابتكاري	1.606	2	0.803	1.268	0.284
	تقييم أداء العاملين	0.872	2	0.436	0.570	0.567
	تشريعات المنظمة ولوائحها	1.027	2	0.514	0.843	0.432
	التوجه الكلي نحو الأداء.	0.158	2	0.079	0.180	0.835

يبين الجدول (32) عدم وجود أي فروق معنوية في مستوى التوجه في شركات الاتصالات نحو الأداء تعزى إلى متغير العمر، مما يعني أنه لا يختلف توجه العاملين نحو الأداء باختلاف فئتهم العمرية، وقد يعود السبب إلى أن العاملين يجدون أنه من الضروري سعيهم لإنجاز مهامهم بكل مهنية وإحترافية، بغض النظر عن أعمارهم.

■ ثالثاً: حسب متغير المؤهل العلمي: تم استخدام اختبار (T) لتحديد مستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعاده منفردة ومجموعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول (33) يوضح ذلك.

الجدول (33)

نتائج اختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً للمؤهل العلمي.

المصدر	الأبعاد	درجات الحرية	قيمة T	دلالة إحصائية
المؤهل العلمي	ترقية العاملين ونموهم توظيفي	1	1,804	*0.043
	توجه العاملين نحو الأداء	1	2,244	*0.026
	الأداء الإبداعي والابتكاري	1	0,861	0.390
	تقييم أداء العاملين	1	1,995	*0.047
	تشريعات المنظمة ولوائحها	1	2,963	*0.003
	أبعاد التوجه نحو الأداء مجتمعة	1	2,295	*0.023

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .

يبين الجدول (33) وجود فروق معنوية في مستوى التوجه نحو الأداء تعزى إلى المؤهل العلمي لصالح مؤهل (دبلوم متوسط فأقل) ، بمتوسط حسابي بلغ (4,13) مقارنة مع متوسط حسابي بلغ (3,83) لمؤهل (بكالوريوس فأكثر). كما تبين أن هناك فروقا معنوية في مستوى التوجه نحو الأداء على كل من الأبعاد: 'ترقية العاملين، لصالح مؤهل (دبلوم متوسط فأقل) ، بمتوسط حسابي بلغ (4,08) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل (بكالوريوس فأكثر) (3,78) ، وبعد 'توجه العاملين نحو الأداء،

يعني أنه لا يختلف توجه العاملين في شركات الاتصالات نحو الأداء باختلاف المسمى الوظيفي للوظيفة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن العاملين من كل مختلف المستويات الإدارية يجدون أن من الضروري والطبيعي سعيهم إلى إنجاز مهامهم ووظائفهم بكل مهنية وإحترافية، بغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية.

■ سادسا: حسب متغير الخبرة في الوظيفة الحالية: تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعاده منفردة ومجمعة تبعاً لمتغير خبرة الوظيفة الحالية، والجدول (37) يوضح ذلك.

الجدول (37)

إختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً لمتغير الخبرة في الوظيفة الحالية.

مصدر	الأبعاد	مج. المربعات	د.حرية	متوسط المربعات	F	دلالة إحصائية
خبرة في الوظيفة الحالية	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	2.199	2	1.099	1.582	0.208
	توجه العاملين نحو الأداء	1.367	2	0.683	1.322	0.269
	الأداء الإبداعي والابتكار	1.430	2	0.715	1.129	0.326
	تقييم أداء العاملين	1.164	2	0.582	0.760	0.469
	تشريعات المنظمة ولوائحها	0.299	2	0.150	0.246	0.783
	التوجه نحو الأداء	0.530	2	0.265	0.606	0.547

يبين الجدول (37) عدم وجود فروق معنوية في مستوى توجه شركات الاتصالات بأبعاده مجتمعة ومنفردة نحو الأداء تعزى إلى متغير الخبرة، مما يعني أنه لا يختلف التوجه نحو الأداء باختلاف الخبرة في الوظيفة الحالية. وقد يعود سبب ذلك إلى أن هذه الشركات حديثة الإنشاء نسبياً، وبالتالي لم يتح للعاملين فيها إكتساب خبرات طويلة، إضافة إلى أنه في الأساس يتم اختيار الموظفين الشاغلين لوظائفهم الحالية تماشياً مع متطلبات وظائفهم، مما يجعلهم أكثر قدرة على إنجاز مهامهم ووظائفهم بكل مهنية وإحترافية، بغض النظر عن خبرتهم.

■ سابعاً: حسب متغير الرتبة الوظيفية: تم استخدام إختبار (T) لتحديد مستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعاده منفردة ومجمعة، تبعاً لمتغير الرتبة الوظيفية، والجدول (38) يوضح ذلك.

إختبار (Scheffe) على بعد تشريعات المنظمة ولوائحها تبعاً للتخصص المهني.

التخصص المهني	المتوسط الحسابي	إداري	مهندس/ فني	خدمة الزبائن
إداري	4.00			*0.31
مهندس/ فني	3.91			
خدمة الزبائن	4.22	*0.31		

* دالة إحصائية عند مستوى (α ≤ 0.05).

يظهر الجدول (35) أن مواقع الفروق كانت بين تخصصي (إداري) و (خدمة الزبائن) لصالح تخصص (خدمة الزبائن) ، بمتوسط حسابي بلغ (4.22) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لتخصص (إداري) (4.00). وهذا يعني أن العاملين بتخصص (خدمة الزبائن) يعتقدون بأن تشريعات المنظمة تساهم في توجه شركات الاتصالات نحو الأداء بشكل أكبر مما يعتقدونه العاملون بالتخصصات الإدارية الأخرى. وقد يرجع السبب إلى أن عمل الموظفين ذوي تخصص (خدمة زبائن) يغلب عليه الطابع الفني الروتيني المبرمج، ولا يتطلب التعامل بشكل مباشر مع تشريعات المنظمة، مما يفرض إلى عدم اطلاعهم الشامل على تشريعات المنظمة بشكل جيد، لهذا ربما تكون آراؤهم نابعة من تقديرات وتقييمات شخصية لتجارب فردية ولتعاملات محدودة مع تشريعات المنظمة ليس أكثر.

■ خامساً: حسب متغير المسمى الوظيفي للوظيفة: تم استخدام إختبار (T) لتحديد مستوى توجه الشركة نحو الأداء بأبعاده منفردة ومجمعة تبعاً للمسمى الوظيفي للوظيفة والجدول (36) يوضح ذلك.

الجدول (36)

إختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً للمسمى الوظيفي

المصدر	الأبعاد	درجات الحرية	قيمة T	دلالة إحصائية
المسمى الوظيفي	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	1	1,243	0.216
	توجه العاملين نحو الأداء	1	0,102	0,919
	الأداء الإبداعي والابتكار	1	1,023	0,308
	تقييم أداء العاملين	1	1,043	0.298
	تشريعات المنظمة ولوائحها	1	0.332	0.740
	أبعاد التوجه نحو الأداء مجتمعة.	1	0,956	0.346

يتضح من الجدول (36) عدم وجود فروق معنوية في مستوى توجه الشركات نحو الأداء تعزى للمسمى الوظيفي للوظيفة، مما

الجدول (38)

اختبار (Independent Samples T - Test) لمستوى توجه الشركة نحو الأداء تبعاً للرتبة الوظيفية.

المصدر	الأبعاد	درجة حرية	قيمة T	دلالة إحصائية
الرتبة الوظيفية.	ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	1	1,034	0.303
	توجه العاملين نحو الأداء	1	0,077	0.939
	الأداء الإبداعي والابتكار	1	0,877	0.382
	تقييم أداء العاملين	1	1,924	*0.049
	تشريعات المنظمة ولوائحها	1	1,747	*0.021
	أبعاد التوجه نحو الأداء مجتمعة.	1	1,911	* 0.016

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

الأبعاد	الشركة	م.ح	أ.م	قيمة T	درجة الحرية	دلالة إحصائية
توجه العاملين نحو الأداء	زين	4.02	0.71	1.32	183	0.14
	أمنية	3.87	0.73			
الأداء الإبداعي والابتكار	زين	3.94	0.74	0.73	183	0.09
	أمنية	3.85	0.91			
تقييم أداء العاملين	زين	3.82	0.83	1.69	183	0.23
	أمنية	3.58	0.99			
تشريعات المنظمة ولوائحها	زين	4.13	0.78	2.51	183	0.31
	أمنية	3.82	0.86			
التوجه الكلي للشركات نحو الأداء	زين	3.93	0.64	1.39	183	0.14
	أمنية	3.78	0.74			

يظهر الجدول (39) عدم وجود فروق معنوية في مستوى توجه الشركتين نحو الأداء. وقد يرجع سبب ذلك إلى طبيعة المشتركة لعمليهما في مجال الاتصالات، حيث تتطلب استخدام معايير أداء وتشريعات متشابهة ومستندة للكفاءة في تعيين وتقييم وترقية الموظفين. والخلاصة إن المتغيرات الشخصية لم تؤثر على توجه الشركتين نحو الأداء، باستثناء متغيرات (الجنس، الرتبة الوظيفية، والتخصص المهني)، التي أظهرت وجود فروق معنوية.

السؤال الخامس: لمعرفة إذا كان هناك علاقة ارتباط معنوية بين سلوك المواطنة التنظيمية ومستوى التوجه نحو الأداء، تم استخدام مصفوفة الارتباط بيرسون بين متوسطات أبعاد المتغيرين، والجدول (40) يوضح ذلك.

الجدول (40)

معامل الارتباط بيرسون بين أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية وأبعاد توجه الشركة نحو الأداء منفردة ومجمعة.

الأبعاد	إيثار	إحترام/مجاملة	روح رياضي	إحساس بالمواطنة	تفاني/عمل	مواطنه تنظيمية
الإيثار	1					
الاحترام والمجاملة	*0.618	1				
الروح الرياضية	*0.566	*0.664	1			
إحساس بالمواطنة	*0.543	*0.623	*0.648	1		
تفاني في العمل	*0.642	*0.450	*0.501	*0.514	1	
المواطنة التنظيمية	*0.821	*0.812	*0.820	*0.830	*0.780	1
ترقية ونمو العاملين	*0.286	*0.218	*0.397	*0.373	*0.441	*0.429

يبين الجدول (38) وجود فروق معنوية في مستوى توجه الشركات نحو الأداء في الأبعاد الخمسة مجتمعة، تعزى إلى متغير الرتبة الوظيفية، لصالح العاملين الذين شغلوا مناصب قيادية بمتوسط حسابي بلغ (3.95)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذين لم يشغلوا مناصب قيادية (3.80). وفيما يتعلق بالأبعاد منفردة فقد تبين وجود فروقات معنوية في مستوى التوجه نحو الأداء في كل من الأبعاد: تقييم أداء العاملين، لصالح العاملين الذين شغلوا مناصب إشرافية بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذين لم يشغلوا مناصب إشرافية (3.59)؛ وبعد تشريعات المنظمة، لصالح الذين شغلوا مناصب إشرافية بمتوسط حسابي بلغ (4.12)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذين لم يشغلوا مناصب إشرافية (3.90). ومن جانب آخر تبين عدم وجود فروق معنوية في أبعاد: ترقية العاملين، وتوجه العاملين نحو الأداء، والأداء الإبداعي، تبعاً للرتبة الوظيفية. واستناداً إلى ما سبق فإن العاملين الذين يمارسون الإشراف على آخرين يعتقدون بأن هناك مستوى أعلى من التوجه نحو الأداء في الجوانب المتعلقة بتقييم الأداء وتشريعات المنظمة، مقارنة مع من لم يشغلوا وظائف إشرافية، وقد يرجع سبب ذلك إلى أن الذين شغلوا وظائف إشرافية كان لديهم فرصة أكبر للإطلاع على طرق تقييم الأداء، والتشريعات المتبعة في المنظمة نتيجة طبيعة عملهم، مما جعل آراؤهم مستندة إلى خبراتهم الشخصية وتجاربهم الفعلية.

ثامناً: حسب متغير اسم الشركة: لمعرفة إذا كان هناك فروق في مستوى توجه الشركتين نحو الأداء تم استخدام اختبار (T) على أبعاد توجه الشركة نحو الأداء تبعاً لإسم الشركة، والجدول رقم (39) يوضح ذلك.

الجدول رقم (39)

اختبار (Independent Samples T - Test) لأبعاد توجه الشركة نحو الاداء تبعاً لمتغير اسم الشركة

الأبعاد	الشركة	م.ح	أ.م	قيمة T	درجة الحرية	دلالة إحصائية
ترقية العاملين ونموهم الوظيفي	زين	3.79	0.87	0.78	183	0.10
	أمنية	3.90	0.86			

الأبعاد	قيم β	t - value	دلالة احصائية
الاحترام والمجاملة	0.01 -	0.18 -	0.85
الروح الرياضية	0.291	3.55	*0.00
إحساس بالمواطنة وحرص على المنظمة	0.219	2.78	*0.00
التفاني والإخلاص في العمل	0.30	3.90	*0.00
أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة	0,656	11,75	*0.00

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.01$).

يبين الجدول (41) أن سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاده مجتمعة له أثر إيجابي ومعنوي على توجه الشركات نحو الأداء. كما يتضح أن كل من أبعاد: < التفاني والإخلاص في العمل > و < الروح الرياضية > و < الإحساس بالمواطنة > هي ذات تأثير معنوي على توجه الشركات نحو الأداء. وأكدت النتائج أن كلا من بعد < الإيفاء > و < الاحترام والمجاملة > لا يوجد لهما أثر معنوي على توجه الشركات نحو الأداء. وإستناداً إلى نتائج مصفوفة الارتباط في الجدول (40) فقد تبين وجود ارتباطات معنوية بين أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، كما أكدت أيضاً نتائج تحليل الانحدار المتعدد على وجود اختلافات في تأثير أبعاد سلوك المواطنة على توجه الشركات نحو الأداء. ولتحديد مدى هذا التباين فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي والجدول (42) يوضح ذلك:

الجدول (42)

تحليل الانحدار التدريجي للتباين في توجه الشركات نحو الأداء الذي تفسره أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية.

ترتيب دخول الأبعاد ذات التأثير	م. ارتباط R	تباين مشترك R ²	تغير/ تباين R ²	دلالة
روح الرياضية	0,583	0,340	0,340	*0.00
روح الرياضية + تفاني في العمل	0,660	0,435	0,095	*0.00
روح رياضية + تفاني في العمل + إحساس بالمواطنة	0,671	0,461	0,026	*0.00
أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة	0,671	0,461	-	*0.00

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.01$).

يبين الجدول (42) بأن قيمة معامل ارتباط (R) سلوك المواطنة التنظيمية بتوجه شركات الاتصالات نحو الأداء بلغت (67.1%) ، في حين تبين أن قيمة (R²) بلغت (0.46) ، وهي قيمة عالية ومعنوية تدل على أن سلوك المواطنة التنظيمية

الأبعاد	إيثار	إحترام/ مجاملة	روح رياضية	إحساس بالمواطنة	تفاني/ عمل	مواظنه تنظيمية
توجه العاملين للأداء	*0.443	*0.458	*0.576	*0.588	*0.345	*0.592
أداء ابداعي وابتكار	*0.442	*0.441	*0.487	*0.444	*0.502	*0.571
تقييم أداء العاملين	*0.420	*0.342	*0.468	*0.403	*0.509	*0.530
تشريعات المنظمة	*0.358	*0.432	*0.463	*0.552	*0.492	*0.573
التوجه نحو الأداء	*0.485	*0.461	*0.583	*0.562	*0.559	*0.671

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.01$).

يظهر الجدول (40) أن معامل الارتباط بين أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مجتمعة وأبعاد توجه الشركة نحو الأداء مجتمعة قد بلغ (67.1%) ، وهي قيمة عالية ومعنوية، مما يؤثر على ارتباط كبير وطردى بين سلوك المواطنة والتوجه نحو الأداء. ويبين الجدول أن معاملات الارتباط بين أبعاد سلوك المواطنة منفردة ومجمعة معنوية، وأن أعلى قيمة ارتباط كانت بين بعد < الروح الرياضية > وبعد < الاحترام والمجاملة > حيث بلغت (66.4%) ، مما يعني أن هذين البعدين مترابطان، فالموظف الذي يتمتع بروح رياضية يكون أكثر استعداداً للتعامل مع الآخرين بلطف ومجاملة، وكذلك من يتعامل بسلوكيات تعبر عن المجاملة واللطف فلا بد له أن يتحلى بروح رياضية عالية. كما تبين أيضاً أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد سلوك المواطنة منفردة وأبعاد توجه الشركة نحو الأداء منفردة، كانت معنوية، إذ وجد أن أعلى قيمة ارتباط لكل من أبعاد < الإيثار > و < الاحترام والمجاملة >، و < الروح الرياضية > و < الإحساس بالمواطنة >، كانت مع بعد < توجه العاملين نحو الأداء >. وهذا يدل على أن مساعدة العمال لبعضهم، والتحلي بالتسامح تجاه المشاكل، والاهتمام بشؤون المنظمة والمشاركة المسؤولة في شؤونها ترتبط معا وتؤثر إيجاباً على إنجاز المهام بمهنية. جاءت أعلى قيمة ارتباط لبعد < التفاني في العمل > مع بعد < تقييم أداء العاملين >، مما يشير إلى أن تفاني العاملين في العمل، من خلال التوجه لإنجاز أدوارهم بقدر يزيد عن المطلوب يأتي نتيجة إدراكهم بأن تقييم أدائهم يستند أساساً إلى أدائهم الفعلي المبني على معايير موضوعية.

سؤال البحث السادس: لمعرفة إذا كان هناك أثر معنوي لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية على توجه شركات الاتصالات نحو الأداء، فقد تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد والجدول (41) يوضح ذلك.

الجدول (41)

تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية على توجه شركات الاتصالات نحو الأداء

الأبعاد	قيم β	t - value	دلالة احصائية
الإيثار	0.02	0.27	0.78

3. لا توجد وجود فروق معنوية في مستوى سلوك المواطنة التنظيمية تعزى إلى متغيرات المؤهل العلمي، التخصص المهني، الرتبة الوظيفية، اسم الشركة، في حين تبين وجود مثل هذه الفروق تبعا لمتغيرات الجنس، العمر، المسمى الوظيفي للوظيفة، الخبرة في الوظيفة الحالية.

4. لا توجد فروق معنوية في مستوى توجه شركات الاتصالات نحو الأداء تعزى إلى متغيرات العمر، خبرة الوظيفة الحالية، المسمى الوظيفي للوظيفة، اسم الشركة، في حين تبين وجود فروق معنوية تعزى لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، التخصص المهني، الرتبة الوظيفية.

5. يوجد علاقة ارتباط كبيرة وطردية بين سلوك المواطنة التنظيمية وتوجه شركات الاتصالات نحو الأداء وتبين أن جميع أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مرتبطة فيما بينها، إلا أن أعلى قيمة ارتباط كانت بين بعد 'الروح الرياضية' والاحترام والمجاملة' بنسبة بلغت (66.4%).

6. ترتبط جميع أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاد توجه الشركة نحو الأداء منفردة ومجمعة، وأن أعلى قيم ارتباط سجلت لأبعاد: 'الإيثار'، و'الإحترام والمجاملة'، و'الروح الرياضية'، و'الإحساس بالمواطنة والحرص على المنظمة'، كانت مع بعد 'توجه العاملين نحو الأداء'، في حين جاءت أعلى قيم ارتباط لبعد 'التفاني والإخلاص في العمل' مع بعد 'تقييم أداء العاملين'.

7. يوجد أثر قوي وإيجابي لسلوك المواطنة التنظيمية على توجه الشركات نحو الأداء بلغ (65.6%). وبينت النتائج اختلاف تأثير أبعاد المواطنة على هذا التوجه، إذ ظهر أن أبعاد: 'التفاني في العمل' و'الروح الرياضية' و'الإحساس بالمواطنة'، هي الأكثر تأثيراً، في حين لم يسجل بعدا 'الإيثار' و'الإحترام والمجاملة' تأثير يذكر في التوجه نحو الاداء رغم ممارسة العاملين بمستوى عالي لهذين البعدين.

8. يفسر سلوك المواطنة التنظيمية ما نسبته (46%) من التباين في التوجه نحو الأداء وأن 'الروح الرياضية' هي الأكثر تفسيراً للتباين وبنسبة (34%) ثم 'التفاني في العمل' بنسبة (9.5%) من التباين

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

1. قيام شركات الاتصالات بإيجاد طرق لتحفيز وإبراز الآثار والأوجه الإيجابية في ممارسة بعد الإيثار والاحترام والمجاملة، وربطها بالتوجه نحو الأداء، وذلك من خلال عقد برامج تدريبية لزيادة وعي العاملين بمفهوم سلوكيات المواطنة التنظيمية وأثارها الإيجابية، إلى جانب إظهار كيف ومتى

يفسر ما نسبته (46%) من التباين في التوجه نحو الأداء. ويبين الجدول أن ثلاثة من أبعاد سلوك المواطنة فقط دخلت في معادلة خط الانحدار وهي: 'الروح الرياضية' و'التفاني في العمل' و'الإحساس بالمواطنة'، في حين تم استبعاد بعدي 'الإيثار' و'الإحترام والمجاملة' من المعادلة. وقد تم دخول بعد 'الروح الرياضية' إلى معادلة خط الانحدار بمعامل ارتباط (R) بلغ (58.3%) مع توجه الشركات نحو الأداء، وتباين مشترك مقداره (0.34)، وتلا ذلك دخول بعد 'التفاني والإخلاص في العمل' إلى معادلة خط الانحدار بمعامل ارتباط مشترك (R) بنسبة (66%) مع توجه الشركات نحو الأداء، وتباين مشترك مقداره (0.435)، بمعنى أن بعد 'الروح الرياضية' و بعد 'التفاني والإخلاص في العمل' يفسران معا ما نسبته (43.5%) من التباين في التوجه نحو الأداء. ويؤكد ذلك بأن بعد 'التفاني في العمل' يفسر ما نسبته (9.5%) من التباين في توجه شركات نحو الأداء. وتلا ذلك دخول بعد 'الإحساس بالمواطنة' إلى معادلة خط الانحدار بمعامل ارتباط مشترك (R) نسبته (67.9%) مع توجه الشركات نحو الأداء، وتباين مشترك بلغ (0.461)، بمعنى أن بعد 'الروح الرياضية' و بعد 'التفاني في العمل' و بعد 'الإحساس بالمواطنة' تفسر ما نسبته (46.1%) من التباين في التوجه نحو الأداء أي أن بعد 'الإحساس بالمواطنة' يفسر ما نسبته (2.6%) من هذا التباين.

بناء على ما سبق فإن اتجاه العاملين نحو إنجاز أدوارهم بقدر يزيد عن المستوى المطلوب، والمشاركة البناءة في شؤون المنظمة، كانت من السلوكيات المفسرة للتباين في التوجه نحو الأداء. كما أن تحلي العاملين بالتسامح تجاه متاعب العمل، وقدرتهم على الحفاظ على المواقف الإيجابية كانت من أكثر السلوكيات المفسرة للتباين في التوجه نحو الأداء. وقد يعود ذلك إلى أن التوجه نحو الأداء يتأثر بسلوكيات العاملين الذين يتمتعون بروح رياضية عالية، ويملكون قدرة أكبر على التسامح، ويستعدون لتقبل أعباء العمل، مما يعني أن امتلاكهم للروح الرياضية العالية مكّنهم من التركيز على الجوانب الإيجابية في أعمالهم، واكتساب توجهات إيجابية نحوها.

ملخص نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه بما يأتي:

1. يوجد مستوى مرتفع لسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين بشركات الاتصالات، بمتوسط حسابي بلغ (4.35)، وأظهرت جميع أبعاد المواطنة مستوى مرتفع، وسجل بعد 'الاحترام والمجاملة' أعلى مستوى.

2. يوجد مستوى مرتفع لتوجه شركات الاتصالات نحو الأداء، إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.88) وأظهرت جميع أبعاد التوجه نحو الأداء مستويات مرتفعة، وكان بعد 'تشريعات المنظمة' أعلاها،

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبازيد، رياض. (2010). "أثر التمكين النفسي على سلوك المواطنة للعاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، 24 (2)، 516493.
2. الخصاونة، أنيس. (2012). "مستوى توجه المنظمات الحكومية الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو الأداء: وجهة نظر الموظفين". بحث مقبول للنشر في سنة 2012، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، 26 (1)، السعودية.
3. ريان، مجد حسين. (2009). سلوك المواطنة التنظيمية والثقة المتبادلة وأثرها على الأداء العاملين في القطاع المصرفي الأردني، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
4. الزهراني، محمد بن عبد الله بن سعيد. (2007). سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم العام الحكومية للبنين بمدينة جدة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى، الكرك، المملكة العربية السعودية.
5. محارمة، ثامر محمد. (2008). "سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة القطرية: دراسة ميدانية". دورية الإدارة العامة، 48 (2)، 195 - 161.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Armenio, Rego & Neuza, Ribeiro & Miguel P, Cunha. (2010). "Perceptions of Organizational Virtuousness & Happiness as Predictors of Organizational Citizenship Behaviors", *Journal of Business Ethics*, vol (93), 215-235.
2. David, Turnipseed & Ali, Rassuli. (2005). "Performance Perception of Organization Citizenship Behaviors at Work: A Bi level Study Among Managers and Employees". *British Journal of Management*, Vol (16), p231 - 244.
3. Irene Hau, Siu Show. (2009). "The Relationship Between Social Capital, Organizational Citizenship Behavior and Performance Outcomes: An Empirical Study From China". *Sam Advance Management Journal*, p44 - 53.
4. Organ, Dennis. W. (1994). "Personality and Organizational Citizenship Behavior". *Journal of Management*, 20 (2), p 265 - 478.
5. Organ, D. W, Podsakoff, P. M, & Mackenzie, S.B. (2005). *Organizational Citizenship Behaviors: Its Nature, Antecedents, and Consequences*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, p55.
6. Pablo, Zoghbi. (2007). "The Influence of a Supporting Attitudinal Environment on Organizational Citizenship Behavior". *The Journal of Work Psychology and Organization*, 23 (2), 251 - 266.
7. Podaskoff, Philip, M & Mackenzie S. B. (1997). "Organizational Citizenship Behavior and The Quantity and Quality of Work Group Performance". *Journal of Applied Psychology*, 82 (2), 262 - 270.
8. Robbins, Stephen P, Timothy A. Judge. (2007). *Organizational Behavior*. 12th ed., Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.
9. Williams, L & Anderson, S. (1991). "Job Satisfaction and Organizational Commitment as Predictors of Organizational Citizenship and In - Role Behavior". *Journal of Management*. 17 (3), 601 - 617.

يجدر بالفرد الانخراط فيها، آخذين بالاعتبار أن سلوك المواطنة التنظيمية ليس بالسلوك الصالح لكل زمان ومكان. وتوصي الدراسة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون المبالغة في المجاملات التي تعمل على التغاضي عن بعض المشاكل البسيطة في الحياة التنظيمية وتجاهلها على أمل أن تحل من تلقاء ذاتها أو الانسحاب منها للتحرك من التعامل مع مواقف قد تخلق مشاكل وصراعات أكبر منها. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تعزيز ثقة العاملين برؤسائهم، وفتح المجال أمامهم لتعبير عن وجهات نظرهم بالمزيد من الحرية.

2. تعزيز السلوكيات التطوعية لدى العاملين من خلال تنمية العلاقات الإيجابية بين الموظفين كالصداقة والزمالة، عن طريق تقوية مهارات التفكير والاتصال الشخصي لديهم، وينصح بأن تقوم إدارة الموارد البشرية بإدراج معايير ترتبط بسلوكيات المواطنة عند استقطاب وتعيين العاملين الجدد وتوسيع معايير تقييم لتشمل مجموعة من السلوكيات التطوعية التي يقوم بها الفرد، والعمل على مكافأة سلوكيات المواطنة التنظيمية.

3. إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية حول علاقة سلوك المواطنة التنظيمية بمتغيرات أخرى في قطاعات أخرى كالقطاعات الصناعية الطبية وغيرها، وذلك إبرازاً لأهمية هذا السلوك ومساهمته في تحقيق كفاءة وفاعلية المنظمات. وبما أن نتائج الدراسة تشير إلى أن ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية تفسر (46%) من التباين في توجه الشركات المبحوثة نحو الأداء، يوصي الباحثان بالقيام بدراسات أخرى على الشركات ذاتها، وعلى باقي شركات الاتصالات، لمعرفة العوامل الأخرى الكامنة وراء توجه المنظمات نحو الأداء.

إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) *

أ. عوار عائشة **

أ. بن يوب لطيفة ***

أ. بوثلجة جمال عبد الناصر ****

* تاريخ التسليم: 2014 / 9 / 27م، تاريخ القبول: 2015 / 3 / 14م.
** أستاذة مؤقتة باحثة متحصلة على شهادة الدكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان/ الجزائر.
*** أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية/ جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر.
**** أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية/ جامعة تلمسان/ الجزائر.

The aim of this research paper is to investigate the possibility of economic integration between Arab Maghreb countries (Algeria, Morocco, Tunisia) .

Abstract:

To achieve this goal, our study focuses on the long - term relationship among macroeconomic variables real GDP, trade flows, investments and government expenditures using cointegration technique with annual data from the period 1969 - 1988 (before the foundation of the Union) and the establishment of the Arab Maghreb Union during the period 1989 - 2012.

Our empirical results suggest the existence of long - term relationship equilibrium between economic sectors of the three countries during the period 1989 - 2012, which enabled them to realize the Maghreb Union. Therefore, the failure of these countries to achieve a regional integration is likely caused by political factors.

Keywords: Economic integration, Arab Maghreb countries, Cointegration technique.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) بدراسة العلاقة على المدى الطويل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول، وهي: الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم باستخدام طريقة التكامل المشترك وبالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترتين 1969 - 1988 ما قبل تأسيس الاتحاد و 1989 - 2012 نشأة اتحاد المغرب العربي. أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الأولى 1969 - 1988 في حين أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية في المدى الطويل للدول الثلاث خلال الفترة 1989، 2012 والتي تجعلها قادرة على التكامل خلال تأسيس اتحاد المغرب العربي. إذ إن تعثر المغرب العربي حتى الآن في مسيرته التكاملية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجمعات الإقليمية، المغرب العربي، التكامل المشترك.

مقدمة:

شهدت العقود الماضية مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية أبرزها تصاعد موجات العولمة، والتحرير الاقتصادي، والتجاري وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية مما تعذر على الدول التي خيّرت الانعزال تلبية احتياجات شعوبها بسبب جملة العوائق والمشاكل التي تواجهها في إطار فردي. لذا نجد تزايد ظاهرة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية منتشرة في كل منطقة من العالم سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، حيث كانت أوروبا أول من سلك الطريق إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء الاتحاد الأوروبي والذي شجّع على تكوين تجمعات اقتصادية أخرى في مناطق العالم المختلفة.

وفي ظل هذه التحولات التي يعرفها العالم اليوم، تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم مع هذه البيئة الدولية الجديدة من خلال إنشاء اتحاد إقليمي الذي تأسس في 17 شباط 1987 إثر اجتماع رؤساء الدول المغاربية الخمسة وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا في مدينة مراكش المغربية والتوقيع على معاهدة تأسيس الاتحاد، تمثل هدفه الأساسي في العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وكذا إتباع سياسة مشتركة في الميادين المختلفة.

وتشكّل دول المغرب العربي وحدة جغرافية طبيعية متكاملة، تطلّ على البحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب، ويتربّع على مساحة بنسبة 42 % من مساحة الوطن العربي، بالإضافة إلى أنّ عادات وتقاليد هذه الدول متماثلة، كما يربط بينهم الدين واللغة والتاريخ المشترك، وفي الوقت نفسه تمتلك دول المغرب العربي إمكانات اقتصادية كبيرة تعبّر عن التنوع المغاربي في الموارد الاقتصادية الأمر الذي يتيح إمكانية التعاون بين أقطار المغرب العربي حيث يجد كل بلد ما يحتاجه في باقي بلدان المنطقة، كما أنها اقتصاديات تبادلية مع العالم الخارجي مما يضاعف من تبعيتها للخارج إذ إن المجموعة الأوروبية تستحوذ على أكثر من 60 % من المبادلات التجارية المغاربية.

ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين بلدان المغرب العربي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نتطرق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية نوردتها فيما يلي:

● ما هو واقع التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي؟

● ما هي أهمّ التحديات والتهديدات التي يواجهها الاتحاد المغاربي وكيف يتم تجاوز هذه المعوقات؟

ولإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات

التالية:

- تظهر الاقتصاديات الكلية لبلدان المغرب العربي سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل مما يساعد على الجزم بإمكانية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول في المنطقة.

- أسهم تأسيس اتحاد المغرب العربي في تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء.

أولاً: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد الاقتصادي "viner" الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي كما تطوّرت على يد العديد من الاقتصاديين أمثال "meade" و "lipsey"، إلا أنّ الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي "bella balassa" عام 1962 في كتابه المشهور نظرية التكامل الاقتصادي الذي عرّف التكامل الاقتصادي بأنّه: عملية وواقع فهو عملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعدّدة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أيّ تمييز بين هذه الوحدات. «بلاسا، 1964، ص 10».

فمن خلال التكامل يمكن:

■ من اتّساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين؛

■ إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية مما يترتب عليه امتصاص للضغط الفائض، وتخفيف من حدّة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.

■ تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

■ تخصص وتقسيم العمل وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.

■ دعم للمركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

ومنى أجل استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهمّ الأشكال العملية لهذا التكامل وهي: « عبد الرحيم، 2002، ص 63، 66 »

■ منطقة التجارة الحرة: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المكوّنة له على أن تبقى هذه القيود وارداً على الدول غير الأعضاء.

■ الاتحاد الجمركي: وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية كما في مرحلة التجارة الحرة، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.

منصب وزير أول في ليبيا يتولى حل المشاكل السياسية الكبرى بين الأطراف الأعضاء، والفصل في النزاعات الدستورية القائمة.

■ لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة: تعمل لجنة المتابعة تحت رقابة وزراء الخارجية. ومهمتها تنفيذ قرارات الاتحاد ومتابعة نشاطاته بينما تهتم اللجان الوزارية المتخصصة بتنسيق العمل المغربي، وتجسيد برنامج العمل الذي يقره مجلس رئاسة الاتحاد ميدانياً.

كما يتكوّن الاتحاد من ست مؤسسات وهي :

■ الأمانة العامة: تتألف الأمانة العامة من أمين عام يعين من طرف مجلس الرئاسة لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومجموعة من الموظفين يعيّنهم الأمين العام تقوم بتنفيذ قرارات المجلس الرئاسي، و تحضير التقارير الدورية حول مدى تقدّم الاتحاد المغربي.

■ مجلس الشورى: يضم ثلاثين عضواً من كل دولة، يتولى صلاحية دراسة وإعداد تقارير حول وضعيّة الاتحاد ثم يعرضها على مجلس الرئاسة.

■ الهيئة القضائية: مهمتها الفصل في النزاعات والخلافات الناشئة بين هيئات الاتحاد وأعضائه.

■ الأكاديمية المغربية للعلوم: تهتم بوضع الإطار المناسب للتعاون العلمي والمعرفي وصولاً إلى التكامل في مجال البحث العلمي.

■ المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية: يتولى صلاحيات إعداد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، ومنحها التمويل اللازم واستغلال رؤوس الأموال في المشاريع المربحة.

■ جامعة المغرب العربي: تهدف إلى تحسين مستوى التعليم العالي والبحث العلمي المغربي.

وتتمثّل مراحل العمل الوحدوي المغربي فيما يلي: « النجار، 1992، ص 173، 174 »

■ المرحلة الأولى: إنشاء منطقة التجارة الحرة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وكان من المفروض أن تتحقق قبل نهاية عام 1992.

■ المرحلة الثانية: إنشاء اتحاد جمركي قبل نهاية 1995 لتوحيد التعرفة الجمركية.

■ المرحلة الثالثة: إنشاء سوق مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج المغربي وإرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية، وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

■ المرحلة الرابعة: تحقيق الوحدة الاقتصادية المغربية عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية لدول اتحاد المغرب العربي.

■ السوق المشتركة: وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول، تلغى فيها القيود على حركات عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.

■ الاتحاد الاقتصادي: والذي يمكن اعتباره سوقاً مشتركة مع درجة معينة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.

■ التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي: والذي يمثل النمط الأرقى حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء بنك مركزي موحد وعملة موحدة.

ثانياً: التكامل الاقتصادي المغربي

تحققت فكرة إنشاء اتحاد مغربي في السابع عشر من شهر شباط 1989 عندما اجتمع رؤساء البلدان المغربية الخمسة في مدينة مراكش المغربية التي تضمّت مولد اتحاد عربي جديد أطلق عليه «الاتحاد المغربي» بهدف بعث فضاء مغربي على قدر متقدّم من الاندماج التدريجي «مقدم، 2005، ص 209».

ويستهدف الاتحاد تحقيق مايلي: « معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، المادة الثانية والثالثة »

■ في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار.

■ في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

■ في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خاصة إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

■ في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم في المستويات كافة، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدّة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، وخاصة تبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ويتكوّن اتحاد المغرب العربي من خمسة أجهزة هي: « عبد الناصر، 2004، ص 163، 230 »

■ مجلس الرئاسة: هو الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي يتكوّن من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة و مهمته رسم السياسة العامة والخطوط الأساسية للاتحاد.

■ مجلس الوزراء: يتكوّن من وزراء الخارجية لدول الاتحاد. يتولى المجلس صلاحية تحضير دورات مجلس الرئاسة، والنظر في القضايا المقدمة من لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المتخصصة.

■ مجلس وزراء الخارجية: يتكوّن من أربعة وزراء (بدرجة وزير أول) لدول اتحاد المغرب العربي وممثل ليبيا؛ نظراً لغياب

ثالثاً: الدراسات التجريبية السابقة

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات لقياس إمكانية التكامل الاقتصادي نوجز بعضها فيما يلي:

دراسة (Darrat and Pennathur (2002): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة 1969 - 1998، باختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير ممثل لاقتصادياتها الكلية، والموجودات النقدية (M1)، والقواعد النقدية (MB) لقياس درجة الترابط بين القطاعات المالية والنقدية في المنطقة، باستخدام طريقة التكامل المشترك.

أثبتت النتائج وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي، وأسواقها المالية، وكذا سياساتها النقدية، وأن تشكيل اتحاد المغرب العربي سنة 1989 يمثل خطوة هامة نحو التكامل بالرغم من مكانتها الضعيفة في الوقت الحاضر، ويبدو أن مسار التكامل بقي معطلا لأسباب سياسية واجتماعية؛ لذلك ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات والقرارات في سبيل تعزيز وتفعيل التكامل المغربي.

دراسة (Ali F Darrat and Al Shami (2005): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تشكيل كتلة اقتصادية ومالية ناجعة داخل المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة من 1970 - 2001.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصادها الكلي (متملاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP) وأسواقها المالية (مخزون النقود M1 وسعر الصرف R) و سياساتها النقدية (تعكسها حركة معدلات التضخم F والقواعد النقدية B). إذ يبدو أن تعثر دول المجلس في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة غير مرتبط بعوامل اقتصادية ومالية، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية؛ لذلك أوصت الدراسة بضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل حل الخلافات السياسية والاجتماعية وتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي.

دراسة : (Ramon A.Castillo Ponce (2008) طبقت هذه الدراسة على تجمّع النافتا بهدف تقييم درجة التكامل الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتطبيق اختبار الاستقرار ل Kwiatkowski - Phillips - Schmidt - Shin (KPSS) واختبار التكامل المشترك لجوهانسن cointegration Johansen من أجل دراسة العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الثلاث، وكذا تطبيق منهجية Vahid and Engle لتقدير العلاقة في الأجل القصير.

قام الباحث بإجراء بحثه خلال فترتين: الفترة الأولى ما

بين 1980 و 2006، أما الثانية من 1980 إلى سنة 1993، وهي تمثل فترة ما قبل قيام تجمّع النافتا.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي قبل توقيع اتفاقية النافتا، وكذلك بعد توقيعها إذ لم يحدث تغيير كبير في عدد علاقات التكامل المشترك خلال فترتي الدراسة مما يدل على وجود ارتباط وثيق بين الاقتصاديات الأمريكية والمكسيكية والكندية، وبالتالي يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وتطوره من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي أو إلى اتحاد نقدي.

دراسة (Adom, Sharma & Morshed (2010): اهتمت هذه الدراسة بالبحث في جدوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا عن طريق اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن وأنجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى الأسعار، والإنفاق الحكومي، وتدفقات التجارة والاستهلاك الخاص.

أجريت هذه الدراسة على ثماني دول أفريقية وهي: الجزائر، مصر، نيجيريا، كوت ديفوار، الكاميرون، أنغولا وجنوب إفريقيا باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 1976 - 2005.

بناءً على نتائج الاختبارات اتضح أن هناك علاقة قصيرة و طويلة الأجل تربط متغيرات الدراسة مما يدل على وجود ترابط في الاقتصاد الكلي للدول الأمر الذي يعدّ عاملاً حاسماً لنجاح تجربة التكامل بقيادة هذه الدول وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهدف على نطاق القارة.

دراسة (Sato, K, D.Allen and Z.Y.Zhang (2011) :

اختبرت هذه الدراسة إمكانية إنشاء اتحاد نقدي في منطقة شرق آسيا حيث استخدم لغرض التحليل عينة بيانات ربع سنوية تغطي الفترة الزمنية 1978 - 2006 لإحدى عشرة دولة تشمل كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين والصين واليابان والولايات المتحدة.

استخدم الباحثون منهجية التكامل المشترك لجوهانسن لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين النواتج الحقيقية لهذه البلدان، وأيضاً اختبار انجل جرانجر من أجل الكشف عن الدورات التجارية المشتركة في المدى القصير.

توصّلت الدراسة إلى أنّ بعض الاقتصاديات الآسيوية مثل كوريا، هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين واليابان ينبغي أن تكون من المرشحين لتشكيل اتحاد نقدي، لأنّ النواتج الحقيقية تتحرك معا في المدى الطويل وتظهر سلوكاً متشابهاً كما أظهر اختبار انجل أن الدورات التجارية متزامنة في المدى القصير.

وعلاوة على هذا استنتجت النتائج الولايات المتحدة الأمريكية والصين من الترشيح للاتحاد النقدي. كما أنّ دول آسيا لا يمكنها إنشاء اتحاد نقدي إقليمي ما لم تدرج اليابان كبلد عضو.

كما أن عملات الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار الأمريكي (معداً الكويت) وقد وفر لهم هذا الأمر فوائد كثيرة في مجال استقرار السياسة النقدية والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتبسيط المعاملات التجارية.

دراسة (2013) Hem C. Basnet and Sharma: في دراسة أخرى قام بها Sharma & Basnet حول "التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية"، هدفت إلى التعرف على مدى إمكانية التكامل الاقتصادي بين أكبر اقتصاديات أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، البيرو، المكسيك و فينزويلا) من خلال تحليل العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه الدول بتطبيق أسلوب التكامل المشترك كمنهج قياسي على بيانات تغطي الفترة 1960 - 2008.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود درجة عالية من التكامل المشترك بين المتغيرات الرئيسية. ولهذا يمكن لهذه الدول أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة، وجني منافع وفوائد التكامل الاقتصادي.

والجدول التالي يلخص الدراسات التجريبية السابقة:

الجدول رقم 1:

الدراسات التجريبية السابقة

الكاتب	عنوان الدراسة	العينة	الفترة	المنهجية	النتائج
Darrat and Pennathur (2002)	Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems	3 دول	1969 - 1998	منهجية التكامل المشترك لجوهانسن	إن التكامل بين دول المغرب العربي ممكن اقتصادياً.
Ali F Darrat and Al Shami (2005)	On the path of integration in the Gulf region	6 دول	1970 - 2001	منهجية التكامل المشترك	إمكانية تشكيل كتلة اقتصادية خليجية.
Ramon A.Castillo Ponce (2008)	Economic Integration in North America	3 دول	1980 - 2006	منهجية التكامل المشترك	يمكن لهذه الدول أن تقود مسار التكامل الاقتصادي وجني منافعه.
Adom, Sharma & Morshed (2010)	Economic integration in Africa	8 دول	1976 - 2005	منهجية التكامل المشترك	هناك إمكانية تحقيق وحدة اقتصادية افريقية.
Sato, K, D.Allen and Z.Y.Zhang (2011)	A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?	11 دولة	1978 - 2006	منهجية التكامل المشترك	يمكن تشكيل اتحاد نقدي بين بعض دول المجموعة.
Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012)	GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity	6 دول	1990 - 2007	منهجية التكامل المشترك	إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتحاد نقدي.
Hem C. Basnet and Sharma (2013)	Economic integration in Latin America	7 دول	1960 - 2008	منهجية التكامل المشترك	يمكن لدول أمريكا اللاتينية تشكيل كتلة اقتصادية في المنطقة.

رابعاً: الدراسة القياسية

استناداً إلى الدراسات التجريبية السابقة الذكر سنحاول قياس وتقويم درجة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب)؛ بغية معرفة مدى قدرتها على تشكيل كتلة اقتصادية ناجعة في المنطقة من خلال تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وذلك حسب ما توافر لدينا من معطيات اقتصادية خاصة باقتصاديات دول المغرب العربي.

دراسة Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012): بنيت هذه الدراسة على نظرية تعادل القوة الشرائية لاختبار مدى جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر وعمان) لتشكيل اتحاد نقدي خليجي.

وقد طبق الباحثان اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (IPS test) و (LLC test)، وكذا اختبار بادروني للتكامل المشترك لدراسة العلاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990 - 2007.

كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية متكاملة عند الدرجة نفسها (الفرق الأول). وباستخدام اختبار التكامل المشترك اتضح أن كل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تربطهما علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل. هذا يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال بعيدة عن إنشاء اتحاد نقدي وتبني عملة مشتركة بحلول عام 2015 لأن الفرق بين معدلات التضخم بين الدول الأعضاء واضح،

واعتماد على ما تقدم نستخلص تعدد الدراسات التي عالجت موضوع التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول باستخدام طريقة التكامل المشترك، ولكن ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات أنها شملت فترتين زمنيتين، الفترة الأولى الممتدة ما بين 1969 و 1988 وهي فترة ما قبل تأسيس الاتحاد والفترة الثانية ما بين 1989 و 2012 (قيام اتحاد المغرب العربي)، كما تناولت الدراسة عينة مهمة من الدول العربية وهي: دول اتحاد المغرب العربي مع الأخذ بعين الاعتبار قلة الأبحاث التجريبية التي تطرقت إلى موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي.

الجدول رقم 2:

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test Results)

المتغيرات	البلد	ADF		PP	
		المستوى	الفرق الأول First difference	المستوى	الفرق الأول First difference
GDP	الجزائر	-1.068	-2.812*	-0.854	-1.652*
	تونس	-0.747	-2.819*	-0.747	-2.760*
	المغرب	-0.205	-2.970*	-0.425	-2.946*
TRADE	الجزائر	-0.976	-4.623***	0.7527	-4.623***
	تونس	3.775	-5.358***	-0.543	-5.358***
	المغرب	-1.787	-3.674**	-1.973	-3.612**
GVEX	الجزائر	-1.074	-4.573***	-1.074	-4.573***
	تونس	-2.004	-3.132**	-2.085	-3.888***
	المغرب	-1.880	-3.081	-1.609	-3.054**
INF	الجزائر	-2.258	-4.934***	-2.181	-5.372***
	تونس	-2.578	-7.684***	-2.575	-7.684***
	المغرب	-2.726	-4.526	-2.624	-7.084***

* مستقرة عند مستوى 10 %.

** مستقرة عند مستوى 5 % و 10 %.

*** مستقرة عند مستوى 1 % و 5 % و 10 %.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

يظهر اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1 %، 5 %، 10 % حيث إن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة الاختبار نفسه للفروق الأولى تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت، ومنها رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن: بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الدرجة نفسها وهي الدرجة الأولى سنجري اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن لدراسة العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة.

توضّح البيانات الواردة في الجدولين رقم 2 ورقم 3 نتائج اختبار الأثر trace Test واختبار القيم الذاتية العظمى Maximum Eigenvalue Test من أجل اختبار وجود اتجاه للتكامل مشترك.

بعد إجراء الاختبارات الاستقرارية يتم تطبيق أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المتمثل في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن باختبار العلاقة على المدى الطويل بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالنتائج المحلي الإجمالي GDP والتجارة البينية TRADE والإنفاق الحكومي GVEX ومعدّل التضخم INF).

1 - تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

أ - متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات المدروسة فيما يلي:

■ **GDP**: يمثل الناتج المحلي الإجمالي، وهو أهم مقياس اقتصادي للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل قطاعات الاقتصاد جميعاً، حيث يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

■ **GVEX**: يمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يقصد به مجموع الإنفاق والتحويلات الذي تصرفه الحكومة لخدمة الشعب.

■ **TRADE**: يمثل التجارة البينية يتم الحصول عليها عن طريق جمع إجمالي الصادرات البينية والواردات البينية، ويقاس حجم التبادل التجاري بين البلدان المغربية (بالمليون دولار).

■ **INF**: معدّل التضخم السنوي ويقصد به الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وقد تمّ قياس التضخم بمعياري الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI).

ب - مصادر البيانات

استخدمت بيانات سنوية تغطّي الفترتين الزمئيتين 1969 و 1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي والفترة 1989 - 2012 التي تمثل فترة قيام الاتحاد لعينة تتكوّن من ثلاث دول، وهي: الجزائر وتونس والمغرب. في حين استبعدت ليبيا وموريتانيا؛ نظراً لعدم توافر بيانات كافية عنها، وجمعت هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك العالمي World Data Bank وقاعدة بيانات CHELEM.

2 - نتائج الدراسة

أ - ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي

اختبارات السكون للمتغيرات: تتصف معظم السلاسل الزمنية بخاصية عدم الاستقرار؛ لاحتوائها على جذر الوحدة، لهذا سنقوم في البداية باختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة في مستوياتها اللوغاريتمية بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية في مستوياتها وعند الفروق الأولى، من خلال اختبار فرضية العدم بوجود جذر الوحدة فإذا تمّ قبول هذه الفرضية فإن المتغير غير ساكن في مستواه ومن ثم يتم اختبار سكونه عند الفرق الأول:

الجدول رقم 3:

نتائج اختبار الأثر

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.615461	28.40662	29.79707	0.0717
	r£1	0.398538	11.20386	15.49471	0.1993
	r£2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	26.99277	29.79707	0.1018
	r£1	0.333399	7.589056	15.49471	0.5103
	r£2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	*50.30862	29.79707	0.0001
	r£1	0.646889	*21.38098	15.49471	0.0058
	r£2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040
INF	r=0	0.567180	27.59634	29.79707	0.0879
	r£1	0.385465	14.19742	15.49471	0.0777
	r£2	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

بعبارة أخرى تباعد عن بعضها بعضاً في المدى الطويل، ولا تظهر سلوكاً متشابهاً.

ومنها ترفض نتائج اختبار الأثر وجود علاقة تكامل مشترك بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي الثلاثة في فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي.

من الجدول أعلاه يتضح أنّ قيمة λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، ومنه يمكن قبول الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أو علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة باستثناء الإنفاق الحكومي، مما يعني أنها غير متكاملة تكاملاً مشتركاً مع بعضها بعضاً، أو

الجدول رقم 4:

نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
GDP	r=0	0.615461	17.20276	21.13162	0.1626
	r£1	0.398538	9.151067	14.26460	0.2738
	r£2	0.107781	2.052788	3.841466	0.1519
TRADE	r=0	0.659719	19.40371	21.13162	0.0857
	r£1	0.333399	7.300141	14.26460	0.4543
	r£2	0.015923	0.288915	3.841466	0.5909
GVEX	r=0	0.799530	*28.92764	21.13162	0.1131
	r£1	0.270976	*5.372821	17.14769	0.0032
	r£2	0.136584	2.643449	3.841466	0.1040

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob
INF	r=0	0.567180	13.39892	21.13162	0.4162
	r£1	0.385465	7.790238	14.26460	0.4004
	r£2	0.329981	6.407186	3.841466	0.0114

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

PP		ADF		البلد	المتغيرات
الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level		
***6.628 -	1.091 -	***6.595 -	2.019 -	تونس	GVEX
***5.952 -	2.020 -	***5.946 -	2.137 -	المغرب	
***8.209 -	2.628 -	***4.650 -	2.186 -	الجزائر	INF
***10.981 -	3.962 -	**3.165 -	0.943 -	تونس	
***7.800 -	1.935 -	***6.792 -	2.041 -	المغرب	

* مستقرة عند مستوى 10 %.

** مستقرة عند مستوى 5 و 10 %.

*** مستقرة عند مستوى 1 و 5 و 10 %.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

تشير نتائج اختباري جذر الوحدة لديكي فولر الموسّع وفيليبس بيرون الواردة في الجدول أعلاه أنّ جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level)، إذ إن قيم t المحسوبة هي أقل من القيم الحرجة عند المستويات 1 و 5 و 10 % وبالتالي قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة.

بإعادة الاختبارين عند الفروق الأولى (First differ-ence) أصبحت السلاسل مستقرة حيث وجد أن قيم t المحسوبة كانت أكبر من قيم t الحرجة عند المستويات 1 و 5 و 10 % ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل وبالتالي خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

■ اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

إلى جانب نتائج اختبار الأثر يرفض اختبار القيم الذاتية العظمى وجود علاقة تكامل مشترك بين بلدان المغرب العربي الثلاثة في مجال العلاقات الاقتصادية في فترة ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي.

ب - أثر تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989

بناء على النتائج السابقة يتضح غياب علاقة تكامل على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة باستثناء متغير الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1969 - 1988 وهي فترة ما قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي، وربما تكون الخطوات الأساسية التي اتخذتها الحكومات المغربية لتحفيز العملية التكاملية هي إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17 شباط 1989، لذلك سيكون من المهم تقييم إنشاء هذا الاتحاد من حيث مساهمته في دعم الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي الثلاث، حيث سنقوم بالدراسة نفسها خلال مرحلة تأسيس اتحاد المغرب العربي (1989 - 2012).

■ اختبارات السكون للمتغيرات:

الجدول رقم 5:

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Roots Test Results)

PP		ADF		البلد	المتغيرات
الفرق الأول First difference	المستوى Level	الفرق الأول First difference	المستوى Level		
***4.520 -	2.318	***4.520 -	1.512	الجزائر	GDP
***3.793 -	0.162	***3.846 -	0.177	تونس	
**3.627 -	1.231	**3.623 -	1.299	المغرب	
***4.283 -	3.207	***4.283 -	1.627	الجزائر	TRADE
***5.196 -	1.872	***5.196 -	0.886	تونس	
*3.411 -	6.803	*1.816	3.459	المغرب	
**3.541 -	1.575 -	**3.538 -	2.019 -	الجزائر	GVEX

الجدول رقم 6:

نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.770257	*48.16856	29.79707	0.0002
	r£1	0.488937	*15.81105	15.49471	0.0448
	r£2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	*35.84926	29.79707	0.0089
	r£1	0.474186	14.62305	15.49471	0.0674
	r£2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878
GVEX	r=0	0.618371	*31.51594	29.79707	0.0314
	r£1	0.263021	10.32319	15.49471	0.2567
	r£2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575
INF	r=0	0.672308	*30.42608	29.79707	0.0423
	r£1	0.220868	5.881068	15.49471	0.7095
	r£2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

علاوة على هذا تكشف نتائجنا عن وجود اتجاه واحد للتكامل المشترك لتدفقات التجارة البينية حيث أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية واحدة (35.84926) أكبر من القيمة الحرجة (29.79707) عند المستوى الاحتمالي 5% مما يدل على أن التجارة البينية المغربية متكاملة تكاملاً مشتركاً، فهي لا تبتعد كثيراً عن بعضها بعضاً في المدى الطويل وتظهر سلوكاً متشابهاً. كما أعطى اختبار الأثر قيمة معنوية أخرى أكبر من القيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5% بالنسبة للإنفاق الحكومي؛ وبالتالي رفض الفرضية القائلة بعدم وجود أي اتجاه للتكامل المشترك.

وبالمثل تؤكد النتيجة وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين معدلات التضخم.

تشير نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك في الجدول أعلاه إلى وجود اتجاه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول المغرب العربي، وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي أعطى اختبار الأثر قيمتين معنويتين (48.16856) ، و (15.81105) أكبر من القيم الحرجة (29.79707) و (15.49471) على التوالي عند المستوى الاحتمالي 5% مما يدل على وجود علاقتين توازنتين في الأجل الطويل. وبالتالي هناك اتجاه مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب) ، أو بعبارة أخرى أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول الثلاث يتحرك معاً ويظهر سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.

الجدول رقم 7:

نتائج اختبار القيم الذاتية العظمى

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.770257	*32.35751	21.13162	0.0009
	r£1	0.488937	*14.76778	14.26460	0.0416
	r£2	0.046315	1.043274	3.841466	0.3071
TRADE	r=0	0.618951	*21.22621	21.13162	0.0485
	r£1	0.474186	14.14177	14.26460	0.0523
	r£2	0.021639	0.481284	3.841466	0.4878

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Max - Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GVEX	r=0	0.618371	*21.19276	21.13162	0.0490
	r£1	0.263021	6.714304	14.26460	0.5235
	r£2	0.151292	3.608882	3.841466	0.0575
INF	r=0	0.672308	*24.54502	21.13162	0.0159
	r£1	0.220868	5.490635	14.26460	0.6790
	r£2	0.017590	0.390433	3.841466	0.5321

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews

من المهم تقييم مساهمة الاتحاد في دعم الروابط الاقتصادية. لا يرفض اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة اقتصادية على المدى الطويل تربط بين دول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب).

هناك اتجاهان للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس والمغرب مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يتحرك معاً في المدى الطويل، ويظهر سلوكاً متشابهاً، أو بصيغة أخرى هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي لتونس والمغرب والجزائر مما يسمح بالحكم بإمكانية التكامل بين هذه الاقتصاديات.

علاوة على هذا فإن تحليل تدفقات التجارة البينية يؤكّد حقيقة النتائج، حيث تكشف أن هناك اتجاهاً للتكامل التجاري بين الأقطار الثلاث. وفي حقيقة الأمر أن هذه الزيادة لم تسجل نتيجة ايجابية للمنطقة المغاربية؛ فمتوسط التجارة البينية لم يرتق للمستوى المطلوب ودون الإمكانيات التي تزخر بها المنطقة، إذ إن المجموعة الأوروبية تستحوذ وحدها على أكثر من 60% من المبادلات التجارية المغاربية، بينما لا تزيد التجارة البينية المغاربية عن 3% من إجمالي التجارة الخارجية مقارنة بتكتلات إقليمية أخرى كالتجربة الخليجية (14%).

ويمائل ما تقدم الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم، فهناك حركة مشتركة في المدى الطويل بين الجزائر وتونس والمغرب هذه النتائج تؤكد أن دول المغرب العربي يمكن أن تتكامل في الأجل الطويل، وأن تجلب المزيد من الدعم للاندماج المغاربي.

وبطبيعة الحال فإن وجود هذا التماسك أو الترابط الهام يعني في الأساس أن هذه الدول ذات صلة مع بعضها بعضاً، وأنها في الواقع قادرة بناء تكامل اقتصادي إقليمي.

ومن هنا فإن وجود اتجاه مشترك بين هذه المتغيرات يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أو بعبارة أخرى إن التكامل في إطار المغرب العربي ممكن اقتصادياً، وبالتالي يمكن لوضع السياسات وصنّاع القرار في هذه البلدان الشروع في إنشاء اتحاد اقتصادي في ظل توافر ظروف الاقتصاد الكلي الملائمة التي تسمح لهم

يوضّح الجدول أعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم الذاتية العظمى لرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي اتجاه للتكامل المشترك (أي غياب التكامل المشترك) عند مستوى معنوية 5%، وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وبهذا يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتكامل تكاملاً مشتركاً مع الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب وتونس. وكذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين التجارة البينية لدول المغرب العربي الثلاثة. كما أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي وكذا معدل التضخم.

تحليل النتائج:

بناء على النتائج المتحصّل عليها في الدراسة القياسية باستخدام اختبارات الاستقرار للمتغيرات (اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP)، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Test تبين لنا ما يلي:

أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى. ولكن بعد أخذ الفروق الأولى اتضح أنها استقرت عند الدرجة الأولى (1) .

ليس هناك ما يكفي من الأدلة الداعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي الثلاث التي تجعلها قادرة على التكامل خلال المرحلة السابقة لتأسيس اتحاد المغرب العربي، ويتعلّق الأمر بمحدودية نتائجها وفشل التجربة في المجال الاقتصادي؛ فمثلاً التعاون المشترك في مجال قطاع النفط عرف جموداً خلال هذه الفترة ويبرز ذلك في تعثر الاتفاقيات الثنائية المبرمة آنذاك بين دول المغرب العربي إلى جانب القطاع الزراعي الذي لم يحقق إلا بعض النتائج المتواضعة. أمّا التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية فكانت ضئيلة فقد بلغت 1.67% من إجمالي الواردات، و 1.25% من إجمالي الصادرات المغاربية خلال الفترة 1964 – 1970، وكذلك ما حدث في بداية الستينيات من نزاعات دبلوماسية وعسكرية. بدأت المنطقة المغاربية تعرف تحسناً كبيراً في أواخر الثمانينات. وتواصل هذا التحسّن حتى بداية التسعينات، وتجدّد ذلك في تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 شباط 1989 لذلك سيكون

بالقيام بذلك.

ويمكن إرجاع حالة الجمود التي يشهدها اتحاد المغرب العربي منذ نشأته إلى مجموعة من العوامل؛ أهمها تشابه اقتصاديات بلدان المغرب العربي، وضعف التبادل التجاري البيني، والتبعية الاقتصادية والتجارية للخارج إلى جانب عوامل سياسية، نحو مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، والنزاع المغربي الجزائري بسبب قضية الصحراء الغربية، وكذا تدهور الأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة في بلدان المغرب العربي.

لذلك يجب اتخاذ خطوات وتدابير إضافية وتوحيد الجهود نحو حل الخلافات الاجتماعية والسياسية وتوفير ظروف اقتصادية ملائمة بين بلدان المغرب العربي التي تعيق إحراز تقدم نحو نشوء كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي مستقبلاً.

الخلاصة:

تكتسب مسألة التكامل الاقتصادي المغربي أمراً بالغ الأهمية نظراً للجهود والموارد الهائلة والضخمة التي أنفقتها هذه الدول؛ لمحاولة تنظيم نفسها في مجموعة اقتصادية متماسكة تربطها مصالح وأهداف مشتركة.

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تحليل وقياس درجة التكامل الاقتصادي بغية استكشاف مدى قدرة تجسيد كتلة اقتصادية في منطقة المغرب العربي باستخدام طريقة التكامل المشترك، لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين الاقتصاديات الكلية لعيّنة تتكوّن من ثلاث دول، وهي الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترتين 1969 - 1988، وهي فترة ما قبل تأسيس الاتحاد. و 1989 - 2012 وهي فترة ما بعد تأسيس الاتحاد لتقييم نشأة الاتحاد ومساهمتها في دعم الروابط الاقتصادية المغربية.

توصلنا إلى وجود اتجاه مشترك بين متغيرات الدراسة يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أو بعبارة أخرى إن التكامل في إطار المغرب العربي ممكن اقتصادياً، إذ أشار اختبار التكامل المشترك أنّ الروابط القائمة بين دول المغرب العربي الثلاث أصبحت أكثر وضوحاً وقوة منذ تأسيس الاتحاد سنة 1989؛ أي أن هذه الاقتصاديات يمكن أن تأسس مجموعة اقتصادية في المنطقة، وأنّ تعثر دول المغرب العربي في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة مرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفيما يلي نقترح بعض التوصيات المهمة لتفعيل مسيرة اتحاد المغرب العربي:

1. ضرورة توافر الإرادة السياسية، والقناعة التامة لدى دول المغرب العربي بأهمية التكامل الاقتصادي والتعاون البيني؛
2. العمل على إنهاء الخلافات والنزاعات الثنائية بين أقطار المغرب العربي بالتشاور والطرق السلمية؛ لتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة المغربية من خلال حل مختلف الإشكاليات

المتعلقة بالنزاعات الحدودية المغربية، والتوصل إلى حل سريع ونهائي لقضية الصحراء الغربية بطريقة عادلة، ومواجهة الأزمات السياسية بين الدول المغربية عن طريق الحوار المباشر المبني على أساس المساواة واحترام الرأي الآخر من دون تدخل قوى أجنبية، وتغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية.

3. ضرورة عقد اتفاقيات جماعية للتشاور الاقتصادي والسياسي تهدف إلى رفع مستوى التعاون المغربي، و عقد مؤتمرات وندوات تهدف إلى تشجيع العمل الجماعي بين دول المغرب العربي.

4. الاستفادة من خبرات وتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في ميدان مواجهة المشاكل والعقبات التي يتعرض لها اتحاد المغرب العربي.

5. العمل بشكل تدريجي على إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المغرب العربي تلغى من خلالها الرسوم الجمركية كافة على حركة السلع والخدمات داخل منطقة المغرب العربي.

6. العمل على تنويع اقتصاديات بلدان المغرب العربي وتحقيق تكامل بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية كافة.

7. العمل على تطوير العلاقات التجارية بين دول الاتحاد، و تفعيل حركة رؤوس الأموال، وإزالة العوائق الجمركية، وكذلك التنسيق بين دول الاتحاد في مجال السياسات الاقتصادية والسياسية والنقدية والمالية لإنهاء مراحل التكامل الاقتصادي.

8. ضرورة تشجيع القطاع الخاص لما يخلفه من آثار إيجابية في خلق فرص العمل وتشجيع الاستثمارات سواء الاستثمارات بين دول المغرب العربي أو الاستثمارات الأجنبية.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1. النجار سعيد، سياسات التجارة الخارجية والبيئية للبلاد العربية، (أبوظبي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1992).
2. بلاسا بيلا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة البراوي رشيد، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1964).
3. عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة، (القاهرة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 2002).
4. عبد الناصر جمال، اتحاد المغرب العربي، (دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004).
5. معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.
6. مقدّم عبارات مقدّم، « التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة»، أعمال مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.

باللغة الأجنبية:

1. Adom, Sharma & Morshed (2010), *Economic integration in Africa, The Quarterly Review of Economics and Finance*, N°. 50, P245 - 253.
2. Ali F Darrat and Al Shami (2005), *On the path of integration in the Gulf region, Applied Economics*, N°. 37, P1055 - 1062.
3. Darrat and Pennathur (2002), *Are the Arab Maghreb countries really integratable? Some evidence from the theory of cointegrated systems, Review of Financial Economics*, N°. 11, P79 - 90.
4. Hem C. Basnet and Sharma (2013), *Economic integration in Latin America, Journal of Economic Integration*, No. 4, Vol. 28, P 551 - 579.
5. Mahmoud Abdelbaky, Shereef Ellaboudy (2012), *GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity, European Journal of Economics*, Issue 55 December, P 1450 - 2275.
6. Ramon A. Castillo Ponce, Ramon de Jusus Ramirez Acosta (2008), *Economic Integration In North America, Applied Econometrics and International Development*, Vol 8, P 111 - 122.
7. Sato, K, D. Allen and Z. Y. Zhang (2011), *A Monetary Union in East Asia: What does the Common Cycles Approach Tell?*, Edith Cowan University (ECU) Publication, P 1007 - 1013.

**الإصلاحات الفلاحية وأثرها
على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
- دراسة نقدية - ***

**أ. سفيان عمراني **
أ. د. خير الدين معطى الله *****

* تاريخ التسليم: 2014 / 9 / 29 م، تاريخ القبول: 2014 / 12 / 31 م.
** طالب دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 - قالمه/ الجزائر.
*** أستاذ التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 - قالمه/ الجزائر.

Agricultural Reforms and their Implications on achieving Food Security in Algeria - A Critical Study -

Abstract:

This article aims to present and evaluate successive policies that were common in Algeria in the beginning of the third millennium, which fall within the framework of the achieving food security, and depend on the effectiveness of applying these policies. We diagnosed the reality of the agricultural reforms that defined the agricultural sector over the full decimal, and an assessment was carried out to check the effectiveness of applying these policies in achieving food securities. Based on that we reached a set of recommendations to overcome these challenges.

The study concluded that despite all the reforms and policies pursued by Algeria in order to lay the foundations of food security, it did not reach the required level, as the increasing food bill remained high, and the local production has not been able to meet the food needs of the citizens, as it covers only 70 % of the the citizens' needs. The remaining percent is compensated from imports, which should be reconsidered in the light of these reforms and programs in order to build a viable agricultural policy that will help in attaining food security.

Keywords:

Agriculture; Food Security; Agricultural Policies; Agricultural Reforms.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض وتقييم السياسات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة، والتي تندرج ضمن إطار تحقيق الأمن الغذائي الذي يتوقف على مدى نجاح تطبيق هذه السياسات وفعاليتها. حيث تمّ تشخيص واقع الإصلاحات الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي طيلة عشرية كاملة، وكذلك تمّ إجراء تقييم لمدى فاعلية تطبيق هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي، وبناءً على ذلك تمّ تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتجاوز التحديات التي تحول دون ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات والسياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل ارساء دعائم الأمن الغذائي، لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث ظلّت الفاتورة الغذائية مرتفعة، ولم يتمكن الإنتاج المحلي من تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين إلا في حدود 70 % فقط، والباقي يتأتى من الاستيراد. مما يستوجب إعادة النظر في جوهر هذه الإصلاحات والبرامج، من أجل بناء سياسة فلاحية ناجعة قادرة على أداء الدور المنوط بها في تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاح:

*القطاع الفلاحي؛ الأمن الغذائي؛ السياسات الفلاحية؛
الإصلاحات الفلاحية*

مقدمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الاقتصاديين، واهتمام معظم دول العالم خاصة في الوقت الحاضر، فالأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها واهتمت بها العديد من المنظمات العالمية، وذلك باعتبار أن الغذاء المصدر الرئيسي لحياة الإنسان لا يمكن الاستغناء عنه.

وتعاني الجزائر كباقي الدول العربية في عصرنا الحالي حالة من العجز الغذائي المتزايد، فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من الاستهلاك، مما يستدعي التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، الأمر الذي يعمل على إضعاف رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية. لذا عملت الجزائر منذ عقود في وضع استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والمقيمين على أراضيها، فحظي القطاع الفلاحي بنصيب وافر من الاهتمام والدعم، باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية التي لها دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي وضمان التنمية المستدامة.

ضمن هذا السياق، أخذ القطاع الفلاحي مكانة هامة في السياسة الإنمائية للجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بداية الألفية الثالثة، على اعتبار أن المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي من بين الأدوات الفعالة التي يتسنى بموجبها للجزائر تعبئة عناصر الإنتاج وتوجيهها للانتقال من التخلف والركود الاقتصادي إلى التطور والتنمية، وذلك للإسهام في البناء العام للاقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطن، والوصول إلى تحقيق مستويات كافية من الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

لقد سعت الجزائر منذ عقود من الزمن إلى النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره، حيث مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. فقد تبنت بدءا من سنة 2000 سياسات واستراتيجيات حديثة بغرض تطوير وتحديث هذا القطاع، وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي. وبنظرة أوسع فإن تفعيل أداء القطاع الفلاحي يمكنه أن يلعب دورا محوريا ورئيسيا في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

من خلال هذا الطرح، تتبلور اشكالية البحث حول التساؤل

الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أسهمت الإصلاحات الفلاحية المتعاقبة التي تبنتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في تحقيق الأمن الغذائي؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال المكانة الهامة التي يحتلها

القطاع الفلاحي في اقتصاديات دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، لأنه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات البلد الغذائية، فقضية تنميته وتطويره يجب أن تحتل أهمية استثنائية، نظرا لظهور معطيات جديدة كالتغيرات المناخية، وتحديات تحقيق الأمن الغذائي. فإنعاش قطاع الفلاحة يكتسب أولوية كبيرة بالنسبة للجزائر، لأنه يعد أحد الرهانات الكبرى التي يُعَوَّل عليها للانفلات من دوامة المحروقات، وتحقيق سيادة الدولة التي تتوقف على أمنها الغذائي الذي يعد جزءا من أمنها القومي. وبالتالي توجب علينا الإلمام بهذا الموضوع، للتسهيل على الباحثين للوقوف على أهم مشكله، والتوصل إلى حلول قد تكون المنطلق لتوفير أمن غذائي، خاصة مع توفر كل الإمكانيات التي تتيح في المجال الفلاحي.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في الجوانب التالية:

◆ توضيح المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث (الأمن الغذائي والسياسة الفلاحية).

◆ رصد الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر.

◆ تسليط الضوء على السياسات الفلاحية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين [2000 - 2013]، بغرض الإلمام بمضامينها، ووصولا إلى رؤية اقتصادية توضح أهمية هذه الإصلاحات الفلاحية.

◆ محاولة تقييم أثر تطبيق السياسات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

◆ تقديم مقترحات لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري، وذلك كمساهمة علمية لتجاوز العقبات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

منهجية البحث:

لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا البحث والوصول إلى نتائج عملية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة عن قطاع الفلاحة بالجزائر وماهية الموضوع بشكل عام، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الذي يقوم بجمع وتحليل البيانات والمعلومات لبعض الجداول التي لها صلة بالموضوع، والتي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي الجزائري.

فرضية البحث:

تدور فرضية البحث حول فكرة مفادها أن الإصلاح الفلاحي من أهم الآليات التي يجب على الجزائر تبنيها للحد من العجز الغذائي الذي طالما عانت منه، كما أن الخروج من هذا المأزق وإيجاد حل جذري للمشكلة الغذائية لا يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسات فلاحية ناجعة، تعمل على تنمية القطاع الفلاحي وتسهم في رفع حجم الإنتاج المحلي وتحسين مردوديته.

محددات البحث:

هدف هذا البحث إلى تحديد أثر الإصلاحات الفلاحية المطبقة في الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي، من خلال دراسة هذا الأثر في بعض المؤشرات الاقتصادية، كمدد نمو الإنتاج الفلاحي، ومساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الخام، مساهمة الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية، معدل الاكتفاء الذاتي، ومساهمة الصادرات والواردات الغذائية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الغذائي والإصلاح الفلاحي في الجزائر، نذكر منها:

دراسة (محمد سمير مصطفى، 2010):

تناولت هذه الدراسة واقع الأمن الغذائي العربي، حيث تطرقت الباحثة إلى الأمن الغذائي العربي ومؤثراته، مع الإشارة إلى مدى مساهمة الجزائر في الواردات الغذائية الكلية التي لم تتجاوز معدل 20 %، كما استعرضت هذه الدراسة واقع قطاع الزراعة والغذاء العربي من خلال إطلالة كلية على المنطقة، لتحاول تشخيص نواقص السياسات الزراعية في البلدان العربية مجتمعة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنّ مشاكل الزراعة والأمن الغذائي العربي سببها العزوف العام عن الاستثمار الزراعي والاندفاع نحو أسواق المال، بالإضافة إلى غياب آليات عالمية كافية يسترشد بها في إدارة قطاع الزراعة والغذاء في ظل غياب التطبيق العملي للسياسات والاستراتيجيات المصاغة في مختلف المؤتمرات والجلسات الحكومية، ولهذا اقترحت التركيز على الاستثمار البشري وتوعية المزارعين لتفادي الاضطرابات المناخية، مع ضرورة تدخل السلطات الحكومية في الدول العربية للحد من المضاربات على الأسعار، مما يسهم في استقرارها والوصول إلى مستويات كافية من الأمن الغذائي.

دراسة (عيسى بن ناصر، 2005):

تطرقت هذه الدراسة إلى مشكلة الغذاء في الجزائر، وقد توصلت إلى كون الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني، كما سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر بدعم أسعار المواد الغذائية، والوصول إلى مستويات استهلاك، وحماية اجتماعية مقبولة، وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية.

دراسة (مبروكي الطاهر، 2007):

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ مساهمة القطاع الفلاحي في الوطن العربي في تحقيق الأمن الغذائي ضعيفة رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي يحوزها، وهذا يستدعي تحسين كفاءة الاستغلال للموارد الزراعية من خلال الإفادة من التقنيات الحديثة، واستغلال مساحات شاسعة تقع

في الدول الصحراوية المناخ كالجزائر، وكذلك زيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي، واختيار التركيبات المحصولية الملائمة، بالإضافة إلى إيجاد استراتيجية لمنع زراعة بعض المحاصيل في المناطق التي تتكرر فيها الظواهر المناخية غير المواتية للزراعة.

دراسة (فوزية غربي، 2010):

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر، حيث تتساءل عن حقيقة الأمن الغذائي في الوطن العربي، وهل الزراعة العربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد ذات الاستهلاك الواسع. وتوصلت الدراسة إلى أنّ العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية، تبقي مشكلة الأمن الغذائي قائمة؛ مما يعني أنّ الزراعة الجزائرية تعرف عجزاً مزمناً في تلبية احتياجات الطلب المحلي وبخاصة في مجال الحبوب، لتستمر بذلك تبعيتها للخارج، وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي غير مقتصرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي. ولهذا تقترح تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على توجيهها بكيفية سليمة.

دراسة (بن حمود سكيبة، 2013):

تطرقت هذه الدراسة إلى فرع الصناعات الغذائية كأحد السبل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. وقد تمّ التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنّ أسباب تناقص الغذاء في الجزائر تعود إلى نوعية العلاقات الزراعية السائدة، والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، ونقص مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى غياب استراتيجية واضحة في تحقيق الأمن الغذائي. وعلى الرغم من نمو الصناعات الغذائية إلا أنّها مازال هناك استيراد لمنتجات غذائية كثيرة تُشكّل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة، ولعلّ المواد ذات الاستهلاك الواسع على وجه الخصوص، تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ترقية قطاع الصناعات الغذائية، الذي يعتمد بالأساس على التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ويأتي هذا البحث ليحاول تسليط الضوء على الإصلاحات الفلاحية الأخيرة التي عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين [2000_2013]، لتتبع أثرها على تحقيق الأمن الغذائي على ضوء المتغيرات العالمية الحديثة؛ تتمّة لأعمال الباحثين في هذا المجال.

تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وإثراء الموضوع، تمّ تقسيم البحث على النحو الآتي:

- أولاً - الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الفلاحية.
- ثانياً - الملامح الأساسية للقطاع الفلاحي في الجزائر.

عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك. كما أنه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية⁵.

2. مستويات الأمن الغذائي:

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي ثلاثة مستويات كما يلي⁶:

■ مستوى الكفاف: ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء. ويُعبّر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

■ المستويات الوسطى: وتتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف، ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويُعبّر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، ويتم ذلك عن طريق كفاءة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

■ المستوى المحتمل: ويمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يُمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفاءة الحد الأدنى المرغوب فيه من السرعات الحرارية وفقاً للمعايير الدولية.

3. أبعاد الأمن الغذائي:

يشتمل مفهوم الأمن الغذائي على العديد من الأبعاد الأساسية ذات الدلالة الواضحة على طبيعة المفهوم ومضمونه. ويمكن حصرها في العناصر التالية:

■ البعد الاقتصادي: ويعتمد هذا البعد على العلاقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، لأن توفر الغذاء بالنوعية والكمية المطلوبة لا يعني تحقيق الأمن الغذائي، إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول إليه مدعومين بقدرة شرائية تتوافق بين الدخل وأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع، مما يمكنهم فعلاً من الحصول على الغذاء وتناوله. ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركناً أساسياً من أركان الأمن الغذائي⁷.

■ البعد الديموغرافي: يتدخل العنصر البشري في قضية الأمن الغذائي من خلال ثلاثة أقطاب؛ أولها: أن الأمن الغذائي أوجده هو لأجله وبقائه، لذا فقد عدّ الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعاً للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيها: أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير على اعتبارهما العمليتين الأساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي بكفاءة عالية. أمّا عن القطب الثالث فهو الأهم، لأن الكائن البشري يعد مقياساً للكفاية الغذائية، لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها. ولعلّ التزايد السكاني من المبررات التي تضاف لمشكلة الغذاء، وبالتالي التأثير غير المحدود في الأمن الغذائي⁸.

■ ثالثاً - واقع الإصلاحات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013).

■ رابعاً - محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولاً - الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الفلاحية:

نسعى من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والسياسة الفلاحية، وذلك من أجل الإلمام بمختلف أدبيات البحث.

1. مفهوم الأمن الغذائي:

هناك تعريفات عدة للأمن الغذائي، نذكر منها:

■ التعريف الأول: تُعرّف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه «توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفاعليات الحياة الصحية». فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية¹:

- توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر.
- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة الصحية، والماء النظيف، والشروط الصحية والصحة العامة.

■ التعريف الثاني: يُعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله².

■ التعريف الثالث: الأمن الغذائي يُمثل قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محلياً أو بتوفير حصة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسدّ النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات³.

وعليه فإن مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي⁴:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

انطلاقاً من هذه التعريفات فإن مفهوم الأمن الغذائي يتعدى مفهوم الاكتفاء الذاتي، الذي يمثل سدّ الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محلياً، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواء تم إنتاجه محلياً أو تم استيراده من الخارج؛ لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما يتساوى 100 % نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا

وتحسين الاقتصاد الوطني أن تتوفر فيها المتطلبات التالية¹⁴:

- أن تكون السياسة الفلاحية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام؛
- يجب أن تكون للسياسة الفلاحية أهداف وغايات محددة تتمثل فيها رغبات غالبية الشعب، ويشترط فيها أن تكون واضحة وغير متعارضة فيما بينها.
- تحتاج السياسة الفلاحية إلى اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل كلفة وجهد.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهج العملي عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية.

ثانياً - الملامح الأساسية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

عطا على ما ورد في مختلف التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر للعام 2012، فإنّ المساحة الكلية للأراضي العامّة في الجزائر تُقدّر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما نسبته 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلّة حوالي 8.4 مليون هكتار، أي ما يقارب 20% من المساحة الفلاحية الإجمالية. كما يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0.24 هكتار.

وفي المقابل، فإنّ المساحات المسقية ضعيفة ولا تُتمثل إلا ما نسبته 12% من المساحة الفلاحية المستغلّة، ما يعني خضوع ما يقارب 90% من الزراعات إلى التغيرات والتقلبات المناخية، وبالتالي إنتاجية متدنية في بعض الأحيان¹⁵، وهذا ناتج أساساً عن نقص الموارد المائية (امكانيات الجزائر من المياه تقدر إجمالاً بحوالي 19 مليار م³ سنوياً) ×. فالفلاحة الجزائرية تتميز بهيمنة الفلاحة المطرية، حيث تمثل 90% من الأراضي الفلاحية النافعة؛ هذه الخاصية الأساسية تزداد بسبب ضعف التساقط من جهة، حيث أنّ 1,2 مليون هكتار فقط من الأراضي الفلاحية النافعة تتلقّى كمّية من الأمطار تفوق 450 ملم تسمح باستغلال فلاحة مطرية مستدامة، ومن جهة أخرى نجد سيطرة المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تمثل 82% من المساحة الاجمالية المستغلّة من طرف الفلاحة، مع العلم أنّ ما يقارب 60% من المياه موجهة للري الفلاحي في الجزائر¹⁶.

وفي هذا الإطار، فإنّ معدل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني لا تتعدى 70%، كما أنّ أكثر من ثلثي حاجيات الحبوب مستوردة، وذلك من أجل سدّ عجز الإنتاج الوطني¹⁷. ويعود المحصول الضعيف الذي تشهده الفلاحة الجزائرية على حد سواء إلى النقص والتراجع في الوسائل التقنية، بالإضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة.

وعلى صعيد آخر، فقد بلغت مساهمة القيمة المضافة

البعد السياسي: استخدام الغذاء ورقة ضغط سياسية منذ القدم لإجبار الطرف المقابل على الرضوخ لشروط الطرف المهيمن على الغذاء، كما استخدم الغذاء عقوبة لإجبار الطرف المحتاج للغذاء إلى شروط المهيمن على إنتاج الغذاء، وهذا يشير إلى خطورة الانكشاف في الأمن الغذائي لأيّة دولة إذا ما تعرّضت لعقوبات سياسية، لأنها ستعرّض حياة مواطنيها للخطر نتيجة استخدام الغذاء أوراق ضغط سياسية⁹.

البعد البيئي: قد تشهد البيئة الفلاحية لأيّ إقليم تدهوراً حاداً نظراً لغياب البعد البيئي في السياسات الفلاحية الوطنية أو القطرية، وكذلك عدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية. وكمحاولات لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لا بدّ من إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الفلاحية، وكذلك إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة، وأيضاً تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي¹⁰.

4. مكانة السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي:

■ مفهوم السياسة الفلاحية:

تعدّ السياسة الفلاحية جزءاً من السياسة العامة في البلد، فهي الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الاصلاحية الفلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالفلاحة، عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره¹¹.

كما تعبّر السياسة الفلاحية عن مجموعة البرامج الفلاحية الانشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الفلاحية المتاحة، والتي تتحقق بتنفيذها أهداف معيّنة داخل القطاع الفلاحي، لضمان التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأيضاً بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال الاقتصادية الفلاحية المستقبلية¹².

■ أهداف السياسة الفلاحية:

تعدّ السياسة الفلاحية أداة الدولة في القطاع الفلاحي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين¹³:

■ الهدف الأول: زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، لإنتاج الغذاء بصورة خاصة، والوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين:

- التوسع الأفقي في الزراعة، من خلال زيادة المستغل زراعياً من الموارد الطبيعية والبشرية؛

- التوسع الرأسي في الزراعة، من خلال زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية.

■ الهدف الثاني: العمل على زيادة حجم الصادرات الفلاحية لتعويض حجم الواردات الفلاحية التي تضطر إليها الدول كافة، وبخاصة النامية منها لسدّ فجوة الاكتفاء الذاتي.

◆ متطلبات السياسة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي:

يُشترط في السياسة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي

في أربعة محاور أساسية هي²³:

- تدعيم إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- تكييف أنظمة الإنتاج وتوجيهها بما يحقّق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة.
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.
- إطلاق المخطط الوطني للتشجير الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد.

وفي سنة 2002 تمّ توسيع المخطط السابق، وأصبح يسمّى المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لإدماج العالم الريفي، وقد حدّدت أهداف أوسع مع هذا الأخير لأجل تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي وتأمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. كما تضمنت هذه الأهداف الموسّعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، وكذلك دعم سكان الأرياف الأكثر فقراً قصد تحسين مستوى معيشتهم. وبهذا فقد تمّ تصوّر السياسات المتخذة في إطار هذا المخطط، سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة (ناجعة اقتصادياً، مقبولة اجتماعياً ومستدامة بيئياً)²⁴.

■ استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في إطار تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، تمّ تحديد تدابير وبرامج معينة كما يلي²⁵:

- برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية: يدخل هذا البرنامج في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، حيث تمّ توظيف المزارع النموذجية كوحدة تجارب لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، فصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية وتطويرها، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة. وتمنح الأهمية هنا للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكّنها من جعل هذا المنتج قابلاً للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج. كما هدف هذا البرنامج إلى تبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين، بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة.

- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج: ويهدف إلى تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقّق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات) تحويلها (حسب المناطق) الجافة وشبه الجافة، وحسب المناخ الملائم لكل محصول. والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية، أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والتمتالية.

- البرنامج الوطني للتشجير: ويتمّ فيه توسيع عمليات

للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام نسبة 9.8% للعام 2013 حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، وما نسبته 8.3% كمتوسط للفترة الممتدة بين [2000 - 2013]. وبهذا فقد احتلت الفلاحة الصف الرابع بعد قطاعات: المحروقات، الخدمات، البناء، الأشغال العمومية على الترتيب¹⁸.

وفي السياق ذاته، فإنّ القطاع الفلاحي يشغل ما نسبته 10.8% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر محتلاً بذلك المركز الرابع بعد كل من قطاع التجارة والخدمات (59.8%)، والبناء والأشغال العمومية (16.6%)، والصناعة (13%)، وذلك حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2013¹⁹. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يقارب 38% من سكان الجزائر يقطنون في الأرياف²⁰ - حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2012 -، وهو ما يخلق فضاءً حياً يسهم في حالة تنميته وتكامله مع القطاعات الأخرى في دعم القطاع بشكل عام وتحقيق الأمن الغذائي.

ثالثاً - واقع الإصلاحات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013):

لقد شهد القطاع الفلاحي عبر تطوره منذ الاستقلال أربع مراحل: بدءاً بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مروراً بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار، وصولاً إلى مرحلة التجديد الفلاحي. ومن الملاحظ أنّ هذه المراحل اختلفت باختلاف السياسات التنموية من جهة، واختلفت تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى، وذلك في سبيل النهوض بهذا القطاع باعتباره الركيزة الأولى للاقتصاد الوطني. ويتمّ في هذا المبحث تسليط الضوء على السياسات الفلاحية المطبّقة بداية الألفية الثالثة.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000 - 2004):

بعد العودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية، وغلقت برنامج التعديل الهيكلي، تمّ إطلاق برنامج إنعاش طموح، استهدف جل القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي. فبعد فشل السياسات المتخذة لتحقيق التنمية الفلاحية، وفي سنة 2000 اتخذت سياسة فلاحية جديدة تمثّلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي توسّع منذ سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح «المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية»²¹.

■ أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في إطار تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة بين [2001 - 2004]، تمّ رصد غلاف مالي لقطاع الفلاحة والصيد البحري بلغ حوالي 65.4 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصّص للبرنامج²²، ويدخل هذا الأخير في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك استعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة.

وقد تمحور تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي خصّص له ما قيمته 312 مليار دينار، وذلك في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وقد مثل هذا الظرف المالي نسبة 7.4 % من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدرّت مخصصاته الإجمالية بحوالي 4202.7 مليار دينار²⁸.

ويهدف برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية إلى²⁹:

■ تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.

■ تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني.

■ الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.

■ تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشارك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة.

■ ترقية الصادرات الفلاحية، ولاسيما منها المنتوجات الفلاحية المحلية والحيوية (البيولوجية).

■ تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي، من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات، والإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.

■ تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، وردّ الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

وسيرافق إنعاش الفلاحة أيضا مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال³⁰:

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، وكذلك الإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.

- مواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية والقروض.

- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.

- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء والغاز...)، وكذلك مواصلة برامج الإسكان الريفي.

3. قانون التوجيه الفلاحي (أغسطس 2008) :

في سنة 2008 تمّ المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08 / 16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة. ويهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها

التشجير عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية بغراسة أشجار الفلين، وكذلك الحفاظ على الأحواض المنحدرة للسود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز... التي لها فائدة بيئية) الحفاظ على التربة (، وأيضا فائدة اجتماعية) توفير مداخيل للفلاحين (.

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: ويتم في إطار هذا البرنامج إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع لدفع وتيرة الانجازات في الميدان، حيث تُشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاية ومديري المصالح الفلاحية، ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

- برنامج استصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات: ويشير إلى أنّ عملية استصلاح الأراضي المحاذية للواحات تدخل في برنامج الامتيازات، أمّا عمليات الاستصلاح الكبرى التي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف عالية، فإنّها تفتح للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامة بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي، وذلك بإشراك المختصين الإداريين والمهندسين والتقنيين²⁶.

وحددت لتنفيذ هذا المخطط الفلاحي آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية، التي تتمثل في²⁷:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998؛ وذلك لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحات الفلاحية المستغلة.

- الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي: وتتمثل مهامه في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، وكذلك محاسب للصناديق العمومية.

2. برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 - 2009) :

لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001_2004)، وذلك بعد تحسّن الوضع المالي للجزائر، إذ أقرّت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

ويتضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية - المندرج تحت ركائز البرنامج التكميلي لدعم النمو - خمسة قطاعات، أهمّها

بحوالي 1000 مليار دينار، أي بمعدل 200 مليار دينار سنوياً، تهدف إلى التحسين المستدام للأمن الغذائي والتنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، بالإضافة إلى مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية³⁴.

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية، وهي:

■ التجديد الفلاحي: وتركز هذه الاستراتيجية على البعد الاقتصادي ومردود القطاع، لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث تهدف إلى³⁵:

- تعزيز قدرات الإنتاج؛
- زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛
- تأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، وذلك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛
- عصرنه وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية للاستثمار الفلاحي، وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيض، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، المورثين³⁶.

■ التجديد الريفي: تهدف هذه السياسة إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث رصد لها غلاف مالي قدر بحوالي 60 مليار دينار سنوياً. وتتجسد من خلال أربعة أهداف أساسية³⁷:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف) تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

■ تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة رداً على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، وقد خصص له ظرف مالي يقدر بحوالي 24 مليار دينار سنوياً. ويهدف إلى³⁸:

- عصرنه مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي،

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلّفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع،

- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية: 31

■ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

■ ضمان تطوّر محكم للتنظيم وأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستغلال الفلاحي.

■ وضع إطار تشريعي ليكون تطوّر الفلاحة مفيداً اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك مستداماً بيئياً، كما يضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفئات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛

■ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملانم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

كما اهتمّ قانون التوجيه الفلاحي أساساً بأدوات تأطير العقار الفلاحي، حيث نصّ على أنّها تُطبّق على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للملاك الخاصة للدولة، وتلك التابعة للملكية الخاصة، حيث يُمنع بموجب أحكام هذا القانون كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنّفة أرضاً فلاحية، أو ذات الوجهة الفلاحية. وبشأن نمط استغلال الأراضي الفلاحية فإنّ عقد الامتياز يُشكّل نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للملاك الخاصة للدولة، وهو عقد تُمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حقّ استغلال العقارات الفلاحية لمدة محدّدة تصل إلى 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية³².

يعدّ مخطط التوجيه الفلاحي أداة تُحدّد التوجيهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة، ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

4. سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009 - 2014):

ترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أغسطس 2008، حيث يُحدّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

أ. محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

لقد كان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقت، وعصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني³³. وقد رصد لهذه السياسة في إطار تطوير قطاع الفلاحة للفترة الخماسية التنموية (2010 - 2014) مبلغ يقدر

ومكافحة حرائق الغابات.

ب. ميكانيزمات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

من أجل تنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع، وضعت سلسلة من برامج التنمية كما يأتي³⁹:

■ برنامج تكثيف الإنتاج: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الفرعية: برنامج إنتاج الحليب، برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات، برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون، برنامج تنمية، تطوير زراعة النخيل.

■ البرنامج المتخصص (البذور والشتلات): يهدف هذا البرنامج إلى ضمان معدل تغطية مناسب من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة، وبالتالي تلبية احتياجات مختلف برامج تكثيف الإنتاج.

■ برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار؛ منها 278000 هكتار لتحويل النظم التقليدية، وحوالي 138000 هكتار كمخططات جديدة.

■ برنامج التجديد الريفي: يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك من خلال إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه البرامج، تمّ التوقيع على عقدي نجاعة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن كما يلي⁴⁰:

■ عقد نجاعة للتنمية الفلاحية تمّ توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا على خصوصيات وقدرات كل ولاية. ويتمّ تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الفلاحي والإنتاجية.

■ عقد نجاعة للتنمية الريفية تمّ توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، وتحديد الأثر على حماية وتأمين الموارد الطبيعية. وبهذا فإنّ تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، وتوسيع مجال الإنتاج، وحماية الموارد الطبيعية، وعدد فرص العمل التي تمّ استحداثها.

وعلى هذا الأساس، تمّ تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني في إطار هذه العقود كما يلي⁴¹:

■ تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي، وذلك بالمرور من 6% كمتوسط للفترة (2000 - 2008) إلى 8.33% خلال الفترة بين [2010 - 2014].

■ نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه، وذلك من خلال تثبيت إنتاج الحبوب بحوالي 54 مليون قنطار سنويا (من أجل تخفيض الواردات من القمح الصلب والشعير)، وزيادة إنتاج الحليب إلى حوالي 3 مليار لتر.

■ تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، من خلال إطلاق مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة في 2174 موقعا ريفيا. مما سيسمح بتحسين ظروف معيشة 727000 أسرة ريفية ستكون قريبة من 4471000 ساكنا، كما سيكون لها آثار على استصلاح حوالي 8.2 مليون هكتار في المناطق الجبلية والسهول والمناطق الصحراوية.

■ النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الفلاحي الصناعي ضمن الفروع؛ وذلك من خلال الاهتمام بتنمية الصناعات الغذائية؛.

■ استحداث مناصب الشغل (ما يقارب 1.2 مليون معادلة مناصب دائمة)، لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص استحداث فرص مناصب الشغل ومداخيل خارج الفلاحة.

وفي هذا الإطار، فقد تمّ إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي كلّلت بوضع الآليات الضرورية لإنجاح الإستراتيجية الجديدة لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل، ونذكر منها⁴²:

■ إنشاء صندوق لضمان القروض، موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية.

■ تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتعليم والتكوين المهنيين.....

■ إنشاء العديد من القروض التمويلية:

- القرض الميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.

- القرض الإتحادي الميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة.

- توسيع القرض الإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة.

- توسيع قرض الرفيق بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.

رابعا - محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يتمّ في هذا المبحث إجراء تقييم لأثر تطبيق السياسات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، لتحديد مدى فاعلية هذه الأخيرة في تعزيز مستوى الأمن الغذائي في الجزائر.

1. تطوّر مؤشّرات الأداء الفلاحي ومساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام:

لقد عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000_2012)، حيث ارتفعت المساحة الفلاحية الاجمالية من حوالي 40.9 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 42.5 مليون هكتار سنة 2012، واحتلت أكثر من 817% من

2012	2011	2009	2005	2000	البيان
1.042.920	987.005	884.337	803.880	489.090	المساحات المسقية (ألف هكتار)
12.42	11.72	10.5	9.54	5.97	نسبة المساحات المسقية من المساحات الفلاحية المستغلة

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على:

Ministère De L'Agriculture et du Développement - Rural, Evolution de la répartition générale des terres (2000 - 2011) , Algérie, Mars 2012

Ministère De L'Agriculture Et Du Développement - Rural, La sécurité alimentaire en Algérie, Algérie, publication spéciale, Février 2013

ونتيجة للزيادات المحسوسة في المساحات الفلاحية المستغلة والمساحات المسقية، فقد انعكس ذلك على قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر، حيث عرف تطوُّراً ملحوظاً خلال العشرية الأخيرة تزامناً مع تطبيق السياسات الفلاحية، والتي كان لها أثر بالغ في ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي الذي قفز من 346.2 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 16569,3 مليار دينار سنة 2013، بزيادة تتعدى ثلاثة أضعاف، وبمعدل سنويٍّ قدر بأكثر من 17 % خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التحسُّن في الأداء إلى نتائج تطبيق السياسات الفلاحية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسُّع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجِّعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوده كالمسعر التحفيزي للإنتاج واستصلاح الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى إنشاء نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، وكذلك تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، والعمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها....

ولقد أصبحت بذلك مساهمة الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 7 % و 9 %، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤكِّد على أنَّ الفلاحة تسهم بقليل في تكوين الدخل الوطني.

وفيما يتعلَّق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعاً ملحوظاً خلال كامل فترة الدراسة، حيث انتقل المعدل من 151 دولار للعام 2000 إلى حوالي 452 دولار للعام 2012، محققاً بذلك زيادة سنويةٍ قدرت بحوالي 12.3 % خلال نفس الفترة، وذلك بفعل تحسُّن أداء النشاط الفلاحي خلال هذه الفترة. (الجدول 2)

المساحة الاجمالية للبلد، وذلك نتيجة تشجيع استصلاح الأراضي ودعم الفلاحين بالبذور اللازمة، بالإضافة إلى وضع برامج للغرس والتشجير، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع مساحة الأشجار المثمرة من 4.7 مليون هكتار سنة 2000 إلى 8.4 مليون هكتار سنة 2011، بالإضافة إلى ارتفاع المساحة المخصَّصة لإنتاج العنب من 0.6 مليون هكتار سنة 2000 إلى 0.9 مليون هكتار سنة 2011، وصاحب ذلك انخفاض طفيف في نسبة المساحة الفلاحية المستغلة، حيث انتقلت من 20.1 % سنة 2000 إلى ما يقارب 19.8 % سنة 2012 بالرغم من ارتفاع حجم المساحة الفلاحية الاجمالية والمساحة المستغلة، ما يشير إلى ترك أراضٍ فلاحية دون استغلال.

وفي المقابل فقد ارتفع حجم المساحات المسقية من 489 ألف هكتار سنة 2000 إلى أكثر من مليون هكتار سنة 2012، فارتفعت نسبة المساحة المسقية من 5.97 % سنة 2000 إلى 12.42 % سنة 2012، ويعزى ذلك إلى تعبئة الموارد المائية عبر إنشاء السدود، وأيضاً ترشيد استعمال المياه، من خلال ترقية أنظمة السقي المقتصد للمياه وإدخال تقنيات السقي الحديثة كالسقي المحوري والسقي بالتقطير، بالإضافة إلى توسيع محيطات السقي في العديد من مناطق الوطن. إلا أنها ظلت غير كافية، خاصة عند مقارنتها بالمساحة الصالحة للزراعة. (الجدول 1)

كما نشير في هذا الشأن، أنَّ حوالي 70 % من الأراضي المسقية تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، ودعا هذا الأمر إلى وضع برنامج خاص من طرف وزارة الفلاحة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي (السقي المحوري والسقي بالرش) من 30 % إلى أكثر من 78 % في أفق 2014⁴³.

الجدول (1)

تطوُّر المساحات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012) بالمليون هكتار

2012	2011	2009	2005	2000	البيان
42.5	42.44	42.47	42.38	40.9	المساحة الفلاحية الاجمالية
17.8	17.82	17.83	17.8	17.2	النسبة المئوية للمساحة الفلاحية من المساحة الاجمالية
8.4	8.45	8.42	8.39	8.2	المساحة الفلاحية المستغلة
19.77	19.90	19.83	19.8	20.1	نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من إجمالي المساحة الفلاحية

الجدول (2)

تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013)

السنوات	2000	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	4123.5	5252.3	7562.0	9352.9	11043.7	9968.0	11991.6	14519.8	15843.0	16569.3
الناتج الفلاحي (مليار دينار)	346.2	515.3	581.6	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.4	9.8	7.7	7.5	6.6	9.2	8.4	8.2	9.0	9.8
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار) ×	151	186	241	297	323	362	379	439	452	-

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, Algérie, publication - N°670, Juillet 2014

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2007، 2009، 2010، 2013).

السنوات	2000	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013
المجموعات السلعية	33.1	54.8	55.2	72.9	86.4	95.7	97	118.8
الخضراوات	12.1	18.9	15.1	26.4	33.0	37.8	38.2	48.8
البطاطس	4.3	5.9	6.9	8.4	7.9	11.1	9.6	12.1
الحمضيات	2.2	4.7	2.1	4.8	3.1	6.1	3.9	5.8
زراعة الزيتون	3.7	4.43	5.3	6.0	6.4	7.2	7.9	8.5
التمور	2.5	3.2	3.2	3.5	3.8	4.2	4.4	4.7
اللحوم الحمراء	1.9	1.7	2.6	2.1	2.8	3.4	3.4	4.2
اللحوم البيضاء	1.6	1.9	1.7	2.1	2.8	3.4	3.4	4.2
الليب (610 لتر)	1.6	1.9	1.7	2.1	2.8	3.4	3.4	4.2

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000 - 2011)، الجزائر، 2012.

Ministère De L'Agriculture et du Développement - Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009 - 2014), 21eme session .d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre 2014

وفي سياق آخر، يعدّ الإنتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما يوفره من منتجات تعدّ تركيبة مهمّة في الغذاء الأساسي للسكان؛ والجزائر من الدول التي تتوفّر على ثروة حيوانية هائلة، تسمح بتوفير المنتجات الغذائية للسكان. وتتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف الآتية: تربية المواشي (الأبقار، الأغنام والماعز)، تربية

2. مساهمة الإنتاج الفلاحي في تلبية الحاجيات الغذائية:

لقد خطت الجزائر خطوات كبيرة في مجال زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة (2000 - 2013)، فقد شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطوّرًا ملحوظًا رغم وجود بعض الاضطراب الذي يعود إلى الظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان، إضافة إلى الظروف الاقتصادية وأحيانا السياسية.

ويحتلّ الإنتاج النباتي مكانة هامة في الفلاحة عموما، لأنّه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أنّ هذا الفرع من الفلاحة يضمّ مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، أهمّها: مجموعة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والخرطال)؛ ومجموعة البقوليات؛ ومجموعة الخضّر والفاكهة، الزراعات الصناعية⁴⁴.

وبهذا استطاعت الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013) تحقيق زيادة سنوية قدرها 30.6% في إنتاج الحبوب الذي يعدّ محصولا استراتيجيا، علماً أنّ الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39% من المساحة المزروعة في الجزائر⁴⁵. أما إنتاج الخضراوات فقد ارتفع بنسبة سنوية بلغت 18.5%، وإنتاج الزيتون 11.7%، والحمضيات 13%، والتمور 129.8%، ومجموعة اللحوم 7.3%، وذلك خلال الفترة نفسها. ويعود السبب في تحسن مستوى الإنتاج إلى الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي، وكذلك التركيز على التوسع الرأسي باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة، والبذور المحسّنة، والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من بحوث تطبيقية وإرشاد فلاحي. (الجدول 3)

الجدول (3)

تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013) بالمليون قنطار

السنوات	2000	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013
المجموعات السلعية	9.3	40.3	35.9	61.2	45.6	42.5	55.0	49.1
الحبوب	9.3	40.3	35.9	61.2	45.6	42.5	55.0	49.1

وعلى صعيد آخر، فإن الوفرة الغذائية بالكغ/ حريرة لكل نسمة وفي اليوم في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 2944 كغ/ حريرة كمتوسط للفترة (1990_1999) إلى حوالي 3100 كغ/ حريرة للفترة (2000 - 2004)، لتبلغ ذروتها سنة 2011 بحوالي 3500 كغ/ حريرة لكل نسمة في اليوم⁴⁷.

3. تطوّر مستويات كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ومعدّل الاكتفاء الذاتي:

لقد أسهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية وزيادة معدل الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة. فعلى سبيل المثال تراوح معدّل الاكتفاء الذاتي في الحبوب بين 30% و 39% خلال الفترة (2001 - 2012)، ومعدّل الاكتفاء الذاتي في البطاطس بين 97% و 99%، والخضروات 99.6% و 99.7%، ومجموع اللحوم في حدود 89%. فبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 69.5% من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000، فقد أصبحت تشكل حوالي 68.04% عام 2011، لتستقرّ عند 60.7% سنة 2012. والجدول الموالي يوضّح ذلك:

(الجدول 5)

تطور كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية للجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
متوسط الفترة	البطاطس	3645.64	99.60	0.4
(2005_2001)	اللحوم الحمراء والبيضاء	471.65	89.38	10.62
	الخضروات	3645.64	99.60	0.4
	الحبوب	10646.25	33.83	66.17
	البطاطا	5536.93	99.77	0.23
2007	اللحوم الحمراء والبيضاء	437.11	85.14	14.86
	الخضروات	5536.93	99.77	0.23
	الحبوب	13172.31	39.88	60.12
	البطاطس	7316.87	99.65	0.35
2009	اللحوم الحمراء والبيضاء	524.70	88.13	11.87
	الخضروات	7316.87	99.65	0.35
	الحبوب	11665.80	31.96	68.04
2011	البطاطس	3975.40	97.15	2.85

الدواجن، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء....

وتشير بيانات الجدول السابق إلى تحقيق نموّ في الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000 - 2013)، إذ ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2.5 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4.67 مليون قنطار سنة 2013، أي بمعدل نموّ سنويّ قدره 6.2%، كما ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1.9 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4.2 مليون قنطار سنة 2013، أي بمعدل نموّ سنويّ قدره 8.6% على الرغم من تسجيل إنتاج الحليب تزايداً مستمراً خلال فترة الدراسة، حيث تمّ تسجيل إنتاج قدره 1.6 مليار لتر سنة 2000، ليصل إلى حوالي 3.37 مليار لتر سنة 2013، أي بزيادة سنوية قدرها 7.9% خلال الفترة (2000 - 2013).

وتعزى الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحقّقة طيلة عشرية كاملة إلى اتّساع مشاريع التربية والإكثار الحديثة، هذا إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال، بالإضافة إلى حجم الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد أسهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر. (الجدول 4)

(الجدول 4)

تطوّر الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2011) بالآلاف رأس

السنوات	2011	2010	2009	2007	2004	2000
الأبقار	1790	1748	1682	1634	1614	1595
الأغنام (الضأن)	23989	22869	21405	20155	18293	17616
الماعز	4411	4287	3962	3838	3451	3027
الإبل	319	314	301	291	273	234

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على:

Office National des Statistiques, production - animale - Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2011 - .., rétrospective statistique, Algérie, Décembre 2012

إنّ تحليل تطوّر نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي تبيّن النمو الذي حقّقه، حيث يسّط الضوء على الحيوية المدعّمة للقطاع الفلاحي، فإنّ إنتاج المواد الغذائية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، البقوليات، ...)، غير أنّ هذا الإجراء لا يخفي التغيرات الهامة من سنة إلى أخرى (- 7.4 سنة 2008، +21.7 سنة 2009، +9.8 سنة 2013)⁴⁶. ويعزى هذا التباين في نمو الإنتاج من موسم إلى آخر إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظراً لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على المطر، والتي يصعب التحوّل بإنتاجيتها المحصولية.

السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012	2013
نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية	0.14	0.18	0.15	0.16	0.25	0.48	0.44	0.61
الواردات الكلية	9173	18308	27631	39479	39294	47247	50376	54852
الواردات الغذائية	2416	3597	4954	7813	5863	9850	9022	9580
نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية	26.3	19.6	17.9	19.8	14.9	20.8	17.9	17.5
صافي الواردات الغذائية	2385	3538	4866	7694	5750	9495	8707	9178

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Direction Générale des Douanes, Evolution des - statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2000 - 2013), Algérie, 2014

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ هناك ارتفاعا في حجم الواردات من السلع الغذائية بداية سنة 2000، حيث بلغ ذروته سنة 2008 بقيمة 7813 مليون دولار، مسجلا بذلك نمواً قدر بحوالي 58% أي أكثر من النصف تقريبا، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة تضافر عوامل عديدة كارتفاع أسعار النفط، تزايد استخدام الوقود الحيوي، سوء الأحوال الجوية، القيود على سياسات التصدير وارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب عام 2007 - 2008.⁵¹ ثم انخفضت سنة 2009 بحوالي (- 25%) نتيجة تراجع الاسعار وزيادة الانتاج المحلي من الحبوب الذي قدر بحوالي 52.5 مليون قنطار، واستمرت في الارتفاع خلال السنوات التالية لتصل إلى حوالي 9580 مليون دولار سنة 2013.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى أنّ الصادرات الغذائية تسهم بنسب ضعيفة في إجمالي الصادرات، حيث انتقلت هذه النسبة من 0.14% سنة 2000 إلى 0.61% سنة 2013، وذلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار إلى 402 مليون دولار خلال الفترة نفسها، ما يؤكد مرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية⁵²، وفي المقابل، فقد شهد نصيب الواردات الغذائية من إجمالي الواردات ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في إجمالي الواردات 26.3% سنة 2000، لتعرف انخفاضا طيلة الفترة (2004 - 2008)، وذلك في حدود 18%، مسجلة تذبذبا في السنوات التالية.

ويتوقف حجم الواردات الغذائية على كمية الإنتاج المحلي، والذي يتحدد في غالب الأحيان بالظروف المناخية التي تؤثر

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك الذاتي (%)	الافتقار الغذائي (%)	الفجوة الغذائية
	اللحوم الحمراء والبيضاء	90.50	9.5	660.49
	الخضروات	99.73	0.27	9594.81
	الحبوب	39.30	60.7	13075
2012	البطاطس	97.40	2.6	4332.7
	اللحوم الحمراء والبيضاء	90.60	9.4	669.0
	الخضروات	99.80	0.20	10428

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة (29، 31، 33)، السنوات (2009، 2011، 2013) على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النمو الديموغرافي يعدّ عاملا يتماشى مع تزايد الحاجيات الغذائية، حيث تطوّرت نسبة النمو الطبيعي بحوالي 3.5% سنوات (1970 - 1980)، ثمّ انخفضت إلى 1.92% سنة 2008، لتعود تدريجيا إلى الارتفاع منذ ذلك الحين لتبلغ 2.07% سنة 2013، وهي نسبة توافق تماما تجديد السكان⁴⁸.

4. تطوّر حجم الصادرات والواردات الغذائية:

يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافاً إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حالة ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي. بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوافر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية⁴⁹.

وفي السياق ذاته، فإنّ نموّ الحاجات الغذائية نمواً مستمراً بسبب الضغوط الناتجة عن التزايد الديموغرافي، وهجرة السكان إلى المدن، والتحوّلات في نمط الاستهلاك؛ جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الإنتاج وارتفاع الطلب، الأمر الذي أدّى بالدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد⁵⁰. والجدول الموالي يبيّن تطوّر حجم الواردات والصادرات من السلع الغذائية في الجزائر:

الجدول (6)

تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013) بالمليون دولار

السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012	2013
الصادرات الكلية	22031	32083	63601	79298	45194	73489	71866	65917
الصادرات الغذائية	31	59	88	119	113	355	315	402

الاستراتيجية متدنية، وظلَّ معدَّل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني منخفضاً في حدود 70 %، وبهذا يبقى اللجوء إلى استيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.

3. إن الحجم الهائل من الأموال التي يتم ضخها في مختلف نشاطات القطاع الفلاحي لا تقدّم عوائد بمقدار الإعتمادات المخصّصة لها، وهذا راجع إلى حجم تلك الإعتمادات من جهة، وطريقة توزيعها من جهة أخرى؛

4. إن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتسم بالتذبذب من سنة لأخرى، فبالرغم من التقنيات الحديثة التي أدخلت في هذا القطاع في إطار سياسات الدعم التي اتبعتها الجزائر في هذا الشأن، إلا أنه يؤكد في كل مرة خضوعه للتقلبات والتغيرات المناخية، التي ما زالت تفتك بالمحاصيل الفلاحية وتقلل من مردودها

5. مازال الرهان قائماً أمام صانعي القرار في الجزائر بشأن مسألة تحقيق الأمن الغذائي، إذ إن التزايد السكاني الذي ينجم عنه ارتفاع في الطلب على الغذاء من جهة، وشحّ الموارد المائية من جهة أخرى؛ عاملان أساسيان في تحقيق الأمن الغذائي، لأنّ تحقيق الأمن المائي قد يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي.

6. إن سياسات التنمية والتطوير التي مسّت قطاع الفلاحة الجزائري، تحمل في طياتها الكثير من الإيجابيات، وكذلك سبل الخروج من الركود وبناء اقتصاد فلاحي مستدام، لكنها تفتقد في الكثير من الأحيان إلى الإرادة في التنفيذ، في ظل غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات، هذا إلى جانب غياب قادة مستبصرين قادرين على إتمام المسيرة الإصلاحية، فضلاً عن طبيعة الإصلاحات التي تعدّ ظرفية، وليست طويلة المدى.

على ضوء هذه النتائج، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. إعطاء أهمية كبيرة للوسط الريفي الذي يعد فضاءً حياً يسهم في تسريع وتيرة نمو الفلاحة الجزائرية، وذلك بتوفير البنى التحتية كالكهرباء والمياه والنقل والمواصلات، لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية.

2. ضرورة دعم فئة الشباب، من خلال العمل على تحرير المبادرات وزرع الذهنية التطويرية، وذلك عبر تكوينهم أكاديمياً، بالإضافة إلى مساعدتهم في الحصول على الأراضي الفلاحية والقروض البنكية، فضلاً عن إنشاء جمعيات وتعاونيات لتنظيم نشاطاتهم الفلاحية.

3. تشجيع وتبليغ نتائج البحث العلمي المؤكدة للفلاحين من خلال جهاز إرشاد فلاحى فعّال وميداني؛

4. ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصة المستفيدين من الدعم الفلاحي، لتسيير الأموال تسييراً عقلانياً، والمحافظة على المال العام وإعطاء مردودية أكبر لهذه المبالغ.

بشكل كبير على حجم الإنتاج في ظل تزايد الحاجيات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات من المواد الغذائية وانخفاض حجم الصادرات. فبالرغم من ارتفاع معدّلات الإنتاج الفلاحي المحلي من سنة لأخرى - كما أشرنا إليه سالفاً -؛ لم تتمكّن هذه الزيادة من تغطية الطلب الإجمالي للسكان، ما يعني أنّ نمو الإنتاج الفلاحي لم يساير زيادة الطلب على الغذاء، حيث ظلَّ معدَّل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني منخفضاً ولم يتجاوز نسبة 70 %، بمعنى أنّ ما نسبته 30 % من احتياجات المواطنين الغذائية تلبّى عن طريق الاستيراد. (الجدول 7)

الجدول (7)

تطور حجم الإمدادات الغذائية خلال الفترة (2000 - 2011) بالمليون طن

السنوات	2011	2010	2009	2007	2006	2004	2002	2000
الإنتاج الوطني	25.4	25.2	24.6	17.5	18.6	17.8	11.4	9.1
الواردات الغذائية	11.6	8.9	9.2	8.0	7.8	8.1	8.8	7.4
الوفرة الغذائية	37	34.1	33.8	25.5	26.4	25.9	20.2	16.5
معدّل التغطية بالإنتاج الوطني (%)	69	74	73	69	70	69	56	55

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على:

Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation - et l'Agriculture, cadre programmation par pays -Algérie (2013/ 2016) - , publication spéciale, Décembre 2012, p.119

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أنّ زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والفلاحي. ولأنّ قيمة الاستيراد لا تقابل قيمة صادرات تغطيتها، فإنّ حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرّض إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء⁵³.

خاتمة:

استعرض البحث الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار تحقيق الأمن الغذائي، إذ قامت الجزائر بحلول الألفية الثالثة بتطبيق العديد من السياسات والإصلاحات التنموية في المجال الفلاحي في سبيل تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

1. تتمتع الجزائر بإمكانيات هامة في المجال الفلاحي ولكنها غير مستغلة، مما يؤثر على تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

2. على الرغم من أهمية تلك الحصيلة من الإنجازات، إلا أنّ ما تحقّق ليس على مستوى الطموح، فلا زالت الجزائر تعاني من تبعية للخارج، فمعدّلات الاكتفاء الذاتي لأهمّ السلع الغذائية

الهوامش:

1. الزغبى سميرة، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006، ص 03.
2. الوندواوي نشأة مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلد 6، عدد 20، 2010، ص 144.
3. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 192.
4. الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، مادة معلوماتية، المركز الوطني للمعلومات، أفريل 2005، ص 04.
5. مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 05، 2007، ص 15، 16.
6. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 196.
7. حمدان محمد رفيق أمين، الامن الغذائي - نظرية ونظام وتطبيق - ، دار وائل للنشر، عمان، ط 01، 1999، ص 16.
8. سلاطونية بلقاسم، عرعر مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، عدد 05، جوان 2009، ص 11، 12.
9. الراوي أحمد عمر، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، عدد 14، 2009، ص 89.
10. كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 10.
11. الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالمي، بغداد، ط 01، 1969، ص 289.
12. الرسول أحمد أبو زيد، السياسات الاقتصادية الزراعية - رؤى معاصرة - ، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2004، ص 44.
13. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - فرع اقتصاد - ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/2008، ص 92.
14. بن ناصر عيسى، أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة الجزائر - ، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي - التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية - ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 15/16 نوفمبر 2011، ص 07.
15. انظر في ذلك:

Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural,
La sécurité alimentaire en Algérie, Algérie, publication
spéciale, Février 2013, p02.

- بسكرة، عدد07، 2010، ص209.
30. نفس المرجع ونفس الصفحة.
31. الجزائر، المادة 2 من القانون رقم 08 - 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق لـ 3 أغسطس 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد46، 10 أوت 2008، ص ص5، 6.
32. نفس المرجع، ص ص7، 8.
33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وثيقة أساسية، 2010، ص01.
34. عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23 / 24 نوفمبر 2014، ص07.
35. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وأفاق - ، مرجع سبق ذكره، ص07.
36. نفس المرجع ونفس الصفحة.
37. عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص08.
38. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وأفاق - ، مرجع سبق ذكره، ص08.
39. Djaouti M>hand, Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord - Sud (Cas de la wilaya de Sétif) , Série «Master Of Science», Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, CIHEAM, n°106, 2010, PP 117, 118.
40. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص02.
41. Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010 - 2014) , Algérie, Novembre 2010, PP 5,6.
42. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، وثيقة أساسية، 27 فيفري 2011، ص06.
43. عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص12.
44. غربي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص119.
45. عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص13.
46. Ministère de l'Agriculture et Du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009 - 2014) , 21eme session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre 2014.
- × تقع الجزائر على غرار 17 بلد افريقي يعاني من عجز في المياه في خانة البلدان التي تفتقر إلى الموارد المائية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عتبة الندرة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ 1000 م³ سنويا لكل ساكن.
16. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية، الجزائر، 22 نوفمبر 2008، ص01.
17. انظر في ذلك:
- Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, cadre programmation par pays -Algérie (2013/ 2016) - , publication spéciale, Décembre 2012, p119.
- Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, Algérie, publication N°670, Juillet 2014.
- Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013, Algérie, publication N°653, Décembre 2013, p12.
20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد33، الخرطوم، 2013.
21. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وأفاق - ، الجزائر، ماي 2012، ص03.
22. انظر في ذلك: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000 - 2010) ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، عدد09، 2013، ص46.
23. جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها - دراسة حالة ولاية البويرة - ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية - فرع التنظيمات السياسية والإدارية - ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص94.
24. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وأفاق - ، مرجع سبق ذكره، ص04.
25. جرمولي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص95.
26. المرجع نفسه، ص96.
27. بن تركي عزالدين، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2007، ص257.
28. لمزيد من التفاصيل حول البرنامج التكميلي لدعم النمو، انظر: مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005_2009) ، الجزائر، أفريل 2005.
29. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2009) ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة

المصادر والمراجع:

أولا - المراجع العربية:

1. بن تركي عزالدين، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2007.
 2. بن ناصر عيسى، أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة الجزائر - ، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي - التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية - ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 15 / 16 نوفمبر 2011.
 3. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000 - 2010) ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، عدد 09، 2013.
 4. الجبوري رقية خلف حمد، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 57 - 58، 2012.
 5. جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها - دراسة حالة ولاية البويرة - ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية - فرع التنظيمات السياسية والإدارية - ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
 6. الجزائر، المادة 2 من القانون رقم 08 - 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل 3 أغسطس 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 46، 10 أوت 2008.
 7. الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، مادة معلوماتية، المركز الوطني للمعلومات، أبريل 2005.
 8. حمدان محمد رفيق أمين، الامن الغذائي - نظرية ونظام وتطبيق - ، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 01، 1999.
 9. خالفي علي، واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص التحليل الاقتصادي - ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989 / 1990.
 10. الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالمي، بغداد، ط1، 01، 1969.
 11. الراوي أحمد عمر، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، عدد 14، 2009.
 12. الرسول أحمد أبو زيد، السياسات الاقتصادية الزراعية - رؤى معاصرة - ، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2004.
 13. زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2009) ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، عدد 07، 2010.
47. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق - ، مرجع سبق ذكره، ص31.
48. Office National des Statistique, Démographie Algérienne - 2013 - , Algérie, publication N°658, Mars 2014, p5.
49. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد - الأمن الغذائي في الدول العربية - ، الفصل العاشر، 2012، ص176.
50. خالفي علي، واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص التحليل الاقتصادي - ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989 / 1990، ص18.
51. انظر في ذلك: مصطفى محمد سمير، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية - خسائر الواقع وحلول المستقبل - ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 52، 2010، ص138 و ص145.
52. يشكّل قطاع المحروقات ما يقارب 97 % من إجمالي الصادرات الجزائرية حسب بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية للعام 2013.
53. انظر في ذلك: الجبوري رقية خلف حمد، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 57 - 58، 2012، ص123.

30. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، وثيقة أساسية، 27 فيفري 2011.
31. الوندوي نشأة مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلد6، عدد20، 2010.

ثانيا - المراجع الأجنبية:

1. *Direction Générale des Douanes, Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2000 - 2013)*, Algérie, 2014
2. *Djaouti M-hand, Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord - Sud (Cas de la wilaya de Sétif)*, Série «Master Of Science», Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, CIHEAM, n°106, 2010.
3. *Ministère de l'Agriculture et Du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009 - 2014)*, 21ème session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre 2014.
4. *Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010 - 2014)*, Algérie, Novembre 2010.
5. *Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural, la sécurité alimentaire en Algérie*, Algérie, publication spéciale, Février 2013.
6. *Ministère De L'Agriculture et du Développement Rural, Evolution de la répartition générale des terres (2000 - 2011)*, Algérie, Mars 2012.
7. *Office National des Statistique, Démographie Algérienne - 2013*, Algérie, publication N°658, Mars 2014.
8. *Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013*, Algérie, publication N°653, Décembre 2013.
9. *Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013*, Algérie, publication N°670, Juillet 2014.
10. *Office National des Statistiques, production animale - Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2011 - , rétrospective statistique*, Algérie, Décembre 2012.
11. *Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, cadre programmation par pays - Algérie (2013/ 2016)* - , publication spéciale, Décembre 2012.

14. الزغبى سميرة، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006.
15. سلاطنية بلقاسم، عرعر مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، عدد05، جوان2009.
16. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة (2007، 2009، 2010، 2013).
18. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد - الأمن الغذائي في الدول العربية - ، الفصل العاشر، 2012.
19. عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23 / 24 نوفمبر 2014.
20. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - فرع اقتصاد - ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007 / 2008.
21. كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.
22. مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد05، 2007.
23. مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005_2009)، الجزائر، أبريل 2005.
24. مصطفى محمد سمير، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية - خسائر الواقع وحلول المستقبل - ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد52، 2010.
25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة (29، 31، 33)، السنوات (2009، 2011، 2013) على التوالي.
26. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزارى مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية، الجزائر، 22 نوفمبر 2008.
27. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وثيقة أساسية، 2010.
28. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000 - 2011)، الجزائر، 2012.
29. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق - ، الجزائر، ماي 2012.

View article - الرابط البديل للبحث

<https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia/article/view/281>

**دور المعلومات المحاسبية في تفسير القيمة السوقية
للشركات المدرجة في البورصة
دراسة حالة فندق الأوراسي 2004 - 2011 ***

أ. كسري أسماء **
د. صالح محمد يزيد ***

* تاريخ التسليم: 2014 /11 /12م، تاريخ القبول: 2015 /3 /7م.
*** أستاذ مساعد«ب» / مسجلة بالسنة الرابعة دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر.
*** أستاذ مساعد«ب» / جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر

The role of accounting information in the interpretation of the market value of listed companies in the stock market Aurassi Hotel case study (2004 - 2011)

Abstract:

This study aimed to identify the role of a number of accounting variables on shares of companies listed on the Algeria Securities Exchange. The study sample included Aurassi hotel for the time period between the years 2004 – 2011. To achieve the objectives of the study and to test the hypotheses, have been building multiple regression models between the different independent variables (profitability indicators, capital structure, liquidity, and indicators of the relative importance of shares) and the market value of share as the dependent variable by using statistical package program SPSS. The regression model confirms a strong significant relationship between the market value of shares and the indicators of profitability ($R=0.96$), and the relative importance of shares ($R=0.96$).

The study emphasized the need for specialized companies in the field of financial statement analysis to help investors to rationalize their investment decisions.

Keywords: profitability indicators, Indicators of capital structure, liquidity indicators, Indicators of the relative importance of shares, the market value of shares, and the multiple regression model.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤشرات المحاسبية في تفسير أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. وقد شملت عينة الدراسة فندق الأوراسي للفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى غاية 2011. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم بناء نماذج انحدار متعددة بين مختلف المتغيرات المستقلة (مؤشرات الربحية، هيكل رأس المال، السيولة، ومؤشرات الأهمية النسبية للسهم)، والقيمة السوقية للسهم كمتغير تابع باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية SPSS. وقد توصلت نتيجة نموذج الانحدار إلى وجود علاقة معنوية قوية بين القيمة السوقية للأسهم ومؤشرات الربحية بمعامل ارتباط يقدر بـ (0.96)، ومؤشرات الأهمية النسبية للأسهم بمعامل ارتباط يقدر بـ (0.95).

وأكدت الدراسة على ضرورة تفعيل وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة تتولى وظيفة تحليل القوائم المالية لمساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

الكلمات الدالة: مؤشرات الربحية، مؤشرات هيكل رأس المال، مؤشرات الأهمية النسبية للسهم، مؤشرات السيولة، القيمة السوقية للأسهم، نموذج الانحدار المتعدد.

أهداف الدراسة:

◆ فحص القدرة التفسيرية لبعض النسب المستخرجة من الكشوف المالية.

◆ بيان أهم المتغيرات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسات، و العمل على الاهتمام بها مستقبلا في عملية التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في أنها أولى الدراسات من هذا النوع من أجل إيجاد العلاقة السببية بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية لأسهم إحدى أهم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، بالإضافة إلى توعية المستثمرين بأهمية تحليل الكشوف المالية، واستخراج أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري في بيئة تفتقد للثقافة الاستثمارية.

فرضيات الدراسة:

◆ H₀₁: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الربحية والقيمة السوقية للسهم.

◆ H₀₂: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل رأس المال والقيمة السوقية للسهم.

◆ H₀₃: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات قياس الأهمية النسبية للسهم وقيمته السوقية.

◆ H₀₄: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات السيولة والقيمة السوقية للسهم.

الاطار النظري والدراسات السابقة

أولا - الاطار النظري

1. أهم نماذج تقييم الأسهم العادية:

تعد الأسهم العادية من أكثر الموجودات المالية صعوبة من حيث التقييم، ويعود السبب في ذلك أن عائد هذه الأسهم يكتنفه عدم التأكد بشكل كبير.

ويعرف السهم العادي بأنه «أداة ملكية ذو صفة مالية قابل للتداول، لحامله الحق في الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته في موجودات المؤسسة، والمثبتة في شهادة السهم» (التميمي، 2010، ص154).

و تمثل القيمة السوقية للسهم القيمة النقدية المدفوعة من قبل المستثمر عند أية لحظة زمنية معينة، وتعد المؤشر الذي يُرتكز عليه في اتخاذ قرارات البيع والشراء وتقييم المؤسسة، وتعكس ما يتم تحقيقه من أرباح أو خسائر وقدرتها على النمو، وكلها عوامل إذا تحققت تزيد من القيمة السوقية للأسهم ويزيد الإقبال عليها (بن ساسي وقرشي، 2006، ص438).

مقدمة:

يعد موضوع الأسواق المالية من الموضوعات التي استحوذت على اهتمامات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وأمام تعاظم حركة رؤوس الأموال، لما تلعبه من دور حيوي بالغ الأهمية في دعم معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير قاعدة البيانات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين.

وبالرغم من تباين أهداف المستثمرين من وراء استثمارهم في الأوراق المالية، إلا أن الهدف العام والأكثر شيوعا والمرتبط بطبيعة الاستثمار أيا كان نوعه هو المتعلق بتعظيم المكاسب، أي زيادة قيمة ومردودية هذه الأوراق، لذلك فإن هؤلاء يحتاجون إلى استخدام أساليب تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة لتقييم الأوراق المالية (لاشين، 2001، ص 219).

لذا فإن الإلمام بالمعرفة والمعلومات المحاسبية أمر مهم جدا للجهات المعنية بالاستثمار عبر الأسواق المالية، ولكي تستطيع هذه الأخيرة القيام بدورها على أكمل وجه و يجب توافر نظام فعال للمعلومات، تتدفق من خلاله في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، وبهذا يتمكن المستثمر من الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة بالأسعار المناسبة.

ومن الأمور المستقرة في الأسواق المالية أن المعلومات المحاسبية ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأسهم، فهي تعبر عن المحتوى الاعلامي للرسالة الإعلامية المحاسبية، والمتمثلة في مجموعة التقارير والكشوف المالية، إذ تؤدي دورا مهما في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته، من خلال توفير المعلومات المتعلقة بحقيقة ما تعرضه الكشوف والتقارير المالية للمؤسسات من مراكز مالية وأرباح محققة، لذلك ازداد اهتمام المحاسبين في السنوات الأخيرة بتوفير المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدموها من الفئات المتعددة.

مشكلة الدراسة:

تؤدي الأسواق المالية في الدول النامية دورا بارزا في تدعيم خطط التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب، إلا أن نجاح هذه الأسواق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى دقة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسات المدرجة في السوق. إذ تحاول الجزائر منذ تبنيها النظام المحاسبي المالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية لما لها من علاقة مع حركة التداول في السوق، مما يجعلنا نطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر على القيمة السوقية لأسعار أسهمها؟

2. طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في السوق المالي:

لقد زاد الاهتمام بموضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك نظرا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في السوق المالي على شكل تقارير مالية تضم الكشوف المالية.

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، تتكون مجموعة الوثائق المالية والكشوف المحاسبية من:

1 - 2 - الميزانية العمومية:

تعرف أيضا بقائمة المركز المالي، وهي جدول ذو عمودين مخصص لأرصدة السنة السابقة بالإضافة الى السنة الحالية، وتساعد المستخدم في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة.

2 - 2 - جدول حساب الأرباح والخسائر:

هي أكثر الكشوف المالية أهمية، وتكون الأعباء فيه مرتبة حسب طبيعتها، وفيها أرصدة السنة السابقة والحالية، ويتم فيها التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة، وتبيان القدرة الكسبية عن فترة زمنية معينة، إذ يهتم المستثمر عادة بالنتيجة المتمثلة في صافي الربح الذي يحسب من خلاله ربح السهم (خنفر والمطارنة، 2011، ص ص 37، 29).

2 - 3 - جدول التدفق النقدي:

يتضمن التغيرات التي تحصل في الميزانية العمومية أو جدول حساب الأرباح والخسائر، وتعكس حركة التدفقات النقدية واتجاهاتها، بحيث تعطي للمستثمر فكرة عن توفر السيولة النقدية.

بالإضافة إلى الكشوف السابقة، فإن التقرير المالي السنوي يتضمن قائمة جدول تغيير الأموال الخاصة؛ والذي يقدم تحليلا لمختلف التغيرات على مستوى الأموال الخاصة، بالإضافة الى الجداول الملحقة والتي توفر معلومات مكملة عن الميزانية العمومية وجدول حساب الأرباح والخسائر.

3. المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في بورصة الجزائر وعلاقتها بالقيمة السوقية للأسهم:

1 - 3 - لمحة عن بورصة الجزائر:

جاءت فكرة إنشاء سوق الأوراق المالية الجزائرية إثر الإصلاحات التي أعلن عنها سنة 1987، لتتوالى بعدها عدة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية، لتتوج بصور المرسوم التشريعي رقم 93 / 10 المؤرخ في 23 / 05 / 1993، الذي يقضي إنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، التي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13 سبتمبر 1999 (التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، 2010).

وتقوم المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائر بنشر العديد من المعلومات بأشكال ووسائل مختلفة مثل: التقارير،

ويوجد العديد من النماذج لتقييم الأسهم العادية، إلا أن أهمها مايلي:

1 - 1 - نموذج خصم توزيعات الأرباح:

نموذج خصم توزيعات الأرباح الذي قدمه J.B Williams عام 1938 من أكثر النماذج تمثيلا للقيمة الحقيقية للسهم العادي. فبموجب هذا النموذج، تكون قيمة السهم مساوية للقيمة المخصومة لتوزيعات الأرباح بمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمر، وفقا للمعادلة الآتية (التميمي، 2010، ص 194):

$$V = \sum_{t=0}^{\infty} \frac{Dt}{(1+K)^t}$$

حيث:

V: القيمة الحالية للسهم العادي.

D_t: توزيعات الأرباح المتوقعة في نهاية السنة.

K: معدل العائد المطلوب (معدل الخصم).

انطلاقا من المعادلة السابقة، يمكن تطبيق نموذج خصم توزيعات الأرباح وفق عدة حالات وافتراضات، هي (سويسي، 2007، ص 113):

- تدفقات متساوية في كل سنة بمعدل نمو صفري.

- تدفق ينمو بمعدل نمو ثابت ابتداء من السنة الأولى إلى ما لا نهاية، وتسمى بطريقة Gordon - Shapiro.

- تدفق ينمو بمعدل نمو غير ثابت.

1 - 2 - نموذج مضاعف الربحية (Price Earning Ratio) (PER):

تعد نسبة مضاعف ربحية السهم أو مكرر الربحية من أهم نسب تقييم الأسهم وأكثرها شيوعا بين أوساط المتداولين، إذ إنها امتداد طبيعي لنسبة نصيب السهم من الأرباح المتحققة. وتستخدم على نطاق واسع من جانب المحللين الماليين للتعرف على الأسعار النسبية للأسهم، وتحدد هذه النسبة عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على الأرباح، ليغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم، وتنعكس من خلال السعر السوقي للسهم على ربحيته، حيث من السهل الحصول على سعر السهم السوقي لكن هناك صعوبة في الحصول على ربحية السهم، وللتغلب على ذلك يلجأ المستخدمون للاعتماد على ربحية السهم التي يتم احتسابها من الكشوف المالية المنشورة (الخطيب، 2010، ص 81).

ويمكن كتابة مضاعف ربحية السهم كالآتي:

$$\text{PER} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$$

المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم من خلال دورها في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار الاستثماري، واستخدامها كمداخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية والتنبؤ بالقيمة الحقيقية للسهم، مما ينعكس أثره على الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية (المبهي، 2006، ص 26).

وفي إطار الفكر المالي المعاصر، يرجع التغيير في سعر أو عوائد الأسهم إلى محتوى المعلومات المحاسبية المفصح عنها التي قد تفسر التغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في أداء المؤسسة، والتي تقود بدورها إلى تغيرات في القيمة السوقية للأسهم، لأنها تمكن المستثمرين والمحللين والسماسرة من الإفادة منها في التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل، وبالتالي اتخاذ قرار الشراء أو البيع.

وفي هذا السياق أكدت العديد من الدراسات على منفعة المعلومات التي تحتويها الكشوف المالية، سواء الربح المحاسبي نفسه أو مكوناته في تفسير الاختلافات في العائد السوقي، متمثلة أساسا في التغيير في أسعار الأسهم، باعتبار أن هذه الأخيرة سوف ترتفع أو تنخفض قياسا بأرباح المؤسسة أو خسائرها، وبناء عليه فإن قرارات الشراء والبيع تعتمد بشكل أساسي على معدلات النمو المتوقعة بالأرباح المحاسبية. فقد بينت البحوث السابقة أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار تزيد بزيادة نافذة العائد، أي الفترة التي يتم فيها تجميع العائد السوقي (الدهراوي، 2006، ص 312).

لذا يمكن القول إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بالسوق من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي يحققه السهم (الدهراوي، 2006، ص 19)، وذلك انطلاقا من الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة تفسيرية بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للأسهم، لأن الأرقام المحاسبية التي يتم الإعلان عنها بموجب البيانات والتقارير المالية إذا ما أحسن المستثمر قراءتها سوف تساعده على اتخاذ القرار.

وبالتالي يمكن القول إن التقلبات في القيمة السوقية للأسهم هي دالة لمحتوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كون هذه الأخيرة بالإضافة إلى كفاءة السوق تعد المحرك الرئيسي لآلية العرض والطلب على الأسهم في السوق المالي (Ball and Brown, 1968).

ثانيا - الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

(دراسة الظاهر مفيد عبد الله، سام عبد القادر الفقهاء، 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير عدد من المتغيرات المالية والمحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتلك العوامل هي نسبة العائد على حق

المطبوعات، الجرائد...، إذ ألزمها القانون بنشر كافة المعلومات المتعلقة بنشاطها، من بينها المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات المتاحة لعامة الناس (جبار، 2007، ص 87).

على غرار باقي بورصات العالم تشتمل بورصة الجزائر على مجموعة من المتدخلين، وهم (عثماني وشعابنية، 2012، ص 11 - 12):

- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (C.O.S.O.B):

وهي عبارة عن سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، ومهمتها حماية المستثمرين في القيم المنقولة، وكذا حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها.

- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة: (S.G.B.V.M)

تتولى مهمة تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض، والتنظيم العملي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، ونشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة، والنشرة الرسمية للتسعيرة.

- المؤتمن المركزي للسندات:

تتمثل وظيفته الأساسية في مسك الحسابات، وحفظ السندات المتداولة في البورصة، بالإضافة إلى تنفيذ العمليات على السندات التي تقررها المؤسسات المصدرة، ونشر المعلومات المتعلقة بالسوق، وكذا ترميز السندات المقبولة لعملياته حسب المقياس الدولي.

- المصدرون (Issuers)

عبارة عن أشخاص معنويين في شكل مؤسسات مساهمة، تتدخل من أجل تمويل نشاطاتهم، وتتم تدخلاتهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للإدخار.

- الوسطاء في عمليات البورصة: (I.O.B)

عبارة عن أشخاص طبيعيين أو مؤسسات ذات أسهم معتمدين من طرف اللجنة، يقومون بإجراء مفاوضات تتناول القيم المنقولة بشرط أن تكون داخل البورصة، ويخول لهم إدارة القيم المنقولة لحساب الزبائن.

3 - 2 - علاقة المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية للسهم:

يعد السعر السوقي للسهم محصلة طبيعية لآلية العرض والطلب، وما هو إلا انعكاس ضمني لمصالح ودوافع تلك الأطراف المتعاملة في السوق.

لقد أخذ موضوع المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، وأثره على القيمة السوقية حيزا بارزا في العلوم المالية والمحاسبية، نظرا لقدرة هذا المدخل على ربط الأرقام المحاسبية بعملية تقييم الأوراق المالية وتحديد قيمتها السوقية.

وتتمثل أهمية التقارير المالية في توفيرها لمعلومات محاسبية تساعد المستثمرين على إجراء التنبؤات، وتبرز علاقة

التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه المؤسسات في الفترة 1995 - 2003. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المحاسبية تؤثر بشكل واضح في قرارات المستثمرين بالسوق.
- أن المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة لا تعد كافية للمستثمرين داخل السوق، ومن ثم فإن قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي وليس العقلاني.
- هناك تباين في مدى تأثير العوامل المحاسبية على سعر السهم حسب كل قطاع.

دراسة (دادن عبد الوهاب، بديدة حورية، 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة مؤشرات المؤشر CAC40، وذلك في وجود قرارات مالية أخرى ودراسة تأثير المحتوى الإعلامي لهذه السياسة على القيمة، وقد شملت عينة الدراسة 33 مؤسسة مسجلة في بورصة باريس والمنتمة لمؤشر CAC40، ولمعالجة هذا الموضوع استخدم الباحثان أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (متوسط سعر السهم للمؤسسة خلال الفترة 2008 إلى 2010) والمتغيرات المستقلة (نصيب السهم من التوزيعات النقدية، إعادة شراء الأسهم، ربحية السهم الواحد)، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لسياسة توزيع الأرباح النقدية على قيمة المؤسسة. ولا توجد علاقة خطية بين كل من إعادة شراء الأسهم وربحية السهم على القيمة، بالإضافة لعدم وجود تأثير المحتوى الإعلامي لهذه السياسة على قيمة مؤشرات المؤشر.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Ball and Brown, 1968):

تعد من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث هدفت إلى اختبار العلاقة بين الأرباح المتوقعة وأسعار الأسهم لـ 261 مؤسسة مدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية، خلال الفترة 1957 - 1965. إذ ركزت على اختبار فرض أن الأرباح المنشورة تكون مفيدة إذا رافق إصدار القوائم المالية السنوية تغيرات في سعر الورقة المالية، وقد توصلت إلى أن نشر أرقام الربحية في القوائم المالية السنوية لها ردود فعل لدى المستثمرين تنعكس على أسعار الأسهم وحجم التداول.

دراسة (Board and Day, 1989):

تناولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين عوائد الأسهم وأسعارها لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية خلال الفترة 1964 - 1975. وقد توصلت إلى أن هناك علاقة بين عوائد الأسهم وأسعارها لجميع الشركات محل الدراسة.

دراسة (Feltham and Ohlson, 1995):

تناولت العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والمعلومات المحاسبية خاصة المتعلقة بالأنشطة المالية. واستخدمت الدراسة

الملكية، ونصيب السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ومعدل دوران الأصول، والعائد على إجمالي الأصول. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الفلسطينية المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (10) شركات، وغطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين الأعوام 2004 - 2008م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً معنوياً لكل من حصة السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، والعائد على إجمالي الأصول في أسعار الأسهم في الشركات الصناعية. أما بالنسبة للعائد على حق الملكية، ومعدل دوران الأصول فقد أظهرت النتائج ضعف ارتباطهما مع أسعار الأسهم. ولكن عند استخدام تحليل الانحدار المتعدد تبين أن هناك تأثيراً معنوياً لمتغيرات الدراسة المستقلة في أسعار الأسهم باستثناء متغيري نسبة التداول، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات فقد استبعدا من نموذج الانحدار المتعدد لوجود ارتباط كبير بينهما. وأكدت الدراسة على أهمية إجراء المزيد من الدراسات لقطاعات اقتصادية مختلفة، وأكدت أيضاً على أهمية زيادة درجة إفصاح الشركات عن المعلومات التي تؤثر في سعر السهم.

دراسة (عبد اللطيف باشيخ، 2005):

حاولت هذه الدراسة التعرف على العلاقة المعنوية بين المتغيرات المحاسبية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية ومستويات أسعار الأسهم في السوق السعودي، حيث اعتمد الباحث على بيانات جميع الشركات المساهمة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة 1999 - 2003، وتناولت أربعة قطاعات: قطاع البنوك، الصناعة، الاسمنت، الخدمات.

توصلت هذه الدراسة إلى:

- وجود علاقة جوهرية طردية بين ربح السهم وقيمه السوقية في كل من قطاعي البنوك والصناعة.

- وجود علاقة جوهرية طردية بين الربح الموزع للسهم وقيمه السوقية في كل من قطاع البنوك، الخدمات والصناعة.

- وجود علاقة جوهرية عكسية بين عائد الربح الموزع والقيمة السوقية للسهم في كل من قطاع البنوك، الخدمات والصناعة.

- وجود علاقة جوهرية عكسية بين العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية للسهم في كل من قطاع الاسمنت والقطاع البنكي.

- هناك فروق بين القطاعات المختلفة في سوق الأسهم في التفاعل مع النتائج.

دراسة (حمزة محي الدين، 2007):

هدفت إلى اختبار منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية للمؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي، فضلاً عن اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية

دراسة (Reaz Uddin and Zahidur, 2013):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات أسعار الأسهم في شركات القطاع المالي في سوق دكا (بنغلاديش) للأوراق المالية، بالتطبيق على البنوك، شركات التأمين، وشركات التأجير للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2011. ولمعالجة إشكالية الدراسة قام الباحثان بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد لإيجاد العلاقة بين سعر السهم ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثلت في: صافي الربح بعد الضريبة، نسبة الأرباح إلى السعر، صافي قيمة الأصول، ربحية السهم، إلى جانب بعض الأدوات الإحصائية الوصفية باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين أسعار الأسهم وكل المتغيرات المستقلة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على ضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية المستخرجة من الكشوف المالية لما تحدثه من آثار إيجابية في سلوك المستثمرين، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري. ومن الملاحظ أن معظم الدراسات المرتبطة بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأوراق المالية تم إجراؤها على أسواق مالية متقدمة، والاعتماد بالأساس على مؤشرات الربحية دون المؤشرات الأخرى التي بإمكانها التأثير على القيمة السوقية للأسهم.

الإطار التطبيقي:

تعد عملية تقييم الأسهم من أهم المشاكل التي تواجه المستثمر، لذا يجب الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المساعدة على التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم، من خلال تحديد أهم المعلومات ذات التأثير على قرارات المستثمرين، ومع ازدياد حاجتهم في الأسواق المالية إلى المزيد من الإفصاحات المحاسبية، أصبح هناك حاجة ماسة إلى دراسة مدى تأثير هذا النوع من المعلومات على القيمة السوقية للأسهم، من خلال دراسة العلاقة التفسيرية بينهما. وتستخدم هذه الدراسة بعض المؤشرات المحاسبية، والتي حسب رأي الباحثة قد تساعد في تفسير التغيرات في القيمة السوقية.

1. البطاقة الفنية لفندق الأوراسي:

وتعد هذه المؤسسة من المؤسسات الرائدة في القطاع الخدماتي، لأنها استطاعت أن تكون من بين المؤسسات الأولى المدرجة في البورصة، إذ تم تحويل ملكية مؤسسة تسيير فندق الأوراسي إلى الشركة القابضة للخدمات بموجب المرسوم 95 - 25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية للدولة (زرقون، 2013، ص 109).

- تسمية المؤسسة: مؤسسة إدارة فندق الأوراسي Hotel Aurassi التابعة للشركة القابضة للخدمات.

- الرأسمال: 1.500.000.000 أي 6.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج.

لقياس المؤشرات المحاسبية القيمة الدفترية للسهم، ربح السهم، الربح الموزع، الأصول الثابتة، المصروفات، المطلوبات، صافي الدخل من الأنشطة الجارية. وقد اعتمدت على أسلوب الانحدار الخطي، إذ استخلصت وجود علاقة معنوية بين القيمة السوقية للسهم، والمتغيرات المحاسبية المعبرة عن الأنشطة المالية المختلفة.

دراسة: (Mohammad Reza Kohansal et al, 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النسب المالية المتمثلة في: نسب السيولة، ونسب النشاط (معدل دوران الأصول)، ونسب الربحية) معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين)، والرافعة المالية) الديون (، وأسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة إيران، وقد شملت عينة الدراسة مجموعة من شركات صناعة المواد الغذائية المدرجة في بورصة إيران، وأجريت هذه الدراسة خلال الفترة 1992 - 2010، ولمعالجة الموضوع قام الباحثون بتقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتحديد العدد الأمثل من المتغيرات إضافة إلى معرفة العلاقة بين النسب المالية، وأسعار الأسهم باستخدام نموذج VAR، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة السيولة والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وأسعار الأسهم، بالإضافة إلى وجود تأثير لمعدل دوران الأصول على تقلبات الأسعار.

دراسة (Placido Menaje, 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العائد على السهم والعائد على الأصول، وتأثيرهما المعنوي على أسعار الشركات المدرجة في سوق الفيليبين، إذ تم الاستعانة بالتقارير المالية لسنة 2009 لعينة مكونة من 50 شركة مدرجة في السوق، والمنشورة في قاعدة البيانات الإلكترونية Osiris. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية موجبة بين العائد على السهم وقيمتها السوقية، في حين وجود علاقة سالبة وضعيفة بين معدل العائد على الأصول وسعر السهم في السوق. كما أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن النموذج المختار قادر على تفسير نسبة 73% من التغيرات في سعر السهم.

دراسة (Quirin and Allen, 2000):

اهتمت بدراسة العلاقة بين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الذي يعكسه حجم الأرباح المحققة والقيمة السوقية للسهم، بالتركيز على التحليل الأساسي للقوائم المالية المنشورة للتنبؤ بإجمالي عائد السهم. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للمعلومات المحاسبية والمتعلقة بالربحية على الأسعار السوقية للأسهم، فهذه المعلومات لها تأثير معنوي ومرتفع في التنبؤ بحركة أسعار الأسهم، إذ يعتمد التنبؤ بالأسعار أيضا على البيانات التاريخية للأرباح والقائمة على نماذج السلوك العشوائي، كما أضافت الدراسة أن مؤشرات الربحية خاصة مؤشر العائد على السهم ومؤشر مضاعف الربحية، من أهم المؤشرات المحاسبية للتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم.

متغيرات الدراسة:

4 - 1 - المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في القيمة السوقية (Y) ، وتحسب بالعلاقة التالية:

متوسط القيمة السوقية للسهم = (الحد الأعلى + الحد الأدنى) / 2

4 - 2 - المتغيرات المستقلة:

تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بمؤشرات محاسبية على النحو الآتي:

مؤشرات الربحية:

- معدل العائد على الأصول (X_1): يعبر عن مدى قدرة المؤسسة في استخدام الأصول المستثمرة خلال المدة الماضية، ويحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

- معدل العائد على حقوق المساهمين (X_2): يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد مجزي للمساهمين من المبالغ المستثمرة، ويحسب بقسمة الأرباح الموزعة على إجمالي حقوق المساهمين.

- معدل دوران إجمالي الأصول (X_3): يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأصول لتحقيق المبيعات، ويحسب بقسمة صافي المبيعات على إجمالي الأصول (الشواورة، 2008، ص 236).

مؤشرات هيكل رأس المال:

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (X_4): تحسب بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول.

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (X_5): تعكس هذه النسبة الجزء الذي يتم تمويله من الأصول داخليا، وتحسب بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.

مؤشرات قياس الأهمية النسبية للسهم:

- الربح الموزع للسهم (X_6): تحسب بقسمة الأرباح الموزعة على عدد الأسهم العادية. (باشيخ، 2005، ص 187)

- العائد على السهم (X_7): يعد هذا المؤشر أساسا لتقييم ربحية السهم، ويحسب بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم العادية.

- مضاعف الربحية (X_8): تحدد هذه النسبة عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على الأرباح ليغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم، وتحسب بقسمة السعر السوقي للسهم على ربحية السهم. (الخطيب، 2010، ص 81)

مؤشرات السيولة:

- نسبة التداول (X_9): تحسب بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

- الكمية المعروضة: 1.200.000 سهم أي 20 % من الرأسمال.

- سعر العرض: 400 دج.

- فترة العرض: من 15 جوان 1999 إلى غاية 15 جويلية 1999.

- IOB المرافق: الراشد المالي.

- IOB المكلفين بتعبئة أوامر الشراء: الراشد المالي، (S.O.F.I.C.O.P)، (S.O.G.E.F.I) و (S.P.D.M)

تم تقسيم العرض Segmentation of the offer إلى 60 % مخصص للأشخاص المادية، في حين 20 % منه يرجع للأشخاص المعنوية والتجار، 15 % لصالح البنوك والتأمينات والمؤسسات المالية، والباقي 5 % لصالح عمال الفندق (حمداوي، 2008، ص 276).

2. الاختبارات الإحصائية:

سوف يتم الاعتماد في اختبار النموذج على الاختبارات الإحصائية التالية (باشيخ، 2005، ص 178):

- معامل التحديد (R^2): يوضح نسبة التغيرات في المتغير التابع المتمثل في القيمة السوقية للسهم، والتي يمكن تفسيرها عن طريق المتغيرات المستقلة.

- اختبار (F): يساعد في اختبار معنوية النموذج، وذلك عند مستوى ثقة 95 %.

وسوف يتم رفض فرضيات العدم السابقة إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05.

3. النموذج المستخدم:

سوف يتم اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:

$$Y = a + b_1X_1 + \dots + b_kX_k + E$$

ويمكن كتابة معادلات الانحدار المتعدد التقديرية كالتالي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

$$Y = a + b_4X_4 + b_5X_5$$

$$Y = a + b_6X_6 + b_7X_7 + b_8X_8$$

$$Y = a + b_9X_9 + b_{10}X_{10}$$

Y: المتغير التابع ويمثل القيمة السوقية للسهم العادي.

X_1, X_2, X_3 : المتغيرات المستقلة لمؤشرات الربحية.

X_4, X_5 : المتغيرات المستقلة لمؤشرات الهيكل المالي.

X_6, X_7, X_8 : المتغيرات المستقلة لقياس الأهمية النسبية

للسهم.

X_9, X_{10} : المتغيرات المستقلة لمؤشرات السيولة.

- نسبة السيولة السريعة (X_{10}): تحسب بقسمة الأصول المتداولة معاد المخزون على الخصوم المتداولة. والمتعلقة بفندق الأوراسي للفترة 2004 - 2011، تم حساب المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والجدول (1) يوضح ذلك.

خامسا - عرض و تحليل النتائج

انطلاقا من القوائم المالية المنشورة في بورصة الجزائر،

جدول (1):

متغيرات النموذج

السنة	Y	مؤشرات الربحية			م. هيكل رأس المال			م. قياس الأهمية النسبية للسهم			م. السيولة	
		X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8	X_9	X_{10}	
2004	270	0,07	0,019	0,28	0,51	0,33	35	59,42	4,54	0,83	0,73	
2005	282,5	0,08	0,021	0,29	0,51	0,38	40	78,81	3,58	0,89	0,80	
2006	357,5	0,12	0,024	0,29	0,48	0,40	45	113,28	3,16	0,94	0,82	
2007	402,5	0,11	0,021	0,29	0,47	0,33	47	114,65	3,51	0,67	0,98	
2008	427,5	0,11	0,020	0,30	0,44	0,31	49	124,87	3,42	1,19	1,10	
2009	450	0,12	0,018	0,24	0,39	0,30	50	138,33	3,25	1,97	1,79	
2010	485	0,01	0,005	0,16	0,34	0,56	15	18,79	25,81	0,41	0,36	
2011	485	- 0,05	0,000	0,01	0,56	0,30	0	0,00	0,00	1,23	1,04	

المصدر: محسوب من طرف الباحثة انطلاقا من التقارير المالية السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر.

جدول رقم (3):

تحليل التباين للنموذج 1

Model	Sum of squares	ddl	Mean squares	F	Sig.	
1	Regression	45202,107	3	15067,369	12,497	,017 ^a
	Residue	4822,893	4	1205,723		
	Total	50025,000	7			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.19

- قيمة فيشر المحسوبة $F_{5\%,3,4} = 12,497$ ، وهي أكبر تماما من قيمة فيشر الجدولية $F_{tab} = 6,59$ عند مستوى معنوية (0,05)، مما يعني قبول النموذج عند مستوى معنوية (5%).

ويمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالتالي:

$$Y = 626,318 + 2848,148x_1 - 16885,792x_2 - 709,569x_3$$

$$(2,019) (- 1,722) (- ,864)$$

تجدد الإشارة الى أن القيم ما بين قوسين تمثل قيم ستيودنت المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة، ومن الملاحظ:

- وجود علاقة جوهرية طردية بين معدل العائد على الأصول (X_1) والقيمة السوقية للسهم.

- وجود علاقة جوهرية عكسية بين كل من معدل العائد على حقوق المساهمين (X_2) ومعدل دوران إجمالي الأصول (X_3)،

1. مدى تفسير مؤشرات الربحية للقيمة السوقية للأوراسي:

جدول رقم (2):

جودة التوفيق حسب النموذج 1

Durbin - Watson	Standard error of estimation	R ² adjusted	R ²	R	Model
1,804	34,72352	0,831	0,904	0,951 ^a	1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS v.19

يوضح الجدول (2) أن:

- هناك ارتباطا قويا بين القيمة السوقية للسهم والمتغيرات المستقلة المتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ومعدل دوران إجمالي الأصول، وذلك بمقدار (0,95).

- معامل التحديد R^2 يقدر بـ (0,90)، مما يعني أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر 90% من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للسهم، وأن هناك (10%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى.

- قيمة داربن واتسن المحسوبة تقدر بـ (1,804)، وهي تقع في حدود منطقة عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الأخطاء.

Model	Sum of squares	ddl	Mean squares	F	Sig.
1	Total	50025,000	7		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.19

- قيمة فيشر المحسوبة $F_{5\%,3,4} = 18,793$ ، وهي أكبر تماماً من قيمة فيشر الجدولية $F_{tab}=6,59$ عند مستوى معنوية (0.05)، مما يعني قبول النموذج عند مستوى معنوية (5%) .

ويمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالتالي:

$$Y = 481,520 - 16,245x_6 + 5,572x_7 + 5,523x_8$$

$$(- 3,495) (3,369) (,532)$$

ومن الملاحظ:

- وجود علاقة جوهرية عكسية بين الربح الموزع للسهم (X_6) والقيمة السوقية للسهم.

- وجود علاقة جوهرية طردية بين كل من العائد على السهم (X_7) مضاعف الربحية (X_8) ، والقيمة السوقية للسهم.

4. - مدى تفسير مؤشرات السيولة للقيمة السوقية

للأوراسي:

جدول رقم (7) :

تحليل التباين للنموذج⁴

ANOVA^b

Model	Sum of squares	ddl	Mean squares	F	Sig.	
1	Regression	26255,720	2	13127,860	2,762	0,156 ^a
	Residue	23769,280	5	4753,856		
	Total	50025,000	7			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.19

- قيمة فيشر المحسوبة $F_{5\%,2,5} = 2,762$ ، وهي أقل تماماً من قيمة فيشر الجدولية $F_{tab}=5,79$ ، مما يعني رفض النموذج عند مستوى معنوية (5%) .

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج يمكن اجمالها في

مايلي:

- رفض الفرضية العدمية الأولى، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الربحية والقيمة السوقية للسهم، حيث تم قبول النموذج عند مستوى معنوية (5%) . وعليه تكتب معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالتالي:

$$Y = 626,318 + 2848,148x_1 - 16885,792x_2 - 709,569x_3$$

$$(2,019) (- 1,722) (- ,864)$$

والقيمة السوقية للسهم.

2. مدى تفسير مؤشرات هيكل رأس المال للقيمة السوقية

للأوراسي:

جدول رقم (4) :

تحليل التباين للنموذج²

ANOVA^b

Model	Sum of squares	ddl	Mean squares	F	Sig.	
1	Regression	6401,905	2	3200,952	0,367	0,710 ^a
	Residue	43623,095	5	8724,619		
	Total	50025,000	7			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.19

- قيمة فيشر المحسوبة $F_{5\%,5,7} = 0,367$ ، وهي أقل تماماً من قيمة فيشر الجدولية $F_{tab}=3,97$ ، مما يعني رفض النموذج عند مستوى معنوية (5%) .

3. مدى تفسير مؤشرات قياس الأهمية النسبية للسهم للقيمة السوقية للأوراسي:

جدول رقم (5) :

جودة التوفيق حسب النموذج³

Model	R	R ²	R ² adjusted	Standard error of estimation	Durbin - Watson
1	0,966 ^a	0,934	0,884	28,78379	2,155

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.19

من خلال نتائج الجدول (5)، يتضح أن:

- هناك ارتباطاً قوياً بين القيمة السوقية للسهم والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الربح الموزع للسهم، والعائد على السهم، ومضاعف الربحية، وذلك بمقدار (0.96) .

- معامل التحديد R^2 يقدر بـ (0.93)، مما يعني أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر 93% من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للسهم، وأن هناك (7%) من التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى.

- قيمة داربن واتسن المحسوبة تقدر بـ (2.155)، وهي تقع في حدود منطقة عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الأخطاء.

جدول رقم (6) :

تحليل التباين للنموذج³

ANOVA^b

Model	Sum of squares	ddl	Mean squares	F	Sig.	
1	Regression	46710,973	3	15570,324	18,793	0,008 ^a
	Residue	3314,027	4	828,507		

توصيات الدراسة:

1. القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية شاملة تمس مختلف القطاعات.
2. ضرورة التزام المؤسسات بنشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات المالية التي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في عملية اتخاذ القرار.
3. توعية الفرد الجزائري بدور البورصة في تدعيم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال القيام بحملات توعية بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية.
4. تفعيل وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة تتولى وظيفة تحليل القوائم المالية لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
5. مد جسور التعاون بين المؤسسة والجامعة، لأن من شأن الجامعيين والمتربصين أن يسهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي، وفي بناء المؤسسات، وعدم استخدام سياسة الانطواء على المحيط الخارجي باعتبار المتربصين أهم دخلاء على المؤسسة.
6. زيادة التركيز على البحوث العلمية في مجال الإفصاح المحاسبي على مستوى بورصة الجزائر، وتقييم الأسهم.

- قبول الفرضية العدمية الثانية، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات هيكل رأس المال والقيمة السوقية للسهم.

- رفض الفرضية العدمية الثالثة، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات قياس الأهمية النسبية للسهم وقيمتها السوقية، حيث تم قبول النموذج عند مستوى معنوية (5%) وعليه تكتب معادلة نموذج الانحدار المتعدد كالاتي:

$$Y = 481,520 - 16,245x_6 + 5,572x_7 + 5,523x_8$$

$$(3,369, 532) (-3,495)$$

- قبول فرضية العدم الرابعة، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات السيولة والقيمة السوقية للسهم.

- هناك عوامل مؤثرة في القيمة السوقية لسهم الأوراسي، إلا أن هناك تباينا في مدى تأثير هذه العوامل المحاسبية.

- إن المعلومات المحاسبية المنشورة لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق، ومن ثم فإن قرارهم يخضع في أغلب الأحيان إلى التوجه الشخصي.

الخلاصة:

بينت هذه الدراسة، بما لا يدع مجالاً للشك، وبمستوى ثقة 95% أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والقيمة السوقية لسهم فندق الأوراسي. وبالرغم من النتائج المتوصل، إلا أن الحديث عن المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري لهو أمر صعب.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ضعف نشاط بورصة الجزائر راجع إلى عدة أسباب أهمها: تدني الوعي الاستثماري لدى الفرد الجزائري، وقلة ثقافته المالية خاصة ثقافة البورصة، بالإضافة إلى غياب بعض الهياكل الضرورية لتنشيط السوق المالية، مثل: صناديق الاستثمار، ومصالح إدارة المحافظ المالية، والمقاصة، وغيرها من الهيئات (جبار ومريم، 2008، ص 407).

كما نشير إلى ضعف الإفصاح المالي للمؤسسات المقيمة، وذلك من ناحية قلة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والعنصر الأهم هو عدم نشرها في الوقت المناسب.

وينتظر أن يساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير بورصة الجزائر وتعزيز كفاءتها، حيث أن اعداد التقارير والكشوف المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، يجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها ذات جودة عالية وقابلة للقراءة، ما يمنح المؤسسات الجزائرية مزيداً من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل، إذ تنعكس شفافية المعلومات المحاسبية على كفاءة البورصة، والتي تعد شرطاً أساسياً لحسن سيرها بطريقة ناجحة وفعالة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. التميمي أرشد فؤاد، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2010.
 2. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، 2010.
 3. الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
 4. الشواورة فيصل محمود، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
 5. الظاهر عبد الله، سام عبد القادر الفقهاء، العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد السابع، جامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.
 6. الميهي عادل عبد الفتاح، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي (دراسة اختبارية حديثة)، ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشر دور المعلومات المحاسبية في تنشيط أسواق المال، جامعة الملك سعود، 05 - 06 ديسمبر 2006.
 7. باشيخ عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن، العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 19، العدد 02، 2005.
 8. بن ساسي الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل، عمان، 2006.
 9. جبار محفوظ، اختبار صيغة الكفاءة المتوسطة للسوق المالية الجزائرية للفترة 1999 - 2004: دراسة تجريبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007.
 10. جبار محفوظ، عديلة مريم، انهيار سوق الأسهم الجزائرية وبدائل الاستثمار (ملحوظة علمية)، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 02، 2008.
 11. حمداوي الطاوس، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007 - 2008.
 12. حمزة محي الدين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 23، العدد 01، 2007.
 13. خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة، عمان، 2011.
 14. دادن عبد الوهاب، بديدة حورية، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في المؤشر CAC 40، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
15. زرقون محمد، العرض العمومي في البورصة وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 12، 2013.
 16. سويسي هواري، أهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007.
 17. صبحي محمد أبو صلاح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء (مبادئ وتحليل باستخدام SPSS)، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
 18. عثمانى أحسين، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6 - 7 ماي 2012.
 19. لاشين عبد العاطي محمد منسى، تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية في سوق الأسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، المجلد 23، جامعة الزقازيق، يناير 2001.
 20. التقارير السنوية المنشورة في موقع بورصة الجزائر: www.COSOB.org
 - Rapport annuel COSOB 2006
 - Rapport annuel COSOB 2008.
 - Rapport annuel COSOB 2011.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. R. Ball and P Brown, An empirical evaluation of accounting Income, *Journal of accounting research*, autumn, 1968.
2. J. Board and L. A. Day, The information content cash flow figures, *accounting and business research*, 1989.
3. Feltham, J. Ohlson Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities, *contemporary accounting research*, 1995.
4. Mohammad Reza Kohansal Abolfazl Mohseni, Komeil Mahjori Karmozdi, Amir Dadrasmoghaddam, Relationship between Financial Ratios and Stock Prices for the Food Industry Firms in Stock Exchange of Iran, *World Applied Programming*, Vol 3, Issue 10, Iran, 2013.
5. Placido Menaje, Impact of Selected Financial Variables on Share Price of Publicly Listed Firms in the Philippines, *American International Journal of Contemporary Research*, Manila, Philippines, vol 2, no 9, 2012.
6. J. Quirin and A. Allen, The effect of earnings performance on fundamental information analysis, *Journal of business research*, 2000.
7. Md. Reaz Uddin, Zahidur Rahman, Determinants of Stock Prices in Financial Sector Companies in Bangladesh - a study on Dhaka Stock Exchange (DSE), *interdisciplinary journal of contemporary research in business*, University Khulna, Bangladesh, Vol 5, no 3, July 2013.

متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر *

د. بشيشي وليد **

* تاريخ التسليم: 16 / 11 / 2014م، تاريخ القبول: 9 / 6 / 2015م.
** أستاذ محاضر "أ" / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 - قالمة/ الجزائر.

Requirements of adopting a strategy that targets inflation as a modern framework for the management of a monetary policy in Algeria

Abstract

The inflation targeting policy is one of the modern approaches that proved its effectiveness in many countries that have adopted it. Because Algeria, as any other country suffers a lot from inflation that results in many negative effects on the economical and the social side too. For that, Algeria has tried to apply this policy on different phases. This was clear in 2010. Despite all the trials of adjustments and procedures of The Central Bank; it did not succeed for a long term and couldn't maintain the targeting Policy. This what was explained in this research This study highlights the reason of the Algerian inflation is mostly because of the bulk of imports. Therefore, Algeria has to reduce its dependence on external trade, so it can get rid of the external effects.

Keyword: inflation targeting, the central bank, monetary policy

مُلخَص

تعد سياسة استهداف التضخم من السياسات الحديثة التي أثبتت فعاليتها في الكثير من الدول التي قامت باعتمادها، وبما أن الجزائر كباقي دول العالم تعاني كثيرا من التضخم، الذي له العديد من النتائج السلبية سواء على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي، لذلك فقد حاولت الجزائر تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل، إلا أن ذلك بدأ واضحا في سنة 2010، إلا أنها لم تنجح على المدى الطويل ولم تستطع المحافظة على المجال المستهدف على الرغم من كل التعديلات والإجراءات التي قام بها البنك المركزي، وهذا ما بدأ واضحا من خلال مجريات الدراسة، والسبب في ذلك هو أن التضخم الذي تعاني منه الجزائر في أغلبه تضخم مستورد، ولذا فإنه يتوجب على الجزائر التقليل من التبعية للخارج، حتى تستطيع التخلص من الآثار الخارجية.

الكلمات المفتاحية: استهداف التضخم، السياسة النقدية، البنك المركزي.

ثانياً: أهداف البحث

- بناءً على تحديد إشكالية البحث فإن الغرض الأساسي منه لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على استراتيجية استهداف التضخم، وعلى شروطها وعوامل نجاحها.
 - تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر وتحديد أسبابه، وكذا تبين مدى نجاعة السياسة النقدية في التخفيض من معدلات التضخم.
 - دراسة إمكانية اعتماد استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر والآليات المعتمدة لأجل تحقيقها.
 - تقييم التجربة الجزائرية في مجال استهداف التضخم وتحديد أهم النقائص والعوائق التي تحول دون نجاح سياسة استهداف التضخم.

ثالثاً: منهج وأدوات الدراسة

لتبیین مدى إمكانية اعتماد الجزائر على استراتيجية استهداف التضخم، وتحليل أبعادها وأهدافها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع معلومات مُقنَّنة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، كما يُساهم هذا المنهج في توفير البيانات وتحليل الظواهر والحقائق حول المشكلة محل الدراسة.

رابعاً: دراسات سابقة

دراسة بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز: وقد جاءت هذه الدراسة بعنوان « السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006 (شتاء 2008) » وكان هدف الدراسة هو تقييم مدى فعالية السياسة النقدية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، إهتم المحور الأول بدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر وتقييمها، وتطرق المحور الثاني إلى دراسة متطلبات تطبيق استهداف التضخم في الجزائر، وقد بينت الدراسة أن متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم لم تكن متوافرة في ذلك الوقت إلا أنه ليس من الصعب تطبيقها إذا أراد البنك المركزي.

دراسة شرقرق سمير وقحام وهيبة: جاءت تحت عنوان «السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (2011)» حيث تم في هذه الدراسة التّطرق إلى مفهوم وماهية سياسة استهداف التضخم، ومراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر، وواقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر، وقد خلّصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تلخص في أنه لا بد من تحقيق استقلالية نسبية وحقيقية للبنك المركزي حتى يستطيع تحقيق المعدل المستهدف للتضخم، كما بينت الدراسة أن الاستقلالية القانونية ليست كافية بل لا بد من تجسيدها على أرض الواقع، وأوضحت الدراسة أيضا

مقدمة:

إنَّ الهدفَ الأساسي من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجياً؛ ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضاً وثابتاً. أمّا على الصعيد الخارجي فذلك يعني عادةً استهداف سعر الصرف الإسمي. وقد أصبح وضع هدف واضح لنسبة التضخم كغاية نهائية للسياسة النقدية مرغوباً بشكل متزايد في السنوات الأخيرة. وبالمقارنة فإن كثيراً من البنوك المركزية في العقد الماضي قد تخلت عن الأسعار الرسمية الثابتة لعملاتها أو عن أسعار الصرف المدارة بإحكام.

تعد مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول أسبابها، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لها على النظام الاقتصادي، وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها لتقليل الأضرار الناجمة عنها، الأمر الذي أدى إلى ظهور استراتيجية استهداف التضخم كأحد الاستراتيجيات الحديثة، وقد بدأ تطبيقها في بداية التسعينات، وكانت نيوزيلندا السبّاقة إلى اعتماد هذه الاستراتيجية وقد تجاوز عدد الدول التي طبقت هذه الاستراتيجية في سنة 2007 حوالي 27 دولة ودول أخرى في طريقها لتبني هذه الاستراتيجية بصورة فعلية، والجزائر كأى دولة تعاني أيضاً من مشكلة التضخم، خاصة وأن قانون النقد والقرض 90 - 10 قد أعطى صلاحيات كبيرة للبنك المركزي في إطار تحقيق أهدافه، ورغم أن البنك المركزي حاول تحقيق معدل مستهدف للتضخم إلا أنه نجح أحياناً وفشل في الكثير من الأحيان.

أولاً: مشكلة الدراسة

يعد ارتفاع معدل التضخم من المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول خاصة وأن التضخم يتأثر بالمتغيرات الداخلية لكل دولة ويتأثر أيضاً بالمتغيرات الخارجية، الأمر الذي يجعل التحكم فيه صعب جداً خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من التبعية الاقتصادية للخارج، وبما أن الجزائر تعد من الدول التي تستورد أغلب حاجياتها، فهي بذلك معرضة بدرجة كبيرة إلى الصدمات التضخمية، خاصة التضخم المستورد، وبما أن من أولويات السياسة النقدية المحافظة على استقرار معدلات التضخم، فهي مطالبة باتخاذ العديد من الإجراءات المناسبة والتي من شأنها تحقيق الاستقرار في الأسعار، وبالتالي الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، الأمر الذي دفع بنك الجزائر في السنوات الأخيرة إلى اعتماد سياسة استهداف التضخم، وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة كما يلي: ما مدى إمكانية تطبيق الجزائر لسياسة استهداف التضخم، وماهي العوائق التي يجب على البنك المركزي تجاوزها للنجاح في تحقيق معدل أو مجال مستهدف للتضخم على المدى الطويل؟

الإحصائيات والبيانات الصادرة التي يُعتمد عليها في إعداد السياسات وحساب مؤشر التضخم ومراقبته.

خامساً: تَفْصِيْلَاتُ الدِّرَاسَةِ

لدراسة هذا البحث بالتفصيل والتعمق تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كالتالي:

♦ المحور الأول: ويهدف إلى التعريف بسياسة استهداف التضخم وتبيين عوامل وظروف استحداثها.

♦ المحور الثاني: دراسة معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2013 وتبيين الاستراتيجيات التي تم اتباعها للتخفيف من حدة التضخم.

♦ المحور الثالث: تم فيه تبيين الظروف التي تبنت فيها الجزائر سياسة استهداف التضخم والآليات التي استحدثتها لذلك، وأسباب عدم نجاحها فيها.

المحور الأول: ظروف وعوامل ظهور سياسة استهداف التضخم

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم. وقد استندت تلك السياسة إلى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الأهداف، ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين: الأول: أن التناقض بين تلك الأهداف، يخلق حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق. ما يؤدي بالتالي إلى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه، خصوصاً فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم به في الأوقات الصعبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لدى عملاء السوق، أما السبب الثاني: فهو أن المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج القومي ومعدل التضخم من وقت لآخر.

◀ أولاً: مفهوم سياسة استهداف التضخم

يُعرف استهداف التضخم بأنه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع ثلاث خطوات: الأولى: تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف، الثانية: أن يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل، الثالثة: تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمعدل المتوقع فإذا كان المتوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس (لودفيج، 2003 ص2).

كما يُعرف "Eser Turer 2002" استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية (Eser, P 01)

أن ارتفاع درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية، يُحتم استخدام سياسات تثبيت وتقييس، تؤثر بالتالي على توقعات التضخم في المستقبل.

دراسة رانيا عبد المنعم المشاط: جاءت تحت عنوان «السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم في مصر (2012)» حيث بينت «رانيا المشاط» باعتبارها وكيل البنك المركزي المصري أن استهداف التضخم لا يبدأ أو ينتهي بالبنك المركزي، وأنه عمل يتطلب جهود كل أجهزة الدولة والمجتمع متمثلاً في منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الأسواق والأسعار، مشيرة إلى أن تبني استهداف التضخم يوجب تحديد معدل محدد من التضخم يتم إعلانه بشفافية والالتزام الوطني بتحقيقه، فضلاً عن وضع آليات للمحاسبة في حالة عدم تحقيق الهدف. كما أكدت على أنه يجب على القائمين على إدارة الاقتصاد الكلي تعظيم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، فضلاً عن ضرورة أن تلتف السياسات المالية والنقدية والتجارية، حول الهدف الأساسي، وهو استهداف التضخم بحيث يكون خفض عجز الموازنة من أهم الأولويات، كما طالبت بإدراج معدل استهداف التضخم في الدستور حتى يكون مسؤولياً للجميع، وأكدت الدكتورة «رانيا» على أن استهداف التضخم لا بد أن يسبقه معالجة التشوهات في الأسعار والحد من الممارسات الاحتكارية في الأسواق وتلبية متطلبات السوق المحلية قبل فتح باب التصدير، وبالتالي تصبح إتاحة بيانات تفصيلية لصانع القرار ضرورة لا مفر منها، فضلاً عن التنسيق بين الجهات المعنية، حتى تستطيع المجتمع مواجهة الأزمات والتنبؤ بها قبل حدوثها، وقد أجابت الدكتورة على سبب إحجام مصر عن القيام باستهداف التضخم بما يلي: «إن طبيعة التضخم الذي اتضح أنه مدفوع بالدرجة الأولى في السنوات الأخيرة بسلسلة من الصدمات المحلية والعالمية والتي تفاقمت بسبب عدة عوامل منها - التشوهات السعرية الناتجة عن الممارسات الاحتكارية، - عجز في المعروض من السلع نتيجة نقص في الإنتاج أو زيادة الصادرات على حساب السوق المحلي، - الاختناقات في المعروض الناجمة عن قصور في قنوات التوزيع.

يوسف عثمان إدريس: جاءت الدراسة بعنوان «نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق (2008)» وقد تطرقت هذه الدراسة إلى الأسباب التي دفعت الدول إلى اتباع استراتيجية استهداف التضخم كما تطرقت الدراسة إلى تجارب بعض الدول الناشئة والصناعية حيث بينت أن أغلب الدول النامية لم تنجح في تخفيض معدلات التضخم بعد تطبيقها لاستراتيجية استهداف التضخم، وأرجعت ذلك إلى أن الدول النامية تتميز بالتغيرات الكبيرة في معدلات التضخم مما أدى إلى ظهور عدد من المشاكل والتعقيدات أثرت بدورها على مقدرة البنك المركزي في متابعة التضخم بصورة كافية لتحقيق التضخم المستهدف، كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تطبيق السودان لاستهداف التضخم، حيث بينت أن بعض الأوضاع في القطاع المالي للدولة قد تشكل تحدياً لنجاح سياسة استهداف التضخم. من أهمها ارتفاع العجز في الموازنة العامة ومديونية الحكومة بالإضافة إلى عدم كفاءة وشمولية ومصداقية

وكي يتمكن البنك المركزي من الوفاء بمتطلبات المسائلة والشفافية الكافية لاستهداف التضخم، يتم توفير الظروف النقدية الملائمة من خلال تطبيق نظام سعر الصرف المرنة، وتطوير الأسواق المالية كأحد أهم المتطلبات لمقابلة استقلالية السياسة النقدية، بالإضافة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث أن الأدوات المباشرة، ذات تعقيدات، وقد تؤدي إلى تقليل فعالية السياسة النقدية، وتؤخر عملية احتواء التضخم، بالإضافة إلى ذلك وقبل تطبيق نظام استهداف التضخم لأبد من الوضع في الاعتبار توفر الأوضاع والنظم المالية والإدارية السليمة، لذلك يجب أن يقوم البنك المركزي بدوره كمقرض أخير بصورة فاعلة لمساعدة النظام المالي من خلال الدعم المالي المباشر ومنح القروض، والحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة والعمل على الرقابة الفاعلة على تلك المؤسسات، لتفادي أي مخاطر محتملة.

2 - المتطلبات الاقتصادية: تؤثر ضغوط السياسة المالية، وضيق الأسواق المالية، وضعف النظام المصرفي على استقلالية البنك المركزي وبالتالي في إصدار وإدارة السياسة النقدية، والنجاح في تطبيق نظام استهداف التضخم، مما يتطلب التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية، وتناسق وتطابق الآراء وجهات النظر بينهما، وتخفيض الديون وعدم الاستدانة من الجهاز المصرفي، والعمل على تقليل حجم الخصوم الأجنبية في الجهاز المصرفي لكسب الثقة في العملة الوطنية، واستقرار الطلب على النقود، وذلك لتمكين البنك المركزي من القيام بدوره وتحقيق أهداف التضخم وتفادي الآثار السلبية التي قد تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي، وإلى الأزمات المالية والمصرفية (عثمان إدريس، سبتمبر 2008، ص 18).

بجانب المتطلبات المؤسسية والاقتصادية المذكورة سابقاً يجب توافر البنية التحتية التي تشمل توافر البيانات والقدرات التحليلية والنماذج المتطورة، وإجراء التنبؤات وتحديد تأثيرات السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصورة واضحة، والمعرفة الكافية عن آلية التحول النقدي، خاصة الفترة بين بداية تنفيذ السياسة وتأثيرها على التضخم والنتائج الإجمالية المحلي. وفي هذا الإطار يحتاج البنك المركزي إلى أجهزة كمبيوتر، وبرامج ونماذج متقدمة لإعداد تنبؤات التضخم، وفي حالة اكتشاف فرق بين المعدلات المتوقعة والمستهدفة يتم اتخاذ إجراءات للمعالجة، وبالتالي يحتاج هذا النظام إلى مقدرات تحليلية وبنيات تحتية للبيانات أكثر من أي نظام آخر.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لسياسة التضخم المستهدف والإطار المقترح لإصلاحها

يعتقد «ستيفلترز، 2008»: «أن سياسة التضخم المستهدف ما هي إلا بدعة ابتكرت من قبل مديري البنوك المركزية حول العالم»، وأنها ستواجه الفشل عندما تتعرض لاختبارات جديدة، فهذه السياسة ذات تنظير اقتصادي ضعيف، سيما أن التضخم في كثير من الدول النامية مستورد وليس محلياً، وبذلك فإن رفع سعر الفائدة كلما تجاوز نمو الأسعار المستوى المستهدف له بصرف

ويعتبر "Stone As Career" استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف) أو قاعدة نقدية (استهداف نقدي) يعد تلقائياً مطبقاً لسياسة استهداف التضخم، ويضيف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح بسياسة استهداف التضخم (Kenneth, P 07).

ثانياً: شروط ومتطلبات تطبيق سياسة استهداف

التضخم

لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح، هناك إجماع بين الاقتصاديين ومسؤولي البنوك المركزية على ضرورة توفر عدد من الشروط المسبقة تتمثل في توفر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من الضغوط أو تأثيرات السياسة المالية التي قد تؤدي إلى تضارب مع أهداف التضخم، وتوفر الظروف التي تتيح المرونة في أسعار الفائدة ونظام سعر الصرف والتحرير الكامل للأسعار وانخفاض درجة الاعتماد على الخصوم الأجنبية في الجهاز المصرفي، علاوة على وجود أسواق مالية متطورة وانخفاض الآثار والعوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، والتي تضمن التحول الفعال للسياسة النقدية وسلامة النظام المصرفي. أضف إلى ذلك توفر المقدرات التحليلية والبنية التحتية للبيانات، وذلك من خلال توفر نظم بديلة للسلطات من الوسائل والنماذج والقدرات المتطورة لإعادة تنبؤات التضخم. وقد قسمت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع المتطلبات إلى مؤسسية وأخرى اقتصادية، وفيما يلي استعراضها بشيء من التفصيل:

1 - المتطلبات المؤسسية: من أهم المتطلبات لأي دولة ترغب في تطبيق نظام استهداف التضخم أن توفر درجة معقولة من استقلالية البنك المركزي. وقد قسم الاقتصاديون هذه الاستقلالية إلى سياسية واقتصادية، وهناك من قسمها إلى استقلالية أهداف وأدوات، والأخيرة أكثر انتشاراً في الأدبيات الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاقاً على أن البنك المركزي يكون أكثر استقلالاً عندما يكون مستقل الأدوات، والذي يعرف على أنه حرية البنك المركزي، والتفويض الكامل في اختيار الطرق والآليات المناسبة التي تمكنه من إنجاز مهامه المحددة لتحقيق أهدافه، ويكون مسائلاً لإجراءاته في حالة الفشل في الوفاء بالتزاماته، حيث تقوم السلطات بمحاسبة ومعاقبة صانعي السياسة النقدية لعدم كفاءتهم، ووضع المعالجات للأزمة التي ربما تشمل إحلال أفراد أكثر كفاءة مع توفير البيئة والمستلزمات اللازمة التي تمكنهم من أداء واجباتهم، وتزامن عملية المحاسبة مع توفر متطلبات الشفافية من خلال النماذج الاقتصادية والأهداف العلمية للبنك المركزي، حيث أن أهمية الشفافية تكمن في أنها تؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية، وانخفاض معدلات التضخم والتغير في معدل البطالة، كما أنها تساهم في تأثير تخفيض هذه المتغيرات على سعر الفائدة في المدى القصير، وتساعد في تأكيد تناسق التوقعات مع أهداف استقرار الأسعار وتخفيض تكلفة تحقيق أهداف استهداف التضخم (عثمان إدريس، سبتمبر 2008، ص 18)

البلد	تاريخ بداية استهداف التضخم	مجال استهداف التضخم	معدل التضخم بداية تطبيق استهداف التضخم	معدل التضخم سنة 2010
كندا	1991	+2/-1	6.90	2.23
بريطانيا	1992	2	4.00	3.39
استراليا	1993	2 - 3	2.00	2.65
السويد	1993	2	1.80	2.10
التشيك	1997	+3/-1	6.80	2.00
اسرائيل	1997	+2/-1	8.10	2.62
بولندا	1998	+2.5/-1	10.60	3.10
البرازيل	1999	+4.5/-1	3.30	5.91
شيلي	1999	+3/-1	3.20	2.97
كولومبيا	1999	2 - 4	9.30	3.17
جنوب افريقيا	2000	3 - 6	2.60	3.50
تايلندا	2000	0.5 - 3	0.80	3.05
هنغاريا	2001	+3/-1	10.80	4.20
المكسيك	2001	+3/-1	9.00	4.40
ايسلندا	2001	+2.5/-1.5	4.10	2.37
كوريا	2001	+3/-1	2.90	3.51
النرويج	2001	+2.5/-1	3.60	2.76
البيرو	2002	+2/-1	0.10-	2.08
الفلبين	2002	+4/-1	4.50	3.00
قواتيمالا	2005	+5/-1	9.20	5.39
اندونيسيا	2005	+5/-1	7.40	6.96
رومانيا	2005	+3/-1	9.30	8.00
صربيا	2006	4 - 8	10.80	10.29
تركيا	2006	+5.5/-2	7.70	6.40
ارمينيا	2006	+4.5/-1.5	5.20	9.35
غانا	2007	+8.5/-2	10.50	8.58
ألبانيا	2009	+3/-1	3.70	3.40

Sources: Inflation Targeting: Holding the Line

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/target.htm> consulter Le20/ 03/ 2015

إن نتائج سياسة استهداف التضخم في بلدان مختلفة تظهر جملة من الملاحظات أهمها أن البلدان المتقدمة كانت أكثر مقدرة على تنفيذ هذه السياسة وأوفر حظاً في تحقيق النجاح، مثل: كندا وتأتي بالمرتبة الثانية الأسواق الناشئة، مثل: كوريا

النظر عن مصادر التضخم، إسمية أو حقيقية، محلية أو خارجية، لن يؤثر في الأسعار الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير، في حين قد يكون هذا ملائم للاقتصادات الصناعية الكبرى (سيما الولايات المتحدة الأمريكية) (ستيقلتز).

فضلاً عن هذا فإن كثيراً من النخب الاقتصادية ترى أن تراجع معدلات التضخم، واستقراره ينسب إلى تحرير التجارة، وتطوير قطاع الاتصالات وغيرها، وليس إلى تبني سياسة التضخم المستهدف فقط، فضلاً عن وجود جملة من الشروط التي قد لا تكون متوافرة في العديد من الدول النامية مثل: تطور الجهاز المصرفي، وتوافر بيانات دقيقة، والقدرة على التنبؤ بمعدلات التضخم وغيرها، والتي تفتقر إليها كثير من هذه الدول (التوني، جوان 2002، ص 03).

ومن الانتقادات الأخرى أن سياسة التضخم المستهدف تشترط توجيه السياسة النقدية نحو هدف واحد، وهو التضخم المستهدف، في حين تملك العديد من الدول النامية أصولاً وفيرة مقيمة بالعملة الأجنبية (ستيقلتز)، ومن ثم فإن تغيرات سعر الصرف المفرطة تزيد من معدلات التضخم وقد تتسبب بأزمة عملات، إذ إن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يزيد المديونية وقيم الأصول الأجنبية قياساً بالمحلية، وهنا سيكون استقرار سعر الصرف هدفاً فرعياً تقتضي الضرورة تحقيقه، فضلاً عن إهمال سعر الصرف بوصفه ركيزة رئيسية للسيطرة على التضخم عند أداء مجمل النشاطات الاقتصادية وهذا ما خلصت إليه دراسة «أرستائس» وآخرون سنة 2008 عن الاقتصاد البرازيلي، التي نصحوا فيها متخذي القرارات الاقتصادية بتقييد تحركات سعر الصرف بعد أن عجزت سياسة التضخم المستهدف عن تحقيق ذلك (ستيقلتز).

رابعاً: تجارب استهداف التضخم في بعض الدول

قامت عدة دول باستهداف التضخم كأسلوب حديث في إدارة السياسة النقدية في التسعينات، من بينها نيوزيلندا 1990م، كندا 1991م، وقد حققت عدة نتائج، مما دفع عدد آخر من الدول إلى انتهاج هذه السياسة مثل: استراليا والسويد عام 1993م، والبرازيل عام 1999م، وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا عام 2000م، والمكسيك والنرويج عام 2001م، ورومانيا واندونيسيا عام 2005م. وسيتم في الجدول الآتي (رقم 01) تبين الدول التي اعتمدت استهداف التضخم رسمياً مع إدراج معدل أو مجال التضخم المستهدف ومعدل التضخم بداية استهدافه، والنتيجة المحققة سنة 2010، إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن هناك تضارباً كبيراً في الإحصائيات المقدمة، وقد تم التحري واعتماد ما يراه الباحث أفضل، كما أن هناك من يدرج بعض الدول التي لم تعتمد استهداف التضخم رسمياً لكنها تسعى إلى استهدافه.

الجدول رقم (01):

نتائج سياسة استهداف التضخم في بلدان مختلفة

البلد	تاريخ بداية استهداف التضخم	مجال استهداف التضخم	معدل التضخم بداية تطبيق استهداف التضخم	معدل التضخم سنة 2010
نيوزيلندا	1990	1 - 3	3.30	4.03

قبل هذه الفترة مرتفعة جداً، كما أن التحسين المستمر في قوانين السياسة النقدية لم يقف عند القانون 90 - 10 بل هناك تعديلات عديدة طرأت عليه، وذلك بالأمر 03 - 11 والذي حدد أهداف السياسة النقدية، وجعل هدف استقرار الأسعار هدفاً أساسياً وحدد معدل مستهدف للتضخم، إلا أن هذا المعدل تم تعديله في سنة 2010؛ فبدلاً من وضع معدل محدد تم تحديد مجال مستهدف لتسهيل المهمة على إدارة السياسة النقدية، وفي ما يلي جدول يوضح تطور معدلات التضخم والمجملات النقدية منذ سنة 2000.

واستراليا، فيما واجهت البلدان الأقل نموًا صعوبات أكثر في تطبيق هذه الاستراتيجية. وذلك لا يمكن إرجاعه إلى فشل في تطبيق السياسة النقدية بل يرجع في الحقيقة إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية مما يزيد مهمة البنك المركزي تعقيداً، كما أن طبيعة الاقتصاديات النامية التي تستورد أكثر مما تصدر تجعلها أكثر عرضة للتضخم المستورد.

المجور الثاني: التضخم وتعديلات السياسة النقدية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2013

لقد كان لقانون 90 - 10 أثر كبير على منحى السياسة النقدية في الجزائر، حيث أعطى العديد من الصلاحيات للسياسة النقدية التي عانت من سلطة الخزينة، مما جعل معدلات التضخم

الجدول رقم (02) :

تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2013

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86	5.34	3.91	4.52	8.89	3.26
النقود M1	1034,9	1238.5	1416.3	1643.5	2165.7	2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8	5638,5	7141,7	7681.5	8252.8
الكتلة النقدية M2	1656,4	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4	4827.6	5994.6	6956.0	7178.7	8162.8	9526.2	11015.1	11945.8
معدل التغيير في M2	13.05	22.13	17.30	13.71	10.45	11.68	18.60	24.17	16.03	3.29	13.70	16.70	15.63	8.94
الموجودات الخارجية الصافية	775.94	1310.8	1755.7	2342.4	3119.2	4179.7	5515	7415.5	10247	10886	11997	13922.4	14940	15225.2
معدل نمو الموجودات الخارجية الصافية	68.97	68.93	33.94	33.41	33.16	34.00	31.94	34.46	38.18	06.23	10.20	16.05	7.30	01.90

الوحدة: مليار دج

المصدر: البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات

المتاحات النقدية M1: وهي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية + التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة) الكتل النقدية M2: وهي تضم M1 والتوظيفات السائلة قصيرة الأجل المسيرة من طرف البنوك والخزينة).

من خلال ملاحظة معدلات التضخم الموضحة في الجدول أعلاه يمكن استنتاج الآتي:

- سجل معدل التضخم لسنة 2000 أدنى مستوى له في الجزائر منذ الاستقلال، وذلك راجع إلى اتباع سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية صارمة مسّت تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة ورفعها إلى مستويات قياسية، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وبالتالي التحكم في أخطار التضخم.
- سجل معدل التضخم في بداية سنة 2001 ارتفاعاً ملحوظاً، وذلك عائد إلى نمو في المجاميع النقدية (M1 - M2) بسبب نمو قيمة الموجودات الصافية، حيث تم ضخ كتلة نقدية إضافية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأته الدولة. وكذا ارتفاع الأجور، كما تم ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة رسميتها.
- أما في سنة 2002 نجد أنه حصل انخفاض في معدل التضخم إلى 1.4 بسبب انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30% الأمر الذي يعود إلى السياسة النقدية المتبعة، حيث تم اعتماد سياسة صارمة لمراقبة تطور كتلة السيولة المصرفية.

2009 ليصل إلى 5.34% ومرد ذلك هو تداعيات الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض كبير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وبما أن صادرات الجزائر أغلبها موقومة بالدولار وأكثر من 55% من وارداتها متأتية من الاتحاد الأوروبي؛ أي مقومة بالأورو وبالتالي فإن هذا الفارق يكلف الخزينة خسارة كبيرة ويؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة من أوروبا. وبالتالي فالتضخم هنا أيضا في أغلبه تضخم مستورد.

- انخفض معدل التضخم في سنة 2010 حيث وصل إلى 3.91% وهو ضمن الهدف المستهدف ويعود ذلك في الأساس إلى بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، إلا أن الزيادات الكبيرة في الأجور منذ سنة 2011 و2012 وخاصة دفع مستحقات للعديد من القطاعات بأثر رجعي (وصلت إلى مستحقات ثلاث سنوات) أدى إلى ارتفاع كبير في القدرة الشرائية الأمر الذي لم يقابله أي زيادة في الإنتاج، وبالتالي حدثت صدمة تضخمية لم يستطع البنك المركزي تداركها مما أوصل معدل التضخم لسنة 2012 إلى 8.9% بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، وأكد خبراء في صندوق النقد الدولي أن هذه صدمة عابرة خاصة أن البنك المركزي اتخذ كل التدابير اللازمة لتخفيض معدل التضخم، وذلك بإدخال أداة جديدة حيز التنفيذ وهي أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة 1.50% حتى يتم تعزيز امتصاص السيولة المشتقة لدى المصارف (بنك الجزائر، 21 أكتوبر 2013، ص 10) الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل التضخم في سنة 2013 إلى 3.26%.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال تحليل معدل التضخم في الجزائر هو أنه من الصعب على البنك المركزي أن يحافظ على استقراره، وذلك لأنه يتأثر دائما بالأسعار العالمية وبأسعار الصرف، بالإضافة إلى زيادة النفقات الدائم للدولة لبناء البنية التحتية، وهذا ما يعقد مهمة البنك المركزي.

المحور الثالث: استهداف التضخم في الجزائر بين الواقع والتطبيق

يتطلب استهداف التضخم العديد من الآليات والضوابط حتى يتم تطبيقها على أرض الواقع.

◀ أولاً: استهداف التضخم في الجزائر

تعتمد سياسة استهداف التضخم في الأساس على مبدأ الإعلان المسبق من طرف السلطة النقدية بتحديد معدل معين تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقه وذلك خلال فترة زمنية معينة، لكن في الجزائر نلاحظ أن قانون 90/10 الخاص بالنقد والقرض لم يتضمن في مواده أي صيغة خاصة باستهداف التضخم، حيث جاء في المادة 55 من قانون 90/10 ما يلي: «تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف وفي توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقة الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد». ويتبين من النص أنه تم تحديد هدف تحقيق نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق التشغيل الأمثل في المقام الأول. أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار

- نلاحظ في سنة 2003 ارتفاعاً في معدل التضخم حيث وصل إلى 2.58، ومرد ذلك الارتفاع في فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 بالمائة، مقابل معدل 25.13 مسجل في سنة 2002، إلا أن الأهم في هذه السنة أن معدل التضخم لم يتجاوز المعدل المستهدف، خاصة وأنه تم اعتماد مبدأ استقرار الأسعار والتحكم في التضخم، من خلال ما صدر في الأمر 03/11 باعتماد استهداف التضخم هدفاً نهائياً للسياسة النقدية. حيث تم تحديد هدف التضخم بنسبة أقل من 03%، الأمر الذي يعد إيجابياً جداً في هذه السنة (2003).

- تجاوز في سنة 2004 معدل التضخم 03% وهو المعدل المستهدف الذي وصل إلى 3.53%، الأمر الذي يؤكد أن الرهان على معدل صغير في الجزائر يعد رهاناً صعباً، مما يبين مدى ضعف السياسة النقدية. ويعود في الأساس هذا الارتفاع إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو والجزائر أغلب دخلها موقوم بالدولار وأغلب وارداتها متأتية من الاتحاد الأوروبي؛ أي مقومة بالأورو، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الواردات وبالتالي ارتفاع نفقات الدولة (تضخم مستورد).

- بالنسبة لسنة 2005 نلاحظ انخفاضاً في معدل التضخم إلى 1.64%، إلا أنه ما لبث وأن ارتفع إلى 2.53% في سنة 2006 بسبب ارتفاع الطلب على العرض وارتفاع الأسعار المستوردة، والمضاربة التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقتنة، وفي هذه السنة ارتفعت أسعار الاستهلاك، وأسعار الإنتاج الصناعي بشكل طفيف (لكصاسي، 5 مارس 2008، ص11)

- وأصل معدل التضخم الارتفاع في سنة 2007؛ فسجل معدل 3.5% بسبب التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ويعود في الأساس هذا الارتفاع إلى ثلاثة عوامل كالتالي: ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج والاستثمار، وارتفاع معدل الكتلة النقدية إلى 24.18% مقارنة بـ 18.60% في 2006، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74% (بنك الجزائر، أكتوبر 2008، ص 06)، ورغم هذا الارتفاع في معدل التضخم مقارنة بسنة 2006، إلا أنه تم تحقيق استراتيجية استهداف التضخم بنجاح.

- نلاحظ ارتفاعاً في معدل التضخم سنة 2008 فوصل إلى 4.86% ومرد ذلك هو الأزمة العالمية التي كان من إفرازاتها ارتفاع معدل التضخم العالمي، حيث احتل التضخم المستورد جزءاً هاماً في تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك على المستوى المحلي، وبالتالي وعلى الرغم من الجهد المتواصل للبنك المركزي (بنك الجزائر) في مجال استرجاع السيولة إلا أن التضخم عن طريق التكاليف في ارتفاع، ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة. ولمحاربة هذا النوع من التضخم، وأصل البنك المركزي تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع إدارة صارمة في تدخلات السياسة النقدية. ورغم كل التدابير إلا أن معدل التضخم وأصل الارتفاع في سنة

(وصل إلى 8.89 %) يؤكد أن عملية استهداف التضخم لا تزال تعاني من العديد من الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحقيق المجال المحدد رغم أن المعدل المستهدف في الحقيقة ليس صغيراً (04% - 05%) (بنك الجزائر، 25 أوت 2010، ص 06).

◀ ثانياً: الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتعزيز استراتيجيتها استهداف التضخم

نجحت الكثير من الدول في تطبيق سياسة استهداف التضخم وذلك من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات والآليات التي أدت إلى نجاح هذه الاستراتيجية، والجزائر بحكم أنها بدأت حديثاً في تطبيق سياسة استهداف التضخم وجب عليها تبني العديد من الإصلاحات.

1. الإعلان عن استهداف التضخم: كما ذكرنا سابقاً فقد قام بنك الجزائر في 2010 الإعلان صراحة وتحديد مجال مستهدف للتضخم (04% - 05%).

2. تحسين مستوى الإطار العملياتي: تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم في المستقبل، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي منذ سنة 2008 إلى تحديث وتعزيز نظام التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية، فقد قام مجلس النقد والقرض في جويلية 2009 بإصدار نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية. وقصد تحسين مستوى الإطار العملياتي للسياسة النقدية، وانسجاماً مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على أثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاماً جديداً في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق فضلاً عن وسائل السياسة النقدية. ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع) بمبادرة من المصارف (بنك الجزائر، 25 أوت 2010، ص 06). الأمر الذي يفسح المجال للإبداع في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر. وبذلك، أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة فائض السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار خاصة في المواد المستورد (تضخم مستورد).

3. تدعيم الإشراف المؤسساتي: قصد تعزيز الإشراف المؤسساتي للبنك المركزي، إذ قام بنك الجزائر في سنة 2010 بتعزيز الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعاً للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03 - 11، المتعلق بالنقد والقرض، ويعطي هذا الإرساء القانوني لبنك الجزائر مهمة استقرار الأسعار، وتضمن أحكاماً قانونية جديدة تهدف إلى تحكّم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية (بنك الجزائر، 2012، ص 08)

العملة خارجياً فقد جعل في المقام الثاني.

وجاءت خلاصة الأمر 03 / 11 كما يلي: « إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشرات أسعار المستهلك»، حيث في تقرير البنك المركزي لسنة 2003 نجد أنه حمل في تقريره هدفاً استدلالياً محدداً كما يلي: « إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار على المدى المتوسط: أي نسبة التضخم تقل عن 03 %، وأمكن بلوغها سنة 2003...» كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر انتهجت منذ 2003 منهجاً لتطبيق السياسة النقدية، واستهداف نسبة التضخم لا تزيد عن 03 % كما جاء في التقرير.

إلا أن المشكل الذي طرحه الإعلان عن معدل تضخم أقل من 03 % في ذلك الظرف الذي تميز بحدّة البطالة وتدهور القدرة الشرائية، هو مدى إمكانية المحافظة على هذا المعدل. فقد كان الرهان صعباً للغاية حيث شهدت بالفعل سنة 2004 اختراقاً لهذا المعدل حيث وصل معدل التضخم إلى 3.56 %.

كما سمحت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال 2007 بتحقيق استراتيجية هدف التضخم بنجاح، بمعدل تضخم يساوي 3.5 %، وعلى أساس متوسط سنوي فإن صعود التضخم في 2008 شكّل صدمة بالنسبة لاستقرار الأسعار في المدى المتوسط، بالنظر إلى عودة التضخم على الصعيد العالمي (بنك الجزائر، أكتوبر 2008، ص 19). إضافة إلى ذلك، فإن الانتعاش الجوهري في التوسع النقدي أصبح يسهم في إحداث التوترات التضخمية. حيث بلغ متوسط التضخم السنوي 4.86 % في سنة 2008.

لقد أدى الارتفاع المستمر في التضخم خاصة سنة 2009 الذي وصل إلى 5.74 % إلى تطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009، وتمثل في نموذج توقع تضخم لأجل قصير يستجيب لانفعال رؤية مستقبلية، لغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لأفق سنة واحدة. على سبيل المثال، لم يتعد فارق توقع المتوسط السنوي للتضخم نهاية سنة 2010 المنجز في سبتمبر 2010 بـ 0.14 % نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء لشهر ديسمبر (3.91 %) . وبالتالي بقي متوسط التضخم قريباً من التوقعات قصيرة الأجل. ويعد هذا المعدل للتضخم متراجعا مقارنة مع الارتفاع الذي ميز سنة 2009 (5.74 %) بتناغم مع هدف التضخم المحدد من قبل مجلس النقد والقرض (04 % + أو - نقطة واحدة) بموجب سنة 2010. كهدف ضمنى للسياسة النقدية (بنك الجزائر، 2012، ص 08).

على الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الجزائر، تلعب السياسة النقدية دوراً نشطاً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، رغم أن هدف التضخم، كهدف صريح للسياسة النقدية، كان قد تمت إقامته في أوت 2010، وعليه فإن دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة، المدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف. إلا أن الارتفاع الكبير في معدل التضخم سنة 2012

انخفاض معدلات الادخار في الجزائر بسبب ضعف، أو انعدام الثقة بين المدخرين والبنوك.

رغم أن البنك المركزي بدأ في تقديم تقارير عن الوضعية النقدية والمالية إلا أن هناك الكثير من الإحصائيات تبقى مجهولة مثلا فيما يخص احتياطي الصرف في الجزائر الذي تجاوز الـ 180 مليار دولار، ولا توجد أي تقارير تبين كيفية الاحتفاظ به (سلة العملات)، رغم أن صندوق النقد الدولي طلب من الجزائر أكثر من مرة الإفصاح عن سلة عملات الاحتياطي، مع العلم أن آخر إفصاح عن هيكل سلة العملات للجزائر كان في سنة 1994، ومنذ ذلك الوقت وصندوق النقد الدولي يطالب الجزائر بإعطاء تفصيلات إلا أنه لم يستجب

5. استقلالية البنك المركزي: تقتضي الاستقلالية حرية وامتلاك البنك المركزي قرار ووضع وتنفيذ السياسة النقدية وطرح الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف. ولعل هذا يطرح لنا إشكالية حول مسألة البنك المركزي، والجواب أن الاستقلالية لا تعني عدم المسؤولية، إذ يمكن له أن يكون مسؤولا أمام أي جهة كانت مالية أو قضائية أو تشريعية للاطلاع على نشاطه والتأكد من مطابقة أعماله للقوانين.

أ. الاستقلالية في ظل قانون 90/10: اعتبر القانون 90 – 10 أن البنك المركزي الجزائري (أصبح البنك المركزي الجزائري منذ صدور القانون 90/10 يتعامل مع غيره تحت اسم بنك الجزائر) مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المادة 11 من قانون النقد والقروض 90/10 المؤرخ في 14/10/90، المتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية رقم 18)، فأصبح بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتبارها تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88/01 المؤرخ في 11 جانفي والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا (لطرش، 2003، ص 200).

وتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 90/10 فيما يلي: (مجدوب، 2006، ص 13)

- يقوم بتنظيم التداول النقدي، وتسيير ومراقبة منح الائتمان، وتسيير المديونية الخارجية، ومراقبة تنظيم سوق الصرف.

- كما أن له الحق في احتكار الإصدار النقدي الذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.

- يستطيع القيام بعمليات البيع والشراء جميعا، والرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية، كما تستطيع الشركات أن تفتح لديها حسابا بالعملة الصعبة.

- يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية.

ويأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية بهدف ضمان التقارب بين أعمال الإشراف والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، كما واصل بنك الجزائر في مشروع عصرنة مهنة الإشراف القائمة على المخاطر. وتدخل هذه العملية في إطار تعزيز عمليات الوقاية التي تهدف إلى ترسيخ أقوى لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر. وقد تم تطبيق هذا المشروع فعليا على مستوى البنوك خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011 كمرحلة قيادية.

يهدف هذا النظام الجديد إلى تعزيز القدرة على الكشف المبكر، والإنذار المبكر، و تفضيل الجانب التنبؤي للرقابة. إن الكشف عن الأعراض المنذرة لفشل محتمل لأي بنك أو مؤسسة مالية في وضعية صعبة يعد ضروريا لضمان استقرار النظام المالي وحماية المودعين. كما يسمح هذا النظام الجديد برد فعل سريع من طرف سلطة الإشراف، واتخاذ الإجراءات والتصحيحات الملائمة للتكفل بالصعوبات التي قد تواجهها الهيئة المالية.

هذا ويسمح هذا الجانب الجديد من النظام الكامن في التنبؤ بالمخاطر لهيئات الإشراف من التقليل المحسوس في تكلفة الإشراف من خلال استيعاب أفضل لطبيعة المخاطر الخاصة بكل هيئة مالية خاضعة للرقابة، واستهداف تلك التي تواجه صعوبات باستعمال عقلائي لموارد الإشراف. وهذا يسمح بالتمييز السريع بين الهيئات المالية السليمة من تلك التي تواجه صعوبات.

كما تم تعزيز بنك الجزائر بصلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية. وعليه، فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف. وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية. في هذا الإطار، عزز بنك الجزائر قدرته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية.

تقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر، من جهتها، بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية في أحد عشر (11) مؤشرا مسماة «مؤشرات دنيا»، مع استهداف المؤشرات الأخرى والمسماة «مؤشرات مقترحة». ففي سنة 2010 أعطيت أهمية خاصة للتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي والمالي خاصة بواسطة اختبارات الصلابة (بنك الجزائر، 2012، ص 09).

4. محاولة تحقيق الشفافية: لتحقيق الشفافية والمصادقية شرع بنك الجزائر منذ 2008 بإعطاء تقارير دورية عن معدلات التضخم وعن كل المؤشرات المالية، كما تم إعطاء تقرير سنوي للمجلس الشعبي، إلا أنه ورغم إعطاء هذه التقارير، إلا أن عامل الثقة لا يزال غائبا بين الجمهور والبنك المركزي وذلك بسبب الخروقات التي حصلت في المجال البنكي خاصة بعد فضيحة الخليفة التي أخذت تصریحها من البنك المركزي ولم يعط البنك المركزي أي معلومات عنها ولم يتم مراقبتها بشكل فعلي حتى أفلست وضاعت أموال المودعين، وثقة الجمهور. ودليل ذلك هو

الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف»، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

- من حيث درجة تدخل الحكومة: يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد. كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابياً على ميزان المدفوعات، وحركات الأسعار، ووضعيات المالية العامة، وكل ما يراه مهماً لتطوير الاقتصاد. ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمدّه بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضع الاقتصادي للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. كما يعهد لبنك الجزائر أيضاً: (Articles 36 et 37, 03 - 11 du 26 août 2003)

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج، وهو من يمنح القبول عليها إلا إذا تعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها.

- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية تجاه الخارج وبلغها إلى وزارة المالية.

- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.

- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة، فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.

ورغم ذلك فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة. (Article 63, 03 - 11 du 26 août 2003)

- من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، (Article 62, 03 - 11 du 26 août 2003) للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و 5 من القانون نفسه.

- يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية.

- يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض.

- يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.

- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطها.

- وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.

- من حيث مساءلة البنك: حدد القانون نقاطاً عديدة لذلك، منها ما تعلق بالسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.

- يمنح البنك المركزي قروضاً للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، أو عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقاً.

- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تفادياً للإصدار النقدي الزائد.

ورغم أن قانون 90 - 10 أعطى العديد من الصلاحيات للبنك المركزي إلا أنها بقيت فقط مجرد قوانين ولم تطبق على أرض الواقع، فمثلاً المادة 78 من قانون النقد والقرض والتي تنص على إمكانية منح البنك المركزي للخزينة تسبيقات سنوية لا تتعدى 10 بالمائة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة من خلال السنة المالية السابقة، أما في الواقع وعلى سبيل المثال فإن النسبة بلغت في بعض السنوات 51%. الأمر الذي يؤكد أن الاستقلالية ليست فقط في القوانين والمراسيم بل في التطبيق.

ب. واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 03 - 11: إن معرفة القوانين التي حكمت تأسيس البنك الجزائري وتحديد مهامه ابتداءً من القانون 62 - 144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي، ثم الإصلاح المالي سنة 1971، وصولاً إلى القانون 86 - 12 الذي أعاد بعض صلاحيات البنك المركزي، والذي كان محدوداً ولم يساير الأوضاع لذلك تم تعديله بموجب القانون 88 - 06 الذي عد خطوة في طريق الإصلاحات تم توسيعها بموجب القانون 90 - 10 الذي سبق وأن حددنا معالمه سابقاً وأخيراً جاء التعديل سنة 2001 الذي أتبع بالأمر 03 - 11 الصادر سنة 2003 والذي سيكُون محل تحليلنا: (قويدر، 2004، ص 61 - 65)

- من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده ثلاثة نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى (Articles 14, 15, 03 - 11 du 26 août 2003)، أما مهامه فتتمثل في: (Article 16, 17, 03 - 11 du 26 août 2003)

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية.

- يُمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية.

- ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته.

- يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة.

- يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.

- من حيث إدارة السياسة النقدية: يُعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن: (Articles 35, 03 - 11 du 26 août 2003) " بنك الجزائر تتعلّق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثاً عن

والشفافية.

2. يمكن أن تنجح الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم إذا طورت نظامها المالي وأسواقها المالية، وقلصت من نسبة التبعية للخارج.

3. تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، الأمر الذي يحتم على البنك المركزي إنشاء بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما ينبغي عليه أن يصدر تقارير دورية وبيانات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها علاقة بمعدل التضخم.

4. ينبغي على البنك المركزي تعزيز الشفافية بتكثيف الاتصالات بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيقها، مما يسمح للوحدات الاقتصادية باتخاذ قراراتها في جو من الشفافية والثقة المستدامة.

5. ضرورة إحداث إصلاحات وتعديلات على أدوات السياسة النقدية، خاصة إذا لم تتمكن الأدوات المستخدمة من تحقيق أهدافها، وذلك حسب الوضع الاقتصادي؛ لأن الأوضاع الاقتصادية تتميز بالتغير الدائم والمستمر، خاصة أن الجزائر تعتمد فقط على الدخل الريعية وهو ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

6. تحديد هدف وحيد يتمثل في معدل رقمي أو مدى مستهدف، فلا يمكن أن تستهدف السلطة النقدية استهدافات اسمية عديدة مثل سعر الصرف ومعدل التضخم، ذلك لأن استهداف أكثر من هدف يؤدي في العديد من الأحيان إلى تعارض في النتائج، الأمر الذي يجب أن تتفطن له السلطة النقدية في الجزائر؛ لأنه لا يوجد استهداف صريح جداً في الجزائر لهدف وحيد وهو سعر الصرف، فكما رأينا فقد حددت أن الهدف الأساسي في سنة 2010 هو التضخم، لكن هناك أهدافاً أخرى فرعية.

7. يعد مشكل التأخر الزمني بين تطبيق أدوات السياسة وتأثيرها في معدل التضخم من التحديات الكبيرة التي تواجه البنك المركزي خاصة أن الجزائر تعاني بالدرجة الأولى من التضخم المستورد.

8. تعظيم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، و ضرورة أن تلتف السياسات المالية والنقدية والتجارية، حول الهدف الأساسي، وهو استهداف التضخم بحيث يكون خفض عجز الموازنة من أهم الأولويات.

9. ليس من الضرورة أن يكون للبنك المركزي استقلالية في تحديد الهدف، لكن لابد من استقلاله من حيث التشغيل لتطبيق إطار استهداف التضخم. كما أن الاستقلالية القانونية وحدها لا تكفي إذا لم يتبعها التزام بهذه القوانين والمراسم.

10. إن استهداف التضخم يسهم في الحد من التقلبات في التضخم، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار، حيث يستطيع المستثمر المحلي والأجنبي التنبؤ بالسياسات النقدية المستقبلية التي ستطبقها الدولة، وبالتالي اتخاذ قرارات على أساس التقرير التي

إن صدور الأمر 03 - 11 أظهر تراجعاً واضحاً على مستوى مؤشرات استقلالية السلطة النقدية، وذلك من خلال تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر، والتي كانت محل جدل بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها في ظل قانون 10 / 90، ومن جهة أخرى يهدف التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة، الأمر الذي فرضته الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري. كما تم التوقيع على نص تنظيمي حمل الرقم 01 - 07 المؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلّق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث يطلع بنك الجزائر بإجراء رقابة بعدية بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام.

كما أنه تم اتخاذ تدابير جديدة صدرت في سنة 2010 والتي عززت دور بنك الجزائر في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، ومنحته صلاحيات أوسع للسهر على الاستقرار المالي وأمن وصلاية النظام المصرفي، وذلك للقدرة على تحقيق استراتيجية استهداف التضخم.

ثالثاً: عوائق وصعوبات ومتطلبات استهداف التضخم في الجزائر

مما لا شك فيه أن سياسة استهداف التضخم تحتاج إلى العديد من الآليات والقوانين الصارمة حتى يتمكن البنك المركزي من الوصول إلى المعدل أو المجال المستهدف. والجزائر - كما ذكرنا - حاولت أن تحقق هذه الآليات وأن تصيغ هذه القوانين، إلا أنه دائماً توجّد العديد من الصعوبات منها:

- عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة.

- غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية.

- عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.

- تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية والصناعية والفلاحية، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة، خاصة حيال التضخم المستورد.

- ضعف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في معدل التضخم، خاصة جراء ارتفاع النفقات وزيادة الأجور.

- غياب سوق مالي نشط من شأنه تسهيل مهمة استرجاع السيولة بالنسبة للبنك المركزي، وذلك لأن البورصة الجزائرية لا تعدو كونها اسم وهيكل فقط.

الاستنتاجات والتوصيات

1. لتطبيق سياسة استهداف التضخم لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية، واستحداث عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصادقية

المصادر والمراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

1. بحوصي مجدوب، 2006: استقلالية البنك المركزي بين قانون 90/10 والأمر 03/11، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المنعقد يومي 24 - 25 أفريل 2006، المركز الجامعي بشار، الجزائر.
2. بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، شتاء 2008: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 42 - 41، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر.
3. بنك الجزائر، أكتوبر 2008: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ البنك المركزي الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني.
4. بنك الجزائر، 25 أوت 2010: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 عرض التقرير السنوي 2010 من طوف محافظ بنك الجزائر.
5. بنك الجزائر، 2012: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي.
6. بنك الجزائر، 21 أكتوبر 2013: الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني.
7. الطاهر لطرش، 2003: تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
8. يوسف عثمان إدريس، سبتمبر 2008: نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة المصرفي، تصدر عن بنك السودان المركزي، العدد 49.
9. عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، 2004: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق -، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات -، يومي 14 - 15 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
10. محمد لكصاسي (محافظ البنك المركزي)، 5 مارس 2008: جريدة الخبر اليومية.
11. رانيا عبد المنعم المشاط، 2012: السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم في مصر، مجلة بنوك وأعمال، تصدر عن المعهد المصري المصرفي، العدد 1 أكتوبر - ديسمبر 2012، القاهرة، مصر.
12. شرفق سمير وقحام وهيبة، 2011: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسة النقدية والمؤسسات الدولية يومي 09 - 10 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

ينشرها البنك المركزي، ويمتد الانعكاس إلى قرارات المستهلكين لاتخاذ قرارات سواء بالادخار أو الاستهلاك، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

11. يتطلب النجاح في استراتيجية استهداف التضخم بالنسبة للجزائر، وكل الدول النامية معالجة التشوهات في الأسعار، وزيادة الرقابة على الأسعار، والتصدي للممارسات الاحتكارية، والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

من خلال الدراسات السابقة وتتبع مسار معدل التضخم في العديد من الدول نجد أن العديد من الدول قد نجحت في تطبيق سياسة استهداف التضخم على غرار الجزائر، وهذا راجع بالأساس إلى أن هذه الدول وفرت الظروف الاقتصادية المطلوبة للتحكم في التضخم، وذلك بزيادة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى، وكذلك منح استقلالية حقيقية للبنك المركزي، كما لوحظ أن العديد من الدول مثل مصر والسودان ترغب في تطبيق سياسة استهداف التضخم، إلا أنها لم تطبقها فعلياً، لأنهم يدركون أن عدم توفر الشروط المناسبة لذلك سيؤدي بالضرورة إلى فشل هذه السياسة، وهذا ما لم تقم به الجزائر، إذ نجد أن هناك تسرعاً في محاولة تحديد سقف محدد للتضخم، مع علم القائمين على هذه السياسة أن عدم توفر الشروط المناسبة لتطبيق سياسة استهداف التضخم سيؤدي حتماً إلى الفشل، خاصة على المدى الطويل، وذلك لأن الإبقاء على مستويات متقاربة وصغيرة في معدلات التضخم يتطلب أن يكون الاقتصاد أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية.

وفي النهاية يمكن القول إن السياسة النقدية ليست وحدها المسؤولة عن تطبيق استراتيجية استهداف التضخم، بل يتطلب التحكم في معدلات التضخم تصافر كل السياسات الاقتصادية، ومعالجة كل التشوهات والاختلالات الاقتصادية وتحديد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى رفع معدلات التضخم، إذ نجد أن التضخم في الجزائر في أغلبه عبارة عن تضخم مستورد ناتج عن تغير في أسعار الصرف وأسعار السلع في الأسواق العالمية، الأمر الذي لا تستطيع السياسة النقدية التحكم به، حيث يتطلب مثل هذا الوضع قيام الدولة بتخفيض قيمة الصادرات ورفع معدلات الاستثمار وترشيد النفقات، وذلك بدعم من كل السياسات الاقتصادية، وهذا ما جعل وكيل البنك المركزي المصري «رانيا المشاط» تطالب بإدراج سياسة استهداف التضخم في الدستور، وتحميل كل السياسات مهمة تخفيض معدل التضخم.

13. يوسف عثمان إدريس، 2008: نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة المصرفي، تصدر عن بنك السودان المركزي، العدد 49 سبتمبر 2008، السودان.

14. لودفيج سودر لينغ، 19 أكتوبر 2003: استهداف التضخم، ندوة المعهد المصرفي المصري.

[www. ebi. gov. eg/consulter Le09/ 04/ 2014](http://www.ebi.gov.eg/consulter/Le09/04/2014)

15. التوني، ناجي، جوان 2002: استهداف التضخم والسياسة النقدية، المعهد العربي للتخطيط، إصدارات جسر التنمية، العدد 06، الكويت.

[http:// www. arab - api. org/ images/ publication/ pdfs/ 111/ 111_ develop_ bridge6. pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/111/111_develop_bridge6.pdf) consulter Le 09/ 09/ 2014

16. ستيفلitz جوزيف، الإخفاق في استهداف التضخم، ترجمة مایسة كامل، [http:// www. project - syndicate. org/ commentary/ the - failure - of - inflation - targeting/ arabic](http://www.project-syndicate.org/commentary/the-failure-of-inflation-targeting-arabic) consulter Le 12/ 04/ 2014

ثانياً - المراجع الأجنبية

1. Articles 14,15 de l'ordonnance n : 03 - 11 du 26 août 2003 relative a la monnaie et au crédit
2. Article 16, 17de l'ordonnance n : 03 - 11 du 26 août 2003 relative a la monnaie et au crédit
3. Articles 35,L'ordonnance n : 03 - 11 du 26 août 2003 relative a la monnaie et au crédit
4. Articles 36 et 37 de l'ordonnance n : 03 - 11 du 26 août 2003 relative a la monnaie et au crédit
5. Article 62 de l'ordonnance n : 03 - 11 du 26 août 2003 relative a la monnaie et au crédit
6. Article 63 de l'ordonnance n : 03 - 11 du 26 août 2003 relative a la monnaie et au crédit
7. Eser Tutar: inflation targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy. [http:// scholarlib. vt. edu/ theses/ available/ etd. 080/ 2002 - 110233/ unrestricted/ thesis. pdf](http://scholarlib.vt.edu/theses/available/etd.080/2002-110233/unrestricted/thesis.pdf) consulter Le09/ 04/ 2014
8. Inflation Targeting: Holding the Line [http:// www. imf. org/ external/ pubs/ ft/ fandd/ basics/ target. htm](http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/target.htm)
9. Kenneth N. Kuttner. Asnapshot of inflation targeting its Adolescence. [http:// www. frbsf. org/ our - district/ press/ presidents - speeches/ williams - speeches/ 2014/ october/ inflation - targeting - global - financial - crisis/ SARB - 2014 - Williams_Web_PDF - final. pdf](http://www.frbsf.org/our-district/press/presidents-speeches/williams-speeches/2014/october/inflation-targeting-global-financial-crisis/SARB-2014-Williams_Web_PDF-final.pdf) consulter Le 09/ 04/ 2014

فساد الشاهد الشعريّ النحويّ في كتب الخلاف النحويّ شاهد العامل في رفع الاسم بعد (لولا) أنموذجاً *

د. طارق إبراهيم الزيادات **

أ. د. عبد القادر مرعي بني بكر ***

* تاريخ التسليم: 2014 / 12 / 28م، تاريخ القبول: 2015 / 5 / 25م.
** أستاذ مساعد/ محاضر غير متفرغ في مركز اللغات - جامعة اليرموك/ الأردن.
*** أستاذ دكتور / جامعة اليرموك/ الأردن.

“Failure of Poetic Syntactic Evidence in the Syntactic Controversy books: The Factor Evidence of the Noun. Marked by the Nominative Case. after the Word “لولا” (lawlā) as a Model

Abstract:

This research discusses the nouns which are marked by the nominative case when they are preceded by the word “لولا” (lawlā) in the books of syntactic controversies. It also sheds light on the items of poetic evidence by subjecting it to the standards of argumentation through the items of poetic evidence. Then, the research explains the reason why such items of evidence are not compatible with the argumentation, whether through the ignorance of the addressee, the multiplicity of the attributive form (al - nisbah) , the multiplicity of narration or other reasons. After researching, it appeared that six of the issue’s eight items of evidence cannot be invoked, including five items of evidence in the book: “al’insaf fi masā’il alkhilāf” (Equity in Controversy Issues) , and one item of evidence exclusively mentioned in Al Akbari’s “altabyīn ‘an mathāhib alnahwiyyīn: al basriyyīn wal kūfiyyīn” (Explanation of Grammarians)

Doctrines: Albesrien and Alkufin).

ملخص:

يتناول البحث العامل في رفع الاسم بعد (لولا) في كتب الخلاف النحوي، ويسلط الضوء على الشواهد الشعرية بإخضاعها لمعايير الاحتجاج بالشاهد الشعري، ثم يبين علة عدم ملاءمتها لذلك، سواء أكان في جهل القائل أم تعدد النسبة أم تعدد الرواية أم غيرها من الأسباب. وبعد البحث، تبين أن ستة من شواهد المسألة الثمانية لا يحتج بها، منها خمسة شواهد في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وشاهد واحد تفرد بذكره العكبري في كتابه «التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين».

مقدمة:

الشعرية حتى تنسجم مع ما يذهبون إليه، دون اعتبار منهم لرواية الشاعر المثبتة في ديوانه، والأدلة على ذلك كثيرة، من ذلك الشاعر المشهور في كتب النحاة، وهو منسوب للأعشى: (من الخفيف)

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ (9)

فقد استشهد به الأنباري في معرض رده على الكوفيين عندما قالوا بضعف الأحرف الناسخة في العمل، ولكن الرواية الثابتة في ديوان الشاعر تخلو من الحرف الناسخ، وهي: (من الخفيف)

مَنْ يَلْمَنِي عَلَى بَنِي ابْنَةِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ (10)

● المعيار الرابع: ألا يحتمل الشاعر غير وجه من التأويل، فإذا كان مجالاً للتأويل على وجه غير الوجه الذي استشهد به عليه سقط من الاحتجاج، قال أبو حيان: "إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال" (11)، وقد أسقط الأنباري الشاعر الذي احتج به الكوفيون على جواز ترك التأكيد بالضمير المنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له عند أمن اللبس، وهو منسوب للأعشى الكبير: (من الطويل)

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ... وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقٌ (12)

وقال: "فلا حجة لهم فيه؛ لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف والتقدير فيه (لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه). وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية، فقد سقط الاحتجاج به" (13).

■ الشواهد غير الملائمة للاحتجاج بها في الاسم المرفوع بعد (لولا)

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الاسم المرفوع بعد (لولا)؛ فذهب البصريون إلى أن عامل الرفع عامل معنوي، وهو الابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها؛ لأنها نابت عن فعل محذوف إن ظهر رفع الاسم، فجملة (لولا زيد لأكرمك) تُقدَّر بـ (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمك)؛ فحذف الفعل؛ طلباً للخفة، وزيدت (لا) على (لو) فصارت بمنزلة حرف كلمة واحدة، هي (لولا) (14)، وصار هذا بمنزلة قولهم: "أما أنت منطلقاً، انطلقت معك".

الشاهد الأول: (من البسيط)

أَبَا خَرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ (15)

وهو من شواهد الكوفيين، أرادوا أن يستدلوا منه على أن (لولا) حرف ناب عن فعل محذوف، وموطن الشاعر فيه، قوله: "أما أنت ذَا نَفْرٍ" وأصل التركيب "أَنْ كُنْتَ ذَا نَفْرٍ" حيث حذف الفعل الناقص (كان) وزاد "ما" على (أَنْ) عوضاً عن الفعل، ومن ثم أدغمت نون (أَنْ) بميم (ما) لتقارب مخرجيهما (16).

دراسة الشاهد:

♦ أولاً: من حيث نسبه؛ وهو أول ما يُنظر إليه عند إرادة الحكم على الشاهد؛ لأنه الأساس الذي نطلق منه لإطلاق أحكام حاسمة على الشاهد؛ فهذا الشاهد منسوب للعباس بن مرداس (17)، وهو شاعر مخضرم يُحتج بشعره (18)، ولكنه منسوب، أيضاً، لمالك بن ربيعة العامري (19). ولكنها نسبة غير دقيقة؛ لأن البيت

تمثل الشواهد الشعرية قيمة كبرى في ميدان النحو العربي بوصفها نموذجاً للغة العالية، ومن أجل ذلك، كانت حاجة العلماء إليها كبيرة؛ لاستنباط القواعد النحوية، وضبط اللسان العربي من الوقوع في اللحن. وحتى يضمنوا سلامة القاعدة النحوية اعتمدوا معايير خاصة بالشعر؛ ليكون نموذجاً فصيحاً للغة العربية، وممثلاً للواقع اللغوي الذي يسعون إلى تثبيته وحفظه من أي مظهر من مظاهر الحضرية التي تفسد اللغة، ثم صاروا يطبقون هذه المعايير على المجموع اللغوي من الشعر الذي تحصل لهم من أسلافهم القدماء، فما طابق شروطهم احتجوا به، وما خالفها - ولو بشرط واحد - طرحوه دون أن يعيروه كبير اهتمام، وأطلقوا عليه أحكاماً تعبر عن رفضهم إياه، كقولهم: شاذ، ولا يحتج به، ونادر، وقليل...، ولكن التزامهم بهذه المعايير لم يكن صارماً، فظهر ذلك في تناقض مواقفهم في كل معيار، وفي ما يأتي البيان:

● المعيار الأول: أن يُعرف قائل البيت؛ فالشاهد الذي لا يُعرف قائله لا يحتج به عند جمهور النحاة؛ مخافة أن يكون البيت مصنوعاً أو لمولود أو لمن لا يوثق بروايته (1)، ولكن سيبويه، مثلاً، لم يكن يقيم وزناً لمعرفة صاحب الشاهد، ربما لأن رايه ثقة، أو لأنه قادر على معرفة الشاهد السليم من غيره. وما جاء من نسبة لشواهد سيبويه كان من صنع الجرمي، يقول "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها، وأما الخمسون فلم أعرف قائلها" (2). وكذلك المبرد أبطل ما أبطل من شواهد الكوفيين لعدم نسبتها إلى صاحبها، ولكنه في الوقت نفسه أورد أبياتاً بلا نسبة في المقتضب، قال محقق كتابه: "وكان في القليل ينسب الشعر لقائله" (3)، ما يدلنا على أن معايير أخرى غير التي وضعها النحاة كانت تتحكم في إبطال الشاهد كالخلاف النحوي والعصبية... (4).

● المعيار الثاني: ألا تتعدد روايات الشاهد، فالشاهد قد يذكر بغير رواية سواء أكان ذلك بفعل الشاعر نفسه، أم بفعل الراوي، أم بفعل تعدد الرواة للبيت الواحد، فقد كان لكل شاعر راوٍ ينقل شعره ويرويها؛ فالحطيئة كان راوي زهير، وزهير راوي أوس بن حجر، وهدبة بن خثرم راوي الحطيئة، وجميل راوي هدبة (5)، وهكذا تتعدد روايات الشاهد. والمطلع على كتاب سيبويه - مثلاً - يجد أنه لا يقيم وزناً لتعدد روايات الشاهد الواحد؛ فقد استشهد بشواهد تعددت رواياتها، من ذلك: (الوافر)

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعري رقابا
فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا (6)

● المعيار الثالث: ألا يكون مصنوعاً؛ فالشاهد قد يتعرض لتحريف النحاة؛ لينسجم ومذاهبهم، قال الخليل: "إن النحارير (7) ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيث" (8). ومع تعدد المدارس النحوية واختلاف المذاهب والآراء، وجد النحاة في الشواهد الشعرية المنقذ لهم في حلقات الجدل؛ لإثبات الرأي وإقامة الحجة على الخصم، إن جاز التعبير، وبلغ من حرصهم على ذلك أن صاروا يحرفون في الشواهد

مروي في ديوان العباس بن مرداس فقط.

♦ ثانياً: من حيث تعدد روايته؛ فقد وردت ثلاث روايات أخرى للشاهد تضمنت تغييراً مؤثراً في موطن الشاهد:

- الأولى:

أبا خراشة أما كنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع (20)
- الثانية:

أبا خراشة أما كنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع (21)
- الثالثة:

أبا خباشة أما كنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع (22)

والمتمم في هذه الروايات يجد أنها اشتركت في ذكر الفعل الذي استشهد الكوفيون على حذفه والتعويض عنه بالحرف، ولكنها اختلفت في أن الرواية الأولى هي الأوثق؛ لأنها ثابتة في ديوان الشاعر. وقد تنبه لذلك رمضان عبد التواب بقوله: "ويبدو أن هذه المسألة، مبنية على تحريف وقع في بيت العباس بن مرداس السلمي، وهو البيت الوحيد الصحيح النسبة، بين شاهدي هذه المسألة؛ لأن البيت الثاني يروي بلا نسبة، كما أنه يحتوي على عبارات إسلامية ظاهرة، مما يدل على أنه مصنوع بعد وضع القاعدة وعلى ضوئها. وهذا يعني أن المسألة لا وجود لها في اللغة العربية أصلاً، وأن النحاة وعلى رأسهم سيبويه أو شيوخه، قد وقعوا في التحريف في بيت العباس بن مرداس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى، وأن صواب رواية البيت:

أبا خراشة إما كنت ذا نفر... فإن قومي لم تأكلهم الضبع (23).

ويبدو أنه اعتمد على رواية ديوان الشاعر؛ ليقرر بأن العربية تخلو من المسألة التي جاء عليها الشاهد، وأن الشاهد المشهور في كتب النحاة قد تعرض للتحريف من قبلهم؛ أي أنه شاهد مصنوع. والمسألة، هنا، في غاية الأهمية؛ إذ إن شهرة الشاهد أمر غير كاف ليكون ملائماً للاحتجاج به؛ فالشاهد السابق قد استشهد به في كثير من المصادر (24) على الرغم من أنه مصنوع، ولم يعثر الباحث على من أشار إلى صناعته إلا علي محمد فاخر - في تتبعه للشواهد المصنوعة - وكان اعتماده على رواية الديوان ليحكم بذلك، ولم يلتفت إلى شهرته (25).

إذن، فالشاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين: لتعدد رواياته، ولتعرضه للصناعة النحوية.

الشاهد الثاني: (من البسيط)

لا در درك إني قد رميتهم لولا حذت ولا عذري لمحدود (26)
وهو من شواهد البصريين، فقد استشهدوا به على أن (لولا)

لا ترفع الاسم بعدها، بدليل دخولها على الفعل، وذلك في قول الشاعر: "لولا حذت..."; أي أنها غير مختصة بالدخول على الأسماء (27)، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً.

دراسة الشاهد:

♦ أولاً: من حيث نسبه؛ الشاهد منسوب للجموح الظفري الهذلي (28)، ولراشد بن عبد ربه السلمي (29)، ولا يعرف ديوان

لأي منهما؛ لذا، فتوجيه النسبة لأحدهما سيكون أمراً غير دقيق.

♦ ثانياً: من حيث تعدد الرواية؛ وردت روايتان أخريان للشاهد تضمنتا تغييرات في موطن الشاهد وفي غيره، وهما:

- الرواية الأولى:

لله درك إني قد رميت بها حتى حذت ولا عذري لمحدود (30)
- الرواية الثانية:

لله درك إني قد رميتهم إني حذت ولا عذري لمحدود (31)
فالروايتان لا تتضمنان (لولا) التي من أجلها احتج

البصريون بشاهدهم؛ لذا فحجتهم باطلة، ولكن هذا التغيير الحاسم في رواية الشاهد لا يجعل الحكم عليه بالصناعة النحوية أمراً دقيقاً؛ لأن ذلك يتطلب أن يكون الشاهد مخالفاً لما ورد في ديوان الشاعر، وما دام الديوان غير موجود، فلا يجوز الحكم عليه بالصناعة.

إذن، فالشاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين: لتعدد نسبه، ولتعدد رواياته.

الشاهد الثالث: (من الوافر)

فما الدنيا بباقة لحي ولا حي على الدنيا بباقي (32)

استشهد به الأنباري في معرض رده على الكوفيين؛ فرأى أن (لولا) لا ترفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك أن (لولا) لو كانت مركبة من (لو) وحرف النفي (لا) لكان ينبغي: "... أن يعطف عليها بـ (ولا)؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ (ولا)" (33)، وما يدل على ذلك، قول الشاعر في الشاهد السابق: "ولا حي" حيث جاء المعطوف مسبوقة بحرف النفي (لا)؛ لأن المعطوف عليه مسبوقة بـ (ما).

دراسة الشاهد:

♦ أولاً: من حيث نسبه، ورد الشاهد بلا نسبة في غير مصدر (34)، ولكنه جاء منسوباً في مصادر أخرى لخالد بن الطيفان الدارمي (35)، ولمكحول بن حارثة (36)، ولنهشل بن حري (37).

♦ ثانياً: من حيث تعدد رواياته، وردت خمس روايات للشاهد تضمنت تغييرات في موطن الشاهد وفي غيره، وهي:

- الرواية الأولى:

فما الدنيا بباقية لحي ولا حي على الدنيا بباقي (38)
- الرواية الثانية:

فما الدنيا بباقية لحي وما حي على الدنيا بباقي (39)
- الرواية الثالثة:

فما الدنيا بباقة لحي وما حي على الدنيا بباقي (40)
- الرواية الرابعة:

وما الدنيا بباقة علينا وما حي على الدنيا بباقي (41)
- الرواية الخامسة:

أعادل قد بقيت بقاء نفس وما حي على الدنيا بباقي (42)
والمتمم في الرواية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة،

ورد في ديوان أمية مفرداً، بينما ورد في شعر أبي خراش مع بيتين آخرين؛ لذا فمن المرجح أن تكون نسبته لأبي خراش هي الصائبة، ولكن ذلك يبقى احتمالاً لا إثبات له.

♦ ثانياً: من حيث تعدد رواياته، وردت رواية أخرى للشاهد تضمنت تغييراً في غير موطن الشاهد؛ لذا فهو تغيير لا يؤثر في الحكم على الشاهد. وهذه الرواية منسوبة لأمية بن أبي الصلت: **إِنْ تَعْفُ يَا رَبِّي تَعْفُ جَمًّا... وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا** (50) إذن، فالشاهد غير ملائم للاحتجاج لسبب واحد، وهو: نسبته لغير قائل.

الشاهد الخامس: (من الرجز)

..... وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ (51) استشهد به الأنباري في معرض رده على رأي البصريين في أن (لولا) في (لولا حدث) ليست مركبة وأنها موضوعة على الأصل، "فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بيننا" (52)، وأن (لا)، هنا، بمنزلة (لم) مع المستقبل، ففي هذا الشاهد (لا أفعله) بمعنى (لم يفعله) (53).

دراسة الشاهد:

♦ أولاً: من حيث نسبته؛ تعددت نسبته لغير قائل؛ فقد نسب لشهاب بن العيف ولأخيه عامر (54)، وللحارث بن العيف (55)، ولعمارة بن العيف العبدي (56)، ولعفيف العبدي (57)، ولجربير أو للعيف العبدي (58).

♦ ثانياً: من حيث تعدد رواياته؛ وردت ست روايات أخرى للشاهد، تضمنت تغييرات غير مؤثرة في الحكم على الشاهد؛ لأنها لم تتضمن اختلافاً حاسماً يبطل الشاهد، وهي:

- الرواية الأولى:

لَاهُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَى عَلَى أَبِيهِ (59) ثُمَّ قَتَلَهُ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ الْمَحْجَلَةَ (60) فَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ (61)

- الرواية الثانية:

لَا هُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ رَبَّا عَلَى وَالِدِهِ وَخَذَلَهُ
وَكَانَ فِي جِيرَانِهِ لَا عَهْدَ لَهُ وَأَيُّ شَيْءٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ (62)

- الرواية الثالثة:

لَاهُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَى عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَكَانَ فِي جِيرَانِهِ لَا عَهْدَ لَهُ وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ (63)

- الرواية الرابعة:

لَا هُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ الْمَحْجَلَةَ وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ
وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ (64)

- الرواية الخامسة:

لَا هُمْ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ الْمَحْجَلَةَ وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ
فَأَيُّ فِعْلٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ (65)

ولكن الملاحظ أن البيتين في الرواية الأولى مكسوران؛ فإذا

يجد أن التغيير فيها حاصل في موطن الشاهد، وهو تغيير يؤثر في موطن الشاهد، وهو (ولا حي) حيث جاءت الرواية الثانية بـ (وما حي)؛ معنى ذلك أن المعطوف لا يشترط فيه أن يكون منفيًا بـ (لا) إن كان المعطوف عليه منفيًا.

إذن، فالشاهد لا يحتج به لسببين: لتعدد نسبته، ولتعدد رواياته.

الشاهد الرابع: (من الرجز)

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا (43) استشهد الأنباري بهذا البيت في معرض رده على كلام البصريين في أن (لولا) ليست مختصة بالدخول على الأسماء، فهي تدخل على الأفعال كما في الشاهد الذي جاءوا به (لولا حدثت...) ، وقال: إن (لولا)، هنا، مركبة من (لو) حرف الامتناع للامتناع و (لا) النافية التي مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، وليست (لولا) حرف الامتناع للوجود، فيكون تقدير الكلام (قد رميتهم لو لم أجد)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (44)؛ أي لم يقتحم العقبة. وبناء على ذلك ذهب الأنباري إلى صواب رأي الكوفيين في أن (لولا) نابت عن فعل لو ظهر لرفع الاسم الذي بعده (45).

دراسة الشاهد:

♦ أولاً: من حيث نسبته؛ ورد الشاهد منسوباً لغير رجل؛ فقد جاء في بعض المصادر منسوباً لأمية بن أبي الصلت (46)، وفي مصادر أخرى لأبي خراش الهذلي (47)، ولم يقف الأمر عند ذلك؛ فقد ورد منسوباً لهذين الرجلين في المصدر نفسه كما في لسان العرب، وتاج العروس، لكن صاحب الخزانة رجح أن يكون الشاهد لأمية بن أبي الصلت، وأن أبا خراش أخذه منه، يقول: «وَهَذَا الْبَيْتُ، أَيضًا، مِنَ الْأَبْيَاتِ الْمَتَدَاوِلَةِ فِي كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ وَلَا بَقِيَّتَهُ. وَزَعَمَ الْعَيْنِيُّ أَنَّهُ لِأَبِي خِرَاشٍ الْهَذَلِيِّ. قَالَ: وَقَبْلَهُ:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
وَهَذَا خَطَأٌ فَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ الَّذِي زَعِمَ أَنَّهُ قَبْلَهُ بَيْتٌ مُفْرَدٌ لَا قَرِينَ لَهُ، وَلَيْسَ هُوَ لِأَبِي خِرَاشٍ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأُمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ قَالَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَقَدْ أَخَذَهُ أَبُو خِرَاشٍ وَضَمَّهُ إِلَى بَيْتِ آخَرَ وَكَانَ يَقُولُهُمَا، وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ، وَهَمَا:

لَاهُمْ هَذَا خَامِسٌ إِنْ تَمَّا... أْتَمَّهُ اللَّهُ وَقَدْ أْتَمَّا
إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا ... الخ (48)

ويرى الباحث أن تحديد النسبة الصحيحة ليس بالأمر السهل، وما نقله البغدادي عن العيني من أن أبا خراش قد أخذ الشاهد من أمية بن أبي الصلت ليس أمرًا ثابتًا؛ لأن الشاهد وارد في ديوانيهما، فضلًا عن كون الأبيات التي أوردها العيني، وزعم أنها لأبي خراش ليست كما وردت في «شرح أشعار الهذليين» حيث جاء فيه:

إِنِّي إِذَا مَا لَمَمْتُ أَلْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ اللَّهُمَّا
لَاهُمْ هَذَا رَابِعٌ إِنْ تَمَّا أْتَمَّهُ اللَّهُ وَقَدْ أْتَمَّا
إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا (49)

وما يمكن أن يعين على تحديد النسبة الراجحة أن الشاهد

بالتوجيه الأول (لولا غير المركبة) : أن زعم أسماء بعدم حبه لها امتنع لامتناع منازعة الشغل له. والمعنى بالتوجيه الثاني (لولا المركبة) : أن زعم أسماء بعدم حبه لها امتنع لوجود منازعة الشغل له. وجاء في شرح الشاهد: ” لو يخليني شغلي وما أريد لجزيتك وأضعفت ” (72)؛ أي أنه لم يضاعف من حبه لها؛ لأن الشغل يمنعه من ذلك؛ وهذا المعنى يقتضي أن تكون (لولا) ليست حرف امتناع لوجود، وإنما هي (لو) حرف امتناع لامتناع، وبعدها (لا النافية).

إذن، فالشاهد غير ملائم للاحتجاج به لسببين:

■ الأول: تعرّضه للتأويل على غير وجهه؛ فالشاهد يجب ألا يقبل غير وجهه حتى يكون حجة على قضية معينة.

■ والثاني: ضرورة المعنى التي اقتضت أن يوجه موطن الشاهد على غير ما جاء به، فقد استشهد به العكبري على أن (لولا) تدخل على الفعل، ولكن معنى البيت يقتضي ألا تكون (لولا) حرف امتناع لوجود، بل هي (لو) و (لا النافية).

النتائج:

يمكن الخلوص في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

1. لم يكن العلماء ملتزمين بضوابط قبول الشاهد أو رفضه.
2. شهرة الشاهد الشعري ليست دليلاً كافياً على صحة روايته أو نسبته لقائله.
3. تعدد روايات الشاهد لا تقصيه من دائرة الاحتجاج به إلا إن تضمنت تغييراً مؤثراً في موطن الاستشهاد.
4. الشاهد المصنوع هو الشاهد الذي تضمن اختلافاً عن الرواية الأصل، محدثاً قضية.

وبناء على ذلك، فنحن بحاجة إلى إعادة النظر بشواهد النحو الشعرية التي وردت، والتثبت من صحتها في الاستدلال على القواعد. والمسألة خطيرة؛ لأن إسقاط الشاهد يعني أن القاعدة مثله، إن كانت معتمدة في قيامها عليه، ولكن هل يمكن أن نسقط القاعدة من أذهان الناس، ومن كتب التراث بعد أن ثبتت وشاعت بينهم؟ وهل يمكن تعميم نتيجة هذا البحث على كثير من الشواهد الشعرية النحوية في كتب الخلاف النحوي؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي مزيداً من الدراسة والبحث في شواهد النحو الشعرية في كتب الخلاف النحوي؛ لذا يوصي الباحث بأن تقوم دراسة شاملة للشواهد الشعرية النحوية؛ لبيان مدى ملاءمتها للاحتجاج بها.

ما عرفنا أن الشاهد من بحر الرجز، كان ينبغي أن تكون الروايات كلها على البحر نفسه دون خلل يودي بالوزن؛ ولكن ما نجد، هنا، أن البيت الأول من ناحية عروضية مكسور عند كلمتي (جبله) و (قتله)، وأن البيت الثاني مكسور عند كلمة (ركب).

فإذا افترضنا أن هذا حصل بفعل التصحيف والتحريف، وبفعل النسخ الذين ينقلون البيت فلا يتأكدون من ضبطه، وعندما يستدرکهم الأمر يعودون فيضبطونه على هواهم، كان لا بد من محاولة إعادة ضبط الكلمات ليستقيم الوزن؛ لذا يفترض الباحث أن تكون كلمة (قتله) بدلاً من (ركب) بدلاً من (ركب)، ولكننا لا نجد لكلمة (جبله) ضبطاً آخر يقوم الوزن؛ لذا، فالرواية لا يحتج بها.

وفي الرواية الثانية، البيت الأول مكسور عروضياً، أيضاً، يظهر ذلك في كلمتي (جبله) و (خذله)، فلو حاولنا إعادة ضبط البيت وجدنا أنه يمكن أن نستبدل بـ (وخذله) كلمة (خذله) أو (أخذله) (66)، ولكن كلمة (جبله) تبقى عائقاً للوزن. أما البيت الآخر فوزنه سليم؛ لذا، فهذه الرواية لا يحتج بها أيضاً.

وفي الرواية الثالثة، البيت الأول مكسور عروضياً في كلمة (جبله) و (ثم قتله)، فنستطيع أن نستبدل بـ (قتله) (قتله) فيستقيم الوزن، ولكن لا نستطيع أن نعيد ضبط (جبله) ليستقيم الوزن؛ لذا، فالرواية لا يحتج بها أيضاً.

وفي الرواية الرابعة الوزن مكسور عند كلمتي (جبله) و (وركب)؛ لذا، فالرواية لا يحتج بها أيضاً. وفي الرواية الخامسة: الوزن مكسور كما في الروايات السابقة عند كلمتي (جبله) و (ثم قتله)، وفي الرواية السادسة الوزن مكسور، أيضاً، عند كلمتي (جبله) و (ثم قتله). إذن، فالشاهد لا يحتج به لثلاثة أسباب: لتعدد نسبته، وتعدد رواياته، وعدم استقامة وزنه الشعري.

الشاهد السادس: (من الطويل)

الأزعمت أسماء ألا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي (67)
استشهد به العكبري على أن (لولا) ليست مختصة بالدخول على الأسماء كما قال الكوفيون، والدليل دخولها على الفعل (ينازعني) في قول الشاعر: “لولا ينازعني” (68).

الحكم على الشاهد:

- نسب الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي، وهي نسبة ثابتة لا خلاف فيها في غير مصدر (69).

- احتمال الشاهد تأويلين، هما:

■ الأول: أن تكون (لولا) ليست مركبة، فهي مكونة من (لو) و (لا النافية للماضي) (70).

■ الثاني: أن تكون (لولا) مركبة، وما بعدها (أن) مضمرة، فيكون المصدر المنسبك منها ومن الفعل الذي بعدها في محل رفع مبتدأ؛ لأن (لولا) مختصة بالدخول على الأسماء (71).

ويرى الباحث أن الوجه الأول هو الملائم لمعنى الشاهد؛ فإذا ما أردنا أن نوجه المعنى على الوجهين السابقين، سيكون

الهوامش:

18. ينظر: السُّلَمي، العباس بن مَرْدَاس، ديوانه، تحقيق، يحيى الجُبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م، (7).
19. ابن منظور، لسان العرب (ض ب ع). الزبيدي، تاج العروس (ض ب ع).
20. السُّلَمي، العباس بن مرداس، ديوانه، (106). ابن منظور، لسان العرب (خ رش). البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، (4/17) (5/445).
21. ابن دريد، أبو بكر محمد، جمهرة اللغة، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، (ب ض ع).
22. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ض ب ع).
23. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م، (156).
24. سيبويه، الكتاب (1/293) المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، (555) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م (2/87) ابن مالك، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق، عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990م، (1/87) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك حاشيته، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م، (1/249). السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر، تحقيق، عبد الحميد هندائي، د. ط. د. ت. (1/443). الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، ط1، 1965م، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، د. ط. 1965م (ض ب ع).
25. ينظر: فاخر، علي محمد، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م، (111).
26. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، (1/73-74) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (1/462) (أراد بالأسهم السُّود: الأَسْطَرُ المَكْتُوبَةُ) و (حُدِّدْتُ: مُنِعْتُ) ابن منظور، لسان العرب، (ع ذ ر).
27. ينظر: الأنباري، الإنصاف، (1/74).
28. ابن منظور، لسان العرب (ع ذ ر)، البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق، عبد السلام هارون، (1/62) وقد جاء اسمه: (الجموح الظفري والظفري). ابن منظور، لسان العرب، (ر و د).
29. ابن بري، أبو محمد، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق، عبد الحليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1981م، (2/164).
30. ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق، خليل جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1996م، (وعلى فُعلَى)، (4/483).
31. الأزدي، أبو بكر، جمهرة اللغة، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، (ذ رع) و (باب ما جاء على فُعلَى). والجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، (ع ذ ر).
1. ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، د. ط. د. ت. (65).
2. سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م، (1/9).
3. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د. ط. 1963م، (1/115).
4. ينظر: فلفل، محمد عبدو: اللغة الشعرية عند النحاة، دار جرير، عمان، ط2، 2007م، (60).
5. حسان، تَمَام: الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ط. 1982م، (85).
6. سيبويه، الكتاب، (1/201). والبيت منسوب للحارث بن ظالم بالرواية الأولى، والرواية الثانية بلا نسبة. المرجع السابق، (1/201).
7. "النَّخْرِيُّ: الحاذق الماهر العاقل المجرب، وقيل النَّخْرِيُّ الرجل الطَّبْنُ الفَطْنِ المَتَّقِنِ البَصِيرِ في كل شيء، وجمعه النَّخَارِيرُ، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د. ت. (ن ح ر).
8. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 2005م، (143).
9. الأنباري، الإنصاف، تحقيق، محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م، (1/180).
10. الأعشى، ميمون بن قيس، الصباح المنير في شعر أبي بصير، مطبعة أنذلف هلزهوس، ألمانيا، د. ط. د. ت. (219).
11. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، د. ط. 2006م، (160).
12. ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط. (223).
13. الأنباري، الإنصاف، (1/58).
14. المرجع السابق، (1/70 - 71).
15. المرجع السابق، (1/71). ومعنى البيت: لا تفاخر بكثرة قومك يا أبا خراشة - وهو خفاف بن ندبة - لأنني من قوم أقوياء، قوم لم تتمكن السنوات المجدية - الضُّبُع - من التأثير فيهم. ينظر: ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط. د. ت. (1/265).
16. ينظر: الأنباري، الإنصاف، (1/71).
17. جاء الشاهد منسوبا له في سيبويه، الكتاب، (1/293). وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د. ط. د. ت. (1/341). وابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1982م، (1/418). وابن منظور، لسان العرب، (ض ب ع).

32. الأصل في (بباقة) بباقية، فحرك القاف بالفتحة فانقلبت الياء ألفاً، وهي لغة طيِّئ. الأنباري، الإنصاف، (1/ 75)، وقد ورد خطأ في "الإنصاف" بتحقيق جودة مبروك: فقد ذكر (لولا) بدلا من (ولا) في "أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطف عليها بلولا؛ لأن الجحد يعطف عليه بلولا". الأنباري، الإنصاف، تحقيق، جودة مبروك، الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م (69).
33. الأنباري، الإنصاف، (1/ 74).
34. المرجع السابق، (1/ 75 - 76). ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت، (4/ 460).
35. الزمخشري، جار الله، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق، عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1992م، (1/ 78).
36. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد الهمداني، البلدان، تحقيق، يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م، (1/ 363).
37. البغدادي، محمد بن مبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م، (8/ 16). والبيت من قصيدة قالها في رثاء أخيه مالك. المرجع السابق نفسه.
38. الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، (1/ 78).
39. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد الهمداني، البلدان، (1/ 363).
40. الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق، حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1987م، (1/ 168).
41. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت، (2/ 637).
42. البغدادي، محمد بن مبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، (8/ 16).
43. الأنباري، الإنصاف، (1/ 76).
44. سورة البلد: (11).
45. ينظر: الأنباري، الإنصاف، (1/ 75 - 76).
46. ابن أبي الصلت، أمية، ديوانه، تحقيق، سجع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، (114). الخزانة (4/ 4). ابن منظور، لسان العرب، (ل م م). الزبيدي، تاج العروس، (ل م م).
47. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، تحقيق، عبد الستار أحمد، دار العروبة، القاهرة، د. ط، د. ت، (1346) البصري، صدر الدين، الحماسة البصرية، (2/ 431). ابن منظور، لسان العرب، (ج م م) البغدادي، خزانة الأدب، (2/ 295). الزبيدي، تاج العروس، (ج م م).
48. البغدادي، خزانة الأدب، (2/ 295).
49. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، (1346).
50. النمرى، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، (4/ 1890).
51. وصدر البيت: «وكان في جاراته لا عهد له» ابن منظور، لسان العرب، (زن أ).
52. الأنباري، الإنصاف، (1/ 78).
53. ينظر: المرجع السابق، (1/ 78).
54. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، محمد طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، (10/ 93).
55. الصاغاني، الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط1، 1987م، (س ر أ).
56. هارون، عبد السلام، نواذر المخطوطات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، (1/ 106).
57. ابن منظور، لسان العرب، (زن أ).
58. المرجع السابق، (ش د خ).
59. زَنَى عَلَيْهِ: ضَيَّقَ عَلَيْهِ. قال ابن منظور: «وَزَنَّا عَلَيْهِ إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ، مُثَقَّلَةً مَهْمُوزَةً..... قَالَ ابْنُ السُّكَيْتِ: إِنَّمَا تَرَكَ هَمْزَةً ضَرُورَةً». ابن منظور، لسان العرب، (زن أ).
60. الشَّادِخَةُ: الغرة التي فشت في الوجه من الناصية إلى الأنف ولم تصب العينين. الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، (ش ر خ). المَحْجَلَةُ: الْمَشْهُورَةُ الَّتِي لَا خَفَاءَ بِهَا. البغدادي، خزانة الأدب، (10/ 91).
61. العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق، محمد بن سعيد بن بسويوني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، (1/ 101).
62. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، (304).
63. ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق، محمد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة، د. ط، 2009م، (1/ 259).
64. ابن منظور، لسان العرب، (زن أ).
65. الضَّبِّي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1983م، (121 - 122).
66. (أَخَذَلَهُ) - أَخَذَلَهُ: لَغَةٌ فِي حَدِّهِ الصَّغَانِي، الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الشَّوَارِدُ أَوْ مَا تَفَرَّدَ بِهِ بَعْضُ أُمَّةِ اللُّغَةِ، تَحْقِيقٌ، مُصْطَفَى حِجَازِي وَمُحَمَّدٌ مَهْدِي عَلَامٌ، الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِشُؤْنِ الْمَطْبَاعِ الْأُمِيرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، ط1، 1983م، (16).
67. العسكري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1976م، (148).
68. ينظر: المرجع السابق، (147).
69. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، (88). البصري، أبو الحسن، الحماسة البصرية، (2/ 220). البغدادي، خزانة الأدب، (11/ 248).
70. ينظر: المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م، (3/ 1308). وينظر: الزبيدي، تاج العروس، (لوما).
71. ينظر: المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

- المكتبة التوقيفية، مصر، د. ط، د. ت.
20. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، تحقيق، عبد الستار أحمد، دار العروبة، القاهرة، د. ط، د. ت.
21. السلمي، العباس بن مزّاد، ديوانه، تحقيق، يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م.
22. سيبويه، أبو بشر بن عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.
23. ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق، خليل جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1996م.
24. ابن أبي الصلت، أمية، ديوانه، تحقيق، سجع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.
25. الصاغاني، الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط1، 1987م.
26. الضبي، المفضل بن محمد، أمثال العرب، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1983م.
27. الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تحقيق، مصطفى حجازي ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1.
28. ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
29. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.
30. العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق، محمد بن سعيد بن بسوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
31. العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة ماجستير، إشراف أحمد مكي الأنصاري، 1976م.
32. فاخر، علي محمد، تغيير النحويين للشواهد بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1996م.
33. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
34. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد الهمداني، البلدان، تحقيق، يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م.
35. فلفل، محمد عبدو، اللغة الشعرية عند النحاة، دار جرير، عمان، ط1، 2007م.
36. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د. ط، د. ت.
37. ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1982م.
38. شرح تسهيل الفوائد، تحقيق، عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي

مالك، (3/ 1308). وينظر: ابن هشام مغني اللبيب (1/ 291).

72. السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، (88).

المصادر والمراجع:

● القرآن الكريم.

1. الأزدي، أبو بكر، جمهرة اللغة، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
2. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م.
3. الأعشى، ميمون بن قيس، الصبح المنير في شعر أبي بصير، مطبعة أذلف هلزهوس، ألمانيا، د. ط، د. ت.
4. ديوانه، تحقيق، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، د. ت.
5. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، د. ط، د. ت.
6. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م.
7. تحقيق، جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2003م.
8. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق، حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1987م.
9. ابن بري، أبو محمد عبد الله، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق، عبد الحلیم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 1981م.
10. البصري، صدر الدين علي، الحماسة البصرية، تحقيق، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1999م.
11. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
12. تحقيق، محمد طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
13. البغدادي، محمد بن مبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق، محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م.
14. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
15. حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ط، 1982م.
16. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، 1965م، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، د. ط، 1965م.
17. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد عبد الرحيم، دار الفكر، بيروت، 2005م.
18. الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، د. ط، 2006م.
19. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هندواوي،

- المختون، دار هجر، ط1، 1990م.
39. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
40. ———، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، د. ط، 1963م.
41. المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م.
42. المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
43. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د. ت.
44. ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، د. ت.
45. ———، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط 2009م.
46. ———، نوادر المخطوطات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
47. يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
48. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

**"أثر طرق احتساب ضريبة المبيعات
لشركات الاتصالات الأردنية على الإيرادات العامة
"دراسة تحليلية مقارنة" ***

د. إبراهيم جويفل العبادي **
د. مأمون محمد القضاة ***

* تاريخ التسليم: 10 / 1 / 2015م، تاريخ القبول: 15 / 4 / 2015م.
** أستاذ مساعد/ قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد/ جامعة جرش/ الأردن.
*** أستاذ مساعد/ قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد/ جامعة جرش/ الأردن.

The Impact of the Sales Tax Calculation Methods for JT Companies on the General Revenues _ Comparative Analytic Study _.

Abstract:

This study aimed to examine the service sales tax calculating methods of the Jordanian communication companies and their impact on the general revenues, trying to compare them with other companies in other Arabian countries in order to make sure that all these services undergo sales tax and that there is no tax evasion in Jordanian communication companies.

The study answered several questions and it found that there is a default in accounting communication services sales tax in Jordan because of the accounting methods being followed , which led to tax evasion on the free services of these companies. Although the services of these companies increased in the years between 2010 - 2012 up to 78 %, the sales tax revenues decreased within the same period down to 7 %. The study recommended that the Jordanian tax legislations have to be amended to be consistent with the direct method of calculating the sales tax of the Jordanian communication companies.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طرق احتساب الضريبة العامة على مبيعات خدمات شركات الاتصالات الأردنية، وأثرها على الإيرادات العامة، ومقارنة هذه الطرق مع مثيلاتها في بعض الدول العربية، والتأكد من أن جميع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات خاضعة للضريبة العامة ولا يوجد تهرب من الضريبة العامة على خدمات الاتصالات في الأردن. وقامت الدراسة بالإجابة على مجموعة من الأسئلة، وتوصلت إلى أن هناك قصوراً في احتساب الضريبة العامة على خدمات الاتصالات في الأردن ناجم عن الطريقة التي يتم فيها احتساب الضريبة العامة، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود تهرب من دفع الضريبة على الخدمات المجانية التي تقدمها هذه الشركات، على الرغم من أن خدماتها نمت خلال الاعوام 2010 - 2013 بنسبة 78 %، بينما انخفضت إيرادات الضريبة العامة عن نفس الفترة بنسبة 7 %. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل التشريعات الضريبية في الأردن بما يتواءم مع الطريقة المباشرة في احتساب الضريبة العامة على مبيعات الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات.

◆ التعرف على طرق احتساب الضريبة العامة على مبيعات الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات في الأردن.

◆ مقارنة طرق احتساب الضريبة العامة على خدمات شركات الاتصالات في الأردن مع مثيلاتها في المنطقة: السودان نموذجاً.

◆ احتساب الضريبة العامة على المبيعات على خدمات الاتصالات المقدمة فعلياً بأكثر من طريقة للوصول إلى الفروق بين الضريبة المحسوبة والمحصلة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعطي فكرة عن طرق احتساب الضريبة العامة على مبيعات الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات الأردنية كأحد أهم روافد الإيرادات العامة في الموازنة العامة الأردنية، ومقارنتها مع مثيلاتها في بعض الدول العربية وبيان قيم الضريبة عند استخدام كل طريقة من هذه الطرق، والتأكد من خضوع جميع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات للضريبة العامة، وبالتالي لا يوجد تهرب من الضريبة العامة على مبيعات خدمات الاتصالات في الأردن، وكذلك تعد إضافة إلى المكتبة العربية ليستفيد منها الباحثون والاقتصاديون المهتمون باعتبارها من الدراسات القليلة في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاستقصائي من خلال المقابلات الشخصية مع الموظفين المعنيين في الدوائر الضريبية الذين يرفضون توثيق أسمائهم في كلا البلدين _الأردن والسودان_، وكذلك استخدام المنهج التحليلي لمعرفة حجم التهرب الضريبي إن وجد لدى شركات الاتصالات الأردنية، وسيتم استقصاء طرق احتساب الضريبة على شركات الاتصالات في بعض الدول المجاورة ذات الاقتصاديات المشابهة لاقتصاد الأردن، السودان نموذجاً.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات ضريبة المبيعات، وكذلك موضوع ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة بشكل عام وارتباطها بضريبة المبيعات. كما تناولت بعض الدراسات كفاءة الجهاز الضريبي، فيما لم يجد الباحثان أية دراسة سابقة محلية أو عربية تناولت ضريبة المبيعات على قطاع الاتصالات في الأردن، ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ضريبة المبيعات وموضوع الإيرادات الضريبية والمشاكل الضريبية ما يلي:

دراسة (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، 2014)، «التهرب الضريبي في الأردن: الأسباب، والوسائل، والحجم».

هدفت الدراسة إلى بحث التهرب الضريبي في الأردن وبيان أسبابه وحجمه، حيث أظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في أداء الجهاز الضريبي، وفي التشريعات الضريبية يؤدي إلى التهرب الضريبي بوسائل مختلفة. كما أظهرت أن من أسباب التهرب الضريبي تعقيد

تمهيد:

تشكل واردات الضريبة العامة على المبيعات أهم روافد الموازنة العامة في الأردن، وتعد شركات الاتصالات من القطاعات الاقتصادية المهمة في الحصيلة الضريبية سواءً الخاصة منها أو العامة، وفي الآونة الأخيرة كثر النقاش حول مشروعية رفع معدلات الضريبة على شركات الاتصالات، ونظراً لعدم وجود دراسات في هذا المجال على حد علم الباحثين؛ جاءت فكرة هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تشير المعلومات المتناقلة في وسائل الإعلام (جريدة الرأي، 2013)، ومن تصريحات المسؤولين في الأردن؛ وخاصة الماليين منهم، إلى وجود تهرب ضريبي يتجاوز المليار دينار أردني في العام، ولتحديد حقيقة هذه التصريحات لا بد من إجراء دراسات علمية في هذا المجال للتأكد من صحة ذلك؛ ومن ذلك دراسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني (2014)، حيث قدرت التهرب الناتج من الضريبة العامة على المبيعات بحوالي 660 دينار أردني، لكنها لم تحدد القطاع أو القطاعات المسؤولة عن هذا الهدر، ونظراً لأهمية قطاع الاتصالات وتطور حجمه في الاقتصاد الوطني، وكثرة التعديلات على معدلات وأنواع الضريبة العامة على المبيعات لهذا القطاع، جاءت الحاجة لإجراء دراسة علمية للكشف عن حجم وطرق احتساب الضريبة العامة على الخدمات التي يقدمها، ومقارنتها مع مثيلاتها في بعض الدول العربية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل النشاط الرئيس لشركات الاتصالات الأردنية هو بيع بطاقات الشحن؟

2. هل يمكن تحديد الحجم الحقيقي لخدمات الاتصالات في الأردن؟

3. كيف يتم احتساب الضريبة العامة على خدمات شركات الاتصالات الأردنية؟

4. هل توجد طريقة مختلفة في احتساب الضريبة العامة على خدمات الاتصالات في الدول الأخرى؟

5. هل الخدمات المجانية المقدمة من قبل شركات الاتصالات خاضعة للضريبة؟

أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف هذه الدراسة بالآتي:

◆ التعرف على النشاط الرئيس لشركات الاتصالات الأردنية والخدمات التي تقدمها.

◆ التوصل إلى الحجم الحقيقي لخدمات شركات الاتصالات الأردنية.

الأدوات الممكنة لفرض الضرائب وما يمثّلها، والاختلاف الكبير بين البلدان والمناطق في النسبة التي ستأثر بها الضرائب من التكلفة الإجمالية. وخلصت الدراسة لمجموعة معقدة من القضايا لاختيار مستوى الضرائب المفروضة على خدمات الاتصالات.

دراسة (الصبري، حسن، 2010) ، ”الضريبة العامة على المبيعات ومشاكل تطبيقها في اليمن“.

هدفت الدراسة إلى بحث المشاكل التي تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في اليمن، وتتمثل بالمشاكل التشريعية المتعلقة بقانون الضريبة على المبيعات، والمشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية المتمثلة بمشاكل الأداء والمشاكل المتعلقة بالأداء الوظيفي للعاملين (الموارد البشرية) ، والمشاكل المتعلقة بالحصص الضريبية، وكذلك المشاكل العملية المتعلقة بالتهرب الضريبي، والمشاكل المتعلقة بالجهات ذات العلاقة بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات، وأيضاً المشاكل المتعلقة بالمجتمع الضريبي؛ أي المكلفين بأداء الضريبة العامة على المبيعات. ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الدراسة الميدانية، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: وجود مشاكل تشريعية، ومشاكل تتعلق بالإدارة الضريبية (في جانب الأداء، والموارد البشرية) ، والحصص الضريبية والتهرب من الضريبة العامة، ومشاكل تتعلق بالجهات ذات العلاقة بتطبيق الضريبة العامة، ووجود مشاكل تتعلق بالمكلفين بأداء ضريبة المبيعات تحول دون نجاح تطبيق الضريبة العامة على المبيعات.

دراسة (القطاونة، والعضايلة، 2010) ، ”أثر الإيرادات الضريبية (الدخل والمبيعات والجمارك) على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية“.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة. حيث تناولت هذه الدراسة تطور الإيرادات الضريبية المتأتية من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والجمارك في الموازنة العامة الأردنية وأثرها على النفقات العامة. واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي، والانحدار في اختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تطور للحصيلة الضريبية، وتزايد الأهمية النسبية لإيرادات ضريبة المبيعات، وكذلك وجود أثر لمعدل نمو الإيرادات العامة على تطور النفقات العامة. وأوصت الدراسة بالاستمرار في سياسة التخفيضات الجمركية وتوسيع الضريبة العامة على المبيعات.

دراسة (إرشيد، علي، 2004) ، ”الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي“.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالضريبة العامة على المبيعات في الأردن، وبيان أهم الأسباب التي أدت إلى تطبيقها في الأردن، وتصورها المركز الأول من حيث أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الهيكل الضريبي في الأردن بشكل عام يستجيب للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الضريبة العامة على المبيعات ذات مرونة عالية،

النظام الضريبي وعدم استقراره بسبب التعديلات المتكررة على قوانين الضريبة، والتساهل في فرض العقوبات على المتهربين ضريبياً، وعدم كفاية قواعد البيانات الرسمية والمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولمعرفة حجم التهرب الضريبي تم استخدام نموذج (MIMIC) وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من (1980 – 2012) لتقدير حجم اقتصاد الظل. وقد قدر حجم التهرب الضريبي لعام 2012 بـ 660 مليون دينار حيث شكلت ضريبة المبيعات ما نسبته 71 % من حجم التهرب الضريبي. وأوصت الدراسة بعدة توصيات للحد من التهرب الضريبي منها: تشديد العقوبات على المتهربين، وتسهيل وتسريع عملية التقاضي، وبناء قاعدة بيانات ملائمة، وإلغاء الحد الأدنى للتسجيل للضريبة العامة على المبيعات لجميع القطاعات، والحد من تراكم التأخرات الضريبية.

دراسة (السامرائي والعبيدي، 2012) ، ”تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي“.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على ظاهرة التهرب الضريبي في العراق، ومدى تأثير الحصيلة الضريبية بهذه الظاهرة، والوسائل المعتمدة للتقليل من هذه الظاهرة. وتم استخدام التحليل الوصفي والتحليل الاقتصادي، وقد تضمنت النتائج ارتفاع معدل التهرب الضريبي في العراق. ويعود السبب في ذلك إلى وجود خلل في النظام الضريبي يعود لأسباب تشريعية وإدارية واقتصادية، ومن النتائج كذلك انخفاض الإيرادات العامة بسبب التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على تمويل نفقات الدولة المتزايدة. وأوصت الدراسة بمراجعة النصوص والقوانين التشريعية الضريبية كافة، والعمل على تأهيل الجهاز الضريبي والإدارة الضريبية وتطوير أنظمة وإجراءات العمل.

دراسة (سلامة وآخرون، 2011) ، ”العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات“.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤثرات المختلفة التي تواجه مقدري ضريبة الدخل والمبيعات، وقياس أثر هذه المؤثرات على قرار مقدري الضريبة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة تشتمل على ثلاثة مؤثرات رئيسية هي: المؤثر الإداري، والشخصي، والمالي. واختبار الفرضيات في الدراسة تم استخدام اختبار t – test. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً لكل من هذه المؤثرات الثلاثة بدرجات متفاوتة كان أولها أثر العامل الإداري ثم الشخصي ثم المالي. وتم عمل عدد من التوصيات لتعزيز كفاءة وقدرة مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

دراسة (كيف، مارتن و مفوة، ويندرفيد، 2011) ، ”فرض الضرائب على خدمات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: نظرة عامة“.

هدفت الدراسة إلى مناقشة الآثار الناجمة عن فرض ضرائب على معدات الاتصالات وخدماتها بالإضافة إلى ما يفرض من ضرائب عامة كضريبة المبيعات، أو ضريبة القيمة المضافة، كما هدفت إلى إثارة نقاش حول إيجابيات وسلبيات فرض الضرائب على خدمات الاتصالات، وحددت الورقة مجموعة

نجاح تدابير ضريبة المبيعات الماضية، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والمقالات مع أصحاب المصالح وأهل الاختصاص. وقدم صناع السياسات اقتراحات حول جدوى هذا الخيار لجمع الأموال المحلية. ولقد وجد أن العوامل الديموغرافية هي عامل مهم لنجاح أية تدابير تتعلق بضريبة المبيعات.

ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها قد ركزت على عدد من المحاور هي:

1. البحث حول وجود مشاكل فنية وإدارية تؤثر على نجاح تطبيق ضريبة المبيعات (دراسة "الصبري، 2010"، ودراسة "السامرائي والعبيدي، 2012")، منها مشاكل تتعلق بالتشريعات الضريبية ومنها ما يتعلق بالإدارة الضريبية.

2. البحث حول وجود مؤثرات على أداء موظفي دائرة ضريبة المبيعات منها إداري ومنها شخصي ومنها مالي (دراسة "سلامة، وآخرون، 2011").

3. البحث حول وجود علاقة بين تطور الإيرادات الضريبية وبين تطور النفقات العامة وغيرها (دراسة "القطاونة، والعضايلة، 2010"، ودراسة "Propheter، 2010").

4. البحث حول أداء الجهاز الضريبي وبيان المشاكل المتعلقة به وزيادة التهرب الضريبي بسبب ذلك (دراسة "التميمي، 2000"، ودراسة "الصبري، 2010").

5. البحث حول الآثار الناجمة عن فرض ضرائب على معدات الاتصالات وخدماتها بالإضافة إلى ما يفرض من ضرائب عامة كضريبة المبيعات، وبيان إيجابيات وسلبيات فرض الضرائب على خدمات الاتصالات (دراسة "كيف، مارتن ومفوة، ويندريد، 2011").

ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت جوانب مختلفة تتعلق بضريبة المبيعات، وأهمية زيادة الإيرادات كحل للضغوط المالية على الدولة والمؤثرات على أداء الجهاز الضريبي. ولم يجد الباحثان في حدود اطلاعهما أية أبحاث محلية أو عربية تناولت الضريبة العامة على خدمات شركات الاتصالات، وتختلف هذه الدراسة عن سابقتها في أنها تتناول الضريبة العامة على مبيعات خدمات الاتصالات في الأردن، وبالتحديد على الاتصالات الخلوية المحلية والرسائل القصيرة sms. وأثر ذلك على الإيرادات العامة.

الإطار النظري للدراسة:

تعد الضرائب مصدراً رئيساً لرشد خزينة الدولة بالأموال لتغطية نفقاتها العامة، وتحقيق أهدافها؛ لذلك تولي الدول هذا النوع من الإيرادات أهمية خاصة تتمثل في الاهتمام الدائم في تطوير التشريعات الضريبية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي والمستوى المحلي، وتعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية أهم العوامل التي تقوم الدول بمراعاتها عند إعداد التشريعات الضريبية. ويجب أن يقوم على تطبيق هذه التشريعات أصحاب كفاءة وخبرة، حيث يرى (الحديد، 2010) أن من شأن العملية التدريبية تحسين

وأن حصيلتها تنمو بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت الدراسة أن هناك معوقات إدارية وفنية واجتماعية ناتجة عن التعديلات الكثيرة على قانون الضريبة العامة على المبيعات في الأردن.

دراسة (التميمي، وهيب، 2000)، «قياس الأداء في جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، دراسة تحليلية وميدانية».

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: عدم وجود نظام فعال لتقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، كما أن مستوى أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات أعلى من المتوسط، كما دلت المؤشرات السلوكية والاجتماعية على وجود تدمر من المكلفين في علاقاتهم مع جهاز ضريبة المبيعات، وتفيد المؤشرات التشريعية أن هناك التزام في تطبيق النصوص التشريعية في ضريبة المبيعات.

دراسة (Propheter, Geoffrey Francis, 2010)

: "Revenue impact of a sales tax on services".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر زيادة ضريبة المبيعات على الخدمات ومعرفة الحل الأمثل لمشكلة العجز المالي، من حيث توسيع قاعدة ضريبة المبيعات أو زيادة نسبة ضريبة المبيعات. حيث بلغ عجز ولاية كاليفورنيا نحو 20 مليار دولار للسنة المالية 2010 - 2011. وكان من بين المقترحات توسيع قاعدة ضريبة المبيعات لتشمل الخدمات. حيث تم جمع مجموعة من البيانات عن المبيعات واستخدام الإيرادات الضريبية لـ 43 دولة على مدى 15 عاماً من أجل معرفة تقلبات الإيرادات عبر دورات الأعمال المتعددة للتحقيق في العلاقة بين قاعدة ضريبة المبيعات والإيرادات. وكانت هناك ثلاث نتائج رئيسية هي: أن الإيرادات المحتملة تختلف اختلافاً كبيراً داخل وعبر كل فئة وكل خدمة. وبالنسبة لولاية كاليفورنيا فهناك مجموعة من البدائل هي النقل، و عقود الإيجارات، وخدمات السيارات من أجل تقديم أفضل مزيج من الجدوى السياسية وأفضل عوائد من الإيرادات. وفي المدى القصير فإن زيادة معدل الضريبة يؤدي إلى المزيد من الإيرادات مقارنة مع توسعة القاعدة الضريبية.

دراسة (Johnson, Erik Rockefeller, 2011)

: "Why do transportation sales tax measures succeed"?

هدفت الدراسة إلى أن ضريبة المبيعات هي الحل الأمثل لمشكلة جمع الأموال لتغطية النفقات الضرورية لمصاريف النقل والطرق. فبينت أن الحكومة المحلية في ولاية كاليفورنيا تفتقر حالياً إلى الأموال التي تحتاجها لمصاريفها للحفاظ على الطرق المحلية و نظام النقل. لذا يجب على المسؤولين المحليين التخطيط لكيفية جمع الأموال اللازمة. ووجدت أن اللجوء إلى ضريبة المبيعات المحلية هو الخيار الأفضل. واستخدمت هذه الأطروحة تحليل الانحدار لتحديد العوامل المحلية التي تفسر

يسمى (الانعكاس الضريبي) ، أما في حالة الضرائب المباشرة فالعكس هو الصحيح (الجيلاتي، 2000).

وتعد ضريبة المبيعات وضريبة الدخل أهم مكونات الإيرادات الضريبية في الأردن ؛ إذ تشكل ما يعادل (86 %) من الضرائب التي يتم فرضها (سلامة، وآخرون، 2011). وتعد الضريبة العامة على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) المصدر الرئيس للإيرادات في أكثر من 70 % من دول العالم. وتم تبني الضريبة على المبيعات لأول مرة عام 1954م من قبل فرنسا ومن ثم امتدت إلى بقية الدول (النقاش، 1997). كما أنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول: الأردن - السودان - مصر - المغرب - تونس. وبالتالي يمكننا القول إن التوجه الحديث في مجال الضرائب هو: تخفيض الضرائب على مصادر تمويل الدخل، والتركيز على أوجه استخدامات الدخل من خلال الضريبة على القيمة المضافة، أو الضريبة على المبيعات مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية ما أمكن من خلال زيادة الإعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود عند فرض ضريبة الدخل، وكذلك عن طريق إعفاء السلع الضرورية أو إخضاعها لسعر منخفض خلال تطبيق الضريبة على الاستهلاك.

ضريبة المبيعات:

تعد ضريبة المبيعات من الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلك عند استعمال دخله في شراء المنتجات، فيدفعها مشتري وينقل عبئها إلى مشترٍ آخر. كما يدفعها المنتج وينقل عبئها إلى المستهلك النهائي عن طريق زيادة أسعار منتجاته لتحقيق ما دفعه كضريبة مبيعات. فضريبة المبيعات تفرض على بيع السلعة أو الخدمة في مراحلها المختلفة دون أن تفرض على مدخلات تلك السلعة أو الخدمة من مشتريات وخدمات بسيطة، حيث يستطيع المكلّف نقل عبئها بالكامل للمستهلك، وهي ليست سنوية بل تدفع عند الاستهلاك أو الشراء ويتم توريدها لدائرة الضريبة من المكلّفين خلال الفترة الضريبية وهي تختلف من دولة لأخرى؛ فهي في الأردن تورّد كل شهرين، والمكلف هنا هو التاجر وليس المستهلك. والمكلف هو مجرد وسيط بين المستهلك الذي يقع عليه عبء الضريبة وبين دائرة الضريبة.

وتعد ضريبة المبيعات المصدر الأول والأكبر الذي يرفد خزينة الدولة الأردنية. وتشير البيانات المنشورة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) إلى أن الضرائب غير المباشرة، لا سيما الضريبة الخاصة على المبيعات، قد أصبحت وبصورة متزايدة المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، حيث زادت أهميتها النسبية من 10.6 % خلال الفترة 1985 - 1988 إلى 45.8 % في الفترة 2009 - 2012، كما ارتفعت نسبة الضرائب غير المباشرة من ما يقارب 61 % في العام 2009 إلى ما يقارب 67 % من إجمالي الإيرادات الضريبية في العام 2010 لتستمر في الارتفاع في العام 2012 لتصل ما يقارب 69 % من إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

جودة الخدمات المقدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ولذلك لا بد من اعتماد نظام جودة في العملية التدريبية ينعكس على أداء الخدمات الضريبية وكفاءتها. لذا يجب أن تتسم المنظومة الضريبية بكل مكوناتها بالكفاءة والفاعلية، حيث يجب أن تسهم الضرائب في إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة بين المواطنين.

وتمثل الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة جزءاً مهماً من إيرادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما تسهم الإيرادات الضريبية في مختلف دول العالم في تمويل خطط التنمية المطروحة من قبل الحكومات وتمويل مختلف النفقات التي تقوم بها الدول لكافة القطاعات.

وتعد الضرائب غير المباشرة من أهم أنواع الضرائب في كثير من الدول بما فيها الأردن، نظراً لوفرة الحصيلة التي تحققها الدولة منها، لا سيما ضريبة المبيعات التي تعد المورد الأكبر والأهم لخزينة الأردن بشكل خاص وغيرها من الدول بشكل عام. وضريبة المبيعات تطبق في العديد من الدول وإن كانت تحمل أسماء مختلفة كضريبة القيمة المضافة.

ويقوم النظام الضريبي على ثلاثة محاور هي (صالح، 2007):

1. المحور التشريعي: أي القوانين والتشريعات الضريبية الناظمة لقطاع الضرائب.

2. المحور التنظيمي الفني: وهو عبارة عن القواعد والإجراءات المفسرة والمنظمة لعملية التقدير والتحصيل الضريبي.

3. المحور التنفيذي: وهو الجهاز الضريبي الذي يقوم بتطبيق القانون وتنفيذ السياسة الضريبية من خلال التقدير والتحصيل والمتابعة.

وعرّف الخطيب (1992) الضريبة بأنها: ”استقطاع نقدي يفرض من قبل السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين وكذلك الاعتباريين وفقاً لمقدرتهم التكلفة بطريقتهم نهائية بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة“. كما يمكن تعريف النظام الضريبي بأنه (جيلاتي، 2000): ”مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحلته المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل“.

وتعد الضرائب غير المباشرة في الوقت الحالي إحدى الأدوات الرئيسة للسياسة الضريبية، كما أنها عنصر فاعل في رفق خزينة الدولة بالموارد المالية، أي أنها تتمتع بوفرة الحصيلة الضريبية مقارنة بالضرائب المباشرة، هذا بالإضافة لتأثيرها على الاستهلاك والاستثمار والإدخار وأثرها على المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم من ذلك فهي ضريبة أقل عدالة من الضرائب المباشرة، ويرجع ذلك إلى أن المكلّف القانوني ليس هو المكلّف الاقتصادي أو الفعلي، بمعنى أن العبء الضريبي ينتقل من المكلّف القانوني وهو في هذه الحالة منتج السلعة وكل من له علاقة بالإنتاج والبيع والشراء أو استعمال السلع والخدمات إلى مكلّف آخر يقوم بدفع الضريبة، ويتحمل عبئها (المكلف الاقتصادي)، وهو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة، وهذا ما

المشتري وتوريدها لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ضمن مواعيد محددة.

ويرى (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، 2014): أن النظام الضريبي الأردني يعاني من تعقد النظام الضريبي وعدم استقراره، وأن هناك عدم تشدد في فرض الجزاء على المتهربين من دفع الضرائب، وعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن نشاطات المكلفين من المهنيين، وأن الإصلاحات الضريبية لم تعتن بشكل كاف بتطوير الموارد البشرية العاملة في المجال الضريبي من مدققين ومحاسبين ومراجعين، من أجل رفع كفاءة المنظومة الضريبية، إضافة إلى ضعف المراقبة والكفاءة لدى أجهزة التحقيق والتحصيل، مما سهل من عمليات التهرب الضريبي. حيث تشير بيانات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إلى وجود متأخرات ضريبية تزيد عن المليار دينار. لذا فإن عدم فاعلية المنظومة الضريبية سيؤثر بشكل مباشر على حجم الإيرادات الضريبية وسيؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي.

شركات الاتصالات الأردنية

تعرف الاتصالات بأنها (قانون الاتصالات الأردني رقم 13 لعام 1995): نقل أو بث أو استقبال أو إرسال الرموز أو الإشارات أو الأصوات أو الصور أو البيانات، مهما كانت طبيعتها، بواسطة الوسائل السلكية أو الراديوية أو الضوئية أو بأي وسيلة أخرى من الأنظمة الإلكترونية. وعُرفت خدمة الاتصالات بأنها: الخدمة التي تتكون كلياً أو جزئياً، من إرسال المعلومات واستقبالها وتميرها على شبكات اتصالات باستخدام أي من عمليات الاتصالات.

يرجع تاريخ الاتصالات الأردنية إلى عام 1921، وتم إنشاء وزارة المواصلات (برق، بريد، هاتف) عام 1951، مما ساعد على تطوير خدمات الاتصالات في البلاد. وفي سنة 1961 دخلت خدمة بدالة الهواتف الاوتوماتيكية لأول مرة في العاصمة عمان بسعة 5000 خط، وفي سنة 1971 أنشئت مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية لتعنى بالإدارة اليومية لخدمات الاتصالات، كما تم إنشاء محطة أقمار صناعية، وأصبحت مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام 1997 شركة تحمل اسم شركة الاتصالات الأردنية، وسجلت كشركة أهلية.

ويتألف قطاع أعمال الاتصالات الخلوية من الخدمات والمنتجات الخلوية المقدمة من قبل ثلاث شركات هي: زين حيث باشرت أعمالها كأول شركة اتصالات خلوية في أيلول 1995. وأورانج خلوي التي تم تسجيلها في أيلول 1999 بهدف بناء شبكة اتصالات خلوية جديدة ومتطورة لخدمة المملكة، وقد بدأت أورانج خلوي عملياتها التشغيلية في أيلول 2000 كمزود ثانٍ لخدمات الاتصالات الخلوية في الأردن. وفي عام 2004 منحت رخصة لشركة أمنية للاتصالات الأردنية لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة، وأطلقت أعمالها عام 2005 بشكل رسمي في السوق الأردني.

وتقوم هذه الشركات بتقديم عدد من الخدمات كمبيعات، أهمها بيع الخطوط الهاتفية وبطاقات الشحن، وخدمات الإنترنت، وكذلك بيع الأجهزة الخلوية، وتقوم هذه الشركات بإعطاء دقائق

وتعاني ضريبة المبيعات من مشاكل متجددة كالمشكلات المترتبة على التجارة الالكترونية، وأفكار جديدة تظهر بشأن ما تستطيع هذه الضريبة تحقيقه فيما يتعلق بمعاملة الخدمات المالية، والقطاع العام (مؤتمر الحوار الدولي روما، 2005).

الضريبة العامة على المبيعات في الأردن

بدأ الأردن بتطبيق الضرائب غير المباشرة في عام 1926م على شكل ضريبة مكوس، وتطورت مع الوقت وصولاً إلى ضريبة القيمة المضافة عام 2001م، وعلى أثر ما حصل في الأردن من أزمة اقتصادية في العام 1988م وجدت الحكومة الأردنية نفسها أمام مفترق طرق صعب وهو تعديل الوضع الاقتصادي، ووضع برنامج تصحيح في العام نفسه، بحيث اتخذت قرارات تقضي بإصلاح النظام الضريبي ووضع قوانين ضريبية جديدة من أهمها إصدار قانون الاستهلاك رقم 34 لسنة 1988م، والذي كان بديلاً لقانون ضريبة الإنتاج والمكوس، وبناءً على توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقد ارتأت الحكومة الأردنية تطبيق قانون ضريبي غير مباشر جديد، وهو قانون ضريبة القيمة المضافة، باعتباره قانوناً حديثاً وعصرياً ومطبقاً في العديد من الدول الأوروبية والعربية، واعتماداً على وفرة الحصيلة والمرونة التي يتمتع بها، وقد تم استحداثه في العام 1992م وتسويقه تحت مسمى قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني وقد بدأ العمل به في العام 1994م، تحت الرقم 6 لسنة 1994م، وعلى مرحلتين: الأولى عام 1994م وشملت المستوردين والصناعيين والخدمات، والثانية 2001م وشملت الفئات الأخرى؛ والذي طبق بموجبه ضريبة القيمة المضافة (عبيدات، 2001).

وتخضع السلع والخدمات في الأردن إلى ثلاثة أنواع من النسب الضريبية هي (قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 6 لعام 1994 وتعديلاته):

♦ الضريبة العامة: وهي بنسبة 16% على السلع والخدمات، و 4% على بعض السلع.

♦ الضريبة الخاصة: وهذه الضريبة تفرض بشكل نسبي أو مبالغ محددة على سلع محددة بجداول الضريبة العامة أو الجداول الجمركية، وهي أقرب ما تكون للرسوم الجمركية أو تغيير لصيغة الرسوم الجمركية بمسمى ضريبة على المبيعات.

♦ الضريبة الصفيرية: يخضع بعض فئات من المكلفين لنسبة 0% ضريبة عامة على المبيعات، وفي هذه الحالة تُسترد الضريبة المدفوعة على المشتريات، ولا تحتسب ضريبة عامة على المبيعات، وهذه الفئات محددة بالقانون.

في حين بقيت بعض السلع غير خاضعة للضريبة العامة للمبيعات، وهي محددة بجداول مرفقة بالقانون.

وضريبة المبيعات وفق القانون الأردني هي: الضريبة المفروضة بموجب القانون رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وتستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة ويقوم الشخص المكلف بتحصيلها من

هذا بالاستناد لتعريف الخدمة الوارد بالمادة رقم 2 من قانون الضريبة العامة رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته، وكذلك الجدول رقم 1 من نظام الضريبة الخاصة رقم 80 لسنة 2002، وبالتالي فإن أنشطة شركات الاتصالات كافة خاضعة للضريبة الخاصة والعامة بما في ذلك الخدمات المجانية المقدمة.

السؤال الثاني: هل يمكن تحديد الحجم الحقيقي لخدمات الاتصالات في الأردن؟

قام الباحثان بالبحث والتحصيل في إمكانية الحصول على الحجم الحقيقي لخدمات الاتصالات الأردنية الخلوية من خلال شركات الاتصالات، ولم يتمكن الباحثان من الحصول على المعلومة الكاملة، وكذلك لم يجدا البيانات في أكثر من دائرة حكومية إلا من خلال هيئة تنظيم قطاع الاتصالات؛ والذين قاموا مشكورين بتزويدنا بعدد المكالمات الخلوية والرسائل القصيرة sms خلال فترة الدراسة 2010 – 2013، وحسب الجدول المبين أدناه.

جدول رقم 1
عدد دقائق الاتصالات الخلوية

البيان	2010	2011	2012	2013
عدد دقائق الاتصالات الخلوية*	19,297,128,387	25,294,891,558	33,456,600,806	34,272,635,171

*المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية، 2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد دقائق الاتصالات الخلوية خلال السنوات الثلاث 2011_2013 زاد بشكل مطرد؛ حيث بلغت في عام 2010 حوالي 19.29 بليون دقيقة، وارتفعت إلى حوالي 25.29 بليون دقيقة في عام 2011، وبزيادة حوالي 6 بليون دقيقة؛ أي ما نسبته حوالي 30 %، في حين بلغت في عام 2012 حوالي 33.5 بليون دقيقة، وبزيادة مقدارها حوالي 14.25 بليون دقيقة عما كانت عليه في عام 2010 وبزيادة مقدارها حوالي 75 %، وارتفعت إلى حوالي 34.27 بليون دقيقة في عام 2013، وبزيادة مقدارها حوالي 15 بليون دقيقة وبنسبة 78 % تقريباً. وهذا يظهر أن الاتصالات الخلوية في السنة الأخيرة زادت بشكل كبير جداً، ويعزو الباحثان ذلك إلى زيادة عروض الدقائق المجانية التي تقدمها شركات الاتصالات الخلوية مقابل الاشتراكات المدفوعة مسبقاً.

مجانية تبلغ الآف الدقائق ومئات الرسائل في بعض أنواع الخطوط، وأحياناً يتم إعطاء دقائق ورسائل مجانية إضافية عند كل عملية شحن بطاقة حيث تبلغ أحياناً ما نسبته 25 %_ 100 % من عدد الدقائق الأصلية الموجودة في البطاقة المشحونة، وكل هذه الدقائق والرسائل المجانية لا يتم دفع أي ضريبة مبيعات مقابلها.

الدراسة الميدانية

فرض قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته على السلع والخدمات المصنعة أو المستوردة أو المعاد بيعها داخل المملكة ضريبة بنسب محددة ومبينة بجدول مرفقة بالقانون، وحددت المادة رقم (4) من القانون تعريف بيع السلعة أو الخدمة وذلك من خلال انتقال ملكية السلعة إلى المشتري لقاء بدل، وكذلك يعد بيع استعمال السلعة من قبل المكلّف لأغراضه الخاصة أو تمكين غيره من ذلك مقابل بدل أو بدون بدل.

واشترط القانون استحقاق الضريبة على أساس قيمة الفاتورة، أو ما تم دفعه من قيمة السلعة، أو بدل الخدمة أيهما أعلى. فيما ألزمت التعليمات الخاصة بإخضاع السلع والخدمات المنتجة محلياً رقم (1) لسنة 2005 المكلّف المسجل بالضريبة الخاصة باستيفاء الضريبة الخاصة على مبيعاته من السلع والخدمات المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة عند بيعها حسب نسبة الضريبة أو فنتها وعلى القيمة الحقيقية المدفوعة فعلاً. بينما اشترط القانون المصري رقم 11 لسنة 1991 على أن «تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلعة أو الخدمات»، وكذلك نحي قانون الضريبة على القيمة المضافة السوداني رقم 23 لسنة 2001، حيث نص على أنه «تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة أو العمل». وفي السودان بلغت نسبة الضريبة العامة على السلع والخدمات 17 %، في حين تبلغ على الاتصالات الخلوية 30 %.

وتوجد طريقتان لاحتساب الضريبة على خدمات الاتصالات هما: الطريقة المباشرة؛ التي يتم بموجبها احتساب الضريبة بشكل مباشر على الخدمات المستهلكة، كما في التشريعين السوداني والمصري، وكذلك الخدمات الأخرى (غير الاتصالات الخلوية المدفوعة مسبقاً) في التشريع الأردني، والطريقة غير المباشرة التي استخدمها المشرع الأردني لاحتساب الضريبة على خدمات الاتصالات الخلوية المدفوعة مسبقاً.

اختبار أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: هل النشاط الرئيس لشركات الاتصالات الأردنية هو بيع بطاقات الشحن؟

بالرجوع إلى التشريعات الضريبية النازمة للضريبة العامة على المبيعات، واستشارة فقهاء القانون الضريبي تبين أن نشاط شركات الاتصالات الخلوية بالأساس هو نشاط خدمي، يهدف إلى خدمة الزبائن من خلال تقديم خدمات الاتصالات المختلفة، وإن بيع بطاقات الشحن يعد خدمة وليس بيع سلعة.

■ إصدار فاتورة ضريبية.

■ تسلم بدل الخدمة كلياً أو جزئياً.

ويمكن احتساب الضريبة العامة على بطاقات الشحن فئة

5 دنانير على النحو التالي:

- الضريبة الخاصة $0.24 \times 5.000 = 1.200$ دينار

- الضريبة العامة $(1.200 + 5.000) \times 16\% =$

0.992 دينار.

وبذلك تكون الضريبة الخاصة على البطاقة 1.200 دينار،

وحوالي دينار واحد ضريبة عامة مهما بلغ حجم الخدمات الممنوحة لمستخدم الخدمة كثرت أم قلت، وكذلك إذا استخدمت الخدمات بشكل كامل أو جزئي أو لم يستخدمها، وهذه الطريقة تركت الباب مفتوحاً أمام شركات الاتصالات للمنافسة في إعطاء المزيد من الخدمات للمستهلكين مقابل مبلغ ضريبي محدد سلفاً.

السؤال الرابع: هل توجد طريقة مختلفة في احتساب الضريبة العامة على خدمات الاتصالات في الدول الأخرى؟

من خلال استقصاء طرق احتساب الضريبة العامة على المبيعات في بعض الدول العربية، نجد أن التشريع المصري نص في المادة رقم 13 من قانون رقم 11 لسنة 1991 على أنه: «تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلعة أو الخدمات». ولدى الاستفسار من مستخدمي الخدمة في مصر أوضحوا أنهم يدفعون فقط قيمة رصيد البطاقة الذي يشحن لهم دون زيادة أية مبالغ إضافية على القيمة؛ حيث يتم دفع 10 جنيهات مصرية مقابل شحن الرصيد بمبلغ 10 جنيهات. ويتم احتساب الضريبة عند إجراء أي اتصال أو إرسال رسالة قصيرة حسب التعرفة المحددة.

ونصت المادة 13 / 1 من قانون الضريبة على القيمة المضافة السوداني رقم 23 لسنة 2001 على أنه: «تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة أو العمل. ولدى مقابلة الباحث الأول المسؤولين في ديوان الضرائب (ضريبة القيمة المضافة) في السودان بتاريخ 23 / 12 / 2013م أفادوا بأن ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات تبلغ 17%، وعلى خدمات الاتصالات 30% وتحتسب بالطريقة المباشرة، وعلى المكالمات والرسائل الصادرة فعلياً، مع العلم بعدم وجود ضرائب خاصة حسب التشريع السوداني.

ويبين الجدول أدناه الضريبة المحتسبة على خدمات الاتصالات الخلوية الصادرة فعلياً من شركات الاتصالات الأردنية حسب التشريع السوداني بفرض أن قيمة المكالمات الخلوية (20) فلساً أردنياً، وقيمة الرسالة القصيرة (30) فلساً أردنياً.

جدول رقم 2

عدد الرسائل القصيرة المرسله

البيان	2010	2011	2012	2013
عدد الرسائل القصيرة المرسله*	1,889,017,615	1,636,641,287	2,282,040,764	2,582,435,27

*المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأردنية، 2015.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك نقصاً في الرسائل القصيرة المرسله في عام 2011 بحوالي 250 مليون رسالة وبنسبة حوالي 13% عما كانت عليه عام 2010، في حين زادت في عام 2012 بحوالي 390 مليون رسالة عنها في عام 2010 وبنسبة حوالي 20%، وزادت بحوالي 690 مليون رسالة في عام 2013 وبنسبة 37% تقريباً. ويعزو الباحثان التذبذب في عدد الرسائل القصيرة المرسله إلى زيادة أسعارها في عام 2011، ومنح رسائل قصيرة مجانية مع بعض العروض المدفوعة مقدماً في عامي 2012 و 2013.

السؤال الثالث: كيف يتم احتساب الضريبة العامة على خدمات شركات الاتصالات الأردنية؟

للإجابة على هذا السؤال تم الرجوع إلى نصوص التشريعات الناظمة للضريبة العامة في الأردن والمتمثلة في:

◆ أولاً: الضريبة الخاصة: تم إضافة البند (خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل المؤجلة الدفع أو المدفوعة مسبقاً) إلى النظام الأصلي رقم 80 لسنة 2000 نظام الضريبة الخاصة بموجب النظام المعدل رقم 1 لسنة 2006، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 4741 تاريخ 16 / 1 / 2006، وحددت الضريبة بهذا التعديل بنسبة 4%، وتم تعديل النسبة إلى 8% بموجب النظام المعدل رقم 8 لسنة 2010، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 5016 تاريخ 1 / 3 / 2010، ثم عدلت نسبة الضريبة الخاصة اعتباراً من 1 / 8 / 2010 إلى 12% بموجب النظام المعدل رقم 30 لسنة 2010 والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 5037 تاريخ 16 / 6 / 2010، وتم مضاعفة النسبة إلى 24% بموجب النظام المعدل رقم 64 لسنة 2013 والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 5229 تاريخ 10 / 7 / 2013.

◆ ثانياً: الضريبة العامة: فرض قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 6 لسنة 1994، وتعديلاته ضريبة مبيعات بنسبة 16% على السلع والخدمات، وحددت المادة التاسعة من القانون بأنه تستحق ضريبة بيع الخدمة عند وقوع أي من الحالتين التاليتين أيهما أسبق، وهما:

جدول رقم (3)

احتساب الضريبة بالدينار وفق الطريقة المباشرة
حسب التشريع السوداني (2010 - 2013) *

2013	2012	2011	2010	البيان
34,272,635,171	33,456,600,806	25,294,891,558	19,297,128,387	عدد دقائق الاتصالات الخلوية
685,452,703	669,132,016	505,897,831	385,942,568	قيمة المكالمات الخلوية /0.02 دقيقة
205,635,811	200,739,605	151,769,349	115,782,770	الضريبة العامة المحتسبة 30 %
2,582,435,827	2,282,040,764	1,636,641,287	1,889,017,615	عدد الرسائل القصيرة المرسله
77,473,075	68,461,223	49,099,239	56,670,528	قيمة الرسائل القصيرة المرسله /0.03 رسالة
23241922	20,538,367	14,729,772	17,001,159	الضريبة العامة المحتسبة 30 %
228877733	221,277,972	166,499,121	132,783,929	مجموع الضريبة المحتسبة

* إعداد الباحثين، 2015.

10 فلسات كحد أدنى نجد:

$50.000 = 0.010 \times 5000$ دينار قيمة الخدمات المجانية

$8.800 = 16\% \times (50.000 + 5.000)$ دينار قيمة

الضريبة المقدرة

الفرق بين الطريقتين = $8.800 - 2.200 = 6.600$ دينار

وهذا يظهر الفرق بين الطريقتين في احتساب الضريبة العامة الذي نسبته (4: 1) ، هذا إذا تم استهلاك كامل الرصيد المجاني، بالإضافة إلى مخاطر إحصاء بطاقات الشحن المصدرة والمباعة وتواريخ البيع وتواريخ توريد الضريبة؛ الأمر الذي يؤدي إلى رفع نفقات التحاسب الضريبي.

وفي أدناه جدول احتسبت فيه الضريبة العامة على خدمات الاتصالات الخلوية الفعلية خلال الأعوام 2010 - 2013 محتسبة على أساس تقدير سعر الدقيقة 20 فلس، وسعر الرسالة القصيرة 30 فلس.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه في حال تطبيق التشريع السوداني على المكالمات الخلوية المحلية والرسائل القصيرة الصادرة؛ يمكن احتساب الضريبة بحوالي 132 مليون دينار خلال عام 2010، وحوالي 166 مليون دينار في عام 2011، وحوالي 221 مليون دينار في عام 2012 و 228 مليون في عام 2013.

السؤال الخامس: هل الخدمات المجانية المقدمة من قبل شركات الاتصالات خاضعة للضريبة؟

في حال احتساب الضريبة العامة فقط دون احتساب الضريبة الخاصة بالطريقة المباشرة على الخدمات المقدمة لإحدى شركات الاتصالات الخلوية على بطاقة الشحن فئة 5 دنانير، وهي 5000 دقيقة مجانية مع الاحتفاظ بالرصيد المشحون واستعماله في الاتصالات والرسائل وخدمات الانترنت. ويتقدير سعر الدقيقة

جدول رقم (4)

احتساب الضريبة على الطريقة المباشرة حسب التشريع الاردني (2010 - 2013) *

2013	2012	2011	2010	البيان
34,272,635,171	33,456,600,806	25,294,891,558	19,297,128,387	عدد دقائق الاتصالات الخلوية
685,452,703	669,132,016	505,897,831	385,942,568	قيمة المكالمات الخلوية /0.02 دقيقة
164508649	160,591,684	121,415,479	92,626,216	الضريبة الخاصة المحتسبة 24 %
135993816	132,755,792	100,370,130	76,571,005	الضريبة العامة المحتسبة 16 %
300502465	293,347,476	221,785,609	169,197,222	مجموع الضريبة المحتسبة على المكالمات

البيان	2010	2011	2012	2013
عدد الرسائل القصيرة المرسله	1,889,017,615	1,636,641,287	2,282,040,764	2,582,435,827
قيمة الرسائل القصيرة المرسله 0.03 / رسالة	56,670,528	49,099,239	68,461,223	77,473,075
الضريبة الخاصة المحتسبة 24 %	1,700,116	1,472,977	2,053,837	18593538
الضريبة العامة المحتسبة 16 %	1,751,119	1,517,166	2,115,452	15370658
مجموع الضريبة المحتسبة على الرسائل القصيرة	3,451,235	2,990,144	4,169,288	33964196
مجموع الضريبة المحتسبة	172,648,457	224,775,753	297,516,764	334466661

*إعداد الباحثين، 2015.

78 % على التوالي، وهذا يؤثر الى حجم التهرب من الضريبة العامة بالاستناد إلى الثغرة القانونية المتمثلة باحتساب الضريبة العامة على بطاقات الشحن بدلا من احتسابها بشكل مباشر على المكالمات الخلوية الصادرة فعلا كما في التشريع السوداني.

وعند مقارنة أرقام الضريبة العامة الفعلية مع الأرقام المحتسبة في الجدول رقم (4) نجد أن أرقام عام 2010 قريبة من بعضها بعضها، إذ إن المحتسبة حوالي 78 مليون دينار، بينما نجد فروقا كبيرة في عامي 2011 و 2012، حيث كانت على التوالي 102 مليون و 135 مليون دينار، ويظهر الفرق جليا في عام 2012 حيث ازداد حجم الاتصالات الخلوية بنسبة 75 % بينما انخفضت الضريبة المحصلة بنسبة 7 % بدلا من زيادتها بنفس النسبة.

أما المقارنة مع القانون السوداني فإنه من غير الممكن إجراء المقارنة لعدم توفر بيانات الضريبة الخاصة، لتبيان أفضلية احتساب ضريبة عامة بنسبة عالية، أو احتساب نوعين من الضريبة - خاصة وعامة - .

النتائج

من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. النشاط الرئيس لشركات الاتصالات هو تقديم خدمة الاتصالات بأشكالها كافة، وبطاقات الشحن التي تتبعها شركات الاتصالات تعد أداة لشحن الرصيد وليست سلعة تباع ليضاف عليها ضريبة المبيعات.

2. استخدام الطريقة غير المباشرة في احتساب الضريبة العامة على المبيعات يؤدي إلى فتح باب التهرب من الضريبة العامة، وخفض الحصيلة الضريبية كما هو ظاهر في نسبة نمو الاتصالات الخلوية التي انعكست على انخفاض الحصيلة الضريبية.

3. استخدام الطريقة غير المباشرة في احتساب الضريبة العامة على مبيعات بطاقات الشحن يؤدي إلى الإخلال بالعدالة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الضريبة المحتسبة حسب التشريع الأردني بالطريقة المباشرة بلغت حوالي 172 مليون دينار في عام 2010، وحوالي 225 مليون في عام 2011، وحوالي 297 مليون دينار في عام 2012، وارتفعت الى ما يقارب 334 مليون دينار في عام 2013. ولمقارنة هذه الأرقام مع الأرقام الفعلية المحصلة من شركات الاتصالات الأردنية لم يتمكن الباحثان من الحصول على القيم الفعلية للضريبة الخاصة، وتم الحصول على أرقام تقريبية لقيمة الضريبة العامة، وعلى أنشطة شركات الاتصالات الخلوية كافة بما فيها المكالمات الخلوية والرسائل القصيرة، ولم يتمكن الباحثان من تحديد قيمة المكالمات الخلوية والرسائل القصيرة لتقدير قيمة الضريبة الخاصة والضريبة العامة على المبيعات، والجدول التالي يبين حجم الضريبة العامة الفعلية التقريبية المحصلة من شركات الاتصالات الخلوية.

جدول رقم (5)

حجم الضريبة العامة المدفوعة من قبل شركات الاتصالات الخلوية خلال الفترة 2010 -

*2013

البيان	2,010	2,011	2,012	2013
الضريبة العامة (الف دينار اردني)	81,250	80,500	75,700	79,500

*إعداد الباحثين، 2014.

ومن خلال الجدول أعلاه يظهر للبيان أن حجم الضريبة العامة على خدمات شركات الاتصالات الخلوية في عام 2010 حوالي 81.25 مليون، وحوالي 80.5 مليون دينار في عام 2011، أما عام 2012 فانخفضت إلى 75.7 مليون دينار، حيث انخفضت في عام 2011 بنسبة 1 % تقريبا فيما انخفضت في عام 2012 بنسبة 7 % تقريبا، وزادت بما يقدر 5 % عنها في عام 2012 مع العلم بأن المكالمات الخلوية ازدادت بشكل مضطرد في الاعوام 2011 و 2012 و 2013 وبنسبة 30 % و 75 % و

المصادر والمراجع:

1. إرشيد، علي نواش محمد، (2004)، «الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي»، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد، جامعة اليرموك.
2. التميمي، وهيب، (2000)، «قياس الأداء في جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، دراسة تحليلية وميدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية.
3. الجليلاتي، محمد، (2000)، «النظام الضريبي السوري واتجاهاته»، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا.
4. الحديدي، إبراهيم بابا عبدالقادر، (2010)، «أثر جودة التدريب على تحسين الإيرادات الضريبية وانعكاسه على الاقتصاد الوطني»، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 15، الأردن.
5. الخطيب، خالد، (1992)، «الضريبة على الدخل، أصول محاسبتها في الأردن»، عمان، زهران للنشر والتوزيع.
6. الخطيب، كمال، (2006)، «دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
7. السامرائي، يسري والعبدي، زهرة، (2012)، «تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، العراق.
8. سلامة، رأفت، وآخرون، (2011)، «العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات»، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 19، العدد الأول، غزة.
9. الشوابكة، إبراهيم كامل، (2007)، «ضريبة المبيعات على التجارة الإلكترونية مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلد 34، (ملحق) الأردن، الأردن.
10. صالح، محمد عبد الفتاح، (2007)، «العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
11. الصبري، حسن سعيد محمد، (2010)، «الضريبة العامة على المبيعات ومشاكل تطبيقها في اليمن»، رسالة دكتوراه غير منشورة، دمشق، جامعة دمشق.
12. عبيدات، رفعت (2001)، «ضريبة المبيعات خبرات وحلول»، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن.
13. قانون الاتصالات الأردني رقم 13 لعام 1995، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 1/10/1995.
14. قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني رقم 6 لعام 1994 وتعديلاته، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 31/5/1994.

الضريبية عن طريق احتساب الضريبة على قيمة البطاقة بغض النظر عن حجم الخدمة المستهلكة من قبل الزبون.

4. الانتقال إلى الطريقة المباشرة في احتساب الضريبة العامة على المبيعات يؤدي إلى وفرة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب، ونمو الإيرادات العامة بنفس اتجاه نمو الخدمات المستهلكة، وتوريد الإيرادات في مواعيدها الفعلية.

5. الانتقال إلى الطريقة المباشرة يؤدي إلى تسهيل عمليات التحاسب الضريبي، وبالتالي الاقتصاد بالنفقات.

6. تعد الطريقة المباشرة أكثر عدالة من الطريقة غير المباشرة؛ حيث تحتسب الضريبة على الخدمات المستهلكة فقط.

التوصيات:

1. إخضاع جميع المكالمات والرسائل وحزم الإنترنت المجانية لضريبة المبيعات.

2. انتقال الإدارة الضريبية في الأردن إلى الطريقة المباشرة في احتساب الضريبة العامة على مبيعات خدمات شركات الاتصالات الخلوية من خلال تعديل التشريعات الناظمة.

3. اعتماد نسبة ضريبة عامة واحدة في الأردن كما في السودان بدلا من نوعين من الضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى تقديم إقرار واحد من قبل شركات الاتصالات كل شهرين بدلا من تقديم نوعين من الإقرارات؛ إقرارات الضريبة العامة وإقرارات الضريبة الخاصة.

4. إجراء دراسات في مجال الضريبة العامة على المبيعات على القطاعات كافة في الأردن.

5. إيجاد وسيلة لحث القطاعات الإدارية الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة في الأردن على التعاون مع الباحثين للوصول إلى المعلومة.

15. قانون الضريبة على القيمة المضافة السوداني رقم 23 لعام 1999، الصادر بتاريخ 26/6/1999.
16. قانون الضريبة العامة على المبيعات المصري رقم 11 لعام 1991 وتعديلاته، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2/5/1991.
17. القطاونة، إبراهيم والعضايلة، علي (2010)، «أثر الإيرادات الضريبية (الدخل والمبيعات والجمارك) على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية»، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد 25 العدد 7.
18. قندح، عدلي، (2013)، جريدة الرأي، الأردن، العدد المنشور بتاريخ 18/11/2013.
19. القويدر، أمجد سالم، (2004)، «أثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970 - 2001)» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
20. كيف، مارتن ومفوة، ويندريد (2011)، «فرض الضرائب على خدمات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: نظرة عامة» (ورقة بحثية)، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف.
21. المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، (2014)، «التهرب الضريبي في الأردن: الأسباب، والوسائل، والحجم»، من منشورات المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، الأردن.
22. النقاش، غازي عبد الرازق، (1997) «المالية العامة»، عمان، دار وائل للنشر.
23. المعني بضرريبة القيمة المضافة، (2005)، وثيقة قدمت في مؤتمر الحوار الدولي، روما.

المراجع الأجنبية

1. Johnson, Erik Rockefeller (2011) ، "Why do transportation sales tax measures succeed" رسالة ماجستير، جامعة ولاية كاليفورنيا، سكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية.
2. Propheter, Geoffrey Francis. 19 (2010) "Revenue impact of a sales tax on service" رسالة ماجستير، جامعة ولاية كاليفورنيا، سكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية.

المواقع الإلكترونية

1. <http://www.trc.gov.jo>
2. <http://umniah.com/ar/umniah/our-brand.aspx>.
3. <http://www.orange.jo>
4. <http://www.jo.zain.com>

مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني: دراسة ميدانية في المؤسسات الصحية في مدينة طولكرم *

د. سلامة "محمد وليد" سالم **

د. عمر محمود أبو عيدة ***

أ. أحمد إبراهيم السيد ****

* تاريخ التسليم: 13 / 1 / 2015م، تاريخ القبول: 14 / 4 / 2015م.
** أستاذ العلوم الإدارية المساعد/ جامعة القدس المفتوحة/ فرع طولكرم.
*** أستاذ الاقتصاد المشارك ورئيس قسم الاقتصاد/ جامعة القدس المفتوحة/ فرع طولكرم.
**** مدرس العلوم الاجتماعية/ جامعة القدس المفتوحة/ فرع طولكرم.

Sources of Work Pressure in the Palestinian Nursing Sector: A field Study in the Health Institutions in Tulkarm City

Abstract

This study aimed to identify the sources of work pressure that workers in the Palestinian nursing sector are exposed to; in addition to classifying them according to their relative importance and their level of strength that are branched into various confusing factors. They were classified in this study into four main sources; they are; (1) pressure of work environment (2) collective pressure (3) individual pressure and (4) organizational pressure. To achieve the purpose of the study, the researchers have conducted a questionnaire that consisted of 48 items which involved the four areas for work pressure sources. The questionnaire was distributed for a sample consisted of (171) workers. A descriptive statistical model was used. The findings of the study showed that there are (44) sources of pressures that cause a challenge for workers at Palestinian nursing sector in their turn. These sources are distributed to five main factors. Moreover, a communalities test was conducted and the communality factor between items was high and ranged between (0. 567 and 0. 919) . Communalities test for study aspects was conducted also, and referred to the social pressure as the strongest and the most crucial aspect as the variation rate for this variable to other ones (0. 91) , then the organizational pressure with a communality factor (0. 86) , then comes the individual pressure (0. 45) , and finally work environment (0. 15) only. The study has recommended that it's essential to use up to date administrative approaches in dealing with workers in nursing sector, as administrative empowerment, management, setting aims and participation, using psychological unloading, involving their suggestion in the work plan , enhancing the employees' involvement in their tasks by protecting them from risks, and adopting a fair system for both incomes and moral incentives.

Keywords: Work Pressure, Palestinian Nursing Sector, Health Institutions

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مصادر ضغط العمل التي يتعرض لها العاملون في قطاع التمريض الفلسطيني، والعمل على ترتيب هذه المصادر حسب أهميتها النسبية، ودرجة قوتها وتتفرع إلى عوامل عديدة اختلف الباحثون والدارسون في تصنيفها. وصنفت في هذه الدراسة إلى أربعة مصادر رئيسية، هي: (ضغوط بيئة العمل، ضغوط جماعية، ضغوط فردية، ضغوط تنظيمية)، ولذلك صممت استبانته مكونة من 48 فقرة اشتملت على المجالات الأربعة لمصادر ضغط العمل ووزعت على عينة مكونة من (171) مفردة، وقد تم استخدام التحليل العاملي وتبين أن هناك 44 مصدراً تشكل في مجموعها ضغطا وتحديا للعاملين في قطاع التمريض الفلسطيني موزعة على خمسة عوامل أساسية، كما تم إجراء اختبار الاشتراكيات (Communalities Test) وكان معامل الاشتراكية بين الفقرات مرتفعاً، حيث تراوح بين (0.567 و 0.919)، كما تم أيضاً إجراء اختبار الاشتراكيات لمجالات الدراسة، وتبين أن أقوى وأهم مجال هو مجال الضغوط الجماعية حيث بلغت نسبة تباين هذا المتغير مع باقي المجالات الأخرى (0.91)، يليه الضغوط التنظيمية بمعامل اشتراكية (0.86)، ثم مجال الضغوط الفردية (0.45)، وأخيراً مجال بيئة العمل باشتراكية وصلت إلى (0.15) فقط.

وأوصت الدراسة بضرورة استخدام أساليب إدارية حديثة في التعامل مع العاملين في قطاع التمريض كالتمكن الإداري، والإدارة بالأهداف والمشاركة، وكذلك استخدام أساليب للتفريغ النفسي، ومشاركتهم بالآراء والمقترحات، وتعزيز الاستغراق الوظيفي من خلال حمايتهم من المخاطر التي يتعرضون لها، واتباع نظام عادل للحوافز المادية والمعنوية.

الكلمات المفتاحية: ضغط العمل، قطاع التمريض الفلسطيني، المؤسسات الصحية.

ونجاح العاملين في هذه المهنة ينعكس على نجاح النظام الصحي ككل، وعليه فإن القطاع الصحي بمؤسساته ونظمه يهتم بمهنة التمريض في تقديم الخدمات الصحية وتطويرها والرقى فيها. وبناءً على ذلك فإن أهمية البحث الحالي تكمن في تسليط الضوء على أحد القطاعات الرئيسية والهامة في المجتمع، ومن ناحية أخرى إن معرفة وتحديد التحديات والعوائق التي تواجه العاملين في هذه المهنة التي تشكل مصادر ضغط العمل قد تسهم إلى حد كبير في توجيه اهتمام الإدارات المعنية إلى البحث عن الحلول والسبل التي من شأنها أن تقلل من الآثار السلبية لضغوط العمل، وتعمل على تقليل حدتها بالشكل الذي يعود بالنفع على جميع الفئات ذات العلاقة. كما أن أهمية هذا البحث تبدو واضحة من خلال النتائج التي نتج عنها مجموعة من المقترحات والتوصيات التي قد تؤدي إلى تطور العمل في هذه المهنة الهامة، وعليه يمكن تحديد أهداف البحث على النحو الآتي:

- ◆ التعرف إلى ماهية ضغط العمل ومصادره وأهميته من خلال البحث النظري الخاص بالإطار النظري والدراسات السابقة.
- ◆ تحديد مصادر ضغط العمل التي تواجه العاملين في قطاع التمريض الفلسطيني.
- ◆ تحديد الأهمية النسبية لمصادر ضغط العمل.
- ◆ تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في التخفيف من حدة ضغط العمل وتؤدي إلى تطوير القطاع الصحي في هذا المجال.

3.1 فرضية البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على اختبار مدى صحة الفروض المتعلقة بمصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم حيث تم وضع الفرضيات الآتية:

- إن مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم ليست بمستوى واحد من الأهمية.
- هناك علاقة ارتباط بين مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم.
- تختلف أهمية مصادر ضغط العمل باختلاف المجال الذي تتبع إليه هذه المصادر.

4.1 أسئلة البحث

من أجل الإجابة عن سؤال الدراسة الأساس فقد تم تحديد مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها على الشكل الآتي:

- هل يشكل حجم العمل وعبئه المطلوب إنجازاً مصدرًا لضغط العمل؟
- هل تشكل البيئة الإدارية وممارساتها مصدرًا لضغط

1. مقدمة

يتعرض العاملون في مختلف المؤسسات إلى الضغط الذهني، والجسماني، والمهني، ولعل هذا الضغط يختلف باختلاف ميادين العمل، فعادةً ما يعلو مستوى ضغط العمل في القطاعات والمهن الحساسة التي تتميز بصعوبة العمل وكثافته وأهميته. ومن بين القطاعات التي طالما كانت وما زالت عرضة إلى ضغط العمل القطاع الصحي، حيث يتعرض العاملون في هذا القطاع إلى ضغوطات ذهنية وبدنية ومهنية سواء على مستوى الأطباء أو الممرضين أو حتى العاملين في الوظائف الإدارية المساندة، وكل ذلك يعود كون المهن الصحية والطبية تتعامل مع صحة الإنسان ورعايتها والتي تعد غاية في الأهمية لكل إنسان المجتمعات والدول المختلفة. فالقطاع الصحي الفلسطيني كغيره يتميز بارتفاع مستوى ضغط العمل فيه، الأمر الذي ينعكس على أداء العاملين وولائهم وانتمائهم للمؤسسات التي يعملون فيها، كما ينعكس أيضاً على المرضى والمراجعين والأهالي، وكل ذلك يؤثر في مستوى الرضا أو عدمه لدى أفراد المجتمع كافة. وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على مصادر ضغط العمل لدى قطاع التمريض الفلسطيني من خلال إجراء دراسة ميدانية على الممرضين والممرضات العاملين والعاملات في المؤسسات الصحية في مدينة طولكرم في فلسطين.

1.1 مشكلة البحث

يشير الأدب الإداري الحديث إلى الاهتمام العالي بدور القوى البشرية في تحقيق غايات المؤسسات والمجتمعات على حد سواء، ولذلك فهناك العديد من النظريات السلوكية والتنظيمية التي بحثت في تحليل سلوك العاملين وبينت الآثار المترتبة على الأداء، والولاء، والرضا، والتطور. ومن بين هذه النظريات تلك التي حاولت أن تفسر ضغط العمل من حيث المراحل، والأشكال، والعناصر، والمصادر، والآثار، والاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع هذا الضغط. فضغط العمل هي "مجموعة من المثبرات التي تتواجد في بيئة عمل الأفراد التي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوك الأفراد في العمل، أو في حالتهم النفسية والجسمانية، أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعل الأفراد مع بيئة عملهم التي تحوي الضغوط". (عبد الباقي، 2001، ص 283) وبناءً على ذلك تكمن مشكلة البحث في تحديد وتحليل مصادر ضغط العمل الذي يتعرض لها قطاع التمريض في المؤسسات الصحية الفلسطينية العاملة في مدينة طولكرم، ويمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤل الآتي:

ما هي مصادر ضغط العمل التي يتعرض لها الممرضون والممرضات في المؤسسات الصحية الفلسطينية العاملة في مدينة طولكرم؟

2.1 أهمية البحث وأهدافه

تعد مهنة التمريض من المهن الأساسية في المجال الصحي

العمل؟

● هل يشكل صراع الدور بين العاملين مصدراً لضغط

العمل؟

● هل تشكل العوامل الشخصية والنفسية للعاملين مصدراً

لضغط العمل؟

● هل تشكل العلاقات الإنسانية مع الزملاء الرؤساء

مصدراً لضغط العمل؟

● هل تشكل الحوافز المادية والمعنوية مصدراً لضغط

العمل؟

4.1 حدود ونطاق البحث

يتحدد نطاق هذا البحث في تحديد مصادر ضغط العمل من وجهة نظر الممرضين والمرضات العاملين والعاملات في مهنة التمريض في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم في فلسطين خلال العام 2015

2. الإطار النظري

◀ مفهوم ومصادر ضغط العمل

حظي موضوع ضغط العمل أو ما يسمى بضغط الوظيفة (Job Stress) باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين في مجالات عديدة، وذلك بعد أن تبين أن ضغوط العمل تمثل تكلفة كبيرة على الفرد والمنظمة والمجتمع من الناحية الصحية والاقتصادية والتنظيمية. كما أن الآثار السلبية لضغوط العمل تتعدى الفرد والمنظمة لتصل إلى المستوى الوطني والتنظيمي، فعلى المستوى التنظيمي فقد رأى بعضهم أن ضغوط العمل هي السبب الرئيسي في كثير من المشكلات التنظيمية، وبخاصة مشكلة الأداء المنخفض وإصابات العمل والتغيب والتسرب الوظيفي (العميان، 2005، ص159) (هيجان، 1998).

ولقد تعددت مفاهيم ضغوط العمل واختلفت وفقاً لاتجاهات ومدارس الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع (Quick et al، 2001). ومرد ذلك الاختلاف يعود لارتباط مفهوم ضغوط العمل بكثير من العلوم المتباينة والمختلفة مثل الطب، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم الإدارية، الأمر الذي تنعكس معه نظرة هؤلاء الكتاب والباحثين لهذا المفهوم، وذلك بحكم تباين التخصصات وتنوع الأفكار والآراء واختلاف طريقة تناولهم ودراساتهم لموضوع ضغوط العمل. فمنهم من عرفها بأنها حالة ديناميكية يواجه فيها الفرد فرصة ومحددات أو متطلبات مرتبطة بما يرغب به ولكن النتائج المرتبطة بها تدرك على أنها غير مؤكدة ومهمة. (العطية، 2003، ص 371). كما عرفها (Ivancevich) بأنها الفعل أو الموقف الذي يكون فيه عدم الملائمة بين الفرد ومهنته أو بينه وبين متطلباته مما يحدث تأثيراً داخلياً يخلق حالة من عدم التوازن النفسي أو الجسدي داخل الفرد.

كما عرفها (عقيلي، 2005، ص593) بأنها جزء من بيئة العمل المادية والنفسية وهو أحد المصادر التي تتسبب في حوادث

وأعراض عمل متنوعة؛ منها جسدي ومنها ما هو نفسي تنعكس آثارها سلباً على الفرد والمنظمة. ومن التعريفات الأخرى لضغوط العمل بأنها تجربة ذاتية تحدث اختلافاً نفسياً أو عضوياً لدى الفرد كالتوتر، والعصبية، والقلق الدائم، والإحباط، إضافة إلى أعراض تنظيمية منها ارتفاع معدل دوران العمل، وتدني الجودة (سينزاجي ومارك والاس، 1991، ص180)، كما تعرف بأنها حالة نفسية وذهنية واجتماعية تنتاب الإنسان وتتسم بالشعور والإرهاق الجسدي والبدني الذي قد يصل إلى الاحتراق، كما تتسم بالشعور بالضيق والتعاسة وعدم القدرة على التأقلم وما يصاحب ذلك من عدم رضا عن النفس أو المنظمة أو المجتمع بصفه عامة (معروف، 2001، ص21)، كما تباينت وجهات النظر حول مصادر وأسباب ضغوط العمل، ومنها تنظيمية تنتج عن صراع الدور، أي تعارض العمل مع رغبة الفرد أو مهاراته، (1988 Meddelmist)، أما غموض الدور فهو عدم معرفة الفرد ما هو متوقع منه، أو الأهداف الواجب عليه تحقيقها (العميان، 2005) وبالنسبة لعبء العمل فيتمثل بقيام الفرد بمهام متعددة تفوق قدراته (Chandan، 1996).

وبناءً على ما تقدم اختلف الباحثون والمفكرون في مجال الإدارة والسلوك التنظيمي في تركيزهم على مصادر ضغوط العمل، فمنهم من أكد عليها بنمطين رئيسيين هما: المصادر التنظيمية التي يتفرع عنها غموض الدور، وصراع الدور، وعبء العمل، والمستقبل الوظيفي، وضعف المشاركة في اتخاذ القرارات، والمسؤولية عن الأفراد، والمصادر الفردية التي يتفرع عنها نمط الشخصية، والقدرات والحاجات، ومعدل التغيير في حياة الفرد (عسكر، 1988، ص: 10 – 18).

كما قسمها آخرون إلى أربعة مصادر رئيسية هي: (المير، 1995، ص311)

■ ضغط بيئة العمل ويشمل: الضوضاء، الإزعاج، الحرارة، التلوث....

■ ضغوط جماعية ويشمل: ضعف العلاقة بين الرئيس والمرووسين أو بين المرووسين أنفسهم.

■ ضغوط فردية ويشمل: عبء العمل، صراع الدور، غموض الدور.

■ ضغوط تنظيمية: ضعف تصميم الهيكل التنظيمي، وعدم وجود سياسات موحدة.

ويشجع كثير من الكتاب والباحثين في مجال ضغوط العمل على الأخذ به كمنهج لتصنيف مصادر ضغوط العمل إلى مجموعتين رئيسيتين، وعلى الرغم من اتفاق أصحاب هذا المنهج أن مصادر ومسببات ضغوط العمل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، فإن هناك اختلافات كبيرة فيما بينهم من حيث تسمية هاتين المجموعتين والعوامل الداخلية تحت كل مجموعة.

فقد رأى كل من (Francis & Milbourne، 1980) انه يمكن تصنيف مصادر الضغوط في بيئة العمل إلى فئتين كبيرتين هما: الإحباط التنظيمي Organizational Frustration – وضغوط العمل

المشاركة في اتخاذ القرار، تقويم الأداء، والثقافة التنظيمية.

■ التداخل بين البيت والعمل، ويشمل: عوامل: ظروف بعض الأزواج الذين يعملون خارج المنزل، وعلاقة العمل بالأسرة، وأحداث الحياة، ثم النجاح التالي في العمل.

3. الدراسات السابقة

من خلال الدراسة المكتبية التي قام بها الباحثون اتضح أن هناك دراسات سابقة عديدة وكثيرة تناولت تحليل ضغط العمل من حيث المستوى، والمصادر، والآثار على الأداء، والانتماء، والرضا الوظيفي في مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية، وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يتم انتقاء الدراسات السابقة الحديثة التي نفذت على قطاع التمريض في مختلف البيئات المحلية، والعربية، والأجنبية التي تعد ذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

وفي المستوى المحلي الفلسطيني هناك دراسة (حجاج، 2007)، التي هدفت إلى التعرف على مستوى الضغوط الوظيفية التي يتعرض لها العاملون في مهنة التمريض في مستشفيات قطاع غزة الفلسطينية، كما هدفت إلى الكشف عن مدى وجود علاقة بين ضغط العمل وكل من الانتماء والرضا الوظيفي، وعن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ضغط العمل تعزى لمتغير العمر، والجنس، و المؤهل العلمي، و الحالة الاجتماعية، ومدة الخبرة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن العاملين في مهنة التمريض في مستشفى الشفاء بغزة يعانون من مستوى ضغط مرتفع، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ضغط العمل والرضا الوظيفي، ووجود علاقة عكسية غير دالة إحصائية بين ضغط العمل والانتماء التنظيمي. كذلك فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ضغط العمل تعزى لمتغير العمر، والجنس، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، ومدة الخبرة.

وهناك أيضا دراسة (سعادة وآخرون، 2003)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس ضغوط العمل في قطاع التمريض في مستشفيات محافظة نابلس خلال انتفاضة الأقصى في ضوء متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة، ونوع المستشفى، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، والمستوى الأكاديمي. وأظهرت النتائج مستوى مرتفعاً في ضغوط العمل عند الممرضين والمرمضات، حيث حصلت الدرجة الكلية لضغوط العمل على درجة مرتفعة بنسبة 75 %، كما تبين وجود فروق في مستويات الضغوط تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، ولمتغير نوع المستشفى، لصالح المستشفيات الحكومية، ولمتغير مكان السكن، لصالح الممرضين والمرمضات الذين يسكنون خارج نابلس، ولمتغير المستوى الأكاديمي، ولصالح شهادة البكالوريوس، كذلك أوضحت النتائج عدم وجود فروق في مستوى ضغط العمل تعزى لمتغير سنوات الخبرة والحالة الاجتماعية عند الممرضين والمرمضات.

وكذلك قام (جودة، 3200) بدراسة هدفت إلى التعرف على مصادر ضغوط العمل لدى الممرضين والمرمضات العاملين في مستشفيات محافظات شمال الضفة الغربية، كما هدفت إلى

Job Stress، ومن أهم مصادر الإحباط عدم قدرة الفرد على تحقيق ذاته في العمل، وعندما يكون الإحباط سائداً بين الأفراد داخل المنظمة، فإن أول مؤشرات هذا الإحباط تظهر في سلوكهم داخل المنظمة، حيث يبدو في إظهار الشكاوي المتكررة، وانتقاد بعضهم بعضاً، وعدم الالتزام بالقواعد، أو مخالفة الإجراءات، ويصل الأمر إلى الإقدام على تخريب وتعطيل عمل شخص ما وخطئه. أما ضغوط العمل، فإن الشخص ربما يعاني منها عندما يصبح محبطاً أثناء محاولاته الدائمة لتحقيق مهام عمله أو وظيفته.

وأشار كل من (Francis & Milbourne) إلى أن الشعور بضغوط العمل لدى كثير من الأفراد يمكن ربطه بالغموض الوظيفي (Job Ambiguity) أو الصراع الوظيفي (Job Conflict) اللذين يمثلان أوجه الإحباط التنظيمي. كما حاول (Daily, 1988) أن يصنف ضغوط العمل إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المصادر المتعلقة بالفرد، والمصادر المتعلقة بالمنظمة، حيث ربط كل فئة من هاتين الفئتين بمجموعة العوامل التي يعتقد أنها ذات صلة بضغوط العمل. فأشار إلى عدد من العوامل المسببة لضغوط العمل المتعلقة بالفرد من بينها صراع الدور، وغموض الدور، وعبء العمل، والمشاركة في المسؤولية تجاه الآخرين. كما ذكر عدداً من العوامل المسببة لضغوط العمل المتعلقة بالمنظمة، ومن بينها الصلة بظروف العمل ذاتها، نحو: درجة الحرارة، والإزعاج، والتلوث البيئي، والإضاءة.

من جانب آخر قام كل من (Robert & Greetiberg, 1990) بتقييم مصادر ومسببات ضغوط العمل أيضاً إلى فئتين رئيسيتين، وهما العوامل المتعلقة بالعمل وتشمل: مطالب الوظيفة، وصراع الدور، وغموض الدور، وعبء العمل، وغياب الدعم الاجتماعي في العمل، ثم عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. والعوامل المتعلقة بالفرد وتشمل: شخصيته، وأحداث الحياة ومتاعبها اليومية.

وأخيراً أشار كل من (Khan & cooper, 1993) إلى تصنيف ضغوط العمل ومصادرها إلى المصادر المتعلقة بالعمل ذاته والمصادر المتعلقة بشخصية الفرد. وبالنسبة للمصادر المتعلقة بالعمل، نذكر أنها تشمل عدة عوامل منها:

■ العوامل المتعلقة بالوظيفة ذاتها، مثل: ظروف العمل وتكنولوجيا المعلومات، وعبء العمل سواء أكان ذلك من حيث زيادته أو نقصه، ثم ساعات العمل من حيث طولها وقصرها.

■ العوامل المتعلقة بدور الفرد في المنظمة وتشمل: صراع الدور، وغموض الدور، والمسؤولية عن الآخرين. وصدمة الدور (Role Shock)، والمكانة الوظيفية وبخاصة المكانة الإدارية.

■ التطور الوظيفي ويشمل عوامل مثل: الترقية الكبيرة، أو الانزال إلى درجة أو مرتبة أقل من المرتبة الحالية، والأمان الوظيفي، والكساد المالي للمنظمة الذي يحول دون مكافأة الموظفين، وعدم وجود فرص للترقي الوظيفي.

■ العلاقات مع الآخرين في العمل وتشمل: عوامل من قبيل العلاقة مع المدير المباشر، وعدم انسجام الفرد في بيئة العمل.

■ البناء والمناخ التنظيمي، ويشمل: عوامل من بينها

التعرف على دور متغيرات الدراسة الآتية: الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة في مهنة التمريض، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، ونوع المستشفى، ومكان المستشفى، ونوع القسم الذي يعمل به الممرض أو الممرضة، ولتحقيق هذه الأهداف اختيرت عينة الدراسة من الممرضين والممرضات العاملين في مستشفيات محافظات شمال الضفة الغربية بشكل عشوائي، وتكونت من (276) ممرضاً وممرضة.

وعلى المستوى العربي هناك دراسات عدة تناولت ضغط العمل والعوامل المحيطة به، مثل دراسة (الوائل، 1998)، فقد هدفت إلى التعرف على مستويات ضغط العمل التي يتعرض لها الممرضون القانونيون العاملون في المستشفيات الحكومية، والخاصة بالأردن وعلاقة الممرض بالطبيب والمريض والإدارة والزوار والمزلاء في العمل، وبينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الخاصة بعلاقة الممرض بكل من الطبيب والمريض والزوار، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المزلاء في المهنة، وتوصلت إلى أن أفراد العينة من المستشفيات الخاصة يشعرون بمستوى أعلى من ضغوط العمل بالمقارنة مع زملائهم في المستشفيات الحكومية.

كما أضاف (حريم، 2003) دراسة أخرى هدف من خلالها إلى تحديد مسببات ومصادر ضغط العمل لدى الكادر التمريضي في المستشفيات الخاصة بالأردن، حيث قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين مسببات ومصادر ضغط العمل والسمات الديمغرافية للعاملين في الجهاز التمريضي، وصممت استبانته مكونة من 58 فقرة وزعت على عينة بلغت 550 مفردة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك شعوراً لدى العاملين بالجهاز التمريضي بضغط وظيفي ناشئة عن مختلف جوانب وعناصر العمل، كما أثبتت الدراسة وجود فروق في مدى استمرارية الضغوط الوظيفية تعزى لبعض العوامل الديمغرافية.

وفي سوريا هناك دراسة (مريم والأحمد، 2008)، التي هدفت إلى قياس مصادر الضغوط النفسية التي تواجه الممرضات العاملات في مستشفيات وزارة التعليم العالي في دمشق، حيث قامت الدراسة بتصميم مقياس يحتوي على 55 فقرة وزعت على عينة مكونة من 204 ممرضة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصادر الضغوط ومجموعة من المتغيرات مثل العمر، والحالة الاجتماعية، وسنوات الخبرة.

وفي العراق تناولت دراسة (النقيب، 2012) العوامل التنظيمية المسببة لضغط العمل وعلاقتها بالانتماء الوظيفي، حيث هدفت إلى التعرف على مستوى ضغط العمل الناتج عن بعض العوامل التنظيمية كصراع الدور، وغموض الدور، وبيئة العمل المادية في المؤسسات الصحية بمحافظة الأنبار في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضغط العمل والعوامل التنظيمية التي اعتمدها الدراسة، كما أثبتت الدراسة أيضاً وجود علاقة إحصائية معنوية بين ضغط العمل والانتماء الوظيفي.

وعلى مستوى الدراسات الأجنبية هناك دراسات عدة، كدراسة

كما أضاف (Keane 1995). دراسة حاول فيها التأكد مما إذا كان الممرضون والممرضات في وحدات العناية الحثيثة، يتعرضون لضغوط عمل أكثر مقارنة بالوحدات الطبية الأخرى، حيث أخذت عينة مؤلفة من مجموعتين ضمت الأولى (38) ممرضاً وممرضة من الذين يعملون في وحدات العناية الحثيثة والباطنية، بينما شملت الثانية (58) ممرضاً وممرضة ممن يعملون في أقسام الجراحة العلاجية والجراحة العامة والطب العام، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مستويات ضغط العمل بين المجموعتين ولصالح المجموعة الأولى، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ضغط العمل بين الممرضين والممرضات العاملين في العناية الحثيثة الجراحية ووحدات الجراحة الباطنية الحثيثة.

وفي دراسة أخرى (Chapman, 1999)، أجريت على عينة مكونة من 500 ممرض وممرضة في المستشفيات الأمريكية في ولاية أيوا، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مستويات ضغط العمل وبين إدراك الممرضين لمساندة زملائهم في العمل، بينت نتائج الدراسة أن انخفاض مساندة زملائهم يؤدي إلى شعورهم بزيادة مستوى الضغط النفسي، كما أشارت النتائج إلى أن مستويات ضغط العمل كانت لدى الممرضين والممرضات ذوي الخبرة الأقل أعلى من تلك الخاصة بزملائهم ذوي أصحاب الخبرة الأكبر. كما هدفت دراسة (Tong, 2000) إلى اختبار العلاقة بين ضغط العمل والرضا الوظيفي لدى الممرضات التايلنديات في مستشفيات بانكوك، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ضغط العمل والرضا الوظيفي، وأظهرت الدراسة أن الممرضات التايلنديات يعانين من ضغوط عمل متوسطة. وهناك أيضاً دراسة (Carol, 2005) التي بحثت عن العلاقة بين ضغط العمل والإنهاك العقلي والجسماني عند الممرضات في ولاية تكساس، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في مستويات الضغط الوظيفي بين الممرضات اللاتي يعملن في قسم المواليد الجدد وبين الممرضات اللاتي يعملن في العناية المركزة للمواليد الجدد إلا في حالة وفاة أحد المواليد الجدد. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود فروق في مستوى الإنهاك العقلي والجسماني بين الممرضات في قسم المواليد الجدد وبين الممرضات التي تعمل في قسم العناية المركزة للمواليد الجدد.

بماذا تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؟

لعل ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها لم تبحث في العلاقة بين مصادر ضغط العمل والرضا الوظيفي أو الانتماء الوظيفي كما جاء في دراسة (حجاج، 2007)، أو

نوع القطاع	عدد العاملين من الممرضين والممرضات	المؤسسة
خاص	3	الطب الجراحي
أهلي	2	الإغاثة
أهلي	3	أصدقاء المريض
أهلي	10	الهلال الأحمر
الوكالة	15	وكالة غوث اللاجئين
	313	المجموع

المصدر: تم الحصول على هذه البيانات من نقابة التمريض في مدينة طولكرم

وأما بالنسبة إلى عينة البحث فقد تم تحديد العينة وفقاً لمعادلة ستيفن ثامبسون التي تأخذ الشكل الآتي: (Gujarati, 1995, P154)

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

حيث (N) تمثل مجتمع الدراسة، و (Z) تمثل الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96، و (d) تمثل نسبة الخطأ وتساوي 0.05، و (p) تمثل نسبة توفر خاصية المحايدة = 0.50

وبناءً على هذه المعادلة فقد بلغ حجم العينة المطلوب 172 مفردة، وللوصول إلى هذا الحجم من العينة تم توزيع 205 استمارة، استعيد 192 استمارة، وتم استبعاد 21 استمارة وذلك لعدم صلاحيتها للتحليل، وبقي 171 استمارة التي اعتمدت للتحليل والتي مثلت عينة هذا البحث.

4.3 طريقة تحليل البيانات

بعد جمع الاستمارات ومعاينتها قام الباحثون بتصنيف هذه البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS)، حيث تم عرضها بطريقة يمكن فهمها والإفادة منها، وقد شملت عملية التحليل الخطوات الآتية:

1. اختبار البيانات الواردة في الاستمارة وتقييمها لمعرفة درجة موضوعيتها وثباتها.
2. استخدام معدل التكرار (Frequency) والمتوسط الحسابي (Mean Responses)، مع قياس أهمية مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني في مدينة طولكرم باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (A Five Point Scale)، الذي يبدأ من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، وقد اعتبرت الدراسة الإجابات التي

تعمل على قياس ضغوط العمل في قطاع التمريض تبعاً للسمات الشخصية للمبحوثين (كالجنس، والعمر، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، أو نوع المستشفى، كما جاء في دراسة كل من (سعادة وآخرون، 2003) وكذلك دراسة (جودة، 2003).

بل تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها جاءت لتبحث في ترتيب مصادر ضغط العمل حسب أهميتها، وتحديد أكثر الضغوط حدة، وترتيبها ترتيباً تنازلياً من الأقوى إلى الأضعف من خلال منهجية تحليلية لم تعتمد من قبل الدراسات السابقة التي تم عرضها. كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حديثة العهد فقد تم إعدادها في العام 2015 وأن أحدث دراسة في هذا الموضوع هي دراسة (حجاج، 2007).

4.4 منهجية البحث

تم إجراء هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع الحقائق المتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل الذي يشمل على أساليب التحليل المتنوعة، وذلك بهدف اختبار مدى صحة الفروض التي وضعتها الدراسة.

4.1 أداة البحث

تم الاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات الأولية اللازمة من عينة الدراسة، حيث قام الباحثون بتصميم استبانة خصيصاً لهذا الغرض التي تساهم في اختبار صحة الفروض وتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم توجيه الاستبانة إلى عينة من الممرضين والممرضات العاملين في المستشفيات والمراكز الصحية في مدينة طولكرم، واحتوت استمارة الاستبيان على 48 فقرة تمثل مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني موزعة على أربعة مجالات رئيسية.

4.2 مجتمع وعينة البحث

يمثل مجتمع البحث العاملين والعاملات كافة في قطاع التمريض في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم والموزعة على القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والعاملين في وكالة غوث اللاجئين، والجدول الآتي يبين توزيع وعدد أفراد مجتمع الدراسة.

نوع القطاع	عدد العاملين من الممرضين والممرضات	المؤسسة
حكومي	130	مستشفى ثابت ثابت
حكومي	75	صحة طولكرم
حكومي	10	الخدمات العسكرية
خاص	65	مستشفى الزكاة

5. تم إجراء اختبار الاشتراكيات للفقرات (Communalities Test)

5. تحليل النتائج

1.5 مصادر ضغط العمل وأهميتها في قطاع التمريض الفلسطيني للمؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم.

يبين الجدول رقم (1) اختبار البيانات التي وردت في (171) استمارة والتي تم توزيعها على العاملين والعاملات في قطاع التمريض في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم، حيث تبين البيانات مصادر ضغط العمل وأهميتها بالإضافة إلى معدل التكرار للإجابات على فقرات الاستمارة والمتوسط الحسابي لها.

تحصل على رقم (1) إجابات غير هامة على الإطلاق، والإجابات التي تحصل على رقم (2) غير هامة، والإجابات التي تحصل على رقم (3) محايدة، والإجابات التي تحصل على رقم (4) هامة بدرجة متوسطة، والإجابات التي تحصل على رقم (5) هامة جدا أي بدرجة كبيرة.

3. تم استخدام اختبار (t) وذلك لتحديد مدى أهمية مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني، وذلك لاختبار العلاقة بين مصادر ضغط العمل المختلفة.

4. تم اختبار أهمية مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني باستخدام أسلوب التحليل العاملي (Factor Analysis)، وقياس تلك الأهمية عن طريق حساب القيم والأوزان الخاصة بكل عامل (Factor Loading)

الجدول رقم (1)

مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني

الرقم	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1	موقع العمل لا يتسم بالهدوء	-	-	6.4	11	7.6	13	48.5	83	37.4	64	4.17
2	تزعجني كثرة أصوات التنبيهات داخل المستشفى	0.6	100	12.3	21	17.0	29	38.6	66	31.6	54	3.88
3	تزعجني الأضواء الساطعة في القسم على مدار الساعة	10.5	18	34.5	59	16.4	28	31.0	53	7.6	13	2.91
4	البعد الجغرافي بين مكان السكن والمستشفى يؤثر في أداء الممرضين	10.5	18	51.5	88	10.5	18	22.8	39	4.7	8	2.60
5	اشعر بالتوتر كلما رن جرس الهاتف أو باب القسم لمقاطعني عن العمل الذي أقوم به	0.6	1	3.5	6	10.5	18	36.3	62	49.1	84	4.30
6	الوقت المخصص لإنجاز المهام المكلف بها غير كافٍ	0.6	1	6.4	11	17.0	29	50.3	86	25.7	44	3.94
7	يتطلب عملي درجة عالية من التركيز والانتباه	5.3	9	22.8	39	34.5	59	26.9	46	10.5	18	3.15
8	اشعر أن عملي لا يلقى التقدير الكافي من الإدارة	2.9	5	12.3	21	52.6	90	28.1	48	4.1	7	3.18
9	اشعر بالخوف من أن يعتدي علي أحد من جانب المرضى أو الزوار داخل المستشفى	5.3	9	10.5	18	50.3	86	26.3	45	7.6	13	3.20
10	أشعر بالتوتر عند وضعي تحت الطلب والخدمة في أي وقت بحكم المستجبات الطارئة	2.9	5	21.1	36	38.0	65	28.7	49	9.4	16	3.20
11	قلة اتباع التعليمات لأوقات الزيارة من قبل الزوار يسبب الازدحام والفوضى داخل القسم	7.0	12	15.2	26	28.1	48	39.8	68	9.9	17	3.30
12	اشعر بالتعب والإرهاق لكثرة وتنوع الأعمال التي أقوم بها	3.5	6	11.7	20	38.0	65	38.0	65	8.8	15	3.37
13	التنقل من قسم إلى آخر يزيد من ضغط العمل	1.2	2	9.4	16	19.9	34	46.8	80	22.8	39	3.81
14	قلة الوقت المتاح لإنجاز المهام يسبب الضغط في العمل	-	-	21.1	36	16.4	28	37.4	64	25.1	43	3.67
15	قلة عدد الممرضين داخل القسم الواحد يسبب الضغط في العمل	3.5	6	7.0	12	19.3	33	47.4	81	22.8	39	3.79
16	طبيعة العمل الذي أقوم به يحتاج إلى مخاطرة	-	-	5.3	9	9.4	16	49.7	85	35.7	61	4.16
17	أتوتر كلما تغير جدول مناوبتي بعد إقراره	2.9	5	24.0	41	20.5	35	34.5	59	18.1	31	3.41
18	عملي في مهنة التمريض يؤثر على التزاماتي العائلية	0.6	1	7.6	13	14.6	25	48.5	83	28.7	49	3.97
19	أعمل في ظل سياسات وإرشادات متعارضة	2.3	4	6.4	11	16.4	28	43.9	75	31.0	53	3.95
20	تتعارض مسؤوليات عملي مع حياتي العائلية	2.3	4	10.5	18	12.9	22	47.4	81	26.9	46	3.86

الرقم	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
21	مهاراتي وقدراتي غير موظفة كما يجب	1.2	2	14.0	24	25.1	43	31.6	54	28.1	48	3.71
22	يطلب مني إنجاز بعض الأعمال بطريقة أعتقد أنها غير صحيحة	1.2	2	5.3	9	11.7	20	51.5	88	30.4	52	4.05
23	العمل بنظام المناوبات يسبب الإزعاج ويرفع من ضغط العمل	0.6	1	9.4	16	22.8	39	43.3	74	24.0	41	3.81
24	أشعر بالتعب والإرهاق لزيادة عدد ساعات العمل الليلية وما يتطلبه من سهر لساعات طويلة	2.3	4	17.5	30	17.0	29	40.4	69	22.8	39	3.64
25	أتلقي أوامر وتعليمات متناقضة من عدة أشخاص في العمل	2.9	5	4.1	7	8.8	15	51.5	88	32.7	56	4.07
26	رضى مسئولني المباشر عن عملي يحد من تدخل وتأثير الآخرين في عملي	8.2	14	25.1	43	29.8	51	24.6	42	12.3	21	3.08
27	أشعر أن أعمالي مقبولة من المسؤول المباشر ومرفوضة من الآخرين	1.8	3	5.3	9	6.4	11	58.5	100	28.1	48	4.06
28	يتعدد المشرفون المسؤولون عن عملي	1.8	3	9.4	16	18.7	32	43.9	75	26.3	45	3.84
29	تعدد واختلاف أمزجة الأطباء والزملاء يسبب لي الضغط أثناء العمل	4.7	8	27.5	47	18.1	31	30.4	52	19.3	33	3.32
30	اشعر بان المشرفين لديهم الرغبة في ممارسة التحكم بالآخرين	15.2	26	38.6	66	20.5	35	21.1	36	4.7	8	2.61
31	أشعر بان زملائي يكونون لي مشاعر الغيرة والحسد	-	-	2.3	4	19.3	33	45.0	77	33.3	57	4.09
32	تدخل بعض الأشخاص في شؤون عملي يؤدي إلى خلافات مع زملائي	0.6	1	4.7	8	21.6	37	40.9	70	32.2	55	3.99
33	درجة تفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرضون متدنية.	2.3	4	13.5	23	34.5	59	28.7	49	21.1	36	3.53
34	تتفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرضون من وقت لآخر	2.9	5	9.9	17	45.0	77	22.8	39	19.3	33	3.46
35	تناقض القرارات الإدارية مع احتياجات الممرضين نتيجة تغيب مشاركة الممرضون بالقرار	2.9	5	8.8	15	23.4	40	47.4	81	17.5	30	3.68
36	لا تحسن الإدارة التفاعل في حال تعرض الممرض للمشاكل	-	-	1.8	3	10.5	18	36.8	63	50.9	87	4.37
37	يتم الرجوع إلى الممرضين عند اتخاذ القرارات الخاصة بعملهم	0.6	1	5.3	9	9.4	16	35.1	60	49.7	85	4.28
38	أشعر أنني أقوم بالجمع بين الأعمال الإدارية والمهنية (الطبية) في ظل سياسات متداخلة.	1.8	3	5.3	9	6.4	11	58.5	100	28.1	48	4.06
39	أشعر أن التعليمات التي تنظم عملي تتسم بعدم الوضوح	1.8	3	9.4	16	18.7	32	43.9	75	26.3	45	3.84
40	تفتقر مهنتي إلى وصف وظيفي دقيق للأعمال المطلوب القيام بها	4.7	8	27.5	47	18.1	31	30.4	52	19.3	33	3.32
41	واجباتي الوظيفية غير واضحة لي	15.2	26	38.6	66	20.5	35	21.1	36	4.7	8	2.61
42	حدود صلاحياتي في الوظيفة التي أشغلها غير واضحة لي	-	-	2.3	4	19.3	33	45.0	77	33.3	57	4.09
43	توزع الحوافز المادية بشكل غير عادل على العاملين في المستشفى.	0.6	1	4.7	8	21.6	37	40.9	70	32.2	55	3.99
44	توفر لي وظيفتي فرصاً لتأمين مستقبلي من خلال صندوق التقاعد	2.3	4	13.5	23	34.5	59	28.7	49	21.1	36	3.53
45	وجود نقص في الدورات والندوات التدريبية للممرضين	2.9	5	9.9	17	45.0	77	22.8	39	19.3	33	3.46
46	أشعر بعدم التقدم في حياتي الوظيفية (الترقية)	2.9	5	8.8	15	23.4	40	47.4	81	17.5	30	3.68
47	ضغط العمل لا يتناسب مع قيمة الراتب الذي أتقاضاه	-	-	1.8	3	10.5	18	36.8	63	50.9	87	4.37
48	أشعر أن عملي لا يلقى التقدير الكافي من الإدارة	0.6	1	5.3	9	9.4	16	35.1	60	49.7	85	4.28

وباعتبار أن المصادر التي بلغ المتوسط الحسابي لها (3) فأكثر مصادر هامة، والمصادر التي يقل وسطها الحسابي عن (3) مصادر غير هامة، يتضح من البيانات أن هناك (44) مصدراً تشكل في مجموعها ضغطاً وتحدياً للعمل في قطاع التمريض الفلسطيني، وتعد هذه المصادر مهمة ودرجة كبيرة حيث تراوح الوسط الحسابي لهذه المصادر بين (3.08 و 4.37). ومن أولى هذه المصادر

هذه المصادر بين (15 و 61) ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الضغوط الفردية وكذلك الفروقات الفردية بين المرضين والمرضات تشكل مصدراً هاماً وغنياً من مصادر ضغط العمل في القطاع الصحي الفلسطيني.

وبالنسبة للضغوط الجماعية والمتمثلة في ممارسة المهنة ضمن فريق العمل المسؤول، فقد تراوح الوسط الحسابي للعبارة (25 - 37) والممثلة لهذا المجال بين (3.08 و 4.37) والتي تتضمن التناقض في الأوامر، ورفض الأعمال من غير المسؤولين، وتعدد المشرفين، واختلاف أمزجة الأطباء والزملاء، والرغبة في التحكم بالآخرين، ووجود مشاعر الغيرة والحسد، وتدخل الآخرين في العمل، ونشوب الخلافات مع الزملاء وغيرها. فقد تراوحت التكرارات الموافقة على هذه المصادر بين (36 و 100) ، وكذلك تراوحت التكرارات الموافقة بشدة بين (8 و 87) على هذه المصادر نفسها. كل هذه النتائج تؤكد أن هناك عدداً من مسببات ضغط العمل والمستمدة من الضغوط الجماعية، مما يعني أن ممارسة العمل المهني ضمن فريق مختلف ومتعدد المهام والمتطلبات والواجبات تؤدي إلى خلق الصعاب في العمل مما ينتج عنها الشعور بضغط العمل بشكل دائم ومستمر.

وعلى صعيد الضغوط التنظيمية وما تسببه من ضغط للعمل في مهنة التمريض في القطاع الصحي الفلسطيني، فقد تراوح الوسط الحسابي الخاص بفقرات هذا المجال بين (3.32 و 4.37) بتكرار وصل في أقصاه إلى (100 و 87) بين موافق وموافق بشدة على التوالي. ومن بين أهم الضغوط التي مثلها هذا المجال الجمع بين الأعمال الإدارية والطبية وعدم وضوح صلاحيات العمل وعدم مناسبة الراتب والحوافز المادية لضغط العمل وعدم التقدير الكافي من قبل الإدارة للمهام والأعمال المنجزة.

2.5 اختبار مدى ارتباط مصادر ضغط العمل وأهميتها في قطاع التمريض الفلسطيني للمؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم.

بعد تحديد أهم المصادر المسببة لضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني تم اختبار مدى ارتباط مصادر ضغط العمل عن طريق إخضاع المصادر الخاصة بضغط العمل لاختبار تحليل العوامل (Factor Analysis) ، وذلك بهدف الوصول إلى المصادر المترابطة وإدراجها في مجموعات حسب أهميتها.

الضغوط المترتبة على بيئة العمل وما يترتب عليها من أمور ذات علاقة بضغط العمل، فقد أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لعدم اتسام موقع العمل بالهدوء (4.17) ، والوسط الحسابي لكثرة أصوات التنبيهات داخل المستشفيات والمؤسسات الصحية (3.88) ، ومقاطعة العمل بسبب رنين الهاتف أو فتح باب غرفة المريض (4.30) ، وعدم كفاية الوقت لانجاز المهام كان وسطها الحسابي (3.94) . في حين كان الوسط الحسابي لمتطلبات التركيز والانتباه (3.15) ، والشعور بعدم تقدير الإدارة للعمل (3.18) ، والخوف من تعدي بعض الأشخاص المرافقين للمريض أو الزوار (3.20) ، والضغط الذي تسببه المستجدات الطارئة (3.20) ، وقلة اتباع التعليمات لأوقات الزيارة من قبل الزوار الذي يسبب الازدحام والفوضى (3.30) .

كما تشير النتائج إلى أن عدد المبحوثين الموافقين على هذه المصادر يتراوح بين (45 و 86) مبحوثاً، بينما تراوح عدد المرضى والمرضات الموافقين بشدة على هذه المصادر بين (7 و 84) من أفراد العينة والبالغة (171) مفردة والتي مثلت مجتمع الدراسة. هذه النتائج تعني أن بيئة العمل المتوفرة في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم ينتج عنها العديد من المسببات التي تؤدي إلى تفاقم ضغط العمل بالنسبة لقطاع التمريض العامل في هذه المؤسسات.

أما على صعيد مصادر الضغوط الفردية فتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) بأن الفقرات الخاصة بهذا المجال تسبب الضغط في العمل، وتعد من المصادر الهامة، له حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المجال (12 - 24) أكبر من (3) درجات، مما يدل على أهمية هذا المجال في تشكيل الضغط لدى المرضين والمرضات في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم. فقد تراوح الوسط الحسابي لهذه المصادر بين (3.37 و 4.16) مما يؤكد أهمية الضغوط الفردية كمصدر أساسي من المصادر التي تسبب ضغط العمل، فاعتقاد الممرض بأن العمل الذي يقوم به يحتاج إلى مخاطرة كانت العبارة ذات الوسط الحسابي الأعلى بينما الشعور بالتعب والإرهاق بسبب كثرة وتنوع الأعمال مثل وسطها الحسابي (3.37). فقد تراوح عدد المرضين والمرضات الذين وافقوا على هذه المصادر بين (54 و 88) ، وتراوحت التكرارات الموافقة بشدة على نفس

الجدول رقم (2)

بيانات تحليل العوامل ومدى ارتباط مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني في مدينة طولكرم (مصنوفة التشعبات)

الترتيب	الفقرات	1	2	3	4	5
1	توزع الحوافز المادية بشكل غير عادل على العاملين في المستشفى.	0.672	0.175	0.007	0.025	0.012
2	تدخل بعض الأشخاص في شؤون عملي يؤدي إلى خلافات مع زملائي.	0.672	0.175	0.007	0.025	0.012
3	وجود نقص في الدورات والندوات التدريبية للمرضين.	0.606	0.418	0.021	0.028	0.351
4	درجة تفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرضون متدنية.	0.606	0.418	0.021	0.028	0.351

الترتيب	الفقرات	1	2	3	4	5
5	اعمل في ظل سياسات وإرشادات متعارضة.	0.560	0.099	0.117	0.129	0.082
6	طبيعة العمل الذي أقوم به يحتاج إلى مخاطرة.	0.549	0.137	0.021	0.014	0.336
7	توفر لي وظيفتي فرصاً لتأمين مستقبلي من خلال صندوق التقاعد.	0.516	0.392	0.031	0.146	0.425
8	تقدر الإدارة الجهد الذي يبذله الممرض في العمل.	0.516	0.392	0.031	0.146	0.425
9	العمل بنظام المناوبات يسبب الإزعاج ويرفع من ضغط العمل.	0.494	0.276	0.134	0.142	0.291
10	أتلقي أوامر وتعليمات متناقضة من عدة أشخاص في العمل.	0.484	0.230	0.103	0.14	0.293
11	قلة الوقت المتاح لإنجاز المهام بسبب الضغط في العمل.	0.459	0.084	0.070	0.165	0.378
12	تعارض مسؤوليات عملي مع حياتي العائلية.	0.447	0.056	0.039	0.243	0.018
13	عملي في مهنة التمريض يؤثر على التزاماتي العائلية.	0.441	0.038	0.151	0.044	0.292
14	أشعر بالتعب والإرهاق لزيادة عدد ساعات العمل الليلية وما يتطلبه من سهر لساعات طويلة.	0.438	0.144	0.214	0.107	0.365
15	يطلب مني إنجاز بعض الأعمال بطريقة غير صحيحة.	0.412	0.389	0.170	0.032	0.139
16	ضغط العمل لا يتناسب مع قيمة الراتب الذي أتقاضاه.	0.599	0.599	0.431	0.012	0.016
17	لا تحسن الإدارة التفاعل في حال تعرض الممرض للمشاكل.	0.599	0.599	0.431	0.012	0.016
18	أشعر بان زملائي يكونون لي مشاعر الغيرة والحسد.	0.531	0.531	0.114	0.030	0.106
19	حدود صلاحياتي في الوظيفة التي أشغلها غير واضحة لي.	0.531	0.531	0.114	0.030	0.106
20	أشعر أن أعمالي مقبولة من المسؤول المباشر ومرفوضة من الآخرين.	0.495	0.495	0.179	0.354	0.370
21	أشعر أنني أقوم بالجمع بين الأعمال الإدارية والمهنية (الطبية) في ظل سياسات متداخلة.	0.495	0.495	0.179	0.354	0.370
22	رضى مسؤولي المباشر عن عملي يحد من تدخل وتأثير الآخرين في عملي.	0.540	0.540	0.110	0.110	0.066
23	يتطلب عملي درجة عالية من التركيز والانتباه.	0.455	0.455	0.203	0.255	0.255
24	البعد الجغرافي بين مكان السكن والمستشفى يؤثر على أداء الممرضين.	0.433	0.433	0.278	0.110	0.110
25	يتعدد المشرفون المسؤولون عن عملي.	0.663	0.663	0.041	0.041	0.041
26	أشعر أن التعليمات التي تنظم عملي تتسم بعدم الوضوح.	0.663	0.663	0.041	0.041	0.041
27	تفتقر مهنتي إلى وصف وظيفي دقيق للأعمال المطلوب القيام بها.	0.550	0.550	0.008	0.008	0.008
28	تعدد واختلاف أمزجة الأطباء والزملاء يسبب لي الضغط أثناء العمل.	0.550	0.550	0.008	0.008	0.008
29	أؤثر كلما تغير جدول مناوباتي بعد إقراره.	0.605	0.605	0.605	0.605	0.605

تبين نتائج التحليل العاملي المبينة في الجدول رقم (3) إلى أن هناك خمسة عوامل أساسية لها تأثير على ضغط العمل الذي يواجهه قطاع التمريض الفلسطيني في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم، حيث يشير العامل الأول إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين ضغط العمل والمصادر المتمثلة في التوزيع غير العادل للحوافز المادية على العاملين في أقسام التمريض، وتدخل

المرتبة على بيئة العمل.

الجدول رقم (3)

مصنفة التشبيعات للمجالات

الترتيب	مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني (المجالات)	العوامل أو التشبيعات (component) 1
1	ضغوط جماعية (ضعف العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين أو بين المرؤوسين أنفسهم)	0.96
2	ضغوط تنظيمية	0.93
3	ضغوط فردية (عبء العمل، صراع الدور، غموض الدور)	0.67
4	ضغوط بيئة العمل	0.39

ومن أجل تأكيد هذه النتيجة تم إجراء اختبار الاشتراكات للمجالات (Communalities Test)، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (4)، حيث مثل مجال الضغوط الجماعية أقوى وأهم مصادر ضغط العمل، فقد بلغت نسبة تباين هذا المتغير مع باقي المجالات (0.91)، يليه مجال الضغوط التنظيمية بمعامل اشتراكية وصل إلى (0.86)، ثم مجال الضغوط الفردية (0.45)، وأخيراً مجال بيئة العمل باشتراكية وصلت فقط إلى (0.15).

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار الاشتراكات للمجالات

مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني (المجالات)	الاشترائية الأولية لكل متغير	اشترائية كل متغير بعد استخراج العوامل من التحليل
ضغوط بيئة العمل	1.00	0.15
ضغوط فردية (عبء العمل، صراع الدور، غموض الدور)	1.00	0.45
ضغوط جماعية (ضعف العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين أو بين المرؤوسين أنفسهم)	1.00	0.91
ضغوط تنظيمية	1.00	0.86

6. مناقشة النتائج

أظهرت نتائج التحليل أن مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني ليست على مستوى واحد من الأهمية، حيث أن هناك مصادر هامة تسبب الضغط في العمل ومصادر غير هامة، ويلاحظ أن نتائج هذه الدراسة قد توصلت إلى أن هناك (44) مصدراً هاماً لضغط العمل الذي يواجهه قطاع التمريض العامل في المؤسسات الصحية الفلسطينية من أصل (48) مصدراً تم اختبارها. ومن خصائص هذه المصادر أنها تختلف في طبيعتها، وهناك مصادر تعود إلى بيئة العمل، ومصادر تؤول إلى الضغوط الفردية، وأخرى إلى الضغوط التنظيمية والإدارية، وكذلك هناك ضغوط هامة تعزى إلى الضغوط الجماعية وما يترتب عليها من ضعف للعلاقة بين الرئيس والمرؤوسين، وكذلك بين المرؤوسين أنفسهم.

بعض الأشخاص في العمل الذي يسبب الخلافات بين الزملاء، والنقص في الدورات والندوات التدريبية المهنية، وتفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرض، وتعارض السياسات والإرشادات، ومخاطر العمل، ونظام المناوبات وما يترتب عليه من إزعاج في العمل، وتناقض الأوامر المتلقاة من المسؤولين، وقلة الوقت المتاح لانجاز المهام والأعمال، والتعارض بين المسؤوليات المهنية والعائلية، والإرهاق الناتج عن زيادة عدد ساعات العمل، واعتقاد الممرض انه يطلب منه إنجاز بعض المهام بطرق غير واضحة.

وأما العامل الثاني فقد اثبت التحليل وجود علاقة ارتباط بين العديد من مصادر ضغط العمل والمتمثلة في عدم تناسب الراتب الذي يتقاضاه الممرض مع حجم وضغط العمل، وإمكانية عدم تفاعل الإدارة بشكل ايجابي في حالة تعرض الممرض للمشاكل في العمل، ومشاعر الغيرة والحسد بين الزملاء، وعدم وضوح صلاحيات العمل، تعرض الممرض إلى الانتقاد السلبي من قبل الآخرين، والجمع بين الأعمال الإدارية والطبية.

وبالنسبة للعامل الثالث فقد أشار التحليل على الترتيب إلى أن كلاً من رضا المسؤول المباشر عن العمل، والتكريز العالي والانتباه الذي يتطلبه العمل، والبعد الجغرافي بين مكان السكن ومكان العمل جميعها تشكل مصادر لضغط العمل. وأما العامل الرابع فتبين نتائج التحليل العملي أن هناك عدداً من المصادر التي تسبب ضغط العمل والمتمثلة في تعدد المشرفين المسؤولين عن العمل، وعدم وضوح التعليمات المنظمة للعمل، وعدم وجود وصف وظيفي دقيق للأعمال المطلوب القيام بها، وتعدد واختلاف أمزجة الأطباء والزملاء، كل ذلك يضيف مصادر أخرى للضغط في العمل. وأخيراً العامل الخامس الذي أظهر علاقة ارتباط لمصادر ضغط العمل تعزى إلى تغيير جدول المناوبات بعد إقراره من قبل الإدارة.

في ضوء هذه النتائج يمكن القول بكل وضوح أن هناك عدداً كبيراً من المصادر التي تسبب ضغطاً للعمل في قطاع التمريض الفلسطيني في المؤسسات الصحية العاملة في مدينة طولكرم، ومن أبرز هذه المصادر تلك الخاصة بالضغوط الجماعية والمتمثلة في ضعف العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين أو بين المرؤوسين أنفسهم، وكذلك الضغوط الفردية الناتجة عن عبء العمل، وصراع الدور، وغموض الدور، وكذلك الضغوط التنظيمية وتلك الناتجة عن بيئة العمل نفسها.

3.5 اختبار مدى ترابط مصادر ضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني حسب مجالات الدراسة

تبين البيانات المدرجة في الجدول رقم (3) علاقة ارتباط مصادر ضغط العمل بالمجالات الرئيسية التي شملتها الدراسة، فقد بين التحليل عاملاً أساسياً واحداً يعد مصدراً لضغط العمل، حيث يشمل هذا العامل مجالات الدراسة المتمثلة في الضغوط الجماعية، ويشمل ضعف العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين أو بين المرؤوسين أنفسهم، والضغوط التنظيمية، والضغوط الفردية والمتمثلة في عبء العمل وصراع الدور وغموضه، والضغوط

لضغط العمل والتمثلة في صعوبة رضا المسؤول المباشر عن العمل عن الجهود التي يقدمها العاملون في قطاع التمريض، وكذلك مستوى المخاطرة والتركيز الذي يتطلبه العمل، بالإضافة إلى المتاعب المترتبة عن بعد مكان السكن عن مكان العمل، هذه النتيجة تؤكد ضرورة إظهار رضا المسؤول عن العمل للمرض أو المرضة، وكذلك إيجاد نوع من المناخ الخاص بالعمل من أجل تخفيف حدة المخاطر والتركيز المسبب لضغط العمل، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع تلك الخاصة بكل من دراسة (الوائلي، 1998) وكذلك دراسة (Tong, 2000)، ودراسة (Carol, 2005) واللاتي أظهرت في نتائجها وجود علاقة بين مستوى المخاطرة والتركيز وضغط العمل في قطاع التمريض في بيئات غير فلسطينية.

وأما بخصوص العامل الرابع فقد شمل على أربعة مصادر مسببة لضغط العمل، كان من أقواها تعدد المشرفين المسؤولين عن العمل، وعدم وضوح تعليمات العمل، والافتقار إلى الوصف الوظيفي للمهنة بالإضافة إلى تعدد واختلاف أمزجة الأطباء والزملاء، وتعد هذه النتيجة متوافقة لما جاء في الإطار النظري بخصوص صراع الدور وغموضه، كما توافق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها مثل دراسة (Richard & burke 1993) و (Chapman, 1999).

وأخيراً أظهر العامل الخامس مصدراً واحداً لضغط العمل تمثل في التوتر المترتب على تغيير جدول المناوبات خاصة بعد إقراره من قبل الإدارة، الأمر الذي يعني أن العامل في قطاع التمريض يتعرض لضغط العمل في أوقات يحبذ أن يكون فيها خارج الخدمة وذلك لتعارض عمله مع مسؤولياته والتزاماته الشخصية، والعائلية والاجتماعية.

وأما فيما يتعلق بأهمية مصادر ضغط العمل بالنسبة إلى المجالات التي اعتمدها الدراسة فقد تبين أن مجال الضغوط الجماعية جاء في المقدمة يليه الضغوط التنظيمية ثم الضغوط الفردية، وجاءت ضغوط بيئة العمل في المرتبة الأخيرة، وهذا يقتضي من القائمين على قطاع التمريض الفلسطيني أن يقوموا بتخفيض ضغط العمل من خلال التركيز على علاقة الممرض والممرضات مع مرؤوسيهن، وكذلك علاقتهم ببعضهم بعضاً من أجل تنمية هذه العلاقة وتطويرها بشكل يؤدي إلى تخفيض حدة الضغط الموجود في هذا القطاع. كما يجب التركيز على الشؤون والأمور التنظيمية التي تقلل من حدة الضغط الموجود، وأخيراً يجب عدم تجاهل الضغوط الفردية، وضغوط بيئة العمل التي تعد أيضاً من المصادر الهامة التي تسبب الضغط في العمل.

7. الاستخلص والتوصيات

قامت هذه الدراسة باختبار 48 مصدراً لضغط العمل في قطاع التمريض الفلسطيني في مدينة طولكرم، حيث بين تحليل البيانات أن هناك 44 مصدراً مهماً من بين هذه المصادر، وهناك ترابط بين 29 مصدراً منها، وأن هذه المصادر تختلف بأهميتها باختلاف المجال الذي تتبع إليه، ويمكن استخلاص النتائج الرئيسية للبحث كما يأتي:

كما بين التحليل العملي أن هناك خمسة عوامل رئيسية يمكن أن تندرج ضمنها هذه المصادر، وقد استحوذ العامل الأول على أكبر عدد من المصادر ضمن المصادر الخمسة، حيث أشار هذا العامل إلى التوزيع غير العادل للحوافز المادية، والخلافات بين الزملاء، والنقص في الدورات والندوات التدريبية، وعدم تفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرض، وتعارض السياسات والإرشادات، ومخاطر العمل، ونظام المناوبات، وتناقض الأوامر المتلقاة من المسؤولين، وقلة الوقت المتاح لإنجاز المهام والأعمال، والتعارض بين المسؤوليات المهنية والعائلية، والإرهاق الناتج عن زيادة عدد ساعات العمل، وعدم وضوح المهام.

وتعد مصادر الضغط الخاصة بالحوافز المادية وتوزيعها بين العاملين، وتدخل الزملاء في عمل بعضهم البعض، ونقص الدورات والندوات المهنية، وعدم تفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرضون والممرضات من أهم المصادر التي شملها العامل الأول. ولا شك أن اتباع نظام عادل للحوافز، وتحديد الواجبات والمسؤوليات للمرضين والممرضات، والتركيز على الدورات والندوات المهنية، واحترام آراء ومقترحات الممرضين والممرضات كلها تسهم في التخفيف من ضغط العمل الذي يواجهه العاملون في مهنة التمريض في هذا القطاع الصحي الهام.

هذه النتيجة قد أشارت إليها بعض الدراسات السابقة كدراسة (حجاج، 2007) ودراسة (حريم، 2003)، وكذلك تعد هذه النتيجة متوافقة لما جاء في الإطار النظري للدراسة، ولذلك يجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بتخفيف هذه الضغوطات من خلال اتباع الأساليب الإدارية والتنظيمية والمهنية المناسبة، والتشديد على استخدامها من وقت لآخر حتى تظهر هذه المصادر بأقل مستوى من الحدة، والتأثير السلبي على الأداء المهني لقطاع التمريض الفلسطيني.

أما بخصوص العامل الثاني فقد استحوذ على ستة مصادر لضغط العمل كان من أهمها عدم تصرف الإدارة بشكل سليم في حالة تعرض الممرض للمشاكل أثناء العمل، وكذلك انتشار مشاعر الغيرة والحسد بين الزملاء، وعدم وضوح الصلاحيات والمهام، وهذا يتطلب من الإدارة العاملة في المؤسسات الصحية المعنية إعطاء الأولوية للتأكد الدائم على أن قطاع التمريض يعد ركناً أساسياً من الفريق الطبي والصحي، وعليه فعلى الإدارات أن تقوم بتحديد الواجبات والصلاحيات بشكل دقيق، وكذلك التصرف بكل مهنية ووضوح في حالة المشاكل التي قد تحدث أثناء العمل.

هذه النتيجة جاءت متوافقة مع تلك التي قدمتها دراستنا (جودة، 2003) و (النقيب، 2013) اللتان قامتا بتحليل العوامل المسببة لضغط العمل في المؤسسات الصحية في كل من شمال الضفة الغربية وكذلك في العراق، بالإضافة إلى أن الإطار النظري قد تنطبق لمثل هذه العوامل، كل ذلك يؤكد ضرورة اتباع الأساليب الإدارية الواضحة والمهنية فيما يخص تنظيم وتوجيه ورقابة العاملين في قطاع التمريض الفلسطيني من قبل المؤسسات الصحية المعنية.

وبالنسبة للعامل الثالث فقد احتوى على ثلاثة مصادر

1. للعاملين بقطاع التمريض يضمن عدم تعرضهم لأية أخطار تهدد سلامتهم.
2. عقد دورات تدريبية وندوات مهنية تعزز الاستغراق الوظيفي والانتماء الوظيفي لدى العاملين في قطاع التمريض.
3. التركيز على النواحي المعنوية من خلال الحوافز والمكافآت وعبارات التقدير والثناء.
4. التفاعل الايجابي والمشاركة في تقديم الاقتراحات والتوصيات للجهات ذات الاختصاص من خلال نقابة الممرضين.

1. تعد مصادر الضغط الخاصة بالحوافز المادية وتوزيعها بين العاملين، وتدخل الزملاء في عمل بعضهم البعض، ونقص الدورات والندوات المهنية، وعدم تفاعل الإدارة مع المقترحات التي يقدمها الممرضون والممرضات من أهم المصادر التي تشكل الضغط في العمل.

2. هناك شعور لدى الممرضين والممرضات بعدم قدرة الإدارة على التصرف بشكل سليم في حالة تعرض الممرض للمشاكل أثناء العمل، وكذلك هناك وجود وانتشار لمشاعر الغيرة والحسد بين الزملاء، بالإضافة إلى عدم وضوح الصلاحيات والمهام.

3. هناك صعوبة تواجه الممرضين في الحصول على رضا المسؤول المباشر عن العمل عن الجهود التي يقدمها العاملون في قطاع التمريض، كما أن هناك مستوى عالٍ من المخاطرة والتركيز الذي يتطلبه العمل، بالإضافة إلى المتاعب المترتبة عن بعد مكان السكن عن مكان العمل.

4. هناك تعدد في المسؤولية عن الإشراف عن العمل وعدم وضوح تعليمات العمل، والافتقار إلى الوصف الوظيفي للمهنة، بالإضافة إلى تعدد واختلاف أمزجة الأطباء والزملاء.

5. هناك مستوى عالٍ من التوتر المترتب على تغير جدول المناوبات للممرضين خاصة بعد إقراره من قبل الإدارة.

6. فيما يتعلق بأهمية مصادر ضغط العمل بالنسبة إلى المجالات التي اعتمدها الدراسة فقد تبين أن مجال الضغوط الجماعية جاء في المقدمة، يليه الضغوط التنظيمية ثم الضغوط الفردية، وجاءت ضغوط بيئة العمل في المرتبة الأخيرة.

وفي ضوء هذه النتائج يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. تعزيز العلاقات الإنسانية بين الرؤساء والمرؤوسين من خلال عقد اللقاءات غير الرسمية التي من شأنها أن ترفع من مستوى الولاء، وتخفف من حدة الضغط، وتقرب وجهات النظر بينهم، وتعزز روح العمل الجماعي.

2. استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في التعامل مع العاملين في قطاع التمريض كأسلوب الإدارة بالأهداف، والمشاركة، وكذلك التمكين الإداري.

3. ضرورة اتباع نظام عادل للحوافز المادية والمعنوية من قبل إدارة المؤسسات الصحية للعاملين في قطاع التمريض.

4. إعداد وصف وتوصيف وظيفي دقيق للعاملين في قطاع التمريض يحد من التداخل والازدواجية، ويوضح خطوط السلطة والمسؤولية والصلاحيات بدقة.

5. تحسين بيئة العمل المادية، وتوفير نظام حماية وأمن

المصادر والمراجع:

1. اندروني، سيزلافي، مارك، جي دالاس، (1991)، « السلوك التنظيمي والأداء»، ترجمة جعفر، أبو القاسم أحمد، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
2. جودة، يحيى (2003). « مصادر ضغوط العمل لدى الممرضين والمرضات العاملين في مستشفيات محافظات شمال الضفة الغربية »، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. حجاج، خليل، (2007)، « تأثير ضغط العمل على كل من الانتماء والرضا الوظيفي للممرضين العاملين بمستشفى الشفاء بغزة »، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 2 ص 95 - 118.
4. حريم، حسين، (2003)، « ضغوط العمل لدى الكادر التمريضي في المستشفيات الخاصة بالأردن: دراسة ميدانية»، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، المجلد 6، العدد 1.
5. دودين، محمود حمزة، (2013)، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، ط2، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
6. سعاده، وآخرون، (2003)، « ضغوط العمل التي يتعرض لها الممرضون والمرضات خلال انتفاضة الأقصى في مستشفيات محافظة نابلس الفلسطينية»، دراسات العلوم التربوية، المجلد 30، العدد 6.
7. عبد الباقي، صلاح، (2001)، « السلوك الإنساني في المنظمات »، الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. عسكر، سمير أحمد، (1988)، « متغيرات ضغط العمل »، دراسة نظرية وتطبيقية في قطاع المصارف بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الإدارة العامة، العدد 60، ديسمبر.
9. العطية، ماجد، (2003)، « سلوك المنظمة، سلوك الفرد والجماعة »، دار الشروق للنشر والتوزيع، العراق.
10. العميان، محمود سليمان، (2005) السلوك التنظيمي في المنظمات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
11. مريم، رجاء والأحمد، أمل، (2008)، « مصادر الضغوط النفسية لدى العاملين في مهنة التمريض: دراسة تطبيقية في المستشفيات التابعة لوزارة التعليم العالي في محافظة دمشق »، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 2.
12. معروف، اعتدال، (2001)، « مهارات مواجهة الضغوط. » مكتبة الشقري، الرياض.
13. المير، عبد الرحيم بن علي، (1995)، « العلاقات بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمي والأداء والرضا الوظيفي والصفات الشخصية: دراسة مقارنة، كلية الإدارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المجلد 6، العدد 2، سبتمبر.
14. النقيب، مؤيد عبد الكريم شاكر، (2012)، « العوامل التنظيمية المسببة لضغط العمل وعلاقتها بالانتماء الوظيفي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصحية بمحافظة الانبار »، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، ص 147 - 167.
15. هيجان، عبد الرحمن أحمد، (1998)، « ضغوط العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات الإدارية، الرياض.
16. الوائلي، محسن (1998). « مستويات ضغط العمل بين الممرضين القانونيين مقارنة بين مستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الخاصة »، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
17. Gibson, L. James, John M. In Vancevich & James H. Donnelly. Jr. (1994) «Organization: Behavior Structure» Processes, 8th ed. Irwin, among physicians « social science and medicine », vol (33) No 10. Boston.
18. Carol, R. Young, (2005). The relationship of physical activity to job stress and burnout in neonatal nurses in Texas. dissertation abstract, Capella University.
19. Chandan, j , (1996). organizational Behavior, Kay printers Delni.
20. Chapman. J, (1999). «collogicel support liendreduction of job stress nursing management» vol - 24 n. 5. may.
21. Gujarati, Damodar N. (1995), Basic Econometrics, 3rd ed, McGraw - Hill, Inc,
22. Henrekson. M. (1993), Wagner's law A. Spurious relationship? Public Finance, 406 - 415 New York
23. Graw, ltil (2002), «companies», 6th ed. , North America , 2002. p - 270.
24. Isomorphic, (2004), « Theory of Stress: The Dynamics of person - environment fit», Stress and Health, USA: JohnWiley and Sons, Ltd. , 17: 147 - 157.
25. Ivancevich. G. , & Matteson , M. T. (1997), Organizational Behavior and management. Mc
26. Middlemist,s. (1998). Organizational behavior: managerial strategies for performance, west publishing company, New York.
27. Quick, James C. , Nelson, Debra L. , Quick, Jonathan D. and Dusty K, Orman (2001) «An isomorphic Theory of Stress: The Dynamics of person - environment fit», Stress and
28. Health, USA: JohnWiley and Sons, Ltd. , 17: 147 - 157.
29. Richard ,A. M and Burke , Roneld - J (1991). «occupational stress and job satisfaction
30. Tong, Piam. Jutarat, (2000). The relationship between job stress and job satisfaction among nurses in Bangkok Thailand. dissertation abstracts, United State International University.

استراتيجيات التعلم التنظيمي وأثرها في الإبداع بالمؤسسة: دراسة ميدانية في مؤسسة فرتيال بعنابة *

د. بلخضر مسعودة **

* تاريخ التسليم: 2015 / 1 / 13 م، تاريخ القبول: 2015 / 3 / 25 م.
** أستاذة مساعدة/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

The impact of learning organizational strategies on the worker creativity: field study in FERTIAL Company - ANNABA -

Abstract:

This research aims at investigating the impact of the organizational learning strategies on the creativity in FERTIAL ANNABA Company, and measure the impact of demographic and functional factors on both of them. To achieve this goal the researcher undertook a field study by interviewing a sample represented by (325) workers, which had only responded (150) with a response rate (46.15 %). The questionnaire consists of three parts, the first one relates to the personal data, the second relates to the organizational learning strategies data, while the third explores the implementation of the creativity factors in that corporation. Its data analysis was based on: descriptive methods, analyze of variance, multiple regression, t - test, one way Anova analysis. In addition, the results indicated the impact of the learning organizational strategies on the creativity. On the other hand, the facts that there were a significant differences in the employees perceptions of creativity concept interpreted to be due to the experience and the administrative level. Based on these results we proposed some recommendations for the managers of the company.

Keywords: organizational learning, organizational learning strategies, organizational creativity.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة إستراتيجيات التعلم التنظيمي وأثرها في الإبداع بمؤسسة فرتيال بعنابة، وقياس أثر العوامل الديموغرافية والوظيفية في كل منهما. ولتحقيق هذه الغاية قام الباحث باستطلاع آراء (325) عاملا استجاب منهم (150) بنسبة رد بلغت (46.15 %) ، حيث تم تصميم استمارة تكونت من ثلاثة أجزاء: تعلق الجزء الأول بالبيانات الشخصية، وتضمن الجزء الثاني جملة من الاستفسارات حول إستراتيجيات التعلم التنظيمي، أما الجزء الأخير فقد تناول استفسارات تهدف إلى التعرف على مدى توفر الإبداع في المنظمة محل البحث. ومن أجل تحليل النتائج تم الاعتماد على التحليل الإحصائي الوصفي، تحليل التباين للانحدار، الانحدار المتعدد، اختبار T - test وتحليل التباين الأحادي. وكان من أهم نتائج التحليل وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي على الإبداع، بالإضافة إلى تسجيل فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المبحوثين نحو الإبداع تعزى لمتغيري الخبرة والمستوى الإداري، وختمت الدراسة بتقديم توصيات للمسؤولين بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التعلم التنظيمي، استراتيجيات التعلم التنظيمي، الإبداع.

مقدمة:

يعد التعلم التنظيمي والإبداع من المفاهيم المعاصرة التي تعزز الاهتمام بها خلال العقدين الأخيرين، واستمررا بخطى ثابتة لما لهما من أثر بارز في مستوى المنظمات. فقد عمد العديد منهما إلى تبني أساليب إدارية حديثة كتشجيع التفكير الإبداعي وتعزيز التعلم التنظيمي، الذي سمح بزيادة وعيها وإدراكها للمعلومات المتعلقة بعناصر بيئتها الداخلية والخارجية وبمختلف الأطراف الفاعلين بها، كما أصبحت الحاجة إلى الإبداع مطلباً ضرورياً إذا أرادت المنظمة الوصول إلى التميز والمحافظة على استمراريتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد أضحت من الضروري على إدارة المؤسسات تبني أساليب عمل حديثة تتوافق مع التغيرات البيئية المتسارعة، الأمر الذي يحتم على قادتها والعاملين بها ضرورة التفكير في التقليل من الاعتماد على المنهج التقليدي القائم على المحاولة والخطأ في حل المشكلات، وتوظيف المنهج الإبداعي (الهيجان، 1999: 01) من خلال تشجيع الأفكار والأساليب الجديدة في إطار من التعلم المستمر. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة مدى تأثير إستراتيجيات التعلم التنظيمي في الإبداع بمؤسسة فرتيال، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مدى ممارسة إستراتيجيات التعلم التنظيمي كما يراها العاملون بمؤسسة فرتيال؟
- ما مدى توفر الإبداع كما يراه العاملون بمؤسسة فرتيال؟
- هل تؤثر إستراتيجيات التعلم التنظيمي في الإبداع بمؤسسة فرتيال؟

● هل تمارس إستراتيجيات التعلم التنظيمي أثراً على عناصر الإبداع والمتمثلة في «الطلاقة، المرونة، الأصالة، الحساسية للمشكلات والمخاطرة»؟

● هل يوجد فروق في اتجاهات الباحثين نحو إستراتيجيات التعلم التنظيمي ونحو الإبداع تعزى للمتغيرات الديموغرافية والشخصية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع التعلم التنظيمي من خلال استعراض إستراتيجياته المتمثلة في «التعلم بالتأكيد على الكفاءة، وبالتأكيد على الابتكار وبالتأكيد على التوجهات، وبالتأكيد على المهنية، والتعلم بالتأكيد على التركيز».

◆ كما تبرز أهميتها في معرفة مدى توفر الاستعداد للتغيير والتكيف مع كل ما هو جديد، من خلال توفر كل من «الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والحساسية للمشكلات والمخاطرة».

◆ تبرز أهمية الدراسة في محاولة ربط إستراتيجيات التعلم التنظيمي بعناصر الإبداع، الذي يعدّ مؤشراً ومطلباً رئيسياً يستدل به على نجاح المنظمات أو فشلها في تحقيق أهدافها.

◆ كما تبرز أهمية الدراسة في محاولة معرفة أثر إستراتيجيات التعلم التنظيمي في الإبداع على مستوى مؤسسة فرتيال، من خلال مساءلة موردها البشري للتوصل إلى الإستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها كقاعدة لتنمية الإبداع على مستوياتها.

◆ تبرز أهمية الدراسة في إمكانية إفادة المسؤولين بالمؤسسات الجزائرية من النتائج المتوصل لها - والتي تحتاج بالطبع إلى دراسات أخرى تدعمها - وتوجيههم نحو اتخاذ قرارات فيما يخص ضرورة تبني أساليب إدارية حديثة لتنمية موردها البشري باعتباره المصدر الأول للعمل الإبداعي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى ممارسة إستراتيجيات التعلم التنظيمي حسب آراء الباحثين بمؤسسة فرتيال.
- التعرف على الاستعداد للإبداع لدى العاملين من خلال توفر عناصره بمؤسسة فرتيال.
- معرفة أثر ممارسة إستراتيجيات التعلم التنظيمي في عناصر الإبداع لدى العاملين بمؤسسة فرتيال.
- معرفة أثر العوامل الديموغرافية والوظيفية في التعلم التنظيمي وفي عناصر الإبداع.
- تقديم إطار نظري عن التعلم التنظيمي والإبداع.
- تقديم توصيات لمتخذي القرار بمؤسسة فرتيال.

فرضيات الدراسة:

تمثلت في ما يلي:

- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات التعلم التنظيمي على الإبداع بمؤسسة فرتيال بعناية، وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:
- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد الطلاقة.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد المرونة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد الأصالة.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد الحساسية للمشكلات.
- الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد المخاطرة.

من المرة الأولى ودون أخطاء مما يؤدي إلى تقليل التكاليف، كما تقوم الإدارة بتشجيع العاملين على الاعتراف بأخطائهم والاستفادة منها.

■ إستراتيجية التعلم بالتأكيد على الابتكار learning strategy focused on innovation: تشير إلى حث العاملين على التفكير واكتشاف طرائق جديدة لإنجاز الأعمال، مما يتطلب توفير المناخ المناسب والمساعد على المنافسة وتبادل وجهات النظر بين العاملين.

■ إستراتيجية التعلم بالتأكيد على التوجهات learning strategy focused on direction: تتعلق بمدى الاهتمام بالتعلم التنظيمي على المدى البعيد من خلال معرفة العاملين لأنشطة المؤسسة ومشاركة الآخرين وجهات نظرهم فضلا عن معرفتهم بتوجهاتها الإستراتيجية.

- إستراتيجية التعلم بالتأكيد على المهنية learning strategy focused on proficiency: تركز هذه الإستراتيجية على إكساب العاملين مهارات من خلال التدريب المستمر.

- إستراتيجية التعلم بالتأكيد على التركيز learning strategy focused on concentration: تشير إلى التركيز على سوق الخدمة من حيث إدامة الحصة السوقية للمؤسسة، من خلال تجريب طرائق وأساليب جديدة لخدمة هذه الأسواق (الخشالي، 2013: 87)

1 - 1 - فوائد التعلم التنظيمي: للتعلم التنظيمي عدة فوائد يمكن إجمالها في:

- زيادة معرفة العاملين ومهاراتهم بما يمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة أكبر؛

- تقليل معدلات الأخطاء التي يرتكبها الفرد أثناء عمله مما يؤدي إلى توفير في التكاليف؛

- تحسين إنتاجية العاملين في المنظمات التي تشجع التعلم التنظيمي؛

- رفع درجة استجابة المنظمة للتغيرات التي تجري في البيئة الخارجية؛

- تعزيز المكانة الاجتماعية للفرد علميا وعمليا (أيوب، 2004: 63 - 134)

1 - 2 - أنواع التعلم التنظيمي: يمكن التمييز بين نوعين أساسيين، وهما:

■ التعلم التكيفي Adaptive Learning: يرتبط بالتعلم التقليدي ويركز على الاستفادة من أفكار الآخرين وممارساتهم.

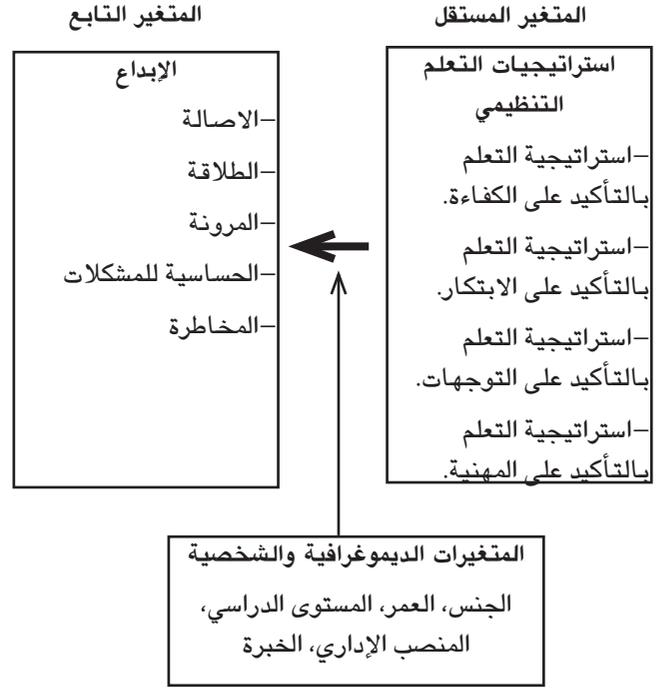
■ التعلم التوليدي Generative Learning: يقوم على الإبداع لأنه يتطلب طرقا جديدة في النظر إلى كيفية تفاعل المنظمة مع بيئتها، من خلال إيجاد طرائق إبداعية لحل المشكلات (نجم، 2004: 259)

1 - 3 - مراحل التعلم التنظيمي: تم وضع نموذج من قبل Charreire - Petit بالتركيز على مقارنة زمنية لسيروية التعلم

■ الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المبحوثين نحو استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والشخصية.

■ الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المبحوثين نحو عناصر الإبداع تعزى للمتغيرات الديموغرافية والشخصية.

نموذج الدراسة:



الاطار النظري والدراسات السابقة:

يعد كل من التعلم التنظيمي والإبداع من أكثر المصطلحات تداولاً في الفترة الحالية لما لهما من أهمية بارزة على مستوى المنظمة.

أولاً - مفهوم التعلم التنظيمي: يمثل تلك العملية المستمرة النابعة من رؤية أعضاء المنظمة التي تهدف إلى استثمار الخبرات والتجارب ورصد المعلومات، ثم مراجعتها في حل مشكلاتها (الهيجان، 1998: 675)، وتتعلم المؤسسة نتيجة اكتساب المعلومة، وتراكم الخبرات من خلال طرح منتجاتها وخدماتها - منتج التعلم - أو من خلال السيرورة التي تؤدي إلى طرحها وتقديمها - سيرورة التعلم - (جفال، 2008: 06)، وتتعلم المؤسسة في كل مرة تضيف فيها عنصرا جديدا لمخزون معلوماتها (Aussanaire and Garcia, 2002: 24). وعلى هذا الأساس يعرف التعلم التنظيمي بأنه نشاط طويل الأجل يهدف لبناء مزايا تنافسية على المدى البعيد (أيوب، 2004: 63)، وبشكل عام تتكون استراتيجياته من:

■ إستراتيجية التعلم بالتأكيد على الكفاءة learning strategy focused on efficiency: تركز على إنجاز العمل بشكل صحيح

- مرحلة الاهتمام: تبدأ عملية الإبداع بالاهتمام أو الشعور بالحاجة.

- مرحلة الإعداد: عملية جمع المعلومات حول المشكلة التي تمثل محور اهتمام المبدع.

- مرحلة الاحتضان: تتداخل خلالها عوامل شعورية ولاشعورية في شخصية المبدع.

- مرحلة الإلهام: تعبر عن ظهور الفكرة الجوهرية، حيث يتمكن الفرد من إعادة ترتيب أفكاره بما يسمح له بالوصول إلى ما يمثل حلاً نموذجياً.

- مرحلة التحقق: تشمل عملية التبصر والتحقق من الفكرة (بطرس وعبوي، 2006: 42)

الدراسات السابقة:

عمل الباحث على الوقوف على بعض الدراسات التي يعتقد بأن لها صلة بالموضوع، حيث ناقش بعضهم منها بعداً أو أكثر من الأبعاد المكونة للتعلم التنظيمي أو للإبداع.

لدراسات المتعلقة بالتعلم التنظيمي: في دراسة (Den-ton, 1998) تناولت العوامل التي أسهمت في تطور مفهوم التعلم التنظيمي، وقدمت نموذجاً مقترحاً له يتألف من ثلاثة أبعاد تتمثل في البعد الاستراتيجي، والتنظيمي، والثقافي، وتوصلت الدراسة إلى أن العامل الرئيسي في تعلم المنظمة يتطلب تطبيق نموذج يحتوي على الأبعاد الثلاثة المقترحة، التي يتطلب إيجادها دعماً من الإدارة العليا.

دراسة (Crossan and Berdrow, 2003) تناولت العلاقة بين التعلم التنظيمي والتجديد الاستراتيجي، وهدفت إلى تقديم إطار عام يمكن تعميمه لفهم هذه العملية بجميع المنظمات وفهم الاستجابة المطلوبة للتغيير عند التحول من أسلوب تقليدي إلى آخر حديث. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين نموذج التعلم في المؤسسة واستطاعت تفسير كيفية إدارة التوتر الذي ينشأ عند اكتشاف واستثمار ما قد تم تعلمه سابقاً.

أما في دراسة قامت بها (أيوب، 2004) بعنوان "دور ممارسة التعلم التنظيمي في مساندة التغيير الاستراتيجي في المنشآت السعودية الكبرى"، فتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن البعد الثقافي لممارسة التعلم التنظيمي كان أكثر المتغيرات ارتباطاً بالتغيير الاستراتيجي يليه البعد الاستراتيجي، وجاء البعد التنظيمي في المرتبة الثالثة.

وفي دراسة (Gorelick 2005) هدفت إلى التعرف على أهمية التعلم التنظيمي، حيث توصلت إلى أنه يساهم في خلق المنظمة المتعلمة، كما وتكون فعالة إذا تم الفهم العميق لدورة التعلم أولاً ثم تحديد الاستراتيجيات الإدارية التي يتم من خلالها فهم ظروف وبيئة المنظمة.

دراسة (الخالدي، 2012) بعنوان "دور أبعاد جودة الخدمة وقدرات التعلم التنظيمي في تطوير ثقافة التميز"، وقد تكون المجتمع من الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق

التنظيمي، ووفق هذا النموذج هناك خمس مراحل أساسية تتمثل في:

■ مرحلة الكشف: يتم خلالها الإعلان عن الرغبة في تطوير مشروع معين، حيث يتم طرح أو عرض هدف التعلم.

■ مرحلة التعبئة: يعرض الفريق المكلف بالمشروع على الفاعلين تغيير البنية الرسمية لإدارة المشروع.

■ مرحلة إنتاج الخبرات: تمثل قلب سيرورة التعلم، حيث يمكن خلالها ظهور نوعين من الخبرات، خبرات ذات علاقة مباشرة بموضوع المشروع وتسمى الخبرات المركزية وأخرى ليس لها علاقة مباشرة تسمى الخبرات غير مركزية.

■ مرحلة الاختبار: تتمثل في تحليل التغييرات الحاصلة في المنظمة سواء في الممارسات أو في الخطط المعرفية التي تقودها.

■ مرحلة الترميز: يتم خلالها تعديل الذاكرة التنظيمية وتسجيل المعارف الصريحة والضمنية، كما يتم تعميم وتقاسم الخبرات التي تم إنتاجها (جفال، 2008: 10)

◀ ثانياً - مفهوم الإبداع: يعرف بأنه عملية تتضمن التعامل مع المواقف والنظر إليها بروية جديدة وغير مألوفة في علاقة تفاعلية تجمع بين الفرد والبيئة التنظيمية والكلية، بما يؤدي إلى إيجاد شيء جديد وأصيل (Jean François, 2008 : 210) ، كما يعرف الإبداع بأنه عملية خلق أشكال تنظيمية وممارسات إدارية جديدة (Leed and Looise, 2005 : 109) ، بما يؤدي إلى الإنتاج بأكبر قدر من الطلاقة والمرونة والأصالة والحساسية لمشكلة أو موقف مثير، وهي قدرة عامة، وليست خاصة بأفراد دون غيرهم (الهيجان، 1999: 21)

2 - 1 - عناصر الإبداع: تعددت تصنيفات الباحثين حول تحديد عناصر الإبداع التي تعد عوامل ضرورية وشرطاً أساسياً لوجوده، ويتفق أغلبهم على عوامل تتمثل في:

- الطلاقة: تمثل القدرة على إنتاج عدد كبير من الأفكار في فترة زمنية معينة.

- المرونة: يقصد بها قدرة العامل على تغيير طريقة تفكيره ووجهة نظره نحو المشكلة وعدم تبني طريقة تفكير موحدة وجامدة.

- الأصالة: يقصد بها القدرة على إنتاج أفكار أصيلة، فكلما قلت درجة شيوع الفكرة زادت درجة أصالتها.

- الحساسية للمشكلات: تمثل القدرة على رؤية موقف معين ينطوي على مشكلة أو عدة مشكلات تحتاج إلى حل، في حين يصعب على الآخرين تبيينها واقتراح حلول لها.

- المخاطرة: يقصد بها أخذ الشخص زمام المبادرة في تبني أفكار وأساليب جديدة والبحث عن حلول لها واستعداده لتحمل المخاطر الناتجة عنها (الزعبى، 2006: 47 - 48)

2 - 2 - مراحل العملية الإبداعية: ظهرت عدة نماذج لتعداد مراحل الإبداع تمثل أهمها في نموذج والاس 1926، ووفق ذلك فإن العملية الإبداعية تقسم إلى خمس مراحل أساسية وهي:

المكتبي والاطلاع على الأدبيات المتعلقة بكل من التعلم التنظيمي والإبداع والأبعاد المكونة لهما، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي فقد تم جمع البيانات بالاعتماد على أسلوب الاستبيان وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

● مجتمع وعينة الدراسة: تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال بولاية عنابة، حيث تأسست سنة 2005 بموجب اتفاق بين المجموعة الجزائرية أسמידال والمجموعة الإسبانية فيلاريمر "VILLARMIR". تعد مؤسسة فرتيال رائد للصناعة البتروكيميائية بالجزائر، ومن أهم منتجاتها نذكر الأمونياك، حمض النتريك، الأسمدة الفوسفاتية البسيطة، الأسمدة المركبة الثنائية والثلاثية، نترات الأمونيوم، الفوسفات البسيط.

تم اختيار عينة عشوائية قدرت بـ (325) عاملاً بنسبة (50%) من مجتمع الدراسة، حيث وزعت الاستثمارات على أفرادها كافة، استرجع منها (214) مع استبعاد (64) منها غير مستوفية للبيانات، وبذلك خضعت (150) استثماراً مثلت ما نسبته (70.09%) من الاستثمارات المسترجعة و (46.15%) من عينة الدراسة وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث.

● أداة الدراسة: تم استخدام استمارة مكونة من ثلاثة محاور، تمحور الأول حول الخصائص الوظيفية والشخصية حول مفردات الدراسة، أما الثاني فخصص لتحديد استراتيجيات التعلم التنظيمي، أما المحور الثالث فخصص للإبداع من خلال طرح أسئلة حول عناصره. وقد تم الاعتماد في المحورين الأخيرين على مقياس ليكرت الخماسي الذي تتفاوت درجاته حسب درجة الموافقة على كل فقرة من فقرات المحورين كالتالي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

● صدق الأداة وثباتها: للتأكد من ثبات الأداة تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وباستخدام معامل كرونباخ - ألفا، والجدول رقم (01) يوضح ذلك كالتالي:

الجدول رقم (01) :

قيم معامل كرونباخ - ألفا لكل بعد من أبعاد الدراسة

متغيرات الدراسة	أبعاد متغيرات الدراسة	معامل الثبات لكل بعد
استراتيجيات التعلم التنظيمي	بالتأكيد على الكفاءة	0.87
	بالتأكيد على الابتكار	0.83
	بالتأكيد على التوجهات	0.99
	بالتأكيد على المهنية	0.99
	بالتأكيد على التركيز	0.92
عناصر الإبداع	الطلاقة	0.97

المالية وعددها 72 شركة، وتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية بين البعد المادي الملموس وبين تطوير ثقافة التميز، كما أوصت بضرورة الاهتمام بالتعلم التنظيمي نظراً لمساهمته في تطوير ثقافة التميز.

دراسة (ديوب، 2013) بعنوان أثر التعلم التنظيمي في تطوير المسار الوظيفي في قطاع المصارف بدمشق، حيث وزع الباحث 90 استمارة بواقع 15 استمارة في كل مصرف، وقد جاءت نتائج البحث دالة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نمط التعلم التنظيمي وتطوير المسار الوظيفي للعاملين.

الدراسات المتعلقة بالإبداع: في دراسة أجراها (Amabile and Sensabaugh, 1992) لوضع نموذج لتحديد العوامل التي تؤثر إيجاباً أو سلباً في الإبداع بالمنظمات، توصلت نتائجها إلى أن العوامل ذات التأثير الإيجابي في الإبداع هي تلك المتعلقة بشعور الأفراد بحرية التصرف واهتمام ودعم الإدارة لأفكارهم وإدارتها الجيدة للمشروعات التي يتم تنفيذها، وكذلك توفير الوقت الكافي والموارد المطلوبة.

أما دراسة (Searle and Ball, 2003) فقد هدفت إلى تحديد العلاقة بين أهمية الإبداع للمنظمات وسياسة مواردها البشرية في الولايات المتحدة، وتوصلت النتائج إلى أن المنظمات تولي أهمية كبيرة للإبداع غير أنها فشلت في ترجمة هذه الأهمية إلى سياسة الموارد البشرية، التي تكافئ الموظفين غير الإداريين على الإبداع، ويعدّ هذا التناقض مصدر المقاومة التي تمنع توليد الأفكار الجديدة، وتنفيذها بالمنظمة.

دراسة (Carmen, 2006): هدفت إلى معرفة أثر إدارة الموارد البشرية في الأداء الإبداعي في الشركات الإسبانية، وبإجراء دراسة استقصائية على 670 ابتكاراً وضعتها الشركات الإسبانية في القطاع الصناعي، وتوصلت إلى أن ممارسات وظائف إدارة الموارد البشرية لها تأثير إيجابي في الأداء الإبداعي في الشركات الإسبانية.

دراسة (نعساني: 2008) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد القيادة التحويلية في الإبداع، وشمل مجتمع البحث مجموعة من الموظفين الإداريين العاملين في المؤسسات التعليمية في سوريا، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها وجود علاقة طردية موجبة بين السمات الأربعة للقيادة التحويلية والإبداع.

دراسة (المشوط: 2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بيئة العمل في الإبداع الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها وجود تأثير ذي دلالة معنوية للهيكل التنظيمي والتدريب، والمشاركة في القرارات، والحوافز والمكافآت على الإبداع، وعدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية للأنظمة والتعليمات على الإبداع الإداري.

الدراسة التطبيقية:

● منهج البحث المستخدم: اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي الاستدلالي في جمع بياناتها حيث تم إجراء المسح

متغيرات الدراسة	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
العمر	أقل من 30 سنة	37	24.70
	30 - 40 سنة	54	36.00
	41 - 50 سنة	37	24.70
	أكثر من 50 سنة	22	14.60
المستوى الدراسي	ثانوية فأقل	19	12.80
	دبلوم	41	27.30
	جامعي	80	53.30
	ماجستير	08	05.30
	دكتوراه	02	01.30
المستوى الإداري	إدارة عليا	15	10.00
	إدارة وسطى	71	47.30
	إدارة دنيا	64	42.70
الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	14	09.30
	05 - 10 سنوات	42	28.00
	11 - 16 سنة	49	32.70
	17 - 22 سنة	39	26.00
	أكثر من 22 سنة	06	04.00

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث فيما يتعلق بمتغير الجنس حيث سجلت (66.00%) ، وبالنسبة لمتغير العمر فقد كانت أعلى نسبة للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة بنسبة (36.00%) ، وبالتالي فإن أغلب العاملين من فئة الشباب مما يدل بأن المؤسسة تستقطب العمالة الجديدة. أما بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي فقد كانت أعلى نسبة للجامعيين بنسبة (53.30%) وأقلها للمتحصليين على شهادة الدكتوراه بـ (01.30%) وهي أقل نسبة مقارنة مع جميع النسب المئوية لجميع المتغيرات. وبالنسبة لمتغير المستوى الإداري فقد تم تسجيل نسبة (47.30%) للإدارة الوسطى، أما متغير الخبرة الوظيفية فقد كانت أعلى نسبة للذين تتراوح خبرتهم من 11 إلى 16 سنة بـ (32.70%) ، يليها العمال ذوو الخبرة من 05 إلى 10 سنة بـ (28.00%) في المنصب مما يدل على وجود خبرات متراكمة بالمؤسسة ووجود استقرار وظيفي بها.

● الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: مفاده «ما مدى ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي كما يراها العاملون بمؤسسة فرتيال»، للإجابة عليه فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، وسيتم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية، لتفسير البيانات كالتالي:

متغيرات الدراسة	أبعاد متغيرات الدراسة	معامل الثبات لكل بعد
عناصر	المرونة	0.97
	الإبداع	0.98
	الحساسية للمشكلات	0.97
	المخاطرة	0.96

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن جميع معاملات الثبات كانت أعلى من 0.80 فبالنسبة للمتغير المستقل نلاحظ بأن أعلى قيمة سجلت لبعدي التعلم بالتأكيد على التوجهات وعلى المهنية، حيث بلغ معامل كرونباخ-الفا (0.99) لكل منهما، وكانت أقل قيمة لبعدي التعلم بالاعتماد على الابتكار بـ (0.83) ، أما فيما يخص الإبداع فقد تم تسجيل معاملات ثبات تفوق (0.95) وكان أكثرها ارتفاعاً بعد الأصالة (0.98) وأقلها بعد المخاطرة (0.96) ، وبالتالي فإن جميع قيم كرونباخ - ألفا لجميع الأبعاد تعد مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة.

● أساليب التحليل الإحصائي: تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 20، لتحليل أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive statistic measures لوصف خصائص المبحوثين من خلال الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والنسب المئوية.
2. تحليل التباين للانحدار analysis of variance لاختبار مدى صلاحية نموذج للدراسة.
3. تحليل الانحدار المتعدد Multiple regression لاختبار أثر استراتيجيات التعلم التنظيمي على إبداع العاملين.
4. اختبار T - test لاختبار الفروق نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي والإبداع والتي تعزى لمتغير الجنس.
5. تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية في تصورات المبحوثين إزاء المتغير التابع والمستقل ومختلف أبعادهما.
6. اختبار LSD لمعرفة مصدر الفروق البعدية التي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

● خصائص عينة الدراسة: الجدول رقم (02) يوضح ذلك كالتالي:

جدول رقم (02) :

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والوظيفية

متغيرات الدراسة	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	99	66.00
	أنثى	51	34.00

عناصر الإبداع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	المستوى
الدرجة الكلية	3.28	0.69	-	متوسط

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن المتوسط الكلي لأبعاد الإبداع كان متوسطا إذ بلغ (3.28) وبانحراف معياري (0.69) ، وقد احتل بعد المرونة المرتبة الأولى حيث تم تسجيل متوسط حسابي مرتفع قدر بـ (3.93) مما يدل على أن الباحثين لديهم قدرة على تغيير أفكارهم واستيعاب كل ما هو جديد. واحتل المرتبة الثانية بعد الطلاقة بمتوسط مرتفع قدر بـ (3.60) ، وبالتالي فإن الباحثين يتمتعون بقدرة على تقديم أفكار متنوعة. واحتل المرتبة الثالثة والرابعة بعدا الحسابية للمشكلات والأصالة على التوالي بمتوسط حسابي يقدر بـ (3.34) و (3.06) ، مما يشير إلى قدرة الباحثين على اكتشاف الأخطاء والمشكلات وقدرة مرتفعة على حلها بالإضافة إلى مستوى متوسط من القدرة على تقديم أفكار جديدة وغير متكررة. أما المرتبة الأخيرة فقد كانت لبعده المخاطرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.45) مما يدل على عدم رغبة الباحثين في المخاطرة وتحمل مسؤولية مبادرات فردية.

● اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي على الإبداع بالمؤسسة». تم تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والجدول رقم (05) يوضح ذلك:

الجدول رقم (05) :

نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية نموذج الدراسة

المصدر	مجموع المربعات الحرة	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى دلالة F
الانحدار	24.39	46	0.530	11.34	*0.029
الخطأ	48.168	103	0.468		
الكلي	72.558	149	-		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05 (R=0.122) (R2=0.014)

يتبين من معطيات الجدول رقم (05) ثبات صحة النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.34) ويتضح من الجدول نفسه أن أبعاد المتغير المستقل (التعلم التنظيمي) - مجتمعة - تفسر ما مقداره 01.40 % فقط من التباين في المتغير التابع (الإبداع) وهي قوة تفسيرية ضعيفة جدا. كما تم تسجيل قيمة احتمالية بلغت (0.029) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية، مما يشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي على الإبداع بمؤسسة فريتيال، ومن أجل اختبار أثر هذه الأبعاد في المتغير التابع فإن الجدول رقم (06) يوضح ذلك:

مرتفع	متوسط	منخفض
من 3.5 فأعلى	أعلى من 2.5 - 3.49	2.5 فما دون

الجدول رقم (03) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول مدى ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي

استراتيجيات التعلم التنظيمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	المستوى
بالتأكيد على الكفاءة	3.30	1.02	3	متوسط
بالتأكيد على الابتكار	3.29	1.02	4	متوسط
بالتأكيد على التوجهات	2.52	1.12	5	متوسط
بالتأكيد على المهنية	3.76	0.96	1	مرتفع
بالتأكيد على التركيز	3.38	1.11	2	متوسط
الدرجة الكلية	3.24	0.46	-	متوسط

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (03) إلى أن المتوسط الكلي لأبعاد استراتيجيات التعلم التنظيمي كان متوسطا حيث بلغ (3.24) وبانحراف معياري يقدر بـ (0.46) لأن جميع المتوسطات سجلت درجة متوسطة باستثناء بعد التعلم بالتأكد على المهنية الذي سجل متوسط حسابي مرتفع يقدر بـ (3.76) محتلا بذلك المرتبة الأولى، وهذا يدل على أن المؤسسة تولي اهتماما كبيرا بتزويد العاملين بمهارات وخبرات عن طريق برامج التدريب. أما المرتبة الأخيرة من حيث درجة الأهمية فكانت لبعده التعلم بالتأكد على التوجهات، حيث تم تسجيل متوسط حسابي يقدر بـ (2.57) بدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.12) ، مما يشير إلى أن المؤسسة لا تهتم بتعريف عمالها بتوجهاتها الإستراتيجية.

السؤال الثاني: مفاده «ما مدى توفر عناصر الإبداع كما يراها الباحثون بالمؤسسة»، فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وهي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (04) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعناصر الإبداع

عناصر الإبداع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	المستوى
الطلاقة	3.60	1.22	2	مرتفع
المرونة	3.93	1.19	1	مرتفع
الأصالة	3.06	1.38	4	متوسط
الحسابية للمشكلات	3.34	1.38	3	متوسط
المخاطرة	2.45	1.35	5	منخفض

يتضح من الجدول رقم (07) أن كلا من التعلم بالتأكد على الكفاءة، وبالتأكيد على الابتكار، وبالتأكيد على المهنية ليس لها تأثير على بعد الطلاقة حيث تم تسجيل قيم منخفضة لمعاملات Beta لكل منها على التوالي (0.139 -)، (0.082 -)، (0.121)، وبمستوى دلالة يقدر بـ (0.092 -)، (0.326 -)، (0.131)، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية، كما يتضح من الجدول نفسه بأن التعلم بالتأكد على التوجهات، والتعلم بالتأكد على التركيز يمارسان تأثيراً ذا دلالة إحصائية على بعد الطلاقة حيث بلغ مستوى دلالة T لكل منهما على التوالي (0.040) و (0.039)، وهي أقل من مستوى الدلالة مما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعدها بالتأكد على التوجهات وبالتأكيد على التركيز على الطلاقة.

■ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: التي مفادها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد المرونة"، والجدول رقم (08) يوضح ذلك:
الجدول رقم (08):

استراتيجيات التعلم التنظيمي	A	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	مستوى دلالة T
بالتأكد على الكفاءة	-	0.203	-	2.066	*0.041
بالتأكد على الابتكار	-	0.108	-	1.091	0.277
بالتأكد على التوجهات	0.092	0.087	0.086	1.053	0.294
بالتأكد على المهنية	0.145	0.101	0.117	1.434	0.154
بالتأكد على التركيز	0.057	0.091	0.053	0.626	0.532

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (08) نلاحظ بأن كلا من بعد التعلم بالتأكد على الابتكار، والتوجهات، والمهنية، والتركيز سجلت بقيم معنوية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 التي كانت على التوالي (0.277)، (0.294)، (0.154)، (0.532)، مما يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذه الأبعاد على بعد المرونة. سجل الجدول نفسه وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التعلم بالتأكد على الكفاءة في بعد المرونة، حيث تم تسجيل مستوى دلالة يقدر بـ (0.041) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية مما يؤدي إلى رفض الفرض الصفرية، وقبول الفرض البديل الذي مفاده وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التعلم بالتأكد على الكفاءة في بعد المرونة.

- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد الأصالة والجدول رقم (09) يوضح ذلك:

جدول رقم (06) :

الانحدار المتعدد لاختبار أثر استراتيجيات التعلم التنظيمي في الإبداع

استراتيجيات التعلم التنظيمي	A	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	مستوى دلالة T
بالتأكد على الكفاءة	0.078	0.058	0.114	1.346	*0.018
بالتأكد على الابتكار	0.075	0.058	0.110	1.296	*0.019
بالتأكد على التوجهات	0.006	0.051	0.010	0.122	*0.009
بالتأكد على المهنية	0.093	0.059	0.128	1.564	*0.012
بالتأكد على التركيز	0.042	0.054	0.066	0.777	*0.043

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يتبين من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (06) ومن متابعة معاملات Beta وقيم (T) أن أبعاد المتغير المستقل المتمثلة في التعلم بالتأكد على الكفاءة، على الابتكار، على التوجهات، المهنية وبالتأكيد على التركيز، تمارس أثراً ذو دلالة إحصائية على إبداع العاملين بدليل ارتفاع معاملات Beta والتي كانت على التوالي (0.114)، (0.110)، (0.101)، (0.128)، (0.066)، وبقيم احتمالية تقدر على التوالي بـ (0.018)، (0.019)، (0.009)، (0.012)، (0.043) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. وبناء على ذلك تقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي على إبداع العاملين بالمؤسسة.

■ اختبار الفرضيات الفرعية: سيتم دراسة أثر استراتيجيات التعلم التنظيمي على كل بعد من أبعاد الإبداع، من خلال اختبار الفرضيات الفرعية بالاعتماد على مقياس الانحدار المتعدد.

■ اختبار الفرضية الفرعية الأولى: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي على بعد الطلاقة»، والجدول رقم (07) يوضح ذلك:

الجدول رقم (07) :

الانحدار المتعدد لاختبار أثر استراتيجيات التعلم التنظيمي على الطلاقة

استراتيجيات التعلم التنظيمي	A	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	مستوى دلالة T
بالتأكد على الكفاءة	-	0.098	-	1.694	0.092
بالتأكد على الابتكار	0.098	0.099	-	0.985	0.326
بالتأكد على التوجهات	0.182	0.087	0.167	2.078	*0.040
بالتأكد على المهنية	0.153	0.101	0.121	1.520	0.131
بالتأكد على التركيز	0.190	0.091	0.174	2.087	*0.039

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

مما يدل على أن العمال ذوي الكفاءة يتمتعون بحس عالٍ على اكتشاف المشكلات وحلها، حيث تم تسجيل مستوى معنوية يقدر بـ 0.039 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذي دلالة إستراتيجية التعلم بالتأكد على الكفاءة على بعد الحساسية للمشكلات، فيما لم يتم تسجيل أي أثر لباقي الاستراتيجيات في هذا البعد بدليل ارتفاع مستويات دلالتها عن مستوى المعنوية 0.05، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم بالتأكد على الابتكار، والتوجهات، والمهنية، والتركيز على بعد الحساسية للمشكلات.

- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد المخاطرة»، ولاختبار صحتها الجدول رقم (11) يوضح ذلك:

جدول رقم (11):

الانحدار المتعدد لاختبار أثر استراتيجيات التعلم التنظيمي في المخاطرة

مستوى دلالة T	T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	A	استراتيجيات التعلم التنظيمي
0.543	0.609	0.51	0.111	0.068	بالتأكد على الكفاءة
0.188	-	-	0.112	-	بالتأكد على الابتكار
0.912	0.111	0.009	0.099	0.011	بالتأكد على التوجهات
×0.018	2.403	0.195	0.114	0.273	بالتأكد على المهنية
0.250	1.154	0.098	0.103	0.119	بالتأكد على التركيز

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

من خلال المعطيات الإحصائية بالجدول رقم (11) نلاحظ بأن هناك أثراً لبعدها على الكفاءة على بعد المخاطرة، حيث تم تسجيل قيمة Beta بـ (0.195) وقيمة معنوية تقدر بـ (0.018) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، أما فيما يخص باقي الاستراتيجيات فلم يتم تسجيل أثر لها في هذا البعد بدليل ارتفاع مستويات دلالتها الإحصائية عن مستوى الدلالة المعنوية، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من إستراتيجيات التعلم التنظيمي المتعلقة بالتأكد على الكفاءة، والابتكار، والتوجهات والتركيز على بعد المخاطرة، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إستراتيجية التعلم التنظيمي من خلال التأكيد على المهنية على بعد المخاطرة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية»، من أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل T - test لمعرفة مدى وجود فروق بين المبحوثين نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى لمتغير الجنس، بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي Anova لمعرفة الفروق التي تعزى لعوامل

الجدول رقم (09):

الانحدار المتعدد لأثر استراتيجيات التعلم التنظيمي في بعد الأصالة

مستوى دلالة T	T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	A	استراتيجيات التعلم التنظيمي
0.169	1.384	0.113	0.110	0.153	بالتأكد على الكفاءة
0.652	0.452	0.037	0.111	0.500	بالتأكد على الابتكار
*0.02	3.198 -	-	0.980	-	بالتأكد على التوجهات
0.143	1.471 -	-	0.113	-	بالتأكد على المهنية
0.061	1.887 -	-	0.102	-	بالتأكد على التركيز

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يتضح من الجدول أن استراتيجيات التعلم بالتأكد على الكفاءة، والابتكار، والمهنية، والتركيز ليس لها تأثير في بعد الأصالة، حيث قدرت قيمها الاحتمالية بـ (0.169)، (0.652)، (0.143)، (0.061) مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي مفادها عدم وجود أثر للتعلم بالتأكد على الكفاءة، والابتكار، والمهنية والتركيز في بعد الأصالة، كما يلاحظ بأن إستراتيجية التعلم بالاعتماد على التوجهات سجلت مستوى دلالة (0.02) وهو أقل من المستوى المقبول، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة لهذه الإستراتيجية في بعد الأصالة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي على بعد الحساسية للمشكلات»، لاختبار صحتها الجدول رقم (10) يوضح ذلك:

الجدول رقم (10):

الانحدار المتعدد لأثر استراتيجيات التعلم التنظيمي في الحساسية للمشكلات

مستوى دلالة T	T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	A	استراتيجيات التعلم التنظيمي
*0.039	2.087 -	-	0.115	-	بالتأكد على الكفاءة
0.526	0.636 -	-	0.116	-	بالتأكد على الابتكار
0.555	0.591	0.049	0.102	0.060	بالتأكد على التوجهات
0.621	0.496	0.041	0.117	0.058	بالتأكد على المهنية
0.742	0.329	0.028	0.106	0.035	بالتأكد على التركيز

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

نلاحظ من الجدول السابق أن إستراتيجية التعلم بالكفاءة سجلت أثراً ذا دلالة إحصائية على بعد الحساسية للمشكلات،

من خلال معطيات الجدول رقم (13) نلاحظ عدم تسجيل فروق تعزى لمتغير العمر، والمستوى الدراسي، والخبرة، والمستوى الإداري نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي حيث كانت قيم F منخفضة لكل منهم على التوالي (0.624)، (1.167)، (1.339)، (0.664). كما تم تسجيل مستويات دلالة إحصائية لكل منها على التوالي (0.601)، (0.328)، (0.258)، (0.516) وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

■ اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه المبحوثين نحو ممارسة الإبداع تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل T-test لمعرفة مدى وجود فروق بين المبحوثين نحو ممارسة الإبداع تعزى لمتغير الجنس، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي Anova لمعرفة الفروق التي تعزى لعوامل العمر، والمستوى الدراسي، والخبرة الوظيفية والمستوى الإداري والجدول رقم (14) و (15) يوضحان ذلك:

جدول رقم (14) :

اختبار T-test للفروق في اتجاهات المبحوثين نحو ممارسة الإبداع تعزى لمتغير الجنس

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F المحسوبة	مستوى دلالة F
ذكر	3.286	0.647	4.857	0.833
أنثى	3.261	0.792		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

من خلال الجدول (14) يلاحظ عدم وجود فروق في اتجاهات المبحوثين تعزى لمتغير الجنس نحو ممارسة الإبداع، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (4.857) وتم تسجيل مستوى دلالة (0.833) وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، والجدول التالي يدرس الفروق التي تعزى لباقي المتغيرات باحتساب التباين الأحادي كالاتي:

الجدول رقم (15) :

تحليل التباين الأحادي للفروق في اتجاهات المبحوثين نحو الإبداع تعزى للعمر، والمستوى الدراسي، والخبرة، والمستوى الإداري

المتغير	أبعاد المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F المحسوبة	دلالة F
العمر	أقل من 30	3.317	0.328	0.676	0.568
	30 - 40	3.335	0.818		
	40 - 50	3.136	0.729		
	أكثر من 50	3.309	0.577		
المستوى الدراسي	ثانوية فأقل	3.571	0.707	1.410	0.234
	دبلوم	3.271	0.588		
	جامعي	3.240	0.730		

العمر، والمستوى الدراسي، والخبرة الوظيفية والمستوى الإداري. والجدول رقم (12) و (13) يوضحان ذلك:

جدول رقم (12) :

اختبار T-test للفروق في اتجاهات المبحوثين نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى لمتغير الجنس

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F المحسوبة	مستوى دلالة F
ذكر	3.255	0.462	0.047	0.774
أنثى	3.232	0.448		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

من الجدول (12) نلاحظ عدم وجود فروق في اتجاهات المبحوثين تعزى لمتغير الجنس حيث بلغت قيمة F المحسوبة (0.047) وتم تسجيل مستوى دلالة (0.774) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية يعزى لمتغير الجنس نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي بمؤسسة فرتيال، والجدول رقم (13) يدرس الفروق التي تعزى لباقي المتغيرات كالاتي:

الجدول رقم (13) :

التباين الأحادي للفروق في اتجاهات المبحوثين نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى للعمر، والمستوى الدراسي، والخبرة، والمستوى الإداري

المتغير	أبعاد المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F المحسوبة	دلالة F
العمر	أقل من 30	3.230	0.483	0.624	0.601
	30 - 40	3.192	0.453		
	40 - 50	3.306	0.464		
	أكثر من 50	3.31	0.414		
المستوى الدراسي	ثانوية فأقل	3.235	0.419	1.167	0.328
	دبلوم	3.242	0.340		
	جامعي	3.267	0.507		
	ماجستير	2.991	0.516		
الخبرة الوظيفية (بالسنة)	أقل 05	3.295	0.514	1.339	0.258
	5 - 10	3.163	0.413		
	10 - 16	3.195	0.542		
	16 - 22	3.369	0.336		
المنصب الإداري	إدارة عليا	3.266	0.592	0.664	0.516
	إدارة وسطى	3.202	0.479		
	إدارة دنيا	3.392	0.394		

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

الجدول رقم (17) :

اختبار LSD للمقارنات البعدية نحو الإبداع تعزى للمستوى الإداري

المتغيرات	أبعاد المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F المحسوبة	دلالة F
المستوى الدراسي	ماجستير	3.150	0.819	2.742	*0.031
	دكتوراه	2.633	0.329		
الخبرة الوظيفية (بالسنة)	أقل 05	3.504	0.544	2.742	*0.031
	10 - 5	3.265	0.676		
	16 - 11	3.390	0.746		
	22 - 17	3.186	0.643		
	أكثر من 22	2.522	0.690		
المنصب الإداري	إدارة عليا	2.844	0.673	3.517	*0.032
	إدارة وسطى	3.292	0.749		
	إدارة دنيا	3.364	0.611		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يبين الجدول (17) بأن اتجاهات المبحوثين نحو ممارسة الإبداع الذين ينتمون إلى مستوى الإدارة الدنيا في مؤسسة فريتيال أعلى من زملائهم الذين ينتمون إلى الإدارة العليا بدليل ارتفاع متوسطها الحسابي الذي قدر بـ (2.844). مما يشير إلى أنهم أكثر استعدادا للإبداع وربما يرجع ذلك إلى احتكاكهم المباشر بمراحل الإنتاج.

نتائج الدراسة:

- أشارت الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لتصورات المبحوثين بمؤسسة فريتيال فيما يخص مدى ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي وعناصر الإبداع كانت متوسطة.
- أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم التنظيمي وهي بالتأكيد على الكفاءة، والابتكار، والتوجهات، والمهنية والتركيز على إبداع العاملين.
- أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات التعلم بالتأكيد على التركيز وبالتأكيد على التوجهات في بعد الطلاقة.
- أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التعلم التنظيمي المتعلقة بإستراتيجية التعلم بالتأكيد على الكفاءة في بعد المرونة.
- أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التعلم بالتأكيد على التوجهات في بعد الأصالة.
- أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التعلم التنظيمي المتعلقة بإستراتيجية التعلم بالتأكيد على الكفاءة في بعد الحساسية للمشكلات.
- أشارت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية التعلم التنظيمي المتعلقة بإستراتيجية التعلم بالتأكيد على المهنية في بعد المخاطرة.
- أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة استراتيجيات التعلم التنظيمي تعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

المتغير	أبعاد المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F المحسوبة	دلالة F
المستوى الدراسي	ماجستير	3.150	0.819	2.742	*0.031
	دكتوراه	2.633	0.329		
الخبرة الوظيفية (بالسنة)	أقل 05	3.504	0.544	2.742	*0.031
	10 - 5	3.265	0.676		
	16 - 11	3.390	0.746		
	22 - 17	3.186	0.643		
	أكثر من 22	2.522	0.690		
المنصب الإداري	إدارة عليا	2.844	0.673	3.517	*0.032
	إدارة وسطى	3.292	0.749		
	إدارة دنيا	3.364	0.611		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يلاحظ من خلال الجدول عدم تسجيل فروق في كل من العمر والمستوى الدراسي نحو ممارسة الإبداع، حيث تم تسجيل مستويات دلالة لكل منهما على التوالي (0.568) و (0.234) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05. في حين تم تسجيل فروق بين المبحوثين تعزى لمتغير الخبرة والمستوى الإداري حيث تم تسجيل درجات دلالة أقل من مستوى الدلالة، وكانت على التوالي (0.031)، (0.032). ومن أجل معرفة مصدر الفروق تم احتساب معامل LSD للمقارنات البعدية لكل متغير لمعرفة مصدر التباين في كل منهما، كالتالي:

الجدول رقم (16) :

نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية في اتجاهات المبحوثين نحو ممارسة الإبداع تعزى لمتغير الخبرة

الوسط الحسابي	(3.504)	(3.265)	(3.390)	(3.186)	(2.522)
سنوات الخبرة	أقل من 5	10 - 5	16 - 11	22 - 17	أكثر من 22
أقل من 5	-	-	-	-	*0.04
10 - 5	-	-	-	-	*0.014
16 - 11	-	-	-	-	*0.04
22 - 17	-	-	-	-	*0.028
أكثر من 22	*0.04	*0.014	*0.04	*0.028	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05

يلاحظ تسجيل فروق بين العمال الذين تتراوح خبرتهم من 22 سنة فأكثر، وكل فئات الخبرة الأقل منها، وقد كانت جميعها لصالح هذه الأخيرة بسبب تسجيل متوسطات حسابية مرتفعة عن المتوسط الحسابي لفئة 22 سنة فأكثر والذي يقدر بـ (2.522)، وهو أقل متوسط حسابي تم تسجيله.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. أيوب، نادية، «دور ممارسة التعلم التنظيمي في مساندة التغيير الإستراتيجي»، معهد الإدارة العامة، الرياض، مجلة الإدارة العامة، 2004، مجلد 44، العدد 01، ص ص 63 - 116.
2. بطرس جلدة سليم، عبوي زيد منير، «إدارة الإبداع والابتكار»، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة، 2006.
3. جفال وردة، «التعلم التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية والمتطلبات التنظيمية: دراسة حالة مؤسسة ارسلور ميتال بولاية عنابة»، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2008.
4. الخالدي، عبير، «دور أبعاد الخدمة وقدرات التعلم التنظيمي في تطوير ثقافة التميز في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
5. الخشالي، شاكر جار الله، «أثر استراتيجيات التعلم التنظيمي على الأداء التنظيمي»، عمادة البحث العلمي لجامعة العلوم التطبيقية الأهلية، عمان، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 2013، المجلد 15، العدد 01، ص ص 79 - 98.
6. ديوب، أيمن حسن، «أثر التعلم التنظيمي في تطوي المسار الوظيفي: دراسة ميدانية في قطاع المصارف»، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2013، المجلد 29، العدد 02، ص ص 121 - 150.
7. الزعبي، جمانة زياد محمد، «عوامل المناخ التنظيمي المؤثرة في السلوك الإبداعي لدى المديرين في الوزارات الأردنية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2006.
8. نجم، عبود نجم، «إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات»، الأردن، الوراق للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
9. نعساني، عبد المحسن، «اختبار أثر أبعاد القيادة التحويلية في الإبداع الإداري»، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2008، المجلد 30، العدد 01، ص ص 67 - 88.
10. الهيجان، عبد الرحمن أحمد محمد، «معوقات الإبداع في المنظمات السعودية»، الرياض، مجلة الإدارة العامة، 1999، المجلد 35، العدد الأول.
11. الهيجان عبد الرحمن احمد محمد، «التعلم التنظيمي مدخل لبناء المنظمات القابلة للتعلم»، الرياض، مجلة الإدارة العامة، 1998، المجلد 37، العدد الرابع.
12. المشوط، محمد، «أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري: دراسة تطبيقية على أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية في دولة الكويت»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011.

9. أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة الإبداع تعزى لمتغيري العمر والمستوى الدراسي، بينما تم تسجيل فروق تعزى لمتغير الخبرة الوظيفية والمستوى الإداري.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يتضح بأن ممارسة إستراتيجيات التعلم التنظيمي كان بمستوى متوسط مع غياب التأثير لإستراتيجية التعلم بالتأكيد على الابتكار في جميع عناصر الإبداع، مما يجعلنا نوصي بضرورة تفعيل هذه الإستراتيجية بالمؤسسة.

1. ضرورة ترسيخ إستراتيجيات التعلم التنظيمي في إطار من التكامل والترابط من أجل تفعيل العمل الإبداعي.

2. ضرورة التقرب من العمال بالمستويات التنفيذية لأنهم أكثر استعدادا للإبداع وهذا ما أوضحت نتائج الدراسة، وبالتالي نوصي بضرورة فتح المجال للحوار والاستماع لهذه الفئة.

3. ضرورة استغلال الخبرات المتراكمة بالمؤسسة ومناقشة أفكارهم وتبادل الآراء مع الأكثر خبرة نظرا لتسجيل درجة مرتفعة من الاستعداد لتقديم الأفكار الإبداعية من قبل هذه الفئة.

4. ضرورة التشجيع على تقديم الأفكار وعدم الخوف من المبادرات ومن الفشل.

5. ضرورة السعي لتطبيق أساليب جديدة في العمل في ظل وجود استعداد من قبل الباحثين حيث سجلت الدراسة استعدادا مرتفعا لتقديم المقترحات واستعدادا أكبر لتبني الأفكار الجديدة.

6. ضرورة تكثيف الدراسات فيما يتعلق بموضوعي التعلم التنظيمي والإبداع والبحث عن أهم الإستراتيجيات والممارسات المصاحبة لهما وأهم الأبعاد المساهمة في تكوينهما.

المراجع الأجنبية:

1. Amabile, T. M and Sensabaugh S. J, "High Creativity versus Low Creativity: Readings in Innovation" Green Sboro Center for Creative Leadership 1992.
2. Aussanaire Marianne, Garcia Melgares, "Apprentissage Organisationnel: théorie, méthode, pratique", De Boeck Université, Paris, 2002.
3. Carmen Perez Cano and Pilar Quevedo Cano, 2006, Human Resources Management and Its Impact On Innovation Performance In Companies, International Journal of Technology Management, 2006, 35 (1) : 11 – 28.
4. Crossan, Mary M, Berdrow, Iris, "Organizational Learning and Strategic Renewal", Strategic Management Journal, 2003, 24 (11) : 1087.
5. Denton, L. J, "Organizational and Effectiveness" , New York: Routledge, 1998.
6. Jean François , Soutenain, "Management", France, Edition Foucher, 2008.
7. Gorelick C. 2005, "Organizational Learning versus the Learning Organization: A Conversation with A Practitioner", The Learning Organization: an International Journal, 2005, 12 (4) : 383 - 388.
8. Leed and Looise, "Innovation and humain ressource management", International journal of technology management, 2005, 14 (2) : 108 - 117.
9. Searle & Ball, "Supporting Innovation through HR Policy: Evidence from the UK", Creativity and Innovation Management, 2003, 12 (1) : 50 - 62.

**الالتزام بتطبيق عملية تقييم فعالية البرامج التدريبية
وعلاقتها بأداء وسلوك الموارد البشرية
- دراسة ميدانية لمركب تكرير البترول سكيكدة - ***

د. سعد قرمش زهرة **

* تاريخ التسليم: 2015 / 2 / 7م، تاريخ القبول: 2015 / 2 / 27م.
** أستاذة مساعدة قسم "أ" / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة باجي مختار / عنابة / الجزائر.

The Commitment of implementing an assessment process to the effectiveness of training programs and its correlation to human resources performance and behavior - An Empirical Study of "petroleum refining complex - skikda -

Abstract:

This study aims to identify the engagement in applying the process of assessing the effectiveness of human resources training programs and its correlation to performance and behavior in the oil refining complex (hydrocarbons) - skikda - , where the study has reached several results, including:

- ◆ *The training process in the complex has not been managed in a scientific and systematic way;*
- ◆ *There was a significant positive relationship between the training process and the performance of the elements and the behavior of individuals working at the complex;*
- ◆ *There is no clear and known policies regarding the selection of trainees and the mediation personal opinions role in that, nor the provision of equal opportunities to join the training courses;*
- ◆ *The study also showed the weakness in assessing the training programs process in the complex. Finally, the study has concluded a number of recommendations, most notably the availability of equal opportunities for individuals to get a chance to join training programs, and to focus on evaluating training programs, and identifying the individuals, training needs in order to determine the extent to which training programs have achieved their objectives.*

Key words: *human resources, evaluation, training programs effectiveness, performance and behavior.*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام بتطبيق عملية تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء والسلوك في مركب تكرير البترول (قطاع المحروقات)، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

◆ لا تتم إدارة العملية التدريبية على مستوى المركب بشكل علمي ومنهجي بمستوى جيد.

◆ توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عناصر العملية التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين على مستوى المركب.

◆ لا توجد سياسات واضحة ومعلن عنها فيما يخص اختيار المتدربين كما أن للوساطة والآراء الشخصية دور في ذلك، ولا تتوفر لدى العاملين الفرص المتساوية للالتحاق بالدورات التدريبية.

◆ أظهرت الدراسة أيضا ضعف عملية تقييم البرامج التدريبية المنفذة على مستوى المركب، وأخيرا فقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أبرزها توفير مبدأ تكافؤ الفرص أمام الأفراد العاملين في الحصول على فرصة الالتحاق بالبرامج التدريبية، والتركيز على عمليتي تقييم البرامج التدريبية، وتحديد الاحتياجات التدريبية للأفراد وذلك للوقوف على مدى تحقيق البرامج التدريبية للأهداف المرسومة.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، تقييم، فعالية البرنامج التدريبي، الأداء والسلوك.

- هل يسمح التدريب بتحقيق تغيير إيجابي في سلوك وأداء العاملين بعد مدة من التحاقهم بوظائفهم؟

2 - أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة نذكرها فيما يأتي:

1. تأخذ بالتحليل وهو واحد من أهم المواضيع المتعلقة بتسيير الموارد البشرية داخل المنظمة وهو نشاط التدريب، إذ أصبحت الحاجة ملحة لممارسته في الوقت الراهن؛ لأنه يساعد على توفير عمالة قادرة على التكيف مع التحولات السريعة إلى جانب مساهمته في الارتقاء بمستويات أداء الأفراد.
2. تركز الدراسة على أهم مجالات التدريب ألا وهو عملية التقييم التي تعد وسيلة ممتازة لضمان شفافية عملية تصميم برامج التدريب وقياس فعاليتها، إلا أن أقلية من المنظمات تمارسها على أساس منهجي وعلمي.
3. إن هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي تعنى بتحليل ودراسة وتقييم نشاط التدريب في مركب تكرير البترول (قطاع المحروقات) الذي يعد من القطاعات التي تتطلب التدريب المستمر لمواردها البشرية بالنظر للتحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الدراسة من كونها محاولة لسد جزء من العجز المسجل في هذا النوع من الأبحاث.

3 - أهداف الدراسة:

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها تحدد الأهداف وفقاً لما يأتي:

1. التعرف على مدى الالتزام بتطبيق مراحل العملية التدريبية (تحديد الاحتياجات التدريبية، وتصميم البرنامج التدريبي، وتنفيذه ثم تقييمه في المركب محل الدراسة)، وتحديد العلاقة بين هذه العناصر وبين أداء وسلوك الموارد البشرية.
2. تحديد مدى فعالية البرامج التدريبية من ناحية انعكاسها على استيعاب الأفراد المستفيدين من برامج التدريب للمعارف والمهارات، وهذا من خلال تحليل آراء المستفيدين فيها؛ ومعرفة مدى رضاهم عنها، والتعرف على أثر التدريب على أداء وسلوك المستفيدين بعد التحاقهم بأماكن عملهم من خلال تحليل آراء المشرفين عليهم.

4 - مبررات اختيار موضوع الدراسة:

ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة، إلى مبررات ذاتية وأخرى موضوعية.

- ◆ تتمثل المبررات الذاتية في الميل إلى هذا النمط من الدراسات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية وعلاقتها بمتغيرات أخرى؛ أضف إلى ذلك الرغبة في الوصول إلى تحديد درجة التأثير الذي تمارسه العملية التدريبية بمكوناتها على أداء وسلوك الأفراد

مقدمة:

أصبح التدريب - في الوقت الراهن - من أهم الاستراتيجيات التي ترفع مستوى الموارد البشرية والمنظمات على حد سواء، وباعتباره إستراتيجية هامة من نظام تسيير الموارد البشرية لا بد من الاهتمام به وإعطائه مكانة مميزة في المنظمات؛ كما أن هذه الأخيرة تسعى إلى معرفة النفع المحقق من العملية التدريبية ومدى انعكاسه على الأداء الوظيفي والسلوك التنظيمي لمواردها البشرية، ومدى فعالية التدريب وطرق استمرارته ونسبة مساهمته في تحقيق أهدافها بشكل عام. إن فعالية البرامج التدريبية لا تتحقق بحسن التخطيط والتنظيم لها فقط، وإنما تعتمد أيضاً على دقة التنفيذ من قبل القائمين على النشاط التدريبي، وتتأثر كذلك باقتناع المتدربين وإقبالهم على استيعاب وتفهم محتوى التدريب وأهدافه؛ لذا تعد عملية التقييم جزءاً هاماً وأساسياً لا ينفصل عن باقي أنشطة التدريب فهو بذلك يعد نشاطاً مستمراً ينبغي أن يحظى بعناية خاصة ضماناً لتحقيق الفعالية المستهدفة من التدريب؛ وعلى الرغم من أهمية هذه العملية إلا أن القلة النادرة من المنظمات تمارسه على أساس علمي ومنهجي.

واستناداً لما سبق، ونظراً لأهمية التقييم في حياة البرامج التدريبية، ارتأينا أن نقوم بإعداد هذه الدراسة لتكون مرجعية علمية تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم برامج التدريب التي يتم تنفيذها من قبل منظمات الأعمال، دون أن تنحصر تلك العملية على قياس رد الفعل لمعرفة مدى رضى الأطراف المستهدفة من التدريب عن البرامج التدريبية، أو قياس مستوى التعلم المكتسب أثناء الدورة، بل تتعدى ذلك لتمس مستوى قياس نتائج التدريب على أداء وسلوك الموارد البشرية.

1 - المشكلة البحثية:

تزايد الاهتمام بالتدريب على مستوى منظمات الأعمال، وأصبحت الحاجة ملحة للقيام به، لأنه يعد أساساً لبناء كفاءة الأفراد، وضرورة لمعالجة مشاكلهم أثناء العمل؛ وتعمل المنظمات بهدف إنجاح برامجها التدريبية على توفير العديد من الإمكانيات المادية والبشرية وكذا المالية التي تعد عوامل أساسية لبلوغ أي نشاط تدريبي لأهدافه. وفي هذا الصدد نتساءل عن مدى التزام المنظمات بتطبيق عملية تقييم فعالية البرامج التدريبية وعلاقتها بأداء وسلوك مواردها البشرية؟ ومن أجل ذلك سنحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي أهم المعايير التي تقيّم على أساسها فعالية البرامج التدريبية؟

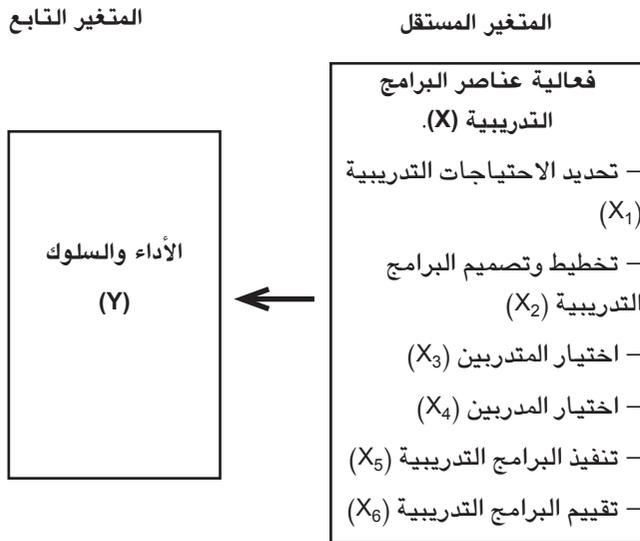
- هل يتم الإعداد للعملية التدريبية بشكل منهجي وعلمي في المركب محل الدراسة؟ وهل تتبع عملية التدريب المراحل الأساسية؟ وما مدى إفادة الفئات العمالية المختلفة من أنشطة التدريب؟

6 - نموذج الدراسة:

وفي ضوء ما تقدم، فقد كان السعي وضع تصميم لنموذج الدراسة الذي يعكس المتغيرات المستقلة والتابعة تناغمًا مع فرضيات الدراسة؛ فبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تمثل المتغير المستقل الرئيسي في فعالية مكونات البرنامج التدريبي، في حين جاءت عناصر العملية التدريبية والمتمثلة في تحديد الاحتياجات التدريبية، وتخطيط وتصميم البرامج التدريبية، واختيار المتدربين والمدرسين، ثم تنفيذ البرامج التدريبية، وأخيرًا تقييمها كمتغيرات مستقلة فرعية، أما فيما يخص المتغير التابع فقد تمثل في الأداء والسلوك. وهو ما يوضحه النموذج المقترح أدناه:

الشكل رقم (1) :

نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء الدراسات السابقة.

7 - تحديد مفاهيم الدراسة:

يعد تحديد المفاهيم، من المسائل الهامة والضرورية في البحث الأكاديمي، ذلك أن هناك الكثير من المفاهيم تتشعب في معانيها ودلالاتها، لذلك على الباحث تحديد مضامين هذه المفاهيم حتى يزيل اللبس والغموض لدى القارئ، وقد حددت مفاهيم الدراسة فيما يأتي:

◆ الموارد البشرية: هي مجموع الأفراد والجماعات التي تكون المؤسسة في وقت معين، ويختلف هؤلاء الأفراد فيما بينهم من حيث تكوينهم، خبرتهم، وسلوكهم، اتجاهاتهم، وطموحهم كما يختلفون في وظائفهم ومستوياتهم الإدارية، وفي مساراتهم الوظيفية¹.

◆ التدريب: جهود إدارية وتنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية تستهدف إجراء تغيير مهاري معرفي وسلوكي في

العاملين في المركب محل الدراسة.

◆ من الأسباب العلمية التي دفعتنا إلى هذه الدراسة: إمكانية النزول إلى الميدان لتحقيق أهدافها والتأكد من صحة فرضياتها، أضف إلى ذلك محدودية الدراسات التي تناولت علاقة التدريب بالأداء والسلوك في المركب محل الدراسة (وفقا لاطلاعنا)، على الرغم من الاهتمام الملحوظ بالموضوع، إلى أن أغلب الدراسات تركز على عنصر أو عنصرين من العملية التدريبية أو على متغير واحد سواء الأداء أو السلوك، الأمر الذي دفع الباحثة لمحاولة معرفة مدى ارتباط مكونات العملية التدريبية بالأداء الوظيفي والسلوك التنظيمي مجتمعة.

5 - فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التي نعدّها أكثر الإجابات احتمالاً للأسئلة المطروحة سابقاً، وقد تم تقسيم الفرضيات إلى فرضيات رئيسية وفرضيات فرعية كالآتي:

◀ الفرضية الرئيسية الأولى:

■ H₀: لا تتم إدارة العملية التدريبية في المركب محل الدراسة بشكل منهجي وعلمي بمستوى جيد.

◀ الفرضية الرئيسية الثانية:

■ H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج التدريبية بمكوناتها (العوامل المستقلة مجتمعة)، وأداء وسلوك الموارد البشرية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- H₀₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

- H₀₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط وتصميم البرامج التدريبية وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

- H₀₃: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار المتدربين وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

- H₀₄: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار المدرسين وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

- H₀₅: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ البرامج التدريبية وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

- H₀₆: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل.

على العلاقة بين الأداء الفعلي والمخرجات المستهدفة، ويتبين أن تحديد الاحتياجات التدريبية يتم على أربعة مستويات هي: مستوى الفرد، ومستوى أداء الوظيفة، ومستوى أداء جماعة العمل، ومستوى أداء المنظمة¹¹.

◆ تخطيط البرنامج التدريبي: هي عملية تحديد الأهداف المرغوب تحقيقها في المستقبل في ضوء الاحتياجات أو التوقعات لهذا المستقبل والعوامل المؤثرة فيه وأثرها المحتمل، ثم تحديد الأعمال ومسارات العمل والبرامج التدريبية التي تكفل تحقيق هذه الأهداف.

◆ تصميم البرنامج التدريبي: هي مرحلة تحديد الأهداف المطلوبة من عملية التدريب (الترجمة الفعلية للأهداف)، ثم تحديد مستوى المهارات اللازمة للقيام بتلك العملية، مع مراعاة مدى استعداد العاملين وتقبلهم للبرنامج التدريبي وما مدى الاستفادة المتوقعة بعد الانتهاء من البرنامج.

◆ تنفيذ البرنامج التدريبي: نقل البرنامج من الواقع النظري إلى الواقع الفعلي (الميداني)، وفيه نتبين حسن وسلامة تخطيط البرامج التدريبية، وينعكس نجاحه أو فشله إيجاباً أو سلباً على المرحلة الثانية المتعلقة بالتقييم.

◆ تقييم البرنامج التدريبي: عملية تهدف إلى قياس فاعلية وكفاءة الخطة التدريبية وما تم تحقيقه من أهداف مقارنة بما كان مخططاً له¹².

◆ المتدربون: هم العناصر المستفيدة من التدريب والذين يجرى عليهم التدريب.

◆ المدرب: هو الشخص الذي يتمتع بالصفات والمهارات التي تمكنه من إيصال الأفكار والمعلومات للمتدربين بصورة سليمة تطور من خلالها قدرات ومهارات الآخرين في موضوع المعرفة مدار البحث وبطريقة مميزة ومتواصلة تنم عن قدرات وخبرات يتمتع بها¹³.

8 - الدراسات السابقة:

بالنظر لأهمية الدراسات السابقة، وقع اختيارنا على مجموعة منها استناداً إلى معيارين رئيسيين، الأول يتمثل في العلاقة المباشرة للدراسة السابقة بموضوع البحث، والثاني حداثة الموضوع؛ وتم اختيار عينة من هذه الدراسات العربية والأجنبية على النحو الآتي:

8 - 1 - الدراسات العربية:

دراسة (آل بشر، 2003)¹⁴ هذه الدراسة هدفت إلى تقييم برامج التدريب في شركة سابك السعودية لما للتدريب من آثار مهمة في عملية التنمية الشاملة. وتألقت عينة الدراسة من العاملين الذين خضعوا لدورة التدريب الصناعي والمهني والبالغ عددهم (480) عاملاً وتم استعادة (312) استبانة بما نسبته (65%) من مجموع الاستبانات الموزعة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: قلة الخبرة لدى المدربين القائمين على البرامج التدريبية، ونقص المعرفة بالأساليب العلمية الحديثة في إعداد وتنفيذ البرامج

خصائص الفرد الحالية والمستقبلية، لكي يتمكن من الإيفاء بمتطلبات عمله، أو أن يطور أداءه العملي والسلوكي بشكل أفضل².

◆ البرنامج التدريبي: عبارة عن ترجمة عملية للسياسة التدريبية للمؤسسة، حيث يمكن أن يكون سنوياً أو سداسياً... الخ، حيث يسهل البرنامج التدريبي للمؤسسة تحقيق أهدافها العامة وأهدافها الفرعية لكل وحدة أو نظام فرعي بالمؤسسة، لذا فتصميمه وتنفيذه ومتابعته ليست مهمة مسئول التدريب فقط ولكن مهمة الفاعلين بالمؤسسة أيضاً (مسئولي الوحدات والمصالح... الخ)³.

◆ المادة التدريبية: مجموعة من الخبرات التدريبية يتم تصميمها من قبل خبراء متخصصين بطريقة منهجية ومنظمة ومنسقة وتستخدم كوسيط للتدريب من قبل المدرب أو المشرف على البرنامج التدريبي⁴.

◆ الفعالية: ترتبط هذه الأخيرة بدرجة بلوغ النتائج، بمعنى أنه كلما كانت النتائج المحققة من طرف المنظمة أقرب من النتائج المتوقعة أو المخططة كانت أنشطة المنظمة أكثر فعالية والعكس صحيح. ويعبر عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخطط لها⁵.

◆ التقييم: إصدار الحكم على شيء ما أو تقدير قيمة معينة له أو تقدير نواتج فعل ما، أما على مستوى تسيير الموارد البشرية فإن التقييم يركز خصوصاً على تقدير الأداء، والإمكانات المتوفرة في المنشأة أو الكفاءات الموجودة⁶.

◆ الأداء: هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها⁷. نلاحظ من هذا التعريف أن مفهوم الأداء يتضمن مجموعة الأساليب التي تنتهجها المؤسسة في إطار استغلال الموارد المتاحة بغية تحقيق أهدافها وغاياتها المرسومة. وعند التعمق في تحليل هذا المفهوم فإنه ينبغي الإشارة إلى أن كثيراً ما يقرن الأداء بمفهومي الكفاءة والفعالية، وعليه يعرف الأداء وفقاً لذلك على أنه تعظيم المخرجات تحت قيد تدنية المدخلات⁸. من هذا التعريف الأخير يمكن أن نلاحظ أن مفهوم الأداء يتضمن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بواسطة الحصول على أقصى مخرجات (نتائج) مع ضمان تدنية المدخلات.

◆ السلوك: الاستجابات التي تصدر عن الفرد نتيجة احتكاكه بغيره من الأفراد أو نتيجة الاتصال بالبيئة الخارجية من حوله، ويتضمن السلوك بهذا المعنى كل ما يصدر عن الفرد من عمل حركي أو تفكير أو سلوك لغوي أو مشاعر أو انفعالات أو إدراك⁹.

◆ تحديد الاحتياجات التدريبية: تحديد المهارات والمعلومات أو الاتجاهات المطلوب رفعها وتنميتها لدى الأفراد وإدارات معينة أو يراود صقلها أو تغييرها وتعديلها وذلك استعداداً لترقية شخص أو مواجهة تغيرات متوقعة تنظيمية أو تكنولوجية، والتي يتم تفصيلها في مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها بنهاية التدريب¹⁰. كما أن تحديد الاحتياجات التدريبية تركز

يتم تحديد الاحتياجات التدريبية بناء على مبادئ تنمية الموارد البشرية بشكل مقبول، كما يتم التخطيط في مكتب الأنروا بمنهجية مقبولة، غير أن هناك نوعاً من الغموض فيما يتعلق بالتقييم لعدم القدرة على تكوين رأي محدد حول هذه العملية، إلى جانب دعم الإدارة العليا الإيجابي للعملية التدريبية. جاءت دراسة (نعمان، 2008) ¹⁸ لإظهار علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى في الجامعة، وإلى المقارنة بين اتجاهات القيادات الإدارية الوسطى في العملية التدريبية. وتكوّن مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في جامعة تعز والبالغ عددهم (240). وقد تم إجراء الدراسة عليهم بتوزيع قائمتين للاستقصاء: الأولى: وجهت إلى المتدربين من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام. والثانية: وجهت إلى القيادات الإدارية لتقييم العملية التدريبية من خلال إظهار علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الجامعة. أظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في الاهتمام بالأساليب التدريبية الحديثة والتركيز على الأساليب التقليدية في تقديم الدورات التدريبية، كما بينت أن أسلوب اختيار المتدربين غير فعال بدرجة كافية حيث لا توجد معايير واضحة لاختيار المتدربين. كما أن للوساطة والآراء الشخصية دوراً في اختيار المتدربين مما ينعكس بالسلب على العملية التدريبية.

وهدفت دراسة (ميا وآخرون، 2009) ¹⁹ إلى قياس أثر التدريب في أداء العاملين بمديرية التربية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان، وذلك للتعرف على مستوى تأثير البرامج التدريبية المناسبة في تحسين أداء العاملين ومدى كفاءتها وتصميمها وتقييمها، وكذلك تبيان العلاقة بين مهارات وقدرات المتدربين والأداء الفعلي الذي يسعى التدريب إلى تحقيقه، واحتياجات العاملين الفعلية من التدريب والتي تتناسب مع الاختصاصات والمهام الوظيفية، والسعي لتحقيق غاية أكبر تتمثل في رفع مستوى الأداء لدى العاملين وزيادة إنتاجيتهم، عن طريق الممارسة الفعلية لما اكتسبوه من مهارات وخبرات ومعلومات خلال العملية التدريبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تهيئة المناخ التدريبي الملائم للعملية التدريبية للعاملين بالمديرية على التدريب، وتقديم الحوافز المناسبة، وكذا إعداد الخطط التدريبية السنوية للتدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية للعاملين من خلال مسح شامل لمتطلبات الأداء الفردي السنوي الذي يشكل حاجة فعلية لرفع مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين بالمديرية، وضرورة متابعة وتقييم العملية التدريبية أثناء وبعد التدريب، والعمل على إكساب العاملين المهارات والمعارف اللازمة لتطوير أدائهم الوظيفي.

وقد تشابهت دراسة (الشرعة والطراونة، 2010) ²⁰ مع دراسة (نوفل، 2007) في الأهداف مع تعديل لمجتمع الدراسة، واستهدفت هذه الدراسة الشركة المساهمة العامة الصناعية في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية لمراحل العملية التدريبية من منظور استراتيجي و مستوى العاملين فيها، وكذلك وجود هذه العلاقة بين درجة تنوع البرامج التدريبية المقدمة في هذه الشركات وأداء

التدريبية. كما تبين عدم وجود تخطيط علمي لعملية اختيار العاملين للتدريب للدورات التدريبية، والاعتماد على آراء شخصية في اختيار المرشحين.

أما دراسة (فطيس، 2004) ¹⁵ فهدفت إلى التعرف على أثر فاعلية البرامج التدريبية أثناء العمل على أداء العاملين وسلوكهم، ثم قياس عناصر فاعلية البرامج التدريبية أثناء العمل على درجة الأداء والسلوك من خلال درجة رضا المشاركين، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن أسلوب اختيار المتدربين لم يكن فعالاً؛ لأن سياسة الاختيار لم تكن واضحة، ولعدم تساوي الفرص للعاملين بالالتحاق في الدورات التدريبية، وإلى ضعف عملية تقييم الشركة للبرامج التدريبية مما قلل من إمكانية التعرف على درجة الاستفادة من تنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية وضعف إمكانية معالجة جوانب القصور والخلل فيها أثناء وبعد التنفيذ، زيادة على ما سبق أظهرت النتائج أيضاً أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في عناصر البرامج التدريبية، كما لم تجد الدراسة أية فروق تذكر في تقييم فاعلية البرامج التدريبية تعزى لمتغيرات (العمر، والوظيفة، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية التي اشترك بها المتدرب). وتكوّن مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز والبالغ عددهم (3533) موظفاً، وقد تم اختيار عينة طبقية من هذا المجتمع قوامها 228 موظفاً واقتصرت على الذين التحقوا ببرامج تدريبية.

في حين هدفت دراسة (نوفل، 2007) ¹⁶ إلى التعرف على الممارسات ذات العلاقة بإستراتيجية التدريب في المصارف التجارية الأردنية، وأثرها على مستوى أداء الأفراد العاملين فيها. وتكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأردنية التي تحوي دائرة مختصة بإدارة الموارد البشرية، حيث بلغ عددها (17) مصرفاً. واستهدفت هذه الدراسة (10) من مديري إدارة الموارد البشرية العاملين في المركز الرئيسي للمصرف و (20) من مديري إدارة الفروع العاملة في مدينة إربد. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسة مديري إدارة الموارد البشرية في المصارف التجارية الأردنية لإستراتيجية التدريب والعملية التدريبية، و مستوى أداء الأفراد العاملين فيها. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المديرين عينه الدراسة في ممارسة أنشطة وخطوات بناء إستراتيجية التدريب، وكذلك ممارسة مراحل العملية التدريبية من مدخل إستراتيجي تعزى لكل من المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي.

أما دراسة (أبو سليمة، 2007) ¹⁷ فهدفت إلى التعرف على كيفية تعظيم فاعلية التدريب في تطوير الموارد البشرية وضرورة مباشرته ومتابعته في مكاتب الأنروا بغزة، وتكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين في مكتب الأنروا الإقليمي في غزة والبالغ عددهم (430) موظفاً، وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية بلغت (172) مفردة، ومن أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أنه

العاملين فيها.

هدفت دراسة (المصدر، 2011)²¹ إلى التعرف على واقع عملية تقييم البرامج التدريبية في الهيئات المحلية الكبرى بالمحافظات الجنوبية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكوّن مجتمع الدراسة من الإداريين في الهيئات المحلية الكبرى الذين التحقوا ببرامج تدريبية، ويبلغ تعدادهم (247) إدارياً، وصمم الباحثون اسبانية اعتماداً على نموذج كيركباتريك، وقام الباحثون باستخدام المسح الشامل وتم استرداد (175) استبانة بنسبة 70.8%. وأظهرت نتائج الدراسة أنه يتم تقييم التدريب في الهيئات المحلية على مستويات رد الفعل والتعلم إلى حد ما، وأنه لا يتم التقييم على مستويات السلوك والنتائج التنظيمية، وبناء على نتائج الدراسة توصل الباحثون إلى العديد من التوصيات أهمها تعزيز تقييم التدريب على مستوى رد فعل المتدربين، وعلى مستوى التعلم، وأن تقوم الهيئات المحلية بتقييم التدريب على مستوى السلوك وكذلك على مستوى النتائج التنظيمية. كما أشارت دراسة (بن عيشي، 2013)²² إلى معرفة دور البرامج التدريبية في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات وتم اختيار مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة كدراسة حالة، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار أفراد الدراسة من الفئات الآتية: الرؤساء (إطار مسير، إطار سامي، عون تحكم)، والبالغ عددهم (308) رئيساً. يمثل هؤلاء المفردات الذين أجريت عليهم الدراسة ووزعت عليهم استبانة أعتمد عليها كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: يسهم كل من تحديد الاحتياجات التدريبية، وتصميم البرامج التدريبية، وتنفيذ البرامج التدريبية وتقييمها في تحقيق الجودة الشاملة، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر العملية التدريبية و تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين إجابات المستقيمين تعزى إلى كل من متغير الجنس، والعمر، والدرجة الوظيفية، والمستوى التعليمي، ومدة الخدمة بالنسبة لمحاو الاستمارة الخاصة بدور البرامج التدريبية في تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة.

وأخيراً دراسة (بوقطف، 2014)²³ هدفت إلى الكشف عن دور المؤسسة الجامعية في تنظيم وإجراء عمليات التدريب (التكوين) أثناء الخدمة، والتعرف على علاقته برفع أداء الموظفين، ومدى مساهمته في تطوير قدرات وسلوك الموظف، وكذا معرفة مدى تأثير المدرب والبرامج التدريبية في نجاح عملية التدريب أثناء الخدمة للموظفين بالمؤسسة الجامعية، ومعرفة مدى مساهمة التدريب أثناء الخدمة في تحقيق أهداف الموظف والمؤسسة الجامعية، وتكوّن مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في المؤسسة الجامعية والمقدر بـ (46) موظفاً تلقوا تدريباً أثناء الخدمة خلال مسارهم المهني (الاعتماد على المسح الشامل)، تم إجراء الدراسة عليهم بتوزيع استبيان تضمن أربعة محاور رئيسية جسدت الفرضيات الفرعية للدراسة. وبعد تفريغ البيانات وعرضها وتحليلها وتفسيرها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن للتدريب أثناء الخدمة دوراً كبيراً في تطوير قدرات وسلوك الموظف، كما أن للمدرب والبرامج التدريبية دوراً مؤثراً على نجاح عملية

التدريب أثناء الخدمة، كما أن للتدريب أثناء الخدمة علاقة بتحقيق أهداف الموظف والمؤسسة إلى جانب عدم كفاية الدورات التدريبية ومدتها.

8 - 2 - الدراسات الأجنبية:

جاءت دراسة²⁴ (Abdelgadir and Elbadri, 2001) لإلقاء نظرة شاملة حول ممارسات التدريب وأنشطته في (30) بنكاً من البنوك البولندية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العديد من البنوك عينة الدراسة تتجاهل عملية تحديد الاحتياجات التدريبية، وبالتالي تقوم بتطوير برامجها التدريبية بناءً على تقليد الآخرين، كما أن هناك غياباً لعملية تقييم نتائج البرامج التدريبية مما يعكس سلباً على أداء الأفراد العاملين فيها، مما قد يؤدي بدوره إلى تقليل فاعلية وتنافسية هذه البنوك في ظل اقتصاديات اليوم القائمة على السوق الحر.

أما دراسة²⁵ (AL - Athari and Zaira, 2002) فأجريت على (77) منظمة في الكويت بفحص عملية تقييم التدريب والتحديات التي تواجهها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تقوم المنظمات بعملية التقييم أحياناً وليس بشكل مستمر، وأن أكثر أدوات التقييم استخداماً في عملية التقييم هي الاستبانة، إضافة إلى أن النموذج الشائع والأكثر استخداماً في عملية التقييم في المنظمات الكويتية هو نموذج (كيركباتريك)، كما أن المستوى الذي يتم تقييمه في معظم المؤسسات الكويتية الحكومية وغير الحكومية هو مرحلة رد الفعل.

وهدفت دراسة²⁶ (Daniels, 2003) لمعرفة العوائد المتأتية من تدريب الأفراد العاملين في (15) بنكاً بريطانياً وتوصلت الدراسة إلى أن التدريب يسهم بشكل كبير في تطوير مهارات وتعلم الأفراد العاملين، وبناء فرق العمل الفاعلة، وتحقيق مستويات جودة عالية، وخلق ثقافة تنظيمية داعمة لأهداف واستراتيجيات المنظمة، وهذا بدوره يسهم في تحقيق عائد جديد على الاستثمار في التدريب.

كما توصلت دراسة²⁷ (Cavallar Renie, 2007) إلى تقديم دليل لتحسين تدريب الموظفين، والبرامج التحفيزية، والخطوة الأولى إدراك الموظفين لتحسين قدراتهم في المنظمة. وتوضح الدراسة للموظفين أن المعرفة التي اكتسبوها من الممكن أن تطبق في عملهم بالاحتياج إلى مديرين لمراقبة الأداء، وتزويد الموظفين بالتغذية الرجعية Feed Back. وعلاقتها بموضوع الدراسة الحالية أنها تعمل على تأكيد أهمية الموضوع قيد الدراسة في تحسين قدرات الموظفين ومراقبة أدائهم من خلال تقييم فاعلية العملية التدريبية.

وأخيراً هدفت دراسة²⁸ (Elliott et al, 2009) لتقديم نهج شامل للتدريب، والذي يظهر بوضوح لتوفير التكاليف وتحسين الفعالية والكفاءة التي تتماشى مع أهداف العمل، ولقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة نمودجا موسعا لكيركباتريك لإطار التقييم مع نموذج العائد على الاستثمار لفيليبس (ROI)، فهذه الدراسة تنقل عدداً من النجاحات، بما في ذلك رضى المتدرب

الأولية تمثلت بقيام الباحثة بتطوير واستخدام الاستبانة والمقابلة كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيع استبيانين على عينتي الدراسة الموضحة أعلاه؛ ولقد تم استرجاع 128 استبانة صالحة للتحليل خاصة بالأفراد المستفيدين من الدورات التدريبية بنسبة استجابة قدرها 85 %، واسترجاع 60 استبانة خاصة بالأفراد المشرفين على التدريب بنسبة استجابة قدرها 80 %، أي نسبة الإرجاع الإجمالية لعينتي الدراسة بلغت 83.5 %، وقد اشتملت الاستبانة الأولى الموجهة إلى الأفراد المستفيدين من الدورات التدريبية على مجموعة من الأسئلة تكون ذات نهايات مغلقة لتسهيل عملية الإجابة، هدفت إلى قياس أبعاد العملية التدريبية كمتغيرات مستقلة. أما الاستبانة الثانية الموجهة إلى المشرفين على الأفراد المستفيدين من التدريب فتضمنت أسئلة تقيس مدى تأثير التدريب على أداء وسلوك المستفيدين بعد التحاقهم بآماكن عملهم كمتغير تابع. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة على النحو الآتي: (1) لـ (درجة منخفضة جداً)، (2) لـ (درجة منخفضة)، (3) لـ (درجة متوسطة)، (4) لـ (درجة عالية)، (5) لـ (درجة عالية جداً).

9 - 4 - صدق أداة الدراسة وثباتها:

لقد تم التأكد من صدق محتوى الاستبانة من خلال عرضها على أساتذة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة منتوري بقسنطينة وجامعة باجي مختار بعنابة، ثم تم تعديلها وفقاً للملاحظات التي قدمها المحكمون. وللتأكد من ثباتها، فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي Cronbach Alpha لأسئلة الدراسة ذات المقاييس متعددة النقاط، وخصوصاً القول يكون اختبار الثبات مقبولاً إذا كانت قيمة (α) مساوية أو أكبر من 0.60. ويبين الجدول رقم (01) نتائج هذا الاختبار، ويتبين من نتائج هذا الاختبار الثبات العالي نسبياً لأداة الدراسة.

جدول رقم (01) :

نتائج معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة ألفا (α)	مستوى المقياس
تحديد الاحتياجات التدريبية	6	0.876	ممتاز
تخطيط وتصميم البرامج التدريبية	5	0.682	مقبول
اختيار المتدربين	7	0.708	جيد
اختيار المدربين	7	0.943	ممتاز
تنفيذ البرامج التدريبية	6	0.705	جيد
تقييم البرامج التدريبية	7	0.824	ممتاز
علاقة التدريب بالأداء الوظيفي والسلوك التنظيمي للأفراد	12	0.867	ممتاز
الاستبيان ككل	50	0.919	ممتاز

والتصور لتحسين المعرفة والمهارات للمتدربين ولقد تضمنت هذه الدراسة دراسات حالة عن كيفية العمل، وإلى أي مدى يتم تطبيقها مع أمثلة على توفير التكلفة والكفاءة. كما أظهرت أن هناك اتفاقاً متزايداً بأن، واحداً من المحركات الرئيسية، إن لم يكن المحرك الرئيسي للفعالية التنظيمية على المدى الطويل، هو قدرة المنظمة على التدريب والتعلم بشكل فعال، كما أن إعداد البرنامج التدريبي من البداية ومتابعته يكون له الأثر الفعال في عملية التقييم والتدريب والتعليم للمؤسسات التنظيمية.

9 - منهجية الدراسة:

9 - 1 - منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص المشكلة وتحليلها، واختبار الفرضيات، من خلال القياس الكمي لأراء واتجاهات كل من المتدربين والمشرفين في المركب محل الدراسة حول تقييم فعالية البرامج التدريبية وعلاقتها بالأداء الوظيفي والسلوك التنظيمي.

9 - 2 - مجتمع وعينة الدراسة:

ركزت الدراسة الحالية على جميع الفئات العمالية المستفيدة من الدورات التدريبية المتواجدة على مستوى المركب محل الدراسة، والمتمثلة في أعوان التنفيذ (الإدارة الدنيا)، أعوان التحكم (الإدارة الوسطى)، وكذا الإطارات (الإدارة العليا)، ويأتي هذا التركيز لتلبية للرغبة في معرفة مدى استفادة الفئات العمالية الثلاث من الدورات التدريبية. وعليه فقد تكون مجتمع الدراسة من الأفراد المستفيدين من برامج التدريب وكذا المشرفين على هؤلاء الأفراد لسنة 2013، كذلك فقد تم الوصول إلى عينة حجمها 225 مفردة، مقسمة كالتالي:

- عينة الأفراد المتدربين: تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية، واختيار المفردات من المجتمع الجزئي أو الطبقة تم استخدام طريقة التوزيع المتناسب، بحيث تكون نسبة مفردات كل طبقة مساوية لنسبة مفردات الطبقة في المجتمع. وقد تم اختيار عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة، إذ بلغ عدد أفراد العينة 150 مفردة وهو ما يمثل 50 % تقريباً من مجتمع الدراسة.

- عينة المشرفين على الأفراد المستفيدين من التدريب: لاختيار عينة الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل وذلك لأسباب الآتية: مجتمع البحث صغير (المشرفين)، ومركز في منطقة جغرافية محددة؛ لذا عمدنا أن تكون عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة، أي ما يساوي 75 مفردة.

9 - 3 - وسائل جمع البيانات:

فيما يخص تجميع البيانات الضرورية للدراسات تم الاعتماد على مصدرين، أولهما يتمثل في المصادر الثانوية التي تتكون من المراجع والدوريات والدراسات السابقة التي تم مراجعتها والمتعلقة بموضوع الدراسة، أما ثاني المصادر فهي

المكونات بهدف الوقوف على أداء وسلوك هذه الفئة المستهدفة من التدريب داخل المركب محل الدراسة الميدانية، ومن ثمة تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها. وفيما يأتي عرض وتحليل نتائج فقرات المتغيرات المستقلة.

◀ 10 - 1 - 1 - المتغير المستقل الفرعي الأول: تحديد الاحتياجات التدريبية

جدول رقم (02) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تحديد الاحتياجات التدريبية.

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
1	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين من خلال الملاحظة المباشرة.	3.02	1.20	4	متوسطة
2	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين من خلال التقييم الدوري للعاملين.	3.21	1.13	3	متوسطة
3	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية من خلال تحديد متطلبات العمل الجديدة ومقارنتها مع القدرات الحالية للعاملين.	3.27	1.23	2	متوسطة
4	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية عند استحداث وظائف جديدة.	3.01	1.25	5	متوسطة
5	يساعد التحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية في المنظمة على تحقيق البرامج التدريبية لأهدافها.	3.32	1.30	1	متوسطة
6	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية بناء على معايير علمية قابلة للقياس.	2.89	1.18	6	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.12	0.79	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (02) إلى ما يأتي:

كان للفقرة رقم (05) والمتعلقة بدور تحديد الاحتياجات التدريبية بدقة في المساعدة على تحقيق البرامج التدريبية لأهدافها، أعلى وسط حسابي بين الفقرات المتعلقة بمجال تحديد الاحتياجات التدريبية، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.32) وهذا يعني الحصول على درجة موافقة متوسطة للأفراد حول هذه الفقرة: إذ إن تحديد الاحتياجات التدريبية للأفراد بدقة يحدد طبيعة البرامج التدريبية الواجب تقديمها، وهو ما ينعكس إيجابياً في تحقيق هذه البرامج لأهدافها.

ويشير الوسط الحسابي للفقرة رقم (06) والبالغ (2.89)

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS اعتماداً على بيانات الاستمارة

9 - 5 - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS طبعة 20، (Statistical Package For Social Sciences - Ver 20) في تحليل البيانات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية منها بعض الأساليب الوصفية التي شملت مقاييس النزعة المركزية، ومنها الانحراف المعياري. وتم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي وتضمن معامل ارتباط بيرسون لأجل معرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة لنموذج الدراسة، واختبار (T) للعينات الواحدة؛ وذلك للتعرف على مدى الدلالة الإحصائية لتقدير أفراد العينة، وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس الأبعاد المتعلقة بموضوع الدراسة. حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل سؤال من الأسئلة المكونة للبعد الواحد كل على حده، ثم تجميع هذه المتوسطات لحساب المتوسط الحسابي الكلي (العام) للبعد. وحدد مستوى الأثر (درجة التبني) الذي تم على أساسه التحليل بناءً على قيم المتوسط الحسابي على النحو الآتي: (1 - 2.33) منخفضة، (2.34 - 3.66) متوسطة، (3.67 - 5) مرتفعة.

9 - 6 - محددات الدراسة:

تمثلت أبرز محددات هذه الدراسة باعتمادها على الاستبانة كأداة لقياس اتجاهات الباحثين، والاعتماد على مدى صدق الباحثين في الإجابة على فقرات الاستبانة أداة الدراسة الرئيسية. وعدم وجود دراسات سابقة بحثت في موضوع الدراسة في البيئة الجزائرية بشكل مباشر وخاصة في قطب المحروقات، ونقص في الدراسات الأجنبية والميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة. واعتماداً على ما تقدم من الصعب التحقق من المصادقية الخارجية للدراسة بمقارنتها مع غيرها من الدراسات.

10 - عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها:

تم الاعتماد في تحليل نتائج الاستبيان على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، حيث استخدم كل من المتوسطات الحسابية لتحديد استجابة مفردات العينة لمتغيرات الدراسة، وكذا الانحراف المعياري لقياس درجة تباعد الاستجابات عن وسطها الحسابي.

10 - 1 - عرض وتحليل نتائج فقرات المتغيرات المستقلة (من وجهة نظر عينة الأفراد المستفيدين من التدريب) :

مثلت عناصر العملية التدريبية المتغيرات المستقلة وفقاً لنموذج وفرضيات الدراسة التي هدفت إلى تقييم علاقة هذه المكونات مجتمعة بالأداء والسلوك في المركب محل الدراسة الميدانية. وكبداية، ومن خلال المقاييس الجزئية للمتغير المستقل والمتمثلة في مقياس تحديد الاحتياجات التدريبية، وتخطيط وتصميم البرامج التدريبية، واختيار المتدربين، واختيار المدربين، وتنفيذ البرامج التدريبية ثم تقييمها، سنحاول تقييم هذه

كان للفقرة رقم (07) والمتعلقة باعتماد المركب عند تصميمه للبرامج التدريبية على أهداف واضحة ومكتوبة، أعلى وسط حسابي بين إجمالي الفقرات المتعلقة بهذا المجال والبالغ (3.55) مما يدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد حول هذه الفقرة، ويعزى ذلك لوجود أهداف واضحة ومحددة تستند إلى الاحتياجات التدريبية والغايات من البرامج تسهل عمل الأفراد المكلفين بإعداد وتصميم البرامج التدريبية، ويدل الانحراف المعياري البالغ (1.2) على وجود اختلاف في آراء الأفراد حول هذه الفقرة. كما كان للفقرة رقم (08) أقل وسط حسابي بين إجمالي فقرات هذا المجال، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.17) ويدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد فيما يتعلق بتصميم الدورات التدريبية وفقاً لمشكلات العمل القائمة، فقد تبرز أثناء أداء العمليات المختلفة مشاكل في كيفية قيام الأفراد بأساليب وإجراءات العمل مما يؤثر على أداء العمليات المختلفة سلبياً، و يوضح الحاجة إلى تصميم برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين والتقليل من حدة المشاكل التي تواجههم أثناء العمل. وإجمالاً فقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات تخطيط، وتصميم البرامج التدريبية (3.32)، وهو ما يعني درجة موافقة متوسطة لدى الأفراد، مع انحراف معياري قدره (0.67) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال. والرأي أن يتم إعادة النظر في تصميم الدورات التدريبية بما يتلاءم مع احتياجات العمل، وأن لا يتكرر محتوى الدورات التدريبية، وأن تصمم دورات تدريبية وفقاً للأساليب الحديثة لإكساب الأفراد المهارات الجديدة للعمل وتحفيزهم أثناء الدورة التدريبية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق البرامج التدريبية لأهدافها.

◀ 10 - 1 - 3 - المتغير المستقل الفرعي الثالث: اختيار

المتدربين

جدول رقم (04) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اختيار المتدربين.

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
12	تلعب الآراء الشخصية والوساطة دوراً في اختيار المتدربين.	3.33	1.73	1	متوسطة
13	يتم اختيار المتدربين وفقاً لمعايير واضحة.	3.19	1.30	3	متوسطة
14	يتم اختيار المتدربين وفقاً للمؤهل العلمي.	2.90	1.20	5	متوسطة
15	نتائج تقارير تقييم الأداء هي السياسة المتبعة في اختيار المتدربين.	2.67	1.15	7	متوسطة
16	تتساوى الفرص بين الأفراد العاملين في الحصول على الدورات التدريبية.	2.69	1.35	6	متوسطة

والمتعلقة بتحديد الاحتياجات التدريبية بناء على معايير علمية قابلة للقياس إلى أن أقل متوسط حسابي، دليل على أن تحديد الاحتياجات التدريبية على مستوى المركب لا يتم بشكل منهجي وعلمي مدروس؛ هذا سينعكس سلباً على توسيع فجوة الحاجة للتدريب عند الأفراد العاملين. أما باقي العبارات فالوسط الحسابي يتراوح بين (3.01 - 3.27) مما يدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد حول الجوانب المتعلقة بهذه الفقرات والتي تتعلق بتحديد الاحتياجات التدريبية من خلال التقييم الدوري للأداء أو من خلال الملاحظة المباشرة، وعند استحداث وظائف جديدة، وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بتحديد الاحتياجات التدريبية (3.12)، هذا مؤشر على درجة موافقة متوسطة للأفراد حول الأساليب المستخدمة في تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين، لأن هذه الأساليب تستخدم بصورة أساسية في تحديد الحاجة للتدريب، مما قد يسهم في تحديدها بشكل دقيق، الذي يؤثر بشكل إيجابي على المرحلة اللاحقة لعملية تقييم البرامج التدريبية، مع انحراف معياري قدره (0.79) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال.

◀ 10 - 1 - 2 - المتغير المستقل الفرعي الثاني: تخطيط

وتصميم البرامج التدريبية.

جدول رقم (03) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تخطيط وتصميم البرامج التدريبية.

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
7	يتم التركيز عند تصميم البرامج التدريبية في المنظمة على أهداف واضحة ومكتوبة.	3.55	1.2	1	متوسطة
8	يتم تصميم الدورات التدريبية التي تحل المشكلات القائمة في العمل.	3.17	1.05	5	متوسطة
9	هناك تكرار مستمر في محتوى الدورات التدريبية التي تقوم بها المنظمة.	3.40	1.15	2	متوسطة
10	تصمم البرامج التدريبية وفقاً للاحتياجات التدريبية للعاملين.	3.25	1.07	3	متوسطة
11	يراعي العامل الزمني للبرنامج التدريبي عند تصميم البرامج	3.23	1.13	4	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.32	0.67	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

استناداً للنتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا ما

يأتي:

جدول رقم (05) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اختيار المدربين.

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
19	المؤهل العلمي للمدرب يساعد في إيصال المادة التدريبية بشكل جيد.	4.32	0.91	1	مرتفعة
20	تأثر خبرة المدربين في تغيير الاتجاهات السلوكية للمدربين نحو الأداء الأفضل.	3.89	0.95	3	مرتفعة
21	تستعين المنظمة عادة بمدربين خارجين من ذوي الخبرة الجيدة في حالة عدم توفر مدربين داخليين.	3.91	1.08	2	مرتفعة
22	المدربون في المنظمة قادرين على استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة بكفاءة عالية.	3.40	0.90	7	متوسطة
23	يتم اختيار المدربين الأكفاء من ذوي الخبرات الأكاديمية المناسبة لتغطية الدورات التدريبية.	3.78	1.04	4	مرتفعة
24	المدربون من داخل المنظمة أكثر تفهماً للاحتياجات التدريبية من المدربين الخارجيين.	3.73	0.89	5	مرتفعة
25	تتوفر المخصصات المالية للتدريب مما يتيح اختيار المدربين من ذوي الخبرة العالية.	3.60	1.14	6	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.80	0.67	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج في الجدول رقم (05) إلى ما يأتي:

حصلت الفقرة (19) على أعلى وسط حسابي قدر بـ (4.32) والتي تنص على أن المؤهل العلمي للمدرب يساعد في إيصاله للمادة التدريبية، وهذا ما يعكس درجة موافقة مرتفعة، إذ تتوقف فاعلية البرامج التدريبية بصورة رئيسية على كفاءة وقدرة المدرب في إيصال المعلومات للمدربين. وتشير الفقرة (22) التي تنص على أن المدربين في المنظمة قادرين على استخدام التقنيات التدريبية الحديثة بكفاءة عالية إلى حصولها على أقل وسط حسابي والذي بلغ (3.40) مما يدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد، وهذا راجع إلى نقص المعرفة بالأساليب العملية الحديثة في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية. أما باقي الفقرات المتعلقة في مجال اختيار المدربين يتراوح وسطها

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
17	يتم اختيار المدربين في المنظمة بناء على التحديد المسبق للمهارات والمعارف اللازمة لممارسة وظائفهم.	3.25	1.32	2	متوسطة
18	يتم اختيار المدربين في المنظمة وفقاً للأقدمية.	3.01	1.22	4	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.00	0.75	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج المتعلقة باختيار المدربين في الجدول أعلاه

إلى ما يأتي:

كان للفقرة رقم (12) والمتعلقة بالآراء الشخصية والوساطة دور في اختيار المدربين أعلى متوسط حسابي بين إجمالي الفقرات المتعلقة باختيار المدربين حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.33) مما يدل على درجة موافقة عالية بين الفقرات للأفراد العاملين حول هذه الفقرة، ويعزى هذا إلى أن اختيار المدربين في المركب محل الدراسة لا تحكمه معايير محددة، وأن أصحاب المصالح والمقربين من ذوي القرار لهم الخطوة في أولوية الترشيح والحصول على دورات تدريبية. كما كان للفقرة رقم (15) والمتعلقة بنتائج تقارير الأداء هي السياسة المتبعة في اختيار المدربين أقل وسط حسابي حيث بلغ (2.67) ما يعني درجة موافقة متوسطة، وهذه نتيجة طبيعة لما تلعبه الوساطة والآراء الشخصية في اختيار الفئات المستهدفة من التدريب الأمر الذي يضعف أهمية هذه السياسة، وسينعكس سلباً على النتائج المتوقعة من العملية التدريبية.

أما باقي الفقرات فيتراوح الوسط الحسابي بين (2.69) - (3.25) وتشير هذه المتوسطات الحسابية إلى أن هناك درجة موافقة متوسطة للأفراد حول الجوانب الأخرى المتعلقة باختيار المدربين، وعليه نلاحظ وجود خلل في عملية الاختيار مما يقلل من فائدة العملية التدريبية في رفع مستوى أداء العاملين في المركب، وبشكل عام فقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة باختيار المدربين (3.00) ، وهذا دليل على درجة موافقة متوسطة، مع انحراف معياري قدره (0.75) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال وهو ما يعني أن عملية اختيار المدربين لا تخضع لمعايير وأسس موضوعية معلنة للجميع، وتوفير الفرص المتكافئة للالتحاق بهذه الدورات قد يسهم بشكل إيجابي في زيادة فاعلية الدورات التدريبية المقدمة للأفراد العاملين ورفع مستوى أدائهم.

◀ 10 - 1 - 4 - المتغير المستقل الفرعي الرابع: اختيار

المدربين

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أعلاه الآتي:

يدل الوسط الحسابي للفقرة (26) والبالغ (3.82) أن هناك درجة موافقة مرتفعة لدى الأفراد فيما يتعلق باستخدام الأساليب المتنوعة لإيصال المعلومات للمتدربين وكان لهذه الفقرة أعلى وسط حسابي بين الفقرات المتعلقة بمجال تنفيذ البرامج التدريبية، ويعزى ذلك إلى أن التنوع في الأساليب المستخدمة في إيصال المعارف والمعلومات للمتدربين يسهم بمراعاة الفروق الفردية بين المتدربين، وكذا زيادة اهتمام وتركيز المتدربين لمحتويات البرامج، كما يبعد الملل استخدام أسلوب واحد في إيصال المعلومات خصوصا إذا كانت الجلسات التدريبية تحتاج لوقت زمني طويل. ويشير الوسط الحسابي للفقرة (29) إلى أن هناك درجة موافقة متوسطة للأفراد والمقدر بـ (3.53) حول الأساليب التدريبية المستخدمة في المركب من ناحية الحداثة والتطور وانسجامها مع العمل، مما يكسب المتدربين المهارات الجديدة لمتطلبات العمل، ويحفزهم على الجد والمثابرة أثناء البرنامج التدريبي وذلك لبعد المعلومات المقدمة عن التكرار والروتين. أما الوسط الحسابي لباقي فقرات المجال فينحصر بين (3.07 - 3.63) وهذا يعني درجة موافقة متوسطة للأفراد حول الجوانب المختلفة لتنفيذ البرنامج التدريبي والموضحة سابقا، ويرجع ذلك إلى أن توافر مثل هذه العناصر سيسهم في زيادة التزام المتدربين بالعملية التدريبية، كما تعمل على تحقيق هذه البرامج للأهداف المتوقعة منها. وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بمجال تنفيذ البرامج التدريبية (3.53) مما يدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد حول فقرات هذا المجال، ومثل هذه الدرجة مؤشر على أن عملية تنفيذ البرامج التدريبية على مستوى المركب تتم وفقا للأسس العلمية وللتطورات التكنولوجية الحديثة الأمر الذي يساعد في رفع كفاءة الأفراد، وفي إكسابهم المهارات الجديدة اللازمة لأداء العمل، مع انحراف معياري قدره (0.92) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال.

◀ 10 - 1 - 6 - المتغير المستقل الفرعي السادس: تقييم

البرنامج التدريبي

جدول رقم (07):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تقييم البرنامج التدريبي.

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبنّي
32	يستخدم أسلوب مقارنة أداء المتدرب قبل التدريب وبعده لملاحظة التغيرات الحاصلة في معلوماته ومهاراته.	3.01	1.30	6	متوسطة

الحسابي بين (3.60 - 3.91) وهو يدل على درجة موافقة مرتفعة للأفراد نحو هذه الفقرات، ويلاحظ من الإجابات أن المركب يراعي في اختياره للمدربين الخبرة والكفاءة والمؤهلات الأكاديمية المناسبة مما يؤثر إيجابا على تنفيذ البرامج التدريبية وفقا لاحتياجات العمل، ويساعد في إكساب المتدربين المهارات اللازمة لأداء المهام المتعلقة بجوانب العمل المختلفة، وبشكل عام فإن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة باختيار المدربين بلغ (3.80) وهذا يعني درجة موافقة مرتفعة من قبل الأفراد، مع انحراف معياري قدره (0.67) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال. إذ يراعي المركب في اختياره للمدربين الجوانب العلمية والأكاديمية، والتي يمكن من خلالها تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وفقا لاحتياجات العمل ولخطط المركب المستقبلية، الأمر الذي سيسهم في إكساب العاملين المهارات لأداء المهام الموكلة لهم.

◀ 10 - 1 - 5 - المتغير المستقل الفرعي الخامس: تنفيذ

البرامج التدريبية

جدول رقم (06):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تنفيذ البرامج التدريبية.

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبنّي
26	تحتوي البرامج التدريبية على أساليب متنوعة لإيصال المعلومات للمتدربين.	3.82	1.12	1	مرتفعة
27	تجهز أماكن تنفيذ البرامج التدريبية مسبقا بأحدث التجهيزات والمستلزمات التدريبية اللازمة للعمل التدريبي.	3.60	1.22	3	متوسطة
28	تسمح المدة الزمنية للبرامج التدريبية بعرض محتوى المواضيع التدريبية بشكل مناسب.	3.51	1.25	5	متوسطة
29	تعد الأساليب التدريبية المستخدمة في المؤسسة حديثة ومتطورة بشكل يناسب العمل.	3.53	1.20	4	متوسطة
30	تلتزم الإدارة في معظم الأحيان بمواعيد تنفيذ البرامج التدريبية.	3.63	1.24	2	متوسطة
31	تضع إدارة المؤسسة الميزانية التقديرية للبرامج التدريبية وتتأكد من توافرها.	3.07	1.05	6	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.53	0.92	-	متوسطة

(3.39) وهذا يعني أن درجة الموافقة متوسطة لدى الأفراد حول إجمالي الفقرات، مع انحراف معياري قدره (0.82) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال، لذا وجب التركيز على اختيار نوعية الدورات التدريبية بما يعزز من كفاءة المتدربين واختيار المادة التدريبية بما يتناسب مع محتوى الدورات التدريبية، ولا بد أن تتم عملية التقييم بصورة دورية وفي جميع المراحل ابتداء بتحديد الاحتياجات التدريبية وانتهاء بتقييم العملية التدريبية، من أجل تلافي أية انحرافات سلبية حتى يتم تصحيحها وتعديلها أثناء عملية التنفيذ.

10- 2- عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير التابع من وجهة نظر المشرفين على الأفراد المستفيدين من التدريب):

الجدول أسفله يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء الوظيفي والسلوك التنظيمي.

جدول رقم (08):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء الوظيفي والسلوك التنظيمي

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
39	عملت البرامج التدريبية على تنمية قدرات الإبداع والابتكار للمتدربين.	3.34	1.15	5	متوسطة
40	الالتحاق بالتدريب زاد من دقة العاملين في انجاز المهام الموكلة لهم.	3.49	1.17	1	متوسطة
41	تنمي البرامج التدريبية الإحساس للعاملين بأهمية الاستمرار بالعمل في المنظمة.	3.42	1.13	4	متوسطة
42	التدريب زاد من ثقة المتدربين بقدراتهم في التعامل مع رؤسائهم.	3.44	1.10	3	متوسطة
43	التدريب عزز من انتماء العاملين إلى المنظمة.	3.30	1.10	7	متوسطة
44	عملت البرامج التدريبية على زيادة الرضا الوظيفي للأفراد.	3.28	1.06	8	متوسطة
45	تعلم البرامج التدريبية على تعديل سلوك واتجاهات المتدربين نحو الأفضل.	3.48	1.14	2	متوسطة
46	التدريب أدى إلى ابتكار أساليب جديدة في العمل.	3.32	1.17	6	متوسطة

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التبني
33	يتم دراسة وتقييم فاعلية البرامج التدريبية من الجهات التدريسية بشكل دوري.	2.90	1.29	7	متوسطة
34	يتم تقييم المتدرب أثناء تأديته للمهام للوقوف على مدى إتقانه واكتسابه للمهارات والمعلومات التدريبية.	3.12	1.26	5	متوسطة
35	الدورات التدريبية تعزز من كفاءة المتدربين.	3.96	1.03	1	مرتفعة
36	تتطابق أهداف العملية التدريبية مع الأهداف التي تصبو إليها المنظمة.	3.19	1.24	4	متوسطة
37	تؤدي الدورات التدريبية إلى زيادة كفاءة العاملين في أداء الأعمال اليومية المختلفة.	3.85	1.05	2	مرتفعة
38	تمثل المادة العلمية إحدى العوامل فاعلية الدورات التدريبية.	3.67	1.02	3	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.39	0.82	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى ما يأتي:

كان للفقرة رقم (35) التي تنص على أن الدورات التدريبية تعزز من كفاءة المتدربين أعلى وسط حسابي بين إجمالي فقرات هذا المجال، إذ بلغ وسطها الحسابي (3.96) وهو يعني درجة موافقة عالية للأفراد حول هذه الفقرة، مما يدل على أهمية العملية التدريبية وانعكاسها إيجاباً على أداء العاملين. كما أن للفقرة رقم (37) و (38) متوسطات حسابية عالية وهي على التوالي (3.85) - (3.67) أي أن درجة الموافقة عالية من قبل الأفراد، وهذا دليل على التأثير الواضح للعملية التدريبية على طبيعة العمل الذي يمكن أن ينعكس إيجاباً على أداء وسلوك الأفراد العاملين.

وكان للفقرة رقم (33) والمتعلقة بدراسة وتقييم البرامج التدريبية بشكل دوري من قبل الجهات المعنية بالأمر، أقل وسط حسابي بين إجمالي الفقرات المتعلقة بهذا المجال، وهذا دليل على درجة موافقة متوسطة من الأفراد، وتشير هذه النتيجة إلى عدم إعطاء الاهتمام الكافي لعملية التقييم على مستوى المركب، والرأي أن تتم عملية تقييم أداء المتدربين والبرنامج التدريبي بشكل دوري حتى يتم تصحيح الانحرافات والسلبيات المصاحبة لمراحل العملية التدريبية وبالتالي العمل على معالجة سلبياتها. وبلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالتقييم

والسعي إلى حلها.

وبشكل عام فقد بلغ المتوسط لحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بعلاقة التدريب بأداء وسلوك الأفراد (3.39) وهو ما يعني درجة موافقة متوسطة للأفراد المشرفين، مع انحراف معياري قدره (0.90) وهو يدل على درجة تجانس عالية في إجابات الأفراد المشمولين بالدراسة حول فقرات هذا المجال، إذ أسهم التدريب في تحسين مستوى أداء العاملين بصورة ملحوظة، ورغم ذلك فإن عملية التدريب وإتباع أساليب عمل جديدة لا بد أن تترافق مع عملية إعادة النظر لتشريعات وإجراءات العمل مما يتيح الفرصة للمتدرب لتطبيق المهارات والأساليب التي اكتسبها من التدريب. ومما تقدم يتضح جليا بأن دورات التدريب المحققة لسنة 2013 قد حققت أهدافها التنظيمية بشكل مقبول من ناحية أنه كان هناك أثر إيجابي لما تم تعلمه في أماكن العمل حسب آراء المشرفين على مجموعة المستفيدين من التدريب.

11 - تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى الدلالة 5 % وعند احتمال 95 % التي تقبل عندها وجود علاقة بين متغيرات الدراسة من عدمها؛ وقد تم الاعتماد على برنامج SPSS لإيجاد معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، واختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T Test) وتمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة وفق هذا الأسلوب الإحصائي كالاتي:

- إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية، ومستوى الدلالة أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

- إذا كانت (T) المحسوبة أقل من (T) الجدولية، ومستوى الدلالة أكبر من أو يساوي 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 .

11 - 1 - الفرضية الرئيسية الأولى: تم اختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار كل متغير من متغيرات العملية التدريبية على حده، لنصل في الأخير إلى اختبار كلي للعملية التدريبية، حيث استخدم أسلوب اختبار (T) للعينة الواحدة، وكانت الفرضية الرئيسية على النحو الآتي:

H_0 : لا تتم إدارة العملية التدريبية في المركب محل الدراسة بشكل منهجي وعلمي بمستوى جيد.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (09) :

نتائج اختبار (T) لإدارة العملية التدريبية بشكل منهجي وعلمي بمستوى جيد

رمز المتغيرات	متغيرات الدراسة	قيم (T) المحسوبة	قيم (T) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
X1	تحديد الاحتياجات التدريبية.	0.987	1.978	127	0.371

رقم الفقرة	فقرات المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أهمية الفقرة	مدى التباين
47	عملت البرامج التدريبية على تقليل الهدر في وقت العمل.	3.07	1.25	9	متوسطة
48	أدت البرامج التدريبية إلى التقليل من روتين العمل اليومي.	3.05	1.06	10	متوسطة
49	أدت البرامج التدريبية إلى تغير ملحوظ في العلاقة من جماعة العمل.	2.9	1.05	12	متوسطة
50	عملت البرامج التدريبية على تقليل نسبة الأخطاء المهنية.	3.00	1.03	11	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.26	0.90	-	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

استناداً للنتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا ما

يأتي:

إن الفقرة رقم (40) التي تنص على أن الالتحاق بالتدريب زاد من دقة وسرعة العاملين في إنجاز المهام الموكلة لهم تحصلت على أعلى متوسط حسابي من بين إجمالي فقرات هذا المجال، إذ بلغ (3.49) وهذا يدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد المشرفين، ما يعني حرص المستفيدين على إتباع خطوات العمل المطلوبة وزيادة تركيزهم أثناء الأداء والذي كان انعكاسه على دقة النتائج المحصلة. وكان للفقرة رقم (45) التي تفيد أن البرامج التدريبية تعمل على تعديل سلوك واتجاهات الأفراد نحو الأفضل، حيث قدر وسطها الحسابي بـ (3.48) من إجمالي فقرات هذا المجال، أي أن درجة الموافقة متوسطة للأفراد المشرفين، ويشير إلى أن العملية التدريبية قد أدت دورها في إحداث تغيير إيجابي في سلوك واتجاهات الأفراد المستفيدين من الدورات التدريبية، أما بالنسبة للفقرة رقم (42) والتي تنص على أن التدريب عمل على رفع قدرات الموظفين في التعامل مع روؤسائهم قد حصلت على وسط حسابي قدره (3.44) وهذا يدل على درجة موافقة متوسطة للأفراد المشرفين، ومعناه أن الدورات التدريبية وما نتج عنها من تحصيل الأفراد لمختلف أساليب العمل والمعارف قد كان لها الأثر الواضح في نفسية الأفراد من جانب إكسابهم لثقة في قدراتهم، ومن ثمة مواجهة مصاعب وتحديات العمل، ويظهر أثر التدريب في زيادة روح المبادرة والاعتماد على النفس، ورفع قدرات المستفيدين في التعامل مع روؤسائهم المباشرين. وقد تحصلت الفقرة رقم (49) على أقل وسط حسابي من بين إجمالي فقرات هذا المجال، وقدر بـ (2.90) مما يشير إلى درجة موافقة متوسطة من قبل الأفراد المشرفين، ومعناه أن تأثير دورات التدريب كان إيجابيا إلى حد ما على سلوكيات المستفيدين مع باقي الأفراد العاملين في المركب، حيث توطدت العلاقات، وزاد ميول الأفراد إلى تفضيل العمل في إطار جماعي والاهتمام بمشاكل الزملاء

بين عناصر العملية التدريبية وأداء وسلوك الموارد البشرية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ويعزى ذلك للصلة الوثيقة بين التدريب وأداء الأفراد العاملين ومدى تأثير رفع قدرات ومهارات الأفراد على أدائهم في العمل مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي يرمي إليها المركب.

× لغرض اختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيات فرعية، وتم اختيار أسلوب معامل ارتباط بيرسون لاختبار كل فرضية على حدى كما يأتي:

11 - 2 - 1 - الفرضية الفرعية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل. ولاختبار هذه الفرضية استخدم معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11):

معامل ارتباط بيرسون بين تحديد الاحتياجات التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
تحديد الاحتياجات التدريبية	0.495 *	0.000

(*) عند مستوى دلالة أقل من (0.01)

من نتائج التحليل الإحصائي، يتضح لنا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.495) وكانت بدلالة إحصائية أقل (0.01)، وهذا يؤكد عدم قبول الفرضية الفرعية الأولى وعليه تقبل الفرضية البديلة H_1 .

11 - 2 - 2 - الفرضية الفرعية الثانية:

H_{02} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط وتصميم البرامج التدريبية وأداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل؛ لاختبار هذه الفرضية تم استعمال معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12):

معامل ارتباط بيرسون بين تخطيط وتصميم البرامج التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين.

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
تخطيط وتصميم البرامج التدريبية	0.727 *	0.000

(*) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01)

من الجدول أعلاه، يتضح لنا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تخطيط وتصميم البرامج التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.727) عند مستوى دلالة أقل من (0.01)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية وعليه تقبل الفرضية البديلة H_1 .

رمز المتغيرات	متغيرات الدراسة	قيم (T) المحسوبة	قيم (T) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
X2	تخطيط وتصميم البرامج التدريبية.	1.463	1.978	127	0.157
X3	اختيار المتدربين.	0.880	1.978	127	0.397
X4	اختيار المدربين.	2.179	1.978	127	0.000
X5	تنفيذ البرامج التدريبية.	1.293	1.978	127	0.196
X6	تقييم البرامج التدريبية.	1.280	1.978	127	0.251
X	العملية التدريبية	1.312	1.978	127	0.184

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

استناداً للنتائج الواردة في الجدول السابق يتبين لنا ما يأتي:

أن قيمة (T) المحسوبة للعملية التدريبية تساوي (1.312) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.978)، كما أن مستوى الدلالة يساوي (0.184) وهو أكبر من 0.05، وعليه تبعاً لقاعدة القرار السابقة، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، وهذا يعني أن المركب محل الدراسة لا يقوم بإدارة العملية التدريبية بشكل منهجي وعلمي بمستوى جيد.

11 - 2 - الفرضية الرئيسية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرامج التدريبية بمكوناتها - العوامل المستقلة مجتمعة - وبين أداء وسلوك الموارد البشرية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل. ولاختبار هذه الفرضية تم استعمال معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10):

معامل ارتباط بيرسون بين مكونات العملية التدريبية وأداء وسلوك الموارد البشرية.

البيان	أداء وسلوك الموارد البشرية	الدالة الإحصائية
مكونات العملية التدريبية	0.840 *	0.000

(*) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01)

ومن الجدول أعلاه، يتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عناصر العملية التدريبية وأداء وسلوك العاملين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.840) وكانت بدلالة إحصائية أقل (0.01)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية الثانية، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
تنفيذ البرامج التدريبية	0.584 *	0.000

(* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01))

من الجدول أعلاه، يتضح لنا وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين من خلال نتائج التحليل الإحصائي؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.584) عند مستوى دلالة أقل (0.01)، وهذا يؤكد عدم

صحة قبول الفرضية الفرعية الخامسة، وعليه تقبل الفرضية البديلة H1.

11 - 2 - 6 - الفرضية الفرعية السادسة:

H06: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم البرامج التدريبية و أداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل؛ ولاختبار هذه الفرضية استعمل معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (16).

جدول رقم (16) :

معامل ارتباط بيرسون بين تقييم البرامج التدريبية وأداء سلوك الأفراد العاملين.

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
تقييم البرامج التدريبية	0.736 *	0.000

(* عند دلالة إحصائية أقل من (0.01))

من الجدول أعلاه، يتضح لنا وجود علاقة إيجابية بين تقييم البرامج التدريبية و أداء العاملين وسلوكهم وهذا من خلال نتائج التحليل الإحصائي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.736) عند مستوى دلالة أقل من (0.01)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية السادسة، وعليه تقبل الفرضية البديلة H1.

جدول رقم (17) :

معاملات ارتباط بيرسون بين عناصر العملية التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين.

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
تحديد الاحتياجات التدريبية	0.495	0.000
تخطيط وتصميم البرنامج التدريبي	0.727	0.000
اختيار المتدربين	0.547	0.000
اختيار المدربين	0.638	0.000
تنفيذ البرنامج التدريبي	0.584	0.000
تقييم البرنامج التدريبي	0.736	0.000
العملية التدريبية ككل	0.840	0.000

11 - 2 - 3 - الفرضية الفرعية الثالثة:

H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار المتدربين و أداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل؛ ولاختبار هذه الفرضية استعمل معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) :

معامل ارتباط بيرسون بين اختيار المتدربين وأداء وسلوك الأفراد العاملين.

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
اختيار المدربين	0.547 *	0.000

(* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01))

من نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا جليا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اختيار المتدربين وأداء وسلوك العاملين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.547) عند مستوى دلالة أقل من (0.01)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة وعليه تقبل الفرضية البديلة H1.

11 - 2 - 4 - الفرضية الفرعية الرابعة:

H04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار المدربين و أداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل. ولاختبار هذه الفرضية استخدم معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (14).

جدول رقم (14) :

معامل ارتباط بيرسون بين اختيار المدربين وأداء وسلوك الأفراد العاملين.

البيان	أداء وسلوك الأفراد العاملين	الدالة الإحصائية
اختيار المدربين	0.638 *	0.000

(* عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01))

من الجدول المبين أعلاه، تُظهر لنا نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اختيار المدربين وأداء وسلوك الأفراد العاملين، حيث بلغ معامل الارتباط (0.638) عند مستوى دلالة أقل من (0.01)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة وعليه تقبل الفرضية البديلة H1.

11 - 2 - 5 - الفرضية الفرعية الخامسة:

H05: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ البرامج التدريبية و أداء العاملين وسلوكهم عند مستوى دلالة معنوية (0.05) فأقل؛ ولاختبار هذه الفرضية استخدم معامل ارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15) :

معامل ارتباط بيرسون بين تنفيذ البرامج التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية وذات دلالة إحصائية بين مختلف عناصر العملية التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين في المركب محل الدراسة، وقد كان لعلاقة ارتباط متغير العملية التدريبية ككل أقوى معامل ارتباط مع أداء وسلوك الأفراد العاملين إذ بلغ (0.840) وقد يعود ذلك إلى ما قدمته البرامج التدريبية من أساليب ووسائل جديدة للعمل، إضافة إلى ما أكسبته للأفراد من مهارات وخبرات جديدة وذلك أثر وبصورة إيجابية على مستوى الأداء وعلى توفير وقت وجهد الموظف في أداء العمل وفقاً للأساليب الجديدة، في حين كان أقل معامل ارتباط لمتغير تحديد الاحتياجات التدريبية مع أداء وسلوك الأفراد العاملين قدر بـ (0.495) وتعد هذه النتيجة غير مطمئنة من الناحية العملية، إذ إن تحديد هذه الأخيرة يعد من أهم مراحل العملية التدريبية؛ لأن تحديدها وبشكل دقيق يؤدي إلى جعل النشاط التدريبي نشاطاً واقعياً يساهم في تحقيق الأهداف والتطلعات المستقبلية للمركب، ويوفر كثيراً من الجهد والنفقات.

وخلاصة القول: أظهرت نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات العملية التدريبية المختلفة وأداء وسلوك الأفراد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.495 - 0.840) وهذا يعني أن مكونات العملية التدريبية أثرت وبصورة واضحة على مستوى أداء الأفراد العاملين وسلوكهم، وإن كانت بعض هذه المكونات أقل فعالية، لذا لا بد من الاهتمام بجميع مكونات النشاط التدريبي وذلك لتأثير هذه الأخيرة على أداء وسلوك الموارد البشرية، حيث يتم الإعداد للعملية التدريبية بصورة أكثر شمولية.

12 - النتائج والاقتراحات:

12.1 - النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. لا تتم إدارة العملية التدريبية على مستوى المركب محل الدراسة بشكل منهجي وعلمي بمستوى جيد؛ هذا ما أظهرته نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة وقامت الباحثة باختبار كل مجال من مجالات العملية التدريبية على حده، لتصل في الأخير إلى اختبار كلي للعملية التدريبية. وأغلب المجالات أجمعت على أن هذه العملية لا تدار بشكل منهجي وعلمي - ما عدا مجال اختيار المدربين - ويعزى ذلك لارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذا المجال البالغة (3.80) مقارنة بقيمة المتوسط الحسابي لباقي المجالات؛ وهذا منطقي لأن السياسة المنتهجة من قبل المركب عند اختيار المدربين هو مراعاته للجوانب العلمية والأكاديمية التي يتميزون بها التي يمكن من خلالها تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وفقاً لاحتياجات العمل الفعلية ولخطط المركب المستقبلية، مما يساهم في إكساب المدربين المهارات اللازمة لأداء العمليات المتعلقة بجوانب العمل المختلفة. في حين أظهرت نتائج اختبار (t) أن أدنى الممارسات كانت في مجالي تحديد الاحتياجات التدريبية

واختيار المدربين وهذا ما تؤكد قيم المتوسط الحسابي البالغة على التوالي (3.12 - 3.00) التي تمثل درجة ممارسة متدنية نسبياً مقارنة بالمجالات الأخرى؛ ويعزى ذلك لتجاهل المركب لعملية تحديد الاحتياجات التدريبية، التي تعد اللبنة الأساسية للعملية التدريبية والتي على أساسها يتم تطوير البرامج التدريبية بما يتناسب مع الاختصاصات والمهام الوظيفية، كما أن آلية اختيار المدربين غير مقبولة وغير موضوعية مما يترتب عليه التحاق بعض الأفراد ببرامج تدريبية لا ترتبط ارتباطاً مباشراً باحتياجاتهم التدريبية الفعلية أو بمتطلبات العمل الحالية والمستقبلية وهذا يتطلب إعادة النظر في هذه العملية، وهذا ما يدل على وجود خلل في عملية إدارة النشاط التدريبي.

2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عناصر العملية التدريبية، وأداء وسلوك الأفراد العاملين على مستوى المركب، هذا ما أظهرته نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بين مكونات العملية التدريبية وأداء وسلوك الأفراد العاملين في المركب محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط للعملية التدريبية (0.840) إذ يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية ذات دلالة إحصائية متبادلة، مما يدل على أن عناصر البرامج التدريبية المقدمة للموظفين أثرت بصورة واضحة على أداء العاملين وسلوكهم الوظيفي وإن كانت بعض هذه العناصر أقل فعالية من البعض الآخر كما سبق الذكر. إن تشابه هذه النتيجة - إلى حد كبير - مع النتائج التي توصلت إليها كل من دراسة (فطيس، 2004) ودراسة (نعمان، 2008)، واتفقت مع النتائج التي خرجت بها كل من دراسة (نوفل، 2007) ودراسة (الشرعة والطراونة، 2010).

3. ضعف إمكانية المسؤولين على القيام بعملية التحليل العلمي والتحديد الفعلي للاحتياجات التدريبية وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي لمجال تحديد الاحتياجات التدريبية إذ بلغ (3.12)، إذ يتظاهر المسؤولون في مختلف المستويات السلمية بانتقاء الأفراد المرشحين لدورات تدريبية على دراسة ملفاتهم التي تساهم في تحديد إمكانيات وقدرات المستفيدين المحتملين ومدى استيعابهم للبرامج المخططة، في حين يخضع ذلك في معظم الأوقات إلى عوامل غير موضوعية تتمثل في التحيز القائم على المصالح الشخصية، والأحقاد الشخصية... الخ، مما يؤدي إلى حرمان الكثير من الأفراد من فرص التدريب والترقية وهو ما يسبب في خلق فجوة تدريبية تحد من فرص التجديد والتطوير.

4. دلت نتائج الدراسة على أن أسلوب اختيار المدربين غير فعال بدرجة كافية؛ إذ احتل هذا المجال الترتيب الأخير ضمن مجالات عناصر العملية التدريبية فبلغ متوسطه الحسابي (3.00)، وهذا طبيعي لعدم وجود معايير واضحة لاختيار المدربين، كما رأينا أن للوساطة والآراء الشخصية دوراً في اختيار المدربين إذ أخذت هذه الفقرة أكبر متوسط حسابي ضمن مجال اختيار المدربين قدر بـ (3.33)، مما ينعكس بالسلب على

الهوامش:

1. حمداوي، وسيلة (2004)، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالمة، ص 25.
2. علي، يونس، ميا، وآخرون (2009)، قياس أثر التدريب في أداء العاملين (دراسة ميدانية على مديرية التربية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان)، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد (31)، العدد 1، ص 6.
3. Jaques Soye (2001), fonction formation, éditions d'organisation, 2eme édition, p 162.
4. بلال، خلف، سكارنة (2009)، التدريب الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص 270.
5. محفوظ، جودة، وآخرون (2005)، منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، ص 71.
6. Jean Marie Peretti (2001), dictionnaire des ressources humaines, ED Vuibert, paris, p 17.
7. الحسيني، فلاح، حسن، عداي (2000)، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ص 231.
8. الشيخ، الداوي (2008)، تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 6، ورقة، ص 11.
9. أحمد، ماهر (1995)، السلوك التنظيمي (مدخل بناء المهارات)، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 22.
10. محمد، عبد الحلیم، صابر، وخالد، عبد المجيد، تليپ (2010)، إدارة الموارد البشرية: مدخل معاصر، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، ص 139.
11. تحسين، أحمد، الطراونة، تحديد الاحتياجات التدريبية كأساس لعملية التخطيط للتدريب في الأجهزة الأمنية، ندوة الأساليب الحديثة في التخطيط والتدريب، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 23 - 25 / 05 / 2011.
12. سعد الدين، خليل، عبد الله (2007)، إدارة مراكز التدريب، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ط 1، ص 159.
13. بلال، خلف، سكارنة (2009)، التدريب الإداري، مرجع سابق، ص 356.
14. آل بشر، صالح، فايع (2003): تقييم برامج التدريب في شركة سابك وأثرها على أداء العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل بيت، الأردن.
15. فطيس، عادل، سليم، مصطفى (2004): تحليل وتقييم فاعلية البرامج التدريبية أثناء العمل وتأثيرها على أداء العاملين وسلوكهم: دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز في الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الإدارة العامة، جامعة آل بيت، الأردن.

العملية التدريبية. هذه النتيجة تنسجم مع النتائج التي توصلت إليها كل من دراسة (الأثر، 2003)، ودراسة (فطيس، 2004)، ودراسة (نعمان، 2008).

5. إن عملية تقييم البرامج التدريبية قليلة الفعالية هذا ما يؤكد الوسط الحسابي إذ بلغ (3.39)، وهذا دليل على عدم إعطاء الاهتمام الكافي لهذه العملية على مستوى المركب، مما يؤثر سلبا في إمكانية الحكم على فعالية هذه البرامج ومدى تحقيقها للنتائج المطلوبة. وهذا ينسجم مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة ومنها دراسة (Abdelgadir and Elbadri, 2001)، ودراسة (فطيس، 2004)، ودراسة (أبو سليمة، 2007)، ودراسة (نعمان، 2008)، ودراسة (المصدر، 2011).

12 - 2 - التوصيات:

تم تطوير التوصيات على ضوء تحليل نتائج الدراسة وهي:

1. العمل على تطبيق عملية التحليل والتحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية، وذلك حسب متطلبات العمل والأولوية، وبناء معايير علمية لاختيار الأفراد العاملين، باعتبارها المحور الرئيسي في منظومة العملية التدريبية بما يتناسب مع اكتساب المهارات والقدرات.
2. إعادة النظر في سياسة اختيار الأفراد المستفيدين من الدورات التدريبية وذلك بوضع معايير محددة ومعلنة للجميع.
3. تنوع في استخدام أساليب الحديثة التي تركز على تنمية المهارات، وتعديل السلوك بدلا من الاقتصار على الأساليب التقليدية التي تركز على تنمية المعارف فقط.
4. دعم سياسية المشاركة في العمل عن طريق مشاركة جميع العاملين في تحديد وتحقيق الأهداف التدريبية، وتحديد الاحتياجات التدريبية إلى جانب المشاركة الجماعية في عمليات صنع القرار، واستعمال التقييم الجماعي للتدريب بمشاركة المتدربين ومشرفيهم والمدرسين.
5. تخصيص ميزانية كافية لنشاط التدريب لضمان تعميم الدورات التدريبية على المستويات كافة، دون اقتصرها على فئة معينة.
6. ضرورة تصميم برامج تقييم فعالة، إذ ينبغي عدم تجاوز عملية التقييم بحجة التخوف من النتائج السلبية، لأن الكشف عن الأخطاء ولو لمرات عديدة يسمح بتجاوزها مستقبلا، كما يمكن أن ترفع من الروح المعنوية للعاملين بالمركب وتزيد من حماسهم لتحسين مردودهم، وتؤسس لولائهم لمؤسستهم، إذا ما شعروا بالاهتمام من قبل الإدارة في الحرص على تحسين مستواهم.

Elliott, M, Dawson, R, and Edwards, J (2009), Providing demonstrable return-oninvestment for organizational learning and training, Journal of European Industrial Training, Vol.33, No. 7, P-P 657-670.

المصادر والمراجع:

أولاً - العربية

1. أحمد، ماهر (1995)، السلوك التنظيمي (مدخل بناء المهارات)، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
2. أيمن، عبد الرحمن، المصدر (2011)، واقع عملية تقييم البرامج التدريبية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B).
3. آل بشر، صالح، فايع (2003): تقييم برامج التدريب في شركة سابك وأثرها على أداء العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل بيت، الأردن.
4. بلال، خلف، سكارنة (2009)، التدريب الإداري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
5. بن عيشي، عمار (2013)، البرامج التدريبية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
6. أبو سليمة، باسم (2007)، مدى فاعلية التدريب في تطوير الموارد البشرية في مكتب الأنروا الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
7. بوقطف، محمود (2014)، التكوين أثناء الخدمة ودوره في تحسين أداء الموظفين بالمؤسسة الجامعية دراسة حالة جامعة عباس لغرور خنشلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، الجزائر.
8. تحسين، أحمد، الطراونة، تحديد الاحتياجات التدريبية كأساس لعملية التخطيط للتدريب في الأجهزة الأمنية، ندوة الأساليب الحديثة في التخطيط والتدريب، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 23 / 05 / 2011.
9. الحسيني، فلاح، حسن، عداي (2000)، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ص 231. حمداوي، وسيلة (2004)، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قالملة.
10. سعد الدين، خليل، عبد الله (2007)، إدارة مراكز التدريب، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ط1.
11. الشرعة، عطا الله، الطراونة، تحسين (2010)، إستراتيجية التدريب

16. نوفل، مفلح (2007): أثر إستراتيجية التدريب على أداء العاملين في المصارف التجارية الأردنية: دراسة ميدانية من وجهة نظر المديرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل بيت، الأردن.
17. أبو سليمة، باسم (2007)، مدى فاعلية التدريب في تطوير الموارد البشرية في مكتب الأنروا الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. عائدة، عبد العزيز، علي، نعمان (2008)، علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى دراسة حالة جامعة تعز الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
19. علي، يونس، ميا، وآخرون (2009)، قياس أثر التدريب في أداء العاملين: دراسة ميدانية على مديرية التربية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان، مرجع سابق.
20. الشرعة، عطا الله، الطراونة، تحسين (2010)، إستراتيجية التدريب وأثرها على أداء العاملين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة مؤتمنة للبحوث والدراسات، مجلد 25، العدد (5).
21. أيمن، عبد الرحمن، المصدر (2011)، واقع عملية تقييم البرامج التدريبية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B).
22. بن عيشي، عمار (2013)، البرامج التدريبية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
23. بوقطف، محمود (2014)، التكوين أثناء الخدمة ودوره في تحسين أداء الموظفين بالمؤسسة الجامعية دراسة حالة جامعة عباس لغرور خنشلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، الجزائر.
24. Abdelgadir N and Abdelhafiz Elbadri (2001), Training Practices of Polish Banks: An Appraisal and Agenda for Improvement, Journal of European Industrial Training, Vol 25, Issue 2/ 3/ 4.
25. Al - Athari, A, and Zairi, M (2002), Training evaluation: an empirical study in Kuwait, Journal of European Industrial Training, Vol. 26, No5, P - P241 - 251.
26. Daniels Sharon (2003), Employee Training: a Strategic Approach to Better Return on Investment, Journal of Agrawal, T & Krishnan, VR 2000, Relationship.
27. Cavallari, Renie (2007), Been there, Done that, Now what? Leadership Excellence, Apr 2007, Vol 24, Issue 4, P18.

- وأثرها على أداء العاملين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 25، العدد (5).
12. الشيخ، الداوي (2008)، تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 6، ورقة.
13. عائدة، عبد العزيز، علي، نعمان (2008)، علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى دراسة حالة جامعة تعز الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
14. علي، يونس، ميا، وآخرون (2009)، قياس أثر التدريب في أداء العاملين (دراسة ميدانية على مديرية التربية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد (31)، العدد 1.
15. فطيس، عادل، سليم، مصطفى (2004): تحليل وتقييم فاعلية البرامج التدريبية أثناء العمل وتأثيرها على أداء العاملين وسلوكهم: دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز في الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الإدارة العامة، جامعة آل بيت، الأردن.
16. محفوظ، جودة، وآخرون (2005)، منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، ط 1.
17. محمد، عبد الحليم، صابر، وخالد، عبد المجيد، تعليب (2010)، إدارة الموارد البشرية: مدخل معاصر، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية.
18. نوفل، مفلح (2007): أثر إستراتيجية التدريب على أداء العاملين في المصارف التجارية الأردنية: دراسة ميدانية من وجهة نظر المديرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل بيت، الأردن.

ثانياً - المراجع الأجنبية

1. Jaques Soye (2001) , fonction formation, éditions d'organisation, 2eme édition, p 162.
2. Jean Marie Peretti (2001) , dictionnaire des ressources humaines, ED Vuibert, paris, p 17.
3. Abdelgadir N and Abdelhafiz Elbadri (2001) , Training Practices of Polish Banks: An Appraisal and Agenda for Improvement, Journal of European Industrial Training, Vol 25, Issue 2/ 3/ 4.
4. Al - Athari, A, and Zairi, M (2002) , Training evaluation: an empirical study in Kuwait, Journal of European Industrial Training, Vol. 26, No5, P - P241 - 251.
5. Daniels Sharon (2003) , Employee Training: a Strategic Approach to Better Return on Investment, Journal of Agrawal, T & Krishnan, VR 2000, Relationship.
6. Cavallari, Renie (2007) , Been there, Done that, Now what? Leadership Excellence, Apr 2007, Vol 24, Issue 4, P18.
7. Elliott, M, Dawson, R, and Edwards, J (2009) , Providing demonstrable return - oninvestment for organizational learning and training, Journal of European Industrial Training, Vol. 33, No. 7, P - P 657 - 670.

**دور المناخ السياسي السائد
في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني
(دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة) ***

د. عبد الناصر قاسم الفرا **

* تاريخ التسليم: 2015 / 2 / 9م، تاريخ القبول: 2015 / 12 / 5م.
** أستاذ العلوم السياسية المشارك/ جامعة القدس المفتوحة/ فرع خان يونس.

The role of the prevailing political climate in the development of political awareness among Palestinian youth (Field study on university students in Gaza Strip)

Abstract:

The study aimed to find out the role of the prevailing political climate in the provinces of Gaza, in strengthening the political awareness among Palestinian youth. The sample of the study is formed of (345) university youths from the University of Al - Azhar, and Al - Aqsa in Gaza Strip. The study used the questionnaire and the personal interview to get to know the role of Palestinian climate in the development of political awareness of the Palestinian university students in Gaza Strip. The study reached the following results: The total score of the role of the prevailing political climate in the development of political awareness among Palestinian university students was (66.07 %) in a moderate level, and the results showed that the order of the degree of approval on the five key areas of the role of the political climate in the development of political awareness among Palestinian university students were as follows: the field of the positive aspects of the political climate obtained a percentage of (73.82 %) in a high level, followed by the field of the role of the political climate in the development of political activity which got a percentage of (68.08 %) in a moderate level, then the area of the disadvantages of the political climate which got a percentage of (66.88 %) in a moderate level, then the field of the role of the political climate in developing the political knowledge which got a percentage of (64.22 %) in a moderate level, among the responses of the Palestinian youth. The study found that there were no statistically significant differences between the averages of Palestinian university students' responses towards the role of the prevailing political climate in Gaza Strip in the development of political awareness among Palestinian university students in which it's attributed to the variables of the study (sex, marital status, cumulative average) , and the results were interpreted and discussed in the light of the rules of the study, and submitting a number of recommendations.

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور المناخ السياسي السائد بمحافظات غزة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني، وتكونت عينة الدراسة من (345) شاباً جامعياً من جامعة (الأزهر، والأقصى) في قطاع غزة، واستخدمت الاستبانة، والمقابلة الشخصية للتعرف على دور المناخ الفلسطيني في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

إن الدرجة الكلية لدور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني بلغت (66.07 %) بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج أن ترتيب درجة الموافقة على المجالات الرئيسية الخمسة لدور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني جاءت على النحو التالي:

مجال إيجابيات المناخ السياسي حصل على نسبة (73.82 %) بدرجة مرتفعة، يليه مجال دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي وحصل على نسبة (68.08 %) بدرجة متوسطة، ثم مجال سلبيات المناخ السياسي وحصل على نسبة (66.88 %) بدرجة متوسطة، ثم مجال دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية وحصل على نسبة (64.22 %) بدرجة متوسطة، من بين استجابات الشباب الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الشباب الجامعي الفلسطيني لدور المناخ السياسي السائد في قطاع غزة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الحالة الاجتماعية، المعدل التراكمي) ، وقد تم تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء أدبيات الدراسة، وتقديم عدد من التوصيات.

مقدمة:

يُثير المناخ السياسي العديد من القضايا والإشكاليات على الصعيدين الشعبي والرسمي، على اعتبار أن خصائص المناخ السياسي يسهم في تحقيق الاستقرار، وبالتالي يؤدي إلى الحراك السياسي.

إن المقياس الحقيقي للوصول إلى نظام سياسي عصري هو معرفة إلى أي درجة يستطيع المناخ السياسي خلق التفاعل البناء بينه وبين أبناء المجتمع، لأن الإرادة الشعبية دائماً تحكم على نجاح الدولة، من خلال نظامها، لذلك تريد من النظام الصلة التامة معها لتغيير الواقع نحو الأفضل (Peter,2000).

وتتأثر مشاركة الأفراد في الحياة السياسية بتغيرات متعددة، أهمها المؤثرات السياسية الناتجة عن المناخ السياسي التي يتعرض لها، وخصائص التنشئة السياسية، ومدى توفر وفعالية القنوات المؤسسية لتنمية الوعي والعمل السياسي.

ومع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد الوعي السياسي، وبالتالي احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن الوعي السياسي لا يفضي بالضرورة إلى المشاركة، وتصدر عادة تلك المؤثرات السياسية عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والمناقشات العامة... وغيرها.

ويكتسب الوعي السياسي عن طريق سعي الأفراد لبلوغ القدر المطلوب من المعرفة حول أبعاد الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم، أو المؤسسات غير الحكومية، كالتنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية (الشامي، 2011: 1237).

إن الوعي السياسي يقوم على عناصر رئيسية وهي إعطاء الفرد حق بلورة خيارات وطرحها، وأفضليات خاصة به، ثم حق السياسيين والقادة في التنافس لإبراز هذه الأفضليات للشعب والحكومة، وحسم الخلاف بينها عبر الانتخابات، وأخيراً حق الجمهور بأن تظهر مطالبه حسب الأفضليات التي حظيت بالدعم الأكبر في صناديق الاقتراع في سياسات الحكومة. (Bank,2006: 110)

وتحرص المجتمعات الغربية على تنمية الوعي السياسي من خلال المشاركة السياسية، ويرجع ذلك جزئياً إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية والتعدد الحزبي والجماعات المصلحية وحرية الصحافة والبرلمان وأجهزة الحكم المحلي.. الخ.

وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور المواطن في صفة السياسة واختيار القيادات، ومع ذلك فإن نسبة المنخرطين في النشاط السياسي ربما تتجاوز مثيلاتها في معظم الدول الديمقراطية الغربية (سمحة، 2005: 12).

أما الدول النامية بصفة عامة، فإنها تعاني من أزمة مشاركة سياسية تعود جزئياً إلى ما يعترى الوعي السياسي من تشوهات ونقائص: فبعض الدول ليس فيها دستور، وبعضها الآخر ليس فيها مجالس نيابية، وإن وجدت فهي شكلية، وتتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد والتعددية الحزبية، أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه (الطلاع، 2010: 65).

لهذا، لا بُد من التركيز على جانب الوعي السياسي للوصول بأفراد المجتمع لدرجة القدرة على التفكير من جهة، وترسخ المساواتية والتعامل بروح قيم الديمقراطية من جهة أخرى، ولا يمكن لما ورد أن يتحقق إذا لم يكن هناك المناخ السياسي المبني على الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن (المعياري، 2003: 110).

لهذا، يتطلب توفر مناخ سياسي يُحقق الوعي السياسي الشامل لكافة شرائح المجتمع للعمل سوياً لمواجهة المشكلات السياسية الداخلية والخارجية بشكل علمي وواقعي.

كما أن إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية الوعي السياسي للشباب في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم مشاركتهم من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم، ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسؤولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف، وفي الندوات العامة، في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية.

وتعد أزمة الوعي السياسي لدى الشباب من القضايا التي تحظى باهتمام عالمي ومحلي في الآونة الأخيرة، وقد تزايد هذا الاهتمام في ظل عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل جذب اهتمام الدوائر السياسية والاجتماعية في دراسة هذا الموضوع من جوانب متباينة، ومن ثم تعد مرحلة الشباب ذات أهمية خاصة من المنظور السياسي، ففي هذه المرحلة يحاول الشباب الانتقال إلى مرحلة الرشد، ويصبحون أكثر إدراكاً للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية التي يمر بها الشباب (النبلسي، 2006: 2).

وعلى ضوء ما تقدم، فإن المجتمع الفلسطيني لديه خصوصية سياسية عند أفرادها، تؤثر بشكل مباشر في سلوكيات الإنسان الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعة المكتسبات التي يتأثر بها من الداخل، والمؤثرات التي بات يتأثر بها من جراء التغيرات الدولية، فسياسة المجتمع الفلسطيني سياسة نضالية متوارثة، تأثرت بالتاريخ، ومُعطيات العقيدة، والتوجه بالتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، والتطلع المستقبلي، لهذا أصبحت ما يُسمى بثقافة النضال للإنسان محور دراسة عند النظام السياسي للتعرف على كيفية التعامل معها، وذلك للوصول إلى معرفة موضوعية لمدى تفاعلها مع الإطار الاجتماعي الذي يحكم الفرد، ويؤثر في النظام السياسي.

إن الشباب الفلسطيني يُعدُّ شباباً مسيساً نظراً إلى قسوة الظروف التي عايشها الشعب الفلسطيني منذ بدء الصراع العربي

($0.05 \leq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس؟

● هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟

● هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير المعدل التراكمي؟

● ما أبرز المقترحات لتطوير الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني في محافظات غزة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على ما يلي:

● الكشف عن الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.

● الكشف عن الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

● الكشف عن الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

● الكشف عن الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير المعدل التراكمي.

● الوصول إلى أبرز المقترحات المناسبة لتطوير مستوى الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني في محافظات غزة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

◆ تُقدّم إضافة في بيان دور المناخ الفلسطيني السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، حيث أن مُتغيراتها من المتغيرات التي لم يتناولها الباحثون الفلسطينيون ميدانياً.

◆ تزود المكتبة العربية بقاعدة بيانات علمية وفائدة عملية جديدة عن المناخ السياسي ودوره في تنمية الوعي السياسي.

◆ تناولها متغير الوعي السياسي من منظور سوسولوجي، الذي يحاول التركيز على طبيعة الارتباط بين الوعي السياسي بصورة عامة والخصائص الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني وما يشهده من تحولات.

الصهيوني، والظلم التاريخي الذي عايشه والذي أدى إلى تشكيل الوعي السياسي للشباب الفلسطيني تجاه قضيته والذي دفعه للانخراط في العمل السياسي بأنواعه، وكان لهم دور طليعي، وبارز في تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة وأسهموا بشكل بارز ورئيسي في الانتفاضات الفلسطينية ضد الاحتلال، وأسهموا في دحر الاحتلال عن قطاع غزة (الزبيدي، 2003: 76).

ومن الجدير ذكره أن التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية المتنوعة التي خاضت صراعاً مع الاحتلال الصهيوني بهدف تحقيق الحرية والاستقلال والمساواة والديمقراطية، لم تحقق هذه الأهداف ولم تتوحد. وطغى كثير من التناقضات على عملها، وزاد الصراع فيما بينها مما أدى إلى حالة الانقسام بدلاً من التوحد لمواجهة الاحتلال، والشباب الفلسطيني يواجه هذه الأزمات ويُعاش مشكلات كثيرة منها الفقر والبطالة.

وأمام هذا الواقع الذي يَعيشه المجتمع الفلسطيني، ونظراً لأهمية الوصول إلى نظام سياسي معاصر يرتقي إلى متطلبات التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني، تحاول الدراسة الحالية التعرف على دور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

إن وعي الشباب الفلسطيني للنشاطات السياسية، وفي المستويات المختلفة لها تتمثل بتأمين مناخ سياسي يتيح أمامهم المشاركة الفاعلة في وضع الخطط والبرامج والسياسات، والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها وهذا يعود بالفائدة ليس على الشباب فحسب بل على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كالدعوة لإصلاحات سياسية من مثل إنهاء حالة الانقسام والمصالحة الوطنية.

يَتضح مما سبق أن تنمية الوعي السياسي للشباب الفلسطيني تزدهر في ظل توافر مناخ سياسي ثقافي ديمقراطي في المجتمع فيسمح بهذا الازدهار، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتكشف عن الدور الذي يُمكن أن يُتيحه المناخ السائد في محافظات غزة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني من وجهة نظر طلبة الجامعات ليُضيف إلى الجامعات مهمة جديدة تتمثل في نشر الوعي السياسي وتنميته لدى الشباب الجامعي.

في ضوء ما تقدم يمكن أن تصاغ مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

● هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني؟

● هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

وتكاد تتفق الدراسات التي تناولت موضوع المناخ السياسي، بأنها تتعلق باختيار السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى: حكومي، أو محلي، أو قومي في مجتمع ما، نحو شؤون الحكم والسياسة، ومدى الأنشطة السياسية التي يقوم بها المواطنون؛ بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها (عليوة، ومحمود، 2000: 62). والمناخ السياسي هو النمط الذي يلعب الفرد من خلاله دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة كي يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد يتوفر ذلك من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (الصولي، 2003: 41).

ويرى بعضهم ضرورة التأكيد أن درجة حداثه المجتمع، وبُنية النظام السياسي القائم تفترض سيادة ورواج نمط معين من المناخ السياسي. فالحكم الفردي يُعنى بنشر وإشاعة مناخ يتمحور عناصره في الخوف من السلطة والإذعان له لفرض الطاعة والتحكم في الضبط الاجتماعي، وضعف الميل للمشاركة. كما أن مناخ قيم الاعتدال والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية في مجال الفكر والثقافة السياسية، والإيمان بالحوار كوسيلة إقناع واقتناع وأحد أهم مسالك إدارة الاختلاف، والتنافس السلمي لكسب ثقة الجمهور للوصول إلى السلطة، والمشاركة السياسية، والحرية والمواطنة والمساواة وسيادة القانون، تعتبر جميعاً من ملامح المناخ السياسي المعززة للديموقراطية (سمحة: 51، 2005).

كما يؤدي المناخ السياسي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، ذلك أن المناخ السياسي يعطي الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم، إذا ما قصرُوا في الأداء؛ ذلك لأن المواطنين الذين لديهم معرفة وعلم بمجريات الأمور، يمكنهم الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه، الأمر الذي سينعكس بالضرورة، على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير (صقر، 2010: 53).

إن تفعيل المناخ السياسي الديمقراطي يجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانيات المتاحة لها؛ فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية. (المدهون، 2012: 73)

ويرى الشرافي (2012: 61) أن المناخ السياسي الحقيقي يعني في كثير من الأحيان، تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الجماهيرية الصالحة، التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما أنها تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهلية، تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الاحتياجات العامة للجماهير ككل.

مما سبق يرى الباحث أن المناخ السياسي في أي مجتمع هو محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية

◆ تعرّف بأهمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني ليست كظاهرة سياسية فقط، بل أنها ظاهرة اجتماعية في ضوء العديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بوجه عام والفلسطيني على وجه الخصوص.

نوع الدراسة ومنهجيتها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تعمل على وصف وتحليل وتفسير البيانات التي حصل عليها من خلال دراسة دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني.

وقد استخدمت الدراسة منهج مسح جمهور الشباب الفلسطيني من خلال عينة عشوائية طبقية من الشباب الفلسطيني بالجامعات الفلسطينية، وهو يعد جهداً علمياً منظماً يساعد على وصف الظاهرة، والحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو مجموعة من الظواهر وتقديم صورة واقعية أو أقرب ما يكون من الواقع عن الظاهرة (عمر، 1994: 68)، وتم تطبيق ذلك على أداة الاستبيان التي تعد أكثر أدوات جمع البيانات ملاءمة لهذه الدراسة حيث تم معالجة نتائجها إحصائياً لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة بالعينة المكونة من (345) شاباً وشابة واقتصرت الدراسة على طلبة جامعة الأزهر والأقصى لصعوبة التطبيق على جامعات محافظات غزة كافة، والأداة المستخدمة، هي استبانة للتعرف على دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني.

الإطار النظري للدراسة:

أثير موضوع المناخ السياسي ومدى ارتباطه بنوعية النظم السياسية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين حين قام العديد من علماء السياسة والاجتماع، وعلى رأسهم «جبرائيل الموند» و«سيدني فيربا» بإجراء أبحاث عديدة، الكثير منها ميداني، لربط المفهومين مع بعضهما بعلاقة سببية تفسيرية، وكان الاستخلاص لذلك أن نوعية المناخ السياسي السائد في مجتمع معين تُعزز وجود نظام سياسي محدد، ديمقراطي أو سلطوي أو مفكك، بالتالي فالمناخ السياسي أعم وأشمل ويؤثر في النظام السياسي.

ورغم ذلك توافرت بعض الدراسات العلمية التي خاضت (نظرياً وميدانياً) في البحث في تفاصيل اتجاهات المناخ السياسي، وارتباطه بمحاور رئيسة كالديمقراطية والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصاد والثقافة والإعلام وغيرها، مع الملاحظة أن مثل هذا الموضوع (المناخ السياسي) يحتاج، إلى دراسته بشكل تفصيلي وشامل لما يمثل الخوض في أهمية بالغة في معرفة توجهات النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك الوعي السياسي في فلسطين.

المواطن، وبالطبع لا يتحقق ذلك إلا من خلال الديمقراطية التي لا تكون مجرد إجراءات، وإنما هي قيم ومشاعر واتجاهات مواتية للنشاط الديمقراطي. (داود، 2006: 174)

ويُعد الوعي السياسي ناتجا من نواتج وجود الإنسان داخل دولة، فليس خفياً أن الترابط بين الدولة والقانون يتأتى منه ترابط موازن بين الوعي السياسي والوعي القانوني (shevsov, 2005) ومادامت الطبقات والدولة مستمرة، فالعلاقات السياسية قائمة، وبالتالي فإن الوعي السياسي يبقى أكثر أنواع الوعي الاجتماعي أهمية وتتحدد الصفات النوعية لهذا النوع من الوعي (تغيره وتطوره ودوره في المجتمع) من خلال العلاقات السياسية (القصاص، 9: 2006).

ويتضمن الوعي السياسي أسلوب الرؤية والاهتمام والفعل في العالم، وهو يسير وفق تعهد بحقوق الإنسان والعدالة وتفهم القوى وعدم المساواة في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووفقاً للعلاقات والقيم، فهو يتعلق برفض الظلم والأنظمة والبناءات التي تمارس هذا الظلم، لكن ليس رفض الأفراد، فهو فن احترام الآخر والعمل معه والنظر للآخر على أنه إنسان تميّزه قوى اجتماعية ويرتبط في صراع مستمر من أجل إحراز مكانة محترمة (Miller 2002).

ويُعد الوعي السياسي بالنسبة لدعاة العدالة الاجتماعية والمجتمع وسيلة وهدفاً؛ فهو وسيلة تثير التحليل الناقد لديناميكيات القوة على مستويات متعددة، وهو هدف؛ فالمنوط منه بتطوير الوعي السياسي أن يُوفّر أساساً لنوع من المشاركة المقبولة والمعلومة للمواطن التي تلزم لوضع الاهتمامات الهامة في الحسبان. وعندما يصبح الفرد واعياً سياسياً، فإن ذلك يساعد على إخفاء الشكوك الذاتية التي تعززها التبعية والتمييز، كما يُمكن الفرد من إدراك قوته الفردية والترابط مع الآخرين كي يتسنى له مواجهة المشكلات العامة، وهو ما يطلق عليه « Paulo freire » الوعي الناقد Critical consciousness ويتشابه مع ما يسميه الآخرون الوعي الاجتماعي لكن بمزيد من التأكيد على فهم علاقات القوى (Miller, 2002: 16).

وتُعد الصفات النوعية المميزة للوعي السياسي في أن الوعي يعكس الاقتصاد بصورة مباشرة، ويعكس أيضاً المصالح الرئيسية للطبقات. وتُعبّر الأفكار السياسية عن نفسها في النظريات السياسية المختلفة، وبرامج الأحزاب السياسية، والبيانات، وسواها من الوثائق.

ويُلبّ الوعي السياسي أكثر الأدوار نشاطاً في المجتمع، لأنه يُمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد ومختلف أنواع الوعي الاجتماعي. ويمكن تفسير السلوكيات السياسية وخصوصاً الانتخابية بشكل سليم من خلال الوعي الاجتماعي، أما تحليل السلوكيات بالاستناد إلى الطبقات الاقتصادية فإنه لا يزيل كل الغموض الذي يحيط بتلك السلوكيات (القصاص، 11: 2006).

دراسات سابقة:

لقد اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات والبحوث

والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات السياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، وذلك على أساس العمل الخلاق والمبادرة الحرة والمنفعة والجدوى والإنجاز وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن المناخ السياسي في النظم التقليدية تحكمه مصالح الأعضاء الشخصية والاعتبارات الحزبية، وما كثرة الاضطرابات والمظاهرات من جانب فئات المجتمع المختلفة إلا دليل على أن الوعي الصحيح لا يقوم إلا في ظل الديمقراطية الصحيحة. (Albert, 179: 200)

ويؤكد المعيار (2003: 45) أن الوعي السياسي في المجتمعات النامية عملية بطيئة، وتقاليد "العداء السياسي" لا تزال قوية، فقد يكون ازدهار الديمقراطية مصحوباً بتراجع الوعي السياسي للمواطنين والعكس صحيح.

ومن خلال الوعي السياسي يمكن أن يشارك الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن كي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرف إلى أفضل الأساليب والوسائل لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناءً على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات (الطلاح، 22: 2010)، وفي هذه الحالة يمكن القول: إن هذه المشاركة تُترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس. (الشرافي، 62: 20)

إن الوعي السياسي مبدأ أساسي للمشاركة في تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة السياسية تُعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع (عبدالمطلب، 42: 2003).

ويرتبط الوعي السياسي ارتباطاً وثيقاً بالتنشئة؛ فالتنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته السياسية ويطورها وهناك آليات وأدوات للتنشئة السياسية منها الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والأحزاب السياسية، وجماعة الرفاق، والمؤسسات الدينية، والمؤسسات الإعلامية، ولقد أصبحت عملية التنشئة السياسية للمواطنين وتنمية الوعي السياسي لديهم من الأمور المهمة التي توليها الدول الديمقراطية اهتماماً بالغاً وتخضعها للدراسات العلمية المستفيضة؛ فالتنشئة السياسية تؤدي إلى نُضوج الوعي السياسي، وممارسة العمل السياسي، وعن طريق هذه الأساليب العلمية للتنشئة السياسية للمواطن، تضمن الحكومة أن تكسب ولاء الرأي العام لسياساتها الديمقراطية، ولذلك يتوقف نجاح عملية تنمية الوعي السياسي على ما تتضمنه عملية التنشئة السياسية من قيم سياسية يتقبلها

والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ضعفاً في آليات العمل الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني سواء على مستوى الشارع أو الأفراد، بفعل تأثير العوامل الخارجية كاحتلال الإسرائيلي، والتدخل العربي والإقليمي والدولي، وضعف ممارسة الأسرة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها.

دراسة هناء النابلسي (2006):

هدفت إلى التعرف على دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، وتكونت عينة الدراسة من (1150) طالباً يشكلون 4.34% من طلبة الجامعة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية ضعيفة. وأن دور الأسرة ضعيف في التأثير على أبنائها للمشاركة في العمل التطوعي، والمشاركة السياسية، وتأثير الأصدقاء ضعيف، كما توجد نظرة إيجابية للعمل التطوعي، و المشاركة السياسية في بناء الوطن ودعم مسيرة التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معوقات مشاركة الشباب في العمل التطوعي هي: الانشغال بالدراسة، والاهتمام بالأمر الشخصية، وعدم توافر المعلومات حول التطوع وأماكنه وأوقاته، عدم وجود مصداقية، ولا يوجد اقتناع بالأسلوب، وعدم وجود قدوة، وعدم توافر المعلومات حول القضايا السياسية، ويوجد توجهات إيجابية مستقبلية للمشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.

دراسة مهدي القصاص (2006):

تمثل هدف البحث في محاولة عرض وتحليل طبيعة دور المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) ومساهمته في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الرشيد.

و تم اختيار عينة من عشر حالات لتطبيق دراسات الحالة الميدانية بطريقة عمدية وعلى أشخاص معروفين لدى الباحث وتتمثل خصائصهم في أنهم متعلمون، تتراوح أعمارهم ما بين 30 - 45 عاماً، من الذكور، وهم متزوجون، ويعملون و يقيمون بدائرة كوم حمادة الانتخابية في مصر، ولهم نشاط على المستوى الشعبي في مجال خدمة البيئة المحلية و الخدمات الاجتماعية، وينتمي 70% منهم إلى الحزب الوطني (الحزب الحاكم) ولهم نشاط سياسي.

وتم التوصل إلى أهمية زيادة الوعي السياسي، والتأكيد على أن دور المجتمع المدني هو التعاون وليس التنافر مع الحكومة لتحقيق توجهات الإصلاح بهدف ترقية الديمقراطية

دراسة فرانك ثوماس (2003) Frank Thomas Aug:

هدفت إلى التعرف على اتجاهات وممارسات الطلبة لقيم وأفكار الديمقراطية لفترة ما بعد الشيوعية، واعتمدت الدراسة الأسلوب الكيفي و أجريت الدراسة على جميع طلبة المدارس الثانوية الهنغارية (جميع أنحاء هنغاريا) وبديست والبالغ عددهم (2500) طالب، ولقد تم اختيار هذه الشريحة باعتبارهم أول جيل بعد الشيوعية، وأول جيل تلقى التربية الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب يتحولون إلى ديمقراطيين ولديهم ميل للمشاركة في الحياة العامة، وأن الطلبة لديهم حرص

السابقة، وفيما يلي أهمها:

دراسة محمود الشامي (2011):

هدفت إلى معرفة مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، وتكونت عينة الدراسة من (469) طالباً وطالبة من طلبة جامعة الأقصى، وتوصلت الدراسة إلى وجود مشاركة سياسية لدى الشباب الفلسطيني بلغت (66.9%)، ومجال النشاط السياسي حصل على نسبة (73.5%)، يليه مجال المعرفة السياسية وحصل على نسبة (63.7%) ثم مجال الاهتمام السياسي، وحصل على نسبة (63.6%).

وصنف الشباب الفلسطيني بين مستويين من المشاركة السياسية؛ مستوى نشيط سياسياً، وشكل أكثر من نصف مجتمع الدراسة، ومستوى غير نشيط سياسياً وشكل أكثر من الثلث، وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني وبعض المتغيرات: النوع الاجتماعي، ودخل الأسرة، والانتماء التنظيمي، ونوع الكلية، والحالة الاجتماعية، ولا توجد علاقة لمستوى المشاركة السياسية تبعاً لمكان السكن، وأن مشاركة الشباب في الانتماء الحزبي هو أفضل أشكال المشاركة السياسية.

دراسة عبد الرؤوف الطلاع (2010):

هدفت إلى التعرف على الوعي السياسي والمشاركة وعلاقتها بقوة الأنا لدى الشباب الفلسطيني في قطاع غزة، والتحقق من وجود علاقة ارتباطية بينها في ضوء متغيري الجنس والمؤهل الدراسي. وتكونت عينة الدراسة من (139) شاباً وشابة، منهم (76) من الذكور و (63) من الإناث، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً في المشاركة السياسية وقوة الأنا، ووجود فروق دالة إحصائياً في المشاركة السياسية وقوة الأنا بين الجنسين لصالح الذكور، ووجود فروق في المشاركة السياسية تعود للمؤهل العلمي لصالح مؤهل الثانوية فأقل، إضافة إلى عدم وجود فروق في قوة الأنا تعزى للمتغير العلمي.

دراسة منذر الحولي (2009):

هدفت إلى التعرف على أثر الثقافة السياسية في التحولات الديمقراطية الفلسطينية، وتحاول الإجابة عن سؤال: الديمقراطية أسلوب حكم للسلطة وممارسة الشعب لحريته، والكشف عن آليات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، ومدى ارتباط إشكاليات تعثر التحولات الديمقراطية بمسألة الثقافة السياسية؟ واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة المقابلة في المجتمع الفلسطيني من خلال عينة من الشخصيات الوطنية والإسلامية الفلسطينية وبينت نتائج الدراسة، أن الثقافة السياسية الفلسطينية اعترتها صراعات فكرية متناقضة، وأصبحت التعبئة هي: أساس العمل السياسي لقوى المجتمع الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتشكل الأغلبية الصامتة في المجتمع الفلسطيني نسبة كبيرة من أفراد المجتمع، ولكنها مصابة بالعجز والشلل، وسيطرة استقطاب، وثقافة تعصب وأسلوب أحادي التوجه والحكم. وأيضاً تشكل القوى الفلسطينية

الفرد أثناء حياته، وتفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية.

♦ وتتشابه غالبية الدراسات في أن الوعي السياسي يؤدي إلى المشاركة السياسية، وتتوقف على مدى توافر المقدرّة والدوافع والفرص التي يتيحها المجتمع وتقاليدته السياسية، وأن تطبيق الوعي بالمشاركة، فهي الأساس التي تقوم عليه الديمقراطية، وأن تطور الديمقراطية إنما يتطلب إتاحة فرص المشاركة أمام فئات الشعب وطبقاته وأن تكون حقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، وأنه كلما زاد الوعي السياسي قلت عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، كما أنه كلما تحققت قيم المساواة والحرية تحققت الاستقرار السياسي العام في المجتمع، ويساعد على تحقيق الشروط اللازمة لنجاح خطط التنمية.

♦ وأكدت الدراسات على أن الثقافة السياسية والمجتمع المدني يلعبان دوراً مهماً في الوعي السياسي.

♦ وتفتقر هذه الدراسات إلى التطرق للمناخ السياسي الفلسطيني السائد وتداعياته، وبالتالي اقتربت حيناً وابتعدت حيناً في التعرض لموضوع الدراسة الحالية، لذا كانت هذه الدراسة الجديدة التي تناولت هذا الموضوع، حيث تعتمد هذه الدراسة الحصول على نتائج عملية، في التعرف على دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني، مستخدمة المنهج المسحي، وتحاول التوصل إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تمهيداً للوصول إلى النتائج سيتم هنا عرض منهجية الدراسة المشتملة على مجتمع الدارسة وعينيتها، ووصف لأدواتها وإجراءاتها التي تمّ وفقها تطبيق الدارسة، والمعالجات الإحصائية المستخدمة واللازمة لتحليل البيانات، والوصول إلى الاستنتاجات، وذلك كما يلي:

■ أولاً: منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الاستطلاعي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات للظاهرة محل الدارسة، وبالتالي تم جمع المعلومات وتحليل البيانات للتعرف على دور المناخ السياسي السائد في محافظات غزة على تنمية الوعي السياسي لدى طلبة جامعة الأزهر والأقصى، من خلال توزيع (345) استبانة على عينة الدراسة من الشباب، منهم (180) شاباً بنسبة (52.1%) ، و (165) شابة بنسبة (48.8%) ، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وهذه تعد نسبة مقبولة تفي لمتطلبات البحث العلمي. ثم أخذت المنهجية محوراً خاصاً بالمقابلات الشخصية مع بعض الشباب، وتم تحليل ما جاء فيها وإضافتها إلى النتائج والتوصيات.

■ ثانياً: صدق الاستبانة: تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق:

- صدق المحكمين: وهو ما يُعرف بالصدق المنطقي، وذلك

للمشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية، وتم الكشف عن بعض عيوب التربية الهنغارية، والثقافة السياسية التي كانت لا تدعم بشكل واضح تقوية الحياة الديمقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة.

دراسة محمود ميعاري (2003):

هدفت إلى تقديم توضيح لمفاهيم الديمقراطية والثقافة السياسية والثقافة السياسية الديمقراطية، تساعد على التحول الديمقراطي وتساعد في عملية استقرار الديمقراطية، أما الثقافة السياسية فهي خليط لعناصر وقيم من ثقافات مختلفة، وقد تكون هذه الثقافة ذات توجهات ديمقراطية أو على النقيض منها.

وبيّنت الدراسة أن الثقافة السياسية الفلسطينية تتقاطع في الكثير من ميزاتها وخصائصها مع الثقافة السياسية العربية، لأن المجتمع الفلسطيني جزء من المجتمع العربي. كما أن الثقافة السياسية الفلسطينية تشترك مع الثقافة السياسية العربية باحتوائهما على 17 مجموعة من القيم غير الديمقراطية مثل: السلطة الأبوية، والنزعة العضوية، والمعتقدات الجبرية والسلفية.

وكما بيّنت وجود بعض الخصوصية للثقافة السياسية الفلسطينية، مشيرة إلى وجود انطباع بأن الثقافة السياسية الفلسطينية بالإضافة إلى اللبنانية والمصرية، أقرب ما تكون إلى الثقافة الديمقراطية من الثقافات السياسية السائدة في الوطن العربي. ويرجع الباحث هذا التمايز الموجود في الثقافة السياسية الفلسطينية إلى مجموعة من العوامل وهي: التعددية السياسية الفلسطينية، والتعددية الدينية، وتجربة الانتفاضة الأولى، والتجربة السياسية الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى التجارب السياسية لبعض الدول العربية.

دراسة محمد حافظ (1995):

هدفت إلى التعرف على الرؤى الاجتماعية والسياسية لدى الشباب الجامعي في جامعة المنصورة، وعلى مواقف الشباب تجاه بعض القضايا الاجتماعية لأنها قد تكون ذات علاقة قوية بسلوكهم في الحاضر والمستقبل وعلى مدى تقييم الشباب لحياتهم الشخصية وتوجهاتهم نحو العمل والمستقبل.

وتكونت عينة الدراسة من (148 طالباً وطالبة) تتراوح أعمارهم بين (20 - 22 سنة) ، من طلبة جامعة المنصورة من كليات الحقوق والآداب والتجارة والعلوم، وتوصلت الدراسة إلى رضا الشباب الجامعي عن مؤسساتهم الاجتماعية وقد اتضح هذا من خلال التقبل، والحماس، والتجاوب والوعي الفاعل في المجتمع، وأن ثلثي العينة غير راضٍ عما يدور في مجتمعهم، لأن العمل الشاق لا يجازى ولا تؤخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار، و أن نسبة كبيرة من الشباب قد منحوا العمل تقديراً عالياً، وأظهروا استحساناً لكثير من الأمور في حياتهم الشخصية والاجتماعية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

♦ تناولت الدراسات الوعي السياسي، وأكدت على دلالاته من خلال المشاركة السياسية، وأكدت أنه عملية مكتسبة يتعلمها

مجال من المجالات، والدرجة الكلية للاستبانة كانت مرتفعة كلها، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

عرض النتائج وتفسيرها:

◀ أولاً: الإجابة عن السؤال الأول: وينص على ما يلي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني؟

وللإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمتوسطات استجابات أفراد العينة (الشباب الجامعي الفلسطيني) عن كل فقرة من الاستبانة، واعتمد الباحث، للفصل ما بين الدرجات المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة التقدير الآتي

أقل من 50 % منخفضة جداً، من 50 % - 59.9 % منخفضة، من 60 % - 69.9 % متوسطة، من 70 % - 79.9 % مرتفعة، من 80 % - 100 % مرتفعة جداً، والجدول رقم (2) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتقديرية لدور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
1	دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي	3.40	1.09	68.08	2
2	دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية	3.21	1.09	64.22	4
3	دور المناخ السياسي في تنمية الاهتمام السياسي	2.94	1.09	57.36	5
4	إيجابيات المناخ السياسي	3.67	0.98	73.82	1
5	سلبيات المناخ السياسي	3.39	1.08	66.88	3
	الدرجة الكلية	3.32	1.066	66.07	

المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول السابق أن الدرجة الكلية لدور المناخ السياسي السائد في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني بلغت (66.07 %) بدرجة متوسطة، وأن ترتيب درجة الموافقة

بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص في علم الاجتماع والسياسة من جامعات متعددة، وذلك بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعد من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وقد تمت الإفادة من ملاحظتهم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة وفقاً لملاحظاتهم، ولقد أقر المحكمون جميعاً أن المقياس يقيس ما وضع لأجل قياسه، وهذا يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بصدق منطقي مقبول.

- صدق الاتساق الداخلي: تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل محور من المحاور، والدرجة الكلية للاستبانة بالتطبيق على عينة استطلاعية عددها (30) فرداً، وذلك لإيجاد معاملات الارتباط لكل فقرة بالبعد الذي تنتمي إليه، ومعاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية، وتبين أن نسبة الثبات في هذا البحث بلغت (0.85)، للاستبيان ككل، وهو ثبات عال يشير إلى صلاحية الاستبانة.

■ ثالثاً: ثبات الاستبانة:

- التجزئة النصفية: باستخدام - معامل سبيرمان براون - في التجزئة النصفية كان معامل الثبات عالياً قدره (0.86) مما يدل على أن الاستبانة حصلت على ثبات عال، وهذا يعزز إمكانية الوثوق بالنتائج.

- ألفا كرونباخ: تم حساب معامل الثبات لمحاور الأداة، وللأداة ككل، وبلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (0.84) وهذا معامل ثبات عال مقبول، كما أن معاملات الثبات لمحاور الأداة تعد معاملات ثبات جيدة ومقبولة، ويمكن توضيح معاملات الثبات للمحاور الرئيسية المكونة لأداة الدراسة والأداة ككل من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1)

قيم معاملات الثبات للمحاور الرئيسية للاستبانة

المحاور	عدد الفقرات	معاملات الثبات
دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي	7	0.83
دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية	6	0.86
دور المناخ السياسي في تنمية الاهتمام السياسي	6	0.84
إيجابيات المناخ السياسي	9	0.85
سلبيات المناخ السياسي	5	0.86
الدرجة الكلية	33	0.84

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط في كل

أن يكون لديه اهتمام بالأحداث التي تدور حوله، خاصة وأن هذه الأحداث كثيرة ومتغيرة، بل أحياناً تكون يومية ومثيرة وتشغل بال كل فرد في المجتمع الفلسطيني، ومما زاد من نشاط الشباب سياسياً، ومن وعي الشباب الجامعي على المعرفة والاهتمام السياسي هو ما عاشه قطاع غزة من أحداث وقعت بين أكبر التنظيمات الفلسطينية؛ مما أدى إلى حالة الانقسام الديموغرافي والسياسي الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى حصار خانق يعانيه المجتمع الفلسطيني، وأثر هذا الحصار على كل نواحي الحياة الاجتماعية، وزاد من الفقر والبطالة، وأثر بشكل سلبي على الأسرة الفلسطينية، مع العلم أن أساس هذا الانقسام والحصار المفروض هو سياسي، إذ يحاول الاحتلال الصهيوني فرض إملاءاته على الجانب الفلسطيني، وتطويعه لقبول أقل من الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية والتفريط بالحقوق المركزية؛ لذا فإن الدراسة تؤكد أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع سياسي ومفروض على كل فرد من المجتمع الفلسطيني متابعة كل ما يدور من أحداث سياسية على الساحة الفلسطينية ومتابعة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عبر وسائل الإعلام المختلفة، لاسيما وأننا شعب محتل ومحاصر، ولم نستكمل أهدافنا الوطنية المتمثلة بدحر الاحتلال، وبناء ما دمره الاحتلال، والشباب يشكلون ثلث المجتمع الفلسطيني وهم خميرة الأمل، بل هم أكثر فئات المجتمع احتكاكاً بهذه الأحداث والقضايا السياسية، وهم أكثر الشرائح انتماء إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية.

تحليل فقرات مجالات الدراسة:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T لعينة واحدة) لمعرفة إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أو لا، في دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، والنتائج موضحة في جدول رقم (3)

جدول رقم (3)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال Sig لكل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	التقدير
أولاً: دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي					
1	يشجع على الانتماء الحزبي أو التنظيمي ويعد من أهم أسس العمل الشبابي السياسي.	3.46	1.14	69.23	متوسطة
2	يشجع على تقديم الدعم المادي والمعنوي للأحزاب أو التنظيمات السياسية في مواقفها.	3.44	1.12	68.84	متوسطة
3	يوفر للشباب فرص حضور الاجتماعات السياسية	3.41	1.04	68.22	متوسطة
4	يشجع الشباب على إجراء حوارات سياسية مع الآخرين.	3.39	1.09	67.85	متوسطة
5	يشجع على المشاركة في المسيرات والاحتجاجات السياسية.	3.39	1.05	67.75	متوسطة
6	يتيح فرص تعديل القناعات السياسية.	3.37	1.02	67.38	متوسطة
7	يشجع الشباب على تحمل المسؤولية والقيام بدور قيادي.	3.37	1.21	67.34	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.40	1.09	68.08	
ثانياً: دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية					

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	التقدير
1	يتيح فرص النقاش في القضايا والموضوعات الخلافية بين الفصائل الفلسطينية.	3.36	1.01	67.13	متوسطة
2	يوفر المعرفة بالقضايا السياسية الإقليمية والعالمية.	3.35	1.11	66.98	متوسطة
3	يتيح للشباب فرص نشر أفكار وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية.	3.46	1.04	69.23	متوسطة
4	يتيح فرص اتساع المعرفة بالنظام السياسي الإسرائيلي.	3.05	1.09	60.93	متوسطة
5	يشجع على الإلمام بالقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية والصادرة عن الأمم المتحدة.	3.05	1.02	60.62	متوسطة
6	يشجع الشباب على قراءة النشرات والجرائد السياسية دائماً.	3.03	1.30	60.46	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.21	1.09	64.22	
ثالثاً: دور المناخ السياسي في تنمية الاهتمام السياسي					
1	يتيح فرص متابعة الأحداث السياسية الوطنية.	3.02	1.01	60.31	متوسطة
2	يسمح بالمشاركة بعقد المؤتمرات والندوات التي تختص بالعمل السياسي.	3.14	1.00	60.31	متوسطة
3	يوفر فرص متابعة البرامج الحوارية السياسية في الفضائيات والإذاعات.	3.01	1.21	58	منخفضة
4	يهتم بمشاركة الشباب في الانتخابات	2.90	1.29	56.09	منخفضة
5	يشجع الشباب على المشاركة في الحملات والدعايات الانتخابية والسياسية.	2.80	1.02	54.77	منخفضة
6	يشجع الشباب على متابعة البرامج الحوارية السياسية التي تركز على الوحدة الوطنية.	2.78	1.03	54.73	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.94	1.09	57.36	
رابعاً: إيجابيات المناخ السياسي					
1	يوفر الممارسة الديمقراطية.	2.07	1.10	53.16	منخفضة
2	يوفر فرصة للتفاعل الاجتماعي.	3.90	0.81	74.65	مرتفعة جداً
3	يوفر حرية تشكيل المجموعات التفاعلية.	4.23	0.96	84.15	مرتفعة جداً
4	يهيئ إمكانية إنشاء حوار فردي أو جماعي	4.11	0.79	77.98	مرتفعة جداً
5	يشجع على تكوين الآراء وتقدير المسافات وتوفير الأوقات للمناقشة.	3.78	1.07	75.68	مرتفعة
6	وسيلة لزيادة الوعي الثقافي السياسي.	3.77	1.15	75.38	مرتفعة
7	يتيح توظيف المعلومات الفكرية والثقافية عبر صفحات الأشخاص والحركات السياسية.	3.75	1.09	75.04	مرتفعة
8	يبرز الصورة الحقيقية للأفكار والأنشطة السياسية الحركية.	3.72	0.99	74.31	مرتفعة
9	يشجع على الاطلاع على استراتيجيات العمل السياسي لعدد كبير من الجمهور.	3.71	0.96	74.11	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.67	0.98	73.82	
خامساً: سلبيات المناخ السياسي					
1	يقيد فرص المشاركة في المعلومات والأيدولوجيات الحركية السياسية.	3.67	1.06	73.38	مرتفعة
2	وسيلة لتبادل الشائعات ونشرها.	3.66	1.14	73.13	متوسطة
3	يستخدم لأغراض تثير البلبلية السياسية، وتعطل الوحدة الوطنية.	3.48	1.02	69.61	متوسطة
4	يحد من إبداء الآراء والنقاشات في التصريحات السياسية.	3.14	1.00	60.31	متوسطة
5	يمكن أن يسبب حالة من القلق والخوف الأمني والنفسي والاجتماعي.	3.01	1.21	58	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.39	1.08	66.88	

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار «ت» لدلالة الفروق بين تقديرات الشباب الفلسطيني لدور المناخ السياسي في المجالات المختلفة تبعاً لمتغير الجنس

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي	ذكر	180	2.85	0.81	0.917	غير دالة
	أنثى	165	2.93	0.86		
دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية	ذكر	180	2.61	0.84	0.862	غير دالة
	أنثى	165	2.69	0.96		
دور المناخ السياسي في تنمية الاهتمام السياسي	ذكر	180	2.49	0.70	0.532	غير دالة
	أنثى	165	2.53	0.75		
إيجابيات المناخ السياسي	ذكر	180	2.61	0.84	0.632	غير دالة
	أنثى	165	2.49	0.70		
سلبيات المناخ السياسي	ذكر	180	2.55	0.764	0.725	غير دالة
	أنثى	165	2.63	0.838		

تشير النتائج في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، بمعنى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين درجة تقدير الذكور والإناث واستجاباتهم فيما يخص دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس في بنود الاستبيان، وهذا يدل على أن المناخ السياسي هو محدد أساسي للسلوك الإنساني بشكل عام، كما يتبين من النتائج تساوي مشاركة الإناث في الحياة العامة بمجالاتها الاجتماعية، والاقتصادية و السياسية، ولقد شهدت المجتمعات العربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين تطورات اجتماعية واقتصادية عن طريق تطبيق التخطيط التنموي الذي هدف إلى إحداث تغير اجتماعي مخطط في الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، وقد أسهمت الجهود التنموية في البلدان العربية في زيادة مشاركة المرأة بنسب متفاوتة، وعلى الرغم من مرور ما لا يقل عن أربعة عقود من عمليات التنمية في البلدان العربية، لا تزال المرأة تعاني من تدني مشاركتها في التنمية بالمعنى الشمولي، وهذه التطورات لم تسهم في تغيير المواقف والقيم الاجتماعية السلبية تجاه المرأة العربية. لكن في فلسطين، هناك قبول متزايد واعتراف رسمي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، وذلك بعد الاستبعاد والتهميش، وتشكل النساء نصف القوة البشرية في المجتمع الفلسطيني، وأسهمت المرأة الفلسطينية بدور إيجابي في النضال ضد الاحتلال الصهيوني، وانخرطت في العمل السياسي الفلسطيني، وأسهمت بدور إيجابي في عملية التنمية وأفادت من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذا فالمرأة الفلسطينية تميزت عن النساء في العالم بتصديها للاحتلال، فكانت النتيجة مشاركة الذكور والإناث في المناخ

يتضح من الجدول السابق درجة موافقة الشباب الفلسطيني على فقرات المجالات الرئيسية الخمس لدور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، وتراوحت النتائج بين مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة، ولكن لم تحظ الأغلبية بدرجة مرتفعة، ويبرر الباحث ذلك بعدم اكتراث مجموعة من الشباب الجامعي بالوعي السياسي وهم أفراد يحتقرون السياسة؛ لأنها تبدو لهم خدعة ذاتية، ونوعاً من الفساد، وقد يتبنى بعضهم وجهة النظر هذه كنوع من الإسقاط لمشاعر العداوة، وعدم الرضا عن حياتهم الخاصة، أو التعبير عن خيبة الأمل المصاحبة للفشل في تحقيق المثالية، أو لأن المناخ السياسي القائم لا يخدم مصالحهم، أو لأن السياسة في نظرهم لا تبدو ذات مغزى أو معنى، وأصحاب الاتجاه الواقعي في هذه المجموعة منهم الذين اقتنعوا بأن فرصتهم في التأثير على المناخ السياسي الهائل فرصة تافهة، ولا تضمن لهم أي استثمار لما ينفقونه من جهد ووقت، واقتنعوا بأن المناخ السياسي لا يقدم لهم أية بدائل أصيلة، وأن كل الجهود التي تبذل للتغيير جهود عقيمة، وتمثل نوعاً من الخداع الذاتي، ومن ثمّ فضّلوا الابتعاد عن السياسة والعمل بها، ومن هنا تبدأ السلبية واللامبالاة في الظهور، وشعور الشاب الفلسطيني بما سبق من أحاسيس تباعد بينه وبين إيجابية المناخ السياسي المشجع، وينظر إلى الأمور والأحداث والقضايا السياسية نظرة متبلدة لا تعنيه في شيء، وكأنه لا يعيش في هذا المجتمع، وبجانب سلبيته تتولد اللامبالاة: أي عدم الاهتمام، أو نقصانه حيال القضايا والمسائل السياسية، وكل ما يتعلق بها من نشاطات وقرارات، كالتعبير عن الرأي في المسائل المتصلة بالسياسة والوعي السياسي، وقد ترجع السلبية واللامبالاة إلى المناخ السياسي ذاته، كالاقتتال والانقسام الفلسطيني، وهذا يرجع إلى عدم قدرة الأفراد على تتبع المسائل السياسية وهو نقصان الوعي السياسي.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس (ذكور وإناث)؟"

بالنسبة لمتغير الجنس (ذكر - أنثى) قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الشباب الفلسطيني لدور المناخ السياسي في المجالات المختلفة، كما تم فحص هذه الفروق والمبينة نتائجها، وتم استخدام الاختبار التائي لمجموعتين مستقلتين (Independent T - test) كما يوضحه الجدول التالي:

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية التي تم تصنيفها إلى (متزوج، أعزب، مطلق، أرمل)، فقد تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) للعينات المستقلة للمتغيرات السابقة على كل محور من محاور الاستبانة. وقام الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من الفرق بين متوسطات أكثر من عينتين مستقلتين، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5)

مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة «ف» ومستوى الدلالة الإحصائية لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوج، أعزب، مطلق، أرمل)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي	بين المجموعات	4.36	3.00	1.45	1.22	غير دالة
	داخل المجموعات	359.89	342.00	0.72		
	المجموع	364.24	345.00			
دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية	بين المجموعات	3.41	3.00	1.14	1.30	غير دالة
	داخل المجموعات	436.89	342.00	0.87		
	المجموع	440.29	345.00			
دور المناخ السياسي في تنمية الاهتمام السياسي	بين المجموعات	0.37	3.00	0.12	0.23	غير دالة
	داخل المجموعات	271.25	342.00	0.54		
	المجموع	271.62	345.00			
إيجابيات المناخ السياسي	بين المجموعات	5.54	3.00	0.12	0.25	غير دالة
	داخل المجموعات	300.52	342.00	0.56		
	المجموع	306.06	345.00			
سلبيات المناخ السياسي	بين المجموعات	2.62	3.00	0.77	1.49	غير دالة
	داخل المجموعات	290.65	342.00	0.67		
	المجموع	293.26	345.00			

* قيمة ف عند درجات حرية 3، 500 ومستوى دلالة 0.05 = 2.60

** قيمة ف عند درجات حرية 3، 500 ومستوى دلالة 0.01 = 3.78

($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير المعدل التراكمي (60 - 75 %، 76 - 85 %، 86 - 100 %؟

أما ما يتعلق بالمعدل التراكمي، الذي تم تصنيفه إلى (60 - 75 %، 76 - 85 %، 86 - 100 %)، فقد تم إجراء اختبار (تحليل التباين الأحادي) للعينات المستقلة للمتغيرات السابقة على كل محور من محاور الاستبانة، وقام الباحث باستخدام

السياسي في تنمية الوعي السياسي.

◀ ثالثاً: الإجابة عن السؤال الثالث: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المناخ السياسي في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوج، أعزب، مطلق، أرمل)؟

يتضح من الجدول السابق أن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ف» الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) : أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور المناخ السياسي بتنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني على مجالات الاستبانة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وبالتالي فإن الشباب الجامعي الفلسطيني في حالاته الاجتماعية كافة يرى أن للمناخ السياسي دوراً في التحفيز على الاهتمام بالأمور السياسية وممارسة الأنشطة السياسية.

◀ رابعاً: الإجابة عن السؤال الرابع: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

المقترحات ليكون المناخ السياسي في محافظات غزة أكثر دوراً في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني.

اقترح المبحوثون الآتي:

1. مكافحة المواقع الإعلامية الكاذبة والالتزام بالمصداقية، وتناقل الموضوعات والأخبار بشكل موضوعي.
2. فتح موضوعات اجتماعية وثقافية لتطوير قدرات الشباب السياسية.
3. العمل على نشر ثقافة الديمقراطية والحوار البناء للحفاظ على حرية الرأي والرأي الآخر والتعبير.
4. المحافظة على قدر عال من المصداقية والمسؤولية لدى القيادات السياسية.
5. الإفادة من وسائل الإعلام وغيرها في عرض النشاطات السياسية والوصول إلى جماهير الشباب.
6. إعداد خطة استراتيجية من المهتمين لكيفية استغلال الإمكانات المتاحة، ومنها الوسائل الإعلامية رسمياً وشعبياً لخدمة القضية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتفعيل دور الشباب في ذلك.
7. تقليل الصراع بين القيادات السياسية، في ظل التنافس على السلطة، والمنافسة كقوى متصارعة في سبيل كسب التأييد الشعبي، وهذا في حد ذاته يعطى الشرعية لفكرة المشاركة الجماهيرية.
8. وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة: لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقترحات بوضوح تام وحرية كاملة مع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، التي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.
9. زيادة الفعاليات السياسية ورفع مستوى فاعليتها، حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة، فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها، مما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع.

توصيات ومقترحات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة: يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل على زيادة وعي الشباب الفلسطيني بأهمية دوره ومشاركاته في تحقيق الفعالية السياسية للنهوض بالوضع الفلسطيني القائم.
2. حث المسؤولين السياسيين على توفير المناخ السياسي بالوسائل والآليات اللازمة لنجاح دور الشباب الفلسطيني، نحو المشاركة والتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
3. العمل على زيادة الوعي السياسي لدى الشباب من خلال تخصيص نسب معينة لهم من المقاعد في مجالس الإدارات بالجمعيات الأهلية والأحزاب.

اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتحقق من الفرق بين متوسطات أكثر من عینتين مستقلتين، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول رقم (6)

مصدر التباين، ومجموع المربعات، ودرجات الحرية، ومتوسط المربعات وقيمة «ف» ومستوى الدلالة الإحصائية لمتغير المعدل التراكمي إلى (60 - 75 %، 76 - 85 %، 86 - 100 %)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
دور المناخ السياسي في تنمية النشاط السياسي	بين المجموعات	0.68	2.00	0.22	1.64	غير دالة
	داخل المجموعات	188.65	343.00	0.39		
	المجموع	189.33	345.00			
دور المناخ السياسي في تنمية المعرفة السياسية	بين المجموعات	1.50	2.00	0.50	1.98	غير دالة
	داخل المجموعات	292.66	343.00	0.60		
	المجموع	294.16	345.00			
دور المناخ السياسي في تنمية الاهتمام السياسي	بين المجموعات	3.13	2.00	1.04	1.09	غير دالة
	داخل المجموعات	186.19	343.00	0.38		
	المجموع	189.32	345.00			
إيجابيات المناخ السياسي	بين المجموعات	2.24	2.00	0.74	1.78	غير دالة
	داخل المجموعات	217.70	343.00	0.45		
	المجموع	219.94	345.00			
سلبيات المناخ السياسي	بين المجموعات	0.95	2.00	0.31	0.91	غير دالة
	داخل المجموعات	167.39	343.00	0.34		
	المجموع	168.34	345.00			

* قيمة ف عند درجات حرية 2، ومستوى دلالة 0.05 = 2.60

** قيمة ف عند درجات حرية 2، ومستوى دلالة 0.01 = 3.78

يتضح من الجدول السابق أن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ف» الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور المناخ السياسي بتنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الفلسطيني على مجالات الاستبانة، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المعدل التراكمي، وبالتالي فإن الشباب الجامعي الفلسطيني باختلاف قدراته الأكاديمية يعيش ظروف اجتماعية واحدة، وأن رأيهم نحو المناخ السياسي في التحفيز والاهتمام بالمتابعة السياسية متشابهة لفئات الشباب الجامعي كافة.

وبسؤال المبحوثين في المقابلة الشخصية عن أهم

المصادر والمراجع:

4. عمل شراكة بين التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتوعية الشباب بأهمية المشاركة السياسية.
5. أن تعمل التنظيمات السياسية على ترسيخ قيم الديمقراطية وتداول السلطة وإنهاء الصراع الداخلي بها، حتى تكتسب برامجها المصادقية لدى المواطنين.
6. تجاوز الثقافة الفتوية والحزبية الضيقة، والاهتمام بالمصالح المشتركة ذات الطابع الاجتماعي والتي تعكس هموم وتطلعات واحتياجات الشباب بصورة عامة.
7. العمل على خلو المناخ السياسي من حالة النزعة الثقافية الفتوية بما في ذلك التعصب، وتفضيل المصلحة الفردية على المصلحة العامة، وأن يحاولوا نفض غبار الأزمات العالقة على أجسادهم، ويسيروا بصورة موحدة ومشتركة عبر إدارة الحركة الاجتماعية للمساهمة بالتصدي لمشكلاتهم بصورة جماعية، وعلى قاعدة ديمقراطية واجتماعية، ولتحقيق ذلك فنحن بحاجة إلى الآتي:
 - مطالبة القوى السياسية النافذة بالالتزام بالقانون الأساسي، ورفض مبدأ الاعتقال السياسي، والسماح بحرية الصحافة والنقد والتعبير عن الرأي والتجمع السلمي.
 - تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل: الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية والأحزاب، ووسائل الاتصال وغيرها، وتشجيعها على غرس قيم الوعي السياسي.
1. أبو جزر، عبد الرازق (2011). دور الفضائيات الفلسطينية في تعزيز الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر.
2. ابراش، ابراهيم (2006). التباس مفهوم الهوية وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 12.
3. حافظ، محمد (1995). الرؤى الاجتماعية والسياسية للشباب الجامعي، دراسة ميدانية في جامعة المنصورة، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، 11 مايو، المطبعة التجارية الحديثة - أعمال الندوة السنوية الأولى.
4. الحولي، منذر (2009). الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر.
5. عبد المطلب، صبري بديع (2003). الشباب وأزمة المشاركة السياسية، كلية الآداب، مصر، جامعة طنطا.
6. عبد الحي، أحمد تهامي (2002). التوجهات السياسية للأجيال الجديدة، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 6، إبريل، 2002، ص 115.
7. عليوة، السيد ومحمود، منى (2000). المشاركة السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
8. الزبيدي، باسم (2003). الثقافة السياسية الفلسطينية، رام الله: ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع.
9. داود، محمد (2006). الصراع السياسي الفلسطيني وأثره حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة "2006 - 2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر.
10. سمحة، عمر (2005). العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح.
11. شوميليه - جاندر و كورفوازييه (1988). مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة: إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، ص 50.
12. الشامي، محمود (2011). مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خانينونس)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد (19)، العدد (2)، يونيو 2011، ص 1237 - 1277.
13. الشرافي، رامي حسين (2012). دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني (دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

28. The world Bank, Equity and Development, world development report, 2006, pp. 107 - 113.
29. Zsigo, Frank Thomasa (2003) . Democratic ideas 1989–2001, understand audings practice and attitudes among students in pos– Communist Hungary, Syracuse University.
14. صقر، وسام (2010) . الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في ”2005 – 2009“، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر، قطاع غزة.
15. الصلوي، ياسر حسن (2003) . المشاركة السياسية في المجتمع اليمني، جامعة صنعاء.
16. الطلاع، عبد الرؤوف (2010) . المشاركة السياسية وعلاقتها بقوة الأنا لدى الشباب الفلسطيني في قطاع غزة.
17. القصاص، مهدي محمد (2006) . دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد ”دراسة حالة“، الملتقى الدولي السادس، بعنوان ” الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة“، جامعة دالي إبراهيم، الشارقة، 9 – 10 ديسمبر 2006.
18. النابلسي، هناء حسني (2006) . دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، الجامعة الأردنية، الأردن.
19. المدهون، يحيى إبراهيم (2012) . دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر.
20. المعياري، محمود (2003) . الثقافة السياسية في فلسطين، الناشر للدعاية والإعلان، رام الله.
21. Albert C. Gunther, Kathleen Schmitt. (2004) . Why Partisans See mass Media As Biased, University of Wisconsin - Madison.
22. Al - zahry, Mohamed Mahfouz (2007) . The image of Arabs in the German universities (A field study on the University of Muenster) .
23. Chogyam Trungpa, Political Consciousness, October (2004) . Available at [http:// www. Makepovertyhistory. Org/](http://www.Makepovertyhistory.Org/)
24. Kamis, Mazalan and Mazanah Muhamed, (2002) Rising Political Consciousness: Transformationl Learning, Malaysia, May, 2002, Available at: [ww: http:// ericfacility. org.](http://www.ericfacility.org)
25. Miller, Valerie, political Consciousness: A perpetual quest, May, 2002, Available at, [www. Ngorc. Org. pk/ journal jun 2002/ vm. htm](http://www.Ngorc.Org.pk/journaljun2002/vm.htm)
26. Peter Dahlgren (2000) ,»the internet and the democratization of civic culture«, political communication, Vol. 17, P. P 336 - 340.
27. shevsov, Sergiy Politicl and Law Consciousness and The conemporary state, 2005, Available at, [http:// www. Sapienti. Kiev. ua/ newvision/ sergiy – shevtsov. htm.](http://www.Sapienti.Kiev.ua/newvision/sergiy-shevtsov.htm)

السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية «ولاية قالة نموذجا» *

أ. د. شريف غياط **

أ. أسماء خليل ***

* تاريخ التسليم: 2015 /3 /16 م، تاريخ القبول: 2015 /6 /24 م.
** أستاذ التعليم العالي/ مدير مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 - قالمه/ الجزائر.
*** طالبة دكتوراه/ عضو فرقة بحث بمخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 -قالمه/ الجزائر.

Medical tourism in Algeria as a way to achieve local development "Guelma province model"

Abstract:

There is no doubt that tourism with its various types is regarded as the pillar of economic and social development because of its impact on the various economic aspects. It largely contributes to the gross value added and plays a role in creating jobs and in absorbing a large proportion of workers. Besides, it boosts the local business market, and industrializes the tourism sector. In this context, medical tourism has become a destination for many tourists who wish to be acquainted with this recreational activity.

From this perspective, the present study attempted to shed light on the reality of medical tourism in the province of Guelma, one of the famous touristic areas in Algeria, in order to identify the tourism product and its impact on stimulating local development in the area. The aim is to identify the problems and challenges faced as well as the solutions proposed to promote the sector and activate its developmental role.

This study concluded that medical tourism in the province of Guelma is very important because of the availability of the natural, human and historical components of tourism. It has gained greater importance and may gain greater importance in the future through financial returns, capital hiring, as well as further investment. This objective can be realized on the condition that all available resources in the field of medical tourism are well exploited.

Keywords: Medical tourism, therapeutic tourism, internal tourism, tourist product, local development.

ملخص:

لا شك أن السياحة بمختلف أنواعها تعد ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تأثيرها في مختلف الجوانب الاقتصادية، وإسهامها في القيمة المضافة الاجمالية، ودورها في خلق فرص عمل جديدة واستيعابها نسبة كبيرة من العاملين، زيادة على تنشيط السوق التجارية المحلية، والتصنيع السياحي. وفي هذا الإطار باتت السياحة العلاجية مقصداً للعديد من السياح الراغبين في التعرف على هذا النمط.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على واقع السياحة العلاجية في ولاية قالمة، التي تعد من أشهر المناطق السياحية في الجزائر، بغية التعرف على المنتج السياحي بها وأثره على تحفيز جوانب التنمية المحلية بالمنطقة، للوقوف في النهاية على جملة المشاكل والتحديات التي تواجهها، فضلا عن الحلول المقترحة للنهوض بهذا القطاع وتفعيل جوهره التنموي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السياحة العلاجية بولاية قالمة، تكتسي أهمية كبيرة، لما تتوفر عليه من المقومات السياحية الطبيعية والبشرية والتاريخية. ولهذا فقد اكتسبت أهمية كبيرة في الحاضر، ويمكن أن تكتسب أهمية أكبر في المستقبل من خلال العائدات المالية، وكذا توظيف رؤوس الأموال والاستثمار، إذا تم استغلال كافة الامكانيات التي تتوفر عليها الولاية في مجال السياحة العلاجية.

الكلمات الدالة: السياحة العلاجية، السياحة الاستشفائية، السياحة الداخلية، المنتج السياحي، التنمية المحلية.

1. مقدمة

لا شك في أن السياحة باتت تشكل اليوم جزءاً هاماً من التنمية الاقتصادية، ومصدراً مهماً للمداخيل بالعملة الصعبة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك عامل من عوامل التنمية المحلية، وتقليص الديون الخارجية و، عنصر مستديم في توازن ميزان المدفوعات وتنويع الاقتصاد، وزيادة على مساهمتها وبشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول من خلال الدخل المتولدة في الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أننا نجد في الجزائر لم يرتق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته محدودة إذا قورنت بالبلدان المجاورة، بالرغم من امتلاك الجزائر لمناطق خلابة، إضافة إلى تنوع المناخ الذي يجعل من السياحة فيها تستمر على مدار السنة. وكذلك الصحراء الواسعة، وتنوع الآثار، دون أن ننسى السياحة العلاجية وخاصة الاستشفائية منها بما تمثله من حمامات معدنية التي تعد مقصداً سياحياً محلياً، نظراً لأهميتها على المستوى المحلي والوطني. لذا لا بد من تضافر الجهود للارتقاء بالسياحة في الجزائر، لأنها تمثل المحرك النشط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة بالتركيز على توسيع القاعدة لتشمل السياحة العلاجية، التي تسهم في دفع عجلة التنمية، واستثمار ما فيها من موارد تمد السياحة بعناصر جذب مميزة.

إن ولاية قلمنة من الولايات التي تزخر بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطباً سياحياً متكاملًا، نظراً لاحتوائها على العديد من المناجم المعدنية، والمناظر الطبيعية والمواقع الأثرية، والمعالم التاريخية وصناعات تقليدية. وإن كانت السياحة الأكثر رواجاً في الولاية هي السياحة الاستشفائية، حيث تعد كنزا سياحياً بحكم ما توفره من هدوء واسترخاء ذهني وعضلي ومقصد للعلاج، سيما وأن هذه المناجم غالباً ما تنتشر في مواقع ذات مناظر طبيعية خلابة كالجبال التي تنبع منها المياه، وهي المواقع المفضلة في هذا النوع من السياحة، ولعل من أشهرها منبع حمام دباغ الذي يعد جوهرة سياحية عالمية بكل المقاييس، لما ينفرد به مخزون لا ينضب من المياه الطبيعية المنبعثة من باطن الأرض.

1.1 إشكالية الدراسة

بهدف إنعاش وترقية السياحة على المستويين المحلي والوطني، وبغية النهوض بالقطاع السياحي وبالأخص السياحة العلاجية ولاسيما الاستشفائية، يركز العمل على تدارك التأخر المسجل في المجال السياحي في بلادنا، وتأهيل القطاع وجعله في المستوى الذي يجب أن يكون عليه في ظل ما يتوفر عليه من مؤهلات ومقومات طبيعية ومادية وثقافية وتاريخية غير مستغلة بالرغم من أنها مشجعة للتدفق السياحي ومدعمة لهذا النوع من

الاقتصاد، الذي يقف في قائمة الاقتصاديات المدرة للثروات والخالقة للقيمة المضافة. لذا يجب إعادة الاعتبار لهذا النمط من السياحة والإلحاح على تحسين نوعية الخدمات وعصرنة المنشآت وخلق جو من المنافسة والوقوف على أهم العراقيل والصعوبات التي تعيق مساهمة القطاع في التنمية المحلية والعمل على تذليلها.

وللوقوف على الأهمية التي تكتسيها السياحة وبالأخص العلاجية، تندرج هذه الورقة البحثية في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- إلى أي مدى يمكن أن تسهم السياحة العلاجية في تفعيل التنمية المحلية؟ وما الدور الذي يلعبه هذا النمط السياحي في ولاية قلمنة؟

1.2 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال دور السياحة المتنامي خلال السنوات الأخيرة، ومكانتها في الخطط الاقتصادية، والأهداف الموضوعية لتحقيق التنمية والتطوير، حيث بات القطاع السياحي اليوم بديلاً اقتصادياً مهماً، من شأنه أن يسهم في نمو الدخل الوطني وزيادته، من خلال توفير الإيرادات بالعملة الصعبة، وكذلك توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في العديد من المشروعات المرتبطة بالقطاع السياحي، التي تعد رافداً إضافياً للقطاع نظراً للدور الذي تلعبه في التنمية المحلية. وهي السبيل لتحقيق التنمية الشاملة عبر الوطن، إذ تلقى المنابع العلاجية الاستشفائية رواجاً شعبياً منقطع النظير تبعاً لما تنطوي عليه هذه الأمكنة المتميزة من قيمة سياحية وثراء إيكولوجي وبعد ترفيهي إضافة إلى ما توفره من منافع صحية.

1.3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور السياحة الداخلية (العلاجية) من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- معرفة واقع السياحة الداخلية في ولاية قلمنة ومتطلبات النهوض بها.
- إبراز المكانة الاقتصادية لقطاع لسياحة وبالأخص السياحة العلاجية بولاية قلمنة والدور الذي تلعبه في عملية التنمية المحلية.
- إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي.

1.4 منهج وهيكل الدراسة

للاوصول إلى تلك الأهداف، فقد اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بـ: «السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية - ولاية قلمنة نموذجاً -». وهي تستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

والمراقبين له في الأردن، وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه السياحة العلاجية في دعم الاقتصاد الأردني، إذ يشكل العائد المتولد عن هذه السياحة نسبة جيدة من المردود السياحي الكلي. وقد توصلت الدراسة إلى توافر المقومات السياحية العلاجية في الأردن من وجهة نظر السياح. وهذه المقومات قد أدت إلى توافر أماكن علاجية طبيعية يمكن للسائح ارتيادها في أوقات مختلفة من السنة. ومن الأهمية الإشارة إلى أن قطاع السياحة العلاجية يعد واحداً من أهم المصادر في توفير العملات الأجنبية من خلال خدمته للمرضى العرب من خارج الأردن الذين أصبحوا يقصدون المستشفيات الأردنية للعلاج.

وبالرجوع إلى الجزائر، فإنه لا توجد دراسات متخصصة، إذ لا تتعدى الوصف، وبحسب اطلعنا فإنها لا تتجاوز ما قامت به وزارة السياحة من خلال مديرياتها الولائية في وضع الأسس لحصر المواقع الطبيعية والتاريخية التي تجذب السياح عبر اصدار البروشورات والمطويات عن تلك المواقع للترويج السياحي، والعمل على رسم الخارطة السياحية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة الجديدة لتشكيل أساساً مهماً من أجل إظهار هذا النمط السياحي والدور الكبير للمناخ المعدنية في المجال السياحي.

2. المحور الأول: التأسيس النظري لسياحة العلاجية

تحظى الينابيع المعدنية والحمامات أو ما يعرف بالسياحة العلاجية أو السياحة الاستشفائية كما يحلو لبعضهم تسميتها باهتمام كبير من قبل العديد من دول العالم، باعتبارها كنزاً سياحياً بحكم ما توفره لقاصديها من أسباب العلاج، والهدوء والاسترخاء الذهني والعضلي، إذ تمثل مورداً اقتصادياً مهماً وأساسياً للدول وبخاصة التي تتميز بمحدودية الموارد، فهي وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

1.2 تعريف السياحة

السياحة مفهوم حديث لم يتبلور بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث، حيث أصبحت حركة السفر إحدى ظواهر العصر الاقتصادية والاجتماعية. وقد اختلف في تعريف السياحة تبعاً لاختلاف التخصصات العلمية، التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، وبالتالي ظهرت العديد من التعريفات في العقود الماضية، منها ما عرفت السياحة بأنها: نشاط السفر وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط. هذا وقد عرفها الأستاذ أحمد هارون: « بأنها مجموعة من الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم، وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار، (كافي، 2009، 14) كما عرفها العالم الاقتصادي النمساوي شوليرين شراتنهوم (Schullard.H.V) عام 1910 بأنها» الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية خصوصاً العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال ووجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً» (العبيسات، 2010، 17).

وبشكل عام نستطيع القول بأن السياحة هي: «انتقال الأفراد

■ مصادر ثانوية: تتمثل في المراجع والمقتنيات المكتبية، مثل الكتب والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

■ مصادر أولية: تتمثل في جمع المعلومات والبيانات من الهيئات والمراكز المختصة، وكذا من الدراسات الصادرة عن الندوات والمقتنيات والمؤتمرات العلمية.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، ومن أجل الإجابة على السؤال المطروح، فقد اتسمت دراسته بشكل تفصيلي من خلال أربعة محاور رئيسية، حيث شمل المحور الأول: التأسيس النظري للسياحة العلاجية، في حين استعرض المحور الثاني: أساسيات التنمية المحلية، بينما ناقش المحور الثالث: الدور التنموي للسياحة العلاجية، وقد عالج المحور الرابع والأخير: واقع وآفاق السياحة العلاجية في ولاية قالة.

1.5 الدراسات السابقة

دراسة (Slimani, H, 2013) بعنوان Le Thermalisme et le développement durable dans la région de Fés - Boulemane وقد سعت هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى تسهم السياحة العلاجية في التنمية المستدامة بمنطقة فاس بولمان، ولهذه الغاية اعتمد الباحث في دراسته على استبيانين الأول موجه للسكان الأصليين للمنطقة، أما الثاني فوجه للسياح وزوار هذه المنطقة. زيادة على المقابلات مع المسؤول عن الوحدة العلاجية ومع مسؤولي البلديات والمجتمع المدني، حيث قام بعرض مقومات السياحة العلاجية بالمنطقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن كلا الموقعين مولاي يعقوب وسيدي حرازم بفاس يتمتعان بأسس الاحترام للبيئة الطبيعية في الأماكن العلاجية، وقد خلص الباحث إلى أن منطقة السياحة العلاجية بفاس بولمان لا تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على نحو متكامل، لذا لا بد من تضافر الجهود لدعم هذا المنتج السياحي وتطويره بالمنطقة وجعلها وجهة سياحية دولية.

دراسة (السميحات، فادي، 2012) تكمن أهمية هذه الدراسة في عنوانها الموسوم بـ: أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن، من منطلق أن السياحة العلاجية تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، إذ إن رواجها يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة. وأظهرت الدراسة أن هناك فروقا معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسات التسعير في المراكز الطبية العلاجية، وتطور السياحة الطبية العلاجية في الأردن. وكذا بين السياحة العلاجية ونمو الاقتصاد الأردني، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تم اقتراح مجموعة من التوصيات كضرورة التطبيق الفعلي لإستراتيجية تنموية لقطاع السياحة العلاجية في المملكة، وضرورة تذليل العقبات والعراقيل التي تحول دون تأثير فعلي للسياحة العلاجية.

دراسة (المشربش، ديمة، 2008) بعنوان: العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية في الأردن، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية والخدمات الصحية المقدمة للسائح

♦ **السياحة الطبية (Medical Tourism):** ويقصد بها التوجه إلى إقليم يشتهر بدوره للعلاج من أمراض محددة، بغرض إجراء جراحة معينة من حالة مرضية خاصة، وتكون تحت الإشراف الطبي التام داخل المستشفيات المتخصصة وفقاً لحالته المرضية التي غالباً ما تستمر لبضعة أسابيع والتي يحتاج بعدها إلى فترة من النقاهة يقضيها في أحد المنتجعات، وقد يزاول خلالها بعض الأنشطة السياحية الأخرى وفقاً لحالته الصحية (الجلاد، 2000، 11).

♦ **السياحة الوقائية (Preventive Tourism):** هي عبارة عن الرحلات السياحية، التي يهدف المشاركون فيها إلى رفع مستوى الأداء الطبيعي لقواهم الجسدية والعقلية والنفسية، وذلك بالتوجه إلى الأماكن التي تتوفر فيها مقومات العلاج الطبيعي، مثل: بعض التكوينات الطينية أو الرملية، أو المياه الكبريتية أو المعدنية (عبد المعطي أحمد، 2011، 64). وتتمارس خلال السياحة الوقائية الأنشطة التي تؤدي إلى تجديد حيوية الإنسان، وانتعاش وتحسن نفسيته، وتنمية ثقافته وأفكاره.

♦ **السياحة الاستشفائية (Therapeutic Tourism):** وتعني الإقامة في المصحات المختلفة أو المنتجعات الصحية التي تتمتع بخصائص استشفائية للعناية بالصحة العامة، كارتياح الأماكن التي بها ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو الرمال المشعة أو عيون المياه الساخنة، وذلك بهدف الراحة والاستشفاء بطرق العلاج الطبيعية من بعض الأمراض كالأمراض النفسية والعصبية، وأمراض الجهاز التنفسي كالربو والأمراض الجلدية والأمراض الروماتيزمية (الجلاد، 2000، 15 - 16). مع العلم أن السياحة العلاجية تمثل نسبة تتراوح بين 5% و 10% من حركة السياحة العالمية، وهي تقع على خط يمتد بين قطبي المؤسسات الطبية المتخصصة ومنتجعات السياحة التقليدية، التي تقدم وسائل الاستجمام المختلفة بما فيها برامج للأنشطة الرياضية تحت الإشراف الطبي.

4.2 السياحة العلاجية الطبيعية

يعتمد هذا النوع من السياحة على الطبيعة بكل مقومات العلاج الطبيعي التي تساعد على علاج الكثير من الأمراض وتتمثل في (بن حبيب، 2011، 4):

■ **الحمامات المعدنية الكبريتية (Mineral sulfur baths):** تتواجد في مناطق معينة ومحددة، وقد تصل درجة حرارتها عند المنبع إلى 72 درجة مئوية، وهي تساعد في علاج العديد من الأمراض كالروماتيزم وأمراض الجلد.

■ **الحمامات الرملية (Sand baths):** تدخل ضمن طرق العلاج التقليدية، فهي تعتمد على طريق الدفن في الرمال المشعة، حيث يكمن دورها في علاج آلام الروماتيزم والمفاصل والظهر. وغالباً ما يوجد هذا النوع من الحمامات في واحات الصحاري.

■ **الحمامات الطينية (Mud baths):** وهي التي يعتمد فيها على طين البحيرات الفاسد، أو كما يسمى أيضاً بالطين البركاني. وتكون طريقة العلاج بدفن الأعضاء المريضة للشخص (السائح)

بطريقة شرعية إلى أماكن غير موطن إقامتهم الأصلي، لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، لأي سبب عدا الحصول على العمل».

2.2 تعريف السياحة العلاجية

أصبح السفر للغرض العلاجي أو الاستشفائي من الأهداف الرئيسية للسفر والسياحة. فالسياحة العلاجية أو السياحة الوقائية والاستشفائية ليست قاصرة على المرضى الذين يعانون من مرض معين، بل تشمل فئات متعددة ممن يرغبون في استرداد حيويتهم ولياقتهم البدنية والذهنية.

وقد اجتهد العديد من الخبراء والمختصين في وضع تعريف محدد للسياحة العلاجية، حيث حاول كل منهم وضع مفهوم خاص به، فقد ذكر اليوتو «أن السياحة العلاجية تتمثل في كافة التسهيلات الصحية المقدمة باستخدام الموارد الطبيعية للدولة وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ» (الجلاد، 2000، 13).

أما بولوك فيتناول السياحة العلاجية على أساس أنها من الأنشطة الترفيهية والتعليمية التي يمارسها الفرد بعيداً عن العمل والمسكن من خلال استخدام المنتجعات والخدمات السياحية العلاجية للنهوض بصحته والإبقاء على حيويته (بظاظو، 2010، 211). كما تؤكد سعاد عمران على أن السياحة العلاجية هي «عملية الانتقال المؤقت الذي يقوم به السائح بحثاً عن مصادر علاجية واستشفائية سواء كانت تلك المصادر طبية أو طبيعية بجانب توافر عوامل بيئية أخرى مساعدة من أجل العلاج والاستشفاء من مرض معين أو لاستعادة الصحة والمحافظة على القوة واللياقة الجسمية، وأن يكون هذا الانتقال بمحض إرادة السائح (منصور، 1995، 6). كما أنها تتمثل في المواقع السياحية والينابيع المعدنية التي يزورها السائح بقصد تغيير المكان والحصول على الراحة الجسمية والذهنية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء (مقابلة، الحاج زيب، 2000، 76).

وتتمتاز السياحة العلاجية بدور إيجابي في العلاج، وذلك بالنسبة لحدوث ارتفاع لمعنويات ونفسية المريض من خلال ارتباط حصوله على الشفاء بأماكن طبيعية جميلة، يستطيع فيها أن يجمع بين العلاج والاستجمام والترفيه والثقافة. وهذا النمط السياحي وبالأخص الاستشفائي منه يعتمد على توافر خصائص طبيعية محددة، تتمثل في مياه أو في أجواء أو في نطاق جبلي ذي موقع منعزل مرتفع المنسوب، تشفى من بعض الأمراض سواء المزمدة منها أو الحادة، وذلك كبديل طبيعي عن الأجهزة الطبية المشعة والمركبات الدوائية (عبد الله، 1983، 22).

مما سبق يمكن تعريف السياحة العلاجية بأنها: نمط سياحي يوجد في مواقع محددة ذات ملامح طبيعية جميلة وبيئية مفتوحة وتتوافر فيها أدوات وأساليب العلاج والنقاهة.

3.2 أنواع السياحة العلاجية

بالإمكان تقسيم السياحة العلاجية إلى ثلاثة أنواع، على النحو الآتي:

التنمية مصطلح حديث الاستعمال، بدأ استخدامه مع بداية القرن الماضي وحتى مطلع الستينات. كان مدلول التنمية محصوراً في النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج والصادرات، فكانت النتيجة أنه لم يتحقق تحسين في أوضاع ومستويات حياة الأغلبية من السكان. وهناك العديد من التعريفات لمفهوم التنمية، نخص بالذكر التالي:

« هي عبارة عن جهود تنظيمية وتنسيقية بين الموارد البشرية والمادية المتوفرة في بيئة اجتماعية معينة، وذلك من أجل الوصول إلى أقصى غايات الرفاهية والسعادة بالمجتمع في تلك البيئة» (الرواشدة، 1987، 288).

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: « مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة الوطنية، ولتساهم في تقدم البلاد» (غربي وآخرون، 2003، 32).

2.1.3 تعريف التنمية المحلية

لا يمكن الوقوف عند تعريف واحد وموحد للتنمية المحلية، وبالتالي فإن تعدد التعريفات المتعلقة بها توحى بتعدد المفهوم وتنوع مدلولاته. فالتنمية المحلية كما يتضح من لفظ محلية، تعنى بتنمية المكان كنظام إقليمي متكامل مهما صغر حجمه. لذا تعرف بأنها: «عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال حشد وتعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها طبيعياً وبشرياً ومالياً واجتماعياً» (أبو السندس وآخرون، 2011، 119).

هذا وقد عرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها: « تلك العملية التي تهدف إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات المتوفرة في المجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين مستوى المعيشة للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع» (الكمالي، 2012، 87).

كما تعرف بأنها: «عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية، حضرية أو صحراوية) وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة» (عبد القادر، 2012، 151).

واعتماداً على هذه التعريفات فإن مفهوم التنمية المحلية، يؤكد على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني. هذا ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما (أبو السندس وآخرون، 2011، 119):

■ المشاركة الشعبية في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية

في الطين الذي يحتوي على مياه كبريتية، إضافة إلى بعض المعادن والتي تساعد على الاستشفاء من بعض الأمراض.

■ للعلاج بمياه البحر المالحة (Salty seawater treat- ment): ثمة الكثير من المراكز العلاجية، التي تقوم بمعالجة المرضى باستخدام مياه البحر المالحة التي فيها الشفاء، وإعادة التأهيل الصحي لهم عند قصدهم هذه المركبات.

5.2 مناطق السياحة العلاجية الاستشفائية

تختلف مناطق السياحة العلاجية باختلاف طرق استغلالها في هذا المجال، وقد تم تقسيم هذه المناطق من حيث العلاج التي تستغل فيه إلى (عبيد، 2010، 151 - 153):

- مناطق فيها مياه معدنية، تستغل للشرب أو للاستحمام.
- مناطق تتوفر فيها المياه المعدنية، إضافة إلى ملائمتها العلاجية.
- مناطق تستغل مياه البحر للعلاج.
- مناطق تتوفر فيها وسائل طبيعية أخرى تستغل للعلاج كالطمي والدفن في الرمال، كما هو الحال في بعض المناطق الصحراوية بالجزائر مثل بسكرة ووادي سوف.

6.2 مقومات السياحة العلاجية

تتنوع مقومات السياحة العلاجية، فبعض المواقع تتميز بوجود الرمال المشعة، وأخرى تتميز باستخدام مياه البحر في الاستشفاء، إضافة إلى المصادر العلاجية الطبيعية كالينابيع الساخنة الغنية بالمعادن المفيدة في علاج الكثير من الأمراض، والمراكز الطبية الحديثة والتي تتمتع بوجود طاقات طبية وعلمية متخصصة ومنافسة للدول المتقدمة. وعليه يمكن إجمال مقومات السياحة العلاجية في النقاط التالية (بظاظو، 2010، 214):

- الينابيع المعدنية والكبريتية.
- الرمال الطبيعية، ومياه البحر.
- النظافة والهدوء التام والسكينة والاطمئنان، وكذا الخدمات السياحية المتميزة.
- الأطباء المتخصصون والطهاة المدربون لتوفير الطعام للمرضى.

المحور الثاني: أساسيات التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية نظاماً فرعياً في نظام التنمية الشاملة، وهي عملية مجتمعة متكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات، وتتطلب تنسيقاً بين قطاعاتها المختلفة.

1.3 تعريف التنمية المحلية

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية، نرى من الضروري التعرّيج على التنمية بإيجاز.

1.1.3 تعريف التنمية

إن تحقيق هذه الأهداف بتطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية، من خلال تحفيز الطاقات الذاتية لتتمكن بشكل مستقل من المساهمة الفاعلة في تحسين واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنمية وصقل المهارات والاتجاهات الخاصة للفئات المستهدفة من المسؤولين ومتخذي القرارات وموظفي البلديات وبعض الدوائر الحكومية الأخرى لزيادة قدرتهم المؤسسية في بناء مجتمع محلي قادر على المشاركة بفاعلية في المجالات التالية:

- إدارة المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- ابتكار وخلق مشاريع تنموية مدرة للدخل.
- تحديد أولويات التنمية المحلية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي.
- تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية (الحكم الراشد للمجتمع المحلي).
- ملائمة التشريعات والأنظمة والتعليمات المعمول بها في تحقيق اللامركزية المجتمعية.

4.3 الدور المناط بالتنمية الاقتصادية المحلية

يجدر التمييز بين قضيتين في مسألة التنمية الاقتصادية، الأولى تصب في مفهوم التنمية المحلية والأخرى في مدى استدامة تلك التنمية والدور الذي يجب أن تلعبه في سياق خدمة المجتمعات المحلية وإشراكها في العمل والمكاسب. ووفقاً لما سبق فإنه يمكن القول بأن (أبو السندس وآخرون 2011، 132) :

- التنمية الاقتصادية المحلية: تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل، وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات.
- استدامة التنمية:

تتمثل في السعي لتلبية حاجات الحاضر والمستقبل ضمن دور محوري للفاعلين الاقتصاديين في المجتمعات المحلية دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم، وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة، واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكثر في استهلاك الموارد.

وبالتالي يغدو من مهمة الأجيال الحالية والفاعلين الاقتصاديين ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وتوفير البنية التحتية المناسبة لاستمرارية توليد الموارد للدخل ونموه ضمن معدلات استخدام واستهلاك مدروسة ومتطورة مع تطور المراحل، دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد الموارد المتاحة أو تحميل الأجيال القادمة أعباء مالية أو اجتماعية متزايدة.

5.3 متركزات تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية

تلخص ركائز تنفيذ التنمية المحلية في الآتي (خاطر، 1999، 20 - 21) :

والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

■ توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس والمشاركة في صنع القرار والتعاون في إدارة التنمية المحلية.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن أن ننظر إلى التنمية المحلية على أنها: مجموعة العمليات والوظائف والأنشطة التي ترمي إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ومواطنيها.

2.3 خصائص التنمية المحلية

وتتمثل في توضيح بعض السمات الأساسية المميزة لها، ولعل أهمها في هذا الصدد، ما أوضحه دانهام على النحو الآتي (المخلفي، 2000، 8 - 9) :

- تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشكلاته في جوانب الحياة كافة لإحداث التغيير الاجتماعي.
- تهتم بكل الأهداف المتصلة «بالعملية» والأهداف المتصلة بالإنجازات الملموسة، بمعنى أنها تسعى لتحقيق أهداف ملموسة. كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
- تتضمن عادة مساعدة فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- تستمر جهودها لفترة زمنية طويلة وهي ليست مشروعات مؤقتة أو محددة بغرض معين.
- اتخاذ قرارات التنمية المحلية على أساس الإجماع أو الاتفاق لا على أساس الانشقاق أو انقسام الرأي.

3.3 أهداف التنمية المحلية

بالإمكان الإشارة إلى الأهداف، التي تسعى إليها التنمية المحلية في المجتمعات المحلية على النحو التالي (المعاني، أبو فارس، 2011، 126 - 128) :

- نقل المجتمع المحلي من الحالة التقليدية إلى الحداثة، من خلال الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمعات المحلية؛
- تطوير البنى التحتية كالطرق والجسور والاتصالات والمياه والكهرباء، حيث يعد النهوض بهذه القطاعات أساساً لعملية تنمية المجتمع المحلي.
- بناء مجتمع محلي فاعل، من خلال زيادة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية.
- تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع ككل.
- زيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمجتمع اتجاه المشروعات التنموية المحلية بمختلف مجالاتها التي يساهمون في تنفيذها.

التنمية الاقتصادية، من خلال ما تحققه من فوائد عديدة ومختلفة على المجتمع بواسطة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي. وللوقوف على دور وأهمية السياحة العلاجية من الناحية الاقتصادية، نورد العناصر التالية بقليل من التفسير:

- السياحة تسهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، والإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى (الانصاري، عواد، 2002، 32).

- السياحة العلاجية تعتبر قطاعاً إنتاجياً، لأنها تعمل على تأمين تدفق سياحي متزايد عن طريق استحداث وتمويل المنتج السياحي، وذلك عبر (الجلاد، 2000، 205):

- زيادة عدد الزيارات السياحية.
- ارتفاع معدل إقامة السائحين.
- زيادة معدل الإنفاق اليومي.

- تسهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي، نتيجة بيع الخدمات السياحية العلاجية لتنفيذ خطط التنمية الشاملة:

- تعتمد كثير من مدن المياه المعدنية، على الجانب العلاجي للسائح كمصدر للدخل، وتقوم بأنشطة أخرى كتعبئة المياه المعدنية وتسويقها داخلياً وخارجياً.

- السياحة عامل هام من عوامل التنمية الاقتصادية بسبب توفيرها لعدد من المشاريع يتطلبها العمل السياحي، كالفنادق، ووسائل الإقامة التكميلية، وصناعة التذكارات السياحية:

- تحتاج سياحة المنتجعات السياحية عموماً، والاستشفائية بشكل خاص إلى عمالة كبيرة. ولذلك تمتص كثيراً من الطاقة البشرية الموجودة في الدولة، كما تسهم في رفع الدخل الفردي والوطني للبلاد (الجلاد، 1998، 16).

- تقوم السياحة العلاجية بتوفير فرص العمل، وبالتالي التقليل من حجم البطالة. ولا يقتصر ذلك على العمل في الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية الأخرى، بل يمتد ذلك إلى باقي القطاعات، التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع ومواد، أهمها الزراعة والصناعة والحرف والمهن اليدوية (العاني، 2008، 61).

2.4 الدور الاجتماعي والثقافي

من جانب التنمية الاجتماعية والثقافية، تعمل السياحة العلاجية على تحقيق ما يلي (السيسي، 2001، 101 - 104):

- رفع مستوى الصورة السياحية للبلد في الخارج.
- رفع مستوى المعيشة وتحسين نمط الحياة، إلى جانب أنها تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.

- حاكمية رشيدة في الحكم والمساءلة والشفافية عبر مجالس محلية مستقلة ومنتخبة وفاعلة وممثلة لكافة الفئات.

- تفاعل كبير بين المجتمع المدني والحكومي والقطاع الخاص، ومشاريع ومبادرات مشتركة يلمس أثرها المواطن عن كثب من خلال الخدمات.

- مشاركة المجتمع في تحديد احتياجاته وميزته التنافسية وإمكاناته المتاحة والكامنة:

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التكامل.

- المرونة في تحفيز وجذب الاستثمارات المدروسة ضمن حدود البلديات مع ضرورة دراسة تأثيراتها المختلفة البيئية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

6.3 الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية

بالرغم من الدور التنموي الذي تقوم به الوحدات المحلية في الدول النامية في تنمية المناطق المحلية وتزايد أهمية هذا الدور وما تستطيع تحقيقه في عملية التنمية الوطنية الشاملة، إلا أن دورها يواجه صعوبات ومشاكل تتمثل فيما يلي (الربابعة، 1995، 55):

- عدم توافر الموارد المالية الكافية للوحدات المحلية للقيام بنشاطاتها ومشاريعها التنموية.

- عدم توافر الكفاءات الإدارية والفنية في هذه الوحدات أدى إلى التأخير على إمكانية تنفيذها لبرامجها المختلفة.

- عدم التنسيق بين الوحدات سواء التنسيق الأفقي بين الوحدات المحلية أو الرأسي مع الحكومة المركزية.

- ضعف الوحدات المحلية نتيجة عدم الخبرة أو حداتها في بعض الدول أدى إلى عدم تقييم وإدراك ما تقوم به هذه الوحدات وما يمكن تحقيقه بواسطتها من أجل التنمية.

إن حل هذه المشاكل وتعزيز دورها التنموي للوحدات المحلية يتطلب معرفة واهتمام الحكومة المركزية بها، والنظر إليها كوحدات تنموية تساعد في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

3.3 المحور الثالث: الدور التنموي للسياحة العلاجية

يعد قطاع السياحة بشكل عام والسياحة العلاجية بشكل خاص من القطاعات الاستراتيجية الذي يسهم في تنمية الاقتصاد، والذي توليه الدولة الاهتمام باعتباره من أهم مصادر الإيرادات، والقطاع الأكثر قدرة على خلق مناصب عمل وجلب العملة الصعبة وخلق مهارات سياحية، ثقافية، وفنية بفعل التدفقات المتزايدة للسياح. فالنظرة العالمية لهذا القطاع تعده قطاعاً مدمراً للثروات ومساهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا أصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنوع في الموارد، التي تبقى في الوقت الحالي وبخاصة بالنسبة للجزائر رهينةً لمداخيل المحروقات.

1.4 الدور الاقتصادي

لا ريب في أن للسياحة العلاجية دوراً مهماً في تحقيق

وتبسة»، ولها حدود مع عدة ولايات: عنابة شمالا وسوق أهراس شرقا وأم البواقي جنوبا وسكيكدة من الشمال الغربي وقسنطينة غربا (www.dt - guelma.dz/ ar/ intro_gen_ar.htm).

وتعد منطقة قالمة حوضا شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة، التي ترتفع عن سطح البحر بـ 279 م وتبعد عنه بـ 60 كلم، وقد أنشئت على أثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وتشتمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر، وتمتد على مساحة تقدر بـ 3686.84 كلم² ويتعداد سكاني بلغ 481.37 نسمة.

ومناخ منطقة قالمة رطب على العموم، دافئ وممطر شتاء وحرار وجاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاء و36 درجة صيفا، وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينهما، وإن كانت أكثر اشتدادا في فصل الصيف.

وتتمتع ولاية قالمة بأربع سلاسل جبلية هامة فيها مساحات غابية معتبرة خاصة غابات الفلين، وأهمها:

- جبل ماونة: يقع جنوب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ 1411 م، ويعد من أهم المناطق التي تلجأ إليها العائلات القالمية صيفا نظرا لبرودته، وشتاء للتمتع بالمناظر الخلابة التي ترسمها الثلوج التي تكسو المنطقة.

- جبل دباغ: يقع غرب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ 1049 م.

- جبل طاية: يقع غربا، ويبلغ ارتفاعه 1208 م.

- جبل هواره: يقع شمالا ويبلغ ارتفاعه 1292 م.

كما تشتمل ولاية قالمة على 15 منبعا معدنيا ساخنا تعد مقصداً للاستجمام والراحة لمياهها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة التي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصة تلك التي لها علاقة بالعظام. والجدول التالي يوضح مختلف المنابع المعدنية في ولاية قالمة.

الجدول رقم (01) :

المنابع المعدنية في ولاية قالمة

الرقم	اسم المنبع	نسبة التدفق (ل/ثا)	البلدية	الخصائص العلاجية
01	عين شداخة	08	حمام دباغ	داء المفاصل، داء الأعصاب، اضطراب غددي، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، الأمراض الجلدية.
02	عين بن ناجي	06		
03	عين الشفاء	13		
04	منبع رقم 1 محطة رقم 1	20	حمام أولاد علي (هيليوبوليس)	أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية (الربو - الزلة الرئوية)، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف، الحنجرة والأذن، أمراض النساء.

■ السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجرب واءها النشاطات الأخرى. فالسياحة تعايش وتعارف وزهو حضاري ورواج اقتصادي ودعم للاقتصاد الوطني.

■ تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.

■ تنمي لدى المواطنين الشعور بالانتماء إلى وطنهم وتزيد من فرص تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مجازاً مصطلح الحوار بين الحضارات.

■ توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية.

■ تعمل السياحة العلاجية على إحياء التقاليد المعمارية المحلية، وإعادة بعث الفنون المحلية والمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية في مختلف الأقاليم السياحية بالدولة.

■ السياحة العلاجية أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتسهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف.

■ إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي العلاجي، له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة، مثل: كرم الضيافة وحسن معاملة الآخرين.

■ السياحة العلاجية تعمل على تعزيز قيمة الانتماء والولاء للوطن، من خلال تعريف المواطن بحضارته وموروثه الحضاري، بالإضافة إلى اكتشاف المقومات الجمالية لبلاده.

4. المحور الرابع: واقع وآفاق السياحة العلاجية في ولاية قالمة

تعد ولاية قالمة من الولايات التي تزخر بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا، حيث تم إدراجها ضمن قطب امتياز السياحة شمال - شرق «عنابة»، والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية، وهو ما يؤكد على أن ولاية قالمة تعد مقصداً سياحياً هاماً يعول عليه لترقية السياحة في الولايات الداخلية.

1.5 المؤهلات السياحية لولاية قالمة

إن توافر المنابع المعدنية، ومناظر طبيعية، ومواقع أثرية، ومعالم تاريخية، دينية، وصناعات تقليدية. كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة. وعموما فإن هذه المؤهلات تتمثل في:

● أولا: المقومات الطبيعية: تقع قالمة داخلها بالشمال الشرقي للجزائر، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال «عنابة وسكيكدة» ومراكز التبادل في الجنوب «أم البواقي

علي، بمياهه المعالجة لبعض الأمراض، منها: أمراض المفاصل، الأذن والتنفس، وأمراض الأعصاب، وتحتوي مياهه على العديد من المكونات المعدنية، وهي مواد مساعدة على العلاج. والجدول الآتي يوضح هذه المكونات في كل من مياه حمام دباغ ومياه حمام أولاد علي:

الجدول رقم (02) :

مكونات مياه حماما دباغ وأولاد علي

مكونات مياه حمام دباغ	ملغ/ ل	مكونات مياه حمام أولاد علي	ملغ/ ل
الكالسيوم	183	المغنيزيوم	19
المغنيزيوم	61	لبيكربونات	397
الصوديوم	218	سلفات	300
الكور	340	صوديوم	40
السلفات	375	كالسيوم	224
البيكربونات	472	بوتاسيوم	05
النترات	0.123	النتريل	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة

● **ثانيا: مقومات تاريخية وثقافية:** تتوفر ولاية قالمة على معالم تاريخية وثقافية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة، نرى من الضرورة التطرق إلى بعض منها لأهميتها ولو بإيجاز وهي (www.dt - guelma.dz) :

- مدينة الأموات بالركنية: وهي عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم² بضاف جرف صخري، وتشهد هذه المعالم الجنائزية على وجود شعب بدائي ذي وزن في المدن النوميديّة القديمة.

- المسرح الروماني بقالمة: بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع لـ 4500 مقعد، ويشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة، وهو معلم مصنف منذ 1900 يوجد في وسط المدينة، وتشرف عليه الوكالة الوطنية للأثار. ويعد من أكبر وأجمل المسارح على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو رمز عمراني فريد من نوعه لولاية قالمة.

- الحديقة الأثرية «كالاما»: وهي مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.

- المسبح الروماني: بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس يبعد 07 كلم عن مدينة قالمة، وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55 م، كان يملأ قديما من منابع المياه الساخنة ومحاط بأحجار منحوتة وقعره مبلط.

- المدينة الأثرية تيبليس: - بسلاوة عنونة - هي مدينة نوميديّة من الدرجة الأولى، عرفت تركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزءا من مملكة ماسينيسا، ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 قبل الميلاد، وجمعت بأربع مستعمرات وهي

الرقم	اسم المنبع	نسبة التدفق (ل/ ثا)	البلدية	الخصائص العلاجية
05	منبع رقم 2 محطة رقم 2	08		
06	منبع رقم 3 محطة رقم 3	08		
07	بئر حمام أولاد علي	25		
08	قرقة	11	عين العربي	أمراض الروماتيزم، أمراض الشرايين، أمراض الجهاز البولي، الأمراض الجلدية، الأعصاب، أمراض النساء.
09	بلحشاني	11		
10	منبع حمام النبايل	06	حمام النبايل	أمراض: الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء، الجلدية، التنفس.
11	منبع المينة	/		
12	منبع عساسة	20 - 15	بوحشانة	أمراض: التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلدية.
13	منبع رومية	20		
14	منبع بن طاهر	12 - 08		
15	منبع النخلة	02		

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة

ضف إلى ذلك كون هذه الحمامات تطل على مناظر طبيعية خلابة، مما زادها مكانة هامة لدى سكان المنطقة ومحجّا لقوافل السياح من داخل الوطن وخارجه، ونخص بالذكر منها (www.al - fadjr.com) :

- حمام دباغ: يقع على بعد 25 كلم من عاصمة الولاية، وهذا الحمام يتميز بالهدوء والجمال والمنظر الطبيعي الخلاب، وهو مشهور عالميا لأنه منطقة سياحية فريدة جداً، لأن مياهه تنساب على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي، الذي يسمى بالشلال (cascade)، ومياهه الطبيعية تنبعث من باطن الأرض بدرجة حرارة تبلغ 96 درجة مئوية وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، وقد حصلت على المرتبة الثانية عالميا من حيث درجة الحرارة بعد براكين آيسلندا، ويعتبر في الوقت نفسه شلالا؛ لأنه يأتي على شكل مياه متدفقة ساخنة، كما يشتمل على مجموعة من الصخور المتصاعدة بجانب الشلال. ويتوافد إليه الكثيرون مدفوعين بفضولهم، ومنبهرين بالمشهد الخرافي الذي تصنعه تلك الصخور المنتصبّة بأحجام متفاوتة والتي يزيد بها الشلال الذهبي ذو المياه البلورية قوة ومهاب.

- حمام اولاد علي: لا يبعد عن عاصمة الولاية سوى بـ 15 كلم، يتوفر على أربعة منابع علاجية استشفائية، تصل نسبة تدفق مياهها ما بين 8 و25 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 57 درجة مئوية. يحوي الحمام مركبين، وهما: «مركب البركة» و«مركب بوشهرين»، إضافة إلى «المركب البلدي القديم»، الذي ما زال يعاني من نقص في التحسين والاهتمام. ويشتهر «حمام أولاد

تصنيفها، إضافة إلى طاقتها الاستيعابية.

الجدول رقم (03) :

هياكل الإيواء والاستقبال في ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال	
				عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق مرمورة	حضري	*3	71	144
02	المركب المعدني شلالة	حموي	*2	170	625
03	نزل هواة	نزل	دون تصنيف	26	38
04	فندق التاج	حضري	/	21	30
05	المركب المعدني (البركة)	حموي	/	90	240
06	المركب المعدني (بوشهرين)	حموي	/	90	236
07	فندق بن ناجي	حموي	/	21	54
08	مؤسسة معدة للفندقية (النجمة)	حضري	/	17	27
09	مؤسسة معدة للفندقية (طارق)	حضري	/	14	30
10	مؤسسة معدة للفندقية (الشرق)	حضري	/	15	25
11	مؤسسة معدة للفندقية (الكرامة)	حضري	/	12	16
المجموع				547	1465

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة

استنادا إلى المعلومات والبيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن: ولاية قالمة تتوفر على إحدى عشرة مؤسسة فندقية، تتوزع على 547 غرفة بسعة تقدر بـ 1465 سرير، تشكل الفنادق العلاجية الاستشفائية منها ما يقارب 37% وذلك بعدد 4 فنادق. مما يدل على أن نوع السياحة في الولاية هي سياحة علاجية، توفر مجموعة من الخدمات السياحية المتعلقة بالجانب الاستشفائي، ورغم ذلك فالعدد ضعيف جدا في منطقة سياحة علاجية بهذه المؤهلات، حيث أن هذا العدد ليس بمقدوره استيعاب الوافدين للسياحة العلاجية بالولاية خاصة في فصل الذروة (فصل الربيع). إضافة إلى توفر الولاية على فندقين مصنفيين هما فندق مرمورة والمركب المعدني (شلالة)، لتبقى باقي المؤسسات الفندقية الأخرى دون تصنيف، وهو ما يستدعي العمل على تقديم المساعدة والدعم لمختلف هذه المؤسسات للحصول على التصنيف، بغية الارتقاء بالخدمات الفندقية وتحسينها، لمضاعفة توافد السياح بشكل أكبر.

● ثانيا: العرض السياحي للوكالات السياحة والأسفار بولاية قالمة: تضم ولاية قالمة عدداً مهماً من وكالات السياحة

سيرتا، ميلاف، شولو وروسيكادا. إضافة إلى المساجد والزوايا التي نذكر منها:

- المسجد العتيق: يتواجد وسط مدينة قالمة يتربع على مساحة 1500 م² شرع في بنائه سنة 1824، أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي، تم تدشينه وفتحه أمام المصلين سنة 1852م، ويتميز بهندسة ذات طابع عثماني إسلامي.

- زاوية الشيخ الحفناوي: (بالناظور - بلدية بني مزلين) تقع الزاوية شرق المدينة على بعد حوالي 22 كلم، من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872م، على يد الشيخ عمارة بديار، ويرجع نسب والده صالح إلى أولاد عمران الذين ينحدرون من ذرية إدريس الأكبر الذي وفد من المشرق أيام الخليفة العباسي المشهور هارون الرشيد، والتي تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدریس مبادئ الشريعة الإسلامية (www.dt - guelma.dz).

- كما تجدر الإشارة إلى بئر عصمان: وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م والبحيرة يمكن السير فيها بقارب أو سباحة وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.

- غار الجماعة (مغارة الجماعة) : بجبل طاية بلدية بوهمدان وتم اكتشافها من طرف بعثة فرنسية في 23 ماي 1867، وطول المغارة المكتشفة 1200 م، فيها آثار كتابة يرجع تاريخها إلى القرن 3 م عمقها 200 م، ودرجة انحدارها 45 م، وبها ممرات وأروقة، كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 8500 سنة ق.م، وقد صنفت كموقع طبيعي عام 1927 (الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 07، 1968).

كما تحاول الولاية الحفاظ على بعض الحرف والصناعات التقليدية لما لها من أهمية في ترقية السياحة، ومن أهمها: صناعة الحايك القالمي أو الحنبل، الزربية، القشبية، الحلي التقليدي، اللباس التقليدي والطرز التقليدي (www.dt - guelma.dz).

2.5 واقع السياحة في ولاية قالمة:

تشتهر ولاية قالمة بحماماتها المعدنية التي تعد وجهة لعدد كبير من السياح، محليين منهم وأجانب، وفيما يلي مختلف التجهيزات والهياكل السياحية في الولاية.

1.2.5 العرض السياحي لولاية قالمة

نظرا للسمات والخصائص المميزة للولاية والمتمثلة في شهرتها بالحمامات المعدنية التي تعد مصدر جذب ووجهة للعديد من الزوار والسياح، طوال السنة مستفدين مما هو متاح من تجهيزات وهياكل سياحية.

● أولا: العرض السياحي للمؤسسات الفندقية: تتوفر ولاية قالمة على مجموعة من المؤسسات الفندقية، التي تعد أحد أبرز العوامل التي تساعد على دعم وترقية القطاع السياحي بالمنطقة، وهذه المؤسسات تتوزع على مناطق مختلفة من تراب الولاية. والجدول الآتي يوضح أهم هذه المؤسسات الفندقية وكذا

الجدول رقم (05) :

توافد السياح على الفنادق العلاجية خلال الفترة (2008 - 2012)

السنة	إجمالي عدد السياح	عدد السياح المقيمين في الفنادق العلاجية	حصة السياح المقيمين في الفنادق العلاجية
2008	76097	38539	50.64%
2009	74259	49112	66.13%
2010	94018	70583	75.07%
2011	96071	73973	77.00%
*2012	29411	22453	76.34%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالة

من خلال ما تضمنه الجدول أعلاه من إحصائيات، نتبين الزيادة المستمرة لعدد السياح الوافدين إلى الولاية بشكل عام والسياح الوافدين إلى المؤسسات الفندقية العلاجية الاستشفائية بشكل خاص الذين يمثلون النسبة الأكبر، حيث سجلت سنة 2011 حوالي 73973 سائحا للحمامات المعدنية، أي ما يقارب 77% من إجمالي عدد السياح الوافدين للولاية خلال هذه السنة، وهو ما يؤكد طبيعة السياحة في هذه الولاية، التي تعد بلا منازع الرائدة في مجال السياحة العلاجية في الجزائر، نظرا لما تنفرد به من إمكانات سياحية هائلة في المجال الاستشفائي، تمكنها من الارتقاء بالسياحة العلاجية والاستشفائية في المنطقة، مع العلم أن عدد السياح الوافدين على الفنادق العلاجية في ازدياد مستمر سنويا، فقد سُجِّل خلال الثلاثي الأول من سنة 2012 حوالي 29411 سائحا منها 22453 سائحا في الفنادق العلاجية.

● **ثانيا: الطلب السياحي على الوكالات السياحية**

تلعب الوكالات السياحية الموجودة على تراب الولاية، دورا بارزا في ترقية وتطوير القطاع السياحي للمنطقة، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في التعريف بالولاية كوجهة سياحية هامة، سواء للسياح المحليين أو للسياح الأجانب، ولتمكينهم من الإفادة بأقصى ما يمكن من الخدمات السياحية المتوفرة على مستوى كل المنشآت والمرافق السياحية. والجدول التالي يبين تطور عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات خلال الفترة (2008 - 2012).

الجدول رقم (06) :

تطور عدد السياح المؤطرين من طرف الوكالات السياحية

السنة	2008	2009	2010	2011	*2012
عدد السياح	2559	2574	4887	3774	3774
عدد الأجانب منهم	843	207	396	28	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالة، 2012

والسفر موزعة عبر أرجاء الولاية، وهناك أخرى في طور الانجاز، ويبين الجدول التالي مختلف تلك الوكالات:

الجدول رقم (04) :

وكالات السياحة والسفر

الرقم	الصف	اسم الوكالة
01	أ	مرمورة تور
02	أ	صارة تور
03	ب	مسك تور
04	ب	ماونة للسياحة والأسفار
05	ب	رتاج للسياحة والسفر
06	ب	أميمة تور
07	ب	فرع وكالة ملاك تور
08	ب	الماسة للسياحة والسفر
09	ب	فهيم ترافل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق إعلامية مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالة 2013

يتبين لنا من محتوى الجدول السابق، أن ولاية قالة يوجد فيها تسع وكالات سياحية، تسهم في ترقية القطاع السياحي للولاية، من خلال التعريف بالولاية وبما تحتويه من إمكانات سياحية، هذا فضلا عن تسهيل إفاضة السياح من الخدمات التي توفرها مختلف مناطق ولاية قالة (إطعام، فنادق، رحلات.... إلخ)، وذلك عن طريق عملية تأطير هؤلاء السياح وتوجيههم داخل المنطقة.

2.2.5 تحليل الطلب السياحي لولاية قالة

يمكن أن نبرز الطلب السياحي على مستوى ولاية قالة، من خلال توافد السياح على مختلف المؤسسات الفندقية، إضافة إلى عدد السياح المؤطرين من طرف الوكالات السياحية، وذلك على النحو الآتي:

● **أولا: الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية في ولاية قالة**

بالرغم من الارتفاع المتواصل للسياح المتوافدين على الفنادق، سواء للسياحة العلاجية أو غيرها، إلا أننا نلمس نقصا كبيرا في عدد المؤسسات المستقبلية لمختلف السياح، الأمر الذي يجعل من الصعب الإفادة من الخدمات المتعلقة بالفندقة، نتيجة للعدد القليل لهذه المؤسسات. ولتوضيح نوع السياح الوافدين على هذه المؤسسات، وتوجهاتهم السياحية داخل الولاية، نورد الجدول الآتي:

يلاحظ الانخفاض في رقم الأعمال لكل من الإطعام والإيواء على السواء عام 2013، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع عدد السياح الوافدين على الفنادق خلال هذه السنة، مقارنة برقم أعمال سنة 2010 الذي عرف ارتفاعاً محسوساً، بفعل تزايد عدد الوافدين على الفنادق وهو ما يرفع من مداخيلها. كما أن ارتفاع رقم أعمال هذه الهياكل السياحية يساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي، وزيادة خزينة الولاية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على هذه الأنشطة، غير أن حجم مساهمة هذه الهياكل ضمن هذا المجال يبقى غير محدد بأرقام أو إحصائيات على مستوى الولاية.

2.3.5 دور القطاع السياحي في توفير مناصب عمل

يختلف تأثير السياحة على العمالة باختلاف درجة الاهتمام به، وهذا مرتبط بالجهود والتحفيزات التي تقدمها الدولة من أجل الاستثمار في هذه الصناعة، إذ إن السياحة لا تسمح بخلق عمالة مباشرة فحسب بل يتعدى ذلك إلى تنشيط القطاعات الأخرى كالنقل، والاتصالات، وغيرها التي تخلق العديد من فرص العمل غير المباشرة، هذا بالإضافة إلى تنشيط الحركة التجارية في المناطق التي يقصدها السياح، وبالتالي فك العزلة وزيادة النشاط التجاري لهذه المناطق. لكن وبفعل غياب جهاز إحصائي فعال على المستويين الوطني والمحلي، فإن عدد مناصب العمل التي يوفرها القطاع السياحي تبقى غير محددة بدقة. وعلى مستوى الولاية فإن مناصب العمل المباشرة التي وفرتها المرافق السياحية خلال الفترة (2008 - 2013) موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (08) :

تطور عدد مناصب العمل التي وفرتها الهياكل السياحية خلال الفترة (2008 - 2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد مناصب العمل الدائمة	291	271	267	275	281	281
عدد مناصب العمل المؤقتة	124	142	158	163	168	168
المجموع	415	413	425	438	449	449

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قلمة، 2013

يتضح من الجدول أعلاه التناقص المستمر في مناصب العمل في الثلاث سنوات الأولى حيث انتقل من 291 منصبا عمل عام 2008 إلى 267 وظيفة عام 2010، ليعرف بعدها تحسنا تدريجيا، حيث بلغ 281 منصبا سنة 2013 بعدما كان 275 منصبا سنة 2011. على خلاف ذلك عرفت مناصب العمل المؤقتة تزايداً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الأولى، حيث وفرت هذه الهياكل 163 منصبا عمل سنة 2011 بعدما كانت 124 منصبا عمل سنة 2008، لتستقر عند 168 وظيفة أو منصبا عمل سنة 2012 و2013، وهذا نتيجة الاعتماد على شكل واحد من أشكال السياحة وهي السياحة العلاجية الاستشفائية والتي تنشط خلال فترة الربيع، على الرغم من توفر إمكانيات تطوير أشكال أخرى مثل السياحة الجبلية والسياحة الترفيهية.

يتضح من الجدول السابق أن: عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات، قد تطور من 2559 سائحا سنة 2008 إلى 4887 سائحا مؤطرا سنة 2010، وإن كان قد عرف انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2011، حيث وصل إلى 3774 سائحا مؤطرا. ومع ملاحظة الانخفاض الكبير لعدد السياح الأجانب المؤطرين من قبل هذه الوكالات في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى استغنائهم عن خدمات هذه الوكالات، بالإضافة إلى التخوف من الحالة الأمنية في مختلف الدول العربية بسبب ما يسمى بالربيع العربي زيادة على عدم فعالية الترويج السياحي في نقل المعلومات ورسم الصورة السياحية للولاية عبر الوكالات السياحية، إذ كان عددها قليلا ولا يتماشى مع الإمكانيات الهائلة للولاية، ولعل عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات خلال السداسي الأول من سنة 2012 والمقدر بـ 3641 سائحا مؤطرا يعكس ذلك.

3.5 آثار القطاع السياحي على التنمية المحلية

نظرا لطبيعة السياحة بولاية قلمة وهي سياحة علاجية واستشفائية بشكل كبير، فإن الآثار التنموية للقطاع السياحي بالولاية تشمل مجموعة من المجالات، تعمل في مجملها على تحريك عجلة التنمية المحلية. وفيما يلي حصر أهم الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي بالولاية.

1.3.5 رقم أعمال الهياكل الفندقية

يشكل رقم أعمال الهياكل السياحية أحد المؤشرات الدالة على رواج وحركية القطاع السياحي، كما أن لارتفاع رقم أعمال هذه المؤسسات آثارا إيجابية على الاقتصاد المحلي، وفيما يلي جدول يوضح تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية في جانبي الإيواء والإطعام:

الجدول رقم (07) :

تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة (2008 - 2013) الوحدة: دينار جزائري

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيواء	196107251	216500284	254990593	245328736	177151175	224570034
الإطعام	173431703	176026084	181363433	119459997	80001549	97457191
مجموع رقم الأعمال	369538955	392526368	364788733	436354027	257152724	322027225

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قلمة، 2012

يتضح من الجدول أن رقم أعمال الإيواء خلال الفترة (2008 - 2013) يفوق رقم أعمال الإطعام لنفس الفترة، كما

تندرج الاستثمارات السياحية التي ما زالت في طور الإنجاز، في إطار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي حتى آفاق 2025 لتجسيد مشاريع سياحية ضخمة من شأنها الاستجابة للتدفق الهائل المرتقب للسياح، وإنعاش السياحة المحلية والوطنية. والجدول التالي يبين بعض المشاريع التي ما زالت في طور الإنجاز بالولاية، التي ستشهد من دون شك نهضة سياحية واعدة وتصبح قطبا سياحيا جذابا ومنافسا، لما تنفرد به هذه الولاية من مقومات سياحية هائلة تجعلها بدون منازع في الريادة في هذا المجال.

الجدول رقم (10) :

مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل	القيمة المالية للمشروع (106) دج	الوضعية الحالية للمشروع
01	فندق + مقهى + مطعم + موقف للسيارات.	بوشقوف	2011	20	09	14,22	في طور الإنجاز بنسبة 90%
20	فندق + مقهى + مطعم	بوشقوف	2011	20	15	15,831	في طور الإنجاز بنسبة 72%
03	فندق + مقهى + مطعم + موقف للسيارات.	عين أحساينية	2009	24	12	30,15	في طور الإنجاز بنسبة 12%
04	مركب سياحي	حمام دباغ	2004	146	58	430	في طور الإنجاز بنسبة 57%
05	نزل	مجاز الصفاء	2006	28	12	24,1	في طور الإنجاز بنسبة 30%
		المجموع		238	106	514,301	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة

إن بيانات الجدول أعلاه، تعكس التوسع السياحي في الولاية الذي يشهد توسعا مستمرا إذ إن المشاريع المذكورة والمبينة في الجدول تهدف في مجملها إلى الترقية السياحية للولاية، التي تعد كما سبق الذكر وجهة سياحية هامة في مجال السياحة الاستشفائية. ولعل من بين أهم هذه المشاريع المركب السياحي على مستوى حمام دباغ جوهرة السياحة العلاجية بقالمة كما سبق الإشارة إليه.

● **ثالثا: طلبات الاستثمار السياحي (لم تنطلق بعد) : يتجه الاستثمار السياحي في الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تغطية العجز**

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز هيكل العمالة في القطاع السياحي هو كون غالبية مناصب العمل التي توفرها هي مناصب عمل مؤقتة، إذ أن زيادة الطلب السياحي خلال الموسم السياحي يتطلب يد عاملة إضافية في مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة.

3.3.5 الاستثمار والدعم السياحي في ولاية قالمة

نظرا لكون الولاية، تمثل وجهة سياحية هامة في مجال السياحة العلاجية فإن جل المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز مرتبطة بشكل عام بالسياحة العلاجية.

● **أولا: المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة:** تشهد الولاية توسعا سياحيا مهما جدا، فهناك مشاريع في طور الإنجاز وأخرى في مرحلة الدراسة، والجدول التالي يوضح المشاريع السياحية الموافق عليها بما فيها المشاريع الخاصة بالسياحة العلاجية.

الجدول رقم (09) :

المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة

الرقم	تسمية المشروع	الموقع	عدد مناصب العمل	المساحة (م ²)	مدة الانجاز	عدد الاسرة
1	فندق وقاعة محاضرات	قالمة	75	5000	24 شهر	180
2	فندق	طريق بوروايح	50	815	24 شهر	70
3	فندق وقاعة حفلات	بوهمدان	35	6000	18 شهر	37
4	مركز متعدد الخدمات	واد الزناتي	153	7268	-	60
5	مركب سياحي	حمام دباغ	205	5349	30 شهر	60
6	مركب سياحي	حمام دباغ	94	3600	18 شهر	76
7	مركب معدني	حمام دباغ	120	10824	30 شهر	120
8	حظيرة التسلية	حمام أولاد علي	260	150000	36 شهر	-

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة

إن ولاية قالمة تشهد تنمية سياحية في غاية الأهمية، ويتجلى ذلك عبر عدد الفنادق الموافق على إنشائها لمضاعفة وزيادة قدرة استيعاب السياح، ضف إلى ذلك حضيرة التسلية والمراكز الخدمية التي من بينها ثلاثة مشاريع في منطقة حمام دباغ لإنشاء مركبين سياحيين ومركب معدني والتي ستوفر إجمالا 419 منصب عمل فضلا عن توفير ما يقارب 256 سريرا وهذا ما يسهم في ترقية السياحة، مما يزيد من عناصر الجذب السياحي للولاية.

● **ثانيا: مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز:**

والتي تتمثل فيما يلي (مجلة ماونة 2009، 10) :

- دراسة مخطط التهيئة السياحية إضافة لتهيئة موقع بئر عصمان بحمام دباغ.
- دراسة وإنجاز مدرسة للتكوين الفندقي في مجالات السياحة العلاجية.
- دراسة تهيئة ثلاث مناطق توسع، ومواقع سياحية (عين العربي، حمام أولاد علي، حمام دباغ).

- دراسة تهيئة المحطة المناخية بعين الصفراء، ودراسة لتحديد التصريح وتصنيف وتهيئة المحطة المناخية.

- دراسة لإعادة ترميم وحماية الموقع السياحي الشلالة بحمام دباغ، مع إنشاء مدينة للترفيه.

- إنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي وإنجاز، وتجهيز مركز الإعلام والتوجيه السياحي.

- دراسة وإنجاز سكة هوائية تربط قالمه ببن جراح إلى أعلى قمة بماونة.

- إنشاء مدينة للألعاب بحمام أولاد علي (بلدية هيليوبوليس).

ورغم توفر الولاية على مقومات وهيكل سياحية هامة، إلا أن السياحة لا تزال تعاني من عدة تحديات أهمها:

- انخفاض الوعي الثقافي السياحي في التعامل سواء من قبل الموظفين أو السياح خاصة المحليين؛

- غياب المرافق التي تقدم الخدمات الضرورية للسياح الوافدين التي نحو: محلات تجارية، مراحيض عمومية، مرافق تقديم الوجبات الخفيفة...الخ.

- فرض ضرائب مرتفعة نسبيا على هذه الهياكل السياحية الموجودة بالولاية.

- عدم وجود مرشدين سياحيين بالولاية رغم توافد السياح سواء الأجنبي منهم أو المحليين، وبالتالي ضعف الإرشاد والتعريف بالتراث السياحي.

- وجود معظم الإمكانيات الطبيعية في مناطق جبلية صعبة الاستغلال من جهة الاستثمار، وأيضاً صعوبة الوصول من جهة السياح، إذ إن معظم الطرق المؤدية إليها ليست معبدة، وصعبة العبور خاصة بالسيارات السياحية الصغيرة.

- ضعف توفر الأمن، مع عدم استجابته في الوقت المناسب في حال وقوع مشاكل.

- تركّز معظم الصناعات التقليدية التي تعرّف بأصالة المنطقة وحضارتها، في المناطق الريفية من النساء الطاعنات في السن فقط، وهو ما يشير إلى زوال هذه الحرف مع الوقت.

الخاتمة

لا شك أن ولاية قالمه تتمتع بمؤهلات سياحية، تتنوع بين المؤهلات الطبيعية والتاريخية والثقافية. فبالرغم من اشتهاها

المسجل في مجال الإيواء، هذا الأخير الذي يبقى بعيدا عن تلبية الطلب في هذا الجانب في ظل الرواج المتزايد للسياحة العلاجية، كما يتوقف تطور الاستثمارات السياحية على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال. والجدول التالي يبين طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمه.

الجدول رقم (11) :

طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمه

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل	القيمة المالية للمشروع (106) دج
1	محطة استشفائية	حمام دباغ	2013	86	42	70,00
2	نزل + مطعم + مسبح	بلدية النشماية	2008	49	28	40,00
3	فندق	حمام أولاد علي	2013	45	40	38,88
4	محطة استشفائية	بلدية عين العربي	2013	100	-	137,57
5	فندق + مسبح	حمام دباغ	2013	51	40	70,00
المجموع						356,45

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمه.

من خلال الجدول نتبين أن المشاريع الاستثمارية السياحية على مستوى ولاية قالمه في تزايد مستمر لا سيما مضاعفة قدرة تلك التي توجد بمناطق الحمامات المعدنية، كما هي الحال بالنسبة لمحطتين استشفائيتين تتسع لأكثر من 186 سريرا، زيادة على فندقين مما يزيد في قدرات استيعاب السياح، وبالتالي تجاوز هذا العائق الذي طالما عانت منه الولاية.

4.5 الآفاق المستقبلية للسياحة في ولاية قالمه.

كما هو معلوم إن ولاية قالمه قد صنفت قطب امتياز في مجال السياحة العلاجية، وفي إطار تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) ضمن قطب امتياز السياحة شمال - شرق «عنابة»، الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، والذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لتفعيل السياحة في التنمية المحلية، إذ تسعى لإنجاز مشروع يتعلق بإعادة المخطط العلاجي الذي يمكن من معرفة تعداد وحجم منسوب مياه الحمامات الحارة وخصائصها العلاجية، ووضعها تحت تصرف طالبي الاستثمار في المجال العلاجي. وفي إطار البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أفادت ولاية قالمه بالعديد من المشاريع السياحية، علاوة على الدراسات السياحية المستمرة، التي من شأنها إنعاش القطاع بالنظر إلى الأهمية البالغة لها.

المحافظة على المعالم واستغلالها بالشكل الإيجابي، من خلال إعادة الاعتبار لها، ومنه تفعيل وتنشيط السياحة بهذه المناطق.

◆ نشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع بمختلف فئاته من قبل الهيئات المعنية جميعاً، من خلال تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر الإعلام السياحي، والإعلام الجوّاري الذي تقوم به الإذاعات المحلية عبر الوطن.

◆ الترويج «لوجهة السياحة المحلية» من خلال تنظيم رحلات جماعية إلى المواقع السياحية عبر ربوع الوطن حسب الفصول والمناسبات وخاصة للعائلات .

◆ تنوع المنتجات السياحية من خلال اقتراح برامج سياحية مختلفة، تستجيب إلى متطلبات السائح المحلي.

◆ تفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع السياحي، مع فتح المجال للمستثمر الأجنبي.

◆ تعزيز الأمن السياحي ونشره في الأوساط السياحية.

◆ تعاون كل الأجهزة المعنية بتحقيق سياسة سياحية شاملة تهتم بتغيير سلوكيات المواطنين المتعلقة برفع وعيهم السياحي، وتحسين اهتمامهم نحو حسن التعامل مع السياح، وتعزيز السلوكيات الاجتماعية؛ .

◆ العمل على دعم المؤسسات الفندقية لمساعدتها على توسيع سعة الإيواء والاستقبال وإعادة الاعتبار للحظيرة الفندقية.

◆ تشجيع الاستثمار في المجال السياحي بمنح القروض الطويلة الأجل، وتسهيل الإجراءات لذلك وحسن توجيهه، بالإضافة إلى حل مشكلة العقار، ومشكلة التأمينات التي مازالت تخيف المستثمرين.

◆ فتح تخصصات في مختلف الجامعات والمعاهد لزيادة الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى زيادة البحوث والدراسات بهدف النهوض بهذا القطاع.

أخيراً نأمل أن تتحول ولاية قالة إلى قبلة حقيقية للسياح وتكون لها مكانة مرموقة محلياً ووطنياً تنافس السياحة الجهوية والعالمية، وتكون للسياحة العلاجية مساهمة فعلية في التنمية المحلية وبديلاً اقتصادياً فعلياً، وهذا لن يكتب له النجاح إلا بتضافر جهود الجميع والرغبة الفعلية في تطوير القطاع، والصرامة في تنفيذ المشاريع المسطرة لتنمية القطاع السياحي، وعدم الوقوع في الأخطاء السابقة، بالإضافة إلى تخصيص إيرادات مالية كافية لبعث مشاريع البنى التحتية، والتكوين في المجال الفندقي والسياحي، من خلال اهتمام قطاع التعليم العالي التخصصي، لإعداد الأطر الفنية المتخصصة بالسياحة وتعيين الخريجين في هذا القطاع.

بطابعها السياحي (السياحة العلاجية) ، إلا أن هذا النشاط لا يسهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى النقص الكبير في الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم وفضاءات للتسلية والترفيه، زيادة على ضعف في نوعية الخدمات المقدمة من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وهذه الوضعية هي نتيجة لإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية، إذ حرّمها هذا الإهمال لسنوات من استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية مثلما هي الحال بالولايات المجاورة.

وعلى هذا الأساس يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالة أداة مُحركة للتنمية السياحية على مستوى الولاية، إذ يتضمن هذا المخطط العديد من المشاريع التي من شأنها ترقية هذا القطاع وبالتالي إعطائه دوراً هاماً في تحقيق التنمية المحلية. لذا فالقطاع السياحي على مستوى ولاية قالة عبارة عن صورة مُصغرة لحالة القطاع على المستوى الوطني، إذ يشير إلى المفارقة نفسها، وإمكانيات ومقومات هائلة يُقابلها ضعف في الأداء على مختلف المستويات، وبهذا الشكل لا يُمكن الحديث عن مساهمة القطاع السياحي (السياحة العلاجية على وجه الخصوص) في تحقيق التنمية المحلية إلا عبر الإسراع في استغلال هذه المؤهلات وفق متطلبات التنمية المستدامة.

التوصيات:

بعد الدراسة وتأسيساً على ما تقدم، بالإمكان تقديم التوصيات التالية:

◆ العمل على استغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية في مجال السياحة العلاجية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجال السياحي على مستوى المناطق الاستشفائية الموجودة بالولاية، نحو فنادق، عيادات طبية، وكالات سياحية، مقاهي وفنادق.

◆ العمل على وضع خطط استثمارية واضحة في مجال السياحة العلاجية عن طريق توفير مناخ استثماري تحفيزي بما يتوافق وزيادة عدد السياح. أي المزيد من التسهيلات لعرض المنتج السياحي بما يوافق ويحفز الطلب السياحي.

◆ ضرورة توفير المرافق والحدائق المختلفة لدعم هذا النوع من السياحة، إضافة إلى تطوير شبكة استقبال الزبائن من فنادق ومركبات خاصة في مناطق الحمامات المعدنية؛ لأن الزبائن عادة ما يعانون من قلة هذه المرافق خاصة في فصل الربيع؛ .

◆ ضرورة تكامل الجهود بين الهيئات السياحية المختلفة، وذلك من خلال عرض المنتجات التقليدية في الهياكل السياحية خاصة الفنادق والوكالات السياحية.

◆ العمل على تخصيص هيئات خاصة تشرف على

الهوامش:

19. أبو السندس، جهاد، وآخرون، (2011)، "اللامركزية والتنمية المحلية - بناء مجتمعات محلية فاعلة في الأردن"، الرؤى للنشر والتوزيع، ص 119.
20. الكمالي، يحيى بن محمد، (مارس 2012)، "توصيف مهام الوالي في التنمية المحلية بسلطنة عمان"، مجلة الاداري، العدد 128، سنة 34، عمان، ص 87.
21. عبد القادر، عيد رشاد، جانفي، (2012)، "دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ص 151.
22. أبو السندس، جهاد، وآخرون، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 119.
23. المخلافي، حميد عبد الغني سيف، (2000)، «المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن»، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، ص 8 - 9.
24. المعاني، أيمن عودة وأبو فارس، محمود عودة، (بدون تاريخ)، «نظرية الادارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الاردنية الهاشمية»، مركز أحمد ياسين للتوزيع، عمان، ص 126 - 128.
25. أبو السندس، جهاد، وآخرون، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 132.
26. خاطر، أحمد مصطفى، (1999)، «تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع»، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص 20 - 21.
27. الربابعة، فاطمة علي محمد، (1995)، «دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن»، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية، ص 55.
28. الانصاري، آسيا محمد إمام وعواد، ابراهيم خالد، (2002)، «إدارة المنشآت السياحية»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص 32.
29. الجلاّد، أحمد، (2000)، «البيئة والسياحة العلاجية»، مرجع سبق ذكره، ص 205.
30. الجلاّد، أحمد، (1998)، «التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق»، عالم الكتاب، القاهرة، ط 1، ص 16.
31. العاني، رعد مجيد، (2008)، «الاستثمار والتسويق السياحي»، كنوز المعرفة، عمان، ط 1، ص 61.
32. السيسي، ماهر عبد الخالق، (2001)، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1، ص 101 - 104.
33. www. dt - guelma. dz
34. www. al - fadjr. com
35. www. dt - guelma. dz
36. www. dt - guelma. dz
37. الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (23/ 01/ 1968)، العدد 07.
38. www. dt - guelma. dz
39. مجلة ماونة، ديسمبر (2009)، «واقع الاستثمار السياحي بقالة»، المجلس الشعبي الولائي، قالمة، العدد 1، ص 10.
1. Slimani,Hamid, (2013) , Le Thermalisme et le développement durable dans la région de Fés - Boulemane, article sur site: [http:// manifest. univ - ouargla. dz/](http://manifest.univ-ouargla.dz/)
2. السمحات، فادي، (2012)، "أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن"، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية، عمان، ص 7.
3. المشربش، ديمة، (2008)، «العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية في الأردن»، رسالة ماجستير، التسويق، كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية، عمان، ص 10.
4. كافي، مصطفى يوسف، (2009)، «صناعة السياحة والامن السياحي»، عمان، ص 14.
5. العبيسات، زياد سليمان، (2010)، «السياحة والمعالم الدينية في الأردن»، ط 1، ص 17.
6. الجلاّد، أحمد، (2000)، «البيئة والسياحة العلاجية»، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، ص 13.
7. بظاظو، إبراهيم خليل، (2010)، «الجغرافيا السياحية - تطبيقات على الوطن العربي -»، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، ص 211.
8. منصور، سعاد عمران، (1995)، «السياحة العلاجية وأسس تخطيط المنتجعات السياحية»، القاهرة، ص 6.
9. مقابلة، خالد وزيب، فيصل الحاج، (2000)، «صناعة السياحة في الأردن»، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 76.
10. عبد الله، وفاء أحمد، (1983)، «البيئة المصرية والسياحة العلاجية»، مؤتمر برنامج القادة الإداريين عن السياحة، ماي، ص 22.
11. الجلاّد، أحمد، (2000)، «البيئة والسياحة العلاجية»، مرجع سبق ذكره، ص 11.
12. أحمد، منال شوقي عبد المعطي، (2011)، «جغرافيا السياحة»، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، ص 64.
13. الجلاّد، أحمد، (2000)، «البيئة والسياحة العلاجية»، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16.
14. بن حبيب، عبد الرزاق وقصاص، زكية، (11 و 12 مارس 2012)، «مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية»، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، ص 4.
15. عبيد، طه أحمد، (2010)، «مشكلات التسويق السياحي»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 151 - 153.
16. بظاظو، إبراهيم خليل، (2010)، «الجغرافيا السياحية - تطبيقات على الوطن العربي -»، مرجع سبق ذكره، ص 214.
17. الرواشدة، شاهر، (1987)، «الادارة المحلية في المملكة الاردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها»، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 288.
18. غربي، علي وآخرون، (2003)، «تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 32.

المصادر والمراجع:

1. أبو السندس، جهاد، وآخرون، (2011)، «اللامركزية والتنمية المحلية - بناء مجتمعات محلية فاعلة في الأردن»، الرؤى للنشر والتوزيع.
2. أحمد، منال شوقي عبد المعطي، (2011)، «جغرافيا السياحة»، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1.
3. بظاظو، إبراهيم خليل، (2010)، «الجغرافيا السياحية - تطبيقات على الوطن العربي -»، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط 1.
4. بن حبيب، عبد الرزاق وقصاص، زكية، (11 و 12 مارس 2012)، «مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية»، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة.
5. خاطر، أحمد مصطفى، (1999)، «تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
6. الجراد، أحمد، (2000)، «البيئة والسياحة العلاجية»، عالم الكتب، القاهرة، ط 1.
7. الجراد، أحمد، (1998)، «التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق»، عالم الكتاب، القاهرة، ط 1.
8. الانصاري، آسيا محمد إمام وعواد، ابراهيم خالد، (2002)، «إدارة المنشآت السياحية»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1
9. الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (23 / 01 / 1968)، العدد 07.
10. الربابعة، فاطمة علي محمد، (1995)، «دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن»، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
11. الرواشدة، شاهر، (1987)، «الإدارة المحلية في المملكة الاردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها»، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
12. الكمالي، يحيى بن محمد، (مارس 2012)، «توصيف مهام الوالي في التنمية المحلية بسلطنة عمان»، مجلة الاداري، العدد 128، سنة 34، عمان.
13. المخلافي، حميد عبد الغني سيف، (2000)، «المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن»، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية.
14. المشربش، ديمة، (2008)، «العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية في الأردن»، رسالة ماجستير، التسويق، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
15. المعاني، أيمن عودة وأبو فارس، محمود عودة، (بدون تاريخ)، «نظرية الادارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الاردنية الهاشمية»، مركز أحمد ياسين للتوزيع، عمان.
16. العاني، رعد مجيد، (2008)، «الاستثمار والتسويق السياحي»، كنوز المعرفة، عمان، ط 1.
17. العبيسات، زياد سليمان، (2010)، «السياحة والمعالم الدينية في الأردن»، ط 1.
18. السميحات، فادي، (2012)، «أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن»، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
19. السيسي، ماهر عبد الخالق، (2001)، «مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1.
20. كافي، مصطفى يوسف، (2009)، «صناعة السياحة والامن السياحي»، عمان.
21. مجلة ماونة، (ديسمبر 2009)، «واقع الاستثمار السياحي بقالة»، المجلس الشعبي الولائي قالة، العدد 1.
22. مقابلة، خالد وذيب، فيصل الحاج، (2000)، «صناعة السياحة في الأردن»، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
23. منصور، سعاد عمران، (1995)، «السياحة العلاجية وأسس تخطيط المنتجعات السياحية»، القاهرة.
24. عبد الله، وفاء أحمد، (ماي 1983)، «البيئة المصرية والسياحة العلاجية»، مؤتمر برنامج القادة الإداريين عن السياحة.
25. عبد القادر، عيد رشاد، (جانفي 2012)، «دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جامعة عين شمس، المجلد الأول.
26. عبيد، طه أحمد، (2010)، «مشكلات التسويق السياحي»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
27. غربي، علي، وآخرون، (2003)، «تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر.
28. www. al - fadjr. com
29. www. dt - guelma. dz
30. Slimani, Hamid, (2013), Le Thermalisme et le développement durable dans la région de Fés - Boulemane, article sur site : http:// manifest. univ - ouargla. dz/

الإعلان الإذاعي وأثره في اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال، دراسة على طلبة الجامعات في محافظات غزة *

د. محمد زيدان سالم **

د. مروان سليم الأغا ***

أ. إياس سمير صمد ****

* تاريخ التسليم: 2015 / 5 / 13م، تاريخ القبول: 2015 / 7 / 25م.
** أستاذ التسويق المشارك/ الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية/ غزة
*** أستاذ إدارة الأعمال والتسويق المساعد/ جامعة الأزهر/ غزة
**** محاضر/ كلية الإدارة والتمويل/ جامعة الأقصى/ غزة

Radio Advertisements and their effect on the Purchase Decision of Jawwal Company Services: Study on Gaza Universities' Students

Abstract

The research aims to study the impact of radio advertisement on purchasing decision making among university students in Gaza governorates. As a case study, the researcher has applied his research on Jawwal company services.

The study focused was on examining the impact of radio advertisement on purchasing decision - making in terms of the design and implementation of radio advertising, the name of the local radios and the quality of their performance.

A questionnaire has been designed for a stratified random sample. The questionnaire has been distributed among (409) students from the three major universities. In order to achieve the research objectives, the researcher used the analytical approach.

The most important result of the research was that the design and implementation of broadcasting advertisement have a positive effect on purchasing decision making.

The researcher has come up with the following recommendations: The necessity of designing radio advertisements properly by Jawwal company administration or by specialized advertising agencies. Implementing advertising by Jawwal company in cooperation with local broad casting through techniques of writing advertisements, and artistic forms, the type of music and sound, the language used in the advertisement as well as the choice of local broadcasting which is widely circulated and commonly favored by the public.

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الإعلان الإذاعي، وأثره في اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال، دراسة على طلبة الجامعات في محافظات غزة، والتعرف على مدى استماع طلبة الجامعات للإعلانات في الإذاعات المحلية، و معرفة أثر الإعلانات في الإذاعات المحلية على عملية اتخاذ القرار الشرائي من قبل طلبة الجامعات لخدمات شركة جوال، و الوقوف على مدى تأثير طلبة الجامعات بالإعلانات الإذاعية وفقاً لخصائصهم الشخصية.

واستخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج البحث، فقام الباحث بإعداد استبانة لعينة طبقية عشوائية من طلبة الجامعات الرئيسية في محافظات غزة، بلغت «409» مفردة، وذلك للحصول على تصور كامل ودقيق حول موضوع البحث.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تصميم الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال من حيث (مضمون الرسالة الإعلانية، توقيت الإعلان، الحيز الإعلاني، المدة الزمنية للإعلان، تكرار الإعلان) ، وتنفيذ الإعلان الإذاعي من حيث (الاستعانة بشخصيات مشهورة في الإعلانات، مراعاة الثقافة السائدة في المجتمع، صدق الإعلانات، واستخدام أكثر من إذاعة محلية عند تنفيذ الإعلانات) ، لها أثر إيجابي على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات.

وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات كان من أبرزها: ضرورة وجود قسم أو إدارة متخصصة في المجال التسويقي أو الاستعانة بالوكالات الإعلانية المتخصصة في تصميم وتنفيذ الإعلانات، العمل على زيادة بث وتكرار الإعلانات في الإذاعات المحلية بما يتناسب مع الخدمات التي تقدمها شركة جوال للجمهور وخاصة طلبة الجامعات، ضرورة التعاون بين شركة جوال والإذاعات المحلية من خلال أساليب كتابة الإعلانات الإذاعية، والقوالب الفنية المستخدمة في الإعلانات الإذاعية، ونوع الصوت والموسيقى المستخدمة فيها، والعمل على اختيار الإذاعات الأكثر انتشاراً واستماعاً من قبل الجمهور التي تقدم إعلانات تناسب أذواق المستمعين وتكون ذات أداء متميز مما يعزز من انتشار هذه الإعلانات عن خدمات الشركة بصورة واسعة.

منها على معرفة بالقراءة والكتابة (الحديدي، 1999).

ويقوم الإعلان الإذاعي بتعريف العملاء بالمنتجات ومميزاتها ووصف استعمالاتها وخلق جو من الثقة بها، وعلاوة على ذلك يجب أن يمتاز الإعلان الإذاعي بالجاذبية والتشويق من خلال المؤثرات الصوتية المستخدمة فيه، والاعتدال، والبعد عن التهويل والمبالغة. ويجب أن يكون ذا مصداقية عالية فيما يعرض فيه من بيانات ومعلومات عن المنتجات أو الأفكار أو المنظمات (غيث، 2011).

وتعد شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية "جوال"، الشركة الوحيدة العاملة في قطاع الاتصالات الخلوية في محافظات غزة، ومن خلال هذه الميزة يتحتم عليها القيام بالتخطيط الجيد واستخدام الأساليب الحديثة في التسويق، ومنها الترويج عن خدماتها إلى الجمهور، ومن ضمن الأساليب التي تستخدمها الشركة للترويج عن خدماتها الإعلان في الإذاعات المحلية، ويعد الشباب ومنهم طلبة الجامعات من الفئات الرئيسة المستهدفة من قبل الشركة، والتي تقوم بالتركيز عليهم في حملاتها الإعلانية وذلك لأنهم الشريحة الأكثر استخداماً لخدماتها. وعليه يجب أن تقوم بتصميم الإعلان الإذاعي بشكل علمي حديث وفعال، ويكون بلغة واضحة وسهلة الفهم من خلال التنفيذ بطريقة مميزة بما يعود بالمنفعة على الشركة وكذلك على الجمهور المستهدف من هذه الإعلانات الإذاعية.

1.2 مشكلة البحث

شهد الإعلان الإذاعي في فلسطين انتشاراً واسعاً في السنوات القليلة الماضية، وقد ساعد على ذلك تعدد الإذاعات المحلية حيث بلغ عددها (40)، منها (28) في الضفة الغربية و (12) في محافظات غزة مما أسهم في ازدياد حدة المنافسة بينها للحصول على الإعلانات (الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام الفلسطينية). ويعد الإعلان في الإذاعات المحلية الوسيلة الأكثر استخداماً في الوقت الحالي في محافظات غزة وذلك لأسباب عدة منها: الحصار والإغلاق المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وعدم السماح بدخول الصحف والمجلات الفلسطينية والعربية، وكذلك عدم السماح بدخول المواد الخاصة بطباعة الإعلانات المقروءة والمرئية بشكل منتظم، وارتفاع أسعارها. كل ذلك أدى إلى لجوء العديد من المنظمات والشركات إلى الإذاعات المحلية للترويج عن منتجاتها لتعريف العملاء بهذه المنتجات.

أما من حيث حجم النفقات المصروفة على الإعلانات في شركة جوال فقد بلغ (6,212,850 \$) في سنة 2009، منهم حوالي (700,000 \$) تصرف على الإعلانات في الإذاعات المحلية في محافظات غزة، كما بلغ عدد مشتركي شركة جوال في سنة 2009 حوالي مليوني مشترك على مستوى الضفة الغربية ومحافظات غزة، حيث تشكل شريحة الطلبة في الجامعات الفلسطينية إحدى الشرائح الكبيرة والمستهدفة من قبل الشركة، على اعتبار أن الشباب من أكثر المستخدمين للخدمات العديدة التي تقدمها الشركة (التقرير المالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، 2010).

1. الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة

يعد التسويق نشاطاً حيويًا وعلى درجة عالية من الأهمية للمنظمات كافة بغض النظر عن كونها تنتج سلعة أو تقدم خدمات، إذ إن التسويق في الوقت الحالي هو التحدي الحقيقي لنجاح المنظمات وبقائها ونموها وازدهارها، كما أنه يمكنها من تخطيط وتطوير منتجاتها بما يتلاءم واحتياجات ورغبات العملاء، والعمل على تسعير هذه المنتجات، والترويج المناسب لها بطريقة عصرية وعلمية تتوافق مع السوق المستهدف (عزام، حسونة، والشيخ، 2008)، إضافة إلى ذلك فإن التسويق يُمكن المنظمات من الكشف عن الفرص التسويقية في بيئة العمل المحيطة وإمكانية تحليلها ومن ثم استغلالها بشكل يحقق أهداف المنظمات وأهداف العملاء على حد سواء من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم (البكري، 2006).

ويلاحظ الاهتمام المتزايد من قبل منظمات الأعمال بعناصر المزيج الترويجي (البيع الشخصي، تنشيط المبيعات، العلاقات العامة، الإعلان، الدعاية والنشر) للوصول إلى أهدافها في تعريف العملاء بالمنتج وخصائصه، ووظائفه، ومزاياه، وكيفية استخدامه، وأماكن وجوده في السوق، وأسعار المنتجات، ومحاولة التأثير على العميل، وإقناعه بشراء المنتجات، وينبغي أن تؤثر القرارات المتعلقة بالمزيج الترويجي على القنوات التجارية في الوقت الذي تؤثر فيه على العميل النهائي (المصري، 2006).

ويعد الإعلان أحد أهم عناصر المزيج الترويجي، حيث إن الإعلان الناجح يسهم مساهمة كبيرة في تخفيض تكلفة المنتج من خلال الترويج المناسب له، وذلك بناء على طبيعة العملاء الذين تستهدفهم الإعلانات والأنشطة التسويقية الأخرى، حيث تعدد احتياجات ورغبات العملاء، الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد عملية اتخاذ قرار الشراء لديهم وذلك بسبب تعقيد وتشابك السلوك الإنساني خاصة في ضوء الكم الهائل من السلع والخدمات المعروضة في الأسواق (الباز، 2007).

بلغ حجم الإنفاق على الإعلان عالمياً حوالي 546 مليار دولار أمريكي في عام 2014، ومن المتوقع أن يزداد إلى حوالي 574 مليار دولار في عام 2015، ثم إلى 663 مليار دولار في عام 2018 (www.emarketer.com). وأما عربياً، فإنه من المتوقع أن يصل حجم الإنفاق على الإعلان حوالي 6 مليار دولار في عام 2015 (www.thenational.ae).

وأصبحت الإذاعة اليوم منافساً ذا أهمية للوسائل الإعلانية الأخرى، حيث يعتمد الإعلان الإذاعي على حاسة السمع وليس على حاسة البصر، وهذا ما يجعله أسهل تناولاً من الإعلان في الوسائل الإعلانية الأخرى. فالإذاعة أصبحت منتشرة اليوم في كل مكان تقريباً، وهي أداة تسليية وتثقيف تلائم جميع فئات المجتمع، ولا يحتاج أن يكون المستهدف

2014 بلغ حوالي 17 مليون دولار (التقرير المالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية لعام 2014). كما يستمد موضوع البحث أهميته من تسليط الضوء على أهمية تصميم وتنفيذ الإعلان وأثره على اتخاذ القرار الشرائي، مما يعود بالنفع على شركة جوال وعملائها والمجتمع.

1.7 الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من البحث إلى استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تم ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ولم يتم تقسيم هذه الدراسات إلى محاور نظراً لتداخل العناصر، فمعظم الدراسات تتحدث عن مجموعة من المتغيرات مجتمعة.

دراسة سعد (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فاعلية الإعلانات في وسائل الإعلام الفلسطينية على السلوك الشرائي، ومعرفة مدى تعرض عينة الدراسة واهتمامها وإفادتها من متابعة الإعلانات، إضافة لمعرفة عناصر الفعالية وعناصر الإبراز المستخدمة في الإعلانات في وسائل إعلام الدراسة، ورصد انعكاس فعالية الإعلان على القرار الشرائي لعينة الدراسة. وقد بينت النتائج أن إعلانات الخدمات الهاتفية والإنترنت هي الأكثر تأثيراً على اتخاذ القرار الشرائي.

دراسة مروى (2014)

تطرقت هذه الدراسة إلى تأثير الإعلان على الثقة لدى المستهلكين: دراسة حالة عينة من منتجات البلاط في الجزائر. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن هناك تأثيراً للإعلان على كل من: المصادقية، والنزاهة، وحسن الاستقبال.

دراسة Rajagopal (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإعلان الإذاعي على المسافرين في المناطق الحضرية نحو السلوك الشرائي بالتطبيق على متاجر البيع بالتجزئة، وكذلك محاولة تحديد دور الإعلان الإذاعي في ترويج المبيعات في مدينة مكسيكو. وقد توصلت الدراسة إلى أن سلوك المستهلكين في المدن يتأثر إيجابياً بالإعلان الإذاعي، حيث يتأثر المستهلكين بشدة بالمتغيرات المادية والمعرفية والاقتصادية. كما بينت النتائج أن الإعلان الإذاعي يقوم بنشر رسائل ترويجية تؤدي إلى سرعة الاستجابة للشراء من السوبرماركت والمتاجر.

دراسة سعد (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإعلان الإذاعي على السلوك الشرائي للشباب، ولقد طبقت الدراسة على عينة من 400 شاب وشابة من محافظات غزة، وقد بينت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة يستمعون للإعلان الإذاعي، وقد جاءت إذاعة غزة FM بالمرتبة الأولى من حيث أهمية الاستماع للإعلانات، وإذاعة القدس بالمرتبة الثانية، يليها إذاعة الأقصى بالمرتبة

وقد قام الباحثون بعمل دراسة استطلاعية مبدئية على عينة مكونة من (30) مفردة من طلبة الجامعات، وبينت النتائج أهمية تصميم وتنفيذ الإعلان الإذاعي، وكذلك أهمية اختيار الإذاعة الأكثر استماعاً مما ينعكس إيجابياً على اتخاذ القرار الشرائي. وفي ضوء ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في محاولة الباحثين التعرف على الإعلان الإذاعي وأثره في اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال، دراسة على طلبة الجامعات في محافظات غزة.

1.3 أهداف البحث

◆ التعرف على أثر الإعلان في الإذاعات المحلية على عملية اتخاذ القرار الشرائي من قبل طلبة الجامعات لخدمات شركة جوال.

◆ اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (تصميم الإعلان، تنفيذ الإعلان، واسم الإذاعة المحلية وجودة خدماتها) والمتغير التابع (اتخاذ القرار الشرائي) فيما يتعلق بمدى تأثير إعلانات شركة جوال في الإذاعات المحلية على اتخاذ القرار الشرائي لطلبة الجامعات في محافظات غزة.

◆ تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات المناسبة إلى إدارات شركة جوال والإذاعات المحلية التي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتطوير الأنشطة الاعلانية للشركة وأيضاً للإذاعات المحلية من خلال التعاون المشترك بينهما.

1.4 فرضيات البحث

◆ هناك تأثير لتصميم الإعلان من حيث (مضمون الرسالة الاعلانية، توقيت الإعلان، الحيز الاعلاني، المدة الزمنية للإعلان، تكرار الإعلان) في الإذاعات المحلية على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة لخدمات شركة جوال.

◆ هناك تأثير لتنفيذ الإعلان في الإذاعات المحلية على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة لخدمات شركة جوال.

1.5 متغيرات البحث

■ المتغيرات المستقلة: تصميم الإعلان الإذاعي، وتنفيذ الإعلان الإذاعي.

■ المتغير التابع: قرار الشراء لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة.

■ المتغيرات الضابطة: الجنس، منطقة السكن، اسم الجامعة، الكلية، المستوى الأكاديمي، ودخل الأسرة.

1.6 أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الإعلان كأحد عناصر المزيج الترويجي، وكذلك حجم التكاليف الباهظة التي تتكبدها منظمات الأعمال في الإنفاق عليه. وفي هذا الصدد، فإن مجموع ما أنفقته مجموعة الاتصالات الفلسطينية على الدعاية والإعلان في عام

كان إطلاق الحملة عشوائياً من خلال الإذاعة والتلفزيون.

دراسة John (2006) & Erica

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تنوع صيغ الإعلان الإذاعي العالية والمنخفضة وهي (عدد كبير من الإعلانات في فترة زمنية معينة) ، ومدى تأثيرها على المشاركين، وطبقت الدراسة على عينة من الجمهور العام في بريطانيا وتم تقسيمهم إلى مجموعتين، وتم تعريض المجموعة الأولى للإعلانات ذات الصيغ العالية، والمجموعة الثانية للإعلانات ذات الصيغ المنخفضة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المجموعة الثانية التي تعرضت إلى الإعلانات ذات الصيغ المنخفضة كانت مقبولة أكثر من المجموعة الأولى وأثرت عليهم بشكل إيجابي، والمجموعة الثانية التي تعرضت للإعلانات ذات الصيغ المنخفضة كانوا أكثر تشابهاً في آرائهم حول الإعلان، على عكس المجموعة الأولى والتي كانت آراؤهم مختلفة بالنسبة للإعلان، والإعلانات التي جاءت في بداية الفقرة الإعلانية أقوى نسبياً في التأثير من الإعلانات التي جاءت في نهاية الفقرة الإعلانية.

دراسة Nysveen & Breivik (2005)

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين فعالية الإعلان في المطبوعات والإذاعة على شبكة الانترنت، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من الجمهور في النرويج التي تهتم بتذاكر الطيران وقضاء عطلة نهاية الأسبوع في أحد الفنادق، ولقد تم تصميم الإعلانات على شكل ومضات سريعة من خلال وكالات إعلانية متخصصة لوضع خصائص ومواصفات محددة لهذه الإعلانات في المطبوعات والإذاعة، وبينت نتائج الدراسة أن الإعلان على شبكة الانترنت والمطبوعات كانت أكثر تأثيراً من الإعلان الإذاعي، وعملية تعرض الجمهور للإعلان على شبكة الانترنت كانت لصالح إعلان المطبوعات عن الإعلان الإذاعي.

دراسة رضوان (2005)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإعلان الإذاعي في جذب انتباه واهتمام المستمع بالمنتجات ومدى توفر المعلومات التسويقية لمستمعي الإذاعة، وطبقت الدراسة على طلبة جامعة حلوان في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً في نسب المستمعين بالنسبة لفترة الاستماع فجاءت الفترة الصباحية بالمرتبة الأولى، تلتها فترة الظهيرة، أما بالنسبة لنوع الأسلوب المقدم في الإعلانات جاء الأسلوب الدرامي في المرتبة الأولى، والأسلوب الغنائي في المرتبة الثانية وأسلوب الحوار بالمرتبة الثالثة.

دراسة Pamela et al (2004)

عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإعلان الإذاعي للشركات المعلنة في إنجلترا، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المعلنين يستخدمون الراديو لأسباب عدة، مثل: رخص التكاليف، سرعة ورخص الإنتاج، وإمكانية الحجز للإعلان قبل فترة قصيرة من وقت الإعلان، وأن تكلفة الإعلان الإذاعي تساوي 17 / 1 من تكاليف الإعلان التلفزيوني.

الثالثة، وأظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة يوجد تأثير للإعلان الإذاعي عليهم في اتخاذهم لقرار الشراء، وبالنسبة للإعلان عن السلع، فجاءت إعلانات السلع بالمرتبة الأولى، يليها إعلانات الخدمات، ثم إعلانات التوعية، ولقد جاءت استمالة مميزات السلعة بالمرتبة الأولى، واستمالة الأمل لحياة أفضل بالمرتبة الثانية، ويوجد اتجاه قوى نحو استماع الشباب للإعلان الإذاعي، وأن الإعلانات لها تأثير قوى على سلوكهم.

دراسة Panagopoulos & Green (2008):

سعت هذه الدراسة إلى إجراء تجارب ميدانية لاختبار تأثير الإعلان الإذاعي على المنافسة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب الدراسة فإن نتائج الدراسات السابقة الخاصة بالإنفاق على الحملة ركزت على أن المنح لكل من المرشحين والمنافسين يجب أن تكون على حد سواء وهي تشكل الفائدة الصافية للمنافسين. وقد تم اختيار المدن التي قامت بالانتخابات في نوفمبر 2005 و 2006 بشكل عشوائي لتقوم ببث إعلانات إذاعية تذكر فيها أسماء المرشحين، وتذكر المستمعين بموعد الانتخابات القادم وتشجعهم على التصويت. وقد بينت النتائج أن الإعلان الإذاعي من شأنه أن يؤدي إلى انتخابات أكثر تنافسية.

دراسة Peacock (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة الإذاعة على التأثير على سلوك العملاء، في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تناولت السمات المميزة للإعلان عن طريق الإذاعة، وإمكانية استخدام أفضل وسيلة لخلط الاتصالات والمواد الإعلانية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإذاعة لها تأثير عاطفي قوى على سلوك العملاء، ويمكنها من إيجاد روابط شخصية معهم أكثر من أي وسيلة إعلانية أخرى.

دراسة Allan (2007)

تناولت هذه الدراسة تأثير الإعلانات وتفاعل المستمعين ومدى العلاقة بين الانتباه والذاكرة من جهة، وقرار الشراء من جهة أخرى في مدينة بيروت - لبنان، وكذلك التفاعل بين الموسيقى والتسلسل الهرمي للإعلان الإذاعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأنواع الموسيقية المختلفة المستخدمة في الإعلان الإذاعي مثل: (الإنشاد، أصوات الطبول، الإيقاع، مزيج الألحان، النغمة) لها تأثير على موقف العميل من الإعلان، وأيضاً من العلامة التجارية وتذكرهم لها، وإحساسهم الجيد تجاه الإعلان في الإذاعة، وتأثيرها على قرار الشراء لديهم.

دراسة Gerber & Gimpel (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الإعلانات التلفزيونية والإذاعية في عملية تقييم الجمهور لمرشحي الانتخابات بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، التي جرت في العام 2006 وتضمنت نتائج الدراسة أن هناك نتائج ملتبسة بعض الشيء من آثار الإعلان الإذاعي، ووجد تأثير قصير المدى للإعلانات التلفزيونية، وهذا يمكن أن نعزوه إلى أنه لم يكن هناك خطة منظمة من قبل المرشحين لإطلاق هذه الحملة الانتخابية الكبيرة، وإنما

تأثير الإعلان الإذاعي الفعال على العملاء، حيث طبقت الدراسة في هولندا، وقد تناولت عدة عوامل مثل: طول فترة الفاصل بين برنامجين إذاعيين، وحجم مساحة البث التي ينشر فيها الإعلان، ومدى استعداد العملاء وتجاوبهم للتفاعل مع الإعلان الإذاعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن طول موجة البث، وامتدادها على مساحات كبيرة، وطول فترة البث الإعلاني من جهة، وقبول العميل للمادة الإعلانية التي تبثها الإذاعة من جهة أخرى يؤدي إلى نجاح الإعلان الإذاعي في أداء الرسالة المنتظرة منه.

1.8 التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، يتضح أن هناك دراسات عديدة تناولت تأثير الإعلان الإذاعي على اتخاذ قرار الشراء لدى العملاء، مثل: دراسة Rajagopal (2011)، دراسة سعد (2008)، دراسة Peacock (2007)، وهناك دراسات ركزت على العوامل المؤثرة في الإعلان الإذاعي مثل: دراسة Domke & Wild (2001)، ودراسة Brennecke (1997)، وهناك دراسات أخرى تناولت الصيغ المستخدمة في الإعلان الإذاعي مثل: دراسة Erica (2006) John &، ودراسة Paull (2002)، وهناك دراسة تمحورت حول تأثير الإعلان الإذاعي للشركات المعلنه، وهي: دراسة Pa-mela et al (2004)، وهناك دراسة تناولت مقارنة الإعلانات في ل من شبكة الانترنت والمطبوعات والإذاعة وهي: دراسة Nys-veen & Brivik (2005)، ومن خلال نتائج الدراسات السابقة، يتبين أن العديد من هذه الدراسات تناولت أهمية تصميم وتنفيذ الإعلان الإذاعي مثل: دراسة Peacock (2007)، ودراسة Allan (2007)، حيث تناولت هذه الدراسات مجموعة من النواحي التي تؤثر على اتخاذ القرار الشرائي لدى العملاء مثل: السمات المميزة للإعلان الإذاعي، والأنواع الموسيقية المستخدمة في الإعلان الإذاعي، وجذب الانتباه وتوافر المعلومات التسويقية للمستمعين، وهناك دراسات تناولت صيغ الإعلان الإذاعي المستخدم للتأثير على العملاء، مثل: صيغ الإعلانات العالية والمنخفضة، وعامل الفكاهة في الإعلانات، والأسلوب الدرامي والحواري والغنائي مثل: دراسة Erica & John (2006)، ودراسة Paul (2002)، وهناك دراسات توصلت إلى نتائج تأثير العوامل في الإعلانات على المنظمات المعلنه وهي: دراسة Pamela et al (2004)، ودراسة Brennecke (1997).

مما سبق يتبين أن الدراسات السابقة ركزت على تأثير الإعلان الإذاعي على اتخاذ قرار الشراء لدى العملاء، ولكن ليس بصورة كاملة فيما يخص تصميم وتنفيذ الإعلان الإذاعي، وإنما ركزت على عنصر من عناصر تصميم وتنفيذ الإعلان الإذاعي، ولعل ما يميز هذا البحث أنه يتحدث عن تأثير الإعلان الإذاعي من حيث عناصر تصميم وتنفيذ الإعلانات الإذاعية كوحدة متكاملة، وكذلك فإن تطبيق هذا البحث على طلبة الجامعات في محافظات غزة، يعد من الأبحاث القليلة التي تتناول الجانب التسويقي وخاصة تسويق خدمات شركة جوال من خلال الإعلان في الإذاعات المحلية حسب إطلاع ومعرفة الباحثين.

دراسة (Mercy (2003 & Wilson)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير إعلانات الأدوية في الراديو والتلفزيون على الجمهور، بالتطبيق على عينة من سكان منطقة أبيدان في نيجيريا. وتشير النتائج إلى أن الإعلانات التلفزيونية لها تأثير ايجابي على السكان سواء من خلال خلق الوعي للجمهور أو لتعزيز حالة الوعي حول الآثار الإيجابية والسلبية للأدوية، وأن الإعلان في الإذاعة لا يقدم سوى 25 % من المعلومات حول مخاطر الأدوية التي تمثل خطراً على حياة الإنسان بشكل مباشر، في حين تقدم من 50 - 80 % من المعلومات حول المخاطر غير المباشرة على حياة الإنسان، وأن الإعلانات التلفزيونية أكثر تأثيراً من الإعلانات الإذاعية.

دراسة (Paul (2002)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الإعلانات الإذاعية ذات الصيغ العالية (عدد كبير من الإعلانات في فترة زمنية معينة) التي تشكل للمستمعين صورة ذهنية مرئية حول السلع المعلن عنها، وطبقت الدراسة على عينة قوامها 46 فرداً من السكان في أمريكا، وقد تعرضوا لإعلانات ذات صيغ عالية ومنخفضة، وكانت مدة الإعلان 60 ثانية. وقد بينت نتائج الدراسة أن اهتمام المشاركين بالإعلانات ذات الصيغ العالية وتجاهل الإعلانات المنخفضة، والاستماع إلى إعلان إذاعي عال يوازى الإعلان المرئي في التلفزيون، والاستماع إلى الإعلانات العالية بالإذاعة يخلق لدى المستمع صورة ذهنية حول السلعة أو الخدمة المعلن عنها.

دراسة (Berg & Louis (2001)

عمدت هذه الدراسة توضيح مدى تأثير وفاعلية عامل الفكاهة في إعلانات الإذاعة على تذكّر طلاب المدارس للسلع، حيث طبقت الدراسة على عينة قوامها 60 طالباً بعمر (18 عاماً) في المدارس بمدينة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضوا إلى 19 إعلاناً على شكل إعلانات قصصية إذاعية، حيث كان مستوى الفكاهة بها منظم ومتنوع ومسيطر فيها على محتوى الإعلانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن عامل الفكاهة لم يؤثر على قوة ذاكرة المستمعين لتذكر الاسم التجاري، وعامل الفكاهة يؤثر على المستمعين عندما يكون الاسم التجاري للسلعة مشهوراً.

دراسة (Domke & Wild (2001)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية تأثير الحملات الإعلانية في الإذاعات، وقد طبقت على عينة من المستمعين في الولايات المتحدة الأمريكية واعتمدت على ثلاثة عوامل وهي: (التوجيه الفعال، التضمين الفعال، الدعاية الفعالة) للحملة الإعلانية، وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الثلاثة سألفة الذكر لها تأثير قوى في الحملات الإعلانية وفي الإذاعات على المستمعين، وأوسع نطاقاً مقارنة بتأثير نفس العوامل في الحملات التلفزيونية.

دراسة (Brennecke (1997)

عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل وأساليب

2. الإطار النظري للبحث

في هذا الجزء، تم الحديث عن تعريف الإعلان الإذاعي، وأنواعه، والجوانب الواجب توافرها فيه، والبرامج الإعلانية المستخدمة في الإذاعة.

2.1 تعريف الإعلان الإذاعي

يمكن تعريف الإعلان الإذاعي بأنه عملية اتصال غير شخصية لصالح المعلن، الذي يستخدم الإذاعة بأحد أشكالها مقابل قيمة معينة في بث رسالة صوتية حديثة تعرف جمهور الإذاعة بالمنتج المعروض، وبما أن الإعلان الإذاعي هو في الغالب كلام مباشر من المذيع إلى المستمع، فإن هذا يمكن أن يخلق جواً من الألفة والصدقة والثقة والذي يساعد في عملية الإقناع (غيث، 2011؛ والفاغى، 1998).

2.2 أنواع الإعلان الإذاعي

إن تطور أساليب التأثير والإقناع في الإذاعة، جعلت من الإعلانات المسموعة تتخذ أشكالاً عدة، وتقدم في أكثر من صورة إعلانية كل حسب موضوعها وأهميتها وغرضها، وتتمثل أهم الإعلانات الإذاعية في عدة صور على النحو التالي (بهنسي، 2007؛ والصحن، 2005) :

■ الإعلان المقروء: وهو الإعلان الذي يعطى فيه المذيع معلومات موجزة حول المنتج محل الإعلان، ويقرأ فيه النص الإعلاني من قبل شخص واحد فقط بدون موسيقى تصويرية أو أغنية.

■ الإعلان المرص: ويبدأ الإعلان بفكاهة ذكية، أو أغنية مرحة، ومن ثم ينتقل المذيع إلى التحدث عن المنتج بشكل فيه طرفة وذكاء.

■ الإعلان عن طريق البرامج الإذاعية: ويتم بث الإعلان من خلال بعض البرامج بإعطاء معلومات ذات طابع يتعلق ببعض فقرات البرنامج، حيث يتطرق المذيع عند حديثه عن التكنولوجيا مثلاً إلى الحديث عن أجهزة معينة لإحدى المنظمات وإبراز مزاياها وامتدادها.

■ الإعلان الحوارى: وهو قيام شخصين بحوار مركز حول منتج وأهميته للمستمع ومزاياه، وترافق هذا الحوار أحياناً الموسيقى.

■ الإعلان الدرامي: هو قيام عدة أشخاص بتقمص أدوار من خلال تمثيلية قصيرة حول المنتج وإعطاء معلومات عنها وذلك من خلال قصة تدور حول السلعة المذكورة ومزاياها.

■ الإعلان من خلال أحاديث الخبراء: وهو الاستعانة بالخبراء ذوى الاختصاص من أجل الحديث عن بعض المنتجات وهى عملية ذات فائدة مزدوجة فهي من ناحية تجعل الإعلان بمثابة محطة استراحة من البرامج التي يستمع إليها المواطن من حيث الحديث القصير والمركز والسهل عن أمور يمر بها في حياته اليومية، ومن ناحية أخرى تهئى المستمع للاستمرار بالاستماع إلى البرنامج المذكور.

2.3 الجوانب الواجب توافرها في الإعلان الإذاعي

هناك ثلاثة جوانب يجب توافرها في الإعلان الإذاعي وهى كالاتي:

■ التركيز: بمعنى أن لا تكون كلمات الإعلان كثيرة، بل تكون موجزة ومحددة التراكيب، لأن المستمع قد يمل من الكلام الكثير الذي لا يحدد الأغراض بصورة دقيقة أو قد لا يستطيع معرفة الأهداف بصورة واضحة (النواعرة، 2010).

■ السهولة: إن الإعلان الإذاعي له جمهور واسع ينتمي إلى مختلف فئات المجتمع ذات الطبقات المختلفة والمتفاوتة في المستويات الثقافية، لذا فإن نص الإعلان يجب أن يكون مفهوماً، ويجب أن يخلو من التعبيرات المعقدة التي قد تجبر المستمع على التذكر والتفكير وذلك لاختلاف الإعلان الإذاعي عن الإعلان الصحفي في أن المستمع لا يستطيع الرجوع إليه مثل: الإعلان الصحفي بقرائه أو مراجعة بعض المواضيع التي فاتته (النواعرة، 2010، وغباشي، 2004).

■ الخطابية: يجب أن يتضمن الإعلان الإذاعي في كلماته وتقريره رنيناً موسيقياً خاصاً يساعد على إثارة إعجاب المستمع بموسيقى التعابير وجمالها وتجعله يتذكرها، وأن يكون لها وقع خاص من حيث قوة الكلمة ودقتها في التعبير، ويجب أن يتميز الإعلان الإذاعي بكلماته الخطابية الظاهرة التي تؤثر في نفوس المستمعين، واختيار الكلمات تكون قريبة من لغة الكلام وملائمة للنطق بصوت عال وذات مخارج ألفاظ سهلة (الفاغى، 2001).

2.4 البرامج الإعلانية في الإذاعة

هناك نوعان من البرامج الإعلانية في الإذاعة وهى كالاتي:

■ البرامج التمثيلية: حيث تقدم المنظمة المعلننة تمثيلية أو اسكتش يعلنه المذيع، ويقوم بتقديمه على أنه من شركة كذا التي تنتج منتج كذا وفى ختام هذا الإسكتش يكرر المذيع المقدمة سواء بنفس الألفاظ أو بألفاظ أخرى (صابات، 1997).

■ البرنامج الموسيقى: وهى عبارة عن موسيقى حية تقدمها فرقة موسيقية أو فرقة راقصة مسجلة على اسطوانات أو أشرطة ممغنطة، والموسيقى الحية تكلف المعلن كثيراً وهى بحاجة إلى استوديوهات مجهزة تجهيزاً خاصاً، ولا شك أنها تجذب عدداً كبيراً من المستمعين، ويتم تقديمها من قبل المذيع ويعلن أنها مقدمة من منظمة معينة، وذلك في أول البرنامج ونهايته (عبد الهادي وآخرون، 2011).

2.5 تطور الإذاعات المحلية في فلسطين

شهدت الأعوام الماضية انتشاراً لم يسبق له مثيل للإذاعات المحلية الخاصة في محافظات غزة في ظل التطور التكنولوجي وتدفق ثورة المعلومات، وتعد الظروف التي نشأت فيها الإذاعات صعبة نوعاً ما، وذلك بعد تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر إذاعة صوت فلسطين "البرنامج الثاني" في منطقة المنطار شرق مدينة غزة أواخر عام 2001، بعدها بدأ التفكير جدياً من قبل مجموعة من الإعلاميين بإنشاء أكثر من إذاعة في محافظات

في عملية التقييم، لأن تلك المعايير تختلف بين المستهلكين باختلاف خصائصهم النفسية والديمغرافية والقدرة الشرائية.

■ اتخاذ القرار الشرائي: ينتج عن عملية التقييم اختيار المستهلك للسلعة المناسبة التي تشبع حاجاته ورغباته، فقرار الشراء هنا هو اختيار بديل من بين البدائل المتاحة.

■ تقييم ما بعد الشراء: بعد عملية الشراء يقوم المستهلك بتقييم عملية اتخاذ قراره الشرائي من حيث توقعاته السابقة، ومدى تحقيق السلعة للإشباع المناسب، فإذا جاءت السلعة وفق توقعات المستهلك فإنه سيكون راضياً والعكس صحيح.

2.7 أسباب اختيار شركة جوال حالة دراسية

تعد شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) أول مشغل فلسطيني للاتصال الخليوي في فلسطين، وهي من أنشط الشركات العاملة في فلسطين التي تستخدم الإعلان الإذاعي للترويج لخدماتها، إذ إن حجم النفقات المصروفة على الإعلانات في شركة جوال بلغ (6,212850\$) في سنة 2009، كما بلغ عدد مشتركها حتى نهاية عام 2009 مليون وثمانمائة ألف مشترك أي ما يوازي 84% من سوق الاتصالات الخليوية، وحسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء فقد بلغت مساهمة قطاع الاتصالات بالأراضي الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.6% (التقرير المالي السنوي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، 2010)

3. تصميم ومنهجية البحث

3.1 منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها (الكيلاني والشريفين، 2005).

واعتمد الباحثون على نوعين لجمع البيانات وهما البيانات الثانوية التي استخدمت في بناء الإطار النظري للبحث نحو: الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالبحث، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في المواقع الإلكترونية المختلفة.

3.2 مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من طلبة الجامعات النظامية في محافظات غزة، ونظراً لكبر مجتمع البحث اقتصر البحث على الجامعات النظامية الرئيسية التي تضم أكبر عدد من الطلبة في محافظات غزة التي تجاوز عدد الطلبة بكل منها 10000 طالب وطالبة وعددها (3) جامعات. ويوضح الجدول رقم (1) أسماء هذه الجامعات وأعداد الطلبة الملتحقين بها على النحو التالي:

غزة. وكانت في تلك الفترة تفتقد لأية إذاعة خاصة، وكانت إذاعة صوت الحرية أول إذاعة تم إنشاؤها في محافظات غزة وتوالت بعد ذلك الإذاعات المحلية في محافظات غزة حتى وصلت لغاية الآن إلى 12 إذاعة محلية خاصة (الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام الفلسطينية).

والإذاعات المحلية في محافظات غزة هي (الموقع الإلكتروني لوزارة الإعلام الفلسطينية، 2009)، إذاعة صوت الحرية، إذاعة غزة FM، إذاعة المنار، إذاعة صوت الأقصى، إذاعة صوت الشباب، إذاعة القرآن الكريم، إذاعة ألوان، إذاعة صوت القدس، إذاعة الإيمان، إذاعة صوت الشعب.

2.6 مفهوم اتخاذ القرار ومراحله

إن عملية اتخاذ القرارات ليست وليدة القرن العشرين؛ بل هي عملية عرفت منذ أن بدأ الإنسان ينظم نفسه في شكل أوضح لتلائم مع ظروف المعيشة، فكان للإدارة منذ القدم أهميتها بالنسبة للمجتمعات المنظمة وظروف تطورها، وما وصلنا من معلومات عن الحضارات والأساليب الجماعية لمواجهة المشاكل وحلها إلا أن هذه العملية الجوهرية لم تظل كما كانت عليه في الماضي إنما تطورت نتيجة التطور السريع والمستمر في حياة الإنسان ونمو سلوكه (ياغي، 2010). وتعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها «سلسلة الخطوات التي تتضمن تحديد وتشخيص المشكلة، طرح الحلول، تقييم البدائل، اختيار البديل الملائم، تنفيذ قرار الاختيار، تقييم القرار المتخذ» (طه، 2006).

وهناك خمس مراحل تمر فيها عملية اتخاذ القرار الشرائي وهي (Kotler, 2006):

■ قرار الحاجة: تبدأ عملية الشراء حينما يشعر المستهلك بوجود حاجات لديه ويريد إشباعها سواء كانت حاجة أساسية أو غيرها. وتعد السلع والخدمات إحدى الوسائل المستخدمة بالدرجة الأولى في إشباع الرغبات لدى المستهلكين. وتسمى الجهود التسويقية في هذه المرحلة إلى التعرف على الحاجات غير المشبعة، وكذلك إثارة الرغبات لتحريك الغرائز والانفعالات بما يساعد على خلق الرغبة لاقتناء سلعة ما.

■ جمع المعلومات والبدائل: عندما يشعر المستهلك بأنه بحاجة لسلعة ما، فإنه يقوم بعملية البحث وجمع المعلومات عن السلعة التي يريد شراءها، وتتوافر للمستهلك مجموعة من المصادر للحصول على المعلومات وأهمها الأصدقاء، العائلة، زملاء العمل والخبرة الشخصية. وتطور طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستهلك حول جودة السلعة، ومكان وجودها وخصائصها، وسعرها، وأسلوب دفع الثمن. وهناك اختلاف بين المستهلكين حول الفترة الزمنية التي يمكنها المستهلك وهو يبحث عن المعلومات.

■ تقييم البدائل: في هذه المرحلة يقوم المستهلك بإجراء عملية تقييم لمختلف البدائل المتاحة للسلعة المراد شرائها بعد توفر المعلومات اللازمة. ويستخدم المستهلك مجموعة من المعايير

قام بتوزيعها (409) ، وبعد تفحص الاستبانات، تم استبعاد استبانتين نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للبحث (407) .

وقد قام الباحثون بالتأكد من صدق أداة البحث من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) حيث تم عرض أداة البحث (الاستبانة) في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (11) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر بغزة، وكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة متخصصين في الإدارة والإحصاء. وتركزت توجيهات المحكمين على ضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور، وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبدتها المحكمون، قام الباحثون بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات، وحذف بعضها الآخر، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث بينت النتائج أن معامل الثبات الكلي (0.8847) ، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات كما يبين جدول (3) .

جدول (3) :

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	تصميم الإعلان الإذاعي	11	0.8629
الثاني	تنفيذ الإعلان الإذاعي	8	0.8892
	جميع الفقرات	19	0.8766

3.3 خصائص وسمات عينة البحث

جدول (4) :

خصائص وسمات عينة البحث

المتغيرات	الفترة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	156	38.3
	أنثى	251	61.7
منطقة السكن	محافظة غزة	173	42.5
	محافظة الشمال	57	14
	محافظة الوسطى	136	33.4
	محافظة خان يونس	22	5.4
	محافظة رفح	19	4.7

جدول (1)

عدد الطلبة المسجلين بالجامعات النظامية في محافظات غزة

أسماء الجامعات	عدد الطلبة المسجلين	النسبة المئوية
جامعة الأقصى	19881	39
الجامعة الإسلامية	16936	33
جامعة الأزهر	14400	28
المجموع	51217	100

المصدر: إحصائية 2015 للجامعات (وزارة التربية والتعليم العالي) .

واعتمد الباحثون على أخذ عينة عشوائية طبقية من طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة بدلاً من أسلوب الحصر الشامل نظراً لكبر حجم مجتمع البحث، وذلك من خلال مراجعة الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على شبكة الانترنت، حيث تم بعد ذلك تقسيم إجمالي عدد طلبة كل جامعة على مجموع طلبة الجامعات الثلاث، وتحديد النسبة المئوية الخاصة بكل جامعة، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع العينة في كل جامعة من كلا الجنسين "الذكور والإناث". وقد بلغ حجم العينة (384) مفردة حسب قانون العينة، وتم أخذ حجم عينة (407) مفردة، حيث تم توزيع الاستبانة على العينة ابتداءً من المستوى الأول حتى مستوى الدراسات العليا، ليكون أمام أفراد مجتمع البحث فرص متساوية ومستقلة تساعد الباحثين في تعميم النتائج، وتم توزيع الاستبانة بالتناسب على عدد طلبة كل جامعة، وتم تحديد مستوى ثقة 95% وعليه كانت (z = 1.9) والخطأ = 0.05 مع العلم أنه تم توزيع الاستبانات الخاصة بكل جامعة بطريقة العينة العشوائية البسيطة مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه العينة مقسومة بالتناسب بين الذكور والإناث في كل جامعة بناء على عدد الطلاب والطالبات في كل جامعة، كما يتضح في الجدول رقم (2) .

جدول (2) :

عدد أفراد عينة البحث موزعين على الجامعات بغزة

أسماء الجامعات	عدد أفراد عينة البحث في كل جامعة من (384)
جامعة الأقصى	150 (39%)
الجامعة الإسلامية	127 (33%)
جامعة الأزهر	107 (28%)
المجموع الكلي	384 (100%)

ملاحظة: تم إضافة 25 استبانة لزيادة درجة الثقة لتكون عينة البحث 409 خضع منهم 407 استبانة للتحليل بعد استثناء استبانتين.

ووجهت رسالة لطلبة الجامعات تتضمن شرح أهمية البحث وأهمية مشاركتهم فيه، وأرفقت مع استبانة البحث، وقام الباحثون بمتابعة أفراد البحث للحصول على الاستبانات التي

- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث، ولكل جزء من الأجزاء الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
- اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار T لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات

4.1 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف - سمرنوف)

تم استخدام اختبار كولموجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، إذ إن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح جدول رقم (5) نتائج الاختبار إذ إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (5):

اختبار كولموجروف - سمرنوف التوزيع الطبيعي

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	تصميم الإعلان الإذاعي	11	0.749	0.628
الثاني	تنفيذ الإعلان الإذاعي	8	0.767	0.599
	جميع الفقرات	19	1.143	0.167

4.2 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي ومستوى الدلالة لأجزاء الاستبانة

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات أجزاء الاستبانة، لمعرفة قيمتها، وتحديد مدى موافقة أو عدم موافقة الباحثين على هذه الأسئلة، وذلك من أجل التعرف على تأثير الإعلان الإذاعي على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة - دراسة تطبيقية على خدمات شركة جوال،

4.2.1 المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومستوى الدلالة لتصميم الإعلان الإذاعي.

جدول (6):

تحليل فقرات المحور الأول: تصميم الإعلان الإذاعي

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
2.1	يؤدي المضمون الجيد للرسالة الإعلانية في الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال إلى اتخاذ قرار بالشراء.	3.55	0.987	71.00	11.140	0.000

المتغيرات	الفترة	التكرار	النسبة المئوية %
اسم الجامعة	الجامعة الإسلامية	172	42.3
	جامعة الأقصى	139	34.2
	جامعة الأزهر	96	23.5
المستوى الأكاديمي	المستوي الأول	168	41.3
	المستوي الثاني	95	23.3
	المستوي الثالث	77	18.9
	المستوي الرابع فما فوق	65	16.0
	الدراسات العليا	2	5.
الكلية	كلية علمية	132	32.4
	كلية أدبية	275	67.6
مستوى الدخل	1500 شيكل أو أقل	200	49.1
	1501 - 2000 شيكل	65	16.0
	2001 - 2500 شيكل	36	8.8
	2501 - 3000 شيكل	38	9.3
	أكثر من 3000 شيكل	68	16.7

يتضح من الجدول رقم (4) أن (38.3%) من الباحثين كانوا من "الذكور"، بينما (61.7%) منهم كانوا من "الإناث". كما أن النسبة الكبيرة من الباحثين (42.5%) من محافظة غزة. كما يوضح الجدول أن (42.3%) من الباحثين من الجامعة الإسلامية، بينما (34.2%) منهم ينتسبون إلى جامعة الأقصى، أما النسبة الباقية (23.5%) فكانوا من جامعة الأزهر، كما أظهر الجدول السابق أن الجامعة الإسلامية جاءت في المرتبة الأولى، بينما جامعة الأقصى كانت في المرتبة الثانية. أما جامعة الأزهر فأخذت المرتبة الثالثة ويعزي هذا إلى أنها أقل الجامعات من حيث عدد الطلبة، وهذا يتلاءم مع استخدام الباحث لأسلوب العينة العشوائية الطبقيّة بحيث تم اختيار العينة بما يتناسب مع عدد طلبة الجامعات في محافظات غزة. كما تبين النتائج أن (32.4%) منهم من كليات علمية، بينما ما نسبته (67.6%) كانوا من كليات أدبية إنسانية، كما يلاحظ أن النسبة الأكبر من الباحثين (41.3%) من "المستوى الأول". كما تشير النتائج أن النسبة الأكبر منهم (49.1%) دخلهم "1500 شيكل أو أقل".

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

- اختبار كولموجروف - سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (K - S).
- المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد البحث عن كل عبارة من عبارات متغيرات البحث الأساسية.

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
2.9	يساعدني توقيت الإعلان الإذاعي لشركة جوال على استمرار الاستماع بما جاء به وبالتالي اتخاذ قراري بالشراء.	3.37	1.086	67.36	6.726	0.000
2.10	يساعد الإعلان الإذاعي لخدمات جوال في التعرف على خصائص المنتج ، وفي اتخاذ قراري بالشراء.	3.70	1.041	73.95	13.400	0.000
2.11	يعد ذكر سعر الخدمة المعلن عنها ضمن الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال عاملاً محفزاً لاتخاذ قراري بالشراء.	4.13	1.053	82.59	21.490	0.000
	جميع الفقرات	3.59	0.639	71.71	18.385	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "406" تساوي 1.97.

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (تصميم الإعلان الإذاعي) تساوى (3.59) والانحراف المعياري (0.639) ، وبلغ الوزن النسبي لها (71.71%) ، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 18.385 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ويتبين من خلال التحليل أن تصميم الإعلان الإذاعي من أساسيات عمل الإعلانات الإذاعية التي تقوم به شركة جوال في الإذاعات المحلية مما يؤثر في اتخاذ القرار الشرائي، وهذا يتفق مع دراسة (2007) Allan ودراسة (2007) Peacock ودراسة سعد (2008) ودراسة (2005) Nysveen & Breivik.

كما أوضحت النتائج أن الفترة التي يفضلها المبحوثون للاستماع للإذاعة هي فترة المساء بنسبة 70.3%، وربما يعود إلى أن طلبة الجامعات يكونون في جامعاتهم في فترتي الصباح والظهرية. بينما قال 22.9% منهم أنهم أيضاً يفضلون الاستماع في فترة الصباح، و6.9% منهم يفضلون الاستماع إلى الإذاعة في فترة "الظهرية" كما يتضح من جدول رقم (7).

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
2.2	العبارات السهلة والواضحة في الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال تسهم في اتخاذ قراري بالشراء.	3.83	0.960	76.54	17.203	0.000
2.3	صياغة الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال بطريقة غنائية يحثني على اتخاذ قراري بالشراء.	3.21	1.214	64.27	3.510	0.000
2.4	تقديم الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال بطريقة درامية يساعدني على اتخاذ قراري بالشراء.	3.49	1.861	69.90	5.305	0.000
2.5	تقديم الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال بطريقة حوارية يساعدني على اتخاذ قراري بالشراء.	3.47	1.088	69.37	8.579	0.000
2.6	يؤدي الإعلان الإذاعي لشركة جوال إلى إثارة الاهتمام بالخدمة وبالتالي اتخاذ قراري بالشراء.	3.68	1.011	73.55	13.354	0.000
2.7	يؤدي تكرار الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال إلى فهمه وبالتالي يساعدني في اتخاذ قراري بالشراء.	3.58	1.088	71.58	10.628	0.000
2.8	يمكن القول أن مدة بث الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال تسهم في متابعته من قبل المستمعين.	3.43	1.156	68.61	7.423	0.000

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
3.6	توقيت الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال فعال.	3.38	0.998	67.63	7.528	0.000
3.7	الإعلانات في الإذاعات المحلية التي تستخدمها شركة جوال جيدة.	3.58	0.995	71.55	11.511	0.000
3.8	يسهم بث الإعلان الإذاعي في أكثر من إذاعة محلية إلى زيادة الاقتناع باتخاذ قراري بالشراء.	3.76	1.070	75.25	14.258	0.000
0.000	جميع الفقرات	3.49	0.639	69.71	15.190	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "406" تساوي 1.97.

يتضح من جدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تنفيذ الإعلان الإذاعي) تساوى (3.49) ، والانحراف المعياري (0.639) ، وبلغ الوزن النسبي لها (69.71) % . وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60 %) ، وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوى (15.190) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى (1.97) ، والقيمة الاحتمالية تساوى 0.000 وهي أقل من 0.05 ، وتعد عملية تنفيذ الإعلان الإذاعي من أهم العناصر في الإعلانات الإذاعية لما لها من تأثير في طريقة عرض وإبراز أهمية الخدمة أو المنتج المعلن عنه، وهذا يتفق مع دراسة (Allan (2007) ودراسة (Brennekes (1997) ودراسة (Domke & Wild (2001).

كما أشارت النتائج إلى أن 58.0 % من المبحوثين يصدقون ما يذكر في الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال "بدرجة متوسطة"، وأن 32.9 % من المبحوثين يصدقون ما يذكر في الإعلانات الإذاعية "بدرجة قليلة"، و9.1 % منهم يصدقون ما يذكر في الإعلانات الإذاعية لخدمات شركة جوال "بدرجة عالية" كما يبينه جدول رقم (9) .

جدول (9) :

درجة تصديق المبحوثين لما يذكر في الإعلانات الإذاعية لخدمات شركة جوال

النسبة المئوية	التكرار	درجة تصديق العينة لما يذكر في الإعلانات الإذاعية لخدمات جوال
9.1	37	بدرجة عالية
58.0	236	متوسطة
32.9	134	قليلة

جدول (7) :

فترة الاستماع المفضلة للمبحوثين

فترة الاستماع للإذاعة	التكرار	النسبة المئوية
فترة الصباح	93	22.9
فترة الظهيرة	28	6.9
فترة المساء	286	70.3
المجموع	407	100.0

4.2.2 المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومستوى الدلالة لتنفيذ الإعلان الإذاعي

جدول (8) :

تحليل فقرات المحور الثاني: تنفيذ الإعلان الإذاعي

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
3.1	تسهل عملية بث الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال ضمن برنامج إخباري في مساعدي على اتخاذ قراري بالشراء.	3.45	1.038	69.02	8.682	0.000
3.2	تقديم الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال من قبل شخصيات مشهورة يساعدني في اتخاذ قراري بالشراء.	3.47	1.108	69.35	8.441	0.000
3.3	تنفيذ الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال يراعى الثقافة في المجتمع مما يساعدني على اتخاذ قراري بالشراء.	3.65	1.004	73.03	12.860	0.000
3.4	الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال يبرز ما هو جديد في المنتج مما يدفعني إلى اتخاذ قراري بالشراء.	3.77	0.931	75.40	16.470	0.000
3.5	أشعر بصدق الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال.	2.84	1.253	56.81	-2.529	0.012

الترتيب	المتوسط الحسابي	جوانب إعجاب عينة البحث بالإعلانات الإذاعية لخدمات شركة جوال
5	1.92	استخدام المؤثرات الصوتية في الإعلان
6	2.24	أساليب أخرى

كما بينت النتائج أن ما نسبته 72.2% من المبحوثين يستمعون إلى الإذاعات المحلية "أحياناً"، و22.4% منهم يستمعون إلى الإذاعات المحلية "دائماً"، و5.4% من المبحوثين لا يستمعون إلى الإذاعات المحلية كما يشير جدول رقم (12).

جدول (12):

مدى استماع المبحوثين إلى الإذاعات المحلية

النسبة المئوية	التكرار	مدى الاستماع إلى الإذاعات المحلية (الراديو)
22.4	92	يتم الاستماع دائماً
72.2	294	يتم الاستماع أحياناً
5.4	23	لا يتم الاستماع
100	709	المجموع

كما أوضحت النتائج أن إذاعة غزة FM هي أكثر الإذاعات التي يستمع فيها المبحوثون لإعلانات شركة جوال بنسبة 41.3% كما يشير الجدول رقم (13)، تلتها إذاعة الأقصى بنسبة 21.1%، ثم إذاعة ألوان بنسبة 16.2% وبينت النتائج أن ما نسبته 21.3% يستمعون إلى إذاعات أخرى، ويعزى ذلك إلى أن إذاعة غزة FM أكثر الإذاعات التي يستمع فيها لإعلانات شركة جوال، وذلك لأنها إذاعة شبابية، وفيها برامج متنوعة تخص الشباب وهي إذاعة غير حزبية.

جدول (13):

أكثر الإذاعات التي يستمع فيها المبحوثون لإعلانات شركة جوال

النسبة المئوية	التكرار	الإذاعات التي يستمع فيها مجتمع البحث لإعلانات شركة جوال
21.2	86	إذاعة الأقصى
16.2	66	إذاعة ألوان
41.3	168	إذاعة غزة FM
21.3	87	أخرى
100	409	المجموع

4.3 اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: هناك تأثير لتصميم الإعلان من حيث مضمون الرسالة الإعلانية، توقيت الإعلان، الحيز الإعلاني، المدة الزمنية للإعلان، تكرار الإعلان) في الإذاعات المحلية على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة لخدمات شركة جوال.

النسبة المئوية	التكرار	درجة تصديق العينة لما يذكر في الإعلانات الإذاعية لخدمات جوال
100	407	المجموع

وبينت النتائج أن 38.6% من المبحوثين لم يسبق لهم أن تأثروا بإعلان إذاعي عن خدمات شركة جوال، و36.4% من المبحوثين سبق وتأثروا بإعلان إذاعي عن خدمات شركة جوال ولكن أحياناً، وأن 25.1% منهم سبق وتأثروا بالإعلان الإذاعي عن خدمات شركة جوال كما يوضح جدول رقم (10).

جدول (10):

تأثر المبحوثين بالإعلانات الإذاعية عن خدمات شركة جوال

النسبة المئوية	التكرار	مدى تأثير عينة البحث بالإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال
25.1	102	تأثر مجتمع البحث بالإعلان الإذاعي
38.6	157	عدم تأثر
36.4	148	بعض الأحيان
100	407	المجموع

كما يوضح جدول رقم (11) أن الإعلان الإذاعي لشركة جوال المقدمة من خلال الإذاعات الخاصة والمحلية مرتبة حسب أهميتها كالتالي: - جاء مقدم/ مقدمة الإعلان في المرتبة الأولى، وكان المتوسط الحسابي له (1.62). وقسمت الخيارات إلى ثلاثة أنواع هي: مهمة بدرجة كبيرة، مهمة بدرجة متوسطة، مهمة بدرجة قليلة. وقد تم إعطاء الرقم 1 للإجابة "مهمة بدرجة كبيرة"، والرقم 2 للإجابة "مهمة بدرجة متوسطة"، والرقم 3 للإجابة "مهمة بدرجة قليلة". وقد احتلت الموسيقى المستخدمة في الإعلان في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (1.70)، وأسلوب تنفيذ الإعلان احتل المرتبة الثالثة، وكان المتوسط الحسابي لها (1.72)، واستخدام الأغاني في الإعلان جاءت بالمرتبة الرابعة ومتوسطها الحسابي (1.77)، وجاء استخدام المؤثرات الصوتية في الإعلان في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي (1.92)، وأخيراً جاءت الأساليب الأخرى بالمرتبة السادسة والأخيرة ومتوسطها الحسابي (2.24).

جدول (11):

مدى إعجاب المبحوثين فيما يقدم في الإعلانات الإذاعية لخدمات شركة جوال

الترتيب	المتوسط الحسابي	جوانب إعجاب عينة البحث بالإعلانات الإذاعية لخدمات شركة جوال
3	1.72	أسلوب تنفيذ الإعلانات
2	1.70	الموسيقى في الإعلان
1	1.62	مقدم/ مقدمة الإعلان
4	1.77	استخدام الأغاني في الإعلان

السهولة والوضحة في الإعلان الإذاعي، وتكرار الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال يؤدي إلى فهمه، والمضمون الجيد للرسالة الإعلانية في الإعلان الإذاعي، وتقديم الإعلان الإذاعي بطريقة درامية أو حوارية أو غنائية، وتوقيت الإعلان الإذاعي. هذا بجانب أن أفضل فترة للاستماع إلى الإذاعات المحلية هي الفترة المسائية. فقد جاءت هذه النتائج كما ذكرنا سابقاً متوافقة مع دراسة Ra- (2011) jagopal، ودراسة (2008) Panagopoulos & Green، ودراسة (2007) Allan، ودراسة (2007) Peacock. ومن وجهة نظر الباحثين، فإن تصميم الإعلان الإذاعي بطريقة مخطط لها وبصورة جيدة من قبل إدارة شركة جوال وبالتعاون مع الإذاعات المحلية يعمل على جذب الانتباه والتذكر لدى المستمعين خاصة طلبة الجامعات، ويساعدهم على اتخاذ قرارهم الشرائي لخدمات شركة جوال التي تقوم بالإعلان عنها في الإذاعات المحلية.

2. هناك تأثير لتنفيذ الإعلان الإذاعي على اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة ؛ لأن الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال يبرز ما هو جديد في الخدمة المعلن عنها، وأن بث الإعلان الإذاعي في أكثر من إذاعة محلية يسهم في زيادة الاستماع إليه، وكذلك مراعاة الثقافة السائدة في تنفيذ الإعلان الإذاعي. وقد جاءت هذه النتائج كما ذكرنا سابقاً متوافقة مع دراسة Domke (2001) Wild & ودراسة (1997) Brennekes. ومن وجهة نظر الباحثين، فإن تنفيذ الإعلان الإذاعي من قبل شركة جوال مع الإذاعات المحلية أو الوكالات الإعلانية المتخصصة يسهم في تعزيز الصورة الجيدة لخدمات شركة جوال لدى المستمعين، ورسم صورة ذهنية جيدة للشركة، وتعزز لديهم حالة الرضى عن هذه الخدمات ، اتخاذ قرار الشراء لديهم وخاصة طلبة الجامعات.

5.2 التوصيات

من خلال ما توصلت إليه نتائج البحث، فإنه تم عرض مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. بالنسبة لإدارة شركة جوال

- العمل على زيادة بث وتكرار الإعلان الإذاعي في الإذاعات المحلية بما يتناسب مع الخدمات التي تقدمها شركة جوال للجُمهور، وخاصة طلبة الجامعات.

- ضرورة الاهتمام بتنفيذ الإعلان الإذاعي لخدمات شركة جوال بالتعاون مع الإذاعات المحلية من خلال استخدام القوالب الفنية، ونوع الصوت والموسيقى الهادفة التي تجذب المستمعين للإعلان الإذاعي، واستخدام لغة واضحة ومفهومة في الإعلان الإذاعي، وغيرها من الشروط الواجب توافرها التي تم الحديث عنها في متن البحث.

- العمل على اختيار الإذاعة المحلية الأكثر انتشاراً واستماعاً من قبل المستمعين.

- العمل على تقديم الإعلان الإذاعي من قبل شخصيات مشهورة تلقى قبول في المجتمع، ولها حضورها وأداؤها المتميز في خدمته، وذلك لتعزيز مصداقية ما يذكر في الإعلان، ويمكن الاستفادة منها في استمالة المستمعين إلى الاستماع لإعلانات شركة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضيات البحث حيث بينت النتائج الموضحة في جدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لمحور تصميم الإعلان يساوي 3.59، والوزن النسبي يساوي 71.71 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60 % " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 18.385 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك تأثيراً لمحور تصميم الإعلان الإذاعي على اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة Rajago- (2011) pal، ودراسة (2008) Panagopoulos & Green، ودراسة (2007) Allan، ودراسة (2007) Peacock.

جدول رقم (14) :

تحليل محاور الدراسة

مسلسل	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
الأول	تصميم الإعلان الإذاعي	3.59	0.639	71.71	18.385	0.000	2
الثاني	تنفيذ الإعلان الإذاعي	3.49	0.639	69.71	15.190	0.000	3
جميع المحاور		3.54	0.639	71.64	20.390	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "406" تساوي 1.97

الفرضية الثانية: هناك تأثير لتنفيذ الإعلان الإذاعات المحلية على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة لخدمات شركة جوال.

بالرجوع إلى جدول رقم (14) يتضح أن هناك تأثيراً لمحور تنفيذ الإعلان في الإذاعات المحلية على اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال حيث أن المتوسط الحسابي لمحور تنفيذ الإعلان يساوي 3.49، والوزن النسبي يساوي 69.71 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «60 %» وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 15.190 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة Domke & Wild (2001) ودراسة (1997) Brennekes.

5.5 الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول الإعلان الإذاعي وأثره في اتخاذ القرار الشرائي لخدمات شركة جوال، دراسة على طلبة الجامعات في محافظات غزة على النحو التالي:

1. هناك تأثير لتصميم الإعلان الإذاعي على اتخاذ القرار الشرائي لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة، من حيث سعر الخدمة المناسب المعلن عنها ضمن الإعلان الإذاعي، والعبارات

جوال.

- ضرورة قيام شركة جوال بتخفيض الأسعار بالنسبة للخدمات التي تقدمها إلى العملاء وخاصة طلبة الجامعات بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الصعب في محافظات غزة.

2. بالنسبة للإذاعات المحلية

- قيام الإذاعات المحلية باختيار التوقيت الأمثل لبث الإعلان بالتعاون والتنسيق مع شركة جوال، مما يسهم في زيادة الاستماع إليها، ومعرفة ما هو جديد في هذه الإعلانات عن خدمات شركة جوال، و مساعدتهم على اتخاذ قرار الشراء.

- العمل على زيادة مدة بث الإعلان في الإذاعات المحلية للمساهمة في تثبيت فكرة أو موضوع الإعلان، ومعرفة تفاصيله من قبل المستمعين، والاهتمام بما جاء به من بيانات ومعلومات عن خدمات شركة جوال.

- العمل على تغيير أسلوب بث الإعلان في الإذاعات المحلية لخدمات شركة جوال، من خلال تصميم وتنفيذ الإعلانات الإذاعية بطريقة تتناسب مع الفئات المستهدفة من قبل شركة جوال وخاصة فئة الشباب والطلبة الأكثر استخداماً ومتابعة لخدمات شركة جوال.

- اختيار البرامج الإذاعية الأكثر انتشاراً واستماعاً من قبل الجمهور وخاصة فئة الشباب، والقيام ببث إعلانات شركة جوال من خلال تلك البرامج وبذلك تحظى بنسبة استماع مرتفعة مما يعزز انتشار هذه الإعلانات عن خدمات شركة جوال بصورة واسعة.

3. الدراسات المقترحة

- دور الإعلانات التلفزيونية في اتخاذ القرار الشرائي لدى العملاء بالتطبيق على خدمات بنك فلسطين.

- تأثير الإعلانات الإذاعية على اتخاذ القرار الشرائي لدى ربات البيوت بالتطبيق على السلع الأساسية.

المصادر والمراجع:

- المراجع العربية

1. الباز، عباس. (2007). الإعلان: مفهومه ومبادئه وتطبيقاته، الطبعة الأولى، دمشق: دار الرضا للنشر.
2. البكري، ثامر. (2006). التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. بهنسى، السيد. (2007). ابتكار الأفكار الإعلانية، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب نشر توزيع طباعة.
4. التقرير المالي السنوي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية لسنة 2010م.
5. التقرير المالي السنوي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية لسنة 2014م.
6. الحديدي، منى. (1999). الإعلان، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
7. رضوان، أحمد. (2005). مستقبل الإعلان الإذاعي في المحطات الإذاعية الخاصة، القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ص: 1475 - 1517.
8. سعد، حسين. (2015). فاعلية الإعلانات في وسائل الإعلام الفلسطينية على السلوك الشرائي، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان.
9. سعد، حسين. (2008). الإعلانات في الإذاعات الخاصة وتأثيرها على السلوك الشرائي للشباب الفلسطيني، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية.
10. صابات، خليل. (1997). الإعلان وتاريخه، أسسه، قواعده، فنونه، وأخلاقياته، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
11. الصحن، محمد. (2005). الإعلان، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
12. الصفحة الإلكترونية للجهاز المركزي للإحصاء بتاريخ 10/ 7/ 2010 [http:// www. pcbs. gov. ps/ Default. aspx?tabID=1&lang=ar - jo](http://www.pcbs.gov.ps/Default.aspx?tabID=1&lang=ar-j)
13. الصفحة الإلكترونية لوزارة الإعلام الفلسطينية بتاريخ 14/ 8/ 2010 <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=home>
14. طه، طارق. (2006). نظم دعم القرار في بيئة العولمة والانترنت - مصر.
15. عبد الهادي، عدلي، والبهنسى، محمد، والدرایسة، محمد، والنادي، نور الدين. (2011). الإعلان التقليدي والإلكتروني، الطبعة الثانية، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
16. عزام، زكريا، وحسونة، عبد الباسط، والشيخ، مصطفى. (2008). مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
17. غباشي، نفين. (2004). الابتكار في الإعلان، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار اللبنانية المصرية.

9. Pamela, Surkan: DeJong, William; Herr, Zaya: Kathleen, Rodrigyez Howard, Mayra: Fay, Kevin. (2004) . «Hope for Radio as Advertisers Share the Blame for Sub - standard ads». *Empirical - Study. UK. Journal of Health Communication, Vol. 8, No. 5.*
10. Panagopoulos, Costas, and Green, Donald. (2008) . *Field Experiments Testing the Impact of Radio Advertisements on Electoral Competition, American Journal of political science, Vol. 52, No. 1, pp. 155 - 168.*
11. Paul, Bolls. (2002) . «I Can Hear You, But Can I See You? The Use of Visual Cognition during Exposure to High - imagery Radio Advertisements. *Empirical - Study. US. Communication - Research. Vol. 29, No. 5.*
12. Peacock, James. (2007) . *Radio and the Consumer's mind. Admap. Issue 485*
13. Rajagopal, (2011) . *Impact of Radio Advertisement on Buying Behavior of Urban Commuters, International Journal of Retail & Distribution Management, Vol. 39 Iss. 7, pp. 480 - 503.*
14. The website [www. emarketer. com](http://www.emarketer.com)
15. The website [www. thenational. ae](http://www.thenational. ae)
16. Wilson, Erhun and Mercy, Erhun. (2003) . «The Qualitative Impact of broadcast Media Advertisement on the Perception of Medicines in Nigeria». *Journal of Consumer Behavior. pp. 8 - 19.*
18. غيث، خلود. (2011) . الإعلان بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، عمان، دار الإعصار للنشر والتوزيع.
19. الفاغى، عبد الجبار. (1998) . الإعلان بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان: دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع.
20. الفاغى، عبد الجبار. (2001) . الإعلان بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، عمان: دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع.
21. الكيلاني، محمد، والشريفين، محمود. (2005) . مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، عمان: دار المسيرة.
22. مروى، يحيى. (2014) . تأثير الإعلان على الثقة لدى المستهلكين: دراسة حالة عينة من منتجات البلاط، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بالجزائر.
23. المصرى، أحمد. (2006) . الإعلان، الطبعة الأولى، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.
24. النواعرة، احمد. (2010) . الاتصال والتسويق بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
25. ياغي، محمد. (2010) . اتخاذ القرارات التنظيمية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- المراجع الأجنبية -

1. Allan, David. (2007) . *A review of the Experimental Evidence on the Effects of Music in Commercials on Attention, Memory, Attitudes, and purchase Intention. Saint Joseph's University, Journal of Media Psychology, Vol. 12, No. 3.*
2. Berg, Eron, and Lippman, Louis. (2001) . *Does Humor in Radio Advertising Affect Recognition of Novel Product Brand Names?. Empirical Study. Journal of General Psychology, Vol. 128, No. 2, pp. 194-205.*
3. Brennecke, Swantje. (1997) . *Effective Radio Advertising: An Analysis of Factors Influencing Effectiveness. ESOMAR, Radio Research Symposium, Warsaw.*
4. Domke, Uwe and Christoph, Wild. (2001) . *Radio Sells. Esomar, World Wide Radio Conference, Athens.*
5. Erica, Rieb and Dawes, John. (2006) . «Recall of Radio Advertising in Low and High Advertising Clutter Formats». *International Journal of Advertising, Vol. 25, No. 1, pp. 71 - 86.*
6. Gerber, Alan, and Gimpel, James. (2007) . *The Influence of Television and Radio Advertising on Candidate Evaluation: Results from a large Seale Randomized Experiment.*
7. Kotler, Philip (2006) . *Marketing Management. - 12th ed. Prentice Hall.*
8. Nysveen, Herbjorn, and Berivik, Einar. (2005) . *The influence of Media on Advertising Effectiveness. A comparison of Internet, Posters and Radio. Comparative - study. International Journal of Market Research, Vol. 47, No. 4, pp. 383 - 405.*

درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن *

د. محمد نايل العزام **

د. علي عبد الهادي العمري ***

أ. صباح سليمان الصباح ***

د. فتحية ابراهيم الشبول ****

* تاريخ التسليم: 2015 / 6 / 7م، تاريخ القبول: 2015 / 7 / 25م.

** أستاذ مساعد/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

*** أستاذ مساعد/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

**** طالبة دكتوراه/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

***** أستاذ مساعد/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

Exploring the Degree of Islamic Education Teachers' Use of Students' Portfolio in Assessing Students at the Upper Basic Stage in Jordan

Abstract:

The study aimed at exploring the degree of Islamic Education teachers' use of students' portfolio in assessing students at the upper basic stage in Jordan. The study also sought to identify the effect of qualification, training and experience on the use of portfolio as an assessment tool. The participants of the study consisted of (42) male and female teachers from "Irbid First" educational directorate. To achieve the objectives of the study, the researchers developed a questionnaire comprised of three parts. The results revealed that the reality of Islamic Education teachers' use of students' portfolios was below the required level. Furthermore, the results showed that time, efforts, different roles and the large number of curriculum activities were the greatest barriers to use students' portfolios as an assessment tool. The results also revealed that experience has no effect on the Islamic Education teachers' use of portfolio in the assessment process. In light of the results, the researchers suggested several recommendations.

Key Words: Students' Portfolio, Islamic Education, Students' Assessment

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب «للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، والتعرف إلى اثر متغيرات المؤهل العلمي والتدريب والخبرة في درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب «للمرحلة الأساسية العليا في الأردن. وتكون أفراد الدراسة من (42) معلماً ومعلمة من معلمي التربية الإسلامية في مديرية التربية والتعليم لقصبة إربد الأولى. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بتطوير استبانة مكونة من 38 فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع الاستخدام لدى معلمي التربية الإسلامية ما زال دون المستوى المأمول. كما بينت النتائج أن أكثر الأسباب التي تحد من استخدام ملف أعمال الطالب من وجهة نظر المعلمين هي استنفادها الوقت والجهد، وكثرة الأعباء الملقة على المعلم، وكثرة النشاطات المتضمنة في المنهاج، كذلك لم تظهر النتائج أثر لمتغير الخبرة في استخدام ملف الطالب. وفي ضوء نتائج الدراسة، قدم الباحثون مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: ملف أعمال الطالب، التربية الإسلامية، تقييم أداء الطلبة.

مقدمة:

اهتماماً واسعاً، وقبولاً ملحوظاً في الدول المتقدمة، حيث أظهر تطبيق أدوات التقييم البديل في النظم التعليمية تقدماً في مستوى أداء الطلبة، وتعزيزاً للتعلم من خلال تقديم التغذية الراجعة المنتظمة، كما أعطى صورة شاملة لجميع جوانب نمو الطالب المختلفة (علام، 2004).

وقد أوصى عدد من التربويين من أمثال (جومز، 2000) بضرورة استخدام التقييم البديل وبخاصة ملفات أعمال الطالب لأنها تساعد على تقويم تعلمه، والتعرف إلى قدراته البديلة، كما أنه يعطي صورة واضحة عن مهاراته، ويجعله ينشغل في تأمل ما يمكن أن يتضمن الملف، بالإضافة إلى تزويده المعلم بقاعدة بيانات أساسية للتواصل الذاتي، مما يساهم في تحسين أدائهم، وتوسيع خبراتهم (البركاني، 2008).

وتعد ملفات الأعمال من التطورات التربوية الهائلة التي أفرزتها التوجهات التربوية المعاصرة في القرن العشرين، حيث يعد مرآة تعكس أهداف ومفردات المنهج الدراسي، وما تم التأكيد عليه في العملية التعليمية، حيث يعزز التعلم الصفي البديل في الغرفة الصفية والذي يؤدي بدوره إلى تقويم حقيقي لأداء الطالب من الصعب الحصول عليه من أي وسيلة تقييمية أخرى، فهو يساهم في تنمية مهارات التفكير العليا والقدرة، على حل المشكلات، هذا بالإضافة إلى تنمية مهارات التعلم مدى الحياة (عثمان والدغدي، 2007م؛ بدوي، 2003).

ويعد الجلال (2008) استخدام ملف أعمال الطالب في تقويم مناهج التربية الإسلامية ضرورة ملحة، لمساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم اليومية، زيادة مشاركتهم في شؤون الحياة الفعلية، مما يفرض على تدريس مناهج التربية الإسلامية إلغاء النمطية، والتركيز على استيعاب المفاهيم والمهارات التحليلية التي هي أساس مناهج التربية الإسلامية؛ لذا يجب أن تكون مهام تقويم مناهج التربية الإسلامية مشكلات واقعية أو حياتية تنمي مهارات التفكير والتبرير من خلال الأنشطة الاستقصائية، وجمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها، وصياغة الفروض وتعميم الحلول، كما ينبغي أن تشجع على المثابرة، وتنظيم التأمل الذاتي، وبث روح العمل التعاوني والجماعي أثناء تنفيذ المهام.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ضوء التوجهات الحديثة لوزارة التربية والتعليم في الأردن وتطلعاتها نحو رفع سوية التعليم وتطوير النظام التربوي وفق خطة متكاملة تعنى بتقويم جوانب التعلم كافة بهدف بناء شخصية متكاملة لدى المتعلم تمكنه من التعامل مع متغيرات العصر بمرونة، وتهيئته لخوض غمار الحياة بثقة وتمكن) وزارة التربية والتعليم، (2004 أصبح توظيف المعرفة هو الغاية وليس الحصول عليها، ومن هذا المنطلق كان من الضروري أن تتغير أساليب التقييم التقليدية المتبعة من تلك التي توكّد على التحصيل والمعرفة إلى النظرة الحديثة التي تركز على وظيفية المعرفة والأداء الخاص بالتعلم، وبالتالي تحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: **ما درجة استخدام**

يعد التقييم التربوي أحد الأركان الأساسية للعملية التربوية، وهو حجر الزاوية لإجراء أي تطوير أو تجديد تربوي يهدف إلى تحسين عملية التعليم والتعلم، فالتقويم التربوي يساهم في معرفة درجة تحقق الأهداف الخاصة بعملية التعليم والتعلم، ويساهم في الحكم على الإجراءات والممارسات المتبعة في عملية التعليم والتعلم، ويساعد على التخطيط للأنشطة التدريسية وأساليبها، وهو الذي يطلع الأفراد على اختلاف علاقتهم بالمؤسسة التربوية بجهود هذه المؤسسة، ودورها في تحقيق الأهداف التربوية العامة للدولة (المحاسنة والمهيدات، 2009).

واهتمت التربية الإسلامية بالجانب التقييمي، حيث نجد عدداً من صور التقييم الذاتي التي يأمر الله فيها عباده بالتفكير، ثم اتباع السبيل الأقوم، فيقول تبارك وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتتظر نفس ما قدمت لغد" (سورة الحشر، آية 18). نجد هنا دعوة إلى النظر في العمل الذي يقدمه الإنسان، وأن يوزن هذا بميزان الشرع، فما كان موافقاً له فليحمد الله عليه، وإن كان غير ذلك فعليه مراجعة نفسه، وهذا العمل من قبيل تقويم النفس. كما أن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم تتضمن عدداً من المواقف التقييمية التي تهدف إلى تعليم الناس أمور دينهم وديناهم (القرني، 1419هـ). وفي الخلافة الإسلامية عرف التقييم من خلال ما يقوم به المحتسب من تقويم لأعمال الأفراد لمنحه إجازة الانتقال من مرتبة معينة إلى أخرى (الطائي، 1993). وغالباً ما يمنح الأستاذ أحد طلابه شهادة تجيز له تدريس كتاب معين، ولا تعطى هذه الشهادة إلا بعد التأكد من قدرة هذا الطالب على تدريس هذا الكتاب (النحلاوي، 2000). ولو كان التقييم أمراً حتمياً في جميع مجالات الحياة، فإن أهميته تتزايد في المجال التربوي لأسباب متعددة، منها تزايد أهمية التربية ذاتها، وتحسين العائد والنواتج في المجال التربوي، وتطور أساليب القياس، وملاحقة التقدم المعاصر في التربية (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1983).

وعلى الرغم من أهمية التقييم في مناهج التربية الإسلامية، وتميز دوره في العملية التعليمية، إلا أن الاختبارات التحصيلية، وخاصة المقالية والموضوعية منها، هي الأدوات الأكثر انتشاراً وشيوعاً في المدارس وبعمليات تقويم تحصيل الطلبة. ومما يؤخذ على هذه الاختبارات أنها تركز على جانب واحد فقط لنمو الطالب، وهو الجانب التحصيلي المتمثل في استظهار الحقائق واستدعاء القوانين، مما يجعل العملية التربوية تنحرف عن هدفها، وهو إعداد الطالب إعداداً متكاملًا للحياة الفعلية (شوقي، 2010).

ونتيجةً للانتقادات التي وجهت إلى التقييم التقليدي، دعت التوجهات الحديثة في مجال التقييم وحركات الإصلاح التربوي مع نهاية الثمانينيات إلى نوع من التقييم، يعرف بالتقويم البديل، وهو يشكل مدخلاً بديلاً لتقويم الطلبة أكثر اتساعاً وديناميكياً مما تتضمنه الاختبارات التقليدية لذا فقد نال هذا النوع من التقييم

معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟

وتنبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

● ما أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم؟

● ما المعايير التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب من وجهة نظر المعلمين أنفسهم؟

● هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب تعزى للجنس وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والالتحاق بالدورات التدريبية؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع نفسه، حيث إن التقويم البديل من أهم البرامج التربوية التي تؤثر في تشكيل النموذج التربوي، ورفع كفايته، وفاعليته؛ فممارسة معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات التقويم البديل "إستراتيجية ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا" المبني على رؤية صحيحة يؤدي إلى بناء استراتيجيات تقويم علمية ذات موثوقية يمكن من خلالها جمع الشواهد التي تؤدي إلى أحكام صحيحة عن تحصيل الطلبة، وبالتالي تؤدي إلى تحسين عمليتي التعليم والتعلم.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال زيادة وعي المعلمين والطلبة وأولياء الأمور بأهمية التقويم البديل، ولا سيما استراتيجية ملف أعمال الطالب، وانعكاس أثره على تعلم الطلبة، واستبقاء المعلومات، مما يدفع القائمين على المناهج وصانعي القرارات التربوية والمشرعين في عمليات التطوير بمتابعة وتذليل الصعوبات التي تواجه المعلم في أثناء تنفيذه. كما تسهم هذه الدراسة بالوقوف على الواقع الحالي للممارسات التقويمية وأدوات التقويم التي يستخدمها معلمو التربية الإسلامية، كذلك تعمل هذه الدراسة على توجيه أنظار المسؤولين إلى واقع استخدام استراتيجيات التقويم البديل، ما يعتره من معيقات.

محددات الدراسة

تحددت الدراسة في الآتية:

◆ اقتصرت الدراسة على مدارس التربية والتعليم لقصبة إربد الأولى في محافظة إربد.

◆ اقتصرت الدراسة على معلمي التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في مديرية التربية والتعليم لقصبة إربد الأولى في محافظة إربد وبالبالغ عددهم (42) معلما ومعلمه.

◆ تم تطبيق أداة الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2014/2015.

التعريف بالمصطلحات:

◀ ملف أعمال الطالب: يُعرّف بأنه تجميع منظم ومقصود، يعرض أفضل أعمال طلبة المرحلة الأساسية العليا في ملف هذه الأعمال التي تعكس جهود الطلبة، وإنجازاتهم، وتُزود معلم التربية الإسلامية بصورة مفصلة عن مدى تقدمهم ومستوى تحصيلهم في المادة طوال فترة التعلم، بحيث يتم الحكم على جودة أعمال الملف وفقاً لمعايير ومؤشرات واضحة.

◀ التقويم البديل ويُعرف بأنه: نوع من التقويم يعتمد على مجموعة من الأدوات متعددة الأبعاد لتطبيق المعارف والمهارات في مناهج التربية الإسلامية من خلال أداء طلبة المرحلة الأساسية العليا لمهام تنفذ بشكل عملي وواقعي، وذات معنى بالنسبة لهم، تُساعد في تنمية مهارات التفكير العليا وحل المشكلات، ويتم تقدير أدائهم لها وفقاً لمعايير، ومحكّات ثابتة ومحددة مسبقاً.

◀ استراتيجيات التقويم البديل: هي الاستراتيجيات التي تسعى إلى تحقيق نتائج متنوعة مرتبطة بالمنهاج، منها إستراتيجية التقويم المعتمد على الأداء، واستراتيجية الملاحظة، واستراتيجية التواصل، واستراتيجية مراجعة الذات، واستراتيجية التسجيل (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2004)

◀ مرحلة التعليم الأساسي: هي المرحلة التي تعد قاعدة للتعليم، وأساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية، وتنمية الميول والقدرات، ومدتها عشر سنوات، وتقسّم إلى ثلاث حلقات: الحلقة الأولى تشمل الصفوف من الأول إلى الرابع، والحلقة الثانية تشمل الصفوف من الخامس إلى السابع، والحلقة الثالثة تشمل الصفوف من الثامن إلى العاشر، وهي ما أطلق عليها الباحثون بالمرحلة الأساسية العليا وقصدتها الدراسة الحالية.

◀ الخبرة العملية: المدة التي قضاها المعلم في مهنة التعليم منذ لحظة تعيينه.

◀ المؤهل العلمي: الشهادة العلمية التي حصل عليها المعلم بعد الثانوية، العامة فهي إما بكالوريوس، أو بكالوريوس+ دبلوم عال، أو ماجستير أو دكتوراه.

◀ مفهوم التقويم البديل لغة واصطلاحاً: جاءت كلمة "قوم" في الاستخدام اللغوي بمعنى "عدل"، والتقويم على زنة التفعيل مشتق من الفعل الثلاثي "قام" الذي أصله "قَوْمَ" ومنه قوله تعالى (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) (سورة التين، آية: 4) أي في أحسن صورة وشكل.

وأورد ابن منظور (2004م، ج5، ص356) التقويم بمعنى: "قوم دراه: أزال عوجه، وقوم السلعة واستقامتها: أي قدرها" ويُمكن ملاحظة أن المعنى اللغوي لكلمة تقويم: يدل على تقدير أو تثمين قيمة الشيء، وتصحيح الخطأ أو تعديل الاعوجاج.

ويُعرف عثمان (2005، ص6) التقويم بأنه: " عملية منظمة ينتج عنها معلومات تفيد في اتخاذ قرار أو إصدار أحكام على قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات أو الأفكار". ويعرفه الوكيل (2005، ص162) بأنه: " العملية التي يقوم بها

خلال توفير معلومات هادفة وذات معنى عن مستوى الطلبة، وتشجع الآباء على أن ينظروا إلى ما هو أبعد من تقديرات الاختبار والتقارير، أو الشهادات المدرسية في تقويم إنجاز أبنائهم.

ويتضح من العرض السابق أن للتقويم البديل أهمية بالغة في خدمة أهداف مناهج التربية الإسلامية، لأنه يسهم بشكل فعال في تحسين العملية التعليمية عموماً، ورفع مستوى أداء الطلبة وفاعليتهم بصفة خاصة أثناء عمليات التعلم.

خصائص التقويم البديل

يتسم التقويم التربوي البديل بأدواته المتعددة والمتنوعة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التقويم التقليدي، يمكن توضيحها في الآتي: (أبوعلام، 2001؛ الدوسري، 2004؛ زيتون، 2007).

- ◆ يعتمد التقويم البديل على المشكلات الواقعية.
- ◆ يتضمن التقويم البديل يتطلب استخدام المتعلم لمهارات التفكير العليا، كالتحليل والتركيب وحل المشكلات وتنفيذ المشاريع، والنقد والتقويم وما يرتبط به من إصدار للحكام
- ◆ يستخدم الطرق الكيفية والكمية في تحليل البيانات وتفسيرها
- ◆ يعتمد على استخدام أدوات ووسائل متعددة ومتنوعة لتقويم أداء الطالب في مواقف التعلم المختلفة.

مفهوم ملفات أعمال الطالب:

يعد ملف أعمال الطالب إحدى الصيغ التي تستخدم بكثرة في المؤسسات التعليمية في الآونة الأخيرة، ويمكن تنفيذها من داخل الجامعة أو المدرسة وخارجها، ومتابعة نمو المتعلم عبر الزمن، وتحديد احتياجات تعليمه وتحصيله لمدى كبير من المعارف والمهارات. (عباس والعبسي، 2007).

تعد ملفات الأعمال أداة فعالة لتجميع أعمال الطالب المتنوعة، بما في ذلك نتائج استراتيجية التقويم المتعددة. كما تساعد الشواهد المتضمنة في ملف الأعمال المعلمين على أغناء معرفتهم بطلبتهم، مما يمكن المعلمين من معرفة المزيد من المعلومات المهمة عن طلبتهم وعن أساليب التعليم المفضلة، ويمكن القول على وجه العموم إن ملفات الإنجاز تعد طريقة لبناء معرفة المعلمين بطلبتهم، وكيفية تعلمهم، وكيفية تقويم هذا التعلم (السواعي، 2005).

وبرى عبيد (2004) بأن ملفات الأعمال "عبارة عن صورة عامة مجمعة عن إنجازات المتعلم/ المعلم والتي تبين مجهوداته، تحصيله، ما يعكس طرق تفكيره، ويعرف العبسي (2010) البورتفوليو بأنه: "حقيبة إنجازات ومختارات الطالب".

ويُعرف الآغا (2005) ملفات الأعمال بأنها: "تجميع منظم لعينة من إنجازات الطلبة المميزة في مجالات دراسية مختلفة، ويتم اختيارها وفق معايير محددة مسبقاً، يتم عرضها على أقران المتعلم وأسرته والمجتمع المحلي".

الفرد أو الجماعة لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف العامة التي يتضمنها المنهج، وكذلك نقاط القوة والضعف به حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صور ممكنة".

ويرى علام (2007م، ص39) أن التقويم بمفهومه العلمي هو: "عملية منظمة لجمع البيانات والمعلومات من مصادر متعددة باستخدام أدوات قياس متنوعة بغرض التوصل إلى تقديرات كمية وأدلة كيفية يستند إليها في إصدار أحكام أو صنع قرارات مناسبة".

و يعرف (زيتون، 1428هـ، ص554) التقويم البديل بأنه: "تقويم لا يعتمد على توظيف الاختبارات التحصيلية التقليدية التي تتطلب من المجيب فقط استدعاء المعلومات من الذاكرة التي سبق دراستها، وإنما يعتمد على أساليب وأدوات غير تقليدية".

في حين عرفه (الشريف، 2009، ص479) بأنه: "عملية التقويم التي تركز على تقييم أداء الطالب في مهمات تقييم حقيقية وفي سياق واقعي بدلا من الاعتماد على الأساليب التقليدية للتقييم".

وعرفه (العمري وشحاده، 2010، ص251) بأنه: "مجموعة من الأساليب التقييمية التي تتصل بالعالم الواقعي، يستخدمها المعلم لتحقيق الأهداف التربوية في التدريس بمجالاته: المعرفية والوجدانية، والنفس حركية، ويتم قياس أداء المتعلم من خلال مجموعة من الأساليب منها: الملاحظة، وحل المشكلات والمشروع، والاختبارات، وملف الطالب".

من خلال ما تم عرضه سابقاً من تعريفات يمكن القول إن التقويم البديل عملية تقييمية تركز على تقويم أداء الطالب في جميع المستويات العقلية الدنيا والعليا، وذلك باستخدام أساليب بديلة للأساليب التقليدية، كالتقويم القائم على الأداء، وملف الانجاز، والتقويم الذاتي، وتقويم الأقران. وهو عملية منظمة لجمع المعلومات وتحليلها، لغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف التربوية واتخاذ القرارات التي من شأنها معالجة جوانب الضعف، وتوافر النمو السليم من خلال إعادة تنظيم البيئة التربوية وإثرائها.

فوائد التقويم البديل

تكمُن أهمية التقويم البديل وفوائده التربوية في نواح كثيرة، تم إجمالها في النقاط التالية: (Tsagari, 2004, P7؛ جابر، 2007).

- ◆ تغيير دور الطلبة في عملية التقويم، فبدلاً من أن يكونوا مُجيبين سلبيين عن الاختبار فقط، يصبحون مشاركين نشطين يمارسون أنشطة تكشف ما يستطيعون عمله بدلاً من أن تبرز نواحي ضعفهم.
- ◆ تقديم مهام وأعمال مشوقة وذات قيمة في الحياة الفعلية.
- ◆ مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة مهما اختلفت أعمارهم، وقدراتهم العقلية وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية.
- ◆ إعطاء الآباء دوراً أكثر نشاطاً في عملية التقويم، من

المتعلم، حيث يستند إليها في إصدار الحكم بدقة وموضوعية على مدى تمكن ذلك المتعلم (صبري، والرافعي، 2001). ويقدم العبيسي (2010). قائمة لمحتويات ملفات الأعمال، تشمل:

عينات من كتابات الطالب، قوائم المصادر التي اطلع عليها الطالب والمواد التي استخدمها، صحائف التأمل الذاتي، أوراق عمل، مشروعات، حلول مسائل رياضية متنوعة، تقارير طلبة بشكل عام وتقارير بصورة الكترونية ودرجات الاختبارات التحصيلية.

خطوات إعداد ملف العمل الطالب

يتطلب إعداد ملف الأعمال تخطيطاً جيداً قبل البدء في تكوينه، وهناك مجموعة من الخطوات يمكن إتباعها في مراحل إعداد ملف الأعمال وهي كما يلي: (بدرية المفرج وأخريات 1427 هـ).

- تحديد الأهداف التعليمية من ملف الأعمال.
- عرض فكرة الملف للصف.
- تحديد مضمون الملف.
- إعطاء الأساسيات لتقديم الملف بشكل واضح ومنفصل.
- شرح كيفية تقييم الدرجات.
- تقويم الملف وإعطاء معلومات.
- المتابعة بعد الانتهاء من الملف.

كما يمكن أن يكون تنظيم محتويات ملف أعمال الطالب في شكل قوائم مرتبة زمنياً، وأن تُنظم طبقاً لتقسيم المجال المعرفي، أو المهاري، أو الوجداني (خليل، 1423 هـ).

أنواع ملف أعمال الطالب:

تم تقسيم ملف أعمال الطالب إلى قسمين كما يلي: (عرفان، 1425 هـ).

- أولاً: ملف الأعمال العام أو الشامل.
- ثانياً: ملف الأعمال الخاص.

وهو الذي يعني بجانب واحد أو أكثر من جوانب السلوك، ويندرج تحت هذا النوع الأنواع التالية:

أ. ملفات التأمّلات الذاتية. ب. ملفات تقويم للعرض. ج. الملفات الخارجية. د. ملفات دخول الكلية. هـ. ملفات تقويم الطالب كمارس للمهنة. والملفات الإلكترونية. يسجل محتوى الملف في أشكال مختلفة «صورة، صوت، فيديو» وتكون المعلومات مخزنة، ومجمعة، ومدارة إلكترونياً.

وأياً كانت صيغة ملف الأعمال، ينبغي أن تكون أكثر من مجرد مجموعة من المواد، ولكي يكون ملف الأعمال جيد التصميم، لا بد أن يحتوي على مجموعة من الأعمال المنظمة بطريقة علمية مترابطة، تشكل كلاً متكاملًا. (جابر، 1426 هـ).

ولعل ما سبق يوضح تنوع صيغ ملفات الأعمال، مع وجود

وذكرت توفيق (2006م، ص326) بأن ملفات الأعمال ” عبارة عن ملف يصنع فيه الطالب نماذج تمثل أعمال أو مهارات أو أفكار المتعلم المتعلقة بمادة معينة يعكس شخصيته ونجاحاته وهي تكون خالية من الأخطاء“. وعرفته كلا من عثمان والدغدي (2007م، ص96) بأنه تجميع لأعمال المتعلم التي تشير إلى جهوده وإنجازاته بالنسبة لأهداف حددت مسبقاً“.

انطلاقاً مما تقدم فإن التعريفات السابقة لمفهوم ملفات الأعمال، تؤكد على شموليتها واتساعها لتقويم جوانب متعددة من أداء الطالب، لتقديم صورة كاملة بالأدلة والشواهد عن نواتج التعلم التي حققتها التي يمكنها تحقيقها في المجالات المعرفية، والوجدانية، والمهارية، لتعزيز جوانب القوة والتغلب على جوانب الضعف لرفع مستوى الأداء. ويرى الباحث بأنه سجل يعرض إنجازات طالب المرحلة الأساسية العليا في الأردن وجهده وتقدمه نحو تحقيق أهداف مناهج التربية الإسلامية.

أسباب ظهور ملفات الأعمال

من أسباب ظهور ملف الأعمال هو إبراز نقاط القوة لدى الطالب، وتعزيزها، وتطوير الحصيلّة العلمية، والمهارات التي اكتسبها، والتعرف إلى ميوله واتجاهاته نحو المادة الدراسية من خلال اختياره للموضوع، واستخراجه للمفاهيم الرئيسة، والفرعية المتضمنة فيه، وإنجازه للعمل خلال فترة زمنية معينة، واكتسابه مهارات الاتصال التي يمكنه عن طريقها التعامل مع الآخرين وإقناعهم، ومقدرته على الاستماع، والمناقشة البناءة، وكذلك مدى تقدمه نحو الأهداف الخاصة.

ويؤدي استخدام ملفات الأعمال في عملية التقويم إلى تخصيص عدد من الأهداف والأغراض المتنوعة، تم تحديدها في الآتيه: (جابر، 2007؛ علام، 2007).

♦ تتيح للمعلم تقويم نمو الطلبة وتقديمهم في جميع الجوانب وأن يتواصلوا ويتفاهموا بفعالية أكثر، وتجعل الطلبة شركاء مع المعلمين في عملية التقويم، وتحقق للمعلمين دراية أكثر بمستوى الطلبة خلال السنوات المختلفة، وتساعد المعلمين والمشرفين على تقويم البرامج التعليمية.

♦ يحقق التقويم البديل العدالة في التعلم، بحيث يوفر الفرصة لكل طالب لإظهار قدراته، وتحقيق مستويات عالية من الانجاز، عن طريق المشاريع والأنشطة الاستقصائية والاكتشاف.

♦ يزود التقويم البديل الطالب بالتغذية الراجعة عن عمله، ومدى تقدمه في تحقيق الأهداف المنشودة، من خلال ملف الأعمال الذي يوثق فيه الأعمال الصفية والمشاريع والواجبات والأنشطة وملاحظات المعلم وانطباعاته.

محتويات ملفات الأعمال

تضم ملفات الأعمال المتعلم سجلات تراكمية تحتوي على مجموعة كبيرة من الوثائق تكون بمنزلة أدلة يتم تجميعها عن مستوى معارف وخبرات المتعلم، ومهاراته واتجاهاته، وقيمه واستعداداته، ويمكن في ضوء هذه الوثائق تحديد مستوى قدرات

كما قامت الرفاعي وآخرون (2012) بدراسة هدفت إلى معرفة درجة ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الأساسية المتوسطة لاستراتيجيات التقويم الواقعي، بالإضافة إلى تعرف أثر متغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي في درجة ممارسة هذه الاستراتيجيات واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة لها، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية تكونت من (112) معلماً ومعلمة. أظهرت النتائج أن درجة ممارسة المعلمين لأساليب التقويم الواقعي جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت أيضاً فروقاً دالة إحصائية في درجة الممارسة تعزى للجنس ولصالح الذكور، وللمؤهل العلمي لصالح حملة شهادة البكالوريوس، كما أوضحت الدراسة عدم وجود فروق تعزى للخبرة.

وأخذت بعض الدراسات منحى آخر بحثت من خلاله أسباب عدم ممارسة المعلمين أو المعلمات التي تقف أمامهم في ممارسة التقويم الواقعي، ففي دراسة أجراها أبو شعيرة واشتية وغباري (2010) هدفت إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه المعلم في تطبيق إستراتيجية التقويم الواقعي على طلبة الصفوف الأربعة الأولى، كشفت نتائجها أن المعوقات المتعلقة بقلة البرامج التدريبية للمعلمين والإمكانات المادية تعد من أكبر المعوقات التي تواجه تطبيق هذه الاستراتيجية.

واستقصت دراسة البشير وبرهم (2012) درجة استخدام معلمي الرياضيات واللغة العربية لاستراتيجيات وأدوات التقويم البديل في الأردن. واتبعت الباحثان المنهج الوصفي واستخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة، وطبقت الاستبانة على (86) معلماً ومعلمة من كلا التخصصين كما تم عمل مقابلة شخصية مع (20) معلماً ومعلمة من كلا التخصصين: أظهرت النتائج أن استخدام المعلمين لاستراتيجية التقويم المعتمد على الورقة والقلم مرتفعه، بينما كانت درجة استخدام متوسطة لاستراتيجيات التقويم المعتمد على الأداء والملاحظة بينما كانت درجة استخدامهم خفيفة لاستراتيجيات أدوات التقويم البديل. كما دلت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى التخصص، بينما أظهرت فروقاً تعزى إلى الخبرة ولأثر الدورات التدريبية، وباستعراض الدراسات السابقة يتبين أهمية التقويم البديل كجزء أساسي لنجاح العملية التعليمية وكذلك وجود حاجة ماسة لدى المعلمين للتدريب على أساليبه وأدواته.

وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عينتها ومجتمعها وموضوعها وأدواتها، ونتائجها. ويلاحظ أيضاً أنه لا توجد دراسة على حد علم الباحثين تطرقت لموضوع درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية (لملف أعمال الطالب) للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، حيث كانت هناك دراسات تقيس الاستخدام، لكن لم تدرس تلك الدراسات على المستوى المحلي أو الإقليمي (حسب علم الباحثين)، لأنه ومن خلال اللقاءات التي أجراها الباحثون في أثناء تطبيق الدراسة مع المعلمين، أفاد كثير من المعلمين أن عدم معرفتهم بالأدوات والاستراتيجيات تحول دون استخدام هذه الإستراتيجية، مما قد يدفع بالباحثين التركيز

عناصر مشتركة بينها، وهي أنها تقدم للطلاب، والطالبات صورة عن مهاراتهم، وجوانب قوتهم وضعفهم، في حين أن ملف الأعمال المقصود في هذه الدراسة يمكن أن يجمع بين أكثر من نوع، ويأخذ بعض مميزات الأنواع الأخرى، تبعاً لاختلاف الأهداف المرجوة منه، ولطريقة كل معلم مع طلبته، والغرض المراد تحقيقه من خلال الملف.

الدراسات السابقة

كثرت الأدبيات التي تناولت التقويم البديل، وتنوعت المنهجيات التي اتبعت في دراسته، مما أعطى ثقة أكبر بالنتائج التي خلصت إليها تلك البحوث، فهناك من الباحثين من اتخذ من المنهج النوعي طريقاً له وجمع بياناته معتمداً على المقابلات والملاحظات، بالإضافة إلى دراسة وتحليل أدوات التقويم التي استخدمها المعلمون المقصودون بالدراسة. وتناول الباحثون في هذا الجزء عرض البحوث والدراسات ذات الصلة الوثيقة بالدراسة الحالية، التي تمكن الباحثون من الاطلاع عليها والإفادة منها، ومن أهم هذه البحوث والدراسات.

دراسة العبسي (2009): هدفت التعرف إلى أثر ملف أعمال الطالب في تحصيل طلبة الصف السابع الأساسي في الرياضيات مستخدماً المنهج التجريبي، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (137) طالباً وطالبة في الأردن، واستخدم الباحث ملفاً تقويمياً مطوراً كأداة للدراسة. أظهرت نتائج الدراسة فروقاً دالة إحصائية تعزى لطريقة التقويم. لصالح المجموعة التجريبية التي تم تقويمها بطريقة ملف أعمال الطالب.

كما قام جلجمان (2010) بدراسة هدفت إلى تحديد أهمية ملف الإنجاز وطريقة استخدامه حول واقع استخدام معلمات اللغة العربية ملف الإنجاز في تقويم الأداء اللغوي لدى تلميذات الصف السادس الابتدائي في مكة المكرمة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة طبقية عشوائية من معلمات اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية والمشرفات التربويات عليهن، بلغ عددهن (153) معلمة للغة العربية و (21) مشرفة تربوية. كشفت نتائج الدراسة أن مستوى استخدام المعلمات والمشرفات لملف الإنجاز في التقويم كان متوسطاً، كما كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمؤهل العلمي، والخبرة، والدورات التدريبية.

وهدف دراسة الشرعة (2011) إلى الكشف عن مدى توظيف معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات وأدوات التقويم الواقعي في مديرية التربية والتعليم لمنطقة مادبا من وجهة نظر مديري المدارس في ضوء متغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لها، وطبقت على عينة مكونة من (98) مديراً ومديرة تم اختيارهم عشوائياً. وأظهرت نتائج الدراسة أن توظيف المعلمين لاستراتيجيات وأدوات التقويم الواقعي جاء بدرجة كبيرة، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي.

الأولية على لجنة تحكيم مكونة من (20) أستاذاً جامعياً من حملة الدكتوراه في القياس والتقويم والتربية الإسلامية ومناهج التربية الإسلامية طلب من كل محكم بيان رأيه في الفقرات من حيث: انسجام الفقرة مع غرض الأداة ، وضوح الفقرة لغوياً، ثم تعديل الفقرات في ضوء مقترحاتهم وحذف لفقرات التي رأى ستة من المحكمين ضرورة حذفها، واتفق المحكمون على فقرات الاستبانة بعد إعادة صياغتها وتعديل بعضها، وحذف الفقرات التي يوافق عليها، ولتصبح الأداة في صورتها النهائية مكونة من (38) فقرة كالاتي: الجزء الأول مكون من (10) فقره، الجزء الثاني مكون من (16) فقره، الجزء الثالث مكون من (12) فقره.

صدق البناء لأداة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مؤلفة من 20 معلماً ومعلمة من معلمي التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا من خارج أفراد الدراسة المستهدفة، وذلك لحساب معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات أبعاد أداة الدراسة من جهة، وبين الكلي للبعد الذي تتبع له تلك الفقرات من جهة أخرى. وتراوحت قيم معاملات ارتباط فقرات بعد واقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن بين (0.40 - 0.87) مع بعدها. تراوحت قيم معاملات ارتباط فقرات بعد أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم بين 0.50 - 0.85 مع بعدها. وتراوحت قيم معاملات ارتباط فقرات بعد المعايير التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب من وجهة نظر المعلمين أنفسهم بين (0.46 - 0.90) مع بعدها.

ثبات أداة الدراسة

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد أداة للدراسة؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cron- bach's Alpha على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية، ولأغراض التحقق من ثبات إعادة لأبعاد أداة الدراسة؛ فقد تم إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار وإعادةه Test - Retest بفواصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، حيث تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني على العينة الاستطلاعية، حيث تراوحت قيم الاتساق الداخلي لأبعاد أداة الدراسة بين (0.84 - 0.92) ، في حين تراوحت قيم ثبات إعادة لأبعاد أداة الدراسة بين (0.87 - 0.91) .

معيار تصحيح أداة الدراسة

تم اعتماد النموذج الإحصائي ذي التدرج المطلق بهدف إطلاق الأحكام على المتوسطات الحسابية الخاصة بأبعاد أداة الدراسة، والفقرات التي تتبع لها، وذلك على النحو الآتي:

المستوى	فئة المتوسطات الحسابية
كبير	3.50 فأكثر

على إجراء دراسة مسحية تهدف إلى تحديد احتياجات المعلمين من أساليب ووسائل تعينهم على تطبيق استراتيجيات التقويم البديل.

الطريقة والإجراءات

أفراد الدراسة

تم توزيع الاستبانة على (45) معلماً ومعلمة، وبعد المتابعة الحثيثة من قبل الباحث تم استرجاع (42) استبانة أي بنسبة (93.3%) تقريباً، وهي نسبة مقبولة لأغراض الدراسة وفق الأدبيات التربوية. ويبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، وعدد السنوات، والمؤهل العلمي، والدورات التدريبية.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات.

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	عشر سنوات فأقل	25	59.5
	إحدى عشرة سنة فأكثر	17	40.5
	الكلي	42	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	22	52.4
	دراسات عليا	20	47.6
	الكلي	42	100.0
الجنس	ذكر	18	42.9
	أنثى	24	57.1
	الكلي	42	100.0
الدورات	دورة واحدة	27	64.3
	دورتان فأكثر	15	35.7
	الكلي	42	100.0

أداة الدراسة

أعد الباحثون استبانة للكشف عن درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب «تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء، تعلق الجزء الأول بواقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب، فيما بحث الجزء الثاني في أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب، أما الجزء الثالث فقد تناول المعايير التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف الأعمال. وقد تم بناء الأداة من خلال اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة، وما توارد في الأدب التربوي.

إجراءات الدراسة

صدق الأداة وثباتها

للتحقق من دلالات الصدق للأداة، تم عرضها في صورتها

الرتبة	رقم الفقرة	واقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
7	8	يشجع المعلم طلابه على تقويم ملفات زملائهم داخل الصف ونقدها بموضوعية	1.98	0.81	منخفض
8	4	ينجز التقويم خلال الوقت المحدد	1.95	0.82	منخفض
9	2	يتعاون مع معلمين آخرين في إعداد الأدوات لملف أعمال الطالب	1.90	0.82	منخفض
10	10	ينظم سجلاته ورقياً وإلكترونياً	1.76	0.76	منخفض
		الكلية للأداة	2.00	0.40	منخفض

يلاحظ من الجدول (6)، أن درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، وفقراته ذوات الرتب كافة (1 - 10) قد كان (منخفضاً).

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن التقويم البديل "ملف إنجاز الطالب" من الاتجاهات الحديثه في التقويم التربوي والذي تنادي به وزارة التربية والتعليم الأردنية، إلا أن هناك قصورا في برامج الاعداد والتدريب على أهمية التقويم البديل ولا سيما "ملف إنجاز الطالب" في العملية التعليمية، وعدم توفر الدعم الكافي من المشرفين التربويين للمعلمين ومساعدتهم على تطوير أنفسهم، كما أن هذا التقويم يستغرق وقتا طويلا في الاعداد والتطبيق مما سبب عزوفا لمعلمي التربية الإسلامية عن العمل والإلمام به.

ثانيا: للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة الذي ينص على: **« ما أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم؟ »** فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم والفقرات التي تتبع له، مع مراعاة ترتيب الفقرات تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية، وذلك كما في الجدول (7).

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم والفقرات التي تتبع له مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	12	تعطي تفصيلات دقيقة عن أداء الطالب	3.64	0.48	كبير

متوسط	2.50 - 3.49
منخفض	أقل من 2.50

منهج الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف واقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات التقويم البديل إستراتيجية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن وأسبابه ومعيقاته، وذلك عن طريق الإجابة عن أسئلتها كالتالي: أولاً: للإجابة عن السؤال الأول للدراسة الذي ينص على: **« ما درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟ »**

فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، والفقرات التي تتبع له، مع مراعاة ترتيب الفقرات تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية، وذلك كما في الجدول (6).

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟ «
للمرحلة الأساسية العليا في الأردن والفقرات التي تتبع له مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	واقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	يضع جدول زمني لتنفيذ استراتيجيات لملف أعمال الطالب	2.12	0.77	منخفض
2	6	يساعد المعلم الطالب في انتقاء محتويات الملف	2.12	0.80	منخفض
3	1	يحدد الغرض من استراتيجيات لملف أعمال الطالب	2.10	0.79	منخفض
4	7	سيحدد المعلم مسبقاً محكات الحكم على محتويات الملف بمشاركة الطلاب	2.05	0.91	منخفض
5	5	يراقب المتعلمين في مراحل مختلفة أثناء الأداء	2.02	0.84	منخفض
6	9	يستخدم المعلم ملفات أعمال الطالب لتحديد مستوى أدائه التي تبرزها تلك الأعمال	2.00	0.91	منخفض

في حين كانت أدنى نسبة للفقرة المتعلقة بتطوير قدرات الطلاب الموهوبين حيث كان المستوى متوسطاً.

«ثالثاً. للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة الذي ينصُّ على: «ما المعوقات التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب» من وجهة نظر المعلمين أنفسهم؟»؛ فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات التقويم البديل «ملف أعمال الطالب» من وجهة نظر المعلمين أنفسهم وال فقرات التي تتبع له، مع مراعاة ترتيب الفقرات تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية وذلك كما في الجدول (8).

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب

من وجهة نظر المعلمين أنفسهم والفقرات التي تتبع له مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	المعوقات التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب من وجهة نظر المعلمين أنفسهم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	10	نفتقر إلى التدريب عليها	4.67	0.48	كبير
2	4	لا أعرف جميع الاستراتيجيات أو الأدوات	4.60	0.50	كبير
3	8	أجد صعوبة في إعدادها	4.57	0.50	كبير
4	12	لا يوجد متسع من الوقت لتنفيذها بسبب زخم المنهاج	4.57	0.50	كبير
5	5	تستنفذ وقتاً كبيراً	4.55	0.50	كبير
6	9	لا يحاسب المعلم الذي لا يستخدمها	4.52	0.51	كبير
7	2	لا يتابعنا المدير في إعدادها أو تنفيذها	4.52	0.51	كبير
8	6	تستنفذ جهداً كبيراً	4.52	0.51	كبير
9	1	ضعف الإمكانيات المادية في المدرسة	4.50	0.51	كبير
10	3	لا يتابعنا المشرف في إعدادها أو تنفيذها	4.48	0.51	كبير
11	11	كثرة الأعباء الملقاة علينا	4.45	0.50	كبير
12	7	لا تحقق العدالة	4.43	0.50	كبير
		الكلية للأداة	4.51	0.20	كبير

يلاحظ من الجدول (8)، أن مستوى المعوقات التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، وكافة فقراتها ذوات الرتب (1 - 12) قد كان (كبيراً). يتبين من الجدول (8) أيضاً أن أكثر المعوقات التي تحد من استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب

الرتبة	رقم الفقرة	أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	2	أعطي أولياء الأمور فرصة لمتابعة نتائج أبنائهم بشكل دوري	3.62	0.49	كبير
3	13	يرتاح لها الطلبة	3.62	0.49	كبير
4	9	مكنت المعلم من التقويم المستمر لطلابه	3.60	0.50	كبير
5	1	زادت من وعي الطالب بأهمية التحصيل الدراسي	3.57	0.50	كبير
6	5	جعلت الطالب أكثر تحملاً للمسؤولية	3.55	0.50	كبير
7	8	أبرزت الفروق الفردية بين الطلاب	3.52	0.51	كبير
8	3	قللت من الضغوط النفسية للطلاب المرحلة الأساسية العليا	3.52	0.51	كبير
9	4	أدت إلى زيادة تشاركه الطالب في أنشطة اللامنهجية	3.52	0.51	كبير
10	15	أكثر عدالة بالمقارنة مع التقويم التقليدي	3.52	0.51	كبير
11	14	تخفف من مستوى القلق عند الطلبة	3.48	0.51	متوسط
12	10	كشفت للمعلمين جوانب القصور في النواحي التدريسية	3.48	0.51	متوسط
13	11	ساعدت على زيادة التنافس الإيجابي بين الطلاب	3.45	0.50	متوسط
14	16	استثارت دافعية الطلبة	3.40	0.50	متوسط
15	7	وفرت للطلاب فرصاً أخرى لتحسين مستواه التحصيلي	3.36	0.48	متوسط
16	6	سعت لتطوير قدرات الطلاب الموهوبين	3.36	0.48	متوسط
		الكلية للأداة	3.51	0.18	كبير

يلاحظ من الجدول (7) أن مستوى أسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات التقويم البديل "ملف أعمال الطالب" للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم قد كان (كبيراً)، حيث صُنفت فقرات البعد إلى مستويين؛ هي: (كبير) للفقرات ذوات الرتب (1 - 10)، و (متوسط) للفقرات ذوات الرتب (11 - 16).

فمن خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أعلى نسبة لأسباب استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، قد تمثلت في الفقرة أنها تعطي تفصيلات دقيقة عن أداء الطالب،

(بدون تفاعل) لواقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (10)

الجدول (10)

نتائج تحليل التباين الرباعي (بدون تفاعل) لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية "ملف أعمال الطالب" للمرحلة الأساسية العليا في الأردن وفقاً للمتغيرات.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
سنوات الخبرة	0.04	1	0.04	3.31	0.08
المؤهل العلمي	0.17	1	0.17	13.13	0.00
الجنس	0.16	1	0.16	11.89	0.00
الدورات	0.07	1	0.07	5.34	0.03
الخطأ	0.49	37	0.01		
الكلي	6.58	41			

يتبين من الجدول (10) عدم وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين المتوسطين الحسابيين لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات التقويم البديل «ملف أعمال الطالب» للمرحلة الأساسية العليا في الأردن يعزى لمتغير (سنوات الخبرة). وقد يعود السبب في ذلك إلى حداثة استخدام ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن حيث تم تطبيقه حديثاً، بالإضافة إلى ضعف التطوير المهني لمعلمي التربية الإسلامية على استخدام أساليب التقويم الحديثة. كما يتبين من الجدول (10) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين المتوسطين الحسابيين لواقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن يعزى لمتغير (المؤهل العلمي)؛ لصالح المعلمين والمعلمات الحاصلين على شهادات الدراسات العليا مقارنة بزملائهم الحاصلين على شهادات البكالوريوس، وهذا أمر طبيعي، فكلما كان المؤهل العلمي عالياً ساعد ذلك في إكساب الأساليب التربوية الحديثة في مجال التقويم ومنها ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، فتتحقق المعرفة الكافية حول استخدام ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن. ويتبين من الجدول (10) أيضاً وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين المتوسطين الحسابيين لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن يعزى لمتغير (الجنس)؛ لصالح المعلمين والمعلمات مقارنة بزملائهن من المعلمين.

وأخيراً؛ يتبين من الجدول (10) وجود فرق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين المتوسطين الحسابيين لواقع استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن يعزى لمتغير (الالتحاق بالدورات التدريبية)؛ لصالح المعلمين والمعلمات ممن تلقوا دورتين

من وجهة نظر المعلمين أنفسهم تعود إلى عدم التدريب عليها، حيث ما زالت هناك نسبة عالية من المعلمين من الجنسين تطلب التدريب، ونسبة عالية ما زالت لم تقتنع بهذا الأسلوب ولا تؤمن بعدالته، وربما كان هذا عائداً إما لابتعاد هذا النمط عن ثقافتهم التقويمية التي تعاشوا معها، أو لعدم كفايتهم في وضع معايير دقيقة لتقويم الطلبة تبعاً للمعلم عن ذاتيته في أثناء ممارسته لهذا الأسلوب. كما كشفت نتائج الدراسة أن خطأ التقويم البديل في المدارس الأردنية ما زالت متعثرة؛ وربما يعود ذلك إلى انشغال معلمي التربية الإسلامية بأمور - باعتقادهم أنها الأكثر إلحاحاً وأهمية متعلقة بالبحث عن أساليب وطرق تحسين أداء الطلبة وتذليل الصعوبات التي يواجهونها في استيعاب المادة، مما لا يدع مجالاً من وجهة نظره للبحث في أساليب جديدة لتقويم طلبته.

رابعاً: للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة الذي ينص على: «هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات درجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن تعزى إلى متغيرات (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الجنس، الدورات)؟» فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن وفقاً للمتغيرات، وذلك كما هو مبين في الجدول (9).

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية "ملف أعمال الطالب" للمرحلة الأساسية العليا في الأردن وفقاً للمتغيرات.

المتغير	مستويات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سنوات الخبرة	عشرة سنوات فأقل	1.72	0.25
	إحدى عشرة سنة فأكثر	2.41	0.11
المؤهل العلمي	بكالوريوس	1.65	0.16
	دراسات عليا	2.39	0.11
الجنس	ذكر	1.61	0.11
	أنثى	2.30	0.25
الدورات	دورة واحدة	1.76	0.29
	دورتين فأكثر	2.43	0.10

يلاحظ من الجدول (9)، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجة استخدام معلمي التربية الإسلامية لملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات؛ وللتحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم إجراء تحليل التباين الرباعي

تدريبيتين فأكثر مقارنة بزملائهن ممن تلقوا دورة واحدة.

وربما يعود السبب في ذلك إلى أن التدريب يساعد معلمي التربية الإسلامية على معرفة كيفية استخدام ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، كما يعمل التدريب على رفع كفاءة معلمي التربية الإسلامية في مجال ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، وبذلك تمايزت وجهات نظرهم تبعاً للدورات التدريبية التي حصلوا عليها حول ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن للتدريب على ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن دوراً كبيراً في مواجهة الصعوبات التي تحول دون استخدام معلمي التربية الإسلامية له، وبالتالي حينما تتلقى المعلمة التدريب المناسب على ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن فإنها إلى جانب المعرفة التي تتعلمها تدرك الصعوبات التي يمكن أن تواجهها وتعمل على تلانيها؛ ولذلك تمايزت آراء أفراد عينة الدراسة تبعاً للدورات التدريبية في ملف أعمال الطالب للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

التوصيات

سعيًا إلى إثراء هذا الميدان بالبحوث ذات الصلة يوصي الباحثون بالآتيه:

1. إجراء دراسة لتدريب معلمي التربية الإسلامية على استخدام أساليب التقويم البديل في تعليم التربية الإسلامية.
 2. إجراء دراسة شبه تجريبية لمعرفة أثر استخدام ملف الأعمال في تنمية مهارات التربية الإسلامية لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة أورد الباحث عدداً من التوصيات أيضاً، وهي كالتالي:
1. ضرورة ربط أهداف ومحتوى كتب التربية الإسلامية في المرحلة الأساسية العليا بما يحقق مهارات استخدام ملف الأعمال في تقويم الطلبة، من خلال تضمين مقررات التربية الإسلامية أنشطة تحقق أهداف استخدام ملف الأعمال في عملية التقويم.
 2. تكثيف الدورات التدريبية أثناء الخدمة المتعلقة بمهارات استخدام ملف الأعمال في تقويم تحصيل الطلاب للمرحلة الأساسية العليا؛ ليفيد منه معلمي التربية الإسلامية جميعاً، وأن تأخذ هذه الدورات صفة الاستمرارية والمتابعة الجادة.

المصادر والمراجع:

1. الحسين، رسمية حامد. (2012). برنامج تدريبي قائم على التقويم البديل لتنمية الأداء المهني لدى معلمي الصف في سوريا، مجلة العلوم التربوية، عدد 3، جامعة القاهرة.
2. الشمري، هدى. (2005). طرق تدريس التربية الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، أربد.
3. القرني، علي. (1419هـ) آفاق جديدة في تقويم الطالب، مجلة المعرفة العدد (34) محرم 1419هـ، ص 62 – 77.
4. جابر، عبد الحميد. (2002). اتجاهات وتجارب معاصرة في تقويم أداء التلميذ والمدرس، دار الفكر العربي، القاهرة.
5. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. (2004). لسان العرب، دار صادر، بيروت.
6. أبو علام، رجا. (2001). النظريات الحديثة في القياس والتقويم وتطوير نظم الامتحانات، المركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي، بحوث المؤتمر العربي الأول، الامتحانات والتقويم التربوي، رؤية مستقبلية.
7. الانما، إحسان، وعبد المنعم، عبد الله. (1997). التربية العملية وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية، غزة.
8. البركاني، نفين بنت حمزه (2008) فعالية استخدام ملف الانجاز على اداء طالبات الرياضيات بمقرر تصميم النشاط في برنامج الاعداد التربوي بجامعة ام القرى، مجلة القراءة والمعرفة بمصر، 85، ص 182 – 230.
9. البشير، أكرم عادل، برهم، أريج. (2012). استخدام استراتيجيات التقويم البديل وأدواته في تقويم تعلم الرياضيات واللغة العربية في الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد 13، عدد 1، ص 241 – 270.
10. الجداد، ماجد زكي. (2007). مجالات التقويم وأدواته التي يستخدمها معلموا ومعلمات التربية الإسلامية في تقويم الطلبة في دولة الإمارات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، 4 (3)، ص 171 – 204.
11. الدوسري، راشد حماد. (2004). القياس والتقويم التربوي الحديث، دار الفكر، عمان.
12. الشرعة، ممدوح منيزل. (2011). درجة توظيف معلمي التربية الإسلامية لاستراتيجيات وأدوات التقويم الواقعي من وجهة نظر مديري المدارس في محافظة مأدبا. مجلة جامعة مؤتة، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 26، عدد 1، ص 291 – 323.
13. الشريف، فهد ماجد (2009) برنامج مقترح لتنمية مهارات استخدام اساليب التقويم البديل لدى معلمي اللغة الانجليزية بالمرحلة المتوسطة، مجلة التربية، جامعة الازهر، 143، ص 467 – 518.
14. الطائي، نزار (1993) محاضرات في التقويم التربوي، مكتب التربية العربي، الرياض.

15. العبدلي، حسام عبد الملك. (2008). مباحث في طرائق تدريس العلوم الشرعية، دمشق، دار النهضة النهضة للطباعة والنشر والتوزيع.
16. العبسي، محمد مصطفى. (2010). أثر استخدام ملف أعمال الطالب في تحصيل طلبة الصف السابع في مادة الرياضيات، المجلة التربوية، الكويت، مجلد 23، عدد 90، ص 221 - 247.
17. العمري، وصال هاني، شحاده، فواز حسن (2010) درجة رضا معلم العلوم عن توظيف اساليب التقويم الواقعي في تقويم العملية التدريسية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع34 (1)، ص 249 - 284.
18. المحاسنة، إبراهيم، والمهيدات، عبد الحكيم علي. (2009). القياس والتقويم الصفي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
19. بدر، بثينه محمد. (2010). الاتجاهات الحديثة في تقويم تعلم المعرفة الرياضية، مجلة التربية العملية، 13 (2) ص ص 65 - 114.
20. بدوي، رمضان. (2003). استراتيجيات في تعليم وتقويم وتعلم الرياضيات، دار الفكر، عمان.
21. جلجمان، آذار. (2010). واقع استخدام معلمات اللغة العربية ملفات الإنجاز في تقويم الأداء اللغوي لدى تلميذات الصف السادس الابتدائي بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
22. - الرفاعي، عبير والطالبة، صاوي، والقاعد، إبراهيم. (2012) درجة ممارسة معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة اربد لاستراتيجيات التقويم الواقعي، مجلة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، 4 (1).
23. زقوت، محمد شحادة. (2005). دراسات في المناهج، مكتبة الطالب الجامعي، غزة.
24. زيتون، عايش، محمود. (2007). النظرية البنائية واستراتيجيات تدريس العلوم، دار الشروق، عمان.
25. شوقي، محمود أحمد. (2010). الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية في ضوء التوجهات الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة
26. عبيد، وليم. (2004). تعليم الرياضيات لجميع الأطفال في ضوء متطلبات وثقافة التفكير، دار المسيرة، عمان.
27. عثمان، سلوى، الدغدي، هبة. (2007) العلاقة بين تحقيق أغراض الحقيبة الوثائقية (البورتيفولو) والقدرة على الحوار والتفاوض الفكري لدى طلاب الدراسات العليا بكلية التربية، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، جامعة عين شمس، الجمعية المعربة للمناهج وطرق التدريس، ص ص 91 - 126.
28. عفانة، عزو. (196). تخطيط المناهج وتقويمها، الجامعة الإسلامية، غزة.
29. علام، صلاح الدين (2004) التقويم التربوي البديل، دار الفكر العربي، القاهرة.
30. علام، صلاح الدين (2007) القياس والتقويم التربوي في العملية التدريسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
31. علام، صلاح الدين. (2004). التقويم التربوي البديل، القاهرة، دار الفكر العربي.

**فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية
في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس
في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم ***

د. معتصم "محمد عزيز" نمر مصلح **

* تاريخ التسليم: 2015 /6 /27م، تاريخ القبول: 2015 /7 /25م.
** أستاذ مشارك في المناهج وطرائق التدريس / جامعة القدس المفتوحة/ فرع رام الله والبييرة.

efficiency of using the electronic academic portal's services for communication among QOU teaching staff members at Bethlehem Branch

Abstract:

This Study aims at measuring the level of efficiency of using the electronic academic portal's services for communication among QOU faculty members at Bethlehem Branch. For this purpose, a two - fold questionnaire was designed, the first part involves the faculty member role with students, and the second involves that role with the administration electronically. The study has been conducted on all society members (68) , and the questionnaire which adopted likert five point scale , has been distributed. The study concluded that there are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) in the efficiency of using the electronic Academic Portal for communication among QOU staff members at Bethlehem Branch. These differences are attributed to the variable of college which was in favor of the college of education as well as the college of economic and administrative sciences, the variable of experience in favor of those who have over ten years and that less than three years of experience, and the variable of qualifications for the M. A. holders, and finally the variable of the staff member's work type in favor of those who work on part time basis.

Key words: Academic Portal; communication; teaching faculty members; Al - Quds Open University (QOU)

ملخص

تهدف الدراسة إلى قياس فعالية استخدام خدمات البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم، وقد صممت لهذا الغرض استبانة مكونة من محورين: الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة، والثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (68) عضو هيئة تدريس، ثم وزعت الاستبانة التي اعتمدت مقياس التدرج الخماسي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغيرات (الكلية لصالح التربية والعلوم الإدارية والاقتصادية، والخبرة لصالح أكثر من 10 سنوات وأقل من 3 سنوات، والمؤهل العلمي لصالح الماجستير، وحالة عضو هيئة التدريس لصالح غير متفرغ).

الكلمات المفتاحية: البوابة الأكاديمية، التواصل، أعضاء هيئة التدريس، جامعة القدس المفتوحة

مقدمة:

التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني، ما جعل التركيز على ضرورة اكتساب عضو هيئة التدريس مهارات جديدة تتناسب مع التطور التكنولوجي الذي تشهده الجامعات (أبو خطوة، 2011: 3)

أصبحت البوابة الأكاديمية أكثر ضرورة في مجال التعليم في جامعة القدس المفتوحة من حيث التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ويمكن للطلاب أن يحصل على المادة العلمية ويطلع على سجلاته الأكاديمية بما في ذلك العلامات والمقررات المجتازة والوضع الأكاديمي وهو في بيته من خلال البوابة الأكاديمية، ومن ناحية أخرى يمكن استخدام المنتديات الإلكترونية وزيادة النقاش بين الطلبة أنفسهم، وبين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ما يعزز مفهوم المشاركة والتفاعل، والبوابة توفر الوقت والجهد الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في توعية الطلبة ومساعدتهم في تسجيل المقررات، كما تساعد أعضاء هيئة التدريس في الاطلاع على سجلاتهم (جداول اللقاءات الأسبوعية، إعداد قوائم الطلبة المسجلين في كل مساق، إدخال العلامات، الاتصال والتفاعل مع الطلبة عن طريق إرسال الرسائل)، وغيرها من الفوائد (جامعة القدس المفتوحة، 2006).

مشكلة الدراسة:

من خلال متابعة الباحث عن كثب فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم، لوحظ أن بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لا يولون اهتماماً كبيراً بمتابعة الخدمات الأكاديمية، وخاصة فتح البوابة الأكاديمية ومتابعة الرسائل التي تصلهم من (المساعد الأكاديمي، إدارة الفرع، الدائرة الأكاديمية، الطلبة، أعضاء هيئة التدريس أنفسهم)، وعدم الرد على حلقات النقاش والنقاش المباشر التي تعد أساساً للتواصل والتفاعل بينهم في التعلم والتعليم الإلكتروني، هذا ما أشارت إليه بعض الدراسات إذ أكدت وجود مشكلات عديدة في التعلم الإلكتروني (حمائل، 2006، ومصالح 2013) كل هذا استدعى من الباحث الوقوف عند هذه المشكلة التي يمكن صياغتها من خلال السؤالين الآتيين:

● ما فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم؟

● هل توجد فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغيرات: الجنس، الكلية، الخبرة، المؤهل العلمي، حالة عضو هيئة التدريس؟

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في أمور متعددة منها:

● الدراسة الأولى التي تتناول فعالية استخدام البوابة

تحتل جامعة القدس المفتوحة مكانة مرموقة بين الجامعات العربية، وقد أصبحت منتشرة في جميع ربوع الوطن، ولكي تحقق مكانة عالية بين الجامعات العربية والعالمية فهي بحاجة ملحة إلى تحسن وتطوير مخرجات التعليم باستمرار عن طريق العمل الدؤوب لتطوير الفئات البشرية، وخاصة أعضاء هيئة التدريس (عمرو، وزيدان، 2007).

وقد حرصت عدد من الجامعات في العالم على الارتقاء بتطوير مستوى أعضاء هيئة التدريس فيها، ومن تلك الجامعات جامعة (لاند جريت) بولاية أيوا الأمريكية التي قامت بالبدء بمشروع تأهيل وتدريب هيئة التدريس في عام (2004) بما يزيد عن (1000) عضو هيئة تدريس من مختلف جامعات الولايات المتحدة الأمريكية لمدة (3) سنوات وتركز الهدف على تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس المشاركين وفقاً لأربعة أدوار متوقعة منهم في استخدامات التعليم الإلكتروني، كما أكدت اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين أن تحسين أعضاء هيئة التدريس يتوقف على تحسين انتقائهم وجودة تدريبهم، فهم بحاجة إلى معرفة مهارات مناسبة وامتلاك خصائص شخصية ورؤى مهنية، وبخاصة عند استخدام أنماط جيدة للتعليم (السيف، 2009: 3).

لذا بدأت جامعة القدس المفتوحة تهتم بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في جميع التخصصات بتدريبهم على تخريج أجيال قادرة على خدمة المجتمع وقيادته، حيث تحرص على عقد دورات مكثفة منها ما كان في مجال البحث العلمي والتعليم الإلكتروني، إذ أولتهما الجامعة اهتماماً كبيراً من أجل تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس لتفعيل التعليم الجامعي على أعلى المستويات، ولتقديم أفضل الخدمات الأكاديمية والتقنية.

ولم يعد دور عضو هيئة التدريس ناقلاً للمعلومات وحشو أذهان الطلبة بها، بل أصبح دوره مشاركاً للطلبة في حصولهم على المعلومات باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، ولم يعد الهدف من التعليم مساعدة الطالب على اجتياز اختبار بل عليه العمل على بناء العقل وتنمية المهارات وتأهيل التفكير العلمي، ولن يكفي من عضو هيئة التدريس أن يكون متقناً لمادته العلمية، بل يجب عليه أن يكون قادراً على التواصل وفهم حاجات طلبته وتوجيههم وإرشادهم للمشاركة الفعالة، كذلك عليه اتقان استخدام الحاسوب وتوظيفه في العملية التعليمية من أجل التواصل عبر البوابة الأكاديمية والصفوف الافتراضية (العسيلي، 2007).

أدى انتشار مصادر التعلم الإلكتروني وممارسته لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إلى تنافس الجامعات والمؤسسات في استخدامه في التعليم، نظراً لمزاياه وزيادة أعداد المقررات الإلكترونية المطروحة عبر الانترنت في مختلف التخصصات العلمية، ونتيجة لذلك سعت الجامعات والمؤسسات للتحويل من

في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير حالة عضو هيئة التدريس.

مصطلحات الدراسة

التعريفات الإجرائية

◀ عضو هيئة التدريس: هو عضو متفرغ أو غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم، وتناط إليه مهام أكاديمية منها الاتصال والتواصل مع الطلبة وإدارة الفرع إلكترونياً عن طريق البوابة الأكاديمية.

◀ البوابة الأكاديمية الإلكترونية: موقع الكتروني لجامعة القدس المفتوحة يشمل البيانات والمعلومات الخاصة بالطلاب وعضو هيئة التدريس، وتشمل خدمات أكاديمية منها (حلقات النقاش، تسجيلات الصفوف الافتراضية، بيانات معلومات أكاديمية....) حيث يتطلب الوصول إليها الرقم الجامعي والرقم السري الخاص بها.

◀ فعالية التواصل: تواصل عضو هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة عبر الموقع الإلكتروني « البوابة الأكاديمية» مع الطلبة فيما يتعلق بمسيرتهم التعليمية « إرسال مواد توضيحية، الرد على الرسائل، تفعيل حلقات النقاش.....، ومع إدارة الجامعة فيما يتعلق بالرد على رسائل المساعد الأكاديمي، ومتابعة الإعلانات،.....)

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: جامعة القدس المفتوحة/ فرع بيت لحم.
- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2014 – 2015)
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في فرع بيت لحم.

الدراسات السابقة

تبين للباحث مدى الافتقار الشديد إلى الدراسات المباشرة بفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم بناءً على مراجعة الباحث للدراسات السابقة المتعلقة بهذا الشأن، إلا أنّ كثيراً من الدراسات العربية تناولت دور التعليم الإلكتروني بالعموم؛ وسيعرض الباحث لها؛ لما لهذه الدراسات من أهمية.

أولاً: الدراسات العربية

أجرى حناوي وبراهمة (2015) دراسة هدفت إلى تقييم قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني في جامعة القدس المفتوحة، وتكونت عينة الدراسة من (573) عضو هيئة التدريس، حيث شملت الاستبانة التي طورها الباحثان ثمانية محاور ضمت (118) فقرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الدرجة الكلية لقدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني في جامعة القدس المفتوحة كانت مرتفعة، كما بينت

الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم ضمن حدود معرفة الباحث.

• تكون الدراسة مرجعاً للطلبة وأعضاء هيئة التدريس وإدارة الفرع، إذ يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء الفني لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم، وتقديم توصيات للجهات المسؤولة في جامعة القدس المفتوحة المتمثلة بإدارة الجامعة.

ويأمل الباحث أن تنجح الدراسة في توجيه أنظار الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

• التعرف إلى فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم.

• بيان أثر متغيرات الدراسة (الجنس، الكلية، الخبرة، المؤهل العلمي، وحالة عضو هيئة التدريس) على فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم.

فرضيات الدراسة:

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الخبرة.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة

الرسائل التي ترسل إليه من الطلبة عبر البوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (88.07) وبمتوسط حسابي (4.40).

أجرى سهيل ومصالح (2014) قيد النشر) دراسة هدفت إلى قياس مهارات التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في دولة فلسطين، وقد صممت لهذا الغرض استبانة مكونة من ثلاثة محاور: الأول: استخدام الحاسوب، والثاني: استخدام الشبكة العالمية، والانترنت، والثالث: مهارة إدارة جلسة الصفوف الافتراضية، وأجريت الدراسة على جميع أفراد المجتمع البالغ عددهم (47) عضواً من هيئة التدريس في فرع بيت لحم، ثم وزعت الاستبانة التي اعتمدت مقياس التدرج الخماسي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدرجة الكلية لمهارات التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في دولة فلسطين كانت كبيرة، كما تبين أنه توجد فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة لمهارات التعليم الإلكتروني تعزى إلى المتغيرات الآتية: (النوع الاجتماعي لصالح الإناث بمتوسط حسابي (4.01)، والخبرة ولصالح أقل من (3) سنوات بمتوسط حسابي (4.05)، والمؤهل العلمي ولصالح ماجستير و بمتوسط حسابي (4.05)، وحالة عضو هيئة التدريس ولصالح متفرغ بمتوسط حسابي (4.04).

أجرى كريم وعثمان (2014) دراسة هدفها معرفة مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس في (المعهد التقني / كركوك) المهارات في ضوء استخدام تقنيات التعلم الإلكتروني بالعملية التعليمية، وصُممت استبانة شملت عينة مؤلفة من (99) فرداً من أعضاء هيئة التدريس، وتبين من النتائج أن التخصصات التكنولوجية شكلت أعلى النسب لمجتمع البحث (49.9%)، وحملت البكالوريوس (48.5%) وتوازن النسب بحسب فئة الجنس ذكور (49.5%) والإناث (50.5%)، وتبين أيضاً افتقار أغلب أعضاء هيئة التدريس للمهارات اللازمة في استخدام التقنيات، وضعف إلمامهم بمهارات استخدام البرمجيات الخاصة.

وأجرى أبو جحجوح وحسونة (2011) دراسة هدفت إلى تحديد معايير موقع التعليم الإلكتروني عبر «الويب» وتحديد معايير أساليب التوجيه، والكشف عن فاعلية التعليم الإلكتروني في تنمية التفكير العلمي، والاتجاه نحو التعليم الإلكتروني «بالويب»، إضافة إلى معرفة أثر متغير الجنس في ذلك، وطبّق البحث على عينة عشوائية عنقودية قوامها (69) طالبا وطالبة، وتوصلا إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: تحديد مجموعة من معايير موقع التعليم الإلكتروني «بالويب» ومعايير أساليب المساعدة والتوجيه، إضافة إلى فاعلية التعليم الإلكتروني الموجه بالفيديو في تنمية التفكير العلمي والاتجاه نحو التعليم الإلكتروني عبر «الويب»، وعدم وجود فروق دالة إحصائية في التفكير العلمي، والاتجاه إلى المجموعة التجريبية تبعاً لمتغير جنس الطالب الجامعي.

أجرى حسنين (2011) دراسة هدفها التعرف إلى الواقع الحالي لتوظيف تكنولوجيا التعليم في كليات التربية في الجامعات

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 % في قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني في جامعة القدس المفتوحة تعزى إلى المتغيرات: الكلية، والخبرة العملية في مجال التعلم الإلكتروني، وعدد الدورات التدريبية والورشات الانشيطية، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

وأجرى عطير (2015) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة فلسطين التقنية خضوري، وسبل تطويرها، وإلى معرفة أثر متغيرات (الجنس، التخصص، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخدمة) في تقييم واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة فلسطين التقنية - خضوري، وقد استخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة، وتكونت من (95) فقرة مقسمة إلى خمسة مجالات، وبينت نتائج الدراسة حصول جميع المجالات على درجة استجابات مرتفعة، وكانت على النحو الآتي: التوجه الإلكتروني، التنفيذ الإلكتروني، الرقابة التقويم الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، التخطيط الإلكتروني، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الإدارة الإلكترونية تعزى إلى متغير الجنس على مجال التنفيذ الإلكتروني والدرجة الكلية لصالح الذكور، ومتغير مؤهل العلمي على مجال التنظيم الإلكتروني والتوجه الإلكتروني بين ماجستير وبكالوريوس لصالح بكالوريوس، وعلى مستوى طبيعة العمل في مجال التنظيم الإلكتروني والدرجة الكلية لصالح الإداري، وعلى مستوى سنوات الخدمة بين 1 - 5 و 6 - 10، و 11 - 15 و 16 السنة فأكثر لصالح (16) سنة فأكثر، وكما أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق على مستوى التخصص.

وأجرى مصالح (2015) قيد النشر) دراسة هدفت إلى قياس درجة نجاعة الخدمات الأكاديمية والتقنية لبوابة جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر طلبتها، وقد صممت لهذا الغرض استبانة مكونة من أربعة محاور: الأول منها يتحدث عن دور عضو هيئة التدريس، والثاني: التسهيلات التقنية، والثالث: دور الجامعة الفني، والرابع: دور الطالب، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (327) طالبا وطالبة، اختيروا بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ثم وزعت الاستبانة التي اعتمدت مقياس التدرج الخماسي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجة نجاعة الخدمات الأكاديمية والتقنية لبوابة جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر طلبتها تعزى إلى متغيري (الكلية، لصالح التنمية الاجتماعية والأسرية، ومكان السكن، لصالح القرية والمخيم)، وأن الدرجة الكلية لنجاعة الخدمات الأكاديمية والتقنية لبوابة جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر طلبتها المتعلق بمحور دور عضو هيئة التدريس كانت كبيرة، حيث بلغت نسبتها المئوية (84.08) وبمتوسط حسابي (4.20) وتمثلت أعلى الفقرات في العبارات الآتية: 1 - يرد على حلقات النقاش المباشرة عبر البوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (90.03)، وبمتوسط حسابي (4.50) 2 - يُعرف الطلبة بالمهارات الأساسية المتعلقة بالبوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (88.01) وبمتوسط حسابي (4.40) 3 - يرد على

صعوبتها الكلية؟ ، ما أعلى صعوبة لكل مجال من مجالات صعوبات استخدام البوابة الأكاديمية مرتبة تنازلياً؟ .

وتكوّن مجتمع الدراسة من: مديري المناطق التعليمية والمراكز الدراسية، ومساعدتهم الأكاديميين والإداريين، والمشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة في فلسطين (الضفة الغربية) في العام الدراسي (2005) ، والبالغ عددهم (202) ، وقد توصل الباحثان إلى وجود صعوبات إدارية وتقنية، وصعوبات تتعلق بالدافعية والتنمية المهنية، وصعوبات فنية تواجه المشرفين وتحد من استخدامهم بوابه الجامعة الأكاديمية.

ثانياً: الدراسات الانجليزية:

أجرى مهناز وآخرون (Mahnaz and other,2012) دراسة هدفها تحديد تحديات لتطور التعلم الإلكتروني وتحليلها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة (بيام نور) في مقاطعة (أردبيل) بإيران، وذلك من أجل تقديم حلول عملية وممكنة لتأسيس نظام تعليم إلكتروني، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، تكون مجتمع الدراسة من (600) عضو هيئة التدريس اختيرت عينة مكونة من (160) بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وقد بينت النتائج أن العوائق مثل: (عدم ملائمة المحتوى والأساليب، عدم توفر المهارة، العوائق المتعلقة بالتوجهات، العوائق الثقافية، العوائق المتعلقة بالبنية التحتية، والعوائق المتعلقة بدمج التعليم الإلكتروني في منظمة التعليم) كانت هي التحديات الرئيسية في جامعة بيام نور في إيران، وقد أظهرت النتائج أن بعض العوامل مثل: (الفعالية التعليمية في التعليم الإلكتروني، زيادة رواتب دخل المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، تحسين ظروف بيئة العمل، مهارة اللغة الأجنبية، اهتمام أعضاء هيئة التدريس في تطويرهم المهني) كانت أهم العوامل في تطوير التعلم الإلكتروني.

أجرى لاي (Lackey,2011) دراسة هدفها كيفية إعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس حتى يصبحوا قادرين على التدريس عن طريق الانترنت، استخدمت الباحثة المقابلة أداة للدراسة، واختيرت عينة قصدية مكونة من (6) مشاركين، (3) من أصحاب الخبرة، و (3) لا يمتلكون خبرة في التدريس عبر الانترنت، وتمحورت الأسئلة حول الخبرات السابقة، وكذلك حول الأنشطة التي شعروا أنها ذات الفائدة الأكثر، وحول المجالات التي يحتاجون فيها إلى المزيد من التطور، وقد بينت النتائج (أن أعضاء هيئة التدريس وجدوا أن التعاون مع الزملاء والمساعدة التي يتلقونها من طاقم موظفي الجامعة والمساقات التي تعطى عبر الانترنت التي تقدم تدريباً فنياً وتدريباً حول أساليب التدريس) أنها تمثل الفائدة الأكبر في إعدادهم للتدريس عبر الانترنت، وأن نتائج الدراسة تقدم معلومات ذات علاقة بإعادة تصميم نشاطات الإعداد التي ستعد بشكل أفضل أعضاء هيئة التدريس للتعليم عبر الانترنت، كما أنها تشجع تبني أسلوب التعليم عبر الانترنت.

أجرى ستري هورن (Stray horn,2007) دراسة: بعنوان "مدى استخدام التكنولوجيا بين أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي في جامعة تنسي في الولايات المتحدة الأمريكية" وشملت الدراسة (1400) عضو هيئة تدريس بنسبة (59%) من الذكور،

السودانية التي تبنت نظام التعلم عن بعد، حيث وزعت الاستبانة التي صممها على (32) استاذاً، وتبين من نتائج الدراسة أن السمة المميزة لوجهات نظر أساتذة كلية التربية تتسم بالسلبية حيال توظيف تكنولوجيا التعليم في برامج التعلم عن بعد بهذه الكليات.

أجرت السيف (2009) دراسة هدفها معرفة مدى توفر كفايات التعليم الإلكتروني ومعوقات وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (153) معلماً، وتبين من النتائج أن المعوقات التي تحد أعضاء هيئة التدريس الإناث من تنمية كفاياتهن هي: (كثرة الأعباء الإدارية والتدريسية، تعارض الارتباطات الأكاديمية مع البرامج التدريسية المقدمة داخل وخارج الجامعة، صعوبة تصميم المقررات الإلكترونية، توفر كفايات التعليم الإلكتروني لدى عضوات هيئة التدريس بشكل عام بدرجة متوسطة) ، وجاءت كفايات استخدام الحاسوب الآلي في المرتبة الأولى، حيث كانت متوفرة بدرجة عالية، تليها كفايات استخدام الانترنت بدرجة عالية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عضوات هيئة التدريس تعزى إلى متغير الدرجة العلمية والخبرة.

وأجرى النجار والعجومي (2009) دراسة هدفها التعرف إلى مدى امتلاك محاضري جامعة الأقصى كفايات التعلم الإلكتروني في ضوء بعض المتغيرات، وقد استخدم الباحثان استبانة مكونة من (69) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من (82) محاضراً، وأظهرت النتائج أن المحاضرين يمتلكون كفايات التعلم الإلكتروني في مجال أساسيات استخدام الحاسوب بنسبة (82%) ، وفي خدمات الشبكة (76%) ، وفي تصميم المقررات الإلكترونية وبنائها (66%) ، وفي إدارة المقررات الإلكترونية (64%) ، ولم تظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك الكفاية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، أو الكلية، في حين ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الخبرة في جميع مجالات الدراسة، باستثناء مجال أساسيات استخدام الحاسوب، وكانت لصالح من كانت خبرتهم خمس سنوات فأكثر، مقابل من امتلكوا خبرة أقل من خمس سنوات.

وأجرى حمايل وحمايل (2006) دراسة هدفت إلى الوقوف على الصعوبات التي يواجهها المشرفون الأكاديميون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة التي تحد من استخدامهم بوابه الجامعة الأكاديمية، وقد أجابت الدراسة عن الأسئلة الآتية: -

ما الصعوبات التي يواجهها المشرفون الأكاديميون في جامعة القدس المفتوحة التي تحد من استخدامهم للبوابة الأكاديمية؟ وتفرع عن السؤال الأسئلة الآتية: ما الصعوبات الإدارية التي يواجهها المشرفون الأكاديميون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة؟ ، ما الصعوبات الفنية؟ ، ما الصعوبات التقنية؟ ، ما الصعوبات الشخصية؟ ، ما الصعوبات المادية؟ ، ما الصعوبات المتعلقة بإثارة الدافعية؟ ، ما الصعوبات المتعلقة بالتنمية المهنية؟ ، ما الصعوبات المتعلقة بالاتصال؟ ، ما ترتيب صعوبات استخدام البوابة الأكاديمية تنازلياً تبعاً لمستوى درجة

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من أفراد مجتمع الدراسة؛ لأن حجم المجتمع قليل نسبياً وعددهم (68) عضواً.

خصائص العينة الديمغرافية**الجدول (1)**

الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة الدراسة (توصيف عينة الدراسة)

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية	
الجنس	ذكر	55	80.88	
	انثى	13	19.12	
	المجموع	68	100	
الكلية	التربية	28	41.18	
	التنمية الاجتماعية والأسرية	13	19.12	
	العلوم الإدارية والاقتصادية	13	19.12	
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	14	20.59	
	المجموع	68	100	
	خبرة عضو هيئة التدريس	أقل من 3 سنوات	13	19.12
		من 3 - 10 سنوات	13	19.12
أكثر من 10 سنوات		42	61.76	
المجموع		68	100	
المؤهل العلمي	ماجستير	41	60.29	
	دكتوراه	27	39.71	
	المجموع	68	100	
حالة عضو هيئة التدريس	متفرغ	40	58.82	
	غير متفرغ	28	41.18	
	المجموع	68	100	

أداة الدراسة:

اطلع الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على الأدب والدراسات السابقة والمراجع المتخصصة، واعتمد الباحث في إعداد الاستبانة على تطوير استبانته للباحث مصلح (2015)، وأضيف محور جديد « دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً»، وحددت المحاور، وصيغت الفقرات لكل مجال من محاور الدراسة، واشتملت الدراسة على (29) فقرة موزعة على محورين، وأعطيت كل فقرة من فقرات الأداة وزناً مدرجاً وفق سلم (ليكرت) الخماسي، والتقدير على النحو الآتي: درجة كبيرة جداً (5)، درجة كبيرة (4)، درجة متوسطة (3)، درجة صغيرة (2)، درجة صغيرة جداً (1).

و (41%) من الإناث، واستخدم الباحث استبانته من إعداده، وأظهرت النتائج أن (59.4%) من أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي يستخدمون البريد الإلكتروني، وأن (40.6%) منهم يستخدمون البريد الإلكتروني وخدمات أخرى على الانترنت كتصفح الويب.

أجرى إهلرز (Ehlers, 2004) دراسة: بعنوان "ضمان الجودة في التعليم عن بعد من منظور المتعلمين، وحازت على جائزة أفضل ورقة عمل في الندوة التي عقدت في مدينة (أولدنبرج) الألمانية عام (2004)، وهدفت إلى بيان مجالات الجودة في التعليم الإلكتروني، من منظور المتعلمين أنفسهم، وهو ما ينسجم مع جوهر علم الجودة الهادف إلى تحقيق رضا المستفيد، وتمحورت نتائجها في سبعة مجالات رئيسة هي:

- دعم المشرف المساعد للمتعلم.
- العمل التشاركي والتعاوني بين المتعلمين، وبين الخبراء والمشرفين.
- الخصائص التقنية لنظام التعلم الإلكتروني.
- التكلفة.
- المعلومات التي يحتاجها المتعلم حول المقررات والمؤسسة التي تقدم الخدمة.
- بنية المقرر.

التعليق على الدراسات السابقة

يمكن الإشارة في ضوء استعراض الدراسات السابقة إلى أن كثيراً من الباحثين تناولوا المعوقات التي يواجهها المشرفون والطلبة في جامعة القدس المفتوحة التي تحد من استخدامهم للبوابة الأكاديمية، ومعوقات التعلم الإلكتروني التي تواجه الطلبة، وكفائيات مصادر التعلم المتاحة للطلبة، ومدى امتلاك المشرفين والطلبة مهارات التعلم الإلكتروني وفاعليته، ومنهم من تناول نجاعة الخدمات الأكاديمية والتقنية، ومنهم من تناول نجاح عملية التعلم المباشر، غير أن دراسة الباحث قد امتازت عن جميع الدراسات بتناولها فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم.

إجراءات الدراسة:**منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس جميعهم في فرع بيت لحم، ويبلغ عددهم (68) عضواً، بحسب السجلات الرسمية في فرع بيت لحم للعام الدراسي 2014 - 2015.

جدول (2)

المحور	معامل الثبات كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	حجم العينة
الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة	0.921	17	65
الثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً	0.895	12	65
الدرجة الكلية	0.911	29	65

المعالجة الإحصائية:

للمعالجة الإحصائية تم إيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وكذلك المتوسطات حسب المتغيرات المستقلة في الدراسة، كما استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة المتوسطات الحسابية حسب المتغيرات المستقلة، وحساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للتحقق من صدق الأداة الإحصائية وثباتها، وذلك ضمن برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الناتج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما فعالية استخدام خدمات البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم؟

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة والدرجة الكلية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (المحور الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة).

رقم العبارة	الترتيب التنازلي	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقييم
1	10	يجيب عن أسئلة الطلبة واستفساراتهم عبر البوابة الأكاديمية.	4.81	0.40	96.18	كبيرة جداً
2	14	يشجع الطلبة في اللقاءات الصفية على استخدام البوابة الأكاديمية.	4.62	0.49	92.35	كبيرة جداً
3	6	يشجع باستمرار الطلبة على متابعة البوابة الأكاديمية من خلال الأسئلة التي يرسلها إلى الطلبة للإجابة عنها.	4.43	0.80	88.53	كبيرة جداً

واعتمدت النسب المئوية الآتية لتفسير النتائج: (اعتمدت المفاتيح للمتوسطات الحسابية « النسب المئوية » على أساس أن المسافات بين القيم في التدرج الخماسي «0.8» بالنسبة لهذا التدرج، وعليه فإن الانتقال من درجة إلى أخرى يحتاج إلى «0.8»، في الدرجة، وبتحويلها إلى نسب مئوية تكون النسب كما هو موضح، علماً بأن هذه إحدى الطرق وليست الطريقة الوحيدة المتبعة في وضع مفاتيح للمتوسطات الحسابية، وقد استند الباحث في ذلك المفتاح إلى دراسة مصلح لعام 2015.1 - 36 % صغيرة جداً، 37 % - 52 % صغيرة، 53 % - 68 % متوسطة، 69 % - 84 % كبيرة، 85 % - 100 % كبيرة جداً.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة فقد عرضت الاستبانة على ثمانية محكمين من حملة الماجستير والدكتوراه، ثلاثة منهم يحملون درجة الماجستير في التربية، وثلاثة يحملون درجة أستاذ مساعد، وواحد بدرجة أستاذ مشارك في التربية، والأخير بدرجة أستاذ (دكتور)، وهم من كلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة، ومديرية التربية والتعليم في محافظة بيت لحم؛ وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (29) فقرة، وزعت على محورين، وهما (دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة، ودور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً)، وقد أخذ الباحث باقتراحات المحكمين وتعديلاتهم، وقد جرى تعديل على بعض الفقرات في المحورين، ومن الفقرات المعدلة في المحور الأول: (دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة) الفقرتان الآتيتان: 1 - يرسل التعليمات الأكاديمية جميعها عبر البوابة الأكاديمية (قبل التعديل)، أما بعد التعديل: (1 - يرسل باستمرار التعليمات الأكاديمية التي تتعلق بالطلبة عبر البوابة الأكاديمية) 2 - يرسل للطلبة مواعيد اللقاءات التعويضية عبر البوابة الأكاديمية (قبل التعديل)، أما بعد التعديل: (2 - يرسل للطلبة مواعيد اللقاءات التعويضية والاعتذارات عن بعض اللقاءات عبر البوابة الأكاديمية، ومن الفقرات المعدلة في المحور الثاني: (دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً) الفقرة الآتية: 1 - يرسل اقتراحاته عن التعليم الإلكتروني (قبل التعديل) أما بعد التعديل 1 - يرسل اقتراحاته حول سير التعليم الإلكتروني إلى الفرع عبر البوابة الأكاديمية.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل الثبات الكلي 0.911، وبذلك يتمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات كما يظهر في الجدول الآتي.

معامل الثبات لكل محور من محاور الأداة والدرجة الكلية.

رقم العبارة	الترتيب التنازلي	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقييم
17	9	يصطحب الطلبة إلى مختبر الحاسوب لتعريفهم بكيفية استخدام البوابة الأكاديمية في العملية التعليمية.	3.22	1.47	64.41	متوسطة
		المتوسط الكلي للمحور	3.91	0.64	78.17	كبيرة

أقصى درجة للاستجابة خمس درجات.

كشفت نتائج الجدول (3) عن أن الدرجة الكلية لفعالية استخدام خدمات البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم كانت كبيرة، حيث بلغت نسبتها المئوية (78.17)، وبمتوسط حسابي (3.91) وتمثلت أعلى الفقرات في العبارات الآتية: 1 - يجيب عن أسئلة الطلبة واستفساراتهم عبر البوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (96.18) وبمتوسط حسابي (4.81) 2 - يشجع الطلبة في اللقاءات الصفية على استخدام البوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (92.35) وبمتوسط حسابي (4.62) 3 - يشجع باستمرار الطلبة على متابعة البوابة الأكاديمية من خلال الأسئلة التي يرسلها إلى الطلبة للإجابة عنها بنسبة مئوية (88.53) وبمتوسط حسابي (4.43)،

ويعزو الباحث ذلك إلى تركيز جامعة القدس المفتوحة على الدورات التدريبية والتنشيطية التي تحت أعضاء هيئة التدريس على تشجيع الطلبة في بداية كل فصل دراسي على إرسال رسائل توضيحية للطلبة حول كيفية استخدام البوابة الأكاديمية، وتشجيعهم في بداية اللقاءات الوجيهة على استخدام البوابة الأكاديمية، وربما يعود إلى متابعة التعليم المفتوح لأداء عضو هيئة التدريس بحيث يتم في نهاية كل فصل دراسي تقييم أدائه، وإرسال تقارير إلى الفرع حول الأداء المتميز، ويتم مكافأتهم بدرجات على صحيفة التقويم، ما يشجعهم على تفعيل التعليم الإلكتروني، وربما يعود ذلك إلى حسن اختيار الفرع التعليمي لأعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين، وإلحاقهم بدورات مكثفة في التعليم الإلكتروني، وتشجيعهم على المشاركة في الأبحاث والمؤتمرات داخل فلسطين وخارجها.

وتتفق الدراسة مع دراسة النجار والعجومي (2009) التي أشارت إلى أن المشرفين يمتلكون كفايات التعلم الإلكتروني وبنائها في إدارة المقررات عبر البوابة الأكاديمية، كما وتتفق مع دراسة مصلح (2015) التي أشارت إلى أن الدرجة الكلية لدور عضو هيئة التدريس مع الطلبة لنجاح الخدمات الأكاديمية والتقنية لبوابة جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر طلبتها كانت كبيرة، وتتفق مع دراسة (حناوي وبراهمة 2015) التي أشارت إلى أن الدرجة الكلية لقدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة، ومتفقة أيضاً مع دراسة (عطير 2015) التي أشارت إلى حصول جميع المجالات على درجة استجابات مرتفعة، وتتفق كذلك مع

رقم العبارة	الترتيب التنازلي	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقييم
4	7	يرسل للطلبة مواعيد اللقاءات التعويضية والاعتذارات عن بعض اللقاءات عبر البوابة الأكاديمية.	4.41	0.50	88.24	كبيرة جداً
5	3	يرد بالسرعة الممكنة على الرسائل التي ترسل إليه من الطلبة عبر البوابة الأكاديمية.	4.40	0.49	87.94	كبيرة جداً
6	4	يرسل مواد توضيحية للطلبة عبر البوابة الأكاديمية.	4.21	0.74	84.12	كبيرة
7	17	يشجع الطلبة على متابعة البيانات الشخصية في كل فصل دراسي عبر البوابة الأكاديمية.	4.21	0.74	84.12	كبيرة
8	16	يوجه الطلبة نحو التقنيات الحاسوبية الجديدة المتطورة.	4.01	0.63	80.29	كبيرة
9	12	يتعاون مع الطلبة فيما يتعلق بأمور البوابة الأكاديمية.	4.01	0.91	80.29	كبيرة
10	15	يرسل للطلبة جميع تسجيلات لقاءات الصفوف الافتراضية للمقررات التي يدرسها في الفصل الدراسي.	3.62	0.81	72.35	كبيرة
11	1	يرد على حلقات النقاش التي يفعلها على البوابة الأكاديمية.	3.62	1.34	72.35	كبيرة
12	5	يرسل باستمرار جميع التعليمات الأكاديمية التي تتعلق بالطلبة عبر البوابة الأكاديمية.	3.43	1.35	68.53	كبيرة
13	11	يفعل حلقات النقاش للطلبة فصلياً عبر البوابة الأكاديمية.	3.43	1.35	68.53	كبيرة
14	2	يوضح للطلبة المهارات الأساسية المتعلقة بالبوابة الأكاديمية.	3.41	1.34	68.24	كبيرة
15	13	يرسل للطلبة مقالات تربوية تتعلق بدور البوابة الأكاديمية لجامعة القدس المفتوحة.	3.38	1.02	67.65	متوسطة
16	8	يحض الطلبة على استخدام البوابة الأكاديمية لمتابعة حلقات النقاش.	3.24	1.16	64.71	متوسطة

رقم العبارة	الترتيب التنازلي	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقييم
2	9	يتابع التعديلات التي تجرى على برنامج اللقاءات الصفية لعضو هيئة التدريس عبر البوابة الأكاديمية.	4.43	0.80	88.53	كبيرة جداً
3	2	يرد على الرسائل الإلكترونية التي ترسلها الدائرة الأكاديمية.	4.41	0.80	88.24	كبيرة جداً
4	8	يرد على المشاكل الأكاديمية التي تبعتها إدارة الفرع عبر البوابة الأكاديمية.	4.40	0.49	87.94	كبيرة جداً
5	7	يرسل البيانات المطلوبة منه كافة عبر البوابة الأكاديمية في الموعد المحدد.	4.19	0.40	83.82	كبيرة
6	11	متابعة الإعلانات المرسله من المساعد الأكاديمي عبر البوابة الأكاديمية.	4.04	1.26	80.88	كبيرة
7	1	يتابع البوابة الأكاديمية يومياً.	4.01	0.63	80.29	كبيرة
8	5	يرسل إجازة السفر أو المرض إلى إدارة الفرع عبر التسلسل الإداري في البوابة الأكاديمية.	4.00	0.65	80.00	كبيرة
9	3	يرسل إلى المساعد الأكاديمي عبر البوابة الأكاديمية مواعيد اللقاءات التي يحددها.	3.79	1.00	75.88	كبيرة
10	6	يشجع باستمرار زملائه على متابعة البوابة الأكاديمية.	3.63	1.35	72.65	كبيرة
11	10	يرسل اقتراحاته حول سير التعليم الإلكتروني إلى الفرع عبر البوابة الأكاديمية.	3.44	1.36	68.82	كبيرة
12	4	يطلع إدارة الفرع على الأخطاء المطبعية والعلمية للمقررات التي يدرسها عبر البوابة الأكاديمية.	3.03	1.27	60.59	متوسطة
1		المتوسط الكلي للمحور	4.00	0.63	80.00	كبيرة

أقصى درجة للاستجابة خمس درجات

كشفت نتائج الجدول (4) عن أن الدرجة الكلية لفعالية استخدام خدمات البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم كانت كبيرة، حيث بلغت نسبتها المئوية (80.00) وبمتوسط حسابي (4.00). وتمثلت أعلى الفقرات في العبارات الآتية: 1 -

دراسة (سهيل ومصالح، 2014) التي أشارت إلى أن الدرجة الكلية لمهارات التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في دولة فلسطين كانت كبيرة، ومع دراسة لآكي (Lackey, 2011) التي أشارت إلى تبني أسلوب التعليم عبر الإنترنت وإلى التعاون مع الزملاء والمساعدة التي يتلقونها من موظفي الجامعة، وتتفق مع دراسة ستري هورن (Strayhorn, 2007) التي أشارت إلى أن النسبة الكبيرة من أعضاء هيئة التدريس يستخدمون البريد الإلكتروني وخدمات أخرى عبر الإنترنت، ولكن الدراسة تتعارض جزئياً مع دراسة حمايل وحمايل (2006) التي أشارت إلى وجود صعوبات تواجه المشرفين وتحد من استخدامهم بوابة الجامعة الأكاديمية، وتتعارض جزئياً مع دراسة حسنين (2011) التي أشارت إلى أن السمة المميزة لوجهات نظر أساتذة كلية التربية تتسم بالسلبية حيال توظيف تكنولوجيا التعليم في برنامج التعليم عن بعد، وتتعارض مع دراسة (كريم وعثمان، 2014) التي أشارت إلى افتقار أغلب أعضاء هيئة التدريس للمهارات اللازمة لاستخدام التقنيات، وضعف إمامهم باستخدام البرمجيات الخاصة، وتتعارض مع دراسة مهناز وآخرون (Mahnaz and other, 2012) التي أشارت إلى عوائق عدة، نحو: عدم توفر المهارة والثقافة المتعلقة بالبنية التحتية، إذ كانت أكبر التحديات في التعليم الإلكتروني، وقد كانت أقل الفقرات موافقة 1 - يرسل للطلبة مقالات تربوية تتعلق بدور البوابة الأكاديمية لجامعة القدس المفتوحة بنسبة مئوية (67.65) وبمتوسط حسابي (3.38) 2 - يحض الطلبة على استخدام البوابة الأكاديمية لمتابعة حلقات النقاش بنسبة مئوية (64.71) وبمتوسط حسابي (3.24) 3 - يصطحب الطلبة إلى مختبر الحاسوب لتعريفهم بكيفية استخدام البوابة الأكاديمية في العملية التعليمية بنسبة مئوية (64.41) بمتوسط مقداره (3.22)، ويعزو الباحث ذلك إلى قلة متابعة أعضاء هيئة التدريس المقالات التربوية المتعلقة بالبوابة الأكاديمية التي تنشر في المجلات والصحف، وإلى كثرة الأعباء المطلوبة منهم في التدريس المتعلقة بإعداد تعيينات، وامتحانات، وأبحاث علمية، ومشاركة في مؤتمرات علمية، ويعزو الباحث إلى قلة تفعيل حلقات النقاش إلى تركيز أعضاء هيئة التدريس على استخدام الصفوف الافتراضية بشكل أكبر، وإلى قلة الرد من الطلبة على حلقات النقاش التي يرسلها عضو هيئة التدريس، ويعزو الباحث قلة اصطحاب الطلبة إلى المختبرات إلى أن أعضاء هيئة التدريس يركزون بشكل كبير في المحاضرات على أهمية استخدام البوابة الأكاديمية، وإلى قلة الوقت المتاح لدى عضو هيئة التدريس لاصطحاب الطلبة إلى المختبرات، بالإضافة إلى انشغالهم دائماً بالمحاضرات والتطبيقات العملية لمقررات الحاسوب.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً).

رقم العبارة	الترتيب التنازلي	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقييم
1	12	يلتزم بمواعيد المراقبات النصفية والنهائية المرسله من إدارة الفرع.	4.62	0.79	92.35	كبيرة جداً

لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغيرات: النوع الإنساني، الكلية، الخبرة، المؤهل العلمي، حالة عضو هيئة التدريس،

وقد انبثق عن هذا السؤال الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس.

للإجابة عن الفرضية استخدمت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس

في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى لمتغير النوع الجنس.

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة	ذكر	55	3.87	0.70	0.81	66	0.3
	انثى	13	4.06	0.01			
الثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً	ذكر	55	4.02	0.70	0.82	66	0.3
	انثى	13	3.92	0.01			
الدرجة الكلية	ذكر	55	3.93	0.70	0.6	66	0.4
	انثى	13	4.00	0.01			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الجنس، ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام كلا الجنسين الذكر والأنثى بمتابعة البوابة الأكاديمية، وإلى التحاقهم بالدورات وورش العمل التي تعقدتها جامعة القدس المفتوحة في الفرع التعليمي، وإلى الاجتماعات التي يدعو الفرع إليها، وإلى اهتمامهم بالمشيرات والتجديدات المستمرة الجديدة التي أدخلتها الجامعة مثل (التسجيلات المسجلة في الفيديو التدفقي، والصفوف الافتراضية). وتتفق الدراسة مع دراسة أبو ججوح وحسونة (2011) التي أشارت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية التعليم الإلكتروني تبعاً لمتغير الجنس، وتتعارض جزئياً مع دراسة (عطير، 2015) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة

يلتزم بمواعيد المراقبات النصفية والنهائية المرسله من إدارة الفرع بنسبة مئوية (92.35) وبمتوسط حسابي (4.62) 2 - يتابع التعديلات التي تجرى على برنامج اللقاءات الصفية لعضو هيئة التدريس عبر البوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (88.53) وبمتوسط حسابي (4.43) 3 - يرد على الرسائل الإلكترونية التي ترسلها الدائرة الأكاديمية بنسبة مئوية (88.24) وبمتوسط حسابي (88.24) ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام الفرع التعليمي في اجتماعاته الفصلية مع أعضاء هيئة التدريس بمتابعة عضو هيئة التدريس يومياً البوابة الأكاديمية، والرد على الرسائل التي تصله من الدائرة الأكاديمية والمساعد الأكاديمي وقسم التسجيل، وإلى الرسائل المستمرة التي يرسلها المساعد الأكاديمي إلى أعضاء هيئة التدريس عبر البوابة الأكاديمية بدلاً من الورقية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (حناوي وبراهمة 2015) التي أشارت إلى أن الدرجة الكلية لقدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة، وتتفق مع دراسة (عطير 2015) التي أشارت إلى حصول جميع المجالات على درجة استجابات مرتفعة، وتتفق كذلك مع دراسة (سهيل ومصلى، 2014) التي أشارت إلى أن الدرجة الكلية لمهارات التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في دولة فلسطين كانت كبيرة، ومتفقة مع دراسة لابي (Lackey, 2011) التي أشارت إلى تبني أسلوب التعليم عبر الإنترنت وإلى التعاون مع الزملاء والمساعدة التي يتلقونها من موظفي الجامعة، وتتفق مع دراسة سقرى هورن (Strayhorn, 2007) التي أشارت إلى أن النسبة الكبيرة من أعضاء هيئة التدريس يستخدمون البريد الإلكتروني وخدمات أخرى على الإنترنت، وتتعارض هذه الدراسة مع حمايل وحمايل (2006) التي أشارت إلى وجود صعوبات فنية تواجه المشرفين وتحد من استخدامهم البوابة الأكاديمية، وتتعارض مع دراسة (كريم، وعثمان، 2014) التي أشارت إلى افتقار أغلب أعضاء هيئة التدريس للمهارات اللازمة لاستخدام التقنيات، وضعف إلمامهم في استخدام البرمجيات الخاصة. وتتعارض كذلك مع دراسة (حسنين، 2011) التي أشارت إلى أن السمة المميزة لوجهات نظر أساتذة كلية التربية تتسم بالسلبية حيال توظيف تكنولوجيا التعليم في برامج التعلم عن بعد بهذه الكليات، ومتعارضة مع دراسة مهنان وآخرون (Mahnaz 2012 and other) التي أشارت إلى عوائق عدة نحو: عدم توفر المهارة والثقافة المتعلقة بالبنية التحتية والتي كانت أكبر التحديات في التعليم الإلكتروني، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي: يطلع إدارة الفرع على الأخطاء المطبعية والعلمية للمقررات التي يدرسها عبر البوابة الأكاديمية بنسبة مئوية (60.59) بمتوسط مقداره (3.03) ويعزو الباحث ذلك إلى كثرة الأعباء الأكاديمية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس، وإلى تكليف الجامعة رسمياً أعضاء هيئة تدريس في كل فصل دراسي لتطوير المقررات الدراسية.

◀ السؤال الثاني الذي نصه:

هل توجد فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	15.21	3	5.07	3.70	0.000
داخل المجموعات	98.72	64	1.54		
المجموع	113.93	67			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية، ولمعرفة مصدر الفروق استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

الجدول (8)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

الكلية	التربية	التنمية الاجتماعية والأسرية	العلوم الإدارية والاقتصادية	التكنولوجيا
التربية	-			
التنمية الاجتماعية والأسرية	*1.7 -	-		
العلوم الإدارية والاقتصادية	-0.53 -	*1.17	-	
التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	-0.77 -	0.89	-0.24 -	-

الفروق كانت بين التربية والعلوم الإدارية والاقتصادية مقابل التنمية الاجتماعية والأسرية لصالح التربية والعلوم الإدارية والاقتصادية.

تتضح من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية، ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام أعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين في كليتي (التربية والعلوم الإدارية والاقتصادية) بتفعيل البوابة الأكاديمية مع طلبتهم بشكل فعال أكثر من أعضاء هيئة التدريس في كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، وإلى فاعلية دور منسقي المقررات الإلكترونية في كلية التربية والعلوم الإدارية من خلال إرسال مواعيد المحاضرات، وتفعيل حلقات النقاش والنشرات التوضيحية، ما جعل طلبتهم أكثر فاعلية في متابعة البوابة الأكاديمية، بالإضافة إلى أن مقررات كليتي (التربية والعلوم الإدارية والاقتصادية) تتطلب من أعضاء هيئة التدريس تفعيل الخدمات الأكاديمية لبوابة الجامعة بشكل أكبر من كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (حناوي وبراهمة، 2015) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في قدرات أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير الكلية.

فلسطين تعزى إلى متغير الجنس، وتتعارض مع دراسة (سهيل ومصالح، 2014) التي أشارت إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لمهارات التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير الجنس.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية.

للإجابة عن الفرضية استخدمت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدرجة فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية.

المحاور	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة	التربية	28	4.47	0.12
	التنمية الاجتماعية والأسرية	13	2.76	0.21
	العلوم الإدارية والاقتصادية	13	4.06	0.32
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	14	3.71	0.12
الثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً	التربية	28	4.63	0.04
	التنمية الاجتماعية والأسرية	13	2.92	0.14
	العلوم الإدارية والاقتصادية	13	3.92	0.27
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	14	3.83	0.11
الدرجة الكلية	التربية	28	4.53	0.09
	التنمية الاجتماعية والأسرية	13	2.83	0.13
	العلوم الإدارية والاقتصادية	13	4.00	0.10
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	14	3.76	0.07

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية، وللتحقق من دلالة هذه الفروق استخدم اختبار تحليل التباين لمقارنة المتوسطات الحسابية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الكلية والجدول (7) يوضح ذلك

التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الخبرة، ولمعرفة مصدر الفروق استخدم اختبار شيفه للمقارنات البعدية.

الجدول (11)

اختبار شيفه للمقارنات البعدية

الخبرة	أقل من 3 سنوات	3 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 3 سنوات	-		
من 3 - 10 سنوات	1.17*	-	
أكثر من 10 سنوات	0.28	1.45*	

توجد فروق لصالح أكثر من (10) سنوات، وأقل من (3) سنوات مقابل من 3 - 10 سنوات، وتشير المعطيات الواردة في الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير خبرة عضو هيئة التدريس لصالح أكثر من (10) سنوات، وأقل من (3) سنوات، ويعزو الباحث ذلك إلى الدورات والأبحاث والمؤتمرات التي شاركوا فيها على مدار السنوات الطويلة التي أكسبتهم خبرة أكثر في التعليم الإلكتروني، وإلى دافعية وحماسة أعضاء هيئة التدريس الأقل من (3) سنوات، وإلى الخبرة في إعداد وتطوير برامج ومقررات التعليم الإلكتروني. وتتفق الدراسة مع دراسة (حناوي وبراهمة، 2015) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في قدرات أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير الخبرة، وتتفق مع دراسة (عطير، 2015) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة فلسطين تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، وتتفق كذلك مع دراسة (سهيل، ومصالح، 2014) التي أشارت إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة لمهارات التعليم الإلكتروني تعزى إلى متغير الخبرة.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

للإجابة عن الفرضية استخدمت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير خبرة عضو هيئة التدريس.

للإجابة عن الفرضية استخدمت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير خبرة عضو هيئة التدريس.

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل

لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير خبرة عضو هيئة التدريس.

المحاور	خبرة عضو هيئة التدريس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة	أقل من 3 سنوات	13	4.06	0.09
	من 3 - 10 سنوات	13	2.76	0.13
	أكثر من 10 سنوات	42	4.22	0.10
الثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً	أقل من 3 سنوات	13	3.92	0.09
	من 3 - 10 سنوات	13	2.92	0.13
	أكثر من 10 سنوات	42	4.36	0.10
الدرجة الكلية	أقل من 3 سنوات	13	4.00	0.40
	من 3 - 10 سنوات	13	2.83	0.38
	أكثر من 10 سنوات	42	4.28	0.38

يتضح من الجدول (9) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الخبرة، وللتحقق من دلالة هذه الفروق استخدم اختبار تحليل التباين لمقارنة المتوسطات الحسابية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير الخبرة.

والجدول (10) يوضح ذلك

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	17.31	2	8.65	6.45	0.000
داخل المجموعات	87.52	65	1.34		
المجموع	104.83	67			

تشير المعطيات في جدول (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

المحاور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة	ماجستير	41	4.12	0.37	3.5	66	0.00
	دكتوراه	27	3.59	0.81			
الثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً	ماجستير	41	4.14	0.38	3.22	66	0.01
	دكتوراه	27	3.78	0.85			
الدرجة الكلية	ماجستير	41	4.13	0.37	3.4	66	0.00
	دكتوراه	27	3.67	0.83			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي لصالح ماجستير، ويعزو الباحث ذلك إلى محاولتهم لإثبات تفوقهم في التعليم الإلكتروني، وإلى تركيز الفرع بشكل كبير على تطوير مهاراتهم في التعليم الإلكتروني، وإحاقهم بورش عمل ودورات مكثفة، وإلى اهتمامهم ومتابعتهم للتعليم الإلكتروني، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (عطير، 2015) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة فلسطين تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وتتفق كذلك مع دراسة (سهيل ومصلح، 2014) التي أشارت إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة لمهارات التعليم الإلكتروني تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وتتعارض مع دراسة (حناوي وبراهمة، 2015) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في قدرات أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير حالة عضو هيئة التدريس. للإجابة عن الفرضية استخدمت المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير حالة عضو هيئة التدريس.

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لفعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم تعزى إلى متغير حالة عضو هيئة التدريس.

المحاور	حالة عضو هيئة التدريس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأول: دور عضو هيئة التدريس مع الطلبة	متفرغ	40	3.51	0.55	4.01	66	0.00
	غير متفرغ	28	4.47	0.12			
الثاني: دور عضو هيئة التدريس مع إدارة الجامعة إلكترونياً	متفرغ	40	3.56	0.46	4.11	66	0.00
	غير متفرغ	28	4.63	0.04			
الدرجة الكلية	متفرغ	40	3.53	0.51	4.03	66	0.00
	غير متفرغ	28	4.53	0.09			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (13) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في فعالية استخدام البوابة الأكاديمية الإلكترونية في التواصل لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة في فرع بيت لحم لصالح غير متفرغ، ويعزو الباحث ذلك إلى ضغوط العمل ومتطلباته الملقة على عاتق المتفرغ، إذ يتطلب منه تدريس ما يقارب من 3 - 7 مقررات دراسية بالإضافة إلى تنسيق مقررات التعليم الإلكتروني، وإعداد أسئلة الامتحانات، والمشاركة في ورش العمل والدورات، وكتابة أبحاث علمية، و مشاركته في عضوية لجان وتطوير مقررات دراسية، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (سهيل ومصلح، 2014) التي أشارت إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة لمهارات التعليم الإلكتروني تعزى إلى متغير حالة عضو هيئة التدريس.

التوصيات:

- استناداً إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:
- تخفيف الأعباء الأكاديمية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس المتفرغ.
- ضرورة تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس ومنسقي المقررات لكليات التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، والتنمية الاجتماعية والأسرية، في استخدام البوابة الأكاديمية.

المصادر والمراجع

1. جامعة القدس المفتوحة (مركز ICTC - طاقم البوابة). (2005) - (2006). دليل استخدام البوابة الأكاديمية - المشرف الأكاديمي- فلسطين.
2. أبو ججوح يحيى محمد، وحسونة إسماعيل عمر (2011). فاعلية التعليم الإلكتروني الموجه بالفيديو في تنمية التفكير العلمي والاتجاهات نحو لدى طلبة الجامعة، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، المجلد الثالث، العدد الخامس، كانون الثاني.
3. حسنين، مهدي سعيد محمود. (2011) توظيف تكنولوجيا التعليم في برامج التعلم عن بعد في كلية التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، المجلد الثالث - العدد الخامس - كانون ثاني.
4. حمائل عبد عطا الله، وحمائل ماجد عطا الله (2006). المعوقات التي تواجه المشرفين الأكاديميين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة في استخدامهم لبوابة الجامعة الأكاديمية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، تشرين أول.
5. حناوي، مجدي " محمد رشيد"، براهيمة، نادرة (2015). تقويم قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني في جامعة القدس المفتوحة في فلسطين من وجهة نظرهم. المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح، المجلد الخامس، العدد التاسع، كانون ثاني.
6. أبو خطوة، السيد عبد المولى السيد. 2011. معايير الجودة في توظيف أعضاء هيئة التدريس للتعليم الإلكتروني، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن.
7. سهيل تامر، ومصالح معتصم (2014) قيد النشر). مهارات التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة بدولة فلسطين، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح.
8. السيف، منال سليمان، . (2009). مدى توفر كفايات التعليم الإلكتروني ومعوقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
9. العسيلي، رجاء زهير. 2007. الكفايات التي ينبغي توافرها في المشرف الأكاديمي الفعال في جامعة القدس المفتوحة وعلاقتها ببعض المتغيرات، المجلد الأول - العدد الأول - كانون الثاني.
10. عطير، ربيع (2015). واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة فلسطين التقنية/ خضوري وسبل تطويرها، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح، المجلد الخامس، العدد التاسع، كانون ثاني.
11. عمرو، فيصل، وزيدان، عفيف. 2007. معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، المجلد الأول - العدد الأول - كانون الثاني.

8. تكثيف الدورات وورش العمل الوجيهة، وعبر الصفوف الافتراضية المتعلقة بالتعلم الإلكتروني لجميع حملة درجة الدكتوراه في استخدام البوابة الأكاديمية.
9. تجديد عقود أعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين المتميزين الذين يفعلون البوابة الأكاديمية بشكل مستمر في التواصل مع الطلبة وإدارة الفرع.
10. ضرورة استخدام معززات مالية ومادية لأعضاء هيئة التدريس الذين يفعلون البوابة الأكاديمية في المسيرة التعليمية.

12. كريم، قادر، وعثمان موفق يحيى (2014) . مدى توفر مهارات التعلم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في هيئة التعليم التقني (المعهد التقني - كركوك) ، مجلة تنمية الراءدين، العدد 116 ، المجلد 36، 154.
متوفر على الموقع

[http:// www. iasj. net/ iasj %3Ffunc %3Dfulltext %26ald %3D88675](http://www.iasj.net/iasj%3Ffunc%3Dfulltext%26ald%3D88675)

13. مصلح، معتصم "محمد عزيز" مصلح (قيد النشر 2015) درجة نجاة الخدمات الأكاديمية والتقنية لبوابة جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر طلبتها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للتعليم المفتوح.

14. النجار حسن عبد الله، والعجومي سامح جميل (2009) . مدى امتلاك محاضري جامعة الأقصى لكفايات التعلم الإلكتروني في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس عشر، حزيران.

المراجع الأجنبية

1. Stray horn, t.(2007) , "Use of technology of Higher education faculty members", last time retrieved on 31/ 10/ 20 10.
2. Ehlers, Stella, (2004) , "Quality assurance in distance education", The challenges to be addressed, Higher Education, 47 (2) , 143 - 160
3. Lackey,Karen (2011) . Faculty Development: An Analysis of Current and Effective Training Strategies for preparing Faculty to Teach Online , Online Journal of Distance Learning Administration , 14 (4) . Available: [http:// distance. Westga. edu/ distance ojdl/ winter 144/ lackey 144. Html](http://distance.Westga. edu/ distance ojdl/ winter 144/ lackey 144. Html)
4. Mahnaz and others (2012) . Challenges and strategies for development in the University of Payam Noor in Iran, Turkish online Journal of Distance Education. 13 (4) ,297 - 308,TOJDE.

أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر - دراسة ميدانية - *

د. نعمون وهاب **

أ. سريدي سمية ***

* تاريخ التسليم: 2015 /9 /22 م، تاريخ القبول: 2015 /9 /11 م.
** أستاذ محاضر قسم «أ» / عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / رئيس فرقة بحث مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 / قالمة/ الجزائر.
*** طالبة دكتوراه/ عضو مخبر بحث التنمية الذاتية و الحكم الراشد/ كلية العلوم الاقتصادية/ جامعة 8 ماي 1945 / قالمة/ الجزائر.

The importance of increasing the competitiveness of food industrial enterprises to achieve local development in Algeria - A Field Study -

Abstract :

This study aims to highlight the role of industrial enterprises in supporting the local development, through their focus on raising their competitiveness ability. Especially, because the industrial sector is considered one of the most important sectors that can be relied on in the local development process, due to the ability it possesses in activating other sectors; especially the transformative industries besides hydrocarbons.

To achieve the goals of the study and test its hypothesis, we tried to project the theoretical study on, one of the most important Algerian enterprises that work in food industry sector, Group "Amor Ben Amor" in the province of Guelma. This group is considered as an outstanding industrial pole in the province. The study relied on a questionnaire, which was distributed to the enterprise frames, and its analysis was done using many statistical tools.

The study leads to some results. The most important ones are: there is an effect that has a statistical significance due to the group's possession of some factors of enhancing the competitiveness ability to achieve the local development. The group's possession, of the factors of competitiveness ability enhancement, may help in entering new markets thus providing hard currency and this helps in the local development process. The study also provided some recommendations; the most important ones are to choose the projects that are suitable for the nature of the zones so that both the enterprise and the people of the region benefit, the enterprises must follow the international standards of production in order to support their competitiveness.

Keywords: Industrial Enterprises, Competitiveness, Local Development, group Amor Ben Amor.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصناعية في دعم التنمية المحلية من خلال ارتكازها على رفع قدرتها التنافسية، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد من أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية المحلية لما يمتلكه من قدرة على تنشيط باقي القطاعات، وبالأخص الصناعات التحويلية خارج المحروقات.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على واحدة من أهم المؤسسات الجزائرية والتي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية وهي مجمع « عمر بن عمر » بولاية قالمة الذي يعد قطبا صناعيا بارزا في الولاية. و اعتمدت الدراسة على إستبانة وزعت على اطارات المؤسسة وتم تحليلها باستخدام العديد من الأدوات الاحصائية.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية، امتلاك المجمع لعوامل تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يساعدها على اختراق أسواق جديدة، وتوفير العملة الصعبة وهو ما يساعد في عملية التنمية المحلية، كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها اختيار المشاريع التي تتناسب مع طبيعة المنطقة ليعود النفع على المؤسسة وعلى أهالي المنطقة، على المؤسسات الالتزام بالمعايير الدولية للإنتاج لدعم تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصناعية، القدرة التنافسية، التنمية المحلية، مجمع عمر بن عمر.

مقدمة:

تحظى التنمية في وقتنا الراهن باهتمام كبير وواسع في جميع الأوساط، الاقتصادية منها والاجتماعية، لما تتضمنه من أبعاد متعددة، ومع ازدياد الاهتمام بالمجتمع المحلي، ظهر مصطلح التنمية المحلية الذي عمل على تنمية مختلف الأقاليم والمناطق، فقد عرفت بأنها العملية التي من خلالها توحد جهود الأفراد مع جهود الحكومات بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بصفة عامة، فالتنمية المحلية تعد ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى تحقيق التنمية الوطنية. ولا يمكن تحقيق التنمية المحلية إلا من خلال تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة، والتركيز على مختلف القطاعات دون المفاضلة بينها، ويعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية محلية شاملة، فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنشيط باقي القطاعات لما يحتله من أهمية في اقتصاد أي بلد، فالصناعة تساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد من خلال تنمية باقي الفروع لما تملكه من القدرة على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى، كما ينفرد بميزة قابلية تحقيق التنوع الإنتاجي لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية وبالتالي تحقيق قيمة مضافة.

إن الوصول إلى نتائج التنمية المحلية بالارتكاز على المؤسسات الصناعية يتمحور في غالب الأحيان حول مقومات المنطقة، فتوفر الموارد الأولية المادية منها والبشرية، واتساع السوق المحلية، والقرب إلى منافذ التسويق، وتعد من أهم الأسس لإرساء الاستثمارات الصناعية، إضافة إلى عمل هذه المؤسسات على دعم قدراتها التنافسية، فالتطورات العالمية التي عرفها الاقتصاد اليوم فرضت على المؤسسات الوطنية منافسة شرسة تتسبب في إخراج هذه المؤسسات من السوق إن لم تكن قادرة على مواجهة مختلف هذه الأحداث، إضافة إلى فتح المجال أمام هذه المؤسسات للوصول إلى أسواق أخرى.

وقد اخترنا واحدة من أبرز المؤسسات الصناعية الجزائرية التي حققت قفزة نوعية واحتلت الصدارة، خاصة وأنها تنشط في قطاع صناعي حساس وهي الصناعات الغذائية، إذ استطاعت أن تتخطى عقبة التصدير وتصل بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية، وهي "مجمع عمر بن عمر"، الذي يعد واحداً من أبرز المؤسسات الصناعية على مستوى ولاية قالمة وعلى مستوى الوطن، فقد استطاع أن يحقق نجاحاً بارزاً في مجال نشاطه من خلال الاستفادة من مختلف العوامل المحيطة به، حيث عمل على تكثيف جهوده لدعم قدرته التنافسية وتحقيق التميز في إنتاجه، واستطاع من خلال ذلك المساهمة في عملية التنمية المحلية، خاصة وأنه يقع في منطقة استراتيجية تتمتع بمناخ جيد يسمح له بأن يطور إنتاج الصناعات الغذائية، ويمنح له الفرصة لتحقيق أهدافه، بالإعتماد على استبيان لإثبات جملة من الفرضيات المتعلقة بإشكالية

الدراسة، التي اعتمدت في التحليل على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss

إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصناعية لدعم التنمية المحلية، فالجزائر بالرغم من المميزات التي يتمتع بها قطاعها الصناعي إلا أن اعتمادها عليه ضعيف، من هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على المؤسسات الصناعية ذات القدرة التنافسية لتحقيق التنمية المحلية؟

هذا بدوره يدفعنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما السبيل إلى رفع تنافسية المؤسسات الصناعية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في دفع عملية التنمية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل التعامل مع الإشكالية السابقة، وكمطلق للدراسة ارتأينا أن نضع مجموعة من الفرضيات تمكنا من الوصول إلى أهداف الدراسة التي تتمثل في:

- التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالمعايير الدولية للإنتاج تساعدها على كسب قدرة تنافسية.
 - الرقابة على جودة الإنتاج وتطبيق معايير الجودة في المؤسسات الصناعية يعمل على زيادة تنافسية المنتجات الوطنية.
 - المؤسسات الصناعية لها قدرة على توفير مناصب الشغل مما يساعد على تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.
- إلى جانب جملة من الفرضيات التي تخص الجانب التطبيقي والتي تشمل ما يلي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع «عمر بن عمر» لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مجمع «عمر بن عمر» لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مجمع «عمر بن عمر» لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابه لميزة تنافسية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى:

- ◆ إبراز دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- ◆ التأكيد على أهمية رفع القدرة تنافسية المؤسسات الصناعية واكتسابها لمزايا تنافسية يساعد في تحقيق أهداف

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه منشآت الصناعة السورية إذا ما استطاعت أن تعزز قدرتها التنافسية، التي يمكن أن تتمثل في قدرتها على إشباع وخلق حاجات ورغبات جديدة وفي التعرف على الاحتياجات المتغيرة في الأسواق المحلية والدولية، ومن من خلالها تستطيع مواءمة سياساتها الإنتاجية والتسويقية مع المتغيرات كافة بما يضمن استمرار هذه المنشآت، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن امتلاك المؤسسات الصناعية لعوامل تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يتيح فرصة إختراق أسواق جديدة وهو ما يسهم في عملية التنمية لكن هذا لا يتوفر لدى منشآت الصناعة السورية.

دراسة ساق الله (2006) بعنوان: « العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في فلسطين - دراسة تطبيقية - »، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القدرة التنافسية لقطاع صناعة الأثاث في فلسطين، وطبيعة هذه القدرة، وتحديد أي من العوامل التالية تؤثر عليها: الاهتمام بالمنتجات من حيث الجودة والسعر، الاهتمام بالتطوير التكنولوجي وخفض التكلفة، وامتلاك العنصر البشري للكفاءات المحورية وزيادة انتاجه بالتدريب والتحفيز، والاهتمام بالتطوير الإداري والتنظيمي، وتبني استراتيجيات التنافسية، وامتلاك الموارد الفريدة. واعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss.

دراسة بن عنتر عبد الرحمان (2004) ، بعنوان: ” نحو تحسين الانتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية - حالة الصناعات التحويلية في الجزائر - “. تحورت إشكالية الدراسة في البحث عن العلاقة بين إنتاجية المؤسسات الصناعية ورفع تنافسيتها، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على الإنتاجية لتحقيق تنمية صناعية في الجزائر، وتحسين المركز التنافسي للقطاع الصناعي ليتمكن من مواجهة المنافسة الدولية، ومواجهة التحديات التنافسية، خاصة بالاعتماد على الصناعات التحويلية. وعملت على تحقيق جملة من الأهداف؛ أهمها: تحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات التحويلية القائمة ببلادنا، والإسهام في الرفع من مستواها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تستخدم مقاييس الإنتاجية أساسا في تحديد فاعلية استخدام الموارد المتاحة مما يعني إرتباطها بالقدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية، كما أن قيام الإنتاجية هي خطوة أساسية نحو تحسينها وتقويمها. كما أوضحت الدراسة أن مقاييس الإنتاجية تخدم مجموعة متنوعة من الوظائف وبالتالي هناك مقاييس متعددة للإنتاجية تتماشى مع الغرض الذي ترغب المؤسسة من أجله قياس الإنتاجية.

دراسة زوزي محمد (2010) ، بعنوان: ” تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة ولاية غرداية - “، حيث تلخصت إشكالية هذه الدراسة في البحث حول ما إذا استطاع القطاع الصناعي الخاص في الجزائر أن يساهم في عملية التنمية، وأن يكون داعما للقطاع العام ومكملا له، وقد هدفت إلى إبراز أثر قوانين الاستثمار التي

التنمية المحلية.

♦ إبراز دور مجمع عمر بن عمر في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة.

♦ إسقاط الضوء على مجمع عمر بن عمر الذي يعد مؤسسة صناعية جزائرية استطاعت أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية المحلية، إلى جانب قدرتها على تخطي حاجز التصدير والوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية.

محاور الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين: هما قسم الدراسة النظرية، وقسم الدراسة العملية، و اشتمل القسم الأول على أربعة محاور، إهتم المحور الأول بالمؤسسات الصناعية من خلال إيضاح مفهومها وأهدافها، أما المحور الثاني فقد ركزنا فيه على سبل رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، واهتم المحور الثالث بالتنمية المحلية، أما المحور الرابع فقد عمل على إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية، أم قسم الدراسة العملية فقد عملنا من خلاله على إسقاط مختلف النقاط السابقة على المؤسسة محل الدراسة وهي مجمع عمر بن عمر بولاية قالمة - الجزائر - من خلال الاعتماد على برنامج spss نسخة 20.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد ملائما لتشخيص القطاع وإعطاء صورة واضحة عنه، ومعرفة الايجابيات والسلبيات، وكذلك تقديم الحلول الكفيلة للنهوض به باستعمال مجموعة من الأدوات المتمثلة في البيانات والإحصاءات الصناعية الدولية والمحلية والقوانين والشريعات، إلى جانب الاعتماد على المسح الميداني من خلال الاستعانة باستمارة لجمع المعلومات اللازمة لإتمام الدراسة.

الدراسات السابقة:

سنحاول في هذا العنصر التعرض لأهم الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، فما تم ملاحظته أن أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع اهتمت بربط القدرة التنافسية بالقطاع الصناعي، أو بربط القطاع الصناعي بالتنمية، أما في هذه الدراسة فقد حاولنا الربط بين القدرة التنافسية من جهة، والتنمية المحلية من جهة أخرى من خلال رابط مشترك هو القطاع الصناعي، إذ حاولنا من خلالها إبراز أهمية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية المحلية خاصة الصناعات التحويلية خارج قطاع المحروقات، فالدراسات السابقة حاولت إبراز هذه النتيجة بصفة ضمنية أو كنتيجة أساسية، بهذا فقد تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها ارتباط بالموضوع يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

دراسة ديوب (2006) بعنوان: « عوامل تعزيز القدرة التنافسية ومدى امكانية تفعيلها في الصناعات السورية»، وقد

- «هي أي مؤسسة تحتوي آلات أو تجهيزات يعمل عليها عاملون ويستخدمون خامات ومواد أولية من أجل إنتاج منتج، ومن أمثلة هذه المؤسسات المصانع الكبيرة والصغيرة (القريشي، 2001، ص 17)».

فالمؤسسة الصناعية عبارة عن نظام إنتاجي متكامل يضم مجموعة من الموارد المادية، المالية والبشرية تعمل على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، وتعتمد في ذلك على مجموعة من الأقسام يمثل كل منها وظيفة محددة وهي الوظيفة التجارية، والوظيفة الإدارية، والموارد البشرية، والتكنولوجية.

1 - 2 أهداف المؤسسة الصناعية:

من أهم أهداف المؤسسة الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح، وتزداد أهمية هذا الهدف إذا كان المالك هو المدير للمؤسسة، وتقل أهميته إذا كانت الإدارة منفصلة عن المالكين إلى جانب هذا الهدف، هناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها وهي (عطية، 1995، ص 107 - 111):

- الإنتاج: تعد المحافظة على مستوى إنتاج مستقرا عند حد معين، أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض عن حده الأدنى المرسوم أحد أهداف المؤسسة الصناعية.

- المخزون: تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون، وذلك حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على سمعتها.

- المبيعات: قد تعمل المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح، وهذا قد يكون بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق.

- تحقيق أكبر معدل نمو.

- المحافظة على المركز المالي للمؤسسة.

2. تصنيف المؤسسات الصناعية:

لقد اختلف الباحثون في تصنيف المؤسسات الصناعية؛ لاختلاف وجهات النظر من جانب، واختلاف أسس واعتبارات كل تصنيف من جانب آخر، لهذا فتصنيف هذه المؤسسات الصناعية يرتبط بتصنيف الصناعة ويمكن ذكر هذه التصنيفات في النقاط التالية:

1 - 2 تصنيف المؤسسات حسب نوع منتجاتها:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات تنتمي إلى الصناعات الثقيلة، وأخرى خفيفة ويمكن ذكرها في النقاط التالية كما يلي:

1 - 1 - 1 مؤسسات الصناعة الثقيلة: تعرف الصناعات الثقيلة بأنها تلك الصناعات التي تنتج سلعا كبيرة الوزن والحجم، وتستخدم لهذا الغرض مواد أولية، ومصادر طاقة ضخمة في مقدارها، وحجم عمل كبير، بالإضافة إلى تحويل المادة الأولية مثل المناجم وصناعات الحديد والصلب (الجنابي، 2013، ص 40).

سنها المشرع الجزائري منذ الاستقلال على الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني، وإبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية والفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر عموما، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، وقد توصلت إلى نتيجتين أساسيتين؛ الأولى: إن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط في عملية التنمية بسبب عدم ارتياحه للقيادة السياسية، ويرجع هذا إلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب انشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة بالإضافة إلى الكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة حتى على الجهات المختصة الموجهة لها مما يضع المستثمرين الخواص تحت رحمة الادارة وأخطاء التطبيق. والنتيجة الثانية أن القطاع الخاص الصناعي لا يزال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أو في القطاعات ذات الربحية السريعة ولا يعمل ضمن استراتيجية وطنية شاملة.

دراسة قام بها الحجي طایل (1997) بعنوان «القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها»:

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم القدرة التنافسية، وسبل تطويرها للصناعة الأردنية، وقد عرفت الدراسة القدرة التنافسية بأنها محصلة الإمكانيات التي تملكها المنشأة، وتمكنها من زيادة نموها في أسواقها الحالية، ودخول أسواق جديدة مستهدفة وبالتالي زيادة ربحيتها، كما بينت المقاييس المستخدمة في قياس القدرة التنافسية. وقد أشارت الدراسة التي استخدمت فيها الاستبانه أداة لجمع البيانات أن القدرة التنافسية للصناعة الأردنية تعزز من خلال بعض العوامل التي تمتلكها، وتتمثل في اهتمامها بمنتجاتها من حيث: التكاليف، جودة المنتجات، الاهتمام بالموارد البشرية، الاهتمام بالبحث والتطوير.

الإطار النظري للدراسة:

أولا: ماهية المؤسسات الصناعية:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصناعية وإيضاح أهم مهامها الرئيسية.

1. تعريف المؤسسة الصناعية وأهدافها:

1 - 1 تعريف المؤسسات الصناعية:

تمثل المؤسسة الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعريفات المعطاة لها طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه، فإنه يمكن تعريفها في النقاط التالية:

- «تعرف المؤسسة الصناعية بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات. ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة. كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافيا أكبر في حالة وجود فروع، وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الإستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه (المنظمة العربية للتنمية الصناعية 2011/ 09/ beta 23/ www.aidmo.org/).»

السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبعد تلبية حاجات الطلب المحلي والمتطور المعتمد على الجودة كخطوة أساسية في تنمية القدرة التنافسية (رزيق، 2002، ص 30).

وتعرف القدرة التنافسية أيضا بأنها: « المهارة أو التقنية، أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون ويؤكد تميزهم واختلافهم، عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون (محمد عمير احمد، 2009، ص 318) ، وهذا يعني أن القدرة التنافسية هي الموارد التي تسمح للمؤسسة بتقديم سلع وخدمات متميزة لعملائها. فالقدرة التنافسية تسمح للمنظمات بتحقيق نتائج مهمة تمثل في خلق فرص تسويقية جديدة.

أما بورتير فيرى أن القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة التي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات (12) (خيارى، 2010، ص 23).

من هذه التعريفات يتضح لنا أن القدرة التنافسية تتمثل في إمكانية المؤسسة على البقاء والنمو والاستمرار في سوق تنافسية؛ لامتلاكها حصة في السوق تمكنها من الازدهار والنمو. هذه القدرة تمتاز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور ومرتبطة بالخصائص الداخلية للمؤسسة من حيث هيكلتها، ونظم معلوماتها، وفعاليتها ووظائفها، والإنتاج، والتموين، والتسويق، والموارد البشرية... إلخ»، وكذلك بمدى إلمامها، ومواجهتها للعالم الخارجي عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها، التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة.

2. سبل تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

تعتمد المؤسسات الصناعية على جملة من النقاط لدعم تنافسياتها ويمكن إجمالها في النقاط التالية (بن عنتر، 2009، ص 41 - 49):

■ الرؤية الجديدة والإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية: وذلك من خلال اعتماد الإدارة الجديدة في تعاملها مع المتغيرات، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتحديد الأهداف والاتجاهات والتطوير والتحسين المستمر في النشاط مع تكوين فريق عمل وفعالية الأداء، وتبني إستراتيجية التدريب المستمر للعاملين، وورصد المخصصات المناسبة لذلك، وتبني فلسفة وأسلوب الجودة الشاملة، ونشر ثقافة الجودة كاتجاه للتحسين المستمر في عمليات المؤسسة ككل، والاهتمام الفائق بالموارد البشرية باعتبارها أئمن أصول المؤسسة مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعظيم إنتاجية هذا المورد وبالتالي زيادة

2 - 1 - 2 مؤسسة الصناعة الخفيفة: وتتضمن الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي تتميز بالكثافة النسبية للعمل إذا ما قيست بكثافة رأس المال كما في حال الصناعات الغذائية (العدل، 1987، ص 136)، كما تعرف بأنها الصناعات التي تسهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، ويكفي أن يكون 75% على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا استهلاكية لاعتبارها صناعة خفيفة (محروس، 1997، ص 39).

2 - 2 تصنيف المؤسسات حسب العمليات الإنتاجية:

يمكن تصنيف الصناعات حسب هذا المعيار إلى صناعات إستخراجية وأخرى تحويلية

2 - 2 - 1 الصناعات الاستخراجية: تعرف الصناعات الإستخراجية بأنها الصناعة التي تعتمد على جهود الإنسان والآلة تجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة مثل استخراج المعادن الأساسية والبتروول والغاز... إلخ، فهي تتلخص في النشاطات الخاصة بالحصول على المواد الخام بحالتها الطبيعية (ابراهيم شريف، 1981، ص 134).

2 - 2 - 2 الصناعات التحويلية: تعرف بأنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية لتصبح منتجا يمكن استخدامه، ويدخل ضمن هذه الصناعات النشاط الخاص بتجميع أجزاء سبق تصنيعها بحيث يسهم النشاط التجميعي في تحديد الشكل النهائي للسلعة (العدل، 1987، ص 130).

ثانيا: القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

ترجع بداية ظهور مفهوم القدرة التنافسية إلى ثمانينيات القرن الماضي حيث بدأت فكرة القدرة بالانتشار والتوسع مع ظهور كتابات ما يكل بورتير⁽¹⁾، التي تتعلق بالتنافسية واستراتيجياتها بين الشركات وتتعدد التعريفات التي تصف وتفسر مفهوم القدرة التنافسية وهذا حسب مستوى التحليل وطبيعة الدراسة.

1. مفهوم القدرة التنافسية:

يحثل مفهوم القدرة التنافسية حيزا هاما في مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال، حيث يختلف كثير من الكتاب حول تعريفها، حيث يميز في التعريفات المقدمة مستوى التحليل سواء كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسة، وتعد القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة من أهم المستويات التي يتم دراستها ويمكن أن نذكر أهم هذه التعريفات على مستوى المؤسسة في النقاط التالية:

تعرف بأنها: « القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في

(1) مايكل بورتير: اقتصادي أمريكي وبروفيسور في إستراتيجية المؤسسات بجامعة هارفورد للأعمال، ولد في ماي 1947، متحصل على شهادة ماجستير إدارة أعمال من كلية هارفرد للأعمال في 1971، يعتبر أحد القادة النافذين في مجال إستراتيجية الشركات وتنافسية الدول والمناطق، أعماله معترف بها في كثير من الحكومات والشركات الكبرى

- تطوير الصورة الذهنية للمتعاملين مع المؤسسة والتوافق في علاقتها مع غيرها الذي من شأنه أن يدعم قدرتها التنافسية.

- تكوين القيادات الإدارية القادرة على قيادة التحول والتنبؤ بالمشاكل وكيفية حلها وتحليلها.

- التعامل الايجابي مع المتغيرات التي يفرضها نظام الأعمال الجديد والعمل في نطاق السوق العالمي.

وعليه فإن بناء القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية يتجاوز النظر إلى المظاهر المنفردة لبعض ما قد تتميز به المؤسسة من قدرة، فالأهم هو النظر إلى القدرات الكلية التي تشكل منها القدرة التنافسية في معناها الشامل. فينبغي أن في المؤسسات قدرات معلوماتية، وقدرة إنتاجية، وقدرة تحويلية، وقدرة تسويقية، وقدرة بشرية، وقدرة قيادية، وقدرة تنظيمية. فالقدرة التنافسية نظام متكامل. وتوافر مثل هذه القدرات من شأنه أن يتيح للمؤسسة قدرة تنافسية تحقق التميز على المنافسين.

ثالثاً: التأسيس النظري للتنمية المحلية:

تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية، فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى التنمية الوطنية الشاملة، فهي بما تتطلبه من تطوير للنشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية تضع المجتمع المحلي في حالة حركة تنتج عنها زيادة في الإنتاجية، وهو مطلب أساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1. ماهية التنمية المحلية:

إن مفهوم التنمية المحلية يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوى الأجزاء والوحدات المحلية. فبداية ظهور هذا المصطلح كانت سنة 1944، حيث عرف «بتنمية المجتمع»، عندما تطلبت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسة الحكومية، غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهاياً ظروفه إلا في مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار، ثم ظهر مصطلح «التنمية الريفية» الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من صحة وتعليم. وقد ترتب على هذا المفهوم الضيق للتنمية الريفية ظهور مصطلح جديد هو «التنمية الريفية المتكاملة» وهذا سنة 1975 في تقرير البنك الدولي الذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، لكن هذا لم يكن يفي بأغراض التنمية، ولهذا كان من الضروري أن تغطي حتى المناطق الحضرية، من هنا تبلور مفهوم التنمية المحلية.

1 - 1 مفهوم التنمية المحلية:

يمكن أن نجمع أهم تعريفات التنمية المحلية فيما يلي:
”التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود

القدرة التنافسية.

■ تشجيع البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج:

يتجسد ذلك من خلال إنشاء وحدة تنظيمية تختص بهذه الوظيفة مع تخصيص الموارد الكافية، وتصميم أهداف وإستراتيجية وسياسة فاعلة بهذا الصدد وتحويلها تدريجياً إلى نظام وطني للابتكار أو الإبداع بما يزيد من القدرة التنافسية ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■ تشجيع المنتجات لغزو الأسواق العالمية:

يتحقق بتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات، ومنافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، والتوجه نحو التحالف الاستراتيجي الذي يسعى إلى تكوين علاقة تبادلية تكاملية بين المؤسسات الصناعية بهدف تعظيم الإفادة من موارد مشتركة في بيئة ديناميكية تنافسية لتعزيز القدرة التنافسية مع مراعاة المعايير والأسس الإنتاجية التي تملئها القدرة التنافسية ومن أهمها تطوير تصميمات المنتجات، والرقابة على جودة الإنتاج، وتطبيق معايير الجودة.

■ الإفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل مع التجارة الالكترونية:

أصبح لصناعة تكنولوجيا المعلومات تأثير عميق على إيقاع الاقتصاد؛ لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس، والقابلية لتوليد الربحية للمؤسسات الصناعية، التي تعد أحد أهم المصادر لاستحداث التكنولوجيا الجديدة والتعامل الكفاء معها باعتبارها أساس التخطيط الاستراتيجي التنافسي، وتصميم المنتجات وعمليات الإنتاج، وتطوير نظم الأداء، وما إلى ذلك من متطلبات الأداء، لذلك يجب أن تتضافر نظم المعلومات مع النشاطات بالمؤسسة الصناعية كافة حتى يمكن تعزيز القدرات التنافسية وتحقيق معدلات عالية من النمو والإنتاجية.

■ دور الدولة في تأهيل المؤسسات الصناعية:

تلعب الدولة دوراً هاماً في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية، وذلك من خلال تأهيل هذه المؤسسات وتدعيمها بالإمكانات اللازمة؛ لتقوم بمهمتها الأساسية وتأهيل محيطها الإقتصادي، ويمكن تجسيد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية تدعم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية، وسياسات الاستثمار، وتهيئة المناخ الاستثماري، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، وأساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، وسياسة نشر وتداول المعلومات. ويمكن القول إن الجزائر حاولت تأهيل القطاع الصناعي من خلال جملة من البرامج التي مست المؤسسات الصناعية والصغيرة والمتوسطة وهذا لرفع قدرتها التنافسية قبل دخولها في منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى هذه المداخل هناك مجموعة أخرى من النقاط التي يمكن الاعتماد عليها لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية والتي نذكرها في الآتي (بن عنتر، 2000، ص 40) :

■ المشاركة الشعبية:

ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتوعيدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. إن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها (هلاي، 2005، ص 135).

■ تكامل مشاريع الخدمات:

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع. وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات (السبتي، 2009، ص 43 - 46).

■ الإسراع في الوصول إلى نتائج:

هذا يعني أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية وغيرها، وإذا بدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشاريع ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن التي تلبى في الوقت نفسه حاجات قائمة، والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة ومنفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية (خاطر، 1999، ص 20، ص 21).

■ الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:

يعد الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، فاستعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادها أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعد موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيه مجالات وظيفية أوسع (خاطر، 1999، ص 21).

رابعاً: دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية:

تكتسب المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالأخص دورها في التنمية المحلية، حيث التركيز في مناطق معينة واحترام نوعية المنطقة تتيح فرصة الاستثمار للمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى دعم نمو مناطق داخلية. فالتنمية لا تقتصر على برامج تسطرها الدولة، ولكن

الأهالي، وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، فهذه العمليات تقوم على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذلك توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية (الجندي، 1987، ص 49).

وعرفت بأنها: "العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها مع باقي المجتمعات المحلية الأخرى ضمن الإطار العام للدولة وبشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص 13)".

كما تعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والإفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة (سمير محمد عبد الوهاب، 2008، ص 21)".

1 - 2 خصائص التنمية المحلية:

من خلال هذه التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية (المخلافي، 2008، ص 8، 9):

■ التنمية المحلية تقوم على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وتؤكد على الجهود الذاتية، ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي.

■ تتضمن مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية.

■ تسعى لتحقيق أهداف ملموسة، كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة، والتسيير الذاتي والتعاون.

■ التنمية المحلية تستمر لفترة زمنية طويلة، فهي ليست مشاريع مؤقتة أو محددة بغرض معين، فهي عملية أكثر منه برنامج.

■ التنمية المحلية تركز على الحاجات التي يشعر بها الناس، وعلى رغباتهم وآمالهم وإجماع الأهالي دون إكراه.

■ تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشاكلهم لإحداث التغيير الاجتماعي.

2. ركائز التنمية المحلية:

ترتكز التنمية المحلية على جملة من النقاط الهامة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

■ تسهم في إنتاج وتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبذلك ترفع من مستوى المعيشة، وتساعد على التقدم الحضري.

■ تعمل المؤسسات الصناعية على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات، أو التعويض عن المستوردات، وتوفير العملة الأجنبية التي تعمل على دعم التنمية.

■ تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الصادرات.

■ القضاء على التشوهات في الهيكل الاقتصادي من خلال التوسع في الإنتاج الصناعي.

الإطار التطبيقي للدراسة: دراسة حالة مجمع عمر بن عمر.

إنطلاقاً من الخلفية النظرية التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث والتي هدفت إلى إبراز دور القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية، ومن أجل توضيح ذلك وإسقاط مختلف المحاور النظرية على الواقع العملي، اخترنا واحدة من أبرز المؤسسات الصناعية على مستوى ولاية قالمة، وهي مجمع عمر بن عمر الذي يعد قطبا صناعيا بارزا في ولاية قالمة فهو احد أهم المجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات الغذائية، وهذا ليس على مستوى الولاية فقط، بل على مستوى الوطن، لارتكازها على مبادئ الإدارة الحديثة ودعم قدراتها التنافسية.

نبذة عن مجمع عمر بن عمر:

عمر بن عمر شركة عائلية تأسست سنة 1984 على يد الأب عمر بن عمر، تخصصت في مجال الصناعات الغذائية للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، فانطلاق المجمع كان في منطقة «بوعاتي محمود» على بعد 17 كم من ولاية قالمة، في مجال تعليب المواد الغذائية «المصبرات»، انسجاما مع طبيعة الولاية الفلاحي الرعوي الذي أسهم في ميلاد وازدهار مثل هذه الصناعات، فقد ساعد موقع المؤسسة على امتلاكها لميزة تنافسية، فقربها من المادة الأولية، وتميزها بجودة عالية من جهة إلى جانب موقعها الذي يسمح لها بتسويق منتجاتها من جهة أخرى، سمح لها بدعم قدراتها التنافسية واحتلالها لمكانة مرموقة في السوق الداخلي والخارجي، وإن كانت المؤسسة لم تكتف بمجال المصبرات بل إتجهت إلى صناعة أخرى، فقد توسع مجال نشاطها سنة 2000 بإنشاء «مطاحن عمر بن عمر» في بلدية «الفجوج» والذي يبعد 5 كم عن ولاية قالمة، لينطلق سنة 2002 بقدرة إنتاج تصل إلى 300 طن يوميا لتنتج مواد نهائية الصنع موجهة للمستهلك النهائي، ومواد وسيطة موجهة إلى منتجين آخرين، أي أن الإنتاج بمختلف أنواعه كان يصرف. ونظرا لإتساع الطلب تقرر إنشاء وحدة جديدة سنة 2004 وذلك بقدرة إنتاج تصل إلى 400 طن يوميا، ليصل الإنتاج الكلي إلى 700 طن يوميا. ومع اتساع رقعة

يجب إشراك مختلف الفئات لتمكن من معرفة النقاخص وتحقيق التكافؤ والتكامل، وتعمل المؤسسات الصناعية على تحقيق التنمية المحلية من خلال ما توفره سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

1. توفير مناصب الشغل:

يعد القطاع الصناعي من بين القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه خلق فرص شغل، لا سيما المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لاعتمادها الكبير على كثافة عنصر العمل، إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي من شأنها توظيف اليد العاملة الماهرة والمؤهلة، أيضا فإن إنشاء مؤسسات صناعية يسهم في تكوين المهارات، وتدريب العاملين واكتسابهم للخبرة التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، أضف إلى ذلك أن تطور المؤسسات الصناعية من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا.

2. دعم نمو باقي القطاعات:

تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية جميعا، وتحسين مستوى حياة المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس بدوره عليها عبر توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا يظهر جليا مع القطاع الفلاحي، فدور المؤسسات الصناعية في توفير السلع المصنعة كمستلزمات إنتاج للزراعة وفي نفس الوقت تعمل على استغلال المنتجات الفلاحية كمواد أولية.

3. تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات:

إن المؤسسات الصناعية تنتج مختلف أنواع السلع المصنعة وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية. والفائض من هذه السلع يوجه نحو التصدير، وهو ما ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويوفر العملات الأجنبية للإفادة منها، وتوفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

4. الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن المؤسسات الصناعية تكتسب أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية من خلال مساهمتها فيما يلي (القريشي، 2001، ص 23، 26):

■ تسهم المؤسسات الصناعية في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وتطوير مستوى المهارات في العمل، وتساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة.

■ تستخدم المؤسسات الصناعية منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات.

■ تسهم في رفع درجة المرونة في الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.

صدق الاتساق الداخلي: لمعرفة مدى إتساق عبارات الاستمارة وصدقها، ويقصد بالاتساق مدى انسجام عبارات الاستمارة وملاءمتها لتفسير وقياس ما أعدت لقياسه، ومدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Corrélation)، الذي يستخدم لإيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويكون الارتباط كبيراً إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.01، حيث يحسب بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبالدرجة الكلية للاستمارة.

الجدول رقم (01) :

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	تعتمد المؤسسة على استراتيجية تنافسية واضحة	**0.63
2	مستوى التكاليف التي تحمّلها المؤسسة يعتبر الجيد والأحسن في الصناعة	**0.82
3	تحقق المؤسسة أرباحاً مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية وبالمنافسين في الصناعة	**0.75
4	تحظى المؤسسة بحصة سوقية أعلى من منافسيها	**0.80
5	تتميز المؤسسة بارتفاع معدلات إنتاجيتها مقارنة بالسنوات الماضية ومقارنة بإنتاجية منافسيها	**0.77
6	تتميز المؤسسة بجودة منتجاتها العالية	**0.81
7	تتميز المؤسسة بقدرتها على الإستجابة لحاجيات زبائننا بسرعة	**0.83
8	تتميز المؤسسة بصورة جيدة لدى زبائننا وفي السوق.	**0.88
9	تتميز المؤسسة بقدرتها على الحصول على الموارد الأساسية للإنتاج بجودة عالية وتكاليف أقل	**0.70

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول رقم (01) يتضح أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الأول دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يشير إلى أن جميعها تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

الجدول رقم (02) :

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
10	تعمل المؤسسة على رفع جودة منتجاتها باستمرار لاكتساب قدرة تنافسية	**0.63

المعاملات وازدياد عدد العملاء الذين كان أغلبهم من منتجي العجائن ظهرت فكرة إنشاء صناعة مكملة. وبتعبير آخر تعتمد على الإنتاج الأساسي للمطاحن وهي صناعة الكسكسي والعجائن، فبعد أربعة سنوات «2005 – 2008» وبعد دراسات معمقة حول طرق وتقنيات الإنتاج، والمكان وقربه من أماكن التسويق، تقرر إنشاء فرع للمعجنات بالقرب من المطاحن بطاقة إنتاج تصل إلى 7.7 طن/ ساعة أي ما يقارب 184.8 طن يوميا. ([http://www.amorbenamor.com/nos-filiales/conserverie-amor-benamor.com/](http://www.amorbenamor.com/nos-filiales/conserverie-amor-benamor))، فالمجمع اليوم يتخصص في المجالات التالية: تعليب المواد الغذائية، والمطاحن، والعجائن الغذائية والكسكس، والتنمية الفلاحية.

تحليل نتائج الاستبانة:

2- 1 تصميم الدراسة الميدانية:

تتطلب عملية تصميم الدراسة الميدانية توافر مجموعة من الوسائل اللازمة لذلك، كإستمارة البحث والأدوات المستعملة فيه.

2- 1- 1 مجتمع وعينة الدراسة:

لا بد من تحديد المجتمع والعينة المأخوذة لتطبيق عليها الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، لا سيما أن البحوث الميدانية في العلوم الإجتماعية تسمح بتقدير خصائص المجتمع من خلال العينة المأخوذة منه، وفي دراستنا هذه يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات التي تعمل في المجال الصناعي خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتتكون من مؤسسة استطاعت أن تشكل فرقا في مجال الصناعة الغذائية بمختلف فروعها وهي مجمع «عمر بن عمر»، حيث تم اختيار عينة الدراسة من إطارات المؤسسة على أساس أن الإطارات هي الأكثر معرفة بسياسات المؤسسة وتوجهاتها التنموية من جهة، والجهود التي تسعى لبذلها للمحافظة على حصتها السوقية ودعم مركزها التنافسي من جهة أخرى.

بناء أداة الدراسة:

تم إعداد هذه الإستمارة بعد تحديد أبعاد الموضوع ومكوناته، وإدراك أهمية المعلومات المطلوبة وعلاقتها بالموضوع، والتعرف على مجتمع الدراسة، وهي من النوع المركب المكشوف الهادف، ولقد تم تصميم إستمارة الدراسة وتطويرها لقياس العلاقة بين تنافسية المؤسسات الصناعية وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية، حيث شملت أداة الدراسة جزأين. وكان مجموع العبارات المكونة للإستمارة 35 عبارة، تم إفراغها وفق مقياس ليكارت الخماسي المعتمد إحصائياً، والذي يأخذ الدرجات: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (درجتين)، غير موافق بشدة (درجة واحدة).

1- 1- 1 قياس صدق ودرجة ثبات أداة الدراسة:

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
26	تعمل المؤسسة على الحفاظ على مناصب الشغل الحالية وفتح مناصب شغل جديدة	**0.66
27	تستطيع المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية عالية أن تتوسع في السوق المحلي، وتخترق أسواق جديدة	**0.81
28	من خلال امتلاك المؤسسة لقدرة تنافسية تتوسع في السوق مما قد يدفعها في توسيع نشاطها وهو ما يوفر فرص شغل جديدة.	**0.83
29	إمتلاك المؤسسة لقدرات تنافسية تساعدها على اختراق أسواق جديدة	**0.87
30	تحافظ المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية عالية على حصتها في السوق مما يسهم في بقائها، ومن تم المساهمة في التنمية المحلية	**0.74
31	إن تكوين قطاع صناعي ذي قدرة تنافسية عالية يساعد على إرساء القواعد الحقيقية للإنتاج المحلي	**0.80
32	تعمل المؤسسة على استخدام تكنولوجيا نظيفة في الإنتاج مما يساعد على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة	**0.76
33	إن نشاط المؤسسة يساعد على تنشيط وتحفيز باقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي	**0.64
34	تسهم المؤسسة من خلال رفع قدرتها التنافسية على التخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي.	**0.74
35	المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية تستطيع الصمود في وجه المنافسة المحلية والدولية وهذا ما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية	**0.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20
 ** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.
 * دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الثالث دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و0.05 فأقل، مما يبين أن جميع عبارات المحور الثالث تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الدراسة الحصول على النتائج نفسها تقريبا لمجموعة الأفراد نفسها إذا أعيد تطبيقه عليهم مرة ثانية، أي دقة الاختبار واتساقه وقلة تأثره بالصدفة أو العوامل العشوائية، ولقياس ثبات استمارة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس مستوى الثبات، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول أدناه:

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
11	تعمل المؤسسة على تجديد التكنولوجيا المستعملة وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق	**0.64
12	يعد الإهتمام بالتجديد والابتكار من أولويات المؤسسة	**0.66
13	تعمل المؤسسة على تأهيل المورد البشري لرفع قدرتها التنافسية	**0.55
14	تعمل المؤسسة على استغلال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة للترويج لمنتجاتها بشكل يسهم في رفع قدرتها التنافسية	**0.68
15	تسعى المؤسسة إلى إمتلاك نظام معلومات فعال لتحقيق قدرة تنافسية عالية	**0.64
16	معرفة المؤسسة لإمكانيات منافسيها يساعدها على رفع قدرتها التنافسية	**0.58
17	إلتزام المؤسسة بالإنتاج وفق المواصفات الدولية يعمل على رفع قدرتها التنافسية	**0.68
18	تسعى المؤسسة إلى معرفة آراء المستهلكين والعمل على تطبيقها مما يساعد في رفع قدرتها التنافسية	**0.78
19	تعمل المؤسسة على دراسة حاجات ومتطلبات السوق باستمرار	**0.67
20	تستفيد المؤسسة من مخرجات المؤسسات المحلية الأخرى	**0.69
21	تساعد المناطق الصناعية على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة	**0.79
22	تساعد المناطق الصناعية على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة	**0.70
23	إستطاعت المؤسسة أن تصل إلى الوضع الحالي من خلال إلتزامها ببرامج التأهيل MEDA 1	**0.77
24	تعد الحكومة أحد الفواعل الأساسية في تقوية المكانة التنافسية للمؤسسة من خلال تسهيل نشاطها.	**0.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج spss20
 ** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.
 * دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الثاني دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و0.05 فأقل، مما يبين أن جميع عبارات المحور الثاني تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

الجدول رقم (03) :

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط بالمحور
25	تسعى المؤسسة إلى تلبية متطلبات السوق المحلي	**0.64

الجدول رقم (04) :

معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات " ألفا كرونباخ "	الترتيب
المحور الأول	9	0.920	2
المحور الثاني	15	0.912	3
المحور الثالث	11	0.929	1
كامل الاستمارة	35	0.952	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج 20spss

وأخرى تتعلق بتحديد الوسائل المستخدمة في التحليل.

1 - 1 - 1 تطبيق أداة الدراسة:

بعد أن وزعت استمارة الدراسة على عينة تتكون من 70 إطارا، تم إسترجاع 50 إستمارة، تم استبعاد 10 منها لعدم صلاحيتها للتحليل، نتيجة عدم اكتمال إجاباتها أو تكرار الإجابات على العبارة نفسها، فكانت عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 40 إستمارة بنسبة 57.14 % من مجموع الاستمارات الموزعة

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي

يلاحظ من الجدول رقم (04) أن قيمة كرونباخ ألفا لكامل الاستمارة مرتفع، حيث بلغ 0.952 كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة بين 0.912 و 0.929، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

2 - 2 تطبيق أداة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

هناك مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها قبل جمع المعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها، وهي في حقيقة الأمر إجراءات إدارية تمكن الباحث من المضي في الدراسة الميدانية،

الجدول رقم (05) :

تفاصيل استبيانات عينة الدراسة

عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستلمة	نسبة الاستبيانات المستلمة %	عدد الاستبيانات المستبعدة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبيانات الصالحة الى المستلمة %	نسبة الاستبيانات الصالحة الى الموزعة %
70	50	71.43	10	40	80	57.14

المصدر: من إعداد الباحثين

■ استخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط في إختبار الفرضيات.

2 - 3 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

سنحاول في هذا العنصر الإجابة على تساؤلات الدراسة، وإختبار مدى صدق فرضياتها، من خلال تحليل مختلف الأبعاد المرتبطة بمتغيرات الدراسة، إلى جانب القيام بإختبار فرضيات الدراسة، ليتيسر لنا الوصول على نتائج ترتبط بالمؤسسات الصناعية الجزائرية.

تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS نسخة 20، لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

1 - 1 - 1 أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحليل بيانات الإستمارة تم إستخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

■ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الدراسة.

1 - 1 - 1 تحليل نتائج الدراسة:
سنقوم بإخضاع هذه المتغيرات للقياس التجريبي باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، منها المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لذلك سنحاول في هذا العنصر التحليل الوصفي لجميع أبعاد ومتغيرات الدراسة.

1. إمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية:

الجدول رقم (06) :

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لامتلاك المجمع لميزة تنافسية

رقم الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
01	التكرارات	00	04	12	17	3.67	0.88	موافق
	النسب	0	10	30	17.5			
02	التكرارات	01	03	09	20	3.72	0.93	موافق
	النسب	2.5	7.5	22.5	17.5			
03	التكرارات	01	01	11	19	3.80	0.88	موافق
	النسب	2.5	2.5	27.5	20			
04	التكرارات	01	03	06	20	3.87	0.96	موافق
	النسب	2.5	7.5	15	25			
05	التكرارات	00	02	09	19	3.92	0.82	موافق
	النسب	0	5	22.5	25			
06	التكرارات	01	06	10	16	3.55	1.03	موافق
	النسب	2.5	15	25	17.5			
07	التكرارات	01	04	13	17	3.52	0.93	موافق
	النسب	2.5	10	32.5	12.5			
08	التكرارات	00	04	08	20	3.80	0.88	موافق
	النسب	0	10	20	20			
09	التكرارات	00	06	12	14	3.60	0.98	موافق
	النسب	0	15	30	20			
موافق	المحور كامل							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 20spss

” تحظى المؤسسة بحصة سوقية أعلى من منافسيها“ بمتوسط حسابي قدره (3.87)، وانحراف معياري بلغ (0.96)، لتأتي بعد ذلك كل من العبارتين ”تحقق المؤسسة أرباحاً مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية وبالمنافسين في الصناعة“ و”تتميز المؤسسة بصورة جيدة لدى زبائنها وفي السوق“، بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.88) لكل منهما، فيما حصلت الفقرة ”تتميز المؤسسة بقدرتها على الإستجابة لحاجيات زبائنها بسرعة“ على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.52)، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.74) وانحراف معياري (0.93)، ونلاحظ أن نسبة التشتت مرتفعة وهو ما يدل على تباعد في وجهات النظر، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور

يشير الجدول رقم (06) إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة ”بامتلاك المؤسسة لميزة تنافسية“، كانت إيجابية فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.52 - 3.92)، ومتوسط حسابي عام للمحور ”امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية“ كان مقداره (3.71) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن المجمع يحظى بميزة تنافسية، وقادر على التغلب على المعوقات الوطنية والدولية، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة ”تتميز المؤسسة بإرتفاع معدلات إنتاجيتها مقارنة بالسنوات الماضية ومقارنة بإنتاجية منافسيها“ بمتوسط حسابي بلغ (3.92)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.74) وانحراف معياري بلغ (0.82)، تليها عبارة

الأول (0.72). وهذا ما يعكس أن المؤسسة استطاعت الحصول على مزايا تنافسية تسمح لها بالتقدم خطوات عن منافسيها، وهو ما انعكس في ارتفاع إنتاجها مقارنة بمنافسيها وتمكنها من الحصول على حصة سوقية كبيرة تعكس حجم الطلب المتزايد على منتجات المجمع، إلى جانب قدرتها على الحصول على المادة

الأولية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض والتي تعد من نتائج عملها على تطوير المشاتل للحصول على منتوج زراعي ” طماطم وقمح“ عالي الجودة محلي، ودون اللجوء إلى الإستيراد.

2. إمتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز قدرتها التنافسية:

الجدول رقم (07) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لامتلاك المجمع لعوامل تعزيز قدرتها التنافسية

رقم الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
10	التكرارات	00	05	27	03	3.7	0.79	موافق
	النسب	0	12.5	67.5	7.5			
11	التكرارات	01	05	29	01	3.6	0.84	موافق
	النسب	2.5	12.5	72.5	2.5			
12	التكرارات	01	06	29	01	3.57	0.87	موافق
	النسب	2.5	15	72.5	2.5			
13	التكرارات	01	01	28	05	3.87	0.75	موافق
	النسب	2.5	2.5	70	12.5			
14	التكرارات	01	01	34	01	3.82	0.63	موافق
	النسب	2.5	2.5	85	2.5			
15	التكرارات	01	04	31	04	3.82	0.84	موافق
	النسب	2.5	10	77.5	10			
16	التكرارات	0	07	28	04	3.72	0.87	موافق
	النسب	0	17.5	70	10			
17	التكرارات	02	09	25	02	3.4	1.05	موافق
	النسب	5	22.5	62.5	5			
18	التكرارات	04	11	21	03	3.2	1.22	محايد
	النسب	10	27.5	52.5	7.5			
19	التكرارات	01	09	26	04	3.57	1.03	موافق
	النسب	2.5	22.5	65	10			
20	التكرارات	04	11	22	02	3.17	1.19	محايد
	النسب	10	27.5	55	5			
21	التكرارات	08	12	17	02	2.80	1.31	محايد
	النسب	20	30	42.5	05			
22	التكرارات	04	11	20	03	3.17	1.21	محايد
	النسب	10	27.5	50	7.5			
23	التكرارات	07	12	15	00	2.72	1.15	محايد
	النسب	17.5	30	37.5	0			

رقم الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
24	التكرارات	05	09	03	20	3.17	1.23	محايد
	النسب	12.5	22.5	7.5	50			
المحور كامل								
						3.42	0.69	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج 20spss

يشير الجدول رقم (07) إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بامتلاك المجمع لعوامل رفع القدرة التنافسية، أن المتوسطات الحسابية لهذا المتغير قد تراوحت بين (3.87 - 2.72)، ومتوسط حسابي عام للمحور "الجهود التي تركز عليها المؤسسة لرفع قدراتها التنافسية" كان مقداره (3.42) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن المؤسسة تعمل على رفع تنافسيته، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تعمل المؤسسة على تأهيل المورد البشري لرفع قدرتها التنافسية" بمتوسط حسابي بلغ (3.87)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.42)، وهو ما يعكس إهتمام المؤسسة بالمورد البشري، وانحراف معياري بلغ (0.80)، تليها كل من "تعمل المؤسسة على استغلال وسائل الاعلام والاتصال الحديثة للترويج لمنتجاتها بشكل يساهم في رفع قدرتها التنافسية" و"تسعى المؤسسة إلى امتلاك نظام معلومات فعال لتحقيق قدرة تنافسية عالية" بمتوسط حسابي بلغ (0.82) لكل منهما وانحراف

معياري بلغ (0.63) و(0.84) على التوالي، فيما حصلت الفقرة "استطاعت المؤسسة أن تصل الى الوضع الحالي من خلال التزامها ببرامج التأهيل MEDA 1" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.72)، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.42) وانحراف معياري (0.87)، ونلاحظ أن نسبة التشتت مرتفعة وهو ما يدل على تباعد في وجهات النظر، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور الثاني (0.82)، وهو ما يعكس ضعف دور الدولة في دعم تنافسية المؤسسة، وتركيزها على المورد البشري بدرجة أولى تليها الاستغلال الأمثل لوسائل الإعلام والاتصال لترويج منتجاتها واستغلال أنظمة المعلومات لرفع قدرتها التنافسية، في حين لم يساعد برنامج التأهيل رغم أهميته وهو ما يعكس دور الدولة في إمتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية.

3. مساهمة المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية عالية في عملية التنمية المحلية:

الجدول رقم (08):

مساهمة المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية عالية في عملية التنمية المحلية.

رقم الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
25	التكرارات	01	02	07	23	3.82	0.87	موافق
	النسب	2.5	5	17.5	57.5			
26	التكرارات	01	04	09	16	3.75	1.03	موافق
	النسب	2.5	10	22.5	40			
27	التكرارات	02	04	11	18	3.50	1.01	موافق
	النسب	5	10	27.5	45			
28	التكرارات	02	03	11	18	3.57	1.00	موافق
	النسب	5	7.5	27.5	45			
29	التكرارات	03	03	10	19	3.50	1.06	موافق
	النسب	7.5	7.5	25	47.5			
30	التكرارات	01	01	10	19	3.85	0.89	موافق
	النسب	2.5	2.5	25	47.5			
31	التكرارات	01	03	14	16	3.57	0.93	موافق
	النسب	2.5	7.5	35	40			

رقم الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
32	التكرارات	01	08	13	15	03	0.96	محايد
	النسب	2.5	20	32.5	37.5	7.5		
33	التكرارات	02	01	12	22	33	0.87	موافق
	النسب	5	2.5	30	55	7.5		
34	التكرارات	04	05	14	15	02	1.05	محايد
	النسب	10	12.5	35	37.5	5		
35	التكرارات	02	03	14	18	03	0.93	موافق
	النسب	5	7.5	35	45	7.5		
المحور								
						3.54	0.73	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 20spss

يتبين من خلال هذه النتائج مدى أهمية امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية في تحسين وضعية المؤسسة وضمان استمراريته وهو ما يساعدها على كسب مكانة سوقية بارزة تمكنها من المساهمة في تجسيد مختلف متطلبات التنمية المحلية. غير أن التخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي عن طريق تقليص فاتورة الواردات لم ترق إلى المستوى المأمول، وذلك بسبب أن عوامل القدرة التنافسية التي تكتسبها المؤسسة لا تمكنها من المنافسة على المستوى الدولي. وذلك لاختلاف البيئة التنافسية بين السوق المحلية والدولية.

1 - 1 - 1 اختبار الفرضيات:

نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، بحيث نقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ونرفض إذا كانت قيمة مستوى الدلالة تساوي أو أقل من 0.05 وفيما يلي عرض النتائج

● الفرضية الأولى:

H₀: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

H₁: هناك اثر ذو دلالة احصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

يشير الجدول رقم (08) إلى أن اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة "دور المؤسسة في تحقيق التنمية المحلية" كانت ايجابية، حيث تراوحت فيها المتوسطات الحسابية بين (3.15 - 3.85) ومتوسط حسابي عام للمحور "مساهمة المؤسسات الصناعية التي تملك قدرة تنافسية عالية في عملية التنمية المحلية" كان مقداره (3.54) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن المؤسسة تلعب دورا فعالا في دفع عملية التنمية، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تحافظ المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية عالية على حصتها في السوق مما يسهم في بقائها، ومن ثم المساهمة في التنمية المحلية" بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.54) وانحراف معياري بلغ (0.73)، تليها عبارة "تسعى المؤسسة إلى تلبية متطلبات السوق المحلي" التي بلغ متوسطها الحسابي (3.82)، وانحراف معياري بلغ (0.87)، فيما حصلت الفقرة "تسهم المؤسسة من خلال رفع قدرتها التنافسية على التخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي." على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.15)، وهو أقل من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.54)، وانحراف معياري (1.05) ونلاحظ أن نسبة تشتت مرتفع وهو ما يدل على تباعد في وجهات النظر، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور الثالث (0.73)

الجدول رقم (09) :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر امتلاك المجمع لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	DF درجة الحرية	sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
التنمية المحلية	0.560	0.314	17.363	1	0.000	0.548	4.167	0.560
				38				
				39				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج 20spss

بطريقة مباشرة عن طريق توفير مناصب العمل وتلبية مختلف الاحتياجات أو عن طريق دعم الإيرادات العمومية من خلال الضرائب وتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية. وعلى أساس ذلك فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية

● الفرضية الثانية:

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

H₁: هناك أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية

الجدول رقم (10) :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	DF درجة الحرية	sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
التنمية المحلية	0.619	0.383	23.586	1 الانحدار	0.000	0.581	4.857	0.619
				38 البواقي				
				39 المجموع				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss 20

التنافسية للمجمع من شأنها أن تسهم في رفع المكانة السوقية للمؤسسة وتثبيت جذورها في السوق، وهو ما يسمح لها بتفعيل دورها التنموي على المستوى المحلي بولاية قالمية. وعلى أساس ذلك فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإمتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

● الفرضية الثالثة:

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

H₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على امتلاك مؤسسة عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

الجدول رقم (11) :

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	DF درجة الحرية	sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
إمتلاك ميزة تنافسية محلية	0.410	0.169	7.701	1 الانحدار	0.009	0.394	2.775	0.410
				38 البواقي				
				39 المجموع				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss 20

بناءً على نتائج الجدول أعلاه فقد بلغ معامل الارتباط بين عامل امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية وتحقيق التنمية المحلية 0.56، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.31، أي أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 31 % من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الاحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة احصائية عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي f المحسوبة 17.36 ومستوى دلالة 0.00 وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى إمتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية له أثر ذو دلالة احصائية على تحقيق التنمية المحلية. وإستناداً الى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 56 % مما يدل على وجود أثر لعامل امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية، وعليه يمكن تفسير ذلك بأن امتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية يسهم في تجسيد التنمية المحلية سواء

من الجدول السابق فقد بلغ معامل الارتباط بين عامل امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المحلية 0.61، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.38، أي ان المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 38 % من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الاحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة احصائية عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الاحصائي f المحسوبة 23.58 ومستوى دلالة (0.00) وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H₀) ونقبل الفرضية البديلة (H₁) التي تشير امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز قدرتها التنافسية له أثر ذي دلالة إحصائية على تحقيق التنمية المحلية. واستناداً الى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 61 % مما يدل على وجود أثر لعامل امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية. وعليه يمكن تفسير هذه النتائج بأن جهود مجمع عمر بن عمر المبذولة لإمتلاك مختلف العوامل والعناصر المساعدة على تعزيز القدرة

8. امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يساعدها على اختراق أسواق جديدة وبالتالي توفير العملة الصعبة، وهو ما يساعد في عملية التنمية المحلية.

9. نشاط المؤسسة يساهم في تحفيز القطاع الفلاحي لترابط الموجود بينهما.

10. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لميزة تنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

11. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على تحقيق التنمية المحلية.

12. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

فالمؤسسات الصناعية تحتل دورا هاما في دفع عجلة التنمية، لما يمتلكه هذا القطاع من قدرة على تحريك باقي القطاعات، فدور هذه المؤسسات في عملية التنمية المحلية دور جلي تزداد أهميته كلما عملت المؤسسة على الاهتمام بجودة منتجاتها، وركزت على دعم قدرتها التنافسية لتستطيع تلبية احتياجات السوق المحلي، والارتقاء بمنتجاتها لتستطيع الدخول إلى الأسواق الدولية وهذا ينعكس بالإيجاب على المجتمع المحلي، رغم هذه الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصناعية إلا أن الاستثمارات والأفكار لم تتبلور في هذا المجال بالرغم من ظهور مؤسسات ذات نشاط صناعي مثل مؤسسة عمر بن عمر ومؤسسة الصافية، لكن نقص الشفافية وغياب روح المنافسة يشكلان حاجزا في وجه التطور والتقدم والارتقاء بهذا القطاع، في ضوء النتائج السابقة نقترح التوصيات الآتية:

1. اختيار المشروعات التي تتلاءم مع طبيعة المناطق: لأن ذلك يعود بالنفع على المؤسسة وعلى أهالي المنطقة.

2. التنمية المحلية هي الخطوة الأولى للوصول إلى التنمية الشاملة، لهذا فإن سياسة الدولة يجب أن تتجه نحو القطاعات التي تحقق النفع على أهالي المنطقة بالدرجة الأولى وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

3. على المؤسسات العمل على دعم تنافسيتها من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات.

4. تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسة للتغلب على المنافسة الأجنبية.

بلغ معامل الارتباط بين عامل امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز القدرة التنافسية وامتلاك المؤسسة لميزة تنافسية 0.41، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.16، أي أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 16 % من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي f المحسوبة 7.70 ومستوى دلالة (0.009) وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى امتلاك المؤسسة لعوامل تعزيز تؤثر قدرتها التنافسية تأثيرا ذا دلالة إحصائية على اكتساب المؤسسة لميزة تنافسية. واستنادا إلى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 41 % مما يدل على وجود أثر وإن كان قليلا لعامل امتلاك المؤسسة قدرة تنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية. ويمكن تبرير هذه النتائج المتوصل إليها بأن سعي مجمع عمر بن عمر لامتلاك مختلف عناصر تعزيز القدرة التنافسية من شأنه أن يجعل المؤسسة قادرة على تحويل هذه العناصر والعوامل إلى ميزة أو مزايا تنافسية "وهو ما يطلق عليه بتكوين مزايا تنافسية" تضمن استمراريتها ونجاحها، وتسمح لها باختراق أسواق جديدة، فضلا عن تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية والارتقاء بالاقتصاد المحلي.

وعلى أساس ذلك فإن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لامتلاك مجمع عمر بن عمر لعوامل تعزيز القدرة التنافسية على اكتسابها لميزة تنافسية.

النتائج والتوصيات:

على ضوء ما سبق أظهرت الدراسة عدة نتائج مهمة تتعلق بمتغيراتها في الجانب النظري والتطبيقي، ويمكن اجمال أهم هذه النتائج في النقاط التالية:

1. إمتلاك المؤسسات الصناعية لعوامل تعزيز القدرة التنافسية يعمل على دعم التنمية المحلية.

2. تعد المؤسسات الصناعية حلقة مهمة في عملية التنمية المحلية لقدرة القطاع على استعاب اليد العاملة وتحقيق وفورات إقتصادية.

3. على المؤسسات الصناعية الإلتزام بمعايير الانتاج الدولية لكي تستطيع الصمود في وجه المنافسة الدولية.

4. مؤسسة عمر بن عمر تمتلك مزايا تنافسية تركز فيها على التكاليف، الإنتاجية، والجودة.

5. تحظى مؤسسة عمر بن عمر بسمعة جيدة لدى زبائنها تكسبها ميزة تنافسية.

6. تعمل المؤسسة على دعم عوامل تعزيز القدرة التنافسية من خلال تأهيل الموارد البشرية والاهتمام بالإبتكار.

7. تساهم المؤسسة في عملية التنمية المحلية من خلال تلبية متطلبات السوق، وتوفير فرص شغل جديدة، والحفاظ على مناصب الشغل الحالية.

المصادر والمراجع:

الكتب:

1. إبراهيم، شريف وآخرون، (1981)، «جغرافيا الصناعة»، بغداد.
2. الجنابي، عبد الزهرة علي، (2013)، «الجغرافيا الصناعية»، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. الجندي، مصطفى، (1987)، «الإدارة المحلية واستراتيجياتها»، منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. السبتي، وسيلة، (2009)، «تمويل التنمية المحلية»، إبراهيم للطباعة والنشر، والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. العدل، أنور عطية، (1987): «التنمية الصناعية في الدول النامية»، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
6. القريشي، مدحت كاظم، (2001)، «الاقتصاد الصناعي»، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
7. خاطر، أحمد مصطفى، (1999)، «تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
8. عبد المطلب، عبد الحميد، (2001)، «التمويل المحلي والتنمية المحلية»، الدار الجامعية، الإسكندرية.
9. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (1995)، «الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق»، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
10. محمد عمير أحمد، (2009)، «الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية»، ط1، دار المسيرة، عمان.
11. محروس، محمد اسماعيل، (1997): «إقتصاديات الصناعة والتصنيع»، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

المجلات:

1. بن عنتر، عبد الرحمان (2009). «المقومات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية» مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (العدد 20)، باتنة، الجزائر.

المنشآت:

1. بن عنتر، عبد الرحمان، «من أجل النهوض بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدرتها التنافسية»، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الأول الذي عقدته الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامع «ANDRN» والتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية خلال الفترة 25 - 26 - 27 جوان 2000.

2. خيارى، زاهية وشاوي، شافية، «القدرة التنافسية للصناعة التحويلية، دراسة حالة الجزائر»، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول «المنافسة و الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية»، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.
3. رزيق، كمال وبوعزين، عمر «التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية» الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الأفقية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة. ماي 2002.
4. سمير محمد عبد الوهاب، «الحكم المحلي والتنمية المحلية»، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر «التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2008، ص 21.
5. هلالى، حسين مصطفى، «التنمية بالمشاركة الشعبية»، المؤتمر العربي الثالث حول « الإدارة المحلية» المنعقد في أبريل 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

الأطروحات:

1. المخلافي، حميد عبد الغاني سيف، «المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن»، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحث و الدراسات العربية، جامعة القاهرة، 2000، ص 8، 9.

مواقع الانترنت:

1. المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، «مؤشرات و مفاهيم صناعية»، عن الموقع: www.aidmo.org/beta/23/09/2011
2. الموقع الرسمي للمجمع <http://www.amorbenamor.com/nos-filiales/conserverie-amor-benamor/>

أريحا في عصر الحروب الفرنجية 492 - 583 هـ / 1099 - 1187 م*

د. سعيد عبد الله جبريل البيشاوي**

* تاريخ التسليم: 21 / 10 / 2015م، تاريخ القبول: 9 / 12 / 2015م.
** أستاذ مشارك/ جامعة القدس المفتوحة/ فرع رام الله والبيرة.

Jericho in the Frankish period

Abstract:

Jericho is considered one of the sites that had not been covered in research in the Frankish period in both east and west; despite its important location in Palestine as the gateway to the east of Jordan, and the fact that it is the one of the most ancient cities in the world; that is why the researcher decided to unravel Jericho and its location during the period of the Frankish. The researcher addressed the importance of Jericho's location, and then he referred to the Frankish seige on the area in 1099 AD/ 492 AH, also he talked about giving Jericho to Emma, who is the niece of the patriarch Arnulf Malchorn, as her dowry, when she got married to the minster of barony of Sidon, and the feudal prince of Caesarea. The city remained under the Frankish control, until it was taken back by the Ayoubi troops after Hitten battle in 583 AH/ 1187 AD. The researcher also mentioned some of the most important crops in the city and he described the industries that relied mostly on agricultural production, as well as the industries that rely on the Dead Sea such as minerals and salts, along with the commercial location at that times. Later, he talked about the social life, religious and medical tourism in Jericho.

ملخص:

لم تحظ أريحا في فترة الحروب الفرنجية باهتمام الباحثين في الشرق والغرب على حد سواء، رغم موقعها الهام في كونها بوابة فلسطين إلى منطقة شرق الأردن ورغم قدمها، فهي تعد من أقدم مدن العالم في التاريخ، وهذا ما دفع الباحث إلى إمارة اللثام عن أريحا ومنطقتها في فترة الحروب الفرنجية وقد عالج فيه موقع أريحا وأهميته، ثم أشار إلى استيلاء الفرنجة على هذه المنطقة عام 492هـ / 1099م، وتعرض إلى منحها إلى إما Emma ابنة أخت البطريرك أرنولف مالكورن من روز- Arnulf Malcorone of Roshe مهرا لها عند زواجها من يوستاش جارنييه Eustace Garnier (سيد بارونية صيدا وإقطاعية قيسارية) ، وبقيت المدينة خاضعة للسيطرة الفرنجية حتى استردتها القوات الأيوبية بعد معركة حطين عام 583هـ / 1187م. وأشار إلى أهم المزروعات التي اشتهرت بها المدينة أثناء خضوعها للسيطرة الفرنجية، و الصناعات التي كانت تعتمد في معظمها على الإنتاج الزراعي، وبيّن أهمية البحر الميت وما يستخرج منه من معادن وأملاح استغلّت كذلك في الصناعة، وأشار - إضافة إلى ذلك - إلى ما تمتعت به من ازدهار تجاري نظراً لموقعها المتميز، بالإضافة إلى الحياة الاجتماعية ، والسياحة الدينية والعلاجية.

مقدمة:

كبيرة: بسبب قلة الأمطار التي تسقط على أراضيها شتاءً (13) ،
ولذلك فهي تعتمد على مياه الينابيع المتوافرة على أطرافها: مثل
عين السلطان (14) ، ويوصف ماؤها بأنه أخف المياه في ديار
الإسلام (15) .

كان الفرنجة قد سيطروا على بيت المقدس عام 1099 م/
492 هـ، كما استولوا على أريحا في العام نفسه بيسر وسهولة:
بسبب افتقارها للتحصينات، ويشير أحد الباحثين المحدثين إلى
أن تحصينات أريحا وأسوارها في العصور الوسطى ليست أكثر
امتداداً من أسوارها وتحصيناتها في العصور القديمة. (16) ويبدو
أن أهالي أريحا قد هجروا مدينتهم أسوة بما فعله سكان قرية زغر
الذين لجؤوا إلى الكهوف بمتاعهم ومواشيهم للاحتباء بها،
خوفاً من بطش الفرنجة، ومن عمليات السلب والنهب التي ترافق
اقتحام الجيوش لأي منطقة يقومون باقتحامها والاستيلاء عليها،
(18) فهي ليست ذات حامية تدافع عن سكانها الذين ربما وصلتهم
أخبار المجزرة التي ارتكبتها الفرنجة بحق إخوانهم سكان المدينة
المقدسة. (19)

خضعت أريحا لسيطرة الفرنجة دون قتال، ولم تشر المصادر
المعاصرة المتوافرة إلى حالة المدينة وسكانها في بداية الحكم
الفرنجي، ويبدو أن وضعها كان غامضاً في هذه الفترة، وكل ما
ررد عنها هو زيارة الأمير الفرنجي رايوند كونت صنجيل Ray-
mond of St. Gilles (20) لها بعد الخلاف الذي نشب بينه وبين
الأمير جودفري البويوني (21) (1099 - 1100) Godfrey of Bouillon
والطريقة غير اللائقة التي عومل بها الأمير رايوند، وقيام أنصار
الأمير جودفري Godfrey بالسيطرة على برج داود: لأنه بدون
السيطرة على البرج لا يمكن لجودفري أن يصبح سيداً على المدينة
(22) ولذلك توجه رايوند Raymond وأتباعه من بيت المقدس إلى
أريحا حيث أقام معسكره هناك، وجمعوا سعف النخيل واستحموا
في نهر الأردن، وبعد الانتهاء من تلك الطقوس عاد بعض الأمراء
إلى بلادهم. (23) . وقد يسر غياب الأمير رايوند عملية اختيار
بطريك لاتيني لبيت المقدس، والذي كان من نصيب أرولف
مالكورون من روز Arnulf Malcorone of Roshe النورماني (24)
بغض النظر عن إمكاناته في الأمور الكنسية. (25)

بعد هذه الأحداث قام جودفري البويوني Godfrey of Buil-
lon وبصحبه دايمبرت البيزي (26) Daimbert of Pisa بمرافقة

قسم الباحث موضوع بحثه إلى ستة عناصر، أولها: تسمية
أريحا وموقعها وأهميته عبر التاريخ، ومصادر المياه فيه،
وثانيها: السيطرة الفرنجية على أريحا ومنطقتها، وثالثها: تحدث
فيه عن الجانب الإداري فيها، أما العنصر الرابع فعالج خصوصية
أراضي أريحا والمناطق المجاورة لها رغم كمية الأمطار التي
تهطل على أراضيها، وارتفاع درجة حرارتها صيفاً، ومع ذلك
فهي منطقة زراعية اشتهرت بزراعة أشجار النخيل وقصب السكر
والكرمة والرمان والبلسم والموز وغيرها ، إضافة إلى الكثير من
الصناعات التي كانت سائدة في أريحا خلال الحقبة الزمنية
موضوع الدراسة، وتناول الباحث كذلك في العنصر الخامس
الحياة الاجتماعية، وزيارة الحجاج المسيحيين للأديرة المنتشرة
بجوار المدينة. وفي العنصر السادس ناقش الباحث موضوع
السياحة الدينية والعلاجية والاستجمامية، وختم البحث بخاتمة
سجل فيها النتائج التي توصل إليها من خلال البحث، وذيله
بقائمة لأهم المصادر والمراجع التي استعان بها خلال البحث.

التسمية والموقع والحدود ومصادر المياه

لفظة أريحا مشتقة من كلمة يريحو الكنعانية والآرامية،
وهي تعنى مدينة القمر (1) وقيل إنها مشتقة من السريانية بمعنى
الرائحة والأريج (2) . وهي تلفظ بالفتح ثم الكسر وياء ساكنة،
والحاء مهملة (3) ، وتلفظ بزيادة ألف في أولها. (4) وتحتل المدينة
موقعاً استراتيجياً على الضفة الغربية لنهر الأردن (5) بسيطرتها
على منطقة عبور النهر الواقعة شمالي البحر الميت (6) . وهي
واقعة شرقي جليل (7) وعلى بعد فرسخ واحد (8) منها، وكانت
مدينة عظيمة ذات مرة، لكنها اليوم في أواخر القرن الثالث عشر
الميلادي/ السابع الهجري لا تحوي إلا ما يقارب ثمانية منازل،
وهناك آثار لقرية فقيرة (9) ، وكانت أريحا تقع ضمن حدود مملكة
بيت المقدس الشرقية إلى جانب وادي بكر* والغور وحوض الأردن
والبحر الميت (10) . وهي تقع في بقعة فائقة الجمال وخصبة
جداً (11) ، وتمتاز تربتها والمناطق المجاورة لها بتربة السبخات
الملحية. (12) وتجدر الإشارة إلى أن أريحا تحتاج للمياه بدرجة

في وادي يهوشافاط (40) وسيوبرويوس Soibraudus رئيس دير القديسة مريم اللاتينية وآخرين. (41)

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة أريحا كانت في القرن الثاني عشر الميلادي من أملاك بطريك القدس الذي كان يتلقى منها دخلاً سنوياً مقداره خمسة آلاف بيزنط، وقد أعطيت المنطقة بعد ذلك إلى دير بيتاني (42) من قبل الملكة ميلسند (43) ابنة الملك بلدوين الثاني (44) (1118 - 1131) Baldwin II عام 1138م / 533هـ. (45)

وقد أكد بطريك بيت المقدس عموري من نسل Amalaric of Nesle (46) بوساطة البابا الإسكندر الثالث (47) امتلاك الأعرار الخاصة بمدن الداروم (48) وأريحا ونابلس في عام 1168م. (49)

التنظيم الإداري في أريحا خلال الحكم الفرنجي

خضعت أريحا ومنطقتها لنفوذ وسيطرة الفرنجة في بداية حكمهم، إذ سيطر الملك بلدوين الأول Baldwin I على المنطقة الواقعة باتجاه الشرق حتى البحر الميت. (50) ويؤكد هذا فوشيه الشارترى الذي كان مرافقاً للملك قوله "سرنا في الجانب الجنوبي حول البحر الميت فوجدنا قرية حسنة الموقع غنية بثمار النخيل التي يسمونها البلح". (51)

وأسس الفرنجة في أريحا محكمة للبرجوازية، نظراً لحاجة المستوطنين لمثل هذه المحكمة، والذين كانوا يقيمون فيها بأعداد ليست قليلة، (52) وفي ذلك يقول يوحنا إبلين (53) John of Ibelin : إنه كان يوجد محاكم للبرجوازية في مدن عدة من بينها مدينة أريحا. (54) وكان الفيكونت (55) هو رئيس الإدارة ورئيس المحكمة البرجوازية، كما كان رئيس كل السكان غير النبلاء في مقاطعته في أوقات السلم والحرب. (56) ويذكر أن رئيس المحكمة كان يدعى الفيكونت، ولا بد أن يكون من الفرسان أتباع الملك، يساعده اثنا عشر شخصاً من الطبقة البرجوازية، وكان للمحكمة البرجوازية كاتب يتولى حفظ أمورها ووثائقها (57).

وتجدر الإشارة إلى أن الفيكونت كان بمنزلة وكيل محلي Secrete يقوم بجمع إيرادات الإقطاعات والضرائب العامة، والغرامات التي تقرر نتيجة لرئاسته للمحكمة البرجوازية، وكان يقوم بإرسال هذه الإيرادات بشكل سنوي. ونتيجة للوضع السياسي المتردي للمملكة اللاتينية في القدس، أصبحت الضرائب

الحجاج حتى أريحا حيث أمضوا عيد الغطاس (27)، واستمتعوا بمياه نهر الأردن في أوائل عام 1100م / 493هـ (28)؛ مما يشير إلى تبعية أريحا والمنطقة المحيطة بها إلى سلطة الأمير جودفري Godfrey الذي وضع بعض القوات للمحافظة على أمن المدينة والهدوء فيها.

أما وضع أريحا في عهد الملك بلدوين الأول Baldwin I (29) (1100 - 1118) الذي قام بجولة حربية بعد وصوله إلى القدس بحوالي أسبوع على رأس قوة مكونة من 150 فارساً و500 رجل من المشاة، وعسكر بضعة أيام في عسقلان، ثم توجه إلى مناطق أخرى خضعت للسيطرة الفرنجية ومنها أريحا والقرى الواقعة حولها، وقام بشن غارات على بعض مراكز العربان في منطقة أريحا والبحر الميت، (30) وعرج مع قواته على إحدى القرى التي هرب منها بعض سكانها عندما سمعوا بقدوم الفرنجة (31)، وفي ذلك يقول المؤرخ الفرنجي المعاصر فوشيه الشارترى "وجدنا قرية حسنة غنية بثمار النخيل التي يسمونها البلح، وقد أكلنا منها طيلة النهار واستمتعنا بمذاقها الطيب" (32)، وقد أمضى أربعة أسابيع بعيداً عن القدس. (33)

لقد أصبحت أريحا من أملاك كنيسة القيامة، وقدر دخلها الإجمالي بخمسة آلاف قطعة ذهبية. (34) لكن البطريك أرنولف مالكورن Arnulf Malcorone قام بمنحها لابنة أخته إمّا Emma (35) مهراً لها عندما تزوجت من يوستاش جارنييه - Garnier Eu (36) سيد بارونية صيدا السابق. ويبدو أن المنحة استمرت بعد عزل أرنولف عن كرسي البطريكية، بدليل أن رهبان دير القرنط (37) احتاجوا إلى الماء لتشغيل طاحونتهم غير مرة إلا أن يوستاش لم يسمح لهم بالحصول على الماء وقدمت زوجته إمّا Emma الشكر لفيكونت Viscount أريحا لاعتراضه على السماح لرهبان دير القرنط باستخدام الماء مساء الجمعة ويوم السبت. (38)

وتذكر الوثائق المعاصرة أن البطريك وليم الأول William (39) امنح عشر مدينة أريحا إلى رينالد رئيس دير القرنط عام 1136م / 531هـ، وأكد هذه المنحة ووثقها في السجلات بحضور روجر أسقف اللد وانسليم اسقف بيت لحم، وبطرس رئيس كنيسة القيامة، واکاردوس رئيس معبد السيد ورنالدوس رئيس دير جبل صهيون وهنري من جبل الزيتون، وروبرت ريس دير القديسة مريم

الأيوبيون بعد معركة حطين عام 583هـ/1187م، وفي ذلك كتب السلطان إلى الديوان العزيز "وقد خلص لنا جميع مملكة القدس وحدها".⁽⁶⁷⁾

الحياة الاقتصادية في أريحا أثناء الحكم الفرنجي

● الزراعة: تعددت الموارد الاقتصادية في مدينة أريحا والمناطق المجاورة لها أثناء الحكم الفرنجي، كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة الدينية والاستجمامية والعلاجية. وتمتاز أراضي أريحا والمناطق المحيطة بها بالخصوبة وكثرة الإنتاج، حيث تكثر فيها الأشجار، وكميات من جميع أنواع النخيل و الفواكه⁽⁶⁸⁾ على الرغم من افتقارها لمياه الأمطار بدرجة كبيرة، غير أن توافر ينابيع عدة في الريف المحيط بالمدينة التي كان يتم نقل مياهها بوساطة قنوات كثيرة⁽⁶⁹⁾ عوض ذلك. وساعد الفلاح الريحاي الذي أتقن أساليب الزراعة التقليدية التي كانت سائدة آنذاك.

وكان في مقدمة مزروعاتها أشجار النخيل التي تزرع في واحات أريحا المشهورة، وعند الحافة الجنوبية للبحر الميت في زغر التي كان يعرفها الفرنجة والقدماء باسم مدينة النخيل. وقد عرف إنتاج هذه المنطقة من الرطب الذي يشبه البرني والأزاد بالعراق (بلح أنقيلا)، الذي كان يصدر إلى الخارج خلال فترة السيادة العربية الإسلامية⁽⁷⁰⁾.

وهذا ما يؤكد المؤرخ الفرنجي فوشيه الشارترتي بقوله أنها قرية حسنة الموقع غنية بثمار النخيل التي يسمونها البلح في الجانب الجنوبي حول البحر الميت.⁽⁷¹⁾ ويذكر الحاج الروسي دانيال الراهب إلى أنه تنتشر فيها «كميات كبيرة من أشجار النخيل العالية»⁽⁷²⁾ وهي أرض جميلة ومنبسطة⁽⁷³⁾ وتنتشر ينابيع عدة في الريف المحيط بالمدينة، وتنقل المياه بوساطة قنوات كثيرة⁽⁷⁴⁾. ويزرع قصب السكر في منطقة أريحا، وتكثر فيها البساتين والحدائق،⁽⁷⁵⁾ ووصفها المقدسي البشاري بقوله: «أريحا... معدن النيل والنخيل رستاقها الغور»⁽⁷⁶⁾ وزرعهم تسقى من العيون، شديدة الحر»⁽⁷⁷⁾ ووصف ياقوت الحموي مدينة أريحا بقوله: «ريحا مدينة قرب بيت المقدس من أعمال الأردن بالغور، بينها وبين بيت المقدس خمسة فراسخ (خمسة عشر ميلاً) وهي ذات نخل وموز وسكر كثير، وله فضل على سائر سكر الغور»⁽⁷⁸⁾

أمرأ لا يمكن تفاديه.⁽⁵⁸⁾ وقد اختصت المحكمة البرجوازية بمحاكمة الفرنج من غير طبقة النبلاء، وكانت هذه المحاكم تعقد في كل المدن الكبرى في مملكة بيت المقدس اللاتينية، ويرأسها فيكونت المدينة، ويساعده اثنا عشر محلفاً، وكان الملك أو السيد الإقطاعي في العادة هو الذي يقوم بتعيينهم. ولم يكن للفيكونت أي دور في أحكام هذه المحكمة التي كانت مهمتها محددة بفض النزاعات واختلافات بين البرجوازية ولو كان المدعون من طبقة النبلاء.⁽⁵⁹⁾

ويشير يوحنا إبلين إلى أن المحاكم البرجوازية في كل من أريحا وبيت لحم وبيت جبريل⁽⁶⁰⁾ كانت تتبع من الناحية الإدارية للمحكمة البرجوازية في الخليل، وقد تعددت اختصاصاتها وتنوع نشاطها، وهي تختص بعامة الفرنجة دون النبلاء، وتفصل فيما يجري بينهم من معاملات مالية ومدنية فضلاً عما صار لها من نفوذ في القضايا الجنائية.⁽⁶¹⁾

وكان المحلفون يقومون بدور القضاة، إلا إذا اتخذ أحد الخصوم واحداً من المحلفين للدفاع عنه، فلا يحق للأخير إصدار الحكم، وكان المحلفون يشهدون أيضاً على كل ما يصدر في المحكمة من وثائق وعقود. وكانت كل الإجراءات تسجل في سجلات خاصة بها؛ لذلك الحق بمحاكم البرجوازية كتاب يحفظون سجلاتها.⁽⁶²⁾

وكانت المحكمة البرجوازية تنعقد في أيام الإثنين والأربعاء والجمعة من كل أسبوع، ماعدا أعياد القديسين، وتنعقد في وقت ومكان محددين، وتحكم بمقتضى القانون أو الصلاحية القضائية لمدينة أريحا وغيرها من المدن التي توجد فيها محاكم للبرجوازية، وكان الفيكونت ينوب عن السيد،⁽⁶³⁾ وأقرت المحكمة البرجوازية المحاكمة عن طريق المبارزة أو عن طريق الماء. وقد أحصى لنا حنا إبلين... ثلاثاً وثلاثين محكمة برجوازية في مملكة بيت المقدس اللاتينية⁽⁶⁴⁾.

وشملت مهام الفيكونت في أريحا رئاسة الشرطة المحلية، وقيادة فرقة من السرجندية (المشاة أو الراكبين على الخيل)، ومن مهامه أيضاً إرسال الشرطة في الليل لحفظ الأمن في الشوارع⁽⁶⁵⁾، ويساعده في أعماله موظف يدعى المحتسب الذي كان مسؤولاً عن حفظ الأمن لأهل المدينة وممتلكاتهم.⁽⁶⁶⁾ و بقيت أريحا والمناطق المحيطة بها خاضعة للحكم الفرنجي، حتى سيطر عليها

الأراضي المقدسة. (89)

وكان سكان أريحا يهتمون بزراعة أشجار البلسم، (90) الذي زرع على ضفاف نهر الأردن والبحر الميت وأريحا وعين جدي (91) ويستخرجون منها زيتاً حقيق لهم أسعاراً طيبة، فتلك هي تجارتهم. (92) وذكر الرحالة الغربيون وجود العديد من أعشاب البلسم في أريحا وعين جدي (93)، وكانت أعشاب هذا المحصول من ضمن صادرات مملكة بيت المقدس الفرنجية إلى أوروبا (94)، ولكن على الرغم من الأرباح الهائلة التي حققتها تجارة أعشاب البلسم إلا أن المسلمين لم يألوا اهتماماً بزراعته بعد استعادتهم للأراضي المقدسة من أيدي الفرنجة (95).

وقد اشتهرت منطقة أريحا بزراعة أشجار الرمان على الرغم من أن المصادر الصليبية المعاصرة لم تشر إلى ذلك. (96) وكان أهالي منطقة أريحا يزرعون كذلك نبات النيلة (97). ويذكر القرماني، مدينة أريحا أنها "بالغور الغربي عند بيت المقدس على مسافة يوم منها. كان يزرع بها النيل وقصب السكر والموز والنخيل" (98). وتكثر في أريحا أيضاً حدائق البرتقال والموز التي تسقى من العين المعروفة باسم عين السلطان، وهي غزيرة المياه وتنبع من الشمال الغربي للمدينة. وهي واحة نضرة في منطقة تكاد تكون قاحلة جرداء، (99)

ويبدو أن الفرنجة فرضوا الضرائب على الفلاحين الذين زرعوا أنواعاً كثيرة من الأشجار المثمرة في أريحا والمناطق المجاورة أسوة بما كان مفروضاً على سكان الريف في مملكة بيت المقدس الفرنجية مثل ضريبة العشر وغيرها من الضرائب. (100)

● الصناعة: يأتي في مقدمة الصناعات التي عمل فيها أهالي أريحا والمناطق المجاورة لها صناعة السكر التي تستخلص بطريقة بدائية، فكانوا يجمعون القصب، ويقومون بتقطيعه طويلاً، وكل قطعة بحجم نصف النخلة، وبعد ذلك يتم عصر القطع بالمعصرة، ويسيل العصير في وعاء نحاسي معد لذلك، ثم يتم غلي العصير (على النار) حتى يصل إلى درجة التكاثر، ويجمع في سلال مصنوعة من عصيات رفيعة حتى يجف ويصبح صالحاً للاستعمال.. وقبل أن يجف يتم ترشيح المادة السائلة منه التي تدعى عسل السكر، (101) ولا تزال معاصر السكر قائمة بالقرب من جبل القرنط في أريحا. (102) واهتم أهالي أريحا باستخراج زيت البلسم بعمل حروز في لحاء الشجر باستخدام حجارة مدببة حتى

وعندما سيطر الفرنجة على الشام، وجدوا زراعة قصب السكر الكثيفة حول مدن طرابلس وصيدا وصور وعلى طول وادي الأردن، وأريحا (79). وقام فرسان الإسبتارية (80) Hospitalers بزراعة قصب السكر بالقرب من طبرية وفي وادي أريحا حيث توجد ينابيع المياه الوفيرة (81). ونظراً لاحتياج زراعات قصب السكر إلى المياه الغزيرة، فقد ركز الفرنجة زراعته في سهل مدينة صور حيث مياه قناة رأس العين، وكذلك في وادي الأردن، وطبرية وأريحا. (82)

ويزرع قصب السكر في الأرض المقدسة، وهو يشبه القصب العادي (الشائع)، المجوف من الداخل، لكنه أكبر منه، وقصب السكر مليء بالمادة النافذة والسائلة والرطبة والتي تشبه تلك التي يجدها المرء في عيدان الخشب القديم المهمل (83)، وفي ذلك يقول المؤرخ الفرنجي المعاصر فوشيه الشارترى "وجدنا في الحقول المزروعة التي مررنا بها نباتاً طازجاً تسميه العامة قصب العسل، وهو شديد الشبه بقصب البوص واسمه مركب من القصب والعسل ومنه اشتق التعبير عسل الخشب." (84) وعلاوة على ذلك يقوم (صانعو السكر) بتقطيع القصب إلى عدة قطع، يبلغ طول القطعة أصعب الإنسان، وذلك من أجل الحصول على عقدة في وسط كل قطعة، حيث يوجد العديد من العقد في عود قصب السكر. وبعد ذلك يقومون بغمر هذه القطع في أرض رطبة خلال فصل الربيع، وتنمو (من هذه العقد) قصبات جديدة، اثنتان من كل واحدة، في كلا طرفي العقدة. (85)

وإلى جانب ذلك اشتهرت عين جدي (86) المجاورة لأريحا بزراعة الكرمة المعروفة بالعنب الأنجادي. (87) وما تزال جذوع أشجار الكرمة الشهيرة في عين جدي قائمة حتى الآن ولكن المسلمين لا يعتنون بها، كما أنها تفتقر للسكان المسيحيين الذين يولون اهتماماً كبيراً بهذا النوع من المحاصيل (88).

وتجدر الإشارة إلى أن أريحا والمناطق المجاورة لها كانت واقعة ضمن الإقطاعات التي حازتها الكنيسة اللاتينية، وكانت لها شهرة بزراعة أشجار الكرمة بدليل أن الراهب دانيال أشار إلى أراضي أريحا والمناطق المجاورة لها أنها كانت تمتاز بالخصوبة، ووفرة الإنتاج، إلى جانب أن أراضيها كانت مستوية ومليئة بالينابيع المنتشرة في كل مكان من منطقة أريحا؛ ولذلك اشتهرت المنطقة بزراعة أشجار الكرمة التي كانت تنتج أجود أنواعه في

يسيل العصير⁽¹⁰³⁾

تصدر إلى خارج المنطقة، وقد قام الفرنجة بتصدير أعشاب البلسم من منطقة أريحا إلى أوروبا⁽¹¹⁹⁾، وقد استخدمه الأوربيون في طقوسهم الدينية داخل الكنائس، وازدادت شهرته بسبب استيراده من الأراضي المقدسة، ولكن لم يلبث أن أهمل المسلمون في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي/ السادس الهجري زراعة أعشاب البلسم في أريحا والمناطق المجاورة لها بعد استعادتها من أيدي الفرنجة وعودتها للحكم الإسلامي.⁽¹²⁰⁾ وليس من شك أن الفرنجة قاموا بتصدير قصب السكر والتمور والموز والحمضيات والرمان من أريحا والمناطق المجاورة إلى مناطق عدة في أوروبا.

سك ملوك مملكة بيت المقدس نقوداً لهم باللغة اللاتينية، وأحياناً باللغة العربية وتحتوي على شعارات مسيحية،⁽¹²¹⁾ وكانت هذه النقود مستخدمة في عمليات البيع والشراء في أريحا وجميع مناطق مملكة بيت المقدس اللاتينية ومنها: العملة الذهبية والعملة الفضية التي ترجع إلى عهد الملك بلدوين الثالث (1143 - 1162م) وأخيه الملك عموري الأول (1162 - 1173م).⁽¹²²⁾ ويبدو أن العملة التي كانت متداولة في أريحا وغيرها من مدن المملكة قبيل سك النقود هي العملة الفاطمية والعملة البيزنطية.

السياحة الدينية والعلاجية في أريحا والمناطق المجاورة

تتمتع أريحا بمقومات سياحية كثيرة، يأتي في مقدمتها شتاؤها الدافئ، حيث الشمس الساطعة والسماء الصافية والجو الرطب، كما تمتاز بكثرة أشجارها وفواكهها، بالإضافة إلى قربها من البحر الميت الذي يعد أشد بحار العالم ملوحة، ويمكن الاستحمام فيه بأمان، واستخدامه في مجال السياحة العلاجية، وبخاصة المرضى الذين يعانون من أمراض جلدية وآلام في الظهر والعمود الفقري⁽¹²³⁾ هذا إلى جانب المواقع الأثرية مثل عين السلطان وقصر هشام بن عبد الملك.

وقد شجع الفرنجة أثناء حكمهم للأراضي المقدسة رحلة الحجاج إلى المنطقة، وألوهها عنايتهم وإهتمامهم، وأشارت بعض المصادر المعاصرة إلى قدوم الطبقات المختلفة (رجال دين، ونبلاء، وتجار وغيرهم) لزيارة مملكة بيت المقدس الفرنجية.⁽¹²⁴⁾ وهذا ما يؤكد أحد الحجاج الألمان الذين زاروا المنطقة حيث شاهد ما يربو على ستين ألف شخص وهم يحملون الشموع قرب نهر الأردن⁽¹²⁵⁾.

وكان ملك بيت المقدس الفرنجي يحتكر عملية استخراج المعادن من البحر الميت، و يفوض المقيمين بالقرب من البحر باستخراج البيتومين (القار) الذي يسمى الإسفلت من المياه بعدما تبينت فائدته الكبيرة للبحارة وللأطباء⁽¹⁰⁴⁾، فعلى سبيل المثال منح فولك الأنجوي⁽¹⁰⁵⁾ Fulk of Anjou مثل هذا التفويض إلى سكان في بلدة تقوع عام⁽¹⁰⁶⁾ الصغيرة الواقعة إلى الشمال من أريحا والتي كانت تدار بواسطة فيسكونت قلعة القديس اليسع 1136م / 531هـ.⁽¹⁰⁷⁾ واستخرجت مادة الشبث⁽¹⁰⁸⁾ التي يطلق عليها العرب اسم الحُمز، من ضفاف البحر الميت⁽¹⁰⁹⁾، وكان الرحالة الفرنجة يطلقون عليها القطران⁽¹¹⁰⁾ katranum، بينما أشار له بعض الرحالة الفرنجة باسم القار اليهودي "فقر اليهود"⁽¹¹¹⁾ Jewish Pitch وهو يصلح لاستخدام الصاغة⁽¹¹²⁾، وذكره الرحالة فيتلوس بأنه "سائل أسود ذو رائحة"⁽¹¹³⁾ وقد زادت عملية استخراج القطران أثناء حكم الفرنجة للأراضي المقدسة، بسبب أهميته الكبيرة، فهو يستخدم لطلاء جذوع الأشجار لحمايتها من الديدان الضارة، ويستخدمه الصيادلة في صناعة العقاقير التي تستعمل لمعالجة الإبل من الجرب أو الحكة، ولطلاء الكروم؛ لإزالة الديدان التي تتغذى عليها، كما يستخدم من قبل عمال البناء والبحارة وفي صناعة السفن⁽¹¹⁴⁾ إلى درجة جعلت الفرنجة يطلقون على البحر الميت اسم بحيرة الإسفلت⁽¹¹⁵⁾. كما اشتهرت أريحا بصناعة المرايا ذات الجودة العالية⁽¹¹⁶⁾ وتميزت أيضاً بصناعة الأواني الزجاجية الملونة.⁽¹¹⁷⁾

● التجارة: تقع أريحا في منطقة استراتيجية فهي بوابة فلسطين البرية إلى شرق الأردن، وقد راجت التجارة فيها وفي المناطق المجاورة لها بشكل كبير زمن الفرنجة الذين قاموا بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية والأخشاب، حيث نجدهم يصدرون هذه المنتجات إلى داخل حدود المملكة وخارجها إلى أوروبا. وكانت البضائع التي تنقل براً إلى شرق الأردن لا بد لها من المرور عبر مدينة أريحا، وكان هناك سفن صغيرة أسهمت في تنشيط الحركة التجارية الداخلية تحمل الغلال وأصناف عدة من التمور من زغر والدارة إلى أريحا وسائر أعمال الغور⁽¹¹⁸⁾، ولعل ذلك يوضح أن البحر الميت كان يقدم خدمات للسكان سواء عن طريق نقل البضائع أو من خلال المعادن والأملاح التي كانت تستخرج منه، وإلى جانب ذلك كانت منتجات أريحا ومنطقتها

الفرنجة، كما اتضح أيضاً أن سكان المنطقة هربوا من قراهم خوفاً من عمليات القتل والسلب التي كانوا يتعرضون لها خلال اقتحام القوات الفرنجية للمنطقة. وعلى الرغم من أنها تقع في منطقة حارة ولا تسقط عليها الأمطار بكميات كبيرة إلا أنها تعتمد على مياه الينابيع في ري مزارعها، كذلك استنتجت الدراسة أن الصناعات التي كانت قائمة في أريحا وقراها كانت تصدر إلى أوروبا، كما تبين أيضاً أنها لم تكن تابعة لسيطرة الملك الفرنجي وإنما لسيطرة رجال الدين اللاتين في كنيسة القيامة. كذلك أوضحت الدراسة أن أريحا ومنطقتها لم تكن مأهولة بالسكان خلال السيطرة الفرنجية عليها، كما كانت أريحا والمناطق المجاورة لها تعتمد على السياحة الدينية والعلاجية.

الحياة الاجتماعية في منطقة أريحا أثناء الحكم الفرنجي:

قبيل السيطرة الفرنجية، تميز سكان أريحا بأنهم سمر البشرية وسودان⁽¹²⁶⁾ وقد وصفهم فوشيه الشارترى بأنهم: «فاقوا الهباب سواداً»⁽¹²⁷⁾. وليس من شك في أنها كانت قرية صغيرة لا تحتوي إلا على ثمانية منازل في القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري⁽¹²⁸⁾ قليلة السكان بسبب شدة الحرارة⁽¹²⁹⁾. ويعيش الرهبان في الأديرة القريبة عيشة البساطة والتقشف والتعبد إلى الله في تلك البراري.⁽¹³⁰⁾

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في أريحا مجموعة من الأديرة التي يقيم فيها رجال دين مسيحيون من جميع أنحاء أوروبا، منها دير القرنطل المشيد على سفح جبل شاهق والطريق إليه صعبة بسبب وعورته، وقد وصفه الرحالة الألماني ثيودريش بقوله: بأنه «جبل مخيف، وشامخ جداً، وفضلاً عن ذلك فهو شديد الانحدار ومن الصعب بلوغه»⁽¹³¹⁾ ويضطر الحجاج في بعض الأماكن أن يزحفوا على أيديهم للوصول إليه.⁽¹³²⁾

ويذكر أن جبل القرنطل وكهوفه الموجودة تحت الأرض كانت مليئة بالمؤن والأسلحة التي تخص فرسان المعبد (الداوية)، وهم بطبيعة الحال يخزنون الطعام والأسلحة لأنهم لا يملكون حصناً مناسباً بسبب مضايقات المسلمين.⁽¹³³⁾ فحماية وحراسة الحجاج من كمائن المسلمين كانت تتم بوساطة دوريات من فرسان الداوية والإسبتارية.⁽¹³⁴⁾ وبخاصة عندما كان الحجاج يذهبون للاستحمام بمياه نهر الأردن استعداداً لأداء الصلاة والطقوس الدينية في دير القرنطل.⁽¹³⁵⁾

كما يوجد في منطقة أريحا كنسية صغيرة بنيت على شرف القديس يوحنا المعمدان (سيدنا يحيى) في المكان الذي كان يعتقد أن المسيح عمد فيه، ويعيش فيه عشرون راهباً يونانياً⁽¹³⁶⁾. و يوجد دير حجلة قرب البحر الميت، وعلى بعد فرسخين (سنة أميال) من أريحا، ويقوم فيه رهبان ينتسبون للطائفة اليونانية.⁽¹³⁷⁾ ويبدو أن أديرة منطقة أريحا كانت خاصة بالطوائف الشرقية.

الخاتمة

يستنتج من خلال دراسة الباحث لأريحا ومنطقتها خلال الفترة الفرنجية أنها كانت من أولى المناطق التي خضعت لسيطرة

الهوامش

13. Rishard, J. , The latin kingdom of Jerusalem, 2 vols. translated by Janet Shirley, Amsterdam 1979, vol. 1, p. 125.
14. عين السلطان: تتدفق مياه العين على حوض يبلغ طوله اثني عشر متراً وعرضه سبعة أمتار، ويعرف النبع بأسماء عدة منها: نبع رأس العين ونبع اليسع، وتتدفق مياهه باستمرار، وتدير عدة طواحين، ثم يتفرع إلى قنوات عدة حيث يزرع قصب السكر وتكثر البساتين والحدائق، وبعد ذلك تصب مياه النبع في نهر الأردن، انظر: بورشارد من دير جبل صهيون، وصف الأرض المقدسة، ترجمة سعيد البيشاوي، ط1، دار الشروق، عمان 1995م، ص114، 118، الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج8، ق2، دار الهدى، كفر قرع، ص563.
15. المقدسي البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن (مطبعة بريل) ص 175.
16. Josiah C. Russel, The Population of the Crusader states, vol. 5, U. S. A. 1985, p. 307.
17. زعر Zo, ar: إحدى القرى الواقعة على شاطئ البحر الميت الجنوبي الشرقي، كانت خيراتها تحمل إلى أريحا. محمد محمد شراب، المرجع السابق، ص 431. ووصفها شيخ الربوة الدمشقي بأنها «مدينة بالغور ومعها السافية وبها رطب شبيه بالبرني والأزاد بالعراق» نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص281.
18. الشارترتي، فوشيه (1990) : تاريخ الحملة إلى القدس، ترجمة زياد العسلي، ط1، دار الشروق، عمان 1990م، ص 108 – 109.
- Cf. also: Albert d'Aix, Historia Hierosolymitana. Ed. R. H. C. - H. Occ. tome 1V, Paris 1879, pp. 533 - 536.
19. ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد بن محمد (ت 555هـ/ 1160م) تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار، ط1، دمشق 1403هـ/ 1983م، ص122. الشارترتي، فوشيه: المصدر السابق، ص 74 – 75، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت 630هـ/ 1232م)، (1966): الكامل في التاريخ، ج 10، بيروت، ص 283.
20. ريموند كونت سان جيل Raymond of St. Gilles : هو كونت تولوز ومركز بروفانس، شارك في الحملة الأولى وكان كبيراً في السن، عرف بالتقوى والورع، وكان من المؤيدين للبابوية، فضلاً عن أنه كان مقدماً شجاعاً صريحاً في رأيه لا يخشى المجاهرة به، صلباً حازماً إلى حد التعنت. توفي في الثامن من شهر شباط عام 1105م، انظر: فنك، هارولد، تأسيس الإمارات اللاتينية 1099 – 1118م، ترجمة عامر نجيب أنظر سيتون، تاريخ الحروب الصليبية، بيت المقدس للنشر والتوزيع، رام الله، 2004، ص86، جوزيف نسيم يوسف (1967م) : فلسطين، القدس 1923م، 122.
1. دانيال، الراهب (2003م) : وصف الأرض المقدسة في فلسطين للحاج الروسي دانيال الراهب 1106 – 1107م، ترجمة سعيد البيشاوي وداود أبوهديبة، ط1، دار الشروق، عمان ص31، هامش 1
2. شراب، محمد محمد (1987 م) : معجم بلدان فلسطين، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، ص 112.
3. الحموي، ياقوت (1984م) : معجم البلدان، ج 1، دار صادر، بيروت، ص165، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (1840م) : ، تقويم البلدان، تحقيق رينو وديسلان، باريس، ص234.
4. أبو الفداء، المصدر السابق، ص 234
5. الأردن: كلمة كنعانية سامية تعني المنحدر أو سريع الجريان، وعرف في العصور الوسطى باسم نهر الشريعة، ويبلغ طوله نحو 252 كيلومتراً، ويصل عرضه إلى ثلاثين متراً. انظر: خمار، قسطنطين (1969) : موسوعة فلسطين الجغرافية، بيروت 1969م، ص11.
6. حمادة، حسين عمر (1982م) : آثار فلسطين، ط1، دار قتيبة، دمشق، ص103.
7. جلال: هي إحدى القرى القديمة في منطقة أريحا ، ويبدو أنها كانت تقع غرب أريحا، وعلى بعد نصف فرسخ (ميل ونصف) من جبل القرنفل، وبالقرب من وادي القلط. انظر: بورشارد من دير جبل صهيون: وصف الأرض المقدسة، ترجمة سعيد البيشاوي، ط1، دار الشروق، عمان 1995م، ص114.
8. الفرسخ: يساوي ثلاثة أميال (5544 متراً)
9. Ludolph von Suchem's, Description of the Holy Land, trans. By Aubrey Stewart, London 1895, p. 115 انظر أيضاً: خليل طوطح وحبیب خوري: ص122
- × وادي بكر Baker Valley: يقع على بعد ثلاثة عشر كيلو متر شمالي أريحا، اكتشف عام 1977م، وتبلغ مساحة الموقع هكتار ونصف وعثر فيه على نوعين من المباني يرجع تاريخها إلى العصر الحجري الحديث. انظر: [https:// ar. wikipedia. org/ wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)
10. Archer, C and Kingsford, The Crusades (The story of the latin kigdom of 10 - Jerusalem, London 1914, 116.
11. Ludolph von Suchem's p. 115.
12. الكتري، بحري أحمد: (2014) جغرافية فلسطين، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ص100. جغرافية فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، عمان 2009م، ص 132، طوطح، خليل وخوري، حبيب، جغرافية فلسطين، القدس 1923م، 122.

- 120 العرب والروم والملايين في الحرب الصليبية الأولى، ط1، دار المعارف الإسكندرية، ص204 – 205.
21. جودفري البويوني: Godfrey of Bouillon كان يعرف بدوق اللورين السفلى، ولد في شهر يوليو (تموز) سنة 1058م / جمادى الأولى سنة 450هـ، وهو ابن الكونت يوستاش. وكانت والدته إدا ida تتمتع بشخصية بارزة، وتنتمي لعائلة عريقة النسب في الغرب الأوروبي. وكان دوق اللورين دون أولاد. فتبنى ابن اخته جودفري ليكون ابناً له، وفي حالة وفاته فإن جودفري يتولى عرش الدوقية. وكانت ماتلدا Matilda أخت جودفري متزوجة من الملك ستيفن Stephen ملك إنجلترا An-gles الشهير.
- Cf. William of Tyre (1943) : A History of Deeds Done Beyond the Sea, vol. 1, Tr. By Babcock and Krey, Newyork. 1,pp. 385 - 386 , Cf. also: Besant , w. , and Palmer , E. H. (, 1888) : Jerusalem, The City of Herod and Saladin, , London, p. 213
- × برج داود Daved Tower: يقع في الزاوية الجنوبية والغربية، عرف ببرج تانكرد Tancred Tawer، وصف بالحصانة والمناعة، وكانت تتمركز فيه الحامية الفاطمية التي كانت تدافع عن القدس أثناء حصار الفرنجة لها، وقد سلم الوالي الفاطمي وقائد الحامية البرج إلى رايوند كونت سان جيل Raymond of St. Gilles بعد السيطرة الفرنجية عليها. انظر: الحيارى، مصطفى (1994م) : القدس في زمن الفاطميين والفرنجة، مكتبة عمان، عمان، ص27، 43.
22. Mayer, H. E. , (1978) : The Crusades, London, p. 62
23. الشارترى، فوشيه: (1990م) تاريخ الحملة إلى القدس، ترجمة زياد العسلي، ط1، دار الشروق، عمان، ص79، ريمونداجيل (1998م) : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس، ترجمة حسين محمد عطية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص258.
24. أرنولف مالكورون من روز Arnulf Malecorne of Rohes نصب بطيرك بيت المقدس في يوم الإثنين الموافق أول اغسطس سنة 1099م / الحادي عشر من رمضان سنة 492هـ. ذكر وليم الصوري أن انتخاب أرنولف أصبح باطلاً، وألغى بسرعة وسهولة، لأن انتخابه قبل بضعة شهور تم دون ترو، بينما تم الاتفاق بالاجماع على تعيين دايمبرت البيزي في منصب البطيرك. Cf. William of Tyre. vol. 1, p. 402
- بينما أشار أحد المؤرخين المحدثين إلى أن انتخاب أرنولف لم يكن عادياً وألغى من قبل البابا باسكال الثاني سنة 1100م / 493هـ. ريموند داجيل، ص259 – 258
- Fink. H. op. cit. , p. 377 - Hamilton. B. , The latin Church in the Crusader states, london 1982. Katzir. op. cit. , p. 169
- ذكر المؤرخ المجهول أن انتخاب أرنولف كان في يوم عيد القديس بطرس. انظر: أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس، ص
25. Mayer, H. E. , op. cit. , p. 62
26. دايمبرت البيزي: Daimbert of Pisa كان رئيساً لأساقفة بيزا، حضر إلى بلاد الشام مع مجموعة من المرافقين ونزل في ميناء اللاذقية، أصبح بطيركاً على بيت المقدس في شهر ديسمبر عام 1099م. انظر: سعيد البيشواوي (1990م) : الممتلكات الكنسية في مملكة بيت المقدس الصليبية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 70، هامش (7) .
27. عيد الغطاس: يحتفل بذكرى تعميد السيد المسيح في شهر يناير من كل عام.
28. الشارترى، فوشيه (1967) : المصدر السابق، ص83، رنسيان، ستيفن (1967) تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ترجمة السيد البازالعريني، ط1، دار الثقافة، بيروت، 414.
29. بلدوين الأول Baldwin I (1100 - 1118): هو شقيق جودفري البويوني ولد في عام 1061م أو 1070م، شارك في الحملة الصليبية الأولى عندما دعاه أخوه جودفري، أسس إمارة الرها الفرنجية، وعند وفاة أخيه، جرى استدعاؤه لخلافته في حكم الكيان الفرنجي الناشئ.
- انظر: الشارترى، فوشيه، المصدر السابق، ص52 – 53، 103، 111 – 112، انظر أيضاً: محمود، هنادي السيد: مملكة بيت المقدس الصليبية في عهد الملك بلدوين الأول، الطبعة الأولى، دار العالم العربي، القاهرة 2008م، ص37 – 40.
- Cf. also: Albert d,Aix, Historia Hierosolymitana. Ed. R. H. C. - H. Occ. tome, IV, Paris, P. 257, Monitum in Balduini III, Historia Nicaeene Vel. Antichena. P. 177.
30. Albert d,Aix, Op. Cit, PP. 533 - 534, Stevenson, W. , The crusaders in the East, Beirut 1968, pp. 43 - 44.
- انظر أيضاً: عاشور، سعيد عبد الفتاح، الحركة الصليبية، ج1، الطبعة الثالثة، الأنجلو مصرية، القاهرة 1978م، ص277، فنك، هارولد، تأسيس الإمارات اللاتينية 1099 – 1118م، ص73، حسن عبدالوهاب، دراسات في التاريخ الاقتصادي للحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2002م، 58محمود، هنادي السيد: المرجع السابق، ص40.
31. فوشيه الشارترى المصدر السابق، ص109،
32. نفسه، ص109.
33. نفسه، ص110. Cf. Also: Stevenson, W. op. Cit. P. 44.
34. William of Tyre, op. cit. vol. 1, p. 489, cf. also: Richard. J. , (1979) , The Latin Kingdom of Jerusalem, vol. 1, trans. by Janet Shirley, Amsterdam, p. 100. Grousset, R. , (1946) His-

موريا غربياً، وقد عرف فيما بعد فترة العصور الوسطى باسم وادي جهنم.
الدباغ، مصطفى مراد. بلادنا فلسطين، ج8، ق2، ص15. P. 341,1
William of Tyre, op,cit,vol

41. Genevieve , B. B, Cartulaire du chapire du saint - sepulcre de Jerusalem, paris 1984,doc. 22,pp. 78 - 79,de Roziere,E. , Cartulaire de l'eglise du Saint - Sepulcre de Jerusalem,Paris1849,doc. No. 28,pp. 52 - 54,Migne, Cartulaire...dans Patrologie Latin,tomus 155,col. 1120 - 1121

Rohricht,R. , Regesta Regini ,Doc. 167,p. 41

42. بيثاني: هي قرية العيزرية الواقعة على ربوة جنوب شرق جبل الزيتون، وقد أنشأت الملكة ميلسند فيها دير أعرف بدير بيثاني.

Cf. Grousset,R. , Histoire des Croisades et du Royaum de Jerusalem, vol. 2. Paris 1948,161.

43. ميلسند Melisend: هي ابنة الملك بلدوين الثاني، تزوجت من فولك الأنجوي Fulk of Anjuo، وانجبت منه ولدين هما بلدوين الثالث وعموري الأول، حكمت بعد وفاة زوجها؛ لأن ابنها الأكبر كان في الثالثة عشرة من عمره، وكانت مؤهلة لعمل كل شيء

Cf. Stevenson,W. , op. cit. ,p. 147.

44. بلدوين الثاني Baldwin II: هو بلدوين دي بورج ابن عم الملك بلدوين الأول تولى حكم كونتية الرها لمدة ثمانية عشر عاماً، انتخب ملكاً على مملكة بيت المقدس الفرنجية بعد وفاة ابن عمه الملك بلدوين الأول.

Cf. William of Tyre,Vol. I,pp. 521 - 522,Vol. II,pp. 40 - 44

محمود، هنادي السيد: المرجع السابق، ص 99 - 102، محمد، صفاء عثمان: مملكة بيت المقدس الصليبية في عهد الملك بلدوين الثاني، الطبعة الأولى، دار العالم العربي، القاهرة 2008م، ص 60 - 62.

45. William of Tyre, vol,2,p. 133, Mayer,H. E. , The Crusades,p. 93

46. البطريرك عموري من نسل Amalaric of Nesle: كان ينتمي لمدينة نسل Nesle الواقعة في أسقفية نويون Noyon، وكان على قدر جيد من التعليم، لكنه كان رجلاً بسيطاً، قليل الفائدة للكنيسة. وقد تولى منصب رئيس كنيسة القيامة قبل انتخابه بطريركاً على بيت المقدس عام 1157م/552هـ، على الرغم من أن انتخابه لقي معارضة من قبل بعض رجال الدين اللاتين. وكان عموري من نسل صديق للملك بلدوين الثالث وأخيه عموري الأول.

Cf. William of Tyre, op. cit. Vol. 2,pp. 271 - 272,Dodu,G. Hstoire des Institution Monarchiques dan Royaume latin Jerusalem Paris 1894,p. 358, Hamilton,B. , The Latin

toire des Croisades et du Royaume Franc de Jerusalem, tome1,Paris,p. 299,La Monte. J, (1972) Feudal Monarchy in the Latin kingdom of Jerusalem. newyork,pp. 212 - 213.

رنسيمان، ستيفن، المرجع السابق، ج2، ص138، سعيد البيشاوي، الممتلكات الكنسية، ص 128 - 129، محمود، هنادي السيد: المرجع السابق، ص137.

35. إماما Emma: هي ابنة أخت البطريرك أرنولف وقد منحها مدينة أريحا لتكون مهراً لها عند زواجها بيوستاش جارنييه على الرغم من أن المدينة كانت من أملاك كنيسة القيامة، وكانت تدر على الكنيسة، مبلغاً إجمالياً يقدر بخمسة آلاف قطعة ذهبية.

Cf. William of Tyre , op. cit. , Vol. i, pp. 487 - 489, Cf. also: Schlumberger , G. Trois Sceaux et deux Mammals de l'epoque de Croisades , in A. O. L, Vol. 1, Paris 1881 , p. 673 , La Monte , op. cit. , pp. 212 - 213 Richard , j. , The Latin Kingdom , Vol. 1 , p. 87Hamilton , B. , op. cit. , p. 63.

36. يوستاش جارنييه Garnier Eustace : يعتبر من أعظم السادة الإقطاعيين في مملكة بيت المقدس الصليبية، وكان سيداً على إقطاعية قيسارية وبارونية صيدا. وقد تزوج من إماما ابنة أخت البطريرك أرنولف مالكورون الذي قام بمنحها مدينة أريحا لتكون مهراً لها، على الرغم من أن المدينة كانت من أملاك كنيسة القيامة، وكانت تدر على الكنيسة، مبلغاً إجمالياً يقدر بخمسة آلاف قطعة ذهبية.

Cf. William of Tyre op. cit. , Vol. 1, pp. 487 - 489, Cf. also: Schlumberger , G. ,p. 673, La Monte , op. cit. , pp. 212 - 213, Richard, J. , The Latin Kingdom of Jerusalem , Vol. 1 , p. 87,Hamilton, B. , (1980) , The Latin Church in The Crusader States,London , p. 63

37. دير القرنتل Jabal Kurntul: أشير إليه في عصر الحروب الفرنجية باسم جبل الكرنطينا Mons Quarantania، وهي بطبيعة الأمر محرفة عن اللاتينية بمعنى الأربعين. والدير مقام فوق عين السلطان

Richard , j. , op. cit , Vol. 1,p. 125

39. وليم الأول: William I: هو بطريرك بيت المقدس في الفترة الواقعة بين سنتي 1130 - 1145 م، بدأ عمله في كنيسة القيامة حتى أصبح رئيساً لها. كان وليم رجلاً سهلاً بسيطاً، امتاز بالسمعة الطيبة والإخلاص والكرم ونبيل الشخصية، حاز على احترام الجميع في مملكة بيت المقدس الصليبية؛ لأنه لم يكن مهتماً بالسلطة أو النفوذ السياسي، وفضلاً عن ذلك لم يكن مؤهلاً لاتخاذ اي قرار يختص بالشؤون الدنيوية.

Cf. William of Tyre,vol. 2,p. 43, Hamilton,p. 68,Dudo,G. ,p. 358.

40. وادي يهوشافاط: يمتد شرقي بيت المقدس بين جبل الزيتون شرقاً وجبل

55. الفيكونت (الفيكونت) Viscount: هو نائب اللورد وكان منصبه وراثياً في معظم الأحيان، وكان يتولى رئاسة المحكمة البرجوازية، ومن مهامه أنه ينفذ العدالة بوساطة القانون، وإذا تعذر فعله أن يتبع المنطق والحجة والإقناع. وهو يعطي النصيحة لمن يطلبها ويقوم باعتقال المجرمين، وينفذ الأحكام التي تصدرها المحكمة، وهو الوكيل المالي لمنطقته. فهو يقوم بجمع الضرائب وأجور الإعلانات ودعوات الملك للنبلاء من أجل تقديم الخدمة العسكرية، كما كان مسؤولاً عن قيادة السرجندية وعن معداتهم وأسلحتهم، كما كان الفيكونت يقوم بالخدمة الليلية أثناء غياب المحتسب. انظر سعيد البيشاوي: الممتلكات الكنسية، ص 96 – 67.
- Cf. La Monte , J. , pp. . 135 - 136, Archer and Kingsford , p. 126 - Barker , E. , The Crusades , , p. 44,
56. ف. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ج1، ترجمة أحمد محمد رضا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1985م، ص 171.
- Cf. also: Rey Colonies Franques de Syrie, Paris 1883, p. 386
57. حاتم الطحاوي: المرجع السابق، ص 54.
58. المرجع نفسه ص 156.
59. حسين عطية: المرجع السابق، ص 174، Monte. J. , Feudal, 174, Monarchy, p. 106
60. بيت جبريل: بلدة تقع في جنوب فلسطين، كانت فيها قلعة حصينة لفرسان الإيستارية، خربها السلطان صلاح الدين الأيوبي ” لما استنقذ بيت المقدس من الإفرنج“. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص 519.
61. Jean d, Ibelin, p. 420. انظر أيضاً: علي أحمد السيد، الخليل ص 131.
62. حسين عطية: تشريعات الصليبيين، ص 174.
63. Archer and kings ford p. 126.
64. حسين عطية: المرجع السابق، ص 174 – 41
- أشار أسامة بن منقذ إلى نوعين من المحاكمات خلال زيارته إلى الأراضي المقدسة أثناء السيطرة الفرنجية عليها بقوله: “ وشهدت يوماً بنابلس وقد أحضروا إثنين للمبارزة. وكان سبب ذلك أن حرامية من المسلمين كبسوا ضيعة من ضياع نابلس فأتهموا بها رجلاً من الفلاحين وقالوا ” هو دل الحرامية على الضيعة ” فهرب فنقذ الملك فقبحض على أولاده. فعاد إليه وقال ” أنصفتني. أنا أبارز الذي قال عني إني دلت الحرامية على القرية ” فقال الملك لصاحب القرية المقطع ” أحضر من يبارزه ” فمضى إلى قريبته وفيها رجل حداد فأخذه وقال له ” تبارز ” إشفاقاً من المقطع على فلاحيه لا يقتل
- church in the Crusader states. london 1980, p. 76
47. البابا الكسندر الثالث: اسمه الحقيقي هو رولاندو باندنيالي Rolando Bandinelli ولد عام 1100 م، وكان أحد أهم الذين تولوا المنصب وقد أثر في سياسة البابوية نحو المشرق اللاتيني، وكان عادة يلجأ إلى الحلول السلمية ليحمي الكنيسة، كما كان له سياسة خاصة مع كل من الدولة البيزنطية و إنجلترا والبرتغال.
- Cf. Kelly, J. N. D. , The Oxford Dictionary of Popes, Oxford 1996, PP. 176 - 177.
- السيد، علي أحمد: وثيقة عهد البابا الكسندر الثالث لدير صهيون في القدس عام 1178 م.
48. الداروم: لفظة سامية بمعنى الجنوب، وتعرف حالياً باسم دير البلح، وهي واقعة على بعد عشرة كيلومترات شمال خان يونس، كانت إحدى المدن الملكية الرئيسية في مملكة بيت المقدس الفرنجية، بنى الملك عموري فيها قلعة ذات أربعة أبراج، وفي عام 1170 م وحاصرها السلطان صلاح الدين ولم يتمكن من فتحها. محمد شراب، المرجع السابق، ص 384 – 385.
49. Rohricht, Regesta Rigni Hieroslymitani, doc. no. 439, Jean Richrd, political and Ecclesiastical organization of the Crusader states, p. 242.
- Richard , j. , Ibid , Vol. 1, p. 73 50
51. الشارترى، فوشيه: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 109.
52. Archer and kings ford, p. 126
- الطحاوي، حاتم: المرجع السابق، ص 243 انظر أيضاً: السيد، علي أحمد: الخليل والحرم الإبراهيمي في عصر الحروب الصليبية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة 1418 هـ / 1998 م، ص 131.
- يرجع تأسيس المحكمة البرجوازية إلى جودفري البويوني Godfrey of Bouillon الذي أسس محكمتين هما المحكمة العليا لمحكمة النبلاء ومحكمة الفيكونت لمحكمة البرجوازية. انظر: عطية، حسين، المرجع السابق، ص 114.
53. يوحنا إبلين John of Ibelin : وضع كتاباً في القانون عرف بكتاب يوحنا إبلين Livre de Jean d, Ibelin وهو من أقوى الشخصيات التي تنتمي لأسرة إبلين وهو الابن الأصغر لفيليب إبلين وحفيد بالين إبلين. ولد عام 1215 م وتربى في قبرص. انظر: عطية، حسين محمد: تشريعات الصليبيين، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2012 م، ص 131.
54. Lois vol, 1, p. 417 cf. also; Livre au Roi, p. 39, Richrd, vol. 1, p. 160
- انظر أيضاً: السيد، علي أحمد: المرجع السابق، ص 131.

- 452
78. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص111، المقدسي البشاري، المصدر السابق، ص181.
- الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج8، ق2، ص542.
79. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص168، الطحاوي، حاتم: المرجع السابق، ص206.
- Cf. also: Prawer, J., The latin Kingdom of Jerusalem, p. 364 - 365.
80. الإسبتارية Hospitallers: يرتبط تأسيس تلك الهيئة بالمستشفى التي أقامها الأماليون في القدس لرعاية المرضى والجرحى من الحجاج المسيحيين، ولذلك عرفوا باسم جماعة فرسان المستشفى، وهي أقدم هيئة دينية حربية تم تأسيسها في الأراضي المقدسة وقد جرى تأسيسها عام 1113م بقرار من البابا عام 1113م، و كان لهم مجموعة من القلاع من بينها قلعة بيت جبرين في جنوب فلسطين. انظر: عوض، محمد مؤسس: التنظيمات الدينية الحربية في مملكة بيت المقدس اللاتينية، الطبعة الأولى، دار الشروق، رام الله 2004م، 31، سميث، جونان رايلي (1989م) الإسبتارية، فرسان القديس يوحنا في بيت المقدس وقبرص، ترجمة صبحي الجابي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ص47، محمود، هنادي السيد، المرجع السابق، 105.
81. Prawer, J., op. cit., p. 365.
82. Ibid, loc. cit.
83. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص168.
84. الشارتر، فوشيه: تاريخ الحملة إلى القدس، ص81.
85. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص168 - 169. فيتلوس، وصف الأرض المقدسة في فلسطين، ترجمة سعيد البيشاوي وفؤاد دويكات، ط1، دار حمادة، إربد ودار الشيماء، رام الله 2008م، ص40.
86. عين جدي: تقع على الشاطئ الغربي للبحر الميت، وهي عين وبلدة معاً وكان يقوم على بقعتها بلدة حصون تامارا الكنعانية العربية. وقد اشتهرت بعنبتها ونخيلها وبلسمها وجنائنها، وهي تنخفض عن سطح البحر الأبيض المتوسط نحو ثلاثمائة، وواحد وسبعين متراً، وتقع على بعد خمسة وثلاثين ميلاً إلى الجنوب الشرقي من بيت المقدس، على جبل صخري شاهق، وعند أسفله أرض خصبة بسبب غزارة المياه، وتزرع فيها كروم العنب وأشجار النخيل والخضراوات وغيرها. انظر: مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، ج8، ق2، ص522 - 523 جورج بوست: قاموس الكتاب المقدس، ج2 ص121 - 131 - بورشارد من دير جبل صهيون: وصف الأرض المقدسة، ص122، هامش 3
- منهم واحد فتخرب فلاحته. فشاهدت هذا الحداد، وهو شاب قوي إلا أنه قد انقطع، يمشي ويجلس يطلب ما يشربه، وذلك الآخر الذي طلب البراز شيخ إلا أنه قوي النفس يزجر وهو غير محتفل بالمبارزة. فجاء البسكند، وهو شحنة البلد، فأعطى كل واحد منهما العصا والترس، وجعل الناس حولهم حلقة. والتقى فكان الشيخ يلز ذلك الحداد، وهو يتأخر حتى يلجئه إلى الحلقة، ثم يعود إلى الوسط. وقد تضاربا حتى بقيا كعمود الدم. فطال الأمر بينهما والبسكند يستعجلهما وهو يقول بالعجلة. ونفع الحداد إيمانه بضرب المطرقة. وأعيا ذلك الشيخ. فضربه الحداد فوق، ووقعت عصاه تحت ظهره. فبرك عليه الحداد يداخل أصابعه في عينيه، ولا يتمكّن من كثرة الدم من عينيه. ثم قام عنه وضرب رأسه بالعصا حتى قتله. فطرحوا في رقبته في الوقت حبلاً وجروه وشنقوه. وجاء صاحب الحداد أعطاه غفارته وأركبه خلفه وأخذه وانصرف. كتاب الاعتبار، تحقيق فيليب حتي، الطبعة الأولى دار المتحدة للنشر للطباعة والنشر والتوزيع، . - بيروت 1981، ص177 - 179.
65. برافر، يوشع: المرجع السابق، ص179.
66. نفسه، ص179.
67. ابن واصل، جمال الدين محمد (ت697هـ/ 1297م) (1957): مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج2، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، ص275، أبو شامة المقدسي (1997م): الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ج3، تحقيق إبراهيم الزبيق، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة بيروت، ص348.
68. رحلة الحاج سايلوف لبيت المقدس والأراضي المقدسة، ترجمة سعيد البيشاوي، ط1، دار الشروق عمان 1997م، ص41، دانيال الراهب، المصدر السابق، ص67. انظر أيضاً: الكتري، بحري: جغرافية فلسطين، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص259.
69. Richard, J., op. cit., Vol. 1, p. 125.
70. شيخ الربوة الدمشقي (1998): نخبة في عجائب البر والبحر، ط2، دار إحياء التراث، بيروت 1998م، ص281.
71. الشارتر، فوشيه: المصدر السابق، ص109. النقاش، زكي (1958): العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والإفرنج خلال الحروب الصليبية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص176.
72. رحلة الحاج الروسي دانيال الراهب، ص67، المقدسي البشاري، المصدر السابق، ص185، الكتري، بحري: المرجع السابق، ص259.
73. رحلة الحاج الروسي دانيال، ص67.
74. نفسه، ص67.
75. بورشارد من دير جبل صهيون: المصدر السابق، ص114.
76. الغور: سمي بهذا الاسم لانخفاض أرضه.
77. المقدسي البشاري، أحسن التقاسيم لمعرفة الأقاليم، 174 - 175، 179، انظر أيضاً: الدباغ، مصطفى مراد: المرجع السابق، ج8، ق2، ص

87. فورزبورغ، يوحنا: المصدر السابق، ص 97، هامش رقم 2.
88. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص 122 – 123.
89. الروسي، دانيال الراهب: المصدر السابق، ص 67.
90. أشجار البلسم: تشبه الرمان، ولها ورق كأوراق الحرمل، وتحمل ثمرا داخله لوزة يستخرجون منها مادة يدعونها بلسماً. الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، ج 8، ق 2، ص 544.
91. فيتلوس، المصدر السابق، ص 40، برافر، يوشع، الاستيطان، ص 470. كانت هناك أنواع من القار (البيتون) يجمع بالقرب من البحر الميت وظل البلسم يزرع حول منطقة أريحا في فلسطين برافر، يوشع: المرجع السابق، ص 470.
- Cf. also: Richrd, J., Agriculture Conditions in Crusader States, in Setton, Vol. 1p. 260
92. ف. هايد (1994): تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ج 4، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1994م، ص 76 – 78.
93. الدباغ مصطفى مراد: المرجع السابق، نفس الجزء والصفحة.
94. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص 122، : فورزبورغ، المصدر السابق، ص 89، الرحالة المجهولين، وصف الأرض المقدسة، ترجمة جلال حسني سلامة، ط 1، دار الشيماء 2013م، ص، 86 الطحاوي، حاتم، المرجع نفسه ص 208.
95. فورزبورغ، يوحنا: المصدر السابق، ص 97.
96. ابن حوقل أبو القاسم النصيبي (ت 367هـ / 977م)، صورة الأرض، دار الحياة، بيروت 1979م، ص 157، المقدسي البشاري، المصدر السابق، ص 181، ، ص 428، ف. هايد ، تاريخ التجارة، ص 76، برافر، يوشع: الإستيطان، ص 469، J. Prawer, op. cit. P. 365
97. النقاش، زكي: المرجع السابق، ص 176.
98. الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج 8، ق 2، ص 551.
99. الطحاوي، حاتم: المرجع السابق، ص 208.
100. Genevieve , B. op. cit. ,Act. No. 126,pp. 252 - 253
101. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص 114 هامش 3.
- 71 –
- Cf. also: Smail, R. C. , The Crusaders in Syria, p. 88 Rey, Colones, p. 386.
- وقد أشارت إحدى الوثائق المؤرخة في الخامس عشر من مايو 1116م إلى أن طواحين السكر كانت موجودة في أريحا قبيل قيام أرنولف مالكورون
- Emma Malecorne Arnulf بمنحها هي وتوابعها لابنة أخته إما Emma Beugnot. L., Charte no. 8. ,487,deRoziere,doc. no. 119,p. 222,Minge,tomus 155doc. no. 119 cols1213 - 1214
- سعيد البيشواوي: الممتلكات، ص 440.
- وطلب عموري من نسل من البابا الإسكندر الثالث أن يؤكد له أن بعض الأسقفيات الأرثوذكسية التي تقع تحت سيطرته ولم يتم تعيين أساقفة لها تكون تحت سلطته، وقام البابا بالتأكيد على ما طلبه عموري وبخاصة (أريحا و نابلس والداروم) Hamilton, B. , op. cit. , p. 78
102. Smail, R. C. , The Crusaders in Syria, p. 88 Rey, Colones, p. 386
103. ف. هايد ، تاريخ التجارة، ص 76
104. فيتلوس، المصدر السابق، ص 40.
105. فولك الأنجوي Fulk of Anjou: أحد الأمراء الفرنسيين، تزوج من الأميرة ميلسند ابنة الملك بلدوين الثاني، وبعد وفاته عام 1131م، تولى الحكم بعده، وكان بناء للقلاع وبخاصة في جنوب فلسطين مثل قلعة يبنى وتل الصافي، توفي في عكا عام 1143م بسب سقوطه عن فرسه . Cf. William of Tyre, op. cit. , Vol. 2, PP. 130 - 131, Stevenson, W. , op. cit. , pp. 146 - 147. Benevenisti, M. , The Crusaders in the holy land. PP. 205 - 207
106. تقوع: تقع على بعد ستة أميال من بيت لحم، وهي إحدى حصون الفرنجة، وقد منح الملك الفرنسي فولك الأنجوي Fulk of Anjou سكان قرية تقوع حق استثمار أملاح البحر الميت. محمد محمد شراب، المرجع السابق، ص 227.
107. Richrd, vol. 1, p. 73
108. الشبة: عبارة عن محلول ملحي يخرج من باطن الأرض، وأثناء سقوط الأمطار تتحول إلى خليط من المادة اللدنة وماء البحر، ويحلل فصل الصيف بحرارته الشديدة يتم تبخرها ويستخلص منها الشبة. ويدعى Alum أو Alumen، ويبدو أن الكلمة مشتقة من Lumen، لأنه يشع ضوء ملون فيتلوس، المصدر السابق، ص 40، 111
109. ثيودريش، وصف الأماكن المقدسة في فلسطين، ترجمة سعيد البيشواوي ورياض شاهين، ط 1، دار الشروق، عمان 2003م، ص 116، السيد، علي أحمد: المرجع السابق، ص 348، يوشع برافر: المرجع السابق، ص 470، Ibid , Vol. 1, p. 73 Richard , j .
110. شيخ الربوة الدمشقي، المصدر السابق، ص 121، فورزبورغ، يوحنا: المصدر السابق، ص 97، القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص 142، رنسيما ستيفن، المرجع السابق، ج 3، ترجمة السيد الباز العريني، ط 1، دار الثقافة، بيروت 1969م، ص 604، السيد علي أحمد:

- المرجع السابق، ص348.
111. ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيدالله بن عبدالله (ت 300هـ/ 912م) المسالك والممالك، ليدن (مطبعة بريل) 1889، ص79، ثيودريش، المصدر السابق، ص116، شيخ الربوة الدمشقي، المصدر السابق، ص156، السيد، علي أحمد: المرجع السابق، ص348.
112. ابن خرداذبة، المصدر السابق، ص79.
113. فيتلوس، المصدر السابق، ص40.
114. ثيودريش، المصدر السابق، ص116، شيخ الربوة الدمشقي، المصدر السابق، ص156، فيتلوس، المصدر السابق، ص111، هامش 141. السيد، علي أحمد: المرجع السابق، ص348.
115. فوشية، الشارترى، المصدر السابق، ص110، فيتلوس، المصدر السابق، ص39 - 40 ثيودريش، المصدر السابق، ص116 السيد، علي أحمد: المرجع السابق، ص348، دويكات، فؤاد: إقطاعية شرق الأردن في عصور الحروب الصليبية، 492 - 583هـ/ 1099 - 1187م، حمادة للدراسات الجامعية، النشر، اربد 2009م، ص214
- William of Tyre, op. cit. ,Vol. 1,p. 336, Vol. 2p. 390
116. المقدسي البشاري، المصدر السابق، ص184، عثمانة، خليل: فلسطين في خمسة قرون، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002م، ص300، 306.
- Gil, M. Palestine during the first Muslim period (634 - 1099) 1983. pp. 196/ 197
117. عثمانة، خليل، المرجع السابق، ص300، 306.
118. الإدريسي (1998): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، ط1، عالم الكتب، بيروت 1998م، ص355، دويكات، فؤاد، المرجع السابق، ص316
119. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص122، فورزبورغ، المصدر السابق، ص89، الرحالة المجهولين، وصف الأرض المقدسة، ترجمة جلال حسني سلامة، ط1، دار الشيماء 2013م، ص86 الطحاوي، حاتم، المرجع نفسه ص208، ف. هايد، تاريخ التجارة، ص76، ستيفن رانسيمان المرجع السابق، ج3، ص604 الطحاوي، حاتم: المرجع السابق 208.
120. الطحاوي، حاتم، المرجع السابق، ص208.
121. عمران، محمود سعيد (2011م) النقود في أوروبا في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص189.
122. المرجع نفسه، ص193.
123. المقدسي البشاري، المصدر السابق، ص185 - 186، دويكات، فؤاد: المرجع السابق، ص223
124. الفيتري، يعقوب: تاريخ القدس، ترجمة سعيد الببشاوي، ط1، دار الشروق، عمان 1998م، ص89. دويكات، فؤاد: المرجع السابق، ص223.
125. ثيودريش، المصدر السابق، ص108
126. المقدسي البشاري، المصدر السابق، ص185 - 186.
127. الشارترى، فوشيه، المصدر السابق، ص109.
128. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص115.
- Cf. also: Archer and kings ford, p. 126.
129. خليل طوطح وحبیب خوري؛ ص122.
130. المرجع نفسه، ص123.
- أنظر: رحلة الراهب دانيال، المصدر السابق، ص67، هامش (6) . ثيودريش، المصدر السابق، ص106 - 107، بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص114. خليل طوطح وحبیب خوري، جغرافية فلسطين. ص123
131. ثيودريش، المصدر السابق، ص106، خليل طوطح وحبیب خوري، المرجع السابق، ص123.
132. ثيودريش، المصدر السابق، ص106
133. المصدر نفسه، ص107.
134. نفسه، ص108.
135. نفسه، ص108.
136. فيتلوس، المصدر السابق، ص41، بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص151 فورزبورغ، يوحنا، المصدر السابق، ص94
- Ludolph von Suchem's, p. 119
137. بورشارد من دير جبل صهيون، المصدر السابق، ص115. ثيودريش، المصدر السابق، ص108.

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر العربية والمعربة

14. فيتلوس (2008م) : وصف الأرض المقدسة في فلسطين، ترجمة سعيد عبدالله البيشاوي وفؤاد عبدالرحيم دويكات، الطبعة الأولى، دارحمادة، اريد، دار الشيماء، رام الله.
15. القرماني: أبو العباس أحمد الدمشقي (ت1019هـ / 1610م) (1865م/ 1282) : أخبار الدول وآثارالأول في التاريخ، بغداد.
16. ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد بن محمد (ت 555هـ / 1160م) (1983) : تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار، ط1، دار حسان، دمشق.
17. ابن واصل، جمال الدين محمد (ت697هـ / 1297م) (1957) : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج2، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة.

ثانياً - المصادر الأجنبية:

1. Albert d,Aix, (1879) : Historia Hierosolymitana. Ed. R. H. C. - H. Occ. tome IV,Paris.
2. Genevieve , B. B, (1984) : Cartulaire du chapire du saint - sepulcre de Jerusalem, paris.
3. Migne, () : Cartulaire...dans Patrologie Latin,tomus 155,Cols1105 - 1262, in Patrologie Latine.
4. Ludolph von Suchem's (1895) : ,Description of the HolyLand,trans. By Aubrey Stewart,London.
5. Monitum in Balduini III,Historia Nicaeene Vel. Antichena.
6. Roziere,E. , (1849) : Cartulaire de l'eglise du Saint - Sepulcre de Jerusalem,Paris.
7. William of Tyre: A History of Deeds Done Beyond the Sea, vol. 1, Tr. By Babcock and Krey, Newyork1943.

ثالثاً - المراجع العربية والمعربة:

1. برافر، يوشع (2001) : الاستيطان الصليبي في فلسطين (مملكة بيت المقدس اللاتينية) ، ترجمة عبدالحافظ البناء، الطبعة الأولى، عين للدراسات، القاهرة.
2. بوست، جورج (1894 - 1901) قاموس الكتاب المقدس، ج2، بيروت
3. الحيارى، مصطفى (1994م) : القدس في زمن الفاطميين والفرنجة، مكتبة عمان، عمان 1994م.
4. خمار، قسطنطين (1969) : موسوعة فلسطين الجغرافية، بيروت. 4 -
5. الدباغ، مصطفى مراد (2006) : بلادنا فلسطين، ج8، ق2، دار الهدى، كفرقرع.

1. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ / 1232م) ، (1966) : الكامل في التاريخ، ج10، بيروت.
2. أجيل، ريموند (1998م) : تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس، ترجمة حسين محمد عطية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
3. بورشارد من دير جبل صهيون (1995م) : وصف الأرض المقدسة، ترجمة سعيد البيشاوي، ط1، دار الشروق، عمان.
4. ثيودريش (2003م) : وصف الأماكن المقدسة في فلسطين، ترجمة سعيد البيشاوي ورياض شاهين، ط1، دار الشروق، عمان.
5. الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت (ت 626هـ / 1228م) (1984) : معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت.
6. ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيدالله بن عبدالله (ت 300هـ / 912م) (1889) : المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن.
7. دانيال، الراهب (2003) : ، وصف الأرض المقدسة في فلسطين للحاج الروسي دانيال الراهب 1106 - 1107م، ترجمة سعيد البيشاوي وداود أبوهدي، ط1، دار الشروق، عمان.
8. الرحالة المجهولين (2013 م) : وصف الأرض المقدسة، ترجمة جلال حسني سلامة، ط1، دار الشيماء، رام الله.
9. الشارترى، فوشيه (1990م) : تاريخ الحملة إلى القدس، ترجمة زياد العسلي، ط1، دار الشروق، عمان.
10. أبو شامة المقدسي (1997م) عبدالرحمن بن إسماعيل بن عثمان شهاب الدين (ت 665هـ / 1267م) : الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ج3، تحقيق إبراهيم الزبيق، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
11. شيخ الربوة، شمس الدين ابي عبدالله محمد بن طالب الدمشقي (ت 727هـ / 1327) (1998) : نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
12. أبو الغداء، عماد الدين إسماعيل صاحب حماة (ت732هـ / 1331م) (1840) : تقويم البلدان، تحقيق رينو وديسلان، دار الطبعة السلطانية، باريس.
13. فورزبورغ، يوحنا (1997م) : وصف الأراضي المقدسة في فلسطين، ترجمة سعيدالبيشاوي، ط1، دار الشروق، عمان.

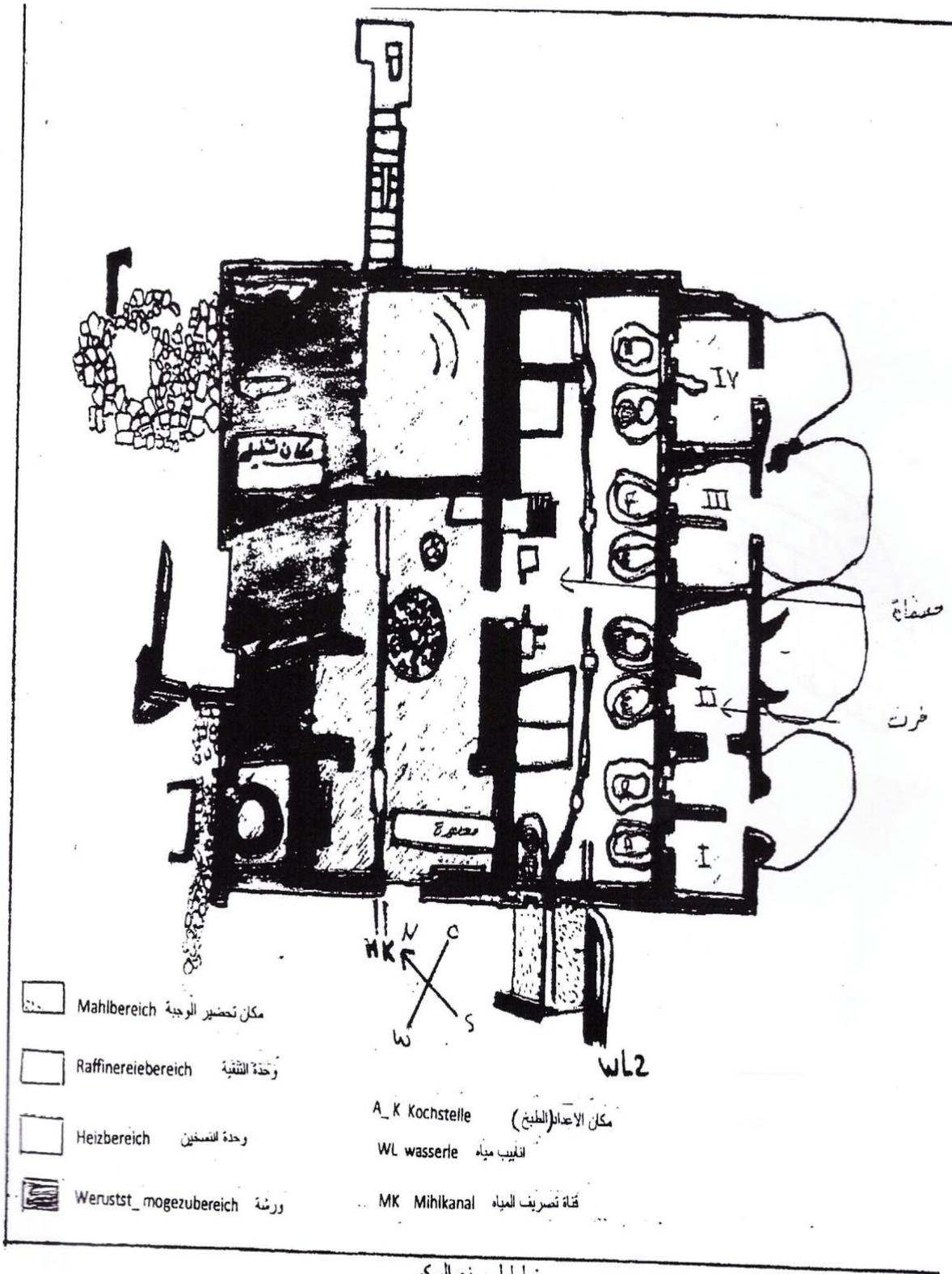
6. دويكات، فؤاد (2009) : إقطاعية شرق الأردن في عصر الحروب الصليبية، 492 - 583هـ / 1099 - 1187م، حمادة للدراسات الجامعية، النشر، اربد.
7. رانسيما، ستيفن (1969) : تاريخ الحروب الصليبية، ج 1، ترجمة السيد الباز العريني، ط 1، دار الثقافة، بيروت.
8. السيد، علي أحمد (1998) : الخليل والحرم الإبراهيمي في عصر الحروب الصليبية 1099 - 1187م / 492 - 583هـ، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
9. السيد، علي أحمد (1998) : وثيقة عهد البابا الكسندر الثالث لدير صهيون في القدس عام 1178م، عرض وتحليل، بحث مقدم لمؤتمر تاريخ فلسطين في ضوء البرديات والنقوش، جامعة عين شمس لدراسة النقوش والبرديات A. C. P. S. ا القاهرة.
10. سميث، جونathan رايلي (1989م) : الاستبارة، فرسان القديس يوحنا في بيت المقدس وقبرص، ترجمة صبحي الجابي، ط 1، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق.
11. شحادة، فوزية (1984) : أريحا دراسة حضارية، ط 1.
12. الطحاوي، حاتم (1999) : الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
13. طوطح، خليل و خوري، حبيب (1923) : جغرافية فلسطين، القدس.
14. عاشور، سعيد (1978م) : الحركة الصليبية، ج 1، الطبعة الثالثة، الأنجلو مصرية، القاهرة.
15. عبدالوهاب، حسن (2002م) : دراسات في التاريخ الاقتصادي للحروب الصليبية، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية
16. عثمان، خليل (2002) : فلسطين في خمسة قرون، ط 2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
17. عطية، حسين محمد (2012) : تشريعات الصليبيين، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
18. عمران، محمود سعيد (2011) : النقود في أوروبا في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية.
19. عوض، محمد مؤنس (2004) : التنظيمات الدينية الحربية في مملكة بيت المقدس اللاتينية، الطبعة الأولى، دار الشروق، رام الله.
20. فنك، هارولد، تأسيس الامارات اللاتينية 1099 - 1118م، ترجمة عامر نجيب ناصر، انظر: سيتون، تاريخ الحروب الصليبية، ج 1، بيت المقدس للنشر، رام الله، ص 73.
21. الكتري، بحري (2014) :: جغرافية فلسطين، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
22. محمد، صفاء عثمان (2008) : مملكة بيت المقدس الصليبية في عهد الملك بلدوين الثاني، الطبعة الأولى، دار العالم العربي، القاهرة.
23. محمود، هنادي السيد (2008) : مملكة بيت المقدس الصليبية في عهد الملك بلدوين الأول، الطبعة الأولى، دار العالم العربي، القاهرة.
24. محمود، هنادي السيد (2013) : حركة الحج إلى مملكة بيت المقدس الصليبية، دار الآفاق العربية القاهرة.
25. هايد، ف (1994) : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ج 1، ترجمة احمد محمد رضا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

رابعاً - المراجع الأجنبية

1. Archer, C and Kingsford, (1914) : *The Crusades (The story of the latin kigdom of Jerusalem, London.*
2. Barker , E. , (1949) : *The Crusades, London.*
3. Benevenisti, M. , (1970) : *The Crusaders in the Holy Land, Jerusalem.*
4. Bernard Hamilton, (1980) : *The Latin Church in The Crusader States, London.*
5. Conder, C. R. , (1897) : *The Latin Kingdom of Jerusalem, London.*
6. Dodu, G. (1894) : *Histoire des Institution Monarchiques dan Royaume latin Jerusalem Paris.*
7. Gil, M. (1983) : *Palestine during the first Muslim period (634 - 1099) .*
8. Grousset, R. , (1946) : *Histoire des Croisades et du Royaume Franc de Jerusalem, 3 tomes, Paris.*
9. Kelly, J. N. D. , (1996) : *The Oxford Dictionary oe Popes, Oxford*
10. King, (1931) : *The Knights Hospitallers in the Holy land, london.*
11. Mayer, H. E. , (1978) : *The Crusades, London.*
12. Prawer, J. , (1972) : *The Latin Kingdom of Jerusalem, London.*
13. Pringle, D. , (2000) : *Fortification and settlement in Crusader Palestine, Ashgate, U. S. A.*
14. Rey, R. , (1883) : *Colonies Franques de Syrie, Paris.*
15. Rishard, J. , (1985) : *Agricultural Condtions in the Crusader states, in Setton, A history of the Crusades, vol. 5, United States.*

16. Richard . J. , (1997) : *The Latin Kingdom of Jerusalem*, 2 vols. translated by Janet Shirley, Amsterdam.
17. Richrd, J. ,, (1985) : *political and Ecclesiastical organization of the Crusader states*, in Setton, *A history of the Crusades*, vol. 5., United States.
18. Russel, Josiah C. , (1985) *The Population of the Crusader states* , in Setton, vol. 5, U. S. A. 1985 , *A history of the Crusades*, vol. 5., United States.
19. Rohricht, R. , (1893) : *Regesta Regni Hierosolimitani*, Innsbruck
20. Smail, R. C. , (1973) : *The Crusaders in Syria and the Holy land*, first edition, London.
21. stern, Edna. *The Suger Industry in Palestine during the Crusader , Ayyubid and Mamluk periods in light of the Archeological finds*.
22. Stern , Edna m, (1999) : *The Suger Industry in Palestine during the Crusader Ayyubid and Mamluk periods in light of the Archeological finds*, Vol 2.
23. Stevenson, W. , (1968) : *The crusaders in the East*, Beirut 1968.

رسم تخطيطي لمعصرة السكر

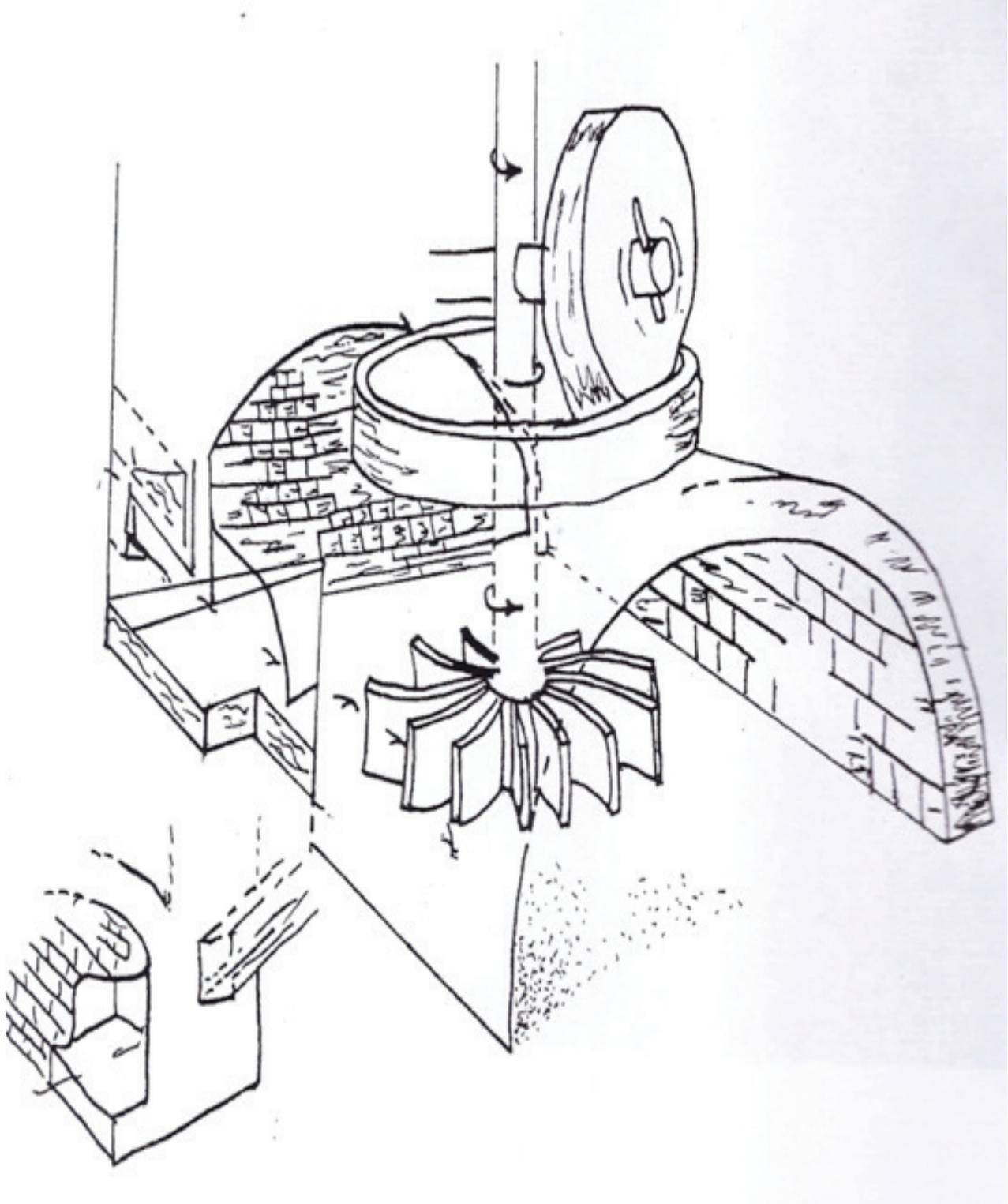


مخطط لمصنع السكر

نقلا عن

Edna j. stern, The Sugar Industry in Palestine during the Crusader, Ayyubid and Mamluk periods in Light of the Archeological Finds

معصرة السكر



تل السكر - مبنى معصرة السكر

نقلا عن:

Edna Stern , The Suger Industry in Plestine during the Crusader, Ayyubid and Mamluk periods in Light of the, Archeological Finds, Vol 2. 1999

Six- Scientific Research Ethics:

1. Prepare the research that comprises the submission of the application/research proposal, conducting the research data collection, analysis discussion, and reaching the phase of publishing with integrity, neutralism and without distortion and taking into consideration the sound process of scientific research.
2. Acknowledge the efforts of all those who participated in conducting the research such as colleagues and students and list their names in the list of authors, as well as acknowledging the financial and morale support utilized in conducting the research.
3. Commit to including the list of references as well as avoid plagiarism to any paragraphs in the research.
4. Commit to not implementing researches that harm humans or environment; obtain an in advance approval form the University (or Committee of Scientific Research Ethic if any) when conducting such kind of research and obtain a written acknowledgment of approval from the University or institution he works in.
5. Obtain a written acknowledgement from the individual/individuals referred to in the research as a topic for discussion and clarify to them the consequences of listing them in the research. In such cases, the researcher has to commit to not disseminate the results of his research only in a statistical data analysis to ensure the confidentiality of the data he collected on those individuals.

Seven- Intellectual Property Rights:

1. The editorial board confirms its respect to Intellectual Property Rights
2. Researchers have to respect Intellectual Property Rights.
3. The research copyrights and publication are owned by the Journal once the researcher is notified about the approval of the paper. The scientific materials published or approved for publishing in the Journal should not be republished unless a written acknowledgment is obtained by the Deanship of Scientific Research.
4. Researches should not be published or republished unless a written acknowledgement is obtained from the Deanship of Scientific Research.
5. The researcher has the right to affiliate the research to him, put his name on all the copies, versions and volumes.
6. The author as well has the right to publish his work by his name.

2. References and sources are arranged at the end of the paper “References in alphabetical order starting with the surname of author, followed by the name of the author, title of the book or paper, place of publishing, publisher edition, year of publication, volume. The list should not include any reference which is not mentioned in the body of the paper.
3. The researcher can use APA style for documenting the sources which depend on indentation (pointing out the references immediately after the quote in the (following order: surname of the author, year of publication, page number.
4. Opaque terms or expressions are to be explained in footnotes.

Five- Peer Review & Publication Process:

All researches are forwarded to a group of experts in the field to review and assess the submitted researches according to the known scientific standards. The paper is accepted after the researcher carries out the modifications requested. Opinions expressed in the researches are solely those to their authors not the journal. The submitted papers are subject to initial assessment by the editorial board to decide about the eligibility of the researches and whether they meet the publication guidelines. The editorial board has the right to decide if the paper is ineligible without providing the researcher with any justification.

The peer review process is implemented as follows:

1. The editorial board reviews the eligibility of the submitted researches and their compliance to the publication guidelines.
2. The eligible researches are forwarded to two specialized Referees who carry a similar rank or higher to the researcher. Those Referees are chosen by the Editorial Board in a confidential way from specialized teachers in universities and research centers in Palestine and abroad.
3. Each referee submits a report indicating the eligibility of the research for publication.
4. In case the results of the referees were different (one accepts and the other declines), the research is forwarded to a third referee to settle the result and consequently his decision is considered definite.
5. The researcher is notified by the result of the editorial board within a period ranging from three to six months starting from the date of submission. Prior to that, the researcher has to carry out the modifications in case there are any.
6. The accepted research is then published according to its acceptance date, the researches are arranged in the journal according to technical consideration of the editorial board regardless of the rank of the researchers and research.
7. The researcher who has his/her paper published is handed a copy of the Journal volume the paper was published in, as for researchers from abroad, a copy of the Journal volume will be sent to the liaison university office in Jordan and the researcher in this case will pay the shipping cost from Jordan to his place of residency.

8. The research should not be part of any previous published research, and the researcher has to submit a written acknowledgment that the research has never been published or sent for publication in another journal, until the completion of the arbitration phase and taking the suitable decision regarding the research. In addition, the main researcher acknowledges that he read the publication guidelines and he fully abided by them.
9. The research should not be a chapter or part of an already published book.
10. Neither the research nor part of it should be published elsewhere, unless the researcher obtains a written acknowledgement from the Deanship of Scientific Research.
11. The Journal preserves the right to request the researcher to omit, delete, or rephrase any part of his/her paper to suit the publication policy. The Journal has the right to make any changes on the form/ design.
12. The research includes two research abstracts, one in Arabic and another in English of (150-200) words. The abstract must underline the objectives of the paper, statement of the problem methodology, and the main conclusions. The researcher is also to provide no more than six keywords at the end of the abstract which enable easy access to the database.
13. The researcher has to indicate if his research is part of a Master Thesis or a Doctoral Dissertation as he should clarify this in the cover letter under the title of the study and fully document this in the beginning of the research.
14. The researches submitted to the Deanship of Scientific Research will not be returned back to the researchers whether accepted or declined.
15. In case the researches do not comply with the publication guidelines, the deanship will send an apology letter to the researchers.
16. Researchers commit to pay the expenses of the arbitration process in case those who want to withdraw their researches and not proceed with the evaluation and publication procedures.
17. The researchers will be notified by the results and final decision of the editorial board within a period ranging from three to six months starting from the date of submitting the research.

Four- Documentation:

1. References and sources should be written at the end of the paper; if the reference is a book, it is cited in the following order: name of the author, title of the book or paper, name of the translator if any or reviser, place of publication, publisher, year of publishing the paper, edition or volume, and :page number. If the reference is a journal, it should be cited as follows author, paper title, journal title, journal volume, date of publication and .page number.

Second- Submission Guidelines:

1. A letter by the researcher addressing the Head of Editorial Board in which he requests his paper to be published in the Journal, and includes the specific specialization of his/her paper.
2. The researcher should submit his research via email to Deanship of Scientific research (sprgs@qou.edu) in Microsoft Word Format, taking into consideration the page layout should be two columns
(Check the attached digital form on the website of Scientific Research)
3. Written pledge that the paper has not been published nor submitted for publishing in any other periodical, and that it is not a chapter or a part of a published book.
4. A short Curriculum Vitae (CV) in which s/he includes full name, workplace academic rank, specific specialization and contact information (phone and mobile numbers, and e-mail address).
5. Complete copy of the data collection tools (questionnaire or other) if not included in the paper itself or the append.
6. No indication shall be given regarding the name of the researcher or any indication whatsoever in the research, in order to ensure the confidentiality of the arbitration process.

Third: Publication Guidelines

The editorial board of the journal stresses the importance of full compliance to the publication guidelines, knowing that researches that do not meet the guidelines will not be considered, and the research will be sent back to the researcher in order for modification and abide by the publication guidelines.

1. Papers are accepted in Arabic and English languages only, and should be written in correct, well-constructed mistake- free language.
2. The researcher submits his research via email to sprgs@qou.edu in Microsoft Word format, taking into consideration the following:
3. Font type should be Simplified Arabic, Size 13 Normal for papers written in Arabic;
4. For English papers, Font type should be Times New Roman, Size 12.
5. Headlines (for both Arabic and English papers) in the body should be Size 14 and Bold.
6. The paper should not exceed 25 (A4) pages or (7000) words including shapes and graphics, tables, endnotes, and references, while annexes and research tools are inserted after the list of references, though annexes are not usually published but rather inserted only for the purpose of arbitration.
7. The research has to be characterized by originality, scientific value and knowledge.

Guidelines of publication & documentation

First- Requirements of preparing the research:

The research must include the following:

1. A cover letter including the name of researcher/researchers, address, title of the research/researchers in English and Arabic and email.
2. Two abstracts (English and Arabic) around (100-150 word)
3. The research must include the following components:
 - An introduction that includes a theoretical context and a literature review should be part of the introduction, i.e without putting a new title to the paragraph.
 - The statement of the problem that should be tackled in the research, purpose and objectives and questions/hypothesis.
 - The importance of the study
 - The research methodology: the study targeted group, the sample, the tools, definitions of the terminology, the viability of tools used and the methodology of data analysis.
 - Discussion: sometimes it can be integrated with the results
 - Recommendations
 - Bibliography
 - References
 - Annexes, in case there are any.
4. Graphs and diagrams should be serially numbered, and titled underneath
5. Tables as well should be serially numbered and titles should be written on top of the tables, whereas comments or any remarks should be written underneath the tables.

Vision

Leadership, excellence and creativity in the field of open learning, community service, and scientific research, besides imbedding its leading role in establishing the Palestinian society based on knowledge and science.

Mission

Preparing qualified graduates to meet the needs of the community, who have the capabilities to compete in both local and regional labor markets, and to contribute efficiently and distinctly in scientific research and capacity-building of technical and human aspects. This will be achieved through providing educational and training programs in accordance with the best practices of open and blended learning; as well as, strengthening and enhancing the scientific research environment, within a framework of community interaction and co-operation and exchange of expertise with the stakeholders, based on the latest standards of quality and excellence.

The Journal

The Journal publishes original researches & scientific studies that are related to the scientific specializations & interests of Al-Quds Open University & other International, Arabic & Local Universities Faculty Members & Researchers, with a particular focus on Open Education Researches. The Journal also accepts for publishing the Refereed Scientific Conferences researches, Revisions, Scientific Reports & Translated Researches.

GENERAL SUPERVISOR

Prof. Dr. Younis Murshid Amro

President of the University

Editorial Board

EDITOR - IN - CHIEF

Prof. Dr. Samir Dawood Al-Nejdi

SUPERVISING - EDITOR

Prof. Dr. Husni Mohammad Awad

Dean of Scientific Research

EDITORIAL BOARD

Prof. Dr. Abdul Nasser Qasim Al- Farra

Prof. Dr. Mohamed Mohamed Al-Shalash

Prof. Dr. Hani Hussein Abu AL-Rob

Prof. Dr. Imad Saleh Abdel Haq

Dr. Rushdi Yousef Al-Qawasmah

Dr. Atef Husni AL-Asuli

Prof. Dr. Faisal Husain Gawadrah

Prof. Dr. Jamal Mohammad Ibrahim

Prof. Dr. Sami Awad Abu Izhak

Dr. Mutasem Tawfiq Al-Khader

Dr. Ghassan Ismail Fatafta

Dr. Musa Ali Talib

PROOFREADER:

Dr. Omar Ateeq



**Journal of Al-Quds Open University
for Research & Studies**

A Quarterly Scientific Refereed Journal

Vol. 2 - No. 41 - January 2017

SILVER JUBILEE EDITION

PUBLISHER:

Deanship of Scientific Research
Al-Quds Open University

ALL CORRESPONDENCES SHOULD BE ADDRESSED TO:

Editor - In - Chief

Deanship of Scientific Research
Al-Quds Open University

Al-Masyoun- Ramallah\ Palestine

P.O. Box: 1804

Tel: +970 - 2 - 2984491

+970 - 2 - 2952508

Fax: +970 - 2 - 2984492

Email: sprgs@qou.edu

DESIGN & PRODUCTION:

Deanship of Scientific Research
Al-Quds Open University

Opinions expressed in this journal are solely those of their authors.

All Rights Reserved. © 2017

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies